

الشيخ اسماعيل حريوي

إثبات الوصية

كتاب بخط المصنف



دار السلام

بيروت - لبنان



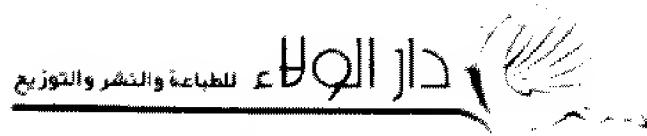
www.haydarya.com

٢٠٢٠
٢٠٢٠

إثبات الوصية

في شرح الخطبة الشقشقية

١٧٠
١٢
٢٠١١



لبنان - بيروت - حارة حريك - شارع دكاش - سنتر فضل الله
تلفاكس: ٠١/٥٤٥١٣٣ - ٠٢/٦٨٩٤٩٦ - ص.ب: ٢٥/٣٢٧
E-mail: daralwalaa@yahoo.com

اسم الكتاب:	إثبات الوصية في شرح الخطبة الشقشقية
المؤلف:	الشيخ إسماعيل إبراهيم حريري العاملي
الناشر:	دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع
الطبعة:	الأولى - بيروت ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ

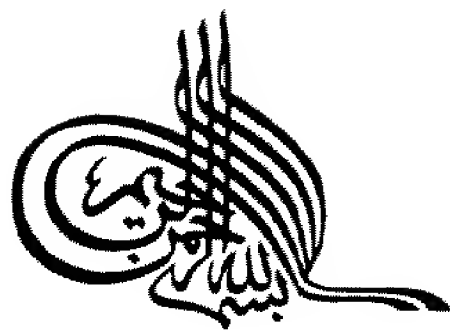
جميع الحقوق محفوظة ©

إثبات الوصية في شرح الخطبة الشقشقية



الشيخ اسماعيل ابراهيم حريري العاملي

دار الولاة
بيروت - لبنان



الإهداء

إلى إمام العصر والزمان
وخير خلق الله في الآن
خاتم الأوصياء وزبدة الأولياء
المدّخر لإرجاع الحق إلى أهله
ومخلص الكون من ضلاله وجهله
قائم آل محمد (عجل الله تعالى فرجه الشريف)
أتقدّم بهذا المجهود الصغير أمام عِظَم ولايته
آملاً، راجياً حسن القبول والرضا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين وأفضل الصلاة وأعظم السلام على من بُعث
رحمةً للعالمين من الإنس والجنّ أجمعين، سيد الكائنات، وخير من برأ الله
من المخلوقات، نور الله السابق، وشعاعه الوهاج البارق، محمد بن عبد الله
خاتم الأنبياء وسيد الأولياء.

وعلى الصفوة الطاهرة، والعترة الهادية، ذات الأنوار الباهرة والحجج
القاهرة، أولهم أمير النحل وخيرُ بعل، أمير المؤمنين ومولى المتقين، أسد الله
الغالب علي بن أبي طالب.

وعلى خاتمهم قائم آل الله ورسوله من ادخر ليكون النعمة على سالي
الحق والنعمة.

وعلى الكوثر الفياض من أشرقت السماوات والأرضون بنورها وأزهرت
فكانت زهراء، سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، الصديقة الطاهرة
والشهيدة المظلومة الفاضلة فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

وبعد:

هذا شرح موضوعي للخطبة الشريفة المعروفة بالشقشقية التي جرت على
لسان سيد البلغاء وأمير البيان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

ولا بد من ذكر بعض الأمور مقدّمة لهذا الشرح وتوطأة له فأقول:

لا ريب أن التاريخ بما يحمل من أحداث ووقائع لا ينفك أبداً عن الخلفيات العقائدية والملايسات الاجتماعية، والسياسية التي تخضع بدورها إلى مبادئ دينية تعتبر عقيدة في مجالها.

وتأثير الاعتقاد الديني على مجريات التاريخ أمر لا ينكره عاقل مطلع، فإن ما حصل في تاريخ الأمة الإسلامية بعد التحاق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى لم يكن مجرد أحداث تاريخية وقعت وانتهت في حينها، ضرورة ما نشاهده منذ ذاك الوقت وإلى يومنا هذا من تداعيات لتلك الأحداث التي غيرت مجرى تاريخ أمة بكاملها صارت تُعد اليوم من أكبر الأمم في العالم.

فنرى المواقف والمواقف المضادة بين المسلمين أنفسهم^(١) ترجع في حقيقتها إلى تلك المواقف المتعارضة التي حصلت بين المسلمين في ذلك الوقت ولا زال أنصار الموقفين حاضرين لنصرة ما اعتبروه موقفاً متلائماً مع الشريعة الإسلامية.

ومن المعلوم لدى كل مطلع على تلك الأحداث أنها كانت قائمة على مبدأ خلافة رسول الله ﷺ بجهتيها:

١ - جهة طريقة تعيين الخليفة.

٢ - جهة شخص الخليفة.

وعلى أساس هاتين الجهتين نشأ ما سمي عند أهل السنة بمبدأ الاختيار الذي اعتبروه طريقاً شرعياً في تعيين الخليفة.

في حين كان أتباع النص الإلهي يصرون - رغم ما ابتلوا به من المعارضة الشديدة والقاسية منذ ذلك الوقت - على مبدأ النص كطريق وحيد لتعيين خليفة رسول الله ﷺ.

(١) أقصد المواقف الاعتقادية.

ومن هنا كان لتلك الأحداث التاريخية جنبتها العقائدية التي لا تنفك عنها .

وعلى هذا لا يصح القول أن ما حصل في تلك الآونة قد حصل وانتهى على قاعدة تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، لأن هذا يعتبر هروباً من المسؤولية ، أعني مسؤولية اتخاذ الموقف الشرعي ممّا حصل حينها خصوصاً وأنّ تداعيات تلك الأحداث لا تزال تُرخي بظلالها على حياتنا الحاضرة بل وستبقى كذلك إلى يوم القيامة ، إنّ في الاعتقاد أو في الموقف العملي لكل طرف اتجاه الآخر .

ولما تقدّم كان لا بُدّ من إثارة موضوعية لتلك الأحداث وبشيءٍ من التفصيل على قاعدة أنه لا بُدّ لكل دعوى من دليل ، وأنّ كل دعوى لا يقيم عليها أصحابها دليلاً فهم أدعياء .

وليكن كل واحدٍ ممّا من أتباع الدليل الحق الذي يجب أن نميل معه حيثما يميل .

اختيار الخطبة الشقشقية:

إنّ ما دعانا إلى اعتبار هذه الخطبة الشريفة أساساً للبحث في تلك الأحداث أمورٌ هي :

أولاً: دفعُ محاولات التشكيك بنسبة هذه الخطبة إلى مولى المتّقين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وهي نسبة مقطوع بها عند الإمامية جمعاء بل عند كل منصفٍ من غيرهم كما ستري .

ثانياً: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد اختصر ببيانه العذب ومنطقه الراقي أحداث تلك الحقبة التاريخية التي تزيد عن خمسٍ وعشرين سنة ، ولكونه قد عاش تلك الأحداث بل كان في صميمها منذ لحظتها الأولى حيث كان عليه السلام المستهدف في كل ذلك ، فلا شك أن حكايته عليه السلام تلك الأحداث - وهو المعصوم - تكون على طبق الواقع .

ثالثاً: إنَّ وصف أمير المؤمنين عليه السلام لمن سبقه ممَّن تقدَّم عليه في أمر الخلافة بشكل واقع هؤلاء وحقيقة ما كانوا عليه، ولا يمكن لغيره عليه السلام ممن عايش تلك الأحداث أن يصفهم على حقيقتهم بالشكل الذي ذكره عليه السلام في هذه الخطبة، بعد تلاعب الأهواء وانحياز الأنفس.

رابعاً: إنَّ ما ورد في هذه الخطبة من مواقف لأمر المؤمنين عليه السلام تعبّر عن حقيقة مواقفه اتجاه تلك الأحداث وأشخاصها، فتصلح حينئذٍ لأن تكون مستنداً لتلك المواقف بحيث يرجع سواها مما لا يكون بصراحتها إليها.

خامساً: إنَّ في هذه الخطبة ما يتعلّق بالغرض المنشود من الشرح حيث وجّه الإمام عليه السلام كلامه بثلاثة اتجاهات:

الأول: إثبات أنَّ خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله هي حق ثابت له عليه السلام بكل المعايير سواء قلنا بالنص أم لا.

الثاني: إثبات أنَّ من تقدّمه لم يكن يملك من الفضائل والمرجحات ما يجعله يتولّى مسؤولية خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله ويحكم باسمه، بل فيه ما يمنع من تولّى هذا الموقع الحساس.

الثالث: إثبات أن الطريقة التي تمّ بها تنصيب كلٍّ من سبقه ليست طريقة شرعية على الإطلاق، بل هي طريقة مزاجية لها خلفيات معينة لا تمتُّ إلى الشرع والشرعية بصلة.

ولذا كان عاقبة الذين خالفوه وحاربوه عاقبة من أراد الفساد والعلو في الأرض فكانوا مصداقاً لقوله تعالى ﴿تِلْكَ الْأَمْثَلُ الْآخِرَةُ لِمِثْلِهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

سادساً: قد دأب علماؤنا الأعلام على الاعتناء الشديد بخطب وكلمات أمير المؤمنين عليه السلام الواردة في نهج البلاغة الذي جمعه الشريف الرضي رحمته الله ولذا كثرت الشروح منهم (رض) إحياءاً لعلوم أئمتهم وإعلاءاً لكلمتهم عليه السلام.

ومن أهم خطب النهج هذه الخطبة الشريفة . فأحببت تجرؤاً وتقليداً - مع قلة البضاعة وقصر الباع - أن تكون لي يدٌ في هذا الإحياء طمعاً في جود أهل الجود والكرم عسى أن ينظروا إلى خادمهم نظرة رحمة ورأفة فيفيضوا عليه من فيض جودهم وكرمهم الذي هو جود الله تعالى وكرمه .

فلكل هذا كان الاختيار واقعاً على الخطبة الشقشقية الغراء .

الطريقة المتبعة في الشرح:

إن طريقة التعامل مع أي موضوع بحثاً وتحقيقاً يخضع للغرض من بحث هذا الموضوع، ولذا نرى تعدد طرق البحث وتنوعها بين موضوع وآخر، وكذلك الشرح .

فإن من كان غرضه كشف معاني مبهمات الألفاظ اقتصر على تناول المتن من جهة لغوية فقط مع شيء من التوضيح الطفيف بما لا يخرج عن التوضيح اللغوي كما هي الحال في شرح الشيخ محمد عبده .

ومن كان غرضه - مضافاً إلى كشف المعاني - عرض ما حصل بعيداً عن المحاكمة التي تقتضي أن يثبت أو ينفي، أن يصوب أو يخطأ، فقد اقتصر على طريقة عرض الحدث التاريخي مع بيان وجهات النظر المختلفة، دون أن يكون له الرأي الفصل في ذلك .

أمّا من كان غرضه الوصول إلى حكم في المسألة المبحوث فيها كمسألة الخلافة مثلاً، فمن الطبيعي أن ينحو نحو طريقة البحث والتحقيق ومقارنة الأدلة، وتقديم وتأخير فيما بينها، ونحو ذلك ممّا يتبعه الباحث والمحقق، وقد نحا هذا النحو ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه المشهور المعروف فمزج بين التفسير اللغوي، والعرض، وإصدار الحكم النهائي مضافاً إلى بيان بعض الأوجه البلاغية في كلام أمير المؤمنين عليه السلام مع تفاوت في ذلك بين خطبة وأخرى .

ففي حين يُوجز في كيفية عقد البيعة لأبي بكر بل أغمض كلياً عما دار في سقيفة بني ساعدة من أحداث عند تعرضه لشرح الخطبة الشقشقية - وإن ذكرها في مواضع أخرى من شرحه - .

تراه يُسهب في ذكر استخلاف أبي بكر عمر، وفي شوري عمر وتولية عثمان .

على أنه أتبع في شرحه هواه المعتزلي القائم على حسن الظن بالصحابة بحمل أفعالهم - على تناقضها وتضاربها - على رعاية المصلحة الدينية، هذا بعد إنكاره النص من رسول الله ﷺ على أمير المؤمنين عليه السلام^(١) .

وفي هذا الشرح قد اتبعت طريقة البحث التي تناسب مع الغرض المنشود منه والذي يتلخص في أمرين :

الأول: النظر في أهلية الأشخاص الذين سبقوا أمير المؤمنين عليه السلام لتولي الخلافة وذلك بمناقشة الأدلة المعتمدة عندهم على صحة خلافتهم خصوصاً ما تمسك به الخليفة الثاني وغيره في السقيفة من أمور جعلها مرجحات لجانب أبي بكر على سواه ممن كان حاضراً آنذاك^(٢) .

ولم أجد - فيما حضرني من شروح للخطبة - أن أحداً قد تعرض لتلك الترجيحات بشكل تفصيلي .

الثاني: إثبات وجود النص من رسول الله ﷺ على خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وإبطال ما عليه القوم من عدم وجود

(١) والعجب من بعض علماء الإمامية غد المعتزلي من الشيعة علماً أن ما يجمع الشيعة هو الاعتقاد بالنص على أمير المؤمنين عليه السلام ، وقد صرح المعتزلي في عدة مواضع من شرحه بعدم وجود النص ، وأن الأمر راجع إلى اختيار المسلمين ، وهذه عقيدة السنة لا الشيعة .

(٢) إذا صح النقل عنهم فإنك ستري هذه المرجحات مذكورة في كتب الصحاح والتاريخ وغيرها مما ذكر فيها حادثة السقيفة .

هكذا نصّ، ولذا كانت هناك عدّة مناقشات مع الشارح المعتزلي وغيره في هذا الاتجاه.

نعم لم يكن هناك تقصُّ للنصوص القرآنية والنبوية الواردة في أمير المؤمنين عليه السلام وخلافته لأن المقام ليس معذراً لهذا الأمر بالخصوص، وإنما كانت هناك إشارات إلى أهم تلك النصوص مع استعراض جملة معتدّ بها منها بما يكفي لإثبات المطلوب، ثم الإحالة في التفصيل إلى الكتب المختصة لذلك وهي كثيرة عند العامة فضلاً عن الخاصة.

وعليه فالمتبع هو كشف معاني ألفاظ الخطبة، وعرض ما يناسب المقام من حوادث وأمر أخرى مع تحقيق الحال بما يقتضيه الدليل.

نوعية المصادر المعتمدة:

لا شك أنّ الباحث في مقام المحاجة مع خصومه في الفكر والعقيدة يلزم - لتكون حجته قوية ومعتبرة - أن يأتي بحجة من مصادر الخصم المعتبرة عنده بلا فرق في ذلك بين المصادر التاريخية والحديثية والقرآنية وغير ذلك.

ولذا كان الاعتماد أولاً - في ذكر كل حدث أو فكرة أو إبداء ملاحظة أو ذكر دليل أو إيراد إشكال أو نقض - على كتب العامة من صحاح ومسانيد وكتب التاريخ كما سترى إن شاء الله تعالى.

وكان الرجوع إلى كتب الإمامية إمّا لتأكيد فكرة بحيث يتشكّل توافق عليها بين المسلمين لورودها عند الجميع.

وإما لتأييد أخرى بشواهد مع كون الدليل من كتب العامة.

وإمّا لإبراز حقيقة ما عليه الإمامية من اعتقاد بتعلّق بهذه المسألة أو تلك، والحق الطبيعي لكل طرف أن يُبرز ما عنده من كتبه المعتمدة.

هذا مضافاً إلى الاستعانة بنصوص كثيرة من نهج البلاغة كان لها الفضل

في إبراز أمورٍ على حقيقتها، على أنها تتوافق مع ما ورد في كتب العامة وتأييدها.

ولكل ما تقدّم فقد رأيت من المناسب تسمية هذا الكتاب بـ «إثبات الوصية في شرح الخطبة الشقشقية» وقد رتبته على فصول أربعة وخاتمة:

الفصل الأول: في خلافة أبي بكر بن أبي قحافة.

الفصل الثاني: في خلافة عمر بن الخطاب.

الفصل الثالث: في خلافة عثمان بن عفان.

الفصل الرابع: في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

والخاتمة: في كلام له عليه السلام حول الخلافة.

ختاماً: ثم إنّه لما كان القصور والنقص هو حالة كل ممكن - ما خلا أنوار الله تعالى - فقد ترى - بحسب نظرك - تعبيراً قاصراً أو فكرة ناقصة أو خاطئة، فالأمل من القارئ الكريم أن يُصَوِّب في الاتجاه الصحيح وصولاً إلى تكامل الأفكار والتعبير عنها بما يناسبها.

والله تعالى هو الموفّق لكل خير وصواب وحق، فأسأل الله تعالى بفاطمة وأبيها وبعلمها وبنيتها والسرّ المستودع فيها أن يصلي عليهم صلاة لا يحصيها غيره وأن يجعل عملي هذا مقبولاً في ساحة جوده وكرمه، ويمنّ علينا بالفرج العاجل القريب لآل محمد (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين).

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأً.

إسماعيل إبراهيم حريري العاملي

الخميس ١٢/ جمادى الأولى / ١٤٢٢ هـ

٢/ آب / ٢٠٠١ م

عباً - جبل عامل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نص الخطبة:

أما والله لقد تقمّضها ابن أبي قحافة^(١)، وإنّه ليعلم أنّ محلي منها محلّ القطب من الرّحى، ينحدر عني السّيل، ولا يرقى إلّى الطّير. فسدت دونها ثوباً وطويّت عنها كشحاً، وطفقت أرثني بين أن أضول بيد جذاء أو أضبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصّغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربّه.

فرايت أنّ الصّبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الخلق شجاً، أرى ثرائي نهياً.

حتّى مضى الأوّل لسبيله فأدلى بها إلى ابن الخطّاب^(٢) بعده (ثمّ تمثّل بقول الأعشى):

(١) في علل الشرائع (ج ١/ص ١٥٠/ح ١٢) «ابن أبي قحافة أخو تيم»، وفي معاني الأخبار/ص ٣٦١ «أخو تيم»، وكذا في البحار ج ٢٩/ص ٤٩٧، نقلاً عنهما، وفي شرح ابن ميثم ج ١/ص ٢٤٩ «فلان»، وكذا في شرح محمد عبده ج ١/ص ٣٠، وفي شرح ابن أبي الحديد المعتزلي ج ١/ص ١٥١ كما في المتن.

(٢) كذا في شرح ابن أبي الحديد ج ١/ص ١٦٢، وفي علل الشرائع ج ١/ص ١٥١ «فأدلى بها لأخي عدي بعده»، وفي معاني الأخبار/ص ٣٦١ «عقدها لأخي عدي بعده»، وفي البحار ج ٢٩/ص ٤٩٨ «فأدلى بها إلى فلان بعده، عقدها لأخي عدي بعده»، وفي شرح ابن ميثم ج ١/ص ٢٤٩، وكذا في شرح محمد عبده ج ١/ص ٣٢ «فأدلى بها إلى فلان بعده».

شَتَان مَا يَوْمِي عَلَى كُورْهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِر^(١)
 فَيَا عَجَبًا، بَيْنَا هُوَ يَسْتَقْبِلُهَا فِي حَيَاتِهِ، إِذْ عَقَدَهَا لِأَخْرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ! لَشَدُّ مَا
 تَشْطَرَا ضَرْعُهَا^(٢)، فَصِيرُهَا^(٣) فِي حَوْزَةِ خَشْنَاءٍ يَغْلُظُ كُلُّمَهَا^(٤) وَيَخْشَنُ مَشْهَا،
 وَيَكْثُرُ الْعِثَارُ فِيهَا وَالْإِعْتَذَارُ مِنْهَا، فَصَاحِبُهَا كِرَاكِبُ الضَّعْبَةِ، إِنَّ أَشْنَقَ لَهَا
 خَرَمٌ، وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحُّمٌ^(٥).

فَمَنْيَ النَّاسِ لَعَمْرُ اللَّهِ بِخَبْطِ وَشِمَاسٍ، وَتَلَوْنِ وَاعْتِرَاضٍ^(٦)، فَصَبْرَتِ عَلَى
 طُولِ الْمَدَّةِ وَشِدَّةِ الْمَحَنَةِ.

حَتَّى ذَا مَضَى لِسَبِيلِهِ، جَعَلَهَا فِي سِتَّةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ^(٧)، فَيَا اللَّهَ^(٨)
 وَلِلشُّورَى!

مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فَيَّ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صَرَتْ أَقْرَنُ إِلَى هَذِهِ
 النُّظَائِرِ!^(٩) لَكِنِّي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسَفُوا، وَطَرْتُ إِذْ طَارُوا^(١٠).

فَصَغَى رَجُلٌ مِنْهُمْ لِضَعْفِهِ، وَمَالَ الْآخِرُ لِصَهْرِهِ مَعَ هَنِ وَهْنٍ^(١١).

(١) التمثيل بالبيت ليس موجوداً في البحار، والعلل والمعاني (المصادر السابقة).

(٢) غير موجودة في المصادر الثلاثة المتقدمة.

(٣) في البحار ج ٢٩/ص ٤٩٨، ومعاني الأخبار/ص ٣٦١ زيادة «والله».

(٤) في شرح ابن ميثم ج ١/ص ٢٤٩، وشرح محمد عبده/ج ١/ص ٣٣ «يغلظ كُلامها»، وفي البحار والمعاني والعلل «يخشن مشها ويغلظ كلُّمها».

(٥) في العلل والمعاني «إن عنف بها خرّ وإن أسلس بها غسق» وفي البحار عنهما.

(٦) في العلل «فماني الناس بتلون واعتراض وبلوى، وهو مع هن وهن» وفي المعاني «فماني الناس بتلون واعتراض وبلوى مع هن وهن» وعنهما في البحار.

(٧) في العلل والمعاني «أني منهم» وعنهما في البحار.

(٨) في المعاني «لله لهم».

(٩) في المعاني «حتى صرت أقرن بهذه النظائر».

(١٠) غير موجودة في العلل والمعاني، وكذا في البحار عنهما.

(١١) في المعاني «فمال رجل بضبعه، وأصغى آخر لصهره» وكذا في البحار عنه، وفي العلل «فمال رجل لضفنه وأصغى آخر لصهره».

إلى أن قام ثالث القوم نافعاً حِصْنِهِ بين نَيْلِهِ وَمُعْتَلَفِهِ^(١)، وقام معه بنو أبيه^(٢) يَخْضُمُونَ مال الله خَضْمَ^(٣) الإبل نَبْتَةَ الربيع^(٤)، إلى أن انتكث فتله، وأجهز عليه عمله، وَكَبَتْ به بطنته^(٥).

فما راعني إلا والناس إلي كَعُرفِ الضَّبْعِ^(٦) ينثالون علي من كل جانب^(٧)، حتى لقد وطىء الحسنان، وشق عطفائي، مجتمعين حولي كبريضة الغنم^(٨).

فلما نهضت بالأمر، نكثت طائفة ومرفت أخرى وفسق آخرون^(٩)؛ كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول ﴿تِلْكَ أَلْدَارُ الْأَخِرَةِ لِمَعْمَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١٠).

بلى والله لقد سمعوها ووعوها، ولكنهم خلعت الدنيا في أعينهم^(١١) وراقهم زبرجها.

أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة

(١) في المعاني والعلل بدون «إلى أن» أي «وقام ثالث القوم» وكذا في البحار عنهما.

(٢) في المعاني «وقام معه بنو أمة يهضمون مال الله هَضْمَ الإبل نبتة الربيع».

(٣) في شرح ابن ميثم «خَضْمَةٌ» بدل «خَضْمٌ».

(٤) في العلل «نبت الربيع» وكذا في البحار عنه.

(٥) في العلل «حتى أجهز عليه عمله، وَكَبَتْ به مطيته». وفي المعاني يوجد فقط «حتى أجهز عليه عمله».

وفي البحار «حتى أجهز عليه عمله، وكسبت به مطيته» ولعله تصحيف «كبت» لكونه تَكَلَّفَتْ ينقل عن العلل والمعاني هنا.

(٦) في شرح ابن ميثم، وشرح محمد عبده «فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي».

(٧) في المعاني والعلل «قد انثالوا علي» وكذا في البحار عنهما.

(٨) غير موجودة في المعاني والعلل والبحار.

(٩) في شرح ابن ميثم وشرح محمد عبده «وقسط آخرون».

(١٠) في المعاني والعلل «حتى إذا نهضت بالأمر نكثت طائفة وفسقت أخرى وفاق آخرون كأنهم لم يسمعوا الله

تبارك وتعالى...» وكذا في البحار عنهما.

(١١) في العلل «لكنهم انحلت الدنيا في أعينهم» وكذا في البحار عنه، وفي المعاني بدون «ووعوها».

بوجود الناصر^(١)، وما أخذ الله على العلماء ألا يُقَارُوا على كِظَّة ظالم، ولا سغب مظلوم لألقيتْ خَبْلَهَا على غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتْ آخِرَهَا بِكَاسٍ أُولِهَا، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي^(٢) من عَفْطَةِ عَنَزٍ^(٣).

قالوا: وقام إليه رجلٌ من أهل السواد عند بلوغه إلى هذا الموضع من خطبته، فناوله كتاباً فأقبل ينظر فيه^(٤).

فلَمَّا فرغ من قراءته^(٥) قال له ابن عباس (رضي الله عنهما): «يا أمير المؤمنين لو أطردتْ مقالُتُكَ من حيث أفضيت»^(٦)!

فقال: «هيهات يا ابن عباس، تلك شفشقة هدرت ثم قرأت».

قال ابن عباس: «فوالله ما أسفتُ على كلام قط كأسفي على هذا الكلام ألا يكون أمير المؤمنين بلغ منه حيث أراد»^(٧).

(١) عبارة «بوجود الناصر» غير موجودة في المعاني.

(٢) في العلل «عندي أزهد» وكذا في البحار عنه.

(٣) في البحار «من جبقة عنز»، والحقيقة: ما يخرج من دبر العنز من الرِّيح، والعفطة ما يخرج من أنفها (معاني الأخبار/ ص ٣٦٤) وكذا في العلل (ج ١/ ص ١٥٣).

(٤) في المعاني والعلل «قال: وناوله رجلٌ من أهل السواد كتاباً فقطع كلامه وتناول الكتاب» وكذا في البحار عنهما.

(٥) غير موجودة إلا في شرح ابن أبي الحديد.

(٦) في العلل والمعاني «إلى حيث بلغت» وكذا في البحار عنهما.

(٧) في العلل والمعاني «كأسفي على كلام أمير المؤمنين عليه السلام إذ لم يبلغ به حيث أراد» وكذا في البحار عنهما.

كلمة لا بد منها حول هذه الخطبة

إعلم أن هذه الخطبة من مشهورات خطب أمير المؤمنين (صلوات الله وسلامه عليه) وقد رواها العامة والخاصة في كتبهم وشرحوها وضبطوا كلماتها، وقد حاول بعض الجهلة أن يشبها للشریف الرضي عليه السلام لما وجد فيها من التظلم والتألم لأمر المؤمنين عليهم السلام ممن سبقه ما يدل على عدم رضاه عنهم وعن أفعالهم، فأبت نفسه القبول بأن هذا الكلام هو لأمر المؤمنين ^(١).

إلا أن روايتها من المؤلف والمخالف قبل الشریف الرضي عليه السلام، والاهتمام بشرحها وضبطها بما لا مزيد عليه يكفي لإبطال تلك المحاولة.

وقد رواها غير واحد في القرون الأولى قبل أن تنعقد للرضي نطفته كما جاءت بإسناد معاصريه والمتأخرين عنه من غير طريقه كما عن العلامة الأميني رحمته الله في غديره ^(٢).

وقد ذكر عليه السلام ثمانية وعشرين ممن رواها من العامة والخاصة منهم:

(١) ونسب الخوئي في منهاج البراعة إنكارها إلى كثير من العامة للسبب المذكور/ منهاج البراعة/ ج ٢/ ص ٣٤٥، وقال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان بعد أن اتهم السيد المرتضى أخا الرضي بوضع كتاب نهج البلاغة: «ومن طالع نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي (رض) ففيه السب الصراح والخط على السيد أبي بكر وعمر (رضهما)». لسان الميزان/ ج ٤/ ص ٢٢٣/ رقم ٥٨٩. وراجع كتاب مصادر نهج البلاغة وأسانيده السيد عبد الزهراء الحسيني ج ١/ ص ٣٠٩.

(٢) الغدير للعلامة الأميني/ ج ٧/ ص ٨٢. وراجع كتاب «مصادر نهج البلاغة وأسانيده للسيد عبد الزهراء الحسيني/ ج ١/ ص ٣٠٩ وما بعدها.

- ١ - أبو أحمد عبد العزيز الجلودي البصري المتوفى سنة ٣٣٢هـ. كما في معاني الأخبار.
- ٢ - أبو جعفر ابن قبة تلميذ أبي القاسم البلخي رواها في كتابه الانصاف.
- ٣ - أبو القاسم البلخي أحد مشايخ المعتزلة المتوفى ٣١٧هـ.
وهذان الأخيران ذكرهما الشارح ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه فقال: «وقد وجدت أنا كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يُخلق الرضي بمدة طويلة.
- ووجدت أيضاً كثيراً منها في كتاب أبي جعفر بن قبة أحد متكلمي الإمامية، وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب «الانصاف»، وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخي، وقد مات في ذلك العصر قبل أن يكون الرضي رحمته الله موجوداً»^(١).
- ٤ - أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة المتوفى ٣٠٣هـ. كما في الفرقة الناجية للشيخ إبراهيم القطيفي، والبحار للعلامة المجلسي ١٦١/٨.
- ٥ - وُجِدَتْ بخط قديم عليه كتابة الوزير أبي الحسن علي بن الفرات المتوفى ٣١٢هـ، وكان وزير المقتدر بالله وذلك قبل مولد الرضي بنيتف وستين سنة^(٢).
- ٦ - القاضي عبد الجبار المعتزلي المتوفى ٤١٥هـ، ذكر في كتابه

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد ج ١/ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ وذكر الأول منهما ابن ميثم في شرحه ج ١/ ص ٢٥٢.
(٢) شرح ابن ميثم ج ١/ ص ٢٥٢. ونقله عنه العلامة المجلسي في البحار ج ٢٩/ ص ٥٠٨، ونقل كلام ابن ميثم والمعتزلي الشارح الخوني في شرحه (منهاج البراعة ج ٢/ ص ٣٤٦).

«المغني» تأويل بعض جمل الخطبة، وَمَنَعَ دلالتها على الطعن في خلافة من تقدم على أمير المؤمنين من دون أي إيعاز إلى الغمز في إسنادها^(١).

٧ - ذكرها الشريف المرتضى وهو أكبر من أخيه الرضي رحمهما الله، وذكر في الشافي كلام القاضي عبد الجبار وزيقه، وقاضي القضاة متقدم عليهما^(٢).

٨ - أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي الشهير بابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧ هـ قرأها عليه أبو الخير مصدق بن شبيب الواسطي شيخ ابن أبي الحديد، وقال مصدق: «وكان ابن الخشاب صاحب دعابة وهزل فقلت له: «أتقول إنها منحولة؟ فقال: «لا والله، وإني لأعلم أنها كلامه كما أعلم أنك مصدق».

قال: «فقلت له: إن كثيراً من الناس يقولون إنها من كلام الرضي رحمهما الله».

فقال: «أتى للرضي ولغير الرضي هذا النفس وهذا الأسلوب! وقد وقفنا على رسائل الرضي، وعرفنا طريقته وفنه في الكلام المنشور، وما يقع مع هذا الكلام في خل ولا خمر.

ثم قال: والله لقد وقفت على هذه الخطبة في كتب صُنفت قبل أن يُخلق الرضي بمائتي سنة، ولقد وجدتها مسطورة بخطوطٍ أعرفها، وأعرف خطوط مَنْ هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يُخلق النقيب أبو أحمد والد الرضي^(٣).

٩ - قد رواها الصدوق رحمهما الله في كتابي معاني الأخبار، وعلل الشرائع

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ ص ٥٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٥، ونقلها ابن ميثم في شرحه ج ١/ ص ٢٥٢.

وهو رحمته توفي سنة ٣٨١هـ، ومولد الرضي رحمته كان سنة ٣٥٩هـ^(١).

١٠ - أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (م ٣٨٢هـ)، نقل عنه الصدوق شرح الخطبة في (معاني الأخبار) قال: سألت الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري عن تفسير هذا الخبر فقّره لي...^(٢).

وكل هذه الأسماء وغيرها ذكرها العلامة الأميني رحمته في غديره الدافق^(٣).

هذا مضافاً إلى إجماع الإمامية (رض) على ورودها عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال العلامة المجلسي رحمته بعد فراغه من شرح هذه الخطبة الغراء:

«إنما أظنبت الكلام في شرح تلك الخطبة الجليلة لكثرة جدواها وقوة الاحتجاج بها على المخالفين، وشهرتها بين جميع المسلمين»^(٤).

وقال الشيخ المفيد رحمته في إرشاده: «فأما خطبته عليه السلام التي رواها عبد الله بن عباس فهي أشهر من أن تدل عليها لشهرتها، وهي التي يقول عليه السلام في أولها: والله لقد تقمصها ابن أبي فحافة»^(٥).

والحاصل: إنه لا كلام في صحة نسبة هذه الخطبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) معاني الأخبار/ ص ٣٦٠، رواها بطريقين عن عكرمة عن ابن عباس - وعمل الشرائع ج ١/ ص ١٥٠-١٥٣، بالطريقين نفسيهما.

(٢) معاني الأخبار/ ص ٣٦٢، ونقله السيد عبد الزهراء في مصادر نهج البلاغة وأسائده/ ج ١/ ص ٣١١.

(٣) الغدير للعلامة الأميني/ ج ٧/ ص ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ ذكر ٢٨ اسماً ممن روى هذه الخطبة بغير طريق الشريف الرضي، وراجع كتاب مصادر نهج البلاغة وأسائده/ ج ١/ من ص ٣٠٩ إلى ص ٣٢٤.

(٤) بحار الأنوار/ ج ٢٩/ ص ٥٤٨.

(٥) بهج الصياغة في شرح نهج البلاغة للعلامة النستري/ ج ٥/ ص ٥ عن الإرشاد.

الفصل الأول

خلافة أبي بكر بن أبي قحافة

الفصل الأول

خلافة أبي بكر بن أبي قحافة

شرح الخطبة:

قال عليه السلام: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وإنه ليعلم أنّ محلي منها محلّ القطب من الرّوحى، ينحدر عني السّيل ولا يرقى إليّ الطّير».

معاني المفردات:

تقمّصها أي لبسها كالقميص يقال: تقمّص الرّجل أو تدرّع وتردّى وتمندل^(١).

الهوية الشخصية لأبي بكر:

ابن أبي قحافة: أبو بكر، واسمه القديم عبد الكعبة فسماه رسول الله ﷺ عبد الله^(٢) وقيل: كان اسمه في الجاهلية عبد العزى فسماه النبي ﷺ عبد الله على ما قاله العامة.

وكان يسمّى أيضاً بعتيق، واختلفوا فيه، ف قيل كان اسمه في الجاهلية، وقيل: سمّاه به رسول الله ﷺ^(٣).

(١) معاني الأخبار/ ص ٣٦٢، وعلل الشرائع ج ١/ ص ١٥٢، وفي مجمع البحرين: «تقمّص الخلافة أي لبسها كالقميص، ومنه حديث علي عليه السلام «ولقد تقمّصها فلان» يعني الأول... مجمع البحرين/ ج ٤/ ص ١٨١.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ١٥٥.

(٣) المصدر السابق.

وقد رَوَوْا في ذلك الروايات منها ما رواه الطبري في تاريخه بإسناده عن عائشة أنها سُئِلَتْ: «لم سُمِّي أبو بكر عتيقاً؟» فقالت: نظر إليه النبي ﷺ يوماً فقال: هذا عتيق الله من النار»^(١).

ويبطله: أولاً: أنه رواية عن عائشة، وهي متهمّة في شهادتها لأبيها إذ تجرّ نفعاً عليها وعلى أبيها، وهي من شهادة الفرع المردودة كما سيأتي (ص ٩٤ و ١٥٧).

ثانياً: ما رَوَى من أن الذي سمّاه بذلك هو والده فقد رَوَى الطبري بإسناده عن عمارة بن غزيرة قال: «سألتُ عبد الرحمن بن القاسم عن اسم أبي بكر الصديق فقال: عتيق وكانوا إخوة ثلاثة بني أبي قحافة: عتيق ومعتق وعُتيق»^(٢). ويُضاف إليه كلام ابن الأثير حيث عبّر بالقليل^(٣).

واسم أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب أسلم يوم الفتح^(٤).

وأُمُّ ابنة عم أبيه وهي أم الخير بنت صخر بن عمرو بن كعب بن سعد واسمها سلمى^(٥).

وعن المجلسي في ترجمة حياة أبي بكر قال: «إعلم أنه لم يكن له نسب شريف ولا حسب منيف، وكان في الإسلام خنياطاً، وفي الجاهلية معلّم صبيان»^(٦).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ ص ٦١٥-٦١٦. والاستيعاب في معرفة الأصحاب/ج ٣/ ص ٩٦٣.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) الكامل في التاريخ لابن الأثير/ج ٢/ ص ١٧٦.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ ص ١٥٥. والكامل في التاريخ/ج ٢/ ص ١٧٦، لكن بدون عبارة (أسلم...).

(٥) المصدران السابقان، وتاريخ الطبري/ج ٢/ ص ٦١٦.

(٦) بحار الأنوار/ج ٣٠/ ص ٥١٨.

وعن سيدة نساء العالمين - في بعض كلماتها - قالت: «أنه من أعجاز قريش وأذناها»^(١).

وروى ابن حجر في صواعقه عن الحاكم أن أبا قحافة لما سمع بولاية ابنه قال: «رضيت بذلك بنو عبد مناف وبنو المغيرة؟ قالوا: نعم، قال: اللهم لا واضع لما رَفَعْتُ ولا رافع لما وضعت»^(٢).

وروي أنه لما بويع أبو بكر قال أبو سفيان: «ما بال هذا الأمر في أقلّ حيٍّ من قريش»^(٣) وفي سقيفة الجوهري أن أبا سفيان جاء علياً عليه السلام فقال: «وليتم هذا الأمر أذلّ بيت في قريش»^(٤).

كيف تفت البيعة لأبي بكر فصار خليفة؟

من الثابت بين الفريقين أن البيعة عُقدت لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة^(٥) قبل أن يوارى النبي ﷺ الثرى حيث كان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وسائر بني هاشم والخُلص من صحابة رسول الله أمثال سلمان الفارسي وأبي ذر والمقداد الكندي وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وغيرهم مشغولين بتجهيزه (صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله).

وقد روي ذلك بعبارات مختلفة وطرق متعددة خلاصته:

- (١) بحار الأنوار/ج ٣٠/ص ٥١٩، ونقله عنه الخوئي في منهاج البراعة/ج ٣/ص ٣٩.
- (٢) الصواعق المحرقة/ص ١٣، ونقله عنه الخوئي في منهاج البراعة/ج ٣/ص ٣٩.
- (٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٩، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٥. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٢١.
- (٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٤٥.
- (٥) السقيفة: الصُفّة والظَلّة، وهي شبه البهو الواسع الطويل السَّقْف، وفي المصباح المنير: السقيفة: «الصُفّة وكل ما سُقِف من جناح وغيره، وسقيفة بني ساعدة كانت ظَلّة وقيل صُفّة» المصباح المنير/ج ١/ص ٢٨٠. وفي سقيفة الشيخ محمد رضا المظفر/ص ٩٤ أنه كان لبني ساعدة بن كعب من الخزرج - وهم حيٌّ من الأنصار منهم سعد بن عباد رئيس الخزرج - ظَلّة يجلسون تحتها هي دار ندوتهم لفصل القضايا، اشتهرت بسقيفة بني ساعدة.

إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة لجعل الخلافة فيهم بتنصيب سعد بن عبادة الأنصاري نقيب الخزرج ليستقر لهم الأمر دون غيرهم، ففاجأهم جماعة من المهاجرين هم: أبو بكر وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح وسالم مولى أبي حذيفة^(١)، وحالوا دون عقد الخلافة للأنصار بل آل أمرهم إلى عقدها لأبي بكر بعد كلام طويل وأخذ ورد بين المهاجرين والأنصار، يهتفون منه الكلام الذي احتج به أبو بكر على الأنصار ليثبت أحقية قريش بالخلافة ثم ما احتج به عمر بن الخطاب على أحقية أبي بكر، بعد أن وهن الأنصار، وقال قائلهم: «منا أمير ومنكم أمير» فقال أبو بكر: «منا الأمراء ومنكم الوزراء»^(٢).

احتجاج أبي بكر:

كلام أبي بكر في السقيفة كما رواه عمر بن الخطاب: «... أما بعد يا معشر الأنصار فإنكم لا تذكرون منكم فضلاً إلا وأنتم له أهل، وإن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، وهم أوسط داراً ونسباً، ولكن قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم، فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح... إلى أن قال: «فلما قضى أبو بكر كلامه، قام منهم رجل فقال: «أنا جُذَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ وَعُذْبِيُّهَا الْمُرَجَّبُ، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش».

قال: «فارتفعت الأصوات وكثر اللَّغَط فلما أشفقت الاختلاف قلت لأبي

(١) سالم بن معقل مولى أبي حذيفة من أهل فارس، من المهاجرين، كان يؤم المهاجرين يثيباً وفيهم عمر، وعن ابن عبد البر: إن عمر كان يفرط في الثناء عليه، قتل يوم اليمامة سنة ١٢ هـ (انظر الاستيعاب لابن عبد البر/ ج ٢/ ص ٥٦٧ وما بعدها/ رقم ٨٨١). وفي طبقات ابن سعد/ مجلد ٢/ ص ٢٦٩ اقتصر على ذكر الثلاثة دون سالم.

(٢) تاريخ الطبري/ ج ٢/ ص ٤٤٣. والكامل في التاريخ/ ج ٢/ ص ١٣٥، والبداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٥/ ص ٢٤٤ باختصار. وطبقات ابن سعد/ مجلد ٢/ ص ٢٦٩. وتاريخ يعقوبي/ ج ٢/ ص ١١٣.

بكر: أبسط يدك أبايعك فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون وبايعه الأنصار...»^(١).

وفي رواية أخرى أن أبا بكر قال للأنصار فيما قاله فيهم وفي المهاجرين:

«... فهم أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرَّسول، وهم أولياؤه وعشيرته وأحقُّ الناس بهذا الأمر من بعده، ولا يَنازِعهم ذلك إلا ظالم، وأنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلهم في الدين ولا سابقتهم العظيمة في الإسلام، رضيكم الله أنصاراً لدينه ورسوله، وجعل إليكم هجرته وفيكم جلة أزواجه وأصحابه، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم فنحن الأمراء وأنتم الوزراء، لا تفتاتون بمشورة ولا نقضي دونكم الأمور...»

وقال في آخر الأمر: «هذا عمر وهذا أبو عبيدة فأيهما شئتم فبايعوا»^(٢).

وروى الأول البخاري في صحيحه مجملاً في الجزء الخامس منه عن عائشة^(٣)، وفي الجزء الثامن عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب^(٤).

أقول: حاصل ما في كلام أبي بكر تقديم المهاجرين على الأنصار لأنهم أولياء رسول الله ﷺ وعشيرته، وأحقُّ الناس بأمر خلافته، وأنَّ العرب لا تعرفه لسواهم، ومن يَنازِعهم إياه ليس سوى ظالم. وبذلك يتقدَّم المهاجرون على الأنصار وينحصر الأمر بهم.

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣ و ٤٤٦ واللفظ له، والسيرة النبوية لابن هشام ج ٤/ص ٦٥٩، والبداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٥/ص ٢٤٦، والكامل في التاريخ/ج ٢/ ص ١٣٦، إلا أنَّ فيه (فبايعته وبايعه الناس). والعقد الفريد/ج ٤/ ص ٢٤٦. ومسنَد أحمد/ج ١/ ص ٩٠.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٧ و ٤٥٨ واللفظ له، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٧.

(٣) صحيح البخاري/ج ٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/باب ٣٥/ح ١٩٠.

(٤) المصدر السابق/ج ٨/كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة/باب ٩٤١، رجم الجبلى من الزنا إذا أحصنت/ح ١٦٧٤.

احتجاج عمر:

كلام عمر في تقديم المهاجرين على الأنصار، ثم تقديم أبي بكر على المسلمين جميعاً من المهاجرين والأنصار قال:

«أيكم تطيب نفسه أن يخلف قدمين قدّمهما النبي ﷺ»، فبايعه عمر وبايعه الناس^(١). وفي جواب الحُبَاب بن المنذر المتقدّم - وسيأتي عند ذكر موقف الأنصار -: «منا أمير ومنكم أمير» قال عمر: «هيهات لا يجتمع اثنان في قرن، والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبينها من غيركم، ولكن العرب لا تمنع أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وولي أمورهم منهم، ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجّة الظاهرة والسلطان المبين، من ذا ينازعنا سلطان محمّد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مُدْلٍ بباطل أو متجانف لإثم أو متورّط في هلكة»^(٢).

وقوله وأبو عبيدة بن الجراح لأبي بكر لما قال لأهل السقيفة: «هذا عمر وهذا أبو عبيدة فأيهما شئتم فبايعوا» فقالا: «لا والله لا نتولّى هذا الأمر عليك، فإنّك أفضل المهاجرين، وثاني اثنين إذ هما في الغار، وخليفة رسول الله ﷺ على الصلاة، والصلاة أفضل دين المسلمين، فمن ذا ينبغي له أن يتقدّمك أو يتولّى هذا الأمر عليك، إبط يدك نبايعك، فلمّا ذهباً لبايعاه سبقهما إليه بشير بن سعد فبايعه...»^(٣).

وفي البداية والنهاية لابن كثير روى من طريق محمد بن إسحاق بإسناده عن ابن عباس عن عمر أنّه قال: «قلت: يا معشر المسلمين إنّ أولى الناس

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٥. والبداءة والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٤٧.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٧ و ٤٥٨، واللفظ له، والكامل في التاريخ ج ٢/١٣٧ إلا أنّه ليس فيه «وثاني اثنين إذ هما في الغار». وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٩ و ١٠ عن سقيفة الجوهري.

(٣) المصادر السابقة.

بأمر نبي الله ثاني اثنين إذ هما في الغار، وأبو بكر السباق المسن...»^(١).

وقد ذكر التقديم في السنّ أبو عبيدة بن الجراح في كلام قاله لأمر المؤمنين عليه السلام، لما رفض البيعة محتجاً بحجتهم وهي القرب من رسول الله ﷺ فقال: «يا ابن عم إنك حديث السنّ، وهؤلاء مشيخة قومك، ليس لك مثل تجربتهم، ومعرفتهم بالأمور، ولا أرى أبا بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك»^(٢).

وما رواه البخاري في صحيحه من قول عمر لأبي بكر لما ردّد في البيعة بينه وبين أبي عبيدة: «بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ» فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس^(٣).

وفي تاريخ الطبري أنه قال: «وإن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله، وثاني اثنين إذ هما في الغار، فقوموا فبايعوا»^(٤).

وذكر البخاري قولاً عن عمر أيضاً يستدل فيه بصحبة أبي بكر لرسول الله ﷺ وأنه ثاني اثنين^(٥). ورواه عنه ابن كثير في البداية والنهاية^(٦)، وقد روى نحو ذلك كله اليعقوبي في تاريخه^(٧) والحاصل من النصوص المتقدمة عن عمر وغيره:

(١) البداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٥/ ص ٢٤٧.

(٢) الإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ٢٩. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٦/ ص ١٢.

(٣) صحيح البخاري/ ج ٥/ كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/ باب ٣٥/ ج ١٩٠. وطبقات ابن سعد/ مجلد ٢/ ص ٢٦٩.

(٤) تاريخ الطبري/ ج ٢/ ص ٤٤٩-٤٥٠، والبداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٥/ ص ٢٤٨، وسيرة ابن هشام/ ج ٤/ ص ٦٦١، وفتح الباري/ ج ١٣/ ص ٢١٨. ومصابيح السنة/ ج ٤/ ص ١٥١/ ح ٤٧١٧.

(٥) صحيح البخاري/ ج ٩/ كتاب الأحكام/ باب الاستخلاف/ ١١٤٧/ ح ٢٠٣١.

(٦) البداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٥/ ص ٢٤٨.

(٧) تاريخ اليعقوبي/ ج ٢٥/ ص ١١٣.

- ١ - تقديم المهاجرين على الأنصار لأنهم أولياؤه ﷺ وعشيرته، ومنارهم ظالم آثم.
- ٢ - تقديم خصوص أبي بكر من المهاجرين على غيره منهم بأمور هي:
 - أ - أنه أفضل المهاجرين.
 - ب - أنه ثاني اثنين إذ هما في الغار، وصاحب رسول الله ﷺ.
 - ج - خليفة رسول الله ﷺ على الصلاة في مرض موته ﷺ.
 - د - أنه خيرهم وسيدهم.
 - هـ - أنه أحبهم إلى رسول الله ﷺ.
 - و - أنه أسن الأصحاب.

أمر آخر ورد في كلام عمر بن الخطاب:

قوله «فارتفعت الأصوات وكثر اللُغَط فلما أشفقت الاختلاف قلت لأبي بكر...»^(١).

وفي صحيح البخاري أنه قال بعد بيعة أبي بكر «إنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإمّا بايعناهم على ما لا نرضى، وإمّا نخالفهم فيكون فساد، فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يُتَابِع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يُقْتَلَا»^(٢).

(١) راجع تخريجه ص ٢٩، وسيرة ابن هشام/ج ٤/ص ٦٦٠، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٤٦. وفي صحيح البخاري «فكثُر اللُغَط وارتفعت الأصوات حتى فَرَّقَتْ من الاختلاف...». صحيح البخاري/ج ٨/كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة/باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ٩٤١/ح ١٦٧٤.

(٢) المصدر السابق (صحيح البخاري)، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٥، وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٧ إلا أنه ليس فيه «فمن بايع رجلاً... إلى آخره». وكذا في صواعق ابن حجر/ص ١٠ و ١١ =

وسبأتي التعرض لهذا الأمر لاحقاً (ص ١٦٠) بعد استعراض ما استدللّ به القوم على صحة خلافة الخليفة الأول سواء كانت أدلة عامة أم أدلة خاصة.

فأقول متوكلاً على الله تعالى:

احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام:

- إنَّ الكلام في أمرين أساسيين:

الأول: في كلام أمير المؤمنين عليه السلام حول احتجاج المهاجرين على الأنصار.

الثاني: في صحة انعقاد البيعة، وهذا يتضمّن أموراً يأتي ذكرها في حينه.

أما الأمر الأول: فيتضمّن ردّين:

الأول: رده عليه السلام على قول الأنصار «مئاً أمير ومنكم أمير» حيث قال عليه السلام: «فهلّا احتجاجتم عليهم بأنّ رسول الله ﷺ وصّى بأنّ يُخسَنَ إلى مُحسنهم، ويَتَجَاوَزَ عن مسيئهم!»

قالوا: «وما في هذا من الحجّة عليهم؟».

فقال عليه السلام: «لو كانت الإمامة فيهم لم تكن الوصيّة بهم»^(١).

= ومسند أحمد/ج ١/ص ٩٠. والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٦، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٤٦. وسيرة ابن هشام/ج ٤/ص ٦٥٨. والتغزّة من التّغريز، والكلام على حذف مضاف، تقديره: خوف تغزّة أن يُقتلا، والمعنى: أن البيعة حقها أن تقع صادرة عن المشورة والاتفاق، فإذا استبدّ رجلان دون الجماعة، فبايع أحدهما الآخر، فذلك تظاهر منهما بشق العصا وإطراح الجماعة، فلو عقد لواحد منهما وقد ارتكبا تلك الفعل الشنيعة التي أحفظت الجماعة من التهاون بهم والاستغناء عن رأيهم لم يؤمن أن يقتلا (سيرة ابن هشام/ج ٤/ص ٦٥٨) تعلّيق رقم ١ عن لسان العرب.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/خطبة ١٦/ص ٣، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١١٦، وفيه «الإمارة» بدل (الإمامة)، ولعلّه الأصوب لتناسبه مع قول بعض الأنصار (مئاً أمير ومنكم أمير).

بمعنى أن الإمامة لو كانت فيهم لكانت الوصية لهم لا بهم، أو لما أوصى بهم بل لأوصاهم بغيرهم لكونهم هم الولاة والأمراء.

وقد روى هذه الوصية البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أنس بن مالك؛ واللفظ للأول بإسناده عن هشام بن زيد قال: «سمعت أنس بن مالك يقول: مرّ أبو بكر والعبّاس بمجلس من مجالس الأنصار وهم يبكون فقالا: «ما يبكيكم؟» قالوا: «ذكرنا مجلس النبي ﷺ مثًا»، فدخل على النبي ﷺ فأخبراه بذلك، قال: «فخرج النبي ﷺ وقد عصب على رأسه حاشية بُرْدٍ»، قال: «فصعد المنبر ولم يصعده بعد ذلك اليوم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أوصيكم بالأنصار فإنهم كرشي وعيبي، وقد قَضُوا الذي عليهم وبقي الذي لهم، فاقبلوا من مُحسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم»^(١).

وفي رواية أخرى عن عكرمة قال: «سمعت ابن عبّاس يقول: «خرج رسول الله ﷺ . . . إلى أن قال: «أيها الناس، فإنّ الناس يكثرون وتقلّ الأنصار حتى يكونوا كالملح في الطعام، فمن ولي منكم أمراً يضرّ فيه أحداً أو ينفعه فليقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم»^(٢).

وبهذا تبطل دعوى الأنصار، ولا معنى لطلبهم الإمرة حينئذٍ.

الثاني: محتاجة المهاجرين الذين احتجّوا على الأنصار بأنهم عشيرة رسول الله وشجرته فهم أولى، ثمّ عقدوها لأبي بكر، فقال ﷺ بعد ردّ دعوى الأنصار: «فماذا قالت قريش؟».

(١) صحيح البخاري/ج٥/ كتاب مناقب الأنصار/باب ٧٣/ح٣١٠، وصحيح مسلم/ج٧/ كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل الأنصار/ح٦/ص١٧٤. وروى حديث وصية النبي ﷺ بالأنصار ابن سعد في طبقاته/مجلد ٢/ ص ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ بتسعة طرق، ورواه ابن الأثير في الكامل في التاريخ/ج٢/ص١٣٢، والحلي في سيرته/ج٣/ص٣٤٧.

(٢) صحيح البخاري/ج٥/ كتاب مناقب الأنصار/باب ٧٣/ح٣١١. والعقد الفريد/ج٤/ص٢٤٦.

قالوا: «احتجّت بأنها شجرة الرسول ﷺ».

فقال ﷺ: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»^(١).

وقد ورد عنه ﷺ هذا الاحتجاج لما أرادوا منه البيعة لأبي بكر فأبى وقال فيما قال ﷺ: «... أستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمدٌ منكم، فأعطركم المقادة، وسلّموا لكم الإمارة، وأنا احتجّ عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار، نحن أولى برسول الله حياً وميتاً، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون، وإلا فبوؤا بالظلم وأنتم تعلمون»^(٢).

فقد احتجّ ﷺ عليهم بحجّتهم التي بها حازوا الخلافة، إلا أنهم خالفوا وطغوا.

ونحو ذلك قوله ﷺ أيضاً «إذا احتجّ عليهم المهاجرون بالقرب من رسول الله ﷺ كانت الحجة لنا على المهاجرين بذلك قائمة، فإن فلجّت حجتهم كانت لنا دونهم، وإلا فالأنصار على دعوتهم»^(٣).

والثمرة التي ضيعوها هي آل رسول الله ﷺ لأنهم ثمرته كما ذكر ذلك الشيخ محمد عبده^(٤).

وقد ورد ما يدل على ذلك بطريق أهل البيت ﷺ، فقد روى علي بن إبراهيم القمي رحمه الله في تفسير قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَرِ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٥) بإسناده عن سلام بن

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/خطبة ٦٦/ص ٣، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١١٦.

(٢) الإمامة والسياسة لابن قتيبة/ج ١/ص ٢٨، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١١ عن سقفة الجوهري.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٥، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٣٣.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١١٦/تعليقة (٢).

(٥) سورة إبراهيم / ٢٤.

المستنير عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن قول الله **﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾** الآية قال: «الشجرة رسول الله ﷺ أصلها نسيه ثابت في بني هاشم، وفرع الشجرة علي بن أبي طالب عليه السلام، وغصن الشجرة فاطمة عليها السلام، وثمرتها الأئمة من ولد علي وفاطمة عليهم السلام، وشيعتهم ورقها...»^(١).

ومن ذلك قول العباس عم رسول الله ﷺ لمن جاءه^(٢) يطلب منه أن يكون معهم ويكون له نصيب من الأمر لما قالوا له: «إِنَّ رسول الله مَثًا ومنكم» فقال: «...» وأما قولكم إن رسول الله مَثًا ومنكم، فإنه قد كان من شجرة نحن أغصانها وأنتم جيرانها»^(٣).

أقول: بهذه الحجة الواهية تغلب ثلاثة أو أربعة على جُلّ الأنصار، وقد ساعدتهم في غلبتهم حسدُ الأنصار لبعضهم البعض كما سيأتيك قريباً، فكان أن تمت البيعة لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة.

الأمر الثاني: في صحة انعقاد بيعة أبي بكر. وجلاء الأمر يكون بمعرفة موقف بني هاشم وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام، إلى جانب موقف بقية المهاجرين والأنصار الذين لم يحضروا السقيفة أصلاً أو حضروا ولم يبايعوا.

موقف أمير المؤمنين عليه السلام ومعه بنو هاشم:

إنّ الواضح من النصوص التي ذكرنا في حادثة السقيفة عدم وجود أي من بني هاشم هناك لانشغالهم بتجهيز رسول الله ﷺ والحزن عليه خلافاً لأصحاب السقيفة.

(١) تفسير الفقي/ج ١ / ص ٣٧٠.

(٢) وهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة والمغيرة (الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٢).

(٣) المصدر السابق/ ص ٣٣. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٥، وبحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٢٩٣، وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١١٥.

ثم لما علموا بما حصل لم يبادروا إلى البيعة، بل خالفوا وعارضوا، وقد صرح عمر في كلامه المتقدم بمخالفتهم: «وإنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبيه ﷺ إلا أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما»^(١).

وفي تاريخ الطبري عن عمر أيضاً قال: «إن علياً والزبير ومن معهما تخلفوا عنا في بيت فاطمة وتخلف عنا الأنصار بأسرها...»^(٢).

وفي الإمامة والسياسة: «... وأما علي والعبّاس بن عبد المطلب ومن معهما من بني هاشم فأنصرفوا إلى رحالهم ومعهم الزبير بن العوام، فذهب إليهم عمر في عصابة فيهم أسيد بن خضير وسلمة بن أسلم فقالوا: «انطلقوا فبايعوا أبا بكر» فأبوا...»^(٣).

وفي سيرة ابن هشام عن عمر أيضاً فيما قاله: «... وتخلف عنا علي بن أبي طالب والزبير بن العوام ومن معهما»^(٤).

وفي رواية معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة في حديث قال معمر: «فقال رجل للزهري: أفلم يبايعه علي ستة أشهر؟ قال: لا ولا أحد من بني هاشم حتى يبايعه علي...»^(٥).

وفي سقيفة الجوهري بعد ذكر محاولتهم إكراه علي عليه السلام على البيعة

(١) صحيح البخاري/ج ٨/ كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة/ باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ٩٤١/ح ١٦٧٤، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٤٦.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٦، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٦. والصواعق المحرقة/ص ١٠.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٨، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١١ عن سقيفة الجوهري.

(٤) سيرة ابن هشام/ج ٤/ص ٦٥٨.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٨.

قال: «... وانصرف عليّ إلى منزله ولم يبايع، ولزم بيته حتى ماتت فاطمة فبايع»^(١).

وحاصل الأمر أن الرّفّض لمّا حصل كان موقف بني هاشم قاطبةً وفيهم كبار الأصحاب والأجلاء، ويكفي زعيمهم وإمامهم بل إمام الكل علي بن أبي طالب عليه السلام.

موقف الأنصار وبقيّة المهاجرين:

أمّا المهاجرون فالذين تواجدوا منهم في السقيفة لا يزيدون على الأربعة، والباقي أكثرهم دُعِيَ إلى البيعة ودُفِع إليها دفعاً يقول ابن قتيبة: «... واجتمعت بنو أمية إلى عثمان، واجتمعت بنو زهرة إلى سعد وعبد الرحمن بن عوف، فكانوا في المسجد الشريف مجتمعين، فلما أقبل عليهم أبو بكر وأبو عبيدة وقد بايع الناس أبا بكر قال لهم عمر: «مالي أراكم مجتمعين حلقاً شتى، قوموا فبايعوا أبا بكر، فقد بايعته وبايعه الأنصار»، فقام عثمان بن عفّان ومن معه من بني أمية فبايعوا، وقام سعد وعبد الرحمن بن عوف ومن معهما من بني زهرة فبايعوا...»^(٢).

وروى الطبري بإسناده عن زياد بن كليب قال: «أتى عمر بن الخطّاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: «والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرُجنّ إلى البيعة فخرج عليه الزبير مُصلّياً بالسيف فعثر فسقط السيف من يده فوثبوا عليه فأخذوه»^(٣).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١٢ عن سقيفة الجوهري. وقد ذكر رفض بني هاشم بيعة أبي بكر البعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١١٤ - ١١٥ - ١١٦. وانظر العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٤٧.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٨، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١١ عن سقيفة الجوهري وفيه: «ملتائين» بدل «مجتمعين».

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣، وروى حادثة إشهار الزبير سيفه ابن الأثير في الكامل في التاريخ ج ٢/ص ١٣٥.

وفي شرح ابن أبي الحديد نقل قول قوم من المحدثين وروايتهم الكثيرة لبعض ما تقوله الشيعة من أن علياً عليه السلام امتنع من البيعة حتى أخرج كرهاً، وأن الزبير بن العوام امتنع من البيعة وقال: «لا أباع إلا علياً»، وكذلك أبو سفيان ابن حرب وخالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس^(١)...

ومن الثابت عند الشيعة الإمامية (رض) أن من المهاجرين الذين لم يبايعوا: خالد بن سعيد بن العاص بن أمية، أبو ذر الغفاري، المقداد بن الأسود الكندي، عمار بن ياسر، بريدة الأسلمي، وسلمان الفارسي، وغيرهم، وهؤلاء قد اعترضوا - مع جماعة من الأنصار، فكانوا اثني عشر صحابياً - على أبي بكر توليه الخلافة بغير حق^(٢) كما سيأتي ذكر ذلك تفصيلاً.

فالحاصل أن عدداً معتبراً من كبار المهاجرين القرشيين، والذين هم من ذوي المنزلة العالية والمكانة الرفيعة عند أهل السنة قد تخلفوا عن بيعة أبي بكر طوعاً.

وأما الأنصار فقد روى المعتزلي في شرحه عن أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهرى في كتاب السقيفة عن حُباب بن يزيد عن جرير بن المغيرة «أن سلمان والزبير والأنصار كان هواهم أن يبايعوا علياً عليه السلام بعد النبي ﷺ...»^(٣).

وفيه أن عامة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكون أن علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله ﷺ^(٤). وفي تاريخ اليعقوبي: «وكان المهاجرون

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢١، وروى اليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١١٤ امتناع جماعة من كبار المهاجرين عن البيعة لأبي بكر.

(٢) الاحتجاج للطبرسي/ج ١/ص ٧٥.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٤٩ نقله عن سقيفة الجوهرى.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢١ عن الزبير بن بكار في الموفقيات. ونقله عنه الشيخ المظفر في سفيته/ص ١١٧.

والأنصار لا يشكون في علي عليه السلام»^(١).

وروى الطبري أنه بعد أن رشح أبو بكر للخلافة أخذ الرجلين: عمر بن الخطاب أو أبو عبيدة وردّاها عليه قال: «فقلت الأنصار أو بعض الأنصار: «لا نبايع إلا علياً»^(٢).

ونقل هذا الكلام عنه المعتزلي في شرحه فقال: «وقال أبو جعفر: إن الأنصار لما فاتها ما طلبت من الخلافة، قالت أو قال بعضها: لا نبايع إلا علياً»^(٣).

وعبارة «لما فاتها ما طلبت من الخلافة» ليست موجودة في الطبري كما هو ملاحظ.

لماذا اجتمع الأنصار في السقيفة؟

ومن هذه التصريحات نستفيد أن بعض الأنصار - ولعلهم الأكثر - كان هواهم في علي عليه السلام. مع أن التاريخ يذكر أنهم اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ليبايعوا زعيم الخرج سعد بن عبادة خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^(٤).

أقول: إن الشيء الطبيعي الذي نتصور حصوله عند احتضار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن ثمّ فقده بالتحاقه ببارئته تعالى، هو أن يكون المسلمون جميعاً صغيرهم وكبيرهم، ذكرهم وأنثاهم، مهاجرهم وأنصارهم مجتمعين عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته إلا من كان غائباً عن المدينة ولا يعلم بالفاجعة العظيمة والرزقة الجليلة التي ألّمت بالأمة.

(١) تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١١٣.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٥.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٢، وبحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٣١١.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٥٦، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٥ و ١٣٦، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٦ عن سفيقة الجوهري، وغيرها من المصادر التي تقدّمت عند ذكر كلام الشيخين.

فالسؤال هو: ما الذي حَدَا بالأنصار أو أكثر الأنصار من الأوس والخزرج أن يجتمعوا في السقيفة ورسول الله لم يُدفن بعد؟

هل يمكن أن نتصور الأنصار بهذا المستوى من اللامبالاة بفقد رسول الله ﷺ حتى يبادروا إلى أمرٍ خطيرٍ وعظيمٍ كهذا، يكون به تحديد مصير ومسار أمة بكاملها نحو الحق أو نحو الباطل؟

يذكر الشيخ المظفر رحمته الله في سقيفته أسباباً ثلاثة لفعل الأنصار حاصلها:

- ١ - يَرَوْنَ أَنَّ لَهُمْ حَقًّا فِي الْأَمْرِ كجزء لتضحياتهم في سبيل الإسلام.
 - ٢ - خوفهم من أن يتولَّى الأمر من قريش من لا يأمنونه على أنفسهم بعد أن كانت لهم اليد الطولى في وتر قريش وقتل صناديدهم في ما خاضوه من حروب مع رسول الله ﷺ .
 - ٣ - علمهم بطريقة ما أَنَّ هناك مؤامرة من بعض المسلمين من المهاجرين والأنصار لإخراج الأمر عن معدنه، وصاحبه وهو علي بن أبي طالب عليه السلام .
- فوجدوا أمام هذه الأسباب الثلاثة أَنَّ مصلحتهم تقتضي الإسراع في إبرام الأمر لواحدٍ منهم، فيكونوا بذلك قد فوّتوا الفرصة على المتآمرين، وحافظوا على أنفسهم لكون الخليفة منهم^(١).

أقول: أمَّا بالنسبة إلى السَّبب الأول فليس ما يدلُّ عليه بخصوصه، نعم سيأتي ما يدلُّ على اعتزالهم الناس لغرض عقد الأمر لهم، وهذا بذاته خذلانٌ للحق وطلب للباطل بالعصية.

(١) السقيفة للشيخ محمد رضا المظفر/ ص ٩٤ و ٩٥ و ٩٦. بتصرف.

وأما السبب الثاني فقد يدلُّ عليه ما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال :
«ستلقوني بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض»^(١).

وأما السبب الثالث فقد يدلُّ عليه ما رواه السيد ابن طاووس رحمته الله في كشف المحجة لثمره المهجة من كتاب لأمير المؤمنين عليه السلام بعثه إلى شيعته يذكر فيه حاله مع المتقدمين عليه يقول عليه السلام فيه : «... وما ألقى في روعي، ولا عرض في رأبي أن وجه الناس إلى غيري، فلما أبطأ عني»^(٢) بالولاية لهممهم وتثبيط الأنصار - وهم أنصار الله وكتيبة الإسلام - قالوا: أمّا إذا لم تسلموها لعلي فصاحبنا أحق لها من غيره»^(٣)، فوالله ما أدري إلى من أشكو، إمّا أن يكون الأنصار ظلمت حقها، وإمّا أن يكونوا ظلموني حقّي، بل حقّي المأخوذ وأنا المظلوم... إلى أن يقول عليه السلام : ولقد كان سعداً لما رأى الناس يبائعون أبا بكر نادى : أيها الناس، إني - والله - ما أردتها حتى رأيتمكم تصرفونها عن علي عليه السلام، ولا أبائعكم حتى يبائع علي، ولعلي لا أفعل وإن بايع، ثم ركب دابته وأتى حوران، وأقام في خانٍ حتى هلك ولم يبائع»^(٤) فأخبر عليه السلام عن حال الأنصار مع السقيفة.

لكنّ هذه الأسباب أو بعضها وإن كانت بنظر أكثر الأنصار ومنهم سعد بن عبادَة مجوزةً لفعلهم إلا أن الواضح في موقفهم هذا تخاذلهم عن نصرة علي عليه السلام خصوصاً وقد علموا أن القوم مزحزحوها عن معدنها، فلو أنهم التفؤوا آنذاك حول أمير المؤمنين معاضدين ومساندين وناصرين لآته

(١) صحيح البخاري/ ج ٥/ كتاب مناب الأنصار/ باب ٧٠/ ح ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥، وصحيح مسلم/ ج ٥/ كتاب الإمارة/ باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنارهم/ ص ١٩، وفتح الباري/ ج ١٣/ ص ٧٠٥٧.

(٢) في البحار ج ٣٠/ ص ١٠/ (أبطأوا عني).

(٣) في البحار (أحق بها من غيري).

(٤) كشف المحجة لثمره المهجة/ ص ١٧٦، ونقله عنه في البحار/ ج ٣٠/ ص ٧.

صاحب الحق بالنصر الشرعي لكان ذلك محققاً لأمنهم وأمانهم في الدنيا والآخرة إلا أن سوء التدبير واستعجال الأمور أوقعهم في طلب ما ليس لهم بحق، فكانوا بذلك مخالفين لله ورسوله، ويدلّ عليه ما رواه الكليني بإسناده عن عبد الرحيم القصير قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنَّ النَّاسَ يَفْزَعُونَ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّاسَ ارْتَدَّوْا، قَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحِيمِ، إِنَّ النَّاسَ عَادُوا بَعْدَمَا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَهْلُ جَاهِلِيَّةٍ، إِنَّ الْأَنْصَارَ اعْتَزَلَتْ فَلَمْ تَعْتَزَلْ بِخَيْرٍ، جَعَلُوا يَبَايِعُونَ سَعْدًا وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ ارْتِجَازَ الْجَاهِلِيَّةِ: يَا سَعْدُ أَنْتَ الْمَرْجَأُ وَشَعْرُكَ الْمَرْجُلُ، وَفَحْلُكَ الْمَرْجَمُ»^(١). ويستفاد من هذا الخبر أنَّ الأنصار أرادت الإمارة وطلبتها طلب الجاهلية أي محبة للتأمر في الدنيا وطلباً للرئاسة، قال في المرأة: «أي لم يكن اعتزالهم لاختيار الحق أو لترك الباطل بل اختاروا باطلاً مكان باطل آخر للحمية والعصية»^(٢).

وروى في البحار عن إرشاد القلوب كلاماً لحذيفة بن اليمان قاله للفتى الذي سأله عن حال أمير المؤمنين عليه السلام مع القوم الذين تقدّموه، وبيّن فيه حال الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: «يا أخا الأنصار، إنَّ الأمر كان أعظم ممّا تظن، إنه عزب - والله - البصر، وذهب اليقين، وكَثُرَ المخالف، وقلَّ النَّاصر لأهل الحق».

فقال له الفتى: «فَهَلَّا انتَضَيْتُمْ أَسْيَافَكُمْ وَوَضَعْتُمُوهَا عَلَى رِقَابِكُمْ، وَضَرَبْتُمْ بِهَا الزَّائِلِينَ عَنِ الْحَقِّ قَدَمًا قَدَمًا حَتَّى تَمُوتُوا أَوْ تَدْرِكُوا الْأَمْرَ الَّذِي تَحِبُّونَهُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ؟».

فقال له: «أَيُّهَا الْفَتَى، إِنَّهُ أَخَذَ - وَاللَّهِ - بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا، وَكْرَهَنَا

(١) روضة الكافي / ج ٨ من الكافي / ص ٢٩٦ / ح ٤٥٥. وسيأتي ما يدل على خذلانهم علياً عليه السلام.

(٢) المصدر السابق تعليقة رقم (٢).

الموت، وزُيِّنَتْ عندنا الدنيا، وسبق علم الله بإمرة الظالمين، ونحن نسأل الله التغمُّدَ لذنوبنا، والعصمة فيما بقي من آجالنا، فإنه مالكٌ رحيم»^(١).

وروى الكشي رحمته الله عن محمد بن مسعود العبَّاشي بإسناده عن الحارث النضري بن المغيرة قال: «سمعت عبد الملك بن أعين يسأل أبا عبد الله عليه السلام قال: فلم يزل يسأله حتى قال له: فهلك النَّاسُ إذا؟ قال: أي والله يا ابن أعين هلك النَّاسُ أجمعون.

قلت: من في الشرق ومن في الغرب؟ قال: فقال: إنها فُتحت على الضلال، أي والله، هلكوا إلا ثلاثة ثم لحق أبو ساسان وعمار وشتيرة وأبو عمرة فصاروا سبعة»^(٢).

والثلاثة هم: سلمان والمقداد وأبو ذر.

وفي حديث آخر عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «جاء المهاجرون والأنصار وغيرهم بعد ذلك إلى علي عليه السلام فقالوا له: أنت والله أمير المؤمنين، وأنت والله أحقُّ النَّاسِ وأولاهم بالنبي عليه السلام، هلمَّ يدك نبايعك، فوالله لنموتنَّ قدامك!

فقال علي عليه السلام: إن كنتم صادقين فاغدوا غداً عليَّ محلقين فحلق علي عليه السلام وحلق سلمان وحلق المقداد وحلق أبو ذر ولم يحلق غيرهم.

ثم انصرفوا فجاءوا مرة أخرى بعد ذلك، فقالوا له: أنت والله أمير المؤمنين، وأنت أحقُّ النَّاسِ وأولاهم بالنبي عليه السلام، هلمَّ يدك نبايعك فحلفوا، فقال: إن كنتم صادقين فاغدوا عليَّ محلقين فما حلق إلا هؤلاء الثلاثة. قلت: فما كان فيهم عمار؟ فقال: لا.

(١) بحار الأنوار / ج ٢٨ / ص ٩٤.

(٢) اختبار معرفة الرجال / ج ١ / ص ٣٤ و ص ٣٨ / ح ١٤.

قلت: فعمّار من أهل الردّة؟ فقال: إنَّ عماراً قد قاتل مع عليّ عليه السلام بعد^(١).

وقوله عليه السلام (بعد) أي بعد بيعة السقيفة.

فيتّضح ممّا تقدّم أنّ أكثر الأنصار كانت ترفض بيعة غير عليّ عليه السلام ولذا استعجلت الاجتماع لعقد البيعة لرجلٍ منهم، فإذا هم رافضون لبيعة أبي بكر وغيره.

انفراط عقد الأنصار:

إلا أنّ عقدهم انفراط، ووهنت كلمتهم لمّا كان الحسد سيّد الموقف بينهم، بل كان بعض الأنصار من المؤتمرين مع جماعة من المهاجرين لعقد الأمر لأبي بكر، منهم بشير بن سعد^(٢) الذي ما أن سمع كلام أبي بكر وعمر وأبي عبيدة انتفض على قومه ليقول: «يا معشر الأنصار، إنّنا والله لئن كنّا أولى فضيلة في جهاد المشركين وسابقة في هذا الدّين ما أردنا به إلا رضى ربّنا وطاعة نبيّنا، والكدح لأنفسنا، فما ينبغي لنا أن نستطيل على النّاس بذلك، ولا نبتغي به من الدنيا عرضاً، فإنّ الله وليّ المنة علينا بذلك، ألا إنّ محمداً صلى الله عليه وآله من قريش، وقومُه أحقّ به وأولى، وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبداً، فاتّقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم»^(٣) ثم سارع إلى بيعة أبي بكر قبل أيّ أحد حتى عمر وأبي عبيدة فناداه الحُبّاب بن المنذر: «يا بشير بن

(١) اختيار معرفة الرجال/ج ١/ ص ٣٨/ ح ١٨.

(٢) راجع بحار الأنوار/ج ٢٨/ ص ١١١، لترى اسمه من الأسماء التي ذكرها حذيفة للفتى وأنهم الذين تعاقبوا على أخذ الأمر من عليّ عليه السلام. وهو والد النعمان بن بشير والي الكوفة أيام معاوية بن أبي سفيان، وفسطاً من زمن ولده الفاجر يزيد (لعن الله) قاتل سيد الشهداء. وسيأتي ذكر تلك المعاقبة/ ص ٢١٣ وما بعدها.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ ص ٤٥٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ ص ١٣٧. أقول: لعمرى ما ضرّه لو كان قال هذا الكلام ليردّهم إلى صاحب النصّ الجلي، ومَنْ يبعثه في عنقهم جميعاً يوم الغدير عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

سعد عقلت عقاق ما أحوجك إلى ما صنعت، أنفست على ابن عمك الإمارة؟.

فقال: «لا والله، ولكني كرهت أن أنزع قوماً حقاً جعله الله لهم»^(١).

فكانت ضربة بشير بن سعد هي التي فرطت عقد الأنصار خصوصاً وأنه من الخزرج وهي قبيلة سعد بن عبادة، فكيف بالأوس الذين لمّا رأوا ما صنع بشير بن سعد وما تدعو إليه قريش، وما تطلب الخزرج من تأمير سعد بن عبادة نخرهم الحسد، وعادت أذهانهم إلى الجاهلية حيث التنافس والتباغض على أشده بين قبيلتي الأنصار «فقال بعضهم لبعض وفيهم أسيد بن حضير وكان أحد النقباء: «والله لئن وليتها الخزرج عليكم مزة لا زالت لهم عليكم بذلك الفضيلة، ولا جعلوا لكم معهم فيها نصيباً أبداً، فقوموا فبايعوا أبا بكر، فقاموا إليه فبايعوه...»^(٢).

فصار أكثر الأنصار الذين كانوا يهتفون باسم علي عليه السلام قد بايعوا أبا بكر خليفة بعد أن أسلموا زمامهم إلى حسدهم وبغضهم لبعضهم البعض.

موقف سعد بن عبادة ومن معه ومصيره:

بالرغم من مبايعة أكثر الأنصار لأبي بكر بالشكل الذي تقدّم، فقد أبى سعد بن عبادة وأهل بيته وطائفة من عشيرته أن يبايعوا، فقد قال سعد لمّا اجتمعوا عليه حتى كادوا بطؤونه مخاطباً عمر: «أما والله لو أن بي قوة ما أقوى على النهوض لسمعت مني في أقطارها وسككها زئيراً يُخجرك وأصحابك. أما والله إذا لألحقنك بقوم كنت فيهم تابِعاً غير متبوع...»^(٣).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٨، والكمال في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٣ ونحوه في الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٦.

(٢) المصدران السابقان الأولان.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٩. في الكامل في التاريخ/ج ١/ص ١٣٧. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١٠ و ١١ عن سقفة الجوهري. وعنه في البحار/ج ٢٨/ص ٣٢٤.

ولمّا أرادوا منه البيعة بعد أيام وقد بايع قومه قال: «أما والله حتى أرميكم بما في كنانتي من نبلي وأخضب سنان رمحي، وأضربكم بسيفي ما ملكته يدي، وأقاتلكم بأهل بيتي، ومن أطاعني من قومي فلا أفعل.

وأيّم الله لو أنّ الجن اجتمعت لكم مع الإنس ما بايعتكم حتى أعرض على ربي وأعلم ما حسابي»^(١).

ويقول الطبري أخيراً: «فكان سعد لا يصلي بصلاتهم ولا يجمع معهم، ويحج ولا يفيض معهم بإفاضتهم، فلم يزل كذلك حتى هلك أبو بكر»^(٢).

ولمّا ولي عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فمات بها ولم يبايع لأحد^(٣).

وفي مروج الذهب أنّه قُتل في الشام في سنة خمسة عشرة^(٤).

وكان سبب موته أن رُمي بسهم في الليل فقتله، وزُعم أنّ الجن رموه، ورُوي أنّ متولّي ذلك المغيرة بن شعبة، وقيل خالد بن الوليد^(٥).

وفي شرح المعتزلي: قيل: قتله الجنّ لأنّه بآل قائماً في الصحراء ليلاً، وروّوا بيتين من شعر، قيل: إنهما سُمعا ليلة قتله:

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٩. الكامل في التاريخ/ج ١/ص ١٣٧. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١٠ و١١ عن سقفة الجوهري. وعنه في البحار/ج ٢٨/ص ٣٢٤.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٩.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٨. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١٠ و١١ عن سقفة الجوهري.

(٤) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٠٨، وفي البداية والنهاية (مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٦) أنه قتل سنة ١٣ في خلافة أبي بكر، وقيل في أوّل خلافة عمر، وقيل سنة ١٤، وقيل سنة ١٥، نقل ذلك عن ابن إسحاق والمديني. وقيل سنة ١٦ كما في الإصابة/ج ٢/ص ٣٠ وقيل سنة ١١ في خلافة أبي بكر كما نقل ذلك في الاستيعاب/ج ٢/ص ٥٩٩. والكل متفق على تخلفه عن بيعة أبي بكر.

(٥) الاحتجاج للطبرسي/ج ١/ص ٧٣، ومنهاج البراعة/ج ٣/ص ٧.

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباد
ورميناه بسهمين فلم نخطىء فؤاده
ويقول قوم: إن أمير الشام يومئذ كمن له من رماه ليلاً، وهو خارج إلى
الصحراء بسهمين، فقتله لخروجه عن طاعة الإمام، وقد قال بعض المتأخرين
في ذلك:

يقولون سعد شكك الجن قلبه ألا ربما ضحكت دينك بالغدر
وما ذنب سعد أنه بال قائماً ولكن سعداً لم يبائع أبا بكر
وقد صبرث من لذة العيش أنفس وما صبرث عن لذة النهي والأمر^(١)
وهذا ما رواه البلاذري في أنساب الأشراف، وذكر أن عمر بن الخطاب
أشار إلى خالد بن الوليد ومحمد بن مسلمة بقتل سعد^(٢).

ورواه ابن أبي الحديد أيضاً في جزء ١٧/ ص ٢٢٣ عند ذكر مطاعن أبي
بكر وأنه أمر خالد بن الوليد بذلك وجزم بأن خالداً هو القاتل، وإن شكك في
أمر أبي بكر له.

وسياتي أن عدداً من الأنصار قد اعترضوا على أبي بكر توليه الخلافة
متجاوزاً علياً عليه السلام وهم: أبو الهيثم بن شيهان، وسهل وعثمان ابنا حنيف،
وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وأبي بن كعب، وأبو أيوب الأنصاري^(٣).

وعدد المعتزلي جماعة من كبار المهاجرين والأنصار كانوا معارضين

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١٠/ ص ١١١. ونقل بيتي الشعر المنسوبين إلى الجن ابن عبد البر في
استيعابه/ ج ٢/ ص ٥٩٩. وابن عبد ربه في العقد الفريد/ ج ٤/ ص ٢٤٨.

(٢) نقله عنه العلامة المجلسي في بحاره/ ج ٢٨/ ص ٣٦٦. وأنساب الأشراف/ ج ١/ ص ٢٥٠، ورواه عنه
كذلك الشهيد المرعشي في الاحقاق ج ٢/ ص ٣٤٥.

(٣) بحار الأنوار/ ج ٢٨/ ص ١٨٩ عن الاحتجاج للطبرسي/ ج ١/ ص ٧٥ في حديث عن الإمام جعفر بن
محمد الصادق عليه السلام.

لبيعة أبي بكر وهم: المقداد وسلمان وأبو ذر وعُبادَة بن الصامت وأبو الهيثم بن الثَّيهان وخُذيفة وعَمَار^(١).

وفي البحار عن كشف اليقين أنه ذكر عن أحمد بن محمد الطبري المعروف بالخليلي من روايتهم ورجالهم فيما رواه من إنكار اثني عشر نفساً على أبي بكر بصريح مقالهم عقيب ولايته على المسلمين، وما ذكره بعضهم بما عرف من رسول الله ﷺ أن علياً أمير المؤمنين، ورواه أيضاً محمد بن جرير الطبري صاحب التاريخ في كتاب مناقب أهل البيت ﷺ ويزيد بعضهم على بعض في روايته^(٢).

وحاصل الأمر: أن جماعةً معتداً بها من كبار المهاجرين والأنصار وعلى رأسهم أمير المؤمنين ﷺ في جمع بني هاشم كانوا معارضين وبشدة لبيعة أبي بكر، وإن وقعت البيعة فيما بعد لسبب أو لآخر سيأتي الكلام فيه لاحقاً إلا أن المسلم عدم بيعة سعد بن عبادة أبداً، وأن بيعة أمير المؤمنين ﷺ وجماعة بني هاشم كانت بعد ستة أشهر على بعض التقادير كما تقدّمت الرواية فيه (ص ٣٧) ولم تخلو بيعة الكثير منهم من إكراه وإجبار.

فقد روى ابن أبي الحديد في شرحه عن البراء بن عازب قال: «إني لم أزل لبني هاشم محبباً، فلما قبض رسول الله ﷺ خِفْتُ أن تتمالأ قريش على إخراج هذا الأمر عنهم، فأخذني ما يأخذ الوالدة العجول مع ما في نفسي من الحزن لوفاة رسول الله ﷺ، فكنْتُ أتردّد إلى بني هاشم وهم عند النبي ﷺ في الحجرة، وأتفقّد وجوه قريش، فإني كذلك إذ فقدت أبا بكر وعمر، وإذا قائل يقول: «القوم في سقيفة بني ساعدة»، وإذا قائل آخر يقول: «قد بُويع أبو بكر» فلم ألبث، وإذا أنا بأبي بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٢٠.

(٢) بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٢١٤/ح ٨.

وجماعة من أصحاب السقيفة، وهم محتجزون بالأزر الصنعانية لا يمرون بأحد إلا خبطوه، وقذموه فمدّوا يده فمسحوها على يد أبي بكر بياعه، شاء ذلك أو أبي، فأنكرت عقلي وخرجت أشدّ حتى انتهيت إلى بني هاشم...^(١).

هذا كان موقف بني هاشم والأنصار وبقية المهاجرين من عقد الخلافة لأبي بكر.

والسؤال: هل تصح البيعة التي وقعت بهذا النحو؟

محاولات تصحيح بيعة أبي بكر:

لقد قام علماء أهل السنة وأئمتهم بمحاولات عذّة وحثيثة لتصحيح بيعة أبي بكر بالشكل الذي تقدّم، وكلّها ترجع إلى مبدأ الاختيار في الإمامة، على أنّ هذا المبدأ قائم بالأساس على طريقة تعيين أبي بكر، بمعنى أن دليل حجية مبدأ الاختيار - بعد نفي النصّ عندهم - هو ما حصل في إتمام بيعة أبي بكر، فجعلوا المبدأ المستنبط من طريقة تلك البيعة دليلاً على مشروعية نفس البيعة، وكلّ بيعة تتم بهذا الشكل.

وهذا يلزم منه الدور الصريح لأنّ صحة بيعة أبي بكر موقوفة على صحة مبدأ الاختيار حال كون صحة هذا المبدأ موقوفة على صحة تلك البيعة، وهذا هو الدور الصريح الباطل.

تصحيح مبدأ الاختيار بحجّة فعل الصحابة:

من هنا قاموا بإسناد حجية مبدأ الاختيار إلى حجيّة فعل الصحابة، وذكروا عذّة أدلة على الثاني، مضافاً إلى التزامهم بعدالة الصحابة أجمع كما

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ٢١٩.

صرّح بذلك جمعٌ من علمائهم كابن عبد البرّ في الاستيعاب، وابن الأثير في مقدّمة كتابه أسد الغابة، وابن حجر في مقدّمة الإصابة وغيرهم^(١).

بطلان نظرية عدالة الصحابة:

أما الأدلة على حجّة فعل الصحابة فسيأتي التعرّض لها لاحقاً.

وأما نظرية عدالة الصحابة فيردّها الواقع الذي يدلّ صريحاً على فسادها وبطلانها، إذ من الواضح أنّ في الصحابة - باصطلاحهم^(٢) - من نافق وارتدّ كما صرّحت بذلك الروايات الكثيرة في كتبهم من الصحاح وغيرها منها:

١ - ما رواه البخاري بإسناده عن ابن عباس في حديث أنّ رسول الله ﷺ خطب فمما قاله: «ألا وإنّه يُجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا ربّ أصبحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبدُ الصالح ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ فيقال: إنّ هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»^(٣).

٢ - وروى بإسناده عن أبي وائل قال: «قال عبدُ الله: قال النبي ﷺ: أنا فرطكم على الحوض، ليرفعنّ إليّ رجالٌ منكم حتى إذا أهويْتُ لأناولهم

(١) الاستيعاب/ ج ١/ ص ٢، وأسد الغابة/ ج ١/ ص ١٨، والإصابة/ ج ١/ ص ١٠. قال النووي في التقرّب: «الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتنة وغيرهم، وقال الذهبي: ... على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل، وبه ندين الله تعالى (أضواء على السنة المحمدية/ ص ٣٤٢)، ونقل ابن حجر الهيثمي في كتابه المصنّف للدفاع عن معاوية بن أبي سفيان المسمّى بتطهير الجنان واللسان أطباق أئمة السلف والخلف على عدالة الصحابة (تطهير الجنان واللسان/ ص ٤، مطبوع آخر كتابه الصواعق المحرقة).

(٢) قال البخاري في كتابه: «من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو صحابي» وجعله ابن حجر العسقلاني: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام. (أضواء على السنة المحمدية/ ص ٢٤١ و٣٤٢)، وراجع الإصابة في تمييز الصحابة/ ج ١/ ص ٦.

(٣) صحيح البخاري/ ج ٦/ كتاب التفسير/ باب ٣١٧/ ح ١٠٥١.

اأخلأوا ءوني فأقول: «أي رب أصحابي»، فيقول: «لا تدري ما أأأأوا بعءك»^(١).

٣ - وروى بإسناءه عن العلاء بن المسبب عن أبيه قال: «لأيت البراء بن عازب (رض)، فأقلت: طوبى لك، صأبب النبي ﷺ وبأببته أأأ الشأرة، فأقال: يا ابن أأبي، إنك لا تدري ما أأأأنا بعءه»^(٢).

٤ - وروى أأضاً بإسناءه عن أبي هريرة في أأأ قال: «... ثم إذا زمرة أأى إذا عرفأهم، أأرأ رجل من ببني وبببهم، فأقال: هلم، أقلت: أين؟ قال: إلى النار، أقلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارأأوا بعءك على أأبارهم القهقري، فلا أراه بأأص منهم إلا مثل همل النعم»^(٣).

٥ - ما رواه ابن أأبر في البءابة والنبأاة بإسناءه عن شأخ من السلف قال: «سمعت أبا الءرءاء بقول: قال رسول الله ﷺ: إنني فرطكم على الأوص، أنأظر من برء علي منكم، فلا أفبب أنأرأ أأأكم فأقول: إنه من أمأى، فبقال: هل تدري ما أأأأوا بعءك»^(٤).

ولا بصأ القول أن هذه الروأبب برأء منها من ارأأ زمن الأأبفة الأول من القبائل العرببة، وأذلك لأن من نقل العامة ارأأاءه لبس من صأبة النبب ﷺ في شأء، فأقء ذكر الطبرب في أاربأه من المرأأبب: وءبعة الكلبب وزمبل بن قأبة القبببب، ومعاوبة الوألبب أو الوالبب ومن معهم»^(٥).

(١) المصدر السابق/أ/٩/أأاب الفأب/ب/١٠٦٨/أ/١٨٧٨، وأأأ البارب/أ/١٣/ص ٥ و٦/أ/٧٠٤٨ و٧٠٤٩ و٧٠٥٠ و٧٠٥١.

(٢) المصدر السابق/أ/٥/أأاب المغازب/باب ١٥٢/أ/٦٤٥.

(٣) المصدر السابق/أ/٨/أأاب الرقاق/باب ٨٢٤/أ/١٤٤٤.

(٤) البءابة والنبأاة/مألء ٣/أ/٦/ص ٢٣٦.

(٥) أاربأ الطبرب/أ/٢/ص ٤٧٦، والأكامل في الأاربأ/أ/٢/ص ١٤٣.

وأين هؤلاء وأمثالهم من المذكورين في تلك الروايات على أنهم أصحابه ﷺ؟

ولعل قوله ﷺ في الرواية الأولى (منذ فارقتهم) يُوحى باتصال الارتداد بمفارقتهم ﷺ لهم، على أن الارتداد الحاصل زمن أبي بكر كان بعد عشرة أيام من بدء خلافته كما صرح بذلك المسعودي في مروج الذهب^(١).

كما أن قوله ﷺ في الرواية الرابعة «فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل الثعم» كناية عن القلة، ولازمه الحكم على أكثرهم بالارتداد، وهم أكثر من يعرفهم النبي ﷺ، ومصداقهم الأبرز من صحبه ﷺ.

أقول: ومع وجود هذه الروايات بدلالاتها الواضحة، كيف يصح الحكم بعدالة جميع الصحابة؟ ولم يسلم منهم من الارتداد إلا القليل وهم الذين أوفوا بعهد الله ورسوله، والتزموا بولاية الخليفة الحق بعد رسول الله ﷺ بلا فصل علي بن أبي طالب عليه السلام لأنه ميزان الإيمان والتفائق، فمن أحبه كان مؤمناً ومن أبغضه كان منافقاً، وكيف يمكن أن يكون الذين آذوه وظلموه محبين له.

فقد روى مسلم في صحيحه بإسناده عن علي عليه السلام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليَّ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(٢).

(١) مروج الذهب/ ج ٢/ ص ٣٠٦.

(٢) صحيح مسلم/ ج ١/ كتاب الإيمان/ باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي (رض) من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات التفائق/ ص ٦٠/ ج ٦. ورواه ابن المغازلي الشافعي في مناقبه (ص ١٨٥ إلى ص ١٨٩) بثمانية طرق. وابن حجر في صواعقه المحرقة/ ص ١٢٢ عن مسلم. وفرائد السمطين/ ج ١/ ص ١٣٠/ ج ٩٢. وانظر ما قبله وما بعده، وانظر (ص ٣٦٥ وما بعدها/ ح ٢٩٣ و ٢٩٤، وح ٢٩٥)، ومصابيح السنة/ ج ٤/ ص ١٧١/ ح ٤٧٦٣. والاستيعاب/ ج ٣/ ص ١١٠ وغيرها. وانظر ترجمة الإمام علي عليه السلام لابن عساكر/ ج ٢/ ص ١٩٠ وما بعدها/ ح ٦٨٢ وما بعده.

والحاصل أنَّ في الأصحاب عدولاً وهم القلة، وفيهم المنافق والباغي على إمام زمانه وهم الأكثر كما اتضح آنفاً.

الأدلة على حجية فعل الصحابة في طرق تعيين الخليفة والرد عليها:

حاول أهل السنة شرعنة الطرق التي انعقدت بها خلافة الثلاثة الذين تقدّموا أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام من خلال إثبات حجّية فعلهم فذكروا ثلاثة أدلة:

الدليل الأول: ما رواه الترمذي في كتاب العلم عن العرياض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال - من حديث طويل -: «إنه من يعيش منكم فسيروا اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»^(١).

وقد صحّحوه سنداً، وقالوا في دلالة: إن أمره صلى الله عليه وآله باتّباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، وأمره بالسمع والطاعة لولاة الأمر عموماً دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة كاتّباع السنة بخلاف غيرهم من ولاة الأمور»^(٢).

أقول: هذا الحديث مع غرض النظر عن سنده^(٣)، فدلالته لا تفي بالمدعى وذلك لأمرين:

أولهما: إنَّ المستبدلَ طبّق كلمة (الخلفاء الراشدين) الواردة في الحديث

(١) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة لعبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي/ ص ١٢٥. وقريب منه ما في كنز العمال. ج ١/ ص ٢١٢ و ٢١٣/ ح ١٠٦٢ وح ١٠٦٥، وسنن ابن ماجه كما في شرحه للسندي/ ج ١/ ص ١٩ و ٢٠، وسنن أبي داود/ ج ٤/ ص ٢٠٠/ ح ٤٦٠٧.

(٢) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميحي/ ص ١٢٥.

(٣) ذلك أنَّ عدم وروده بطريق أهل البيت عليهم السلام يكفي لوهم سنده بعد أن كان رجاله من أهل السنة غير المعتمدين عند الإمامية.

على خصوص الخلفاء الأربعة الأول: أبو بكر، عمر، عثمان، وعلي عليهم السلام، مع أن هذا التطبيق يحتاج إلى دليل، إذ أول الكلام أن يكون هؤلاء - على النحو الذي ذكره أهل السنة - هم المقصودين بهذه الكلمة.

ثانيها: إن وصف الخلفاء الأربعة الأوائل بالراشدين لم يكن متداولاً إلى زمان متأخر عن زمانهم، فلا تجد في كتب التاريخ أو السيرة نصاً أو عبارة تدل على التعبير عنهم بذلك في زمان خلافتهم، بل غاية ما هو موجود تسمية الأول بخليفة رسول الله ﷺ كما ورد ذلك في جملة من كلماتهم^(١).

والثاني سموه بأمير المؤمنين وكذلك الثالث^(٢) ثم درج بعد ذلك تسمية كل من تولى الخلافة بأمير المؤمنين ولو كان معروفاً مشهوراً بالفسق والفجور. وأطلقوا على الأولين لقب الخليفتين والشيخين^(٣) فمن أين ثبت للمذكورين لقب الخلفاء الراشدين؟

ثالثها: إن لفظ الخلفاء قد ورد في عدد كبير من الأحاديث بطرق أهل السنة وهي المعروفة بأحاديث الخلفاء الاثني عشر منها:

١ - ما رواه البخاري بإسناده عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: يكون اثنا عشر خليفة، ثم قال كلمة لم أسمعها، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: قال: كلهم من قريش»^(٤).

(١) راجع تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٦٢، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٩، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٣٤١، والإمامة والسباسة/ج ١/ص ٣٠-٣١. وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٢١ و١٢٥، وغيرهم.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٧٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٤، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣١٣ و٣٤٨ و٣٤٩، والإمامة والسباسة/ج ١/ص ٣٨ و٤٨، وغيرهم.

(٣) راجع تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٩٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٣٠، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٤.

(٤) نقله ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٢٨١، ورواه البخاري في ج ٩/كتاب الأحكام/باب ١١٤٨/ح ٢٠٣٤، بلفظ (أميراً) بدل (خليفة).

٢ - ما رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن خُصين عن جابر بن سمرة قال: «دخلت مع أبي علي النبي ﷺ فسمعتَه يقول: إنَّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، قال: ثم تكلم بكلامٍ خفي عليّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟، قال: قال: كلهم من قريش»^(١).

٣ - وما رواه أيضاً بإسناده عن سيماك بن حرب قال: «سمعت جابر بن سمرة يقول: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: فقال: كلهم من قريش»^(٢).

٤ - وما رواه أيضاً بإسناده عن داود عن الشعبي عن جابر بن سمرة قال: «قال النبي ﷺ: لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: فقال: كلهم من قريش»^(٣).

٥ - وما رواه بإسناده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: «كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع: إن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، قال: فكتب إليّ: سمعتُ رسول الله ﷺ يوم الجمعة عشية رُجم الأسلمي يقول: لا يزال الذين قائماً حتى تقوم الساعة (و) أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»^(٤).

٦ - وأخرج أحمد في المسند والهيثم في مجمع الزوائد وابن حجر في المطالب العلية ١٩٧/٢، والبوصيري في مختصر الانتحاف ٤٣٦/٦ عن

(١) صحيح مسلم/ج ٦/كتاب الإمارة/باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش/ص ٣/ح ٥. وفرائد السمطين ج ٢/ص ٦٤٧/ح ٤٤٢.

(٢) المصدر السابق/ص ٣/ح ٨. وفرائد السمطين/ج ٢/ص ١٤٩ و ١٥٠. ومصابيح السنة/ج ٤/ص ١٣٧/ح ٤٦٨٠.

(٣) المصدر السابق/ص ٣/ح ٩، وفرائد السمطين/ج ٢/ص ١٥٠.

(٤) المصدر السابق/ص ٤/ح ١١، وفرائد السمطين/ج ٢/ص ١٠٥.

مسروق قال: «جاء رجلٌ إلى عبد الله بن مسعود فقال: هل حدّثكم نبيكم كم يكون بعده من الخلفاء؟ قال: نعم، وما سألني عنها أحدٌ قبلك، وإنك لمن أحدث القوم سنّاً، قال: يكونون عدّة نقباء موسى، اثني عشر نقيباً»^(١).

وقد رُويت هذه الأخبار في كتب الخاصة حيث رواها الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة^(٢) والشيخ الصدوق في خصاله^(٣) وفي كمال الدين وتمام النعمة^(٤)، وغيرها من كتب الخاصة.

أقول: إذا كان الإسلام والدين عزيزاً في زمان الخلفاء الاثني عشر الذين كلهم من قريش فلا شك أنّهم هم الخلفاء الراشدون الذين ذكروا في الرواية المتقدمة فإنّ سنتهم - التي لا تختلف ولا تتخلف عن سنة رسول الله ﷺ - هي التي تُبقي الإسلام عزيزاً ومنيفاً.

وحينئذ يكون أمرُ النبي ﷺ باتّباع سنة الخلفاء الراشدين يريد الخلفاء الاثني عشر الذين نصّ عليهم في الروايات المتقدمة. ولا وجه حينئذٍ لتخصيص الخلفاء الراشدين بالخلفاء الأربعة الأوّل على ما ذكره أهل السنة.

ولا يُتوهّم أنّ الخلفاء الثلاثة الأوّل هم من هؤلاء الخلفاء الراشدين الاثني عشر وذلك لأنّ لفظ (الخلفاء الراشدون) لم يطلقه أهل السنة إلا على الخلفاء الأربعة الأوّل، وأضافوا إليهم لاحقاً عمر بن عبد العزيز بن مروان

(١) مسند أحمد/ ج ١/ ص ٦٥٧/ ح ٣٧٧٢، ومجمع الزوائد/ ج ٥/ ص ١٩٠، ونقله عنهم وعن غيرهم صاحب كتاب مسائل خلافة/ ص ١٠. وقد نقل بعضاً من أحاديث الخلفاء الاثني عشر السبوطي في تاريخ الخلفاء مع أقوال بعضهم في المراد منهم (تاريخ الخلفاء/ ص ١٢ وما بعدها).

(٢) كتاب الغيبة للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي/ ص ١٢٧ إلى ص ١٥٥، وفيه روايات بطرق الخاصة في تسمية الخلفاء الاثني عشر وأنهم الأئمة الاثنا عشر ﷺ.

(٣) الخصال للشيخ الصدوق/ ج ٢/ ص ٤٦٦ إلى ص ٤٨٠، وفيه روايات بطرق الخاصة في تسمية الخلفاء الاثني عشر وأنهم الأئمة الاثنا عشر ﷺ.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق ج ١/ ص ٧٣ و٧٤.

فجعلوه خامس الخلفاء الراشدين كما نصَّ على ذلك السيوطي في تاريخ بغداد والذهبي في كتابه العبر في خبر من غُبر^(١).

وهذا يعني أنَّ من سَمَّوه من الخلفاء غير الخمسة المتقدم ذكرهم ليس من الخلفاء الراشدين مع أنَّ الجمع بين الروايات - كما تقدَّم - يفرض أن الخلفاء الراشدين هم الخلفاء الاثنا عشر.

الخلفاء الاثنا عشر عند العامة والخاصة:

هذا مضافاً إلى أنَّهم مختلفون في تسمية الخلفاء الاثني عشر بعد اتفاقهم على خصوص الأربعة الأول.

وقد فَصَّل سماحة الشيخ علي آل محسن أقوالهم وناقشها وبيَّن وجه الوهن فيها في كتابه القيم (مسائل خلافة حار فيها أهل السنة)^(٢) وذكر محمود أبو رية بعد ذكر عدَّة من روايات الخلفاء الاثني عشر أقوالاً للقاضي عياض وابن الجوزي والسيوطي في ما يعترض هذه الروايات من مشاكل في الجمع بينها، ونقل جمعاً للسيوطي عبَّر عنه بالغريب ووصفه بأنَّه حاطب ليل^(٣).

وهذا بخلافه عند الشيعة الإمامية حيث تسالموا على تسمية هؤلاء الخلفاء الاثني عشر الراشدين بأعيانهم أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وخاتمهم الحجة بن الحسن المنتظر المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، ولا يُلتفت إلى إنكار ابن كثير ذلك بلا دليل ولا برهان اللهمَّ إلا رفض ما عليه الشيعة الإمامية مهما كان^(٤). ويكفي في المقام بعض

(١) تاريخ بغداد للسيوطي/ ص ١٨٣، والعبر للذهبي/ ج ١/ ص ٩١، ونقله عنهما صاحب كتاب مسائل خلافة/ ص ١٤.

(٢) مسائل خلافة للشيخ علي آل محسن من ص ٧ إلى ص ٤٢.

(٣) أضواء على السنة المحمدية/ ص ٢٣٥.

(٤) البداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٦/ ص ٢٨١.

الروايات عن أهل البيت عليهم السلام عن رسول الله ﷺ في بيان من هم الخلفاء الاثنا عشر:

١ - ما رواه الشيخ الصدوق رحمته الله في كمال الدين بإسناده عن يحيى بن أبي القاسم عن الصادق عن آبائه عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: الأئمة بعدي اثنا عشر، أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم القائم، هم خلفائي وأوصيائي وأوليائي وحجج الله على أمتي بعدي، المقر بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر»^(١).

٢ - وروى كذلك الشيخ الصدوق في كمال الدين بإسناده عن علي أبي حمزة الثمالي عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ أن جبرئيل حدثه عن رب العزة جل جلاله، ثم ذكر حديثاً في فضل علي عليه السلام وأولاده الأطهار وأنهم الأئمة والولاة، وقال ﷺ في آخره - بعد ذكر أسمائهم واحداً بعد واحد - لجابر:

«... هؤلاء يا جابر خلفائي وأوصيائي وأولادي وعترتي، من أطاعهم فقد أطاعني، ومن عصاهم فقد عصاني، ومن أنكر واحداً منهم فقد أنكرني، بهم يمسك الله السماوات أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبهم يحفظ الأرض أن تميد بأهلها»^(٢).

وكما ترى فإن هاتين الروایتين أطلق رسول الله ﷺ فيها لقب الخلفاء على خصوص الأئمة الاثني عشر من ولده ﷺ.

بل في بعض الروايات إطلاق لقب الراشدين عليهم عليهم السلام، فقد روى النعماني في غيبته بإسناده عن زيد بن عيسى بن موسى عن شيخ عن عبد خير قال:

(١) بحار الأنوار/ ج ٣٦/ ص ٢٤٤/ ح ٥٧.

(٢) المصدر السابق/ ص ٢٥١/ ح ٦٨.

«سمعت أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) يقول: قال لي رسول الله ﷺ: يا علي، الأئمة الراشدون المهتدون المعصومون من ولدك أحد عشر إماماً وأنت أولهم، وآخرهم اسمه على اسمي، يخرج فيملا الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً...»^(١).

بعض المؤيدات على عدم كون الخلفاء الاثني عشر من ذكرهم أهل السنة:

وهي بعض العبارات الواردة في روايات الخلفاء الاثني عشر منها:

المؤيد الأول: قوله ﷺ في رواية جابر بن سمرة التي رواها مسلم وأحمد وغيرهما - كما تقدم - : «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة...».

ومن الواضح أن الإسلام لم يكن عزيزاً^(٢) في زمن الخلفاء من بني أمية وبني مروان؛ فهل كان الإسلام عزيزاً زمن معاوية بن أبي سفيان الذي سب أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر قرابة ستين سنة، حتى صار أمراً يُتقرب به إلى الله تعالى في خطب الجمعة؟

وهل كان الإسلام عزيزاً زمن معاوية لما أغرى زوجة الإمام الحسن عليه السلام بدس السم للإمام عليه السلام ليتخلص منه على أن يزوجهها يزيد ويعطيها مبلغاً كبيراً من المال؟^(٣).

والعجب أن بعضهم جمع بين القاتل والمقتول والظالم والمظلوم فجعلهما معاً من الخلفاء الاثني عشر الذين يكون الإسلام بهم عزيزاً كابن

(١) بحار الأنوار/ج ٣٦/ص ٢٨١/ح ١٠١، ورواه الطوسي في غيبة/ص ١٣٥، إلى قوله عليه السلام: (وأنت) مع زيادة (المغصوبون حقوقهم).

(٢) لا يصح فهم كون الإسلام عزيزاً بتوسع بلاده، وسلطانه السياسي الحاكم، بل بتطبيق أحكامه وإقامة حدوده، وهذا لا يتم إلا إذا كان السلطان من أهل تلك الأحكام والحدود.

(٣) مروج الذهب/ج ٣/ص ٥. وسيأتي تفصيله عند ذكر بعض موفقات معاوية.

حجر العسقلاني الذي جمع بين معاوية بن أبي سفيان والحسن بن علي عليه السلام، وبين الإمام علي عليه السلام وعبد الله بن الزبير^(١) المحارب له في الجمل أشد محاربة، والناصب له ولأهل بيته العدا على أشد ما يكون، مع أن معاوية بن أبي سفيان الأمر بسب أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر معروف بفسقه بل بكفره هو ومن معه بنصر رواه البخاري في صحيحه بإسناده عن شعبة بن منصور قال: «سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٢) ورواه في كتاب الفتن بإسناده عن شقيق قال: «قال النبي ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ورواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود عنه ﷺ^(٣).

ومن المعروف أن معاوية قد سب علياً عليه السلام وأمر بسبه حتى صار ذلك سنة متبعة كما تقدم. وقد استنكر معاوية يوماً على سعد بن أبي وقاص عدم سبه لعلي عليه السلام كما روى مسلم في صحيحه^(٤): قال معاوية لسعد بن أبي وقاص: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم...» ثم عدّد تلك الثلاثة.

وبسبه علياً عليه السلام يكون سباً للرسول الأكرم ﷺ والعياذ بالله فقد

(١) فتح الباري/ج ١٣/ص ٢٢٨، وعنه مسائل خلافة/ص ١٨.

(٢) صحيح البخاري/ج ٨/كتاب الأدب/باب ٥٦٦/حديث ٩٢٦، وج ٩/كتاب الفتن/باب ١٠٧٥/ح ١٩٠١، وصحيح مسلم/ج ١/باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»/ص ٥٧ و ٥٨، ورواه الشيخ في المجالس والأخبار في وصية النبي ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه (وسائل الشيعة/ج ٨/باب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة/ح ٩).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) صحيح مسلم/ج ٧/باب فضائل علي عليه السلام/ص ١٢٠، ورواه عنه القرطبي في (أخبار الدول وآثار الأول) المطبوع بهامش الكامل لابن الأثير/ج ١/ص ٢١٥. ورواه الحاكم في المستدرک/ج ٣/ص ١٠٨ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة». والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٧١ وص ٣٧٤.

أخرج الحاكم في مستدركه حديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «من سب علياً فقد سبني» وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين^(١)، وكذلك الذهبي في تلخيصه. وكان هشام بن عبد الملك عشبة عرفة على المنبر قائماً فقال له عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان: «يا أمير المؤمنين! إن هذا يوم كانت الخلفاء تستحب فيه لعن أبي تراب».

وقال سعيد بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان لهشام بن عبد الملك: «يا أمير المؤمنين! إن أهل بيتك في مثل هذه المواطن الصالحة لم يزالوا يلعنون أبا تراب فalcنه أنت أيضاً»^(٢).

وروى الأول المعتزلي في شرحه عن أبي عثمان الجاحظ^(٣). وسيأتي كلام حول هذا الأمر لاحقاً في أخبار صفين.

فكيف يكون سب النبي والوصي خليفة للمسلمين؟! وكيف يكون الإسلام عزيزاً به وقوياً بخلافته وإمرته؟! وما عشت أراك الدهر عجباً.

والأنكى من كل ذلك أن أكثرهم جعل يزيد بن معاوية من الخلفاء الاثني عشر كابن حجر العسقلاني والقاضي عياض^(٤) والحافظ البيهقي في دلائل النبوة^(٥) وشارح العقيدة الطحاوية ابن أبي العز الحنفي^(٦). ويزيد هذا حكم ثلاثة أعوام وثمانية أشهر أنى فيها بأشنع ما يمكن أن يأتي به أحد، ففي السنة

(١) مستدرك الحاكم/ جزء ٣/ ص ١٢١ ورواه الخوارزمي في مناقبه/ ص ١٤٨/ ح ١٧٥، والجويني في فرائد السمطين/ ج ١/ ص ٣٠١/ ح ٢٤٠. وانظر ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ ج ٢/ ص ١٧١ و ١٧٢، وص ١٨٢ وما بعدها.

(٢) الغدير/ ج ٧/ ص ١٤٨ و ١٤٩ عن رسائل الجاحظ ص ٩٢، وأنساب البلاذري/ ج ٢/ ص ١١٦، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية/ مجلد ٥/ ج ٩/ ص ٢٦٣.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٤/ ص ٥٧.

(٤) فتح الباري ١٣/ ص ٢٢٧ ونقله عنه صاحب مسائل خلافة/ ص ١٢.

(٥) دلائل النبوة ٦/ ٥٢٠ نقله عنه صاحب مسائل خلافة/ ص ١٣.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٩ نقله عنه صاحب مسائل خلافة/ ص ٢٠.

الأولى قتل سيد شباب أهل الجنة وسبط رسول الله الحسين بن علي عليه السلام ومعه أفضل وأزهى بني هاشم وثلة مؤمنة من أصحابه الميامين، وأحرق خيامه وسبى نسائه وأطفاله وطاف جيشه بهم من كربلاء إلى الكوفة ومن الكوفة إلى الشام شعث غبر لا يسترهم غطاء من حر ولا برد وكأنهم أولاد ترك، أو ديلم أو خوارج، وإنما هم حرائر النبوة وحفدة الرسول الأكرم عليه السلام.

وفي سنة ٦٣ للهجرة كانت وقعة الحرة في المدينة المنورة التي قام بها جيش يزيد بقيادة مسلم بن عقبة، قُتل فيها خيار الأصحاب والتابعين كعبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة، وابن ابن لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب ولجعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب، والفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وغيرهم كثير ممن ذكرهم المسعودي في مروج الذهب، وقال: إنه قُتل بضع وتسعون رجلاً من سائر قريش ومثلهم من الأنصار، وأربعة آلاف من سائر الناس ممن أدركه الإحصاء دون من لم يُعرف^(١).

وقد أمره يزيد - لمّا وجهه إلى المدينة - أنه إن ظهر عليهم أن يبيع المدينة ثلاثاً فما فيها من مالٍ أو رقة أو سلاح أو طعام فهو للجند^(٢).

ودعا مسلم بن عقبة الناس إلى البيعة على أنهم عبيد وخولة ليزيد بن معاوية، يحكم في دمائهم وأموالهم وأهلهم ما شاء، ومن أبى ذلك أمره مسرف (هكذا سُمي مسلم) على السيف^(٣).

(١) مروج الذهب/ج٣/ص ٧٩، وفي العبر للذهبي أنه قتل من أولاد المهاجرين والأنصار ٣٠٦ نفس (العبر/ج١/ص ٥٠).

(٢) تاريخ الطبري/ج٤/ص ٣٧٢، والكمال في التاريخ/ج٤/ص ٤٨، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج٨/ص ٢٣٧ بإجمال.

(٣) مروج الذهب/ج٣/ص ٧٨-٧٩، تاريخ الطبري/ج٤/ص ٣٨١، والكمال في التاريخ/ج٤/ص ٥١، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج٨/ص ٢٤٠.

وقيل: إنه حبلت ألف امرأة من أهل المدينة من غير زوج^(١).

وفي مروج الذهب أن ابن عقبة هذا سَمِيَ المدينة نَتْنَةً وقد سَمَّاهَا رسول الله ﷺ طَيْبَةً وقال ﷺ: «من أخاف المدينة أخافه الله»، فسَمِيَ مسلمٌ هذا (لعنه الله) بمجرم ومُسرف لما كان من فعله^(٢).

وفي سنة ٦٤ للهجرة توجه مسلم بن عقبة من المدينة إلى مكة لمحاربة ابن الزبير إلا أنه مات (لعنه الله) في الطريق بعد أن ولَّى حُصَيْن بن نمير السكوني أمر الجند من بعده كما هي وصية يزيد بن معاوية فلَمَّا وصلوا إلى مكة قذفوا البيت بالمجانيق وحرَّقوه بالنار^(٣).

وقال في مروج الذهب: «وليزيد وغيره أخبارٌ عجيبة، ومثالب كثيرة من شرب الخمر، وقتل ابن بنت رسول الله ﷺ ولعن الوصي وهدم البيت وإحراقه، وسفك الدماء والفسق والفجور، وغير ذلك مما قد ورد فيه الوعيد باليأس من غفرانه كوروده فيمن جحد توحيدَه وخالف رسلَه»^(٤).

وكان حرق البيت قبل أن يأتي نعي يزيد بن معاوية بتسعة وعشرين يوماً^(٥)، ومن كانت هذه فعالة كيف يكون الإسلام به قوياً وعزيزاً؟

ما ورد في ذم بني أمية وبني الحكم:

هذا كله مضافاً إلى ما رواه العامة من ذم النبي ﷺ ولعنه لبني أمية

(١) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٢٣٩، ونقله عن المدائني عن أبي قرة.

(٢) مروج الذهب/جزء ٣/ص ٧٨. والبدية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٢٣٨، والكامل في التاريخ/ج ٤/ص ٥٢.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٨٣، ومروج الذهب/ج ٣/ص ٨١، والكامل في التاريخ/ج ٤/ص ٥٣، والبدية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٣٤٣.

(٤) مروج الذهب/جزء ٣/ص ٨١.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٨٣.

وبني الحكم ممّا يخرجهم عن الرحمة الإلهية، فإذا بالقوم يجعلونهم من الخلفاء الاثني عشر الذين بشر بهم النبي ﷺ، ومعنى بشارته ﷺ بهم أنهم كانوا خلفاء حق وعدل وصدق؛ فمن تلك الروايات:

١ - ما أخرجه السيوطي عن ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الدلائل وابن عساكر عن سعيد بن المسيّب قال: «رأى رسول الله ﷺ بني أمية على المنابر فساءه ذلك، فأوحى الله إليه: إنما هي دنيا أعطوها، فقرت عينه وهي قوله ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ يعني بلاء^(١).

٢ - ما أخرجه الهيثمي والحاكم وصححه ووافقه الذهبي والبوصيري وحسنه عن أبي برزة الأسلمي قال: «كان أبغض الأحياء إلى رسول الله ﷺ بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف»^(٢).

٣ - أخرج الحاكم والبوصيري وحسنه، والهيثمي والبيهقي وابن حجر عن أبي سعيد الخدري قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله دولاً، ودين الله دغلاً وعبادة خولاً»^(٣). وفي رواية اليعقوبي عن أبي ذر «إذا كملت بنو أمية ثلاثين رجلاً اتخذوا بلاد الله دولاً وعباد الله خولاً ودين الله دخلاً»^(٤).

(١) مسائل خلافة للشيخ علي آل محسن/ص ٢٧، نقله عن كتب القوم المذكورين.

(٢) المصدر السابق. وفي مسند الروياني/ج ١/ص ٧٩/ج ١/ص ٤١ عن ابن بريدة عن أبيه قال: جاء قوم من خراسان فقالوا: أفلنا، فقال: أما من بني فلان فلا، فقالوا: أما عن أحب الناس كان إلى رسول الله ﷺ قال: علي بن أبي طالب، قالوا: فأخبرنا عن أبغض الناس كان إلى رسول الله ﷺ قال: بنو أمية وثقيف وحنيفة ونحوه في مصابيح السنة/ج ٤/ص ١٤٠/ج ٤٦٨٩.

(٣) المصدر السابق/ص ٢٨/ نقله عن كتب المذكورين. وفي رواية الواقدي عن أبي ذر عن رسول الله ﷺ: «إذ بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً، وعباد الله خولاً ودين الله دخلاً» وقد صدّقه في ذلك من حضره من أصحاب رسول الله ﷺ وفيهم أمير المؤمنين علي ﷺ. شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٥٦.

(٤) تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٦٠، وقد صدّقه أمير المؤمنين ﷺ كذلك، ونحوه في مستدرک الحاكم/ج ٤/ص ٤٧.

٤ - ما أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي عن عبد الله بن الزبير أن رسول الله ﷺ لعن الحكم وولده^(١).

٥ - قال صاحب الاستيعاب: «ونظر علي عليه السلام يوماً إلى مروان فقال له: «ويلك وويل أمة محمد منك، ومن بنيك إذا ساءت درعك»^(٢). ويقول أمير المؤمنين عليه السلام في بني أمية: «... وأيم الله لتجدن بني أمية لكم أرباب سوء بعدي كالثآب الضروس، تعذم بفيها، وتخيط بيدها، وتزبن برجلها، وتمنع درها، لا يزالون بكم حتى لا يتركوا منكم إلا نافعاً لهم؛ أو غير ضائر بهم»^(٣)، وتزبن أي تضرب. وغيرها الكثير من الروايات الجارية على هذا المنوال من الذم والطعن والجرح في بني أمية وبني الحكم بن أبي العاص وهم مروان بن الحكم وولده الذين ملكوا فيما بعد، فأنتى لهؤلاء أن يكونوا خلفاء رسول الله ﷺ والقائمين مقامه، حاشا لله ورسوله ذلك، فإن خليفة رسول الله ﷺ لا يكون إلا من نص عليه الله ورسوله وارتضاه الله ورسوله لا من خالف الكتاب والسنة مخالفة صريحة بل ومزقة.

فلا يصح ولا يجوز بحال من الأحوال أن يكون هؤلاء هم المقصودين بكلام النبي ﷺ فالإسلام لا يكون عزيزاً إلا إذا نُفذت أحكامه بلا استثناء، ولا يمكن تنفيذ هذه الأحكام إلا إذا كان القيم على ذلك مأموناً مخلصاً ومخلصاً وعارفاً بهذه الأحكام معرفة تفصيلية مما يعني ضرورة إطلاعه على الكتاب والسنة اطلاعة دقيقة وبمعرفة تامة، ولا يكون ذلك إلا لمن كان باب مدينة علم رسول الله ﷺ^(٤)، ومن لولاه لهلك عمر^(٥)، ولضاع ما بقي من

(١) مسائل خلافة/ص ٢٨، وذكر نحوه ابن عبد البر في الاستيعاب/ج ١/ص ٣٦٠ عن عائشة.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب/ج ٤/ص ١٣٨٨، وعنه المعتزلي في شرحه/٦/١٥٠.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٧/ص ٤٤، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١٨٣.

(٤) سيأتي نقل هذا الحديث المشهور مع ذكر بعض من مصادره عند أهل السنة (ص ١٠٣).

(٥) قالها عمر لما جاءه بامرأة فجرت فأراد رجمها فمنعه علي لما في بطنها من الحمل ولاعترافها تحت تأثير=

الدين في زمن الارتداد بعد وفاة النبي الأكرم ﷺ ، ومن نصّ النبي ﷺ على إمامته وخلافته ، وأجمع المسلمون على فضله ومكانته وعلمه وحمله لكل خصلة حميدة ومنقبة مجيدة وهو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب والأئمة من أهل بيت النبي (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين) .

ليست الخلافة للطلاق ولا لأولادهم:

ومن مناقضاتهم جعلهم معاوية ويزيد من الخلفاء - كما تقدّم - ويُطرون عليهما وقد رَوّوا عن عمر قوله: «هذا الأمر في أهل بدر ما بقي منهم أحد ثم في أهل أُحد ما بقي منهم أحد، وفي كذا وكذا، وليس فيها لطلاق ولا ولد طلاق ولا لمسلمة الفتح شيء»^(١).

وفي كلمة لعمر ذكرها ابن حجر في الإصابة: «وإنّ هذا الأمر لا يصلح للطلاق ولا لأبناء الطلقاء»^(٢)، ولا خلاف في كون معاوية من الطلقاء. وقد صرح بذلك أمير المؤمنين ﷺ في بعض كتبه إلى معاوية قال ﷺ: «... وأما قولك إنّنا بنو عبد مناف فكذلك نحن، ولكن ليس أمة كهاشم. ولا حرب كعبد المطلب، ولا أبو سفيان كأبي طالب. ولا المهاجر كالطلاق، ولا الصريح كاللصيق...»^(٣).

وفي كتاب آخر إليه يقول ﷺ: «... وما للطلاق وأبناء الطلقاء

= الخوف فقال: «عجزت النساء أن تلدن مثل علي بن أبي طالب، لولا عليّ لهلك عمر» مناقب الخوارزمي/ص ٨٠/ج ٦٥، ورواه في ذخائر العقبى/ص ٨٠، وكذلك ابن عبد البر في الاستيعاب/ج ٣/ص ١١٠٣، والجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ٣٥٠/ج ٢٧٦. وغيرهم، راجع تعليقه الشيخ محمد باقر المحمودي على ترجمة الإمام ﷺ من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٣/ص ٥٥ وما بعدها.

(١) طبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٣٤٢، ونقله عنه العلامة الأميني في الغدير ج ٧/ص ١٤٤.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة/ج ٢/ص ٣٠٥.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١٧.

والتمييز بين المهاجرين والأنصار وترتيب درجاتهم وتعريف طبقاتهم...»^(١).

وفي شرح النهج لابن أبي الحديد (ج ١٥/ص ١١٩) إن معاوية أسلم يوم الفتح، وكذلك في شرح الشيخ محمد عبده (ج ٣/ص ١٧) والبداية والنهاية لابن كثير (مجلد ٤/ج ٨ ص ١٢٧).

المؤيد الثاني: قوله ﷺ فيما أخرجه مسلم وغيره - وقد تقدّم -: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، (و) أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

فقوله ﷺ: «حتى تقوم الساعة» يدل على امتداد زمان الخلفاء الاثني عشر إلى قيام الساعة، وهذا لا يتحقق فيمن فرضه العامة من الخلفاء لانتهائهم على أبعد تقدير عند بعض بني العباس إلا ما ذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء من اعتبار المهدي منهم لأنه من أهل بيت محمد ﷺ^(٢).

ولا اتصال بين زمن المهدي من بني العباس الذي احتل السيوطي كونه من الخلفاء الاثني عشر وزمن المهدي عند العامة الذين يعتقد جمهورهم بعدم ولادته بعد^(٣).

وعليه فالمناسب مع (حتى تقوم الساعة) استمرار الخلفاء الاثني عشر متصلين إلى قيام الساعة وهذا لا يكون إلا على معتقد الشيعة الإمامية من اتصال زمان الأئمة ببعضهم البعض إلى ولادة المهدي ﷺ سنة ٢٥٥ للهجرة وهو لا يزال حياً يرزق، وموجود إلا أن الله غيب شخصه لأمر استدعى ذلك. وقد ذكر علماء الإمامية هذا الأمر تفصيلاً في كتبهم الكلامية والعقائدية وغيرها مبينين السبب مع الدليل بما يرفع كل شك وإبهام.

(١) شرح النهج لمحمد عبده، ج ٣/ ص ٣٠.

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي/ ص ١٥، ونقله عنه في مسائل خلافة/ ص ٢٣.

(٣) وهو قول المعتزلة كما صرح به ابن أبي الحديد في شرحه/ ج ٧/ ص ٥٩.

مضافاً إلى أن بقاء الإسلام عزيزاً منيعاً قائماً صالحاً ظاهراً يقتضي وجود شخص يحافظ عليه كذلك بحيث إذا فقد قام مقامه من يؤدي دوره ويعمل عمله في الحفاظ على الدين كذلك، وهذا يقتضي بعدم خلو الزمان من هذا الحافظ للدين ببيان أحكامه الحقّة وقوانينه الإلهية الصافية ونظمه وتشريعاته الحكيمة، وإلا لو خلت الدنيا من هذا الشخص لكان الهرج والمرج. وهذا ما عليه طائفة الإمامية من القول بعدم خلو الأرض من حجة إما ظاهراً مشهوراً أو خائفاً مغموراً لبقاء الحجة والحافظ والراعي.

أما عند العامة فمع انتهاء الخلفاء الإثني عشر - خلا الزمان من حجة وخليفة، وكان الإسلام غير عزيز ولا ظاهر أو قائم أو منيع.

على أن حال الإسلام لا يختلف بعد زمان الخلفاء الإثني عشر عندهم عمّا كان في زمانهم^(*) بعدما تقدّم من عدم صلاحية من ذكره لمنصب الخلافة الحقّة ولو أردنا استقصاء كل شخص ممن ذكره لطال بنا المقام ولخرجنا عن الغرض من هذه الكتابة إذ حال كل هؤلاء معروف من كتب القوم التاريخية والحديثيّة، وقد ذكرنا من الروايات ما يقتضي بإسقاط خلافة بني أمية وبني مروان فلم يبق سوى عبد الله بن الزبير الذي تقدّم أنه محارب للإمام علي عليه السلام في حرب الجمل، وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله في الزبير: «إن الزبير كان أقرب إليّ من طلحة وما زال أهل البيت حتى بلغ ابنه فقطع بيننا»^(١).

وهو معروف بتأليبّه وتحريضه على قتال أمير المؤمنين عليه السلام كقوله في

(*) كيف يختلف وفي كلا الزمانين كان أصحاب الحق مبعدين، ومتولّي الأمر لا يعرف أحكام الله حقاً لينفذها ولا حدوده ليقمها، هذا إن كان يريد ذلك.

(١) الجمل للشيخ المفيد/ص ٣٨٩/مجلد ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد. وروي نحوه المعتزلي في شرحه/ج ٢/ص ١٦٧. وابن الأثير في أسد الغابة/ج ٣/ص ٢٤٤، وابن عبد البر في الاستيعاب/ج ٣/ص ٩٠٦.

عسكر أهل الجمل في جملة كلام له: «... إن علينا لا يرى أن معه في هذا الأمر أحداً سواه، والله لئن ظفر بكم ليهلكن دينكم ودنياكم»^(١).

وقوله لأبيه الزبير لما أراد الإعراض عن محاربة أمير المؤمنين عليه السلام: «ما أراك ألا جئت عن سيف بني عبد المطلب، إنها لسيف حداد، تحملها فتية أنجاد. فقال الزبير: ويلك! أتهيجني على حربه! أما أني قد حلفت ألا أحاربه، قال: كفر عن يمينك لا تتحدث نساء قريش أنك جئت، وما كنت جباناً»^(٢).

ويكفيه ذمّاً ولؤماً أنه كان في جيش الناكثين وسيأتي أن رسول الله ﷺ قد أخبر أن علينا يقاتلهم بعد نكثهم بيعته عند ذكر حاله عليه السلام مع الناكثين.

فما بقي من الخلفاء المدّعون سوى الثلاثة الأول، والحال فيهم يُعرف في طي الكلام إن شاء الله تعالى.

فيتعين أن يكون المقصود من الخلفاء الاثني عشر المبشر بهم من رسول الله ﷺ غير من ادّعاء أهل العامة، وليس هناك سوى الأئمة الاثني عشر الذين تقول الشيعة الإمامية بإمامتهم وخلافتهم لرسول الله ﷺ غير أن الأهواء قد غلبت أصحابها فحادوا الأمر عن أهله وزحزحوا الحق عن أصحابه فابتليت الأمة بويلات وفتن لا تزال نعش تأثيراتها إلى أن يأذن الله تعالى بالفرج^(٣).

قال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة له: «... أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً علينا، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا

(١) الجمل للشيخ المفيد/ص ٢٢٦/مجلد ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٣٤. وروى قريب منه في ج ٢/ص ١٦٦. وسيأتي ذكره في حرب الجمل.

(٣) هذا وقد صرح القندوزي الحنفي ونقله عن بعض المحققين أن الخلفاء الاثني عشر ليسوا سوى الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي ﷺ. (راجع بنابيع المودة/ج ٢/ص ٥٠٣ وما بعدها).

وحرّمهم، وأدخلنا وأخرجهم. بنا يُستعطى الهدى ويُستجلى العمى. إن الأئمة من قریش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»^(١).

الدليل الثاني على حجية فعل الخليفين الأول والثاني:

ما رواه جمعٌ من أئمة العامة وعلمائهم كأحمد بن حنبل والترمذي وابن ماجة والحاكم وابن سعد وغيرهم من قول النبي ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر»^(٢) بل جعلوه دليلاً على خلافة أبي بكر كالأيجي في المواقف/ ص ٤٠٧. وابن حجر في صواعقه المحرقة/ ج ١/ ص ٥٦، وابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية/ ص ٤٧٢، وغيرهم^(٣).

وقالوا في مقام الاستدلال به على تعيين الخليفة أنه صريح في وجوب الاقتداء بأبي بكر وعمر، ومن ذلك، الاقتداء بهما في طريقة تعيين الخليفة^(٤). ومن المعلوم أن أبا بكر عيّن الخليفة بعده بتسميته باسمه، وعمرأ عيّنه بطريقة الشورى، فمقتضى الحديث صحة كلا الطريقتين وشرعتهما.

مناقشة الحديث:

أما سنده فقد بيّن سماحة الشيخ علي آل محسن ضعفه في كتابه مسائل

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ٢/ ص ٢٧.

(٢) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميحي/ ص ١٢٦. ورواه ابن الأثير في الكامل في التاريخ/ ج ٢/ ص ١٧٧ ومستدرک الحاكم/ ج ٣/ ص ٧٥ و٧٦. وسنن الترمذي/ ج ٥/ ص ٥٦٩/ ح ٣٦٦٢، و ص ٦٢٧/ ح ٣٧٩٩، ونقل أيضاً وصفهم ابن عيينة بالتدليس في هذا الحديث، والعقد الفريد/ ج ٤/ ص ٢٤٧، وكتر العمال/ ج ١١/ ص ٥٦٢ ومصابيح السنة/ ج ٤/ ص ١٦٢/ ح ٤٧٤٢.

(٣) مسائل خلافة للشيخ علي آل محسن/ ص ٦٢ عن كتب المذكورين، وتاريخ الخلفاء للسيوطي/ ص ١١، والصواعق المحرقة/ ص ٢١.

(٤) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميحي/ ص ١٢٦.

خلافية^(١) وذلك لأن الترمذي رواه بطريقين في أحدهما سفيان بن عيينة، وفي الآخر سفيان الثوري، وكلاهما موصوفان بالتدليس، أما ابن عيينة فقد وصفه بالتدليس الذهبي في ميزان الاعتدال، وابن حجر في طبقات المدلسين. وأما الثوري فقد قال ابن حجر في طبقات المدلسين: «وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن يحيى بن معين أنه قال: «لم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري، وكان يدلس»^(٢).

وقد ورد في أخبار الخاصة ما يدل على سوء السفيانيين وانحرافهما عن أهل البيت عليه السلام ذكر جملة منها العلامة المامقاني في تنقيح المقال، منها ما رواه الكليني رحمته الله مُسْنَدًا إلى سدير قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام وهو داخل وأنا خارج وأخذ بيدي ثم استقبل البيت فقال: يا سدير إنما أمر الناس أن يأتوا هذه الأحجار فيطوفوا بها ثم يأتونا فيعلمون ولايتهم لنا وهو قول الله تعالى ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ - ثم أومى بيده إلى صدره - ولايتنا، ثم قال: يا سدير أثار بك الصادقين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري وهم حلق في المسجد فقال: هؤلاء الصادقون عن دين الله بلا هدى من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخابث لو جلسوا في بيوتهم فجال الناس فلم يجدوا أحداً يخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ حتى يأتونا فنخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ»^(٣).

ثم يعرض رواية طويلة في كذب صريح من سفيان الثوري بأحاديث يرويها عن أبي عبد الله عليه السلام يكذبها نفس الإمام عليه السلام، وبعدها يقول بأنه إنما نقل الخبر بطوله ليتبين أن سفيان الثوري كذاب خبيث مدلس معاند يهودي

(١) مسائل خلافية/ ص ٦٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تنقيح المقال للعلامة المامقاني/ ج ٢/ ص ٣٧/ طبعة حجرية.

قد أثر دنياه على آخرته على علم منه بذلك بنص الصادق عليه السلام^(١).

وفي ابن عيينة يقول المامقاني بعد أن ينقل بعض الأخبار الواردة فيه : « أنه رجل عامي ، وعدم ورود توثيق فيه منا يوقفنا عن العمل برواياته »^(٢) ونقل عن ابن الأثير في محكي أوائل جامع الأصول عدّه من جملة من يدلّس في الحديث^(٣).

وقد وصفه العلامة في الخلاصة وابن داود في رجاله في القسم الثاني وهو قسم الضعفاء : أنه ليس من أصحابنا ولا من عدادنا^(٤).

فالرواية بهذا السند تكون ساقطة عن الاعتبار.

نعم صحّح الحاكم هذه الرواية بشاهد صحيح لها عنده وهي رواية ابن مسعود التي روّوها عن النبي ﷺ أنه قال : « ... واهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود » ، إلا أن الذهبي في التلخيص ضعف هذا الشاهد بقوله : سنده وإياه^(٥).

والحاصل أنه لا يصح الاعتماد على هذه الرواية في المقام لضعف سندها وسقوطها عن الاعتبار حتى عند العامة.

مناقشة الدلالة:

على أنه لو غرضنا النظر عن السند لما صحت دلالتها أيضاً على المدعى وذلك:

(١) تنقيح المقال للعلامة المامقاني/ج ٢/ص ٣٨.

(٢) المصدر السابق/ص ٤٠.

(٣) المصدر السابق/ص ٣٩.

(٤) المصدر السابق/ص ٣٩.

(٥) مستدرک الحاكم/ج ٣/ص ٧٥ و٧٦، وبذيله تلخيص الذهبي. وذكر هذا الحديث ابن حجر في الصواعق المحرقة/ص ٢١ و٢٢ عن أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن حذيفة بلفظ آخر، وبفس اللفظ ذكره عن الترمذي عن ابن مسعود، والرويانى عن حذيفة وابن عدي عن أنس. وكثر العمال/ج ١١/ص ٥٦٢/ح ٣٢٦٥٧، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٦٣٠/ح ٣٨٠٥، وحسنه.

أولاً: تعارض فعلهما مع فعل النبي ﷺ حيث بزعمهم أنه لم يستخلف أحداً، وقد استخلف أبو بكر عمرَ، وجعلها عمرُ شورى بين ستة أشخاص، فأَيُّ الشُّنن الثلاث تتبع وأفعال من أولى بالاعتداء، فعل النبي ﷺ بعدم الاستخلاف أم فعل أبي بكر بالاستخلاف أم فعل عمر بالشورى، أم فعل غيرهم بالاختيار كما في سقيفة بني ساعدة؟!

ثانياً: لو سلمنا أن النبي ﷺ لم يستخلف أحداً - كما يدَّعون - فذلك يكون من وحي الله تعالى لمصلحة الأمة أفلا كانت المصلحة أن لا يستخلف أبو بكر ولا عمر، أم أن ما رآه النبي ﷺ مصلحةً من خلال الوحي لم يرياه هما كذلك، فقدما اجتهداهما على وحي رسول الله ﷺ؟^(١).

وهل كانا أشفق من رسول الله ﷺ على الإسلام والمسلمين لما استخلفا تعييناً أو ترديداً بينما رسول الله ﷺ تركها لتلاعب الأهواء وتشتعل الفتن؟ حاشا لله ولرسوله ﷺ ذلك^(٢)!

ثالثاً: على أنه لو ضَحَّ الاقتداء بهما فليس هما بأولى من عمار الذي أمر النبي ﷺ بالاهتداء بهديه كما في حديث ابن مسعود المتقدم، فتكون أفعال عمار أيضاً كأفعال الخلفيتين، علماً أن عمار خالفهما في مسألة الخلافة وكان من المتخلفين عن بيعة أبي بكر، ولا يخفى هوى عمار في عليّ عليه السلام، أفلا وجب الاهتداء بهديه وترك ما عليه الخلفيتان؟!

أو على الأقل أن يتعارض الفعلان ولا مُرجح فيتساقطان ويسقطان عن الحجية؟ وإن رجحوا فعل الخلفيتين، فما هو المرجح يا ترى؟

وقد صدق أمير المؤمنين عليه السلام حين قال: «إنما بدء الفتن أهواءٌ تُتبع،

(١) هذا تسليم جدلي وإلا فنحن قاطعون بفساده عقلاً ونقلاً.

(٢) ولعل قائلًا يقول: لو كان النبي ﷺ مكانهما لفعل فعلهما، ولو كانا مكانه لفعلوا فعله، وهذا محض

افتراء إذ فعله ﷺ وحي من الله، وفعلهما اجتهدا من عند أنفسهما بلا حجة.

وأحكام تبتدع، يُخَالَفُ فيها كتابُ الله، ويتولَّى عليها رجالٌ رجالاً على غير دين الله...»^(١).

الدليل الثالث: دعوى الإجماع على شرعية هذه الطرق في تعيين الخليفة، والإجماع عندهم حجة شرعية^(٢). ولا أدري من أين حصل الإجماع أولاً على شرعية هذه الطرق مع وجود المخالف المعتد به على الطريقة وعلى الشخص المختار وهم كل نبي هاشم الذين قد تقدّم أنهم لم يبايعوا حتى بايع عليّ عليه السلام، وعليّ عليه السلام - كما في الطبري - لم يبايع إلى ستة أشهر^(٣)، - وهي مدة بقاء السيدة الزهراء عليها السلام بعد أبيها عند أكثر العامة - وجماعة من كبار المهاجرين والأنصار تقدّم ذكرهم وذكر حالهم مع الخليفة والخلافة بالشكل الذي انعقدت به.

والقول بأن الخلاف إنما كان في الشخص المولى لا في طريقة التولية^(٤) انحرافٌ عن الصواب لأن احتجاج المخالفين على أهل البيعة كان من جهة إعراضهم عن النصوص النبوية التي وردت في حق عليّ عليه السلام وإذا وجدت النصوص فلا معنى للاختيار.

بمعنى أنه لو اختير أمير المؤمنين عليّ عليه السلام آنذاك لَمَا كان الاختيار حجة^(٥) لأن عمل المسلمين آنذاك إنما كان بدافع الالتزام بالنص النبوي في عليّ عليه السلام، أي كان فعلهم مجرد إنفاذ لأمر النبي ﷺ الذي بيّن لهم اختيار الله تعالى للوصي والخليفة من بعده وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٩٩.

(٢) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميجي/ص ١٢٦.

(٣) راجع (ص ٣٧).

(٤) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميجي/ص ١٢٧.

(٥) نعم هو حجة على من يلتزم بمبدأ الاختيار، ولذا ترى أن أمير المؤمنين عليه السلام قد حاجج معاوية بالاختيار في كتاب بعثه إليه يطالبه بالبيعة، سيأتي التعرض له في حينه.

إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَكُمْ لِحْيَةٌ مِنْ أَمْرِهِمْ^(١).

نعم هذا الكلام يصح في حق الأنصار أو بعض الأنصار الذين أرادوا البيعة لسعد بن عباد، فهؤلاء نظروا إلى الشخص لا إلى الطريقة، إلا أن الأنصار ليسوا كل المخالفين، فإن هناك بني هاشم ومن معهم من المهاجرين والأنصار ممن تقدّمت أسماؤهم كانوا يرون علياً عليه السلام أحق بالخلافة من سواه للنص النبوي في حقه.

الإكراه على البيعة ومخالفات القوم في ذلك:

ثم أين الاختيار مع إكراه علي عليه السلام ومن معه من بني هاشم والمهاجرين والأنصار على البيعة؟ وأين الاختيار مع إكراه سعد بن عباد ومن معه على البيعة أيضاً مهددين بالقتل؟^(٢)

وحادثة حرق بيت علي وفاطمة ليست بغريبة عن كتب القوم فقد ذكر الطبري في تاريخه «أن عمر بن الخطاب أتى منزل علي، وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين فقال: والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مُصلّياً سيفه فعثر فسقط السيف من يده فوثبوا عليه فأخذوه»^(٣).

وفي الإمامة والسياسة أنه لما تخلف علي عليه السلام ومن معه عن البيعة بعث أبو بكر إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالخطب، وقال: «والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقليل له: يا أبا حفص إن فيها فاطمة؟!».

(١) الأحزاب/ ٣٦.

(٢) راجع (ص ٣٦ و ٤٠).

(٣) تاريخ الطبري/ ج ٢/ ص ٤٤٣. وقد ذكر هجوم القوم على دار علي وفاطمة عليهما السلام البيهقي في تاريخه/ ج ٢/ ص ١١٥.

فقال: وإن». فخرجوا فبايعوا إلا علياً فإنه زعم أنه قال: حلفت أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن، فوقفت فاطمة رضي الله عنها على بابها، فقالت: لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله ﷺ جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمنونا ولم تردوا لنا حقاً... إلى أن قال: ... ثم قام عمر فمشى معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة فدقوا الباب فلما سمعت أصواتهم نادى بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة، فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تنصدع، وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم، فأخرجوا علياً، فمضوا به إلى أبي بكر، فقالوا: بايع، فقال: إن أنا لم أفعل فمه؟

قالوا: إذا والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك، فقال: إذا تقتلون عبد الله وأخا رسوله، قال: عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسوله فلا، وأبو بكر ساكت لا يتكلم، فقال له عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟ فقال: لا أكرهه على شيء ما كانت فاطمة إلى جنبه، فلحق علي بقبر رسول الله ﷺ يصيح ويبكي وينادي: يا بن أم أن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني...»^(١).

ولا يخفى ما في هذا الكلام من مخالفات عظيمة ارتكبتها الخليفتان ومن معهما بحق أهل بيت النبي ﷺ حتى وصل الأمر بهم إلى التهديد بالقتل فمن ذلك:

١ - إغضابهما فاطمة ﷺ وأذيتها مخالفين بذلك قوله رسول الله ﷺ: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني»^(٢).

(١) الإمامة والسياسة لابن قتيبة/ج ١/ ص ٣٠-٣١.

(٢) صحيح البخاري/ج ٥/ كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/ باب ٤٢/ ح ٢٣٢، وفتح الباري ج ٧/ ص ٧٩/ ح ٣٥١٠، وغيرهما.

وقوله عليه السلام عن ابنته فاطمة عليها السلام : «... فإنما هي بضعة مني يُربيني ما أرابها ويؤذيني ما آذاها»^(١).

وروى الحاكم بإسناده عن المسور بن مخرمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إنما فاطمة شجنة مني يسطني ما يسطها، ويقبضني ما يقبضها»، وقال : «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»^(٢).

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام : «إنما فاطمة مضغة مني فمن آذاها فقد آذاني»^(٣).

وفي ثالثة : «إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها وينصبني ما أنصبها»، وقال : «هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه»^(٤).

وروى ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أنها عليها السلام بعد أن ذكر أبو بكر حديثه المزعوم عن النبي صلى الله عليه وسلم : «لا نورث، ما تركناه فهو صدقة» قالت عليها السلام مخاطبةً أبا بكر وعمر : «أرايتكما إن حدثتكما حديثاً عن رسول الله تعرفانه وتفعلان به؟ قالوا : نعم. فقالت : نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله يقول : رضا فاطمة من رضي، وسخط فاطمة من سخطي، ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني؟ قالوا : نعم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت : فإنني أشهد الله وملأئكنه أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما إليه»... إلى أن قال : «فلم يبايع علي كرم الله وجهه حتى ماتت

(١) صحيح البخاري/ج٧/كتاب النكاح/باب ١١٠/ح١٥٩، وصحيح مسلم/ج٧/كتاب فضائل الصحابة/باب فضائل فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم/ص١٤٠/ح١/و٢، وسنن الترمذي/ج٥/ص٦٥٥/ح٣٨٦٧، وفي خصائص النسائي ج١/ص١٤٦/ح١٣٣، وفي فيض القدير/ج٦/ص١٩ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله». وروى ذلك في نظم درر السطين عن الصحيحين/ص١٧٦، وانظر الاتحاف بحب الأشراف/ص٢٣.

(٢) مستدرک الحاكم/ج٣/ص١٥٤ و١٥٩. وانظر فرائد السطين/ج٢/ص٤٥ و٤٦/ح٣٧٧ و٣٧٨.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) نفس المصدر السابق.

فاطمة رضي الله عنها، ولم تمكث بعد أبيها إلا خمساً وسبعين ليلة^(١)، وسيأتي مزيد تفصيل فيه عند ذكر بعض مخالفات الخليفة الأول فانتظر.

٢ - إنكار عمر أن علياً أخو رسول الله ﷺ، وقد مشى على دربه ابن حزم الظاهري في كتابه الفصل في الملل والنحل حيث قال: «قال رسول الله ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن أخي وصاحبي، ثم قال: وهذا الذي لا يصح غيره، وأما أخوة علي فلا تصح إلا مع سهل بن حنيف^(٢)».

وهذا - إن صحَّ صدوره عن النبي ﷺ - فقد تأولها جماعة من علماء العامة بالأخوة الإسلامية العامة الثابتة بقوله تعالى ﴿انما المؤمنون أخوة﴾، وهو نظير ما ورد في قوله لعمر: يا أخي، ولزيد: أنت أخونا، ولأسامة: يا أخي، وهو ما ورد تفسيره كذلك في لفظ البخاري ومسلم والترمذي: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن أخوة الإسلام ومودته»^(٣). وفي البخاري أيضاً روى عن النبي ﷺ قوله: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذته - أي أبا بكر - خليلاً ولكن أخوة الإسلام أفضل»^(٤).

والأخوة التي عقدها النبي ﷺ لعلي عليه السلام هي أخوة خاصة وقعت مرتين قبل الهجرة وبعدها، وفي كليهما أخى بين أبي بكر وعمر، وأخى

(١) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣١.

(٢) الغدير للأميني/ج ٣/ص ١١١ نقله عن الفصل لابن حزم.

(٣) الصواعق المحرقة/ص ٢٢ عن الشيخين، وفي صحيح البخاري/ج ٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/باب ٣٢/ح ١٧٧. وقريب منه في تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٣٥، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٢. وجامع الأصول/ج ٩/ص ٤٢٩ ح ٦٣٩٦ وما بعده. والاستيعاب في معرفة الأصحاب/ج ٣/ص ٩٦٧. ومصابيح السنة/ج ٤/ص ١٤٧/ح ٤٧٠٩.

(٤) صحيح البخاري/ج ٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/باب ٣٤/ح ١٨٠، ونحوه في صحيح مسلم/ج ٧/كتاب فضائل الصحابة/باب فضائل أبي بكر/ص ١٠٨/ح ٢. وجامع الأصول/ج ٩/ص ٤٢٩/ح ٦٣٩٦.

بينه ﷺ وبين علي عليه السلام ونقل في السيرة النبوية (لابن سيد الناس) عن ابن إسحاق قوله: «أخى رسول الله ﷺ بين أصحابه من المهاجرين والأنصار، فقال: تواخوا في الله أخوين. ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب فقال: «هذا أخي، فكان رسول الله وعلي أخوين»^(١).

وقال الأستاذ عبد الفناح عبد المقصود في كتابه (الإمام علي بن أبي طالب) في قضية المؤاخاة: «... أخى بين صحبه الخارجين من ديارهم وبين أصحاب البلدة الذين آووا، فتخير أن يكون علي أخاه في دين، لم يواخ أبا بكر، ولم يواخ عمر، ولم يواخ حمزة أسده وأسد الله، ولكنه اصطفى لهذه الأخوة المعنوية بعد أخوة الدم فتاه الربيب، فآثره على كل حبيب بعيد وقريب»^(٢).

وإليك بعض الروايات الواردة في المؤاخاة، حيث ذكر العلامة الأميني (أعلى الله مقامه) خمسين حديثاً من كتب العامة ومصنفاتهم منها:

١ - ما رواه أحمد في مناقبه وابن عساكر في تاريخه، وتذكرة السبط، والمرفاة في شرح المشكاة وغيرهم عن جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالا: «إن رسول الله ﷺ أخى بين أصحابه فبقي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي، فأخى بين أبي بكر وعمر، وقال لعلي: أنت أخي وأنا أخوك، فإن ناكرك أحد فقل: أنا عبد الله وأخو رسول الله، لا يدعيها بعدك إلا كذاب»^(٣).

وروى ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بإسناده عن أبي زيد الباهلي في

(١) الغدير للأميني: ج ٣/ص ١١٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق/ص ١١٥، نقله عن كتب المذكورين وغيرهم. وروى قريب منه ابن كثير في البداية والنهاية/ مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٦٧.

حديث عن رسول الله ﷺ . قال: «إن رسول الله ﷺ أخى بين المسلمين وقال: «يا علي أنت أخى... إلى أن قال ﷺ: ينادي من تحت العرش: «نعم الأب أبوك إبراهيم، ونعم الأخ أخوك علي»^(١).

٢ - أيضاً روى أحمد بن حنبل في المناقب، الرياض النضرة عن أسماء بنت عميس قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: اللهم إني أقول كما قال أخى موسى، اللهم اجعل لي وزيراً من أهلي أخى علياً أشدد به أزري وأشركه في أمري كي نستبحك كثيراً ونذكرك كثيراً إنك كنت بنا بصيراً»^(٢). وفي البداية والنهاية روى عن الترمذي بإسناده عن ابن عمر قال: «أخى رسول الله ﷺ بين أصحابه فجاء علي تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك، ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال رسول الله ﷺ: أنت أخى في الدنيا والآخرة»^(٣). وقد ذكر حديث مواخاة رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام الزرندي الحنفي في نظم درر السمطين بطرق متعددة^(٤).

ومن الواضح مخالفة قول عمر المتقدم لقول رسول الله ﷺ في حق علي عليه السلام.

ومما تقدم نفهم معنى قوله عليه السلام عند قبر رسول الله ﷺ مخاطباً إياه: «يا ابن أمّ إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني».

(١) مناقب ابن المغازلي الشافعي/ ص ٩١/ ح ٦٥، وص ٩٢/ ج ٦٦/ وص ١٠٧/ ح ٩٦. وانظر فرائد السمطين/ ج ١/ ص ١٠٩ وما بعدها. وترجمة الإمام علي عليه السلام/ ج ١/ ص ١٢٤/ ح ١٥٠ وما بعده.

(٢) الغدير للأميني/ ج ٣/ ص ١٦ نقله عن كتب المذكورين.

(٣) البداية والنهاية/ مجلد ٤/ ج ٧/ ص ٣٦٧. وأخرجه الترمذي في سننه/ ج ٥/ ص ٥٩٥/ ح ٣٧٢٠. قال: هذا حديث حسن غريب، ورواه أيضاً الخوارزمي في مناقبه في عدة مواضع متفرقة، وذكره السيد جعفر مرتضى في الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ مع مصادره الكثيرة/ ج ٤/ ص ٢٣٠. وما بعدها. وانظر الاستيعاب/ ج ٣/ ص ١٠٩٨، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر/ ج ١/ ص ١٧١ وما بعدها/ ح ١٤١ وما بعده.

(٤) نظم درر السمطين/ ص ٩٤ وما بعدها.

حيث تمثل بقول هارون عليه السلام لما تركه أخوه موسى عليه السلام وذهب لميقات ربّه، ولما عاد وجد بني إسرائيل قد أضلهم السامري بعجل جسد له خوار، فإنه عليه السلام شبه نفسه بنفس هارون في هذا المقام، فإن القوم استضعفوه وهموا بقتله لو خالفهم فيما يبغيون، وبذلك حادوا عن الجادة، كما حاد بنو إسرائيل عنها، وقد شبهه رسول الله ﷺ من قبل بهارون في حديث المنزلة المعروف والمشهور بين المسلمين وقد رواه مسلم والبخاري في صحيحيهما أنه قال ﷺ لعلي عليه السلام : «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» واللفظ للبخاري^(١).

ومن كانت منزلته من النبي ﷺ منزلة هارون من موسى عليه السلام فاي محل لغيره؟ وأي اختيار يصح؟

٣ - مخالفتهم بالهجوم على بيت علي وفاطمة عليهما السلام - وقد أشرنا إليه أول الكلام - وقد علم الجميع منزلتهما من رسول الله ﷺ، وفضلهما على سائر الناس، بل تجزأ عمر على إحراق الدار وهو يعلم أن فيها فاطمة، ولم يهتم بقوله: وإن. وقد تبجح حافظ إبراهيم المعروف بشاعر النيل بجناية عمر على بيت علي وفاطمة معتبراً ذلك شجاعة من عمر فقال في القصيدة العمريّة:

وقوله لعلي قالها عمر أكرم بإسماعها أعظم بملقيها

(١) صحيح البخاري/ج٦/كتاب المغازي/باب ١٩٥/ح ٨٥٧، وج ٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ / باب ٣٩/ح ٢٢٥. وصحيح مسلم/ج٧/كتاب فضائل الصحابة/باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام / ص ١١٩، فيه أربعة أحاديث في المنزلة. وروى حديث المنزلة ابن المغازلي الشافعي في مناقبه (ص ٧٩ إلى ص ٨٧) ١٧ طريقاً. ورواه ابن سعد في طبقاته (مجلد ٣/ص ٢٤) بعدة طرق. والحاكم في المستدرک/ج ٣/ص ١٠٨. وابن حجر في الصواعق المحرقة/ص ١٢١. والطبري في تاريخه/ج ٢/ص ٣٦٨، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٥٩٨ و ٥٩٩ وشرح سنن ابن ماجه/ج ١/ص ٥٥. وفراند السمطين/ج ١/ص ١٢٢ و ١٢٣/ح ٨٥ و ٨٦ و ٨٧، وما بعدها، ومصابيح السنة/ج ٤/ص ١٧٠/ح ٤٧٦٢. وترجمة الإمام علي عليه السلام /ج ١/ص ١٢٤/ح ١٥٠ و ٣٠٦ وما بعدها/ح ٣٣٦ وما بعده.

حرقت دارك لا أبقي عليك بها إن لم تبائع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص يفوه بها أمام فارس عدنان وحاميه^(١)
وأية فرية أعظم من هذه الفرية على رسول الله ﷺ أن يهتك بيت
فاطمة ويباح لعمر وأمثاله ممن لم يحلموا يوماً بالاقتراب من باب فاطمة
ورسول الله حي وقد صدقت (صلوات الله عليها) لما قالت: «يا أبت يا
رسول الله ﷺ، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة»^(٢).

والذي تأباه النفوس وتستعظمه أنه لم يلن وقد سمع صوت
بكائها (صلوات الله عليها) حيث انصرف قوم عنه باكين لما سمعوا صوت
فاطمة رضي الله عنها - كما في رواية ابن قتيبة - وبقي عمر مع جماعة لم يجعل الله
في قلوبهم الرحمة واللين على آل رسول الله ﷺ ماضين في خطتهم الهادفة
إلى إجبار علي رضي الله عنه على بيعه أبي بكر مهما كان الثمن، وقد صدق فيهم
قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَدِّ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ
الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ آلَانُهُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ أَلْمَاءٌ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا
يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٣).

والحاصل أن الإكراه في علي رضي الله عنه وبني هاشم ومن والاهم من
المهاجرين والأنصار يمنع الاختيار، ولم تكن مخالفة علي رضي الله عنه ومن معه إلا
التزاماً بالنص النبوي، ومع وجود النص لا قيمة لمبدأ الاختيار.

وسياتي الكلام في أن علياً رضي الله عنه بايع أم لا إن شاء الله تعالى.

وأما سعد بن عبادة سيد الخزرج فالمشهور أنه لم يبائع - كما تقدم
سابقاً - حتى قتل في الشام بسهم رومي به ليلاً.

(١) الغدير/ج ٧/ص ٨٦، ومأساة الزهراء/ج ٢/ص ٢٨ عن ديوان حافظ إبراهيم.

(٢) تقدم تخريجه ص ٧٧.

(٣) البقرة/ ٧٤.

وعلى تقدير البيعة التي يرونها البعض فقد بايع مكرهاً بعد تهديده بالقتل أيضاً فقد روى الطبري في تاريخه عن عبيد الله بن سعيد قال: حدثني عمي يعقوب قال: حدثنا سيف عن مبشر عن جابر قال: «قال سعد بن عبادة يومئذ لأبي بكر إنكم يا معشر المهاجرين حسدتموني على الإمارة، وإنك وقومي أجبرتموني على البيعة، فقالوا: إنا لو أجبرناك على الفرقة فصرت إلى الجماعة كنت في سعة، ولكننا أجبرنا على الجماعة فلا إقالة فيها، لئن نزعنا يداً من طاعة أو فرقت جماعة لنضربن الذي فيه عيناك»^(١).

وخلاصة الكلام أن لا شرعية للطريقة التي تمت بها خلافة أبي بكر بالأدلة التي ذكرها القوم حيث لا إجماع ولا اختيار، وبالتالي لا تكون خلافته شرعية أبداً بحال من الأحوال.

الدليل الرابع: نظرية أهل الحل والعقد

لما لم يكن الإجماع ناهضاً على خلافة الأول ذهب جمعٌ من العامة إلى تصحيح خلافته بطريقة انعقاد بيعته بحضور أهل الحل والعقد من الصحابة واختلفوا على أقوال ثلاثة ملخصها^(٢):

١ - اعتبار اجتماع جميع أهل الحل والعقد، وهذا يدفعه أن من حضر في سقيفة بني ساعدة بعضهم لا كلهم، ومع ذلك صححوا بيعه أبي بكر.

٢ - اعتبار عدد معين منهم وهم على أقوال:

أ - لا تنعقد بأقل من أربعين.

ب - تنعقد بخمسة أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة محتجين ببيعة أبي بكر^(٣).

(١) تاريخ الطبري/ ج ٢/ ص ٤٦٠.

(٢) عن كتاب الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميحي/ من ص ١٧٣ إلى ص ١٨٣.

(٣) وهذا استدلال على الشيء بنفسه.

ج - انعقادها بأربعة قياساً على أكثر نصاب الشهود.

د - كفاية الثلاثة لأنهم جماعة لا تجوز مخالفتهم.

هـ - كفاية الاثنين لأنه أقل الجمع كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين.

و - كفاية الواحد محتجين بما ورد عن العباس قوله لعلي عليه السلام «امدد يدك أبايك، فيقول الناس: عم رسول الله بايع ابن عمه، فلا يختلف عليك اثنان».

٣ - اشترطوا حضور جمهور أهل الحل والعقد والأغلبية الذين هم أهل الشوكة، ولا يؤدي حينئذ تخلف بعضهم إلى الطعن في صحة الاختيار.

والناظر بعين البصيرة يرى فساد أصل النظرية لعدم دليل عليها فضلاً عن وهن تفصيلاتها التي لا ترجع سوى إلى استحسان واجتهاد بالرأي لا حجة شرعية عليه أبداً.

على أن تحقيق حضور جمهور أهل الحل والعقد والأغلبية الذين هم أهل الشوكة لم يتحقق للخليفة الأول في سقيفة بني ساعدة، كيف ولم يكن معه سوى عمر وأبي عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة واثنين من الأنصار^(١) فأين هم أهل الشوكة، وأين هم الجمهور في ظل غياب الأكثر^(٢)؟ على أنه متى كان سالم من أهل الحل والعقد، وكذلك أبو بكر وعمر؟ فهل كانوا يحلون ويعقدون في حرب أم في سلم؟ في معاهدة أم في هدنة؟ لم يذكر لنا التاريخ من ذلك سوى غلاظة في عمر كان المسلمون ينفرون منه بسببها وقد صاحبته

(١) وهما عويم بن ساعدة ومعن بن عدي (راجع تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٧).

(٢) على أن الطريقة التي تمت بها بيعة أبي بكر - كما تقدّم - بعيدة كل البعد عن قضية اجتماع أهل الحل والعقد ومبايعة بعض الأنصار من أهل الحل والعقد كانت حسداً ومنافسة، فأئى مكان بعد هذا للحل والعقد؟!

إلى القبر، نعم تجرأ عمر وعارض النبي ﷺ في صلح الحديبية^(١) وقد تقدّم ما يدلّ على حطّ بيت أبي بكر وكلام أبيه في ذلك.

بلى لقد خلّوا ما عقدوه في رقبتهم من بيعة علي عليه السلام في غدير خم وعقدوا ما لا يحلّ لهم من بيعة زينوها وزخرفوها وما لها من قرار وسيأتي (ص ١٦٢) اعتبار عمر ببيعة أبي بكر فلتة، ونهيه عن العود إلى مثلها مما يدلّ على فسادها وبطلانها.

الأدلة الخاصة على تقديم أبي بكر على سواه من المهاجرين:

ويمكن حصرها بأمور:

- ١ - أنه أفضل المهاجرين.
- ٢ - أنه ثاني اثنين إذ هما في الغار، وأنه صاحب رسول الله ﷺ.
- ٣ - خليفة رسول الله ﷺ على الصلاة.
- ٤ - أنه خيرهم وسيدهم^(٢).
- ٥ - أنه أحبهم إلى رسول الله ﷺ^(٣).
- ٦ - أنه أسنّ الأصحاب^(٤).

ولنبداً بالنظر في هذه المرجحات الواحد تلو الآخر.

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٢٨٠، وصحيح البخاري/ج ٦/كتاب التفسير/باب ٤٨٣/ح ١٢٦٩. وصحيح

مسلم/ج ٥/كتاب صلح الحديبية في الحديبية/ص ١٧٥.

(٢) تقدّم تخريجه فراجع.

(٣) تقدّم تخريجه فراجع.

(٤) تقدّم تخريجه فراجع.

١ - أبو بكر أفضل المهاجرين!!

أما كون أبي بكر أفضل المهاجرين فهذه دعوى لا دليل عليها إذ إن أبا بكر إنما كانت هجرته مع رسول الله ﷺ، وهي الهجرة التي اختبأ فيها النبي ﷺ وصاحبه في الغار من مشركي قريش. ولا أرى وجه الأفضلية في هذا، إلا الصحبة للنبي الأكرم ﷺ، وسيأتي الكلام أن نفس الصحبة والاثنيينة معه ﷺ لا تفيد فضلاً، فضلاً عن الأفضلية.

إلا أن يُراد أفضليته بنفس الهجرة فهذا مما لا يقبله عاقل بعد تساوي المهاجرين في أصل الهجرة.

فلا يخلو إما أن يريد عمر من هذه الأفضلية، أفضليته من جهات أخرى غير الهجرة قد تقدّم بها على بقية المهاجرين، وإما أن يكون مجرد كلام أطلقه في ساعة هو أحوج ما يكون فيها إلى تكثير المرجحات في تقديم صاحبه، وقد لا يكون الوقت حينها يسمح بالاستفسار والتساؤل من السامعين عن وجه تلك الدعاوى وطبيعتها، بمعنى أنه أطلقها في جو تعصف فيه الفوضى، وتطغى فيه روح المغالبة والمخالسة^(١)، فكل واحد من طرفي الخلاف المهاجرين والأنصار يجذب الأمر إليه بما اتفق له من حق وباطل، قوياً وضعيف^(٢) دون اكتراث بإقامة الحجة على مدّعاءه، بل تضعيع الحجج وتسقط أمام تلك الدعاوى وفي ذلك الجو المشحون.

فإن كان الأوّل فهذه الجهات الأخرى لا تخلو: إما ما ذكره لاحقاً وإما غيرها، والثاني لم يُبيّن، وسيأتي حال الأوّل.

وإن كان الثاني - وهو غير بعيد - فإنه من الدهاء السياسي الذي يستغل

(١) المخالسة: المخاتلة.

(٢) الشافي في الإمامة/ج ٣/ص ١٩١، بتصرف.

صاحبه الأجواء العامة ليرمي ويصيب الهدف، وقد أصابه عمر فعلاً، والنتيجة تنصيب أبي بكر خليفة للمسلمين.

٢ - صاحب رسول الله وثاني اثنين:

وأما كون أبي بكر له فضيلة الصحبة وأنه ثاني اثنين إذ هما في الغار فمما لا يستقيم أبداً وذلك:

أما الصحبة فلا تدل على أكثر من المرافقة والاجتماع في مكان واحد، والمكان الواحد قد يجمع المومن والكافر، العالم والجاهل، الإنسان والحيوان، قال تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾^(١).

وقال تعالى ﴿فَاضِرَّ لِعُكْرَ رَيْنِكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْهَوْتِ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾^(٣).

وقال تعالى ﴿يَصْصِيحِي النَّجْمُ أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^(٤).

وعن الشيخ المفيد رحمته في شرح المنام أن العرب - والقرآن نزل بلسانهم - قد سموا الحمار صاحباً فقالوا:

إن الحمار مع الحمار مطية فإذا خلوت به فبئس الصاحب وسموا السيف صاحباً فقالوا:

جاورت هندا وذاك اجتنابي ومعني صاحب كتموم اللسان^(٥)

وأما أنه ثاني اثنين فليس فيه سوى الإخبار عن العدد، وأي فضل في

(١) الكهف/٣٧.

(٢) القلم/٤٨.

(٣) النجم/٢.

(٤) يوسف/٣٩.

(٥) شرح المنام للشيخ المفيد/ص ٢٧/مجلد ٨ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

كونه ثانياً بعد إمكان كون الثاني عدداً، كافراً أو جاهلاً أو مؤمناً أو صغيراً أو حيواناً قال تعالى حكاية عن قولهم في عدد أهل الكهف: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(١).

فقد جعل الكلب رابعهم وسادسهم وثمانهم، فهو إخبار عن الاختلاف في عدد أهل الكهف مع كلهم، والمقام واحد، فأئى فضل في ذكر العدد؟! ثم لو كان المراد الاثنيّة في الفضل والشرف، لكان أبو بكر أفضل لأنه هو الأول والنبي ﷺ هو الثاني بمقتضى الآية ﴿ثَانِيكُنِ اثْنَيْنِ﴾^(٢).

٣ - خليفة رسول الله ﷺ على الصلاة:

هذا الأمر هو عمدة أدلة أهل السنة على خلافة أبي بكر وقد استدلّ به على ذلك صريحاً جمع منهم: الإيجي في المواقف/ ص ٤٠٧، وابن حجر في صواعقه ج ١/ ص ٥٩، وشارح العقيدة الطحاوية في شرحه/ ص ٤٧٢، والصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث/ ص ٢٩٠، وأبو نعيم الأصفهاني في كتاب الإمامة/ ص ٢٥٠، وغيرهم^(٣).

وقد ذكر أهل السنة روايات عديدة في أمر هذه الصلاة، ذكر العلامة المجلسي (قده) في بحاره ٢٣ رواية في ذلك من مصادر عدة عند أهل السنة كجامع الأصول وصحيح البخاري ومسلم، ومشكاة المصابيح، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، والاستيعاب لابن عبد البر، وغيرهم^(٤).

(١) الكهف/ ٢٢.

(٢) دلائل الصدق/ جزء ٢/ ص ٤٠٤ بتصرف.

(٣) مسائل خلافة/ ص ٧١، نقله عن كتب القوم المذكورين. والصواعق المحرقة/ ص ٢٢ وما بعدها في طبع.

(٤) بحار الأنوار/ جزء ٢٨/ ص ١٣٥ وما بعدها. وذكر روايات صلاة أبي بكر ابن كثير في البداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٥/ ص ٢٣٢. ورواها مسلم في صحيحه/ ج ٢/ كتاب الصلاة/ باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر/ ص ٢٠ - ٢١ - ٢٢ وما بعدها، وابن حجر في صواعقه/ ص ٢٢ وما بعدها.

أقول: بعض هذه الروايات - وهي الأكثر - ينتهي إلى عائشة بنت أبي بكر. وبعضها الآخر ينتهي إلى أنس بن مالك، وبعضها الثالث إلى آخرين كابن عمر وأبي موسى الأشعري وقيس بن عباد، وعبد الله بن زمعة، فمنها ما رواه الطبري بسنده إلى عائشة قالت:

«لما مرض رسول الله ﷺ المرض الذي مات فيه أذن بالصلاة فقال: مُرُوا أبا بكر أن يصلي بالناس، فقلت إن أبا بكر رجل رقيق، وإنه متى يقوم مقامك لا يطيق، قال: فقال: مروا أبا بكر يصلي بالناس، فقلت مثل ذلك، فغضب وقال: إنك صواحب يوسف، وقال ابن وكيع: صواحب يوسف، مُرُوا أبا بكر يصلي بالناس، قال فخرج يُهادي بين رجلين وقدماه تخطان في الأرض، فلما دنا من أبي بكر، تأخر أبو بكر، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن قُم في مقامك، فقعد رسول الله ﷺ فصلى إلى جنب أبي بكر جالساً، قالت: فكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر»^(١).

وفي جامع الأصول روى عن أبي موسى قال: «مرض النبي ﷺ فاشتد مرضه، فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، قالت عائشة: يا رسول الله ﷺ، إنه رجل رقيق إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، فقال ﷺ: مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس فعادت، فقال: مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس فإنك صواحب يوسف، فأتاه الرسول فصلى بالناس في حياة رسول الله ﷺ»، قال أخرجه البخاري ومسلم^(٢).

(١) تاريخ الطبري/ جزء ٢/ ص ٤٣٩. والكامل في التاريخ/ ج ٢/ ص ١٣٣.

(٢) جامع الأصول/ ج ٩/ ص ٤٣٥/ ح ٦٤٠٨. وفي رواية أن عائشة طلبت من النبي ﷺ أن يأمر عمر بالصلاة لرفقة أبي بكر، فلم يقبل النبي ﷺ وأصر على أبي بكر/ ح ٦٤١٠، وسنن الترمذي/ ج ٥/ ص ٥٧٣/ ح ٣٦٧٢. وفي أخرى أن عبد الله بن زمعة خرج فلم يجد أبا بكر فطلب من عمر أن يصلي فقدم فلما سمع رسول الله ﷺ صوته اعترض وأبى وأصر على صلاة أبي بكر (جامع الأصول/ ج ٩/ ص ٤٣٤/ ح ٦٤٠٦. وسنن أبي داود/ ج ٤/ ص ٢١٥/ ح ٤٦٦٠ و٤٦٦١. والاستيعاب/ ج ٣/ ص ٩٦٩. وانظر العقد الفريد/ ج ٤/ ص ٢٤٤.

وقد رَوَوْا عن عائشة سبب مراجعتها النبي ﷺ في أمره حيث روى في جامع الأصول وصحيح مسلم أنَّ عائشة قالت: «لقد راجعت رسول الله ﷺ في ذلك وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يُحبَّ الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً، وأني كنت أرى أنه لن يقوم مقامه أحدٌ إلا تشاءم الناس به، فأردت أن يعدل ذلك رسول الله ﷺ عن أبي بكر»^(١).

وقد رَوَوْا عن بعض الصحابة ومنهم علي بن أبي طالب استدلّاهم على أحقية أبي بكر بالخلافة بقضية الصلاة:

فقد روى ابن عبد البر في الاستيعاب قال: روى الحسن البصري عن قيس بن عباد قال: «قال علي بن أبي طالب صلوات الله عليه: إن رسول الله ﷺ مرض ليالي وأياماً ينادي بالصلاة، فيقول: مروا أبا بكر يصلي بالناس، فلما قبض رسول الله ﷺ نظرت فإذا الصلاة علم الإسلام وقوام الدين، فرضينا لدنيانا من رضي رسول الله ﷺ لدينا، فبايعنا أبا بكر»^(٢).

وروى في الإمامة والسياسة فقال: «فلما تمت البيعة لأبي بكر أقام ثلاثة أيام يقل الناس ويستقبلهم، يقول قد أفلتكم في بيعتي، هل من كاره؟ هل من مبغض؟ فيقوم علي في أول الناس فيقول: والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبداً، قد قدّمك رسول الله ﷺ لتوحيد ديننا»^(٣)، من ذا الذي يؤخرك لتوجيه دنيانا»^(٤).

(١) صحيح البخاري/ج ٦/كتاب المغازي/باب ٩٩/ح ٨٨١، وصحيح مسلم/ج ٢/ص ٢٢، وعنهما ابن الأثير في جامع الأصول/ج ٩/ص ٤٣٨، والصواعق المحرقة/ص ٢٣، والسيرة الحلبية ج ٣/ص ٣٤٨.

(٢) الاستيعاب/ج ٣/ص ٩٧١، ونحوه في طبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ١٨٣، وفي الصواعق المحرقة/ص ٢٣ عن ابن عساكر.

(٣) يريد الصلاة المذعاة.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٣.

وهو ما صرح به عمر بن الخطاب يوم السقيفة لما ذكر تلك المرجحات حيث روى الطبري أن أبا بكر لما ردد بين بيعة عمر وبيعة أبي عبيدة، قال: «لا والله لا نتولى هذا الأمر عليك فإنك أفضل المهاجرين، وثاني اثنين إذ هما في الغار، وخليفة رسول الله على الصلاة، والصلاة أفضل دين المسلمين...»^(١).

وفي بعضها - والراوي ابن عباس - أن النبي ﷺ لما راجعته عائشة قبل منها وقال: «مُرُوا عمر، فقال عمر ما كنت لأتقدم وأبو بكر شاهد فتقدم أبو بكر...»^(٢)، وكما نرى فهذه تخالف ما تقدم من إصراره ﷺ على أن يصلي بالناس أبو بكر حتى شبه عائشة بصواحب يوسف.

وأيضاً تخالف بعضاً آخر منها^(٣) وهو أن أبا بكر كان غائباً لما أمره رسول الله ﷺ بالصلاة، فصلى عمر بالناس، فلما سمع النبي ﷺ صوت عمر استنكر على ذلك أشد الاستنكار ورفض صلاة عمر بالناس، وأصر على أن يصلي بالناس أبو بكر.

مناقشة هذه الروايات:

وتفصيلاً نقول: لا تصح هذه الروايات كدليل على المدعى وذلك:

أولاً: من حيث السند فإن هذه الروايات كما تقدم أكثرها عن عائشة وهي المرأة المبغضة لعلي عليه السلام فإنها ما كانت تستطيع حتى ذكر اسمه عليه السلام ففي صحيح البخاري بإسناده عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة في حديث أن النبي ﷺ «لما ثقل واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض

(١) تاريخ الطبري/ ج ٢/ ص ٤٥٨.

(٢) المصدر السابق/ ص ٤٣٩.

(٣) وهي رواية ابن زمة المتقدمة في تعليقه رقم ٢ ص ٩٠، ومن رواها ابن كثير في البداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٥/ ص ٢٣١، عن الإمام أحمد، وابن حجر في صواعقه/ ص ٢٣.

في بيتي فأذن له، فخرج بين رجلين تخط رجلاه في الأرض، بين عباس وآخر، فأخبرت ابن عباس فقال: هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال: هو علي...»^(١).

وفي الطبري عنها أيضاً أنه ﷺ خرج بين رجلين من أهله أحدهما الفضل بن العباس ورجل آخر تخط قدماه الأرض عاصباً رأسه حتى دخل بيتي، قال عبيد الله: فحدثت هذا الحديث عنها عبد الله بن عباس، فقال: هل تدري من الرجل؟ قلت: لا، قال: علي بن أبي طالب، ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير وهي تستطيع»^(٢).

وهذا يدل على بغضها له ﷺ بحيث لا تتحمل مجرد ذكر اسمه (صلوات الله وسلامه عليه).

ومما يدل على بغضها إياه أيضاً ما رواه العامة في قصة الإفك «أن رسول الله ﷺ استشار علياً عليه السلام فيها فقال: يا رسول الله النساء كثيرة، وسل بريرة الخادمة وابحث عن خبرها منها، فسألوا بريرة فقالت: ما علمت إلا خيراً، فبلغ ذلك عائشة فقالت: لا أحب علياً بعد هذا أبداً، وكانت تقول: لا أحب علياً أبداً، أليس هو الذي خلا وصاحبه بجاريتي يسألانها عني»^(٣).

ومن ذلك ما ذكره الرواة أنها لما قُتل أمير المؤمنين عليه السلام جاء الناعي فنعاه لأهل المدينة، فلما سمعت عائشة بنعيه استبشرت وتمثلت بقول الشاعر:

فإن يك نائياً فلقد نعاه بناع ليس فيه التراب

(١) صحيح البخاري/ج٧/كتاب الطب/باب ٣٨٤/ح٦١٣، ونحوه في صحيح مسلم/ج٢/كتاب الصلاة/باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض أو سفر/ص٢١/عدة أحاديث.

(٢) تاريخ الطبري/ج٢/ص٤٣٣.

(٣) الجمل للمفيد/ص ١٥٨ و٤٢٦/نقله عن كتب القوم. (هذا على فرض صحة كون قصة الإفك حصلت لعائشة).

فقلت لها زينب بنت أبي سلمة: ألعليّ تقولين هذا؟! فتضاحكت ثم قالت: أنسى، فإذا نسيت فذكروني. ثم خرّت ساجدة شكراً على ما بلغها من قتله ورفعت رأسها وهي تقول:

فألقت عصاها واستقرّ بها الثوبى كما قرء عيناً بالإياب مسافر^(١)
وقد زوي عن مسروق أنه قال: «دخلت عليها فاستدعت غلاماً باسم عبد الرحمن، فسألته عنه، فقالت عبيدي. فقلت: كيف سمّيته بعبد الرحمن؟ قالت: حبّاً لعبد الرحمن بن ملجم قاتل عليّ^(٢)».

فهل بعد هذا إلا البغض الشديد؟ فكيف يقبل حديثها في مدح أبيها وذم عليّ عليه السلام؟

مضافاً إلى أن عائشة بهذه الروايات تجرّ النفع لها ولأبيها فهي متهمة بذلك ولا اعتبار بقولها، لأنها من شهادة الفرع^(٣).

وأما بقية الروايات فينتهي بعضها إلى أنس بن مالك وهو من المنحرفين عن عليّ عليه السلام، وهو الذي دعا عليه عليّ عليه السلام لما ناشد الناس في الرحبة أيهم سمع حديث الغدير، فلم يقم أنس مدّعياً أنه كبر ونسي، وقد أصابته دعوته عليه السلام^(٤).

وعبد الله بن زمعة من رجال العامة على أنه لم يذكر عندهم بتوثيق أو مدح، وقد قُتل يوم الدار مع عثمان بن عفّان^(٥).

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١١٥ بتقديم وتأخير، والجمل للمفيد/ص ١٥٩ نقله عن كتب القوم، والكامل لابن الأثير/ج ٢/ص ١٧٠، ومقاتل الطالبين/ص ٥٥.

(٢) الجمل للمفيد/ص ١٥٩/ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٣) راجع الصراغ المحرقة/ص ٣٧.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ص ٧٤. والمعارف لابن قتيبة الدينوري/ص ٣٢٠، ونقله عنه العلامة الأميني في غديره/ج ١/ص ١٩٢.

(٥) تهذيب التهذيب/ج ٣/ص ١٤٤/رقم ٣٧٥١، وأسد الغابة/ج ٣/ص ٢٤٦/رقم ٢٩٥١.

وابن عمر وأبو موسى حالهما في عداوة أمير المؤمنين عليه السلام أشهر من نارٍ على منار وأوضح من الشمس في رابعة النهار، ولا يحتاج إلى بيان لما هو واضح من حالهما. وسيأتي حال أبي موسى عند ذكر التحكيم في صفين، وأما ابن عمر فسيأتي أنه من المتخلفين عن بيعة علي عليه السلام.

ثانياً: من حيث الدلالة

لو أغمضنا الطرف عن السند فإن الدلالة لا تستقيم وذلك:
أولاً: للاختلاف الشديد في متون تلك الروايات وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

ففي رواية عائشة عن جامع الأصول أنها راجعت النبي صلى الله عليه وسلم ليأمر عمر بالصلاة، ورفض صلى الله عليه وسلم بل وأصرّ على أبي بكر فصلّى أبو بكر^(١).

بينما في رواية ابن عباس في الطبري أنه صلى الله عليه وسلم وافقها وأمر عمر بالصلاة إلا أنّ عمر رفض أن يتقدّم أبي بكر. وفي السيرة الحلبية عن بلال أنه صلى الله عليه وسلم أمر عمر بالصلاة ابتداءً^(٢).

وفي رواية ابن زمة أن عمر صلى لغياب أبي بكر (مع أن الروايات السابقة تُظهر حضوره واستنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مُصرّاً على صلاة أبي بكر).

ثانياً: أن الروايات تُظهر مخالفة عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم حيث قد راجعته مراراً وهو يكرر عليها، وهذا عصيانٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

(١) تقدّمت الإشارة إليها في التعليقة رقم (٢) ص ٩٠ فراجع.

(٢) السيرة الحلبية/ج ٣/ص ٣٤٧.

(٣) وفي بعضها أنها أوعزت إلى حفصة أن تقول للرسول صلى الله عليه وسلم بأن يأمر عمر بالصلاة فأجابها بما أجاب به عائشة فقالت حفصة لعائشة: «ما كنت لأصيب منك خيراً، جامع الأصول/ج ٩/ص ٤٣٦/ح ٦٤١٠، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٥٧٣/ح ٣٦٧٢، والسيرة الحلبية/ج ٣/ص ٣٤٧ و ٣٤٨.

وتُظهر كذلك مخالفة عمر لأمر النبي ﷺ لَمَّا أمره أن يصلي بالناس فلم يفعل كما في رواية ابن عباس.

وإن ضُحَّ أن عمر صلى بالناس فقد خالف رسول الله ﷺ حيث لم يأمره بل استنكر عليه ذلك لَمَّا سمع صوته، ورواية ابن زمعة تقول أن أبا بكر جاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة. وهذا يعني أنه لم يترك الصلاة مع شدة استنكار النبي ﷺ عليه بذلك حيث قال ﷺ: «يأبى الله ذلك والمسلمون» ثلاثاً.

ثالثاً: إذا كانت الصلاة بالناس دليلاً على الخلافة وقد منع النبي ﷺ عمر عنها فيدل ذلك على عدم أهليته لها فكيف صار خليفة؟^(١).

رابعاً: أن رواية عائشة التي تذكر إصرار النبي ﷺ على صلاة أبي بكر، تذكر أيضاً أنه ﷺ خرج وصلى قاعداً إلى جنب أبي بكر.

وهذا يقتضي أن يكون أبو بكر قد امثل أمر النبي ﷺ وصلى بالناس وحينئذٍ فما معنى خروج النبي ﷺ بعد تحقق ما أراد والصلاة بنفسه؟.

ليس معنى ذلك إلا أنه عزله عن الصلاة - على فرض أمره بها - بدليل أن أبا بكر صلى بصلاة النبي ﷺ وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر.

وقطعاً ليس المراد من صلاتهم بصلاة أبي بكر أنهم يأتَمُّون به بعد كونه مأموماً بالنبي ﷺ يصلي بصلاته، فالمراد أنهم يتابعونه في تكبيره وحركاته لكون النبي ﷺ كان يصلي عن قعود. وهذا لا يعطيه فضيلة أبداً.

وإذا كان النبي ﷺ قد خرج وأبعد أبا بكر عن إمامة الصلاة فيعني ذلك

(١) ولو كان النبي ﷺ قد رتب بين خلفائه على النحو الذي ذكره أهل السنة، لكان اللازم أن يأمر عمر بالصلاة أو يبقه عليها حال غياب أبي بكر مع أنه ﷺ فعل ما يدل على عدم إرادته أن يؤم عمر الصلاة - هذا على فرض أنه ﷺ أمر أبا بكر بالصلاة، وفرض المحال ليس بمحال - .

أنه غير راضٍ بإمامته، ولازمه أنه لم يأمره بالصلاة أصلاً، إذ لو أمرها بها وتحقق ذلك لما كان معنى لخروجه متثاقلاً متحاملاً على نفسه يتهادى بثقل بين عليٍّ عليه السلام والفضل بن العباس ليُبعده عن الإمامة كما أسلفنا.

فلو لم يكن الأمر خطيراً وتوابعه جسيمة لما أجهد النبي ﷺ - روعي فداه - نفسه غاية الجهد ليصحح ما ارتكب من خطأ استخدم فيما بعد لخدمة بيعة الخليفة الأول.

عائشة هي التي أمرت بصلاة أبيها:

ومنه نفهم أن أمر أبي بكر بالصلاة - لو صح - فقد كان من عائشة شخصياً رفعاً لشأن أبيها وإيهاماً بأن الأمر من النبي ﷺ، وقد روى ابن أبي الحديد في شرح النهج عن شيخه أبي يعقوب يوسف بن إسماعيل اللمعاني ما يدل على ذلك حيث روى شيخه أن علياً عليه السلام كان ينسب عائشة إلى أنها أمرت بلالاً أن يأمر أبا بكر بأن يصلي بالناس، وأن رسول الله ﷺ قال: «ليصل بهم أحدهم، ولم يعين، فقالت: مُر أبا بكر يصلي بالناس، وكان عليه السلام يذكر ذلك لأصحابه في خلواته كثيراً، ويقول: «إنه لم يقل ﷺ «إنكن لصويحبات يوسف» إلا إنكاراً لهذه الحال وغضباً منها، لأنها وحفصة تبادرتا إلى تعيين أبويهما، وأنه ﷺ استدركها بخروجه وصرفه عن المحراب^(١).

ثم قال ابن أبي الحديد: فقلت له - ره - : أف تقول أنت: إن عائشة عيّنت أباها للصلاة ورسول الله لم يعينه؟

فقال: أمّا أنا فلا أقول ذلك، ولكن علياً كان يقوله وتكليفه غير تكليفه، كان حاضراً ولم أكن حاضراً، فأنا محجوج بالأخبار التي اتصلت بي وهي

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ١٩٧.

تتضمن تعيين النبي ﷺ لأبي بكر في الصلاة، وهو محجوج بما كان قد علمه أو يغلب على ظنه من الحال التي كان حضرها^(١).

والذي يؤيد أن النبي ﷺ لم يأمر أبا بكر بالصلاة، وأن الأمر كان من عائشة ما رواه الطبري عن الأرقم بن شرحبيل قال: «سألت ابن عباس: أوصى رسول الله ﷺ؟» قال: «لا»، قلت: «فكيف كان ذلك؟».

قال: «قال رسول الله: ابعثوا إلى علي فادعوه، فقالت عائشة: لو بعثت إلى أبي بكر، وقالت حفصة: لو بعثت إلى عمر، فاجتمعوا عنده جميعاً، فقال رسول الله ﷺ: انصرفوا فإن تك لي حاجة أبعث إليكم فانصرفوا». ثم ذكر الأمر بالصلاة^(٢).

ويكفي في التعليق على هذا الحديث ما قاله الشارح المعتزلي، قال: «عندي في هذه الواقعة كلام، ويعترضني فيها شكوك واشتباه، إذا كان قد أراد أن يبعث إلى علي ليوصي إليه، فنفس عائشة عليه، فسألت أن يحضر أبوها، ونفس حفصة عليه فسألت أن يحضر أبوها، ثم حضرا ولم يُطلب، فلا شبهة أن ابنتيهما طلبتاها، هذا هو الظاهر.

وقول رسول الله ﷺ وقد اجتمعوا كلهم عنده (انصرفوا فإن تكن لي حاجة بعث إليكم) قول من عنده ضجر وغضب باطن لحضورهما، وتهمة للنساء في استدعائهما، فكيف يطابق هذا الفعل، وهذا القول ما روي من أن عائشة قالت لما عين علي أبيها في الصلاة «إن أبي رجل رقيق فمر عمر» وأين ذلك الحرص من هذا الاستعفاء والاستقالة. وهذا يوهم صحة ما تقوله الشيعة من أن صلاة أبي بكر كانت عن أمر عائشة، وإن كنت لا أقول ذلك ولا أذهب

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٩/ ص ١٩٨.

(٢) تاريخ الطبري/ج٢/ ص ٤٣٩.

إليه إلا أن تأمل هذا الخبر ولمح مضمونه يوهم ذلك، فلعلّ هذا الخبر غير صحيح...»^(١).

أقول: قد كشف الشارح المعتزلي بذلك عن وجه الحقيقة - وإن لم يلتزم بها فهذا شأنه - فإن سؤال الأرقم بن شرحبيل لابن عباس كان عن الوصية بمعنى أنه أوصى عليه السلام بالخليفة من بعده كما فهم ذلك ابن عباس ولذا كان جوابه ناظرًا إلى هذا الأمر بالخصوص.

وقوله: أنه أمر بالبعث إلى علي، إشارة واضحة منه إلى أنه كان يريد أن يوصي إليه بالأمر، إلا أن تحرك عائشة وحفصة بالاتجاه المعاكس، (فكلّ منهما تبغي الأمر لأبيها) منع من إتمام ذلك، وكما قال الشارح المعتزلي آنفاً أن أمره عليه السلام بانصرافهم كان عن ضجر منهم وغضب باطن لحضورهما، واتهام للمرأتين في استدعاء أboيهما.

ولذا صَحَّ استنتاجه الأخير أن الأمر بالصلاة لأبي بكر كان بتدبير من عائشة لأنه لو أراد النبي صلى الله عليه وسلم لَمَّا استثقل حضوره مع عمر حينها بل لوجه إليه الأمر بالصلاة مباشرة.

وهو عين ما تقوله الشيعة الإمامية.

الوضع على علي عليه السلام:

أما روايتهم عن علي عليه السلام ذلك، ورضاه به فهذا أفسد من سابقه لأن الراوي هو الحسن البصري المعروف بانحرافه عن علي عليه السلام وقد وردت فيه روايات ذم وقدح منها:

ما رواه الشيخ الطبرسي في الاحتجاج عن أبي يحيى الواسطي قال: «لَمَّا

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٣/ص ٣٣ و ٣٤.

افتتح أمير المؤمنين عليه السلام ^(١) اجتمع الناس عليه، وفيهم الحسن البصري ومعه الألواح، فكان كلما لفظ أمير المؤمنين عليه السلام بكلمة كتبها، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام - بأعلى صوته - ما تصنع؟ فقال: نكتب آثاركم لنحدث بها بعدكم، فقال أمير المؤمنين عليه السلام أما إن لكل قوم سامري، وهذا سامري هذه الأمة، أما أنه لا يقول لا مساس ولكن يقول: لا قتال ^(٢).

وروي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قيل له: إن الحسن البصري يزعم أن الذين يكتمون العلم تؤذي ريح بطونهم أهل النار، فقال أبو جعفر عليه السلام: «فهلك إذا مؤمن آل فرعون، ما زال العلم مكتوماً منذ بعث الله نوحاً، فليذهب الحسن يميناً وشمالاً، فوالله لا يوجد العلم إلا ههنا» ^(٣).

وروايات أخرى فيها تصريح بذمه وعدوله عن متابعة الحق وأهله، فلا تقبل روايته بحق من يفضه ^(٤).

ولو سلمنا بالسند فالخدش في الدلالة لأنها ظاهرة في أن علياً عليه السلام لم يترث ولم يتأخر عن بيعة أبي بكر، ولا كان عنده أدنى شك في حقبة أبي بكر حيث قال: «فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرت فإذا الصلاة علم الإسلام وقوام الدين، فرضينا لدنيانا من رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لدينا، فبايعنا أبي بكر» ^(٥).

مع أن القوم يروون بكثرة مخالفة علي عليه السلام ويكادون يجمعون على أنه عليه السلام ترك البيعة ستة أشهر أو على الأقل إلى أن استشهدت سيدة

(١) أي البصرة.

(٢) الاحتجاج/ج ١/ص ١٧١، وعنه الحر العاملي في الاثنا عشرية/ص ١٧٢.

(٣) أصول الكافي/ج ١/باب النوادر/ص ٥١/حديث ١٥، وعنه الحر العاملي في الاثنا عشرية/ص ١٧١.

(٤) راجع تنقيح المقال للعلامة المامقاني/ج ١/ص ٢٦٩/رقم ٢٤٨٦، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٩٥، والاثنا عشرية للشيخ الحر العاملي/ص ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣.

(٥) تقدم تخريجه (ص ٩١).

النساء عليه السلام فعلى أقل تقدير عندهم أنها عليها السلام استشهدت بعد خمس وسبعين يوماً من وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

وتقدم كيف أنهم أرغموا علياً عليه السلام بأعنف العنف وهذدوه بالقتل إن لم يبايع، وكيف هجموا على بيته وفيه من فيه، بضعة المصطفى صلى الله عليه وآله وريحانته الحسن والحسين عليهما السلام وأشعلوا النار بالباب، وتظلمه عليه السلام حيث حمل فاطمة عليها السلام على دابة ليلاً ليطوف على مجالس الأنصار يسألهم النصر، ويبين حقه في خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله ^(١).

وقد تقدم أيضاً إنكار علي عليه السلام كون الأمر بالصلاة صدر من النبي صلى الله عليه وآله بل كان ينسبه إلى عائشة.

وبعد كل هذا وذاك كيف يصح لعلي عليه السلام أن يصدر عنه هذا؟ حاشاه! فإنما هو كلامٌ وضع على لسانه عليه السلام لمحاولة الزام شيعته وأتباعه بذلك، وقد خاب من افترى.

ثالثاً: هذا، ولو سلمنا بصحة سند تلك الروايات، وبقوة دلالتها على أن النبي صلى الله عليه وآله قد أمر أبا بكرٍ بالصلاة، لكن لا نسلم أن الأمر بالصلاة بالناس يوجب الإمامة للمأمور على الناس في الصلاة وغيرها وذلك لوجوه:

الوجه الأول: إن كتب المخالفين وصحاحهم قد ذكرت روايات حول إمام الجماعة لا تُعطي له فضلاً في ذلك، فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي مسعود الأنصاري قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سَنًا، وَلَا يُؤْمِرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ...» ^(٢).

(١) سيأتي ذكره لاحقاً مع بعض مصادره.

(٢) صحيح مسلم/ج٢/كتاب الصلاة/باب من أحق بالإمامة/ص١٣٣/ج٤، وسنن الترمذي/ج١/كتاب الصلاة/باب ٦٠/ح٢٣٥، وسنن النسائي/ج٢/كتاب الإمامة/ص٧٦.

وفي صحيح مسلم أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ثم ليؤمكم أكبركم»^(١).

وروى أبو داود في صحيحه عن ابن عباس قال: «قال النبي ﷺ ليؤذن لكم خباركم وليؤمكم قراؤكم»^(٢).

ولا أظن أحداً يدعي أن أبا بكر كان أقرأ الأصحاب آنذاك وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال: «قال عمر رضي الله عنه: أقرأنا أبي، وأقضانا علي...»^(٣).

ولا أنه أعلمهم بالسنة بعد ما تقدم قول عمر في الرواية: «أقضانا علي»، والقضاء يستلزم العلم والدين، فإذا كان أفضى من غيره وجب أن يكون أعلم منه بالسنة، فيثبت أن علياً عليه السلام أعلمهم بالسنة. وبذلك نطقت الأخبار الكثيرة منها:

قوله ﷺ: «أقضاكم علي»^(٤) وروى الخوارزمي في مناقبه بإسناده إلى أبي سعيد الخدري عنه ﷺ أنه قال: «إن أفضى أمتي علي بن أبي طالب عليه السلام»^(٥)، وعن عائشة أنه عليه السلام «أعلم الناس بالسنة»^(٦) وروى أيضاً في مناقبه عن سلمان الفارسي قال: «قال رسول الله ﷺ: أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب عليه السلام»^(٧).

(١) صحيح مسلم/ج ٢/كتاب الصلاة/باب من أحق بالإمامة/ص ١٣٤/ح ٧.

(٢) نقله في البحار/ج ٢٨/١٦٤ عن سنن أبي داود/كتاب الصلاة/باب ٦٠.

(٣) صحيح البخاري/ج ٦/كتاب التفسير/باب ٢١١/ح ٩١٢. وحلية الأولياء/ج ١/ص ٦٥، والاستيعاب/ج ٣/ص ١١٠٢، وترجمة الإمام علي عليه السلام/ج ٣/ص ٣٦/ح ١٠٦٣ وما بعده.

(٤) كشف اليقين للعلامة الحلي/ص ٤٥، والاستيعاب/ج ٣/ص ١١٠٢، وفي مجمع الزوائد/ج ٩/ص ١١٠٢ «أكثرهم علماً».

(٥) مناقب الخوارزمي/ص ٨١/ح ٦٦. والصواعق المحرقة/ص ٧٩.

(٦) فرائد السمطين/ج ١/ص ٣٦٨، وترجمة الإمام علي عليه السلام/ج ٣/ص ٦١/ح ١٠٨٧ وما بعده.

(٧) مناقب الخوارزمي/ص ٨٢/ح ٦٧. وفرائد السمطين/ج ١/ص ٩٧/ح ٦٦.

وروى أيضاً بإسناده عن ابن عباس قال: «قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»^(١).

ورواه ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بسبعة طرق عن ابن عباس وغيره^(٢).

ورواه العلامة الحلبي في كشف اليقين عن سنن الترمذي^(٣)، ورواه صاحب الاستيعاب ومجمع الزوائد^(٤).

ومن الواضح أنّ المراد من التعبير بالباب ليس الولوج والخروج فحسب وإنما هو الاستفادة والأخذ، ولا يتم هذا إلا أن يكون عنده كل علم النبوة الذي أراد ﷺ سوق الأمة إليه، وحصر الطريق إلى ذلك بمن عبّر عنه بالباب تأكيداً للحصر ثم زاد في التأكيد بقوله: فمن أراد المدينة فليأت الباب^(٥).

وقد ذكر العلامة الأميني (عطر الله مرقده) ١٤٣ عالماً من علماء العامة كافة قد أخرجوا هذا الحديث في مصنفاتهم وهم ما بين مصحح له ومحسن وناف عنه الوضع، وإليك كلمات بعضهم:

١ - الحافظ أبو عبد الله محمد بن يوسف الكنجي الشافعي متوفى سنة ٦٥٨ أخرج في الكفاية ص ٩٨ - ١٠٢، وقال بعد إخراجه بعدة طرق: «قلت: هذا حديث حسنٌ عالٍ - إلى أن قال: ومع هذا فقد قال العلماء من الصحابة والتابعين وأهل بيته بتفضيل علي عليه السلام وزيادة علمه وغزارته وحدة

(١) مناقب الخوارزمي/ص ٨٢/ح ٦٩، ومستدرك الحاكم/ج ٣/ص ١٢٦ و ١٢٧ وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي الشافعي/ص ١١٥ وما بعدها.

(٣) كشف اليقين للعلامة الحلبي/ص ٥١.

(٤) الاستيعاب/ج ٣/ص ١١٠٢، ومجمع الزوائد/ج ٩/ص ١١٤. وكذلك الجويني في فرائده/ج ١/ص ٩٨ ح ٦٧. وابن عساكر في ترجمة الإمام علي عليه السلام/ج ٢/ص ٤٦٤ إلى ص ٤٧٥/ح ٩٩١ إلى ح ١٠٠٢.

(٥) الغدير للأميني/ج ٧/ص ١٩٩.

فهمه، ووفور حكمته، وحسن قضاياه وصحة فتواه، وقد كان أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم من علماء الصحابة يشاورونه في الأحكام، ويأخذون بقوله في النقص والإبرام، اعترافاً منهم بعلمه، ووفور فضله، ورجاحة عقله، وصحة حكمه، وليس هذا الحديث في حقه بكثير لأن رتبته عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من عباده أجل وأعلى من ذلك^(١).

٢ - ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢، ذكر الحديث في تهذيب التهذيب ج ٧ / ٣٣٧^(٢)، وقال في لسان الميزان: «هذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع»^(٣).

٣ - الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١) ذكره في الجامع الصغير/ج ١/ ص ٣٧٤، وفي غير واحد من تأليفه وحسنه في كثير منها^(٤) ثم حكم بصحته في جمع الجوامع كما في ترتيبه/ج ٦/ ص ٤٠١. فقال: «كنت أجيب بهذا الجواب (يعني بحسن الحديث) دهرأ إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة والله أعلم»^(٥).

٤ - الحافظ عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي الشافعي المتوفى

(١) الغدير للأميني/ج ٦/ص ٦٥.

(٢) تهذيب التهذيب/ج ٤/ص ٢١٢ (طبعة أخرى).

(٣) الغدير للأميني/ج ٦/ص ٦٨، ورواه الحاكم بأربعة طرق وصححها (المستدرک/ج ٣/ص ١٢٦ و ١٢٧).

(٤) قال: «هذا حديث حسن على الصواب، لا صحيح كما قال الحاكم ولا موضوع كما قاله جماعة منهم ابن الجوزي والنووي، وقد بينت حاله في التعقبات على الموضوعات» الصواعق المحرقة/ص ١٢٢/تعليقة رقم ٢.

(٥) الغدير للأميني/ج ٦/ص ٦٩.

١٠٣١هـ ذكره في (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ٤٦/٣، وفي «التيسير» شرح الجامع الصغير قال في الأول: «فإن المصطفى ﷺ المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلها، ولا بد للمدينة من باب، فأخبر أن بابها عليّ (كرم الله وجهه)، فمن أخذ طريقه دخل المدينة، ومن أخطأه أخطأ طريق الهدى؛ وقد شهد بالأعلمية الموافق والمخالف، والمعادي والمحال، خرج الكلاباذي: أن رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سلّ علياً هو أعلم مني، فقال: أريد جوابك، قال: ويحك كرهت رجلاً كان رسول الله ﷺ يعزه العلم عزاً، وقد كان أكابر الضحى يعترفون له بذلك، وكان عمر يسأله عما أشكل عليه، جاءه رجل فسأله فقال: ههنا عليّ فاسأله، فقال: أريد أن أسمع منك يا أمير المؤمنين! قال: «قم لا أقام الله رجلك»، ومحي اسمه من الديوان».

وصح عنه من طرق أنه كان يتعوذ من قوم ليس هو فيهم حتى أمسكه عنده لم ير له شيئاً من البعوث لمشاورته في المشكل^(١).

وأخرج الحافظ عبد الملك بن سليمان قال ذكر لعطاء: «أكان أحد من الضحى أفقه من عليّ؟ قال: لا والله. قال الحرالي: قد علم الأولون والآخرون أن فهم كتاب الله منحصر إلى علم عليّ، ومن جهل ذلك فقد ضلّ عن الباب الذي من ورائه يرفع الله عن القلوب الحجاب حتى يتحقق اليقين الذي لا يتغير بكشف الغطاء»^(٢).

(١) راجع ترجمة الإمام علي ﷺ ج ٣/ص ٥٠/١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١. وفرائد السمطين ج ١/ص ٣٤٨.

(٢) الغدير ج ٦/ص ٧٢، ومنه تعرف فساد وضعف قول أبي الحسن الأشعري في تقديم أبي بكر للصلاة قال: «وتقديمه له دليل على أنه أعلم الصحابة وأقربهم» مستدلاً بالحديث المتقدم عن صحيح مسلم في تقديم الأقرأ وإلا فغيره. (البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٣٦) فإن التقديم كان من ابنته لا من النبي ﷺ، ولم يكن أبو بكر أقرأ الأصحاب ولا أعلمهم كما ثبت في المتن. وذكر كلام الأشعري ابن حجر في صواعقه/ص ٢٣.

صواعق ابن حجر وحديث الفردوس:

وبعد كل هذا كيف صح لابن حجر في صواعقه أن يطعن في حديث مدينة العلم؟ ثم يتنزل ويقول أنه معارض بما يسمى بخبر الفردوس الذي يروونه عن النبي ﷺ وهو: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها» ويستدل بها على أعلمية أبي بكر بدعوى أنه أعلى من الباب، وإنما الباب يُقصد لا لكونه الأعلّم بل لما عنده من زيادة الإيضاح والبيان والتفرغ للناس، وهذا يكون في غير الأعلّم^(١).

وجوابه واضح، فإن الطعن مطعون فيه بعد ذكر ما تقدّم، والعسقلاني قد نزه الحديث عن الوضع كما تقدّم نقله عن لسان الميزان.

وأما خبر الفردوس فقد حكم بضعفه جماعة منهم ابن حجر نفسه في كتابه الفتاوى الحديثية حيث قال فيه: حديث ضعيف، ومعاوية حلقتها، فهو ضعيف أيضاً^(٢).

وعن العجلوني في كشف الخفاج^(٣): «روى الديلمي في «الفردوس» بلا إسناد عن ابن مسعود رفعه: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها».

وروى أيضاً عن أنس مرفوعاً: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، ومعاوية حلقتها». قال في المقاصد: وبالجمله فكلها ضعيفة وألفاظ أكثرها ركيكة».

وقال السيد محمد درويش الحوت في أسنى المطالب ص ٧٣: «أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها»، وذلك لا ينبغي ذكره في كتب

(١) الصواعق المحرقة/ ص ٣٤.

(٢) الغدير للأميني/ ج ٧/ ص ١٩٨.

(٣) نقله عنه الأمين في غديره/ ج ٧/ ص ١٩٨.

العلم لا سيما مثل ابن حجر الهيثمي، ذكر ذلك في الصواعق والزواجر وهو غير جيد من مثله»^(١).

فالحاصل: ليس أبو بكر أعلم الناس بالسنة.

ولا أنه أقدم الأصحاب هجرةً لوضوح أن كثيراً من المسلمين هاجر قبل أبي بكر، وكانت هجرته مع النبي ﷺ يوم الغار، فمن أين يكون أقدمهم هجرةً؟!.

وأما أنه أقدمهم أو أكبرهم سنّاً فهذا مخالف للشاهد حيث كان في الصحابة من هو أسنّ منه، منهم^(٢):

١ - العباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ فقد وُلِدَ قبل رسول الله ﷺ بسنتين كما في الإصابة/ جزء ٣/ ص ٦٣١/ رقم ٤٥١٠.

٢ - حسان بن ثابت: عاش في الجاهلية ستين وفي الإسلام ستين عاماً كما في الإصابة نقلاً عن ابن سعد (الإصابة ج ٢/ ص ٦٢/ رقم ١٧٠٥).

٣ - سلمان الفارسي، فقد روى أبو الشيخ عن العباس بن يزيد أنه قال: «أهل العلم يقولون: عاش سلمان ثلاثمائة وخمسين سنة، فأما مائتان وخمسون فلا يشكون فيها» الإصابة/ ج ٣/ ص ١٤١/ رقم ٣٣٥٩.

٤ - أبو سفيان القرشي الأموي كان أسنّ من أبي بكر باثني عشر عاماً وعدة أشهر. وغيرهم ممن ذكر في كتب التراجم كالمعارف لابن قتيبة ومعجم الشعراء للمرزباني، والاستيعاب لأبي عمر، وأسد الغابة لابن الأثير وغيرهم^(٣).

(١) الغدير للأميني/ ج ٧/ ص ١٩٨.

(٢) نقل العلامة الأميني في غديره/ ج ٧/ ص ٢٨٣ وما بعدها اسم أربعين من الصحابة كانوا أسنّ من أبي بكر في وقته عن الإصابة لابن حجر، وغيرها. وسيأتي الكلام فيه أيضاً عند ذكر الأمر السادس الذي جعلوه سبباً لتقديم أبي بكر في الخلافة على غيره، وهو أنه أسنّ الأصحاب.

(٣) المصدر السابق.

على أنه لو سلمنا بتقديمه للصلاة فلعله كان لكبر سنه بين الموجودين آنذاك لغياب بعض وانشغال آخرين .

ومنه يظهر أن التقديم حينئذ لا بشكل أي فضيلة فضلاً عن دلالة على الخلافة الكبرى والإمامة العظمى لرسول الله ﷺ هذا في الوجه الأول .

الوجه الثاني : أنه لو كان الاستخلاف في الصلاة دليلاً على الخلافة لوجب أن يكون بعد عمر أحد رجلين : إما عبد الرحمن بن عوف حيث قد صلى بالناس ساعة ضرب أبي لؤلؤة عمر بأمر منه كما ذكر ذلك الطبري في تاريخه^(١) ، وإما صهيب الرومي الذي أمره عمر بالصلاة بالناس ثلاثاً بعد موته حتى يجتمع الناس على إمام^(٢) .

ولم يقل أحد باستحقاقهما الخلافة بذلك ، مع أنه لا فرق بين الأمرين لو ضح ذلك . فلو قال قائل : فرق بين الأمرين فالأول من رسول الله ﷺ بخلاف الثاني فإنه من عمر .

يقال له : عندكم لا فرق بعد تنزيل قول الصحابي منزلة قول رسول الله ﷺ وإلا كيف صححت خلافة عمر باستخلاف أبي بكر ، ولم تجوزوا مخالفتها؟ وكيف وجب الالتزام بشورى عمر ورثبتم الأثر عليها وأخذتم بنتيجتها أخذاً شديداً وهي خلافة عثمان بن عفان؟ .

الوجه الثالث : إن من المعلوم عند أهل السير أن النبي ﷺ قد استخلف في حياته قوماً على الصلاة عند خروجه إلى المغازي ولم يقل أحد

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٦٤ ، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢١ . وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٢٤٠ و ٣٤١ .

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٦٤ و ٢٩٤ و ٢٩٥ . ونص على ذلك ابن الأثير في أسد الغابة ج ٣/ص ٢٣ ، والإصابة/ج ٣/ص ٤٥١ ، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ٤٣ ، وابن عبد البر في الاستيعاب ج ٢/ص ٧٣٢ ، وقال : «وهذا مما أجمع عليه أهل السير والعلم بالخبر» . وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٢٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٤ .

بدلالة ذلك على خلافتهم له ﷺ في الصلاة وغيرها، منهم: سالم مولى أبي حذيفة فقد روى البخاري وأبو داود في صحيحيهما على ما حكاه عنهما في جامع الأصول، وذكره في المشكاة في الفصل الثالث من باب الإمامة عن ابن عمر قال: «لما قدم المهاجرون الأولون المدينة، كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة، وفيهم عمر وأبو سلمة بن عبد الأسد^(١)».

وروي في الكتابين المتقدمين عن أنس قال: «استخلف رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم يزم الناس وهو أعمى»^(٢).

وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب استخلاف كلثوم بن حصين الغفاري على المدينة مرتين: مرة في عمرة القضاء، ومرة عام الفتح في خروجه إلى مكة وحنين والطائف. واستعمال عتاب بن أسيد على مكة عام الفتح حين خرج إلى حنين^(٣).

ولم يقل أحدٌ بأن ذلك نصٌّ منه ﷺ على خلافة هؤلاء.

فإن قالوا: إنما أمره ﷺ أبا بكر بالصلاة كان في مرض الموت وهو قرينة على إرادته الاستخلاف من بعده بخلاف من ذكرتم فإنه حال حياته وبعوده ﷺ عَزَلُوا.

قلنا: ١- أيضاً عمر أمر عبد الرحمن بن عوف وصهيب بالصلاة في ضربة الموت، فلمَ فرّقتم بينهما؟.

٢- لو كان للمرض تأثير لوجب أن يكون تأميره ﷺ أسامة بن زيد وتأكيده أمره حال المرض يوجب الإمامة العامة لأسامة إذ لا خلاف في أن

(١) جامع الأصول/ج ٦/ص ٣٧٨ ونقله عنه وعن مشكاة المصابيح العلامة المجلسي في بحاره/ج ٢٨/ص ١٦٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاستيعاب/ج ٣/ص ١٠٢٣/و ص ١٣٢٧. وأسد الغابة/ج ٣/ص ٣٥٨، وج ٤/ص ٢٥٠.

على أنه لو سلمنا بتقديمه للصلاة فلعله كان لكبر سنه بين الموجودين آنذاك لغياب بعض وانشغال آخرين.

ومنه يظهر أن التقديم حينئذ لا يشكل أي فضيلة فضلاً عن دلالة على الخلافة الكبرى والإمامة العظمى لرسول الله ﷺ هذا في الوجه الأول.

الوجه الثاني: أنه لو كان الاستخلاف في الصلاة دليلاً على الخلافة لوجب أن يكون بعد عمر أحد رجلين: إما عبد الرحمن بن عوف حيث قد صلى بالناس ساعة ضرب أبي لؤلؤة عمر بأمر منه كما ذكر ذلك الطبري في تاريخه^(١)، وإما صهيب الرومي الذي أمره عمر بالصلاة بالناس ثلاثاً بعد موته حتى يجتمع الناس على إمام^(٢).

ولم يقل أحد باستحقاقهما الخلافة بذلك، مع أنه لا فرق بين الأمرين لو صَحَّ ذلك. فلو قال قائل: فرق بين الأمرين فالأول من رسول الله ﷺ بخلاف الثاني فإنه من عمر.

يقال له: عندكم لا فرق بعد تنزيل قول الصحابي منزلة قول رسول الله ﷺ وإلا كيف صححت خلافة عمر باستخلاف أبي بكر، ولم تجوزوا مخالفتها؟ وكيف وجب الالتزام بشورى عمر ورثتم الأثر عليها وأخذتم بتتبعها أخذاً شديداً وهي خلافة عثمان بن عفان؟.

الوجه الثالث: إن من المعلوم عند أهل السُّير أن النبي ﷺ قد استخلف في حياته قوماً على الصلاة عند خروجه إلى المغازي ولم يقل أحد

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٦٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢١. وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٣٤٠ و٣٤١.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٦٤ و٢٩٤ و٢٩٥. ونص على ذلك ابن الأثير في أسد الغابة ج ٣/ص ٣٣، والإصابة/ج ٣/ص ٤٥١، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ٤٣، وابن عبد البر في الاستيعاب ج ٢/ص ٧٣٢، وقال: «وهذا مما أجمع عليه أهل السُّير والعلم بالخبر». وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٤.

بدلالة ذلك على خلافتهم له ﷺ في الصلاة وغيرها، منهم: سالم مولى أبي حذيفة فقد روى البخاري وأبو داود في صحيحيهما على ما حكاه عنهما في جامع الأصول، وذكره في المشكاة في الفصل الثالث من باب الإمامة عن ابن عمر قال: «لما قدم المهاجرون الأولون المدينة، كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة، وفيهم عمر وأبو سلمة بن عبد الأسد^(١)».

وروي في الكتابين المتقدمين عن أنس قال: «استخلف رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى»^(٢).

وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب استخلاف كلثوم بن حصين الغفاري على المدينة مرتين: مرة في عمرة القضاء، ومرة عام الفتح في خروجه إلى مكة وحنين والطائف. واستعمال عتاب بن أسيد على مكة عام الفتح حين خرج إلى حنين^(٣).

ولم يقل أحدٌ بأن ذلك نصٌّ منه ﷺ على خلافة هؤلاء.

فإن قالوا: إنما أمره ﷺ أبا بكر بالصلاة كان في مرض الموت وهو قرينة على إرادته الاستخلاف من بعده بخلاف من ذكرتم فإنه حال حياته وبعوده ﷺ عَزَلُوا.

قلنا: ١- أيضاً عمر أمر عبد الرحمن بن عوف وصهيب بالصلاة في ضربة الموت، فلمَ فرقتم بينهما؟.

٢- لو كان للمرض تأثير لوجب أن يكون تأميره ﷺ أسامة بن زيد وتأكيده أمره حال المرض يوجب الإمامة العامة لأسامة إذ لا خلاف في أن

(١) جامع الأصول/ج٦/ص٣٧٨ ونقله عنه وعن مشكاة المصابيح العلامة المجلسي في بحاره/ج٢٨/ص١٦٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاستيعاب/ج٣/ص١٠٢٣/و١٣٢٧. وأسد الغابة/ج٣/ص٣٥٨، وج٤/ص٢٥٠.

النبي ﷺ كان يقول إلى آخر نفس له ﷺ في هذه الدنيا «نفذوا جيش أسامة» وولاية أسامة على الجيش تشمل الصلاة وغيرها كما هو واضح. فلم لا يكون أسامة بن زيد أولى من أبي بكر بالخلافة؟.

صلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر:

ورد في بعض روايات عائشة وأنس بن مالك أنه ﷺ قد صلى خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه، فمن ذلك:

ما رواه في جامع الأصول في فروع الاقتداء عن عائشة قالت: «صلى النبي ﷺ خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعداً» قال: أخرجه الترمذي^(١).

وما رواه أيضاً في نفس الباب عن أنس بن مالك قال: «صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف أبي بكر قاعداً في ثوبه متوشحاً به»، قال: أخرجه الترمذي وأخرجه النسائي ولم يذكر «قاعداً» وقال: «في ثوب واحد، وإنها آخر صلاة صلاها»^(٢).

فقد يدعى أن الدليل على إمامة وخلافة أبي بكر من حيث كان النبي ﷺ مؤتماً بأبي بكر في الصلاة بمقتضى هاتين الروایتين.

والجواب: أولاً: إنَّ حال الراويين معروف وقد تقدّم.

ثانياً: سلّمنا لكن من الواضح تناقض هاتين الروایتين مع ما رواه كل منهما، وقد تقدّمت روايات عائشة التي تذكر فيها صلاة النبي ﷺ وائتمام

(١) جامع الأصول/ج٦/ص٤٠٣ و٤٠٤، وسنن الترمذي/ج٢/ص١٩٦ و١٩٧ و١٩٨، وروى روايات صلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد٣/ج٥/ص٢٣٤، عن عائشة تارة، وعن أنس أخرى. ونقله العلامة المجلسي في بحاره عن الجامع (بحار الأنوار/ج٢٨/ص١٤٢).

(٢) المصادر السابقة.

أبيها به وهي الأكثر. على أن صلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر تفرض أفضلية أبي بكر عليه ﷺ كما سيأتي.

وأما روايات أنس ففيما أخرجه النسائي أن هذه الصلاة هي آخر صلاة صلاها ﷺ، مع أن أنس روى عدة روايات أخرى ذكر فيها أن النبي ﷺ نظر إلى الناس يصلون خلف أبي بكر، ولم يأتهم للصلاة بل أرخى الستر ولم يره المسلمون بعد ذلك حيث توفي في يومه.

وهذا يعني أن هذه الصلاة التي نظرها رسول الله ﷺ كانت آخر صلاة يراها للمسلمين، ولم يشارك فيها لا إماماً ولا مأموماً، ولا يُعقل أنه مات ﷺ ولم يصل تلك الصلاة، فلا شك أنه صلاها منفرداً، مع أن رواية أنس تذكر أن آخر صلاة له ﷺ كانت خلف أبي بكر. وهذا تناقض.

ومن تلك الروايات ما روي في جامع الأصول في باب فضل أبي بكر عن أنس: «أن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع النبي الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصلاة، كشف رسول الله ﷺ ستر الحجرة فنظر إلينا وهو قائم، كأن وجهه ورقة مصحف، ثم تبسم فضحك فهممنا أن نفتن من الفرح برؤية النبي ﷺ فنكص أبو بكر على عقبه ليصل الصف، وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة، فأشار إلينا النبي ﷺ أن أتموا صلاتكم، وأرخى الستر فتوفي من يومه»^(١).

وأخرج النسائي عنه أنه قال: «آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ كشف الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر، فأراد أبو بكر أن يرتد، فأشار

(١) جامع الأصول/ج ٩/ص ٤٣٩، وقال: أخرجه البخاري ومسلم، ورواه عنهما ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٣٥ ونقله في البحار عن الجامع (بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ١٤٣).

إليهم أن امكثوا، وألقى السَّجَف، وتوفي من آخر ذلك اليوم وذلك يوم الاثنين^(١).

وقد ذكر البيهقي أن صلاة النبي خلف أبي بكر هي آخر صلاة صلاها قبل وفاته كما عن ابن كثير، وذكر أن البيهقي أخذ ذلك عن مغازي موسى بن عقبة؛ لكنه ضعفه بأن آخر صلاة له ﷺ كانت صلاة الصبح صلاها منفرداً، وعليها تحمل رواية أنس المتقدمة. وأما التي صلاها خلف أبي بكر فهي صلاة الظهر وهي آخر صلاة له مع القوم لا مطلقاً، لرواية في ذلك عن أنس أيضاً^(٢). وبذلك يكون جمع بين الروايات.

أقول: وهذا منه لا يصح لأن رواية أنس التي أخرجها النسائي في سننه تذكر أنه ﷺ توفي من آخر ذلك اليوم يوم الاثنين، فتكون آخر صلاة صلاها هي صلاة الظهر أو العصر لا الصبح، وهي التي ادعى ابن كثير أنها آخر صلاة له مع القوم، مع أن رواية أنس أنه ﷺ لم يشارك في هذه الصلاة فيكون صلاها منفرداً.

وعليه، فليس هناك ما يثبت أن رسول الله ﷺ قد صلى خلف أبي بكر في مرض موته ﷺ.

٣ - أن القول بصلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر يتنافى مع الروايات التي تقدمت في إمامة الأقرأ والأعلم بالسنة، ونحو ذلك مما قد ذكرته تلك الروايات، إلا أن يقولوا بأن أبا بكر كان أقرأ من رسول الله ﷺ وأعلم منه بالسنة وغير ذلك^(٣)!!

(١) سنن النسائي/ج ٤/ص ٧، وعنه في جامع الأصول/ج ٩/ص ٤٤٠، ورواه ابن ماجه في سنه (شرح ابن ماجه/ج ١/ص ٤٩٤، ونقله في البحار عن جامع الأصول (بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ١٤٤).

(٢) راجع البداية والنهاية لابن كثير/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٣٤ و ٢٣٥.

(٣) راجع بحار الأنوار للعلامة المجلسي رحمه الله ج ٢٨/ص ١٣٠ وما بعدها حيث ذكر تفصيلاً ومطوًلاً روايات الصلاة المزعومة مفتداً لها سنداً ودلالة، ومبيناً أوجه التناقض فيما بينها، وقد أعرضنا صفحاً عن هذه التفصيلات لاحتياجها إلى مؤلف خاص.

٤ - سلمنا بصلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر فإن هذا لا يقتضي الدلالة على خلافته له ﷺ في الدين والدنيا، كيف وقد ثبت عندهم أنه ﷺ قد صلى خلف عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك، ولم يوجبوا إمامته لذلك^(١)، بل قد يقال بأن إمامة ابن عوف أولى لصلاة النبي ﷺ - لو صحت - خلفه اختياراً، بينما صلاته خلف أبي بكر - لو صحت - كانت اضطرارية لمرضه ﷺ، ولا خصوصية أو تأثير للمرض كما تقدّم^(٢).

الوجه الرابع: إن الذي يقوّي بل يدل على عدم صدور الأمر بالصلاة من رسول الله ﷺ هو أنّ المدّعى أن أبا بكر كان يصلي بالناس أيام شكوى رسول الله ﷺ، مع أنّ المتسالم عليه أنه كان ورؤوس المهاجرين والأنصار في جيش أسامة بن زيد مأموراً بالخروج إلى الجرف حيث العسكر. قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج: «لما مرض رسول الله ﷺ مرض الموت، دعا أسامة بن زيد بن حارثة، فقال: سرّ إلى مقتل أبيك فأوطئهم الخيل فقد وليتك على هذا الجيش، وإن أظفرك الله بالعدوّ فأقلل اللبث، وبث العيون، وقدم الطلائع. فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين والأنصار إلّا كان في ذلك الجيش؛ منهم أبو بكر وعمر... إلى أن قال: فدخل أسامة من معسكره يوم الاثنين، الثاني عشر من شهر ربيع الأوّل فوجد رسول الله ﷺ مُفريقاً، فأمره بالخروج وتعجل النفوذ، وقال: اغدّ على بركة الله، وجعل يقول: أنفذوا بعث أسامة، ويكرّر ذلك، فودّع رسول الله ﷺ، وخرج ومعه

(١) صحيح مسلم/ج٢/كتاب الصلاة/باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر/ص٢٦ و٢٧.
والبداءة والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص١٨٠. والفصل لابن حزم/ج٥/ص٣١، والسيرة الحلبية/ج٣/ص٣٤٨.

(٢) الشافي في الإمامة/ج٢/ص١٦١.

أبو بكر وعمر...»^(١). وروى ذلك ابن سعد في طبقاته^(٢).

ورواه المتقي الهندي في كنز العمال ومنتخبه^(٣).

ونص ابن الأثير في الكامل في التاريخ على وجود أبي بكر وعمر في جيش أسامة^(٤) فإذا كان أبو بكر وصاحبه من الخارجين في جيش أسامة، وقد أمر النبي ﷺ مراراً وتكراراً بإفراذه، فكيف يصح أن يأمر أبا بكر الصلاة؟ إلا أن يكون أبو بكر قادراً على التواجد في مكانين في آن واحد!!.

وليس لقائل أن يقول: إن أمره ﷺ بالصلاة دليل على استثنائه من الخارجين في جيش أسامة.

لأن أمره ﷺ وجوه المهاجرين والأنصار وفيهم أبو بكر وعمر بالخروج في جيش أسامة كان في أوائل مرضه وهذا أمر مقطوع به بين المسلمين، وهم يدعون أمره ﷺ أبا بكر بالصلاة أول مرضه أيضاً. فالمتيقن أمره ﷺ أبا بكر وعمر وغيرهما من المهاجرين والأنصار بالالتحاق بجيش أسامة، ونشك في استثنائه. وأخبار الصلاة، على تناقضها وتضاربها، وضعف سندها لا تصلح لأن تكون دليلاً على الاستثناء المدعى.

وهذا دليل آخر على كون الأمر بالصلاة غير صادر من النبي ﷺ بحال من الأحوال.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٥٩ و١٦٠، وج٦/ص٥٢ عن سقفة الجوهري، وزاد فيه أنه ﷺ جعل يقول: «انفذوا بعث أسامة، لعن الله من تخلف عنه». وفي الملل والنحل (١٤/١) «جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنها».

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد/مجلد٢/ص١٨٩، وصرح فيه بخروج أبي بكر وعمر وأبي عبيدة في ذلك البعث. وفي سيرة ابن هشام أنه أوعب مع أسامة المهاجرون الأزلون (السيرة النبوية لابن هشام/ج٤/ص٦٤٢). ولا شك أن الخليفان - عندهم - من المهاجرين الأرائل. وصرح باسميهما الحلبي في سيرته/ج٣/ص٢٠٧.

(٣) كنز العمال/ج١٠/ص٥٧٠، ومنتخب كنز العمال/ج٤/ص٣١٤.

(٤) الكامل في التاريخ/ج٢/ص١٣٢. وانظر تاريخ يعقوبي/ج٢/ص١٠٣.

المفارقة بين أمر النبي ﷺ بصلاة ابي بكر وأمره بالكتاب والدواة:

إن من المفارقات العجيبة عندهم أنهم تمسكوا بأخبار الصلاة لإثبات خلافة ابي بكر مع أن هذه الأخبار بالاتفاق صدرت حال المرض الذي مات فيه النبي الأكرم ﷺ ، فكيف قبلوا قوله ﷺ في الأمر بالصلاة - على فرض صحة صدوره عنه - ، ولم يقبلوه في ما أمرهم به من الكتاب الذي لن يضلوا بعده أبداً؟!

فقد قبلوا قوله ﷺ في مرض موته بجملة أمور منها عامة لا تضرهم ومنها فيها نفع لهم:

١ - أمره أبا بكر بالصلاة بالناس مدة مرضه ﷺ - على فرض الصحة - .

٢ - إجازة الوفد بنحو ما كان يجيزهم ﷺ .

٣ - إخراج المشركين من جزيرة العرب .

وقد ذكر الأخيرين الطبري في تاريخه ، فإنه بعد أن اتهموه ﷺ - والعياذ بالله - بالهجر راجعوه في ذلك قال: «وأوصى بثلاث، قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو مما كنت أجيزهم، وسكت عن الثالثة عمداً أو قال: فنسيتها»^(١).

٤ - أخذهم بقوله ﷺ في أجر المرض وثوابه فقد روى البخاري بسنده عن الحارث بن سويد عن عبد الله قال: دخلت على رسول الله ﷺ وهو

(١) تاريخ الطبري/ج٢/ص٤٣٦ وفي ص ٤٥٣ روى بإسناده عن عائشة قالت: «كان آخر عهد رسول الله ﷺ أنه قال: لا يترك بجزيرة العرب دينان، وقد عمل بهذا عمر بن الخطاب حيث أجلى من اليهود من لم يكن معه عهد من رسول الله ﷺ كما في الكامل في التاريخ/ج٢/ص٩٣، وتاريخ يعقوبي/ج٢/ص١٤٤، وروى وصية النبي ﷺ البخاري في صحيحه/ج٦/كتاب المغازي/باب ١٩٩/ح ٨٧١، وابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٢٧، وابن الأثير في الكامل/ج ٢/ص ١٣٣.

يُوعك، فقلت: يا رسول الله ﷺ إنك تُوعك وعكاً شديداً، قال: أجل، إني أوعك كما يُوعك رجلان منكم، قلت: ذلك أن لك أجريين، قال: أجل، ذلك ما من مسلم يصيبه أذى شوكة فما فوقها إلا كفر الله بها سيئاته كما تحطُ الشجرة ورقها»^(١).

٥ - أخذهم بقوله ﷺ فيما يتعلق بصلاة الإمام فقد روى البخاري بسنده عن هشام قال: أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يعودونه في مرضه فصلّى بهم جالساً، فجعلوا يُصلّون قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا فلما فرغ قال: إن الإمام لبُؤْتَمَ به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا، وإن صلى جالساً فصلّوا جلوساً^(٢) وقد ادعوا نسخه لأن آخر صلاة صلاها ﷺ قاعداً والناس خلفه قياماً^(٣) وهذا يدل على أخذهم بأمره ﷺ الأول.

٦ - أخذهم بقوله ﷺ في إنفاذ جيش أسامة حيث روى الطبري أن أسامة بن زيد لما خرج بجيشه أتاه خبر قبض رسول الله ﷺ فأمر عمر بن الخطاب أن يرجع إلى أبي بكر ليأذن له في الرجوع خوفاً من المشركين على المسلمين في المدينة، وحمّله الأنصار طلباً يقضي بأن يؤمر عليهم رجلاً أقدم سناً من أسامة، فلما أبلغه عمر ذلك أجاب أبو بكر:

«لو خطفتني الكلاب والذئاب، لم أرذ قضاء قضى به رسول الله ﷺ»^(٤) ولما أخبره طلب الأنصار وثب وكان جالساً فأخذ بلحية

(١) صحيح البخاري/ج٧/كتاب المرضى والطب/باب٣٤٢/ح٥٥١، وياب٣٤٣/ح٥٥٢.

(٢) المصدر السابق/باب٣٥٢/ح٥٦٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تاريخ الطبري/جزء٢/ص٤٦٢. وروى في صفحة ٤٦١ أن أبا بكر قال: «والذي نفس أبي بكر بيده لو ظننت أن السباع تخطفني لأنفذت بعث أسامة كما أمر رسول الله ﷺ ولو لم يبق في القرى غيري لأنفذته». والكامل في التاريخ/ج٢/ص١٣٩، ورواه في كثر العمال/ج١٠/ص٥٧٨، ومنتخبه/ج٤/ص٣١٨. والسيرة الحلبية/ج٣/ص٢٠٩.

عمر فقال له: ثكلتك أمك وعدمتك يا ابن الخطاب، استعمله رسول الله ﷺ وتأمري أن أنزعه...»^(١).

مع أن تعيين رسول الله ﷺ لأسامة أميراً وأمره ﷺ بإنفاذ جيشه وبعثه كان في مرضه الذي طلب فيه منهم أن يكتب كتاباً لن يصلوا بعده أبداً. فأجروا الأول واتهموه في الثاني بالهجر، لماذا يا ترى؟

٧ - تنفيذ أمره ﷺ بإهراق الماء عليه في مرضه ﷺ فقد روى الطبري في تاريخه، والبخاري في صحيحه واللفظ للثاني أنه بعد أن خرج رسول الله ﷺ في مرضه إلى بيت عائشة يتهدى بين رجلين قال: «فقال النبي ﷺ بعد ما دخل بيتها واشتدَّ به وجعه هريقوا عليَّ من سبع قِرب لم تُخلل أوكيتُهنَّ لَعَلِّي أعهد إلى الناس، قالت: فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي ﷺ ثم طفقنا نضبُّ عليه من تلك القرب حتى جعل يشير إلينا أن قد فعلتُنَّ، قالت: وخرج إلى الناس فصلَّى لهم وخطبهم»^(٢).

فترى أنهم قد التزموا بأمره ﷺ بإهراق الماء بشكل دقيق مع أنه كان شديد المرض، واتهموه بالهجر في أمر كتابة الكتاب!!.

٨ - أخذهم بحديثه ﷺ في مرض موته في عدم اتخاذ القبور مساجد كما روى البخاري في صحيحه عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: «قال النبي ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم

(١) تاريخ الطبري/جزء ٢/ص ٤٦٢. وروى في صفحة ٤٦١ أن أبا بكر قال: «والذي نفس أبي بكر بيده لو ظننت أن السباع تخطفني لأنفذت بعث أسامة كما أمر رسول الله ﷺ ولو لم يبق في القرى غيري لأنفذته». والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٩، ورواه في كثر العمال/ج ١٠/ص ٥٧٨، ومنتخبه/ج ٤/ص ٣١٨. والسيرة الحلبية/ج ٣/ص ٢٠٩.

(٢) صحيح البخاري/ج ٧/كتاب الطب/باب ٣٨٤/ح ٦١٣، وج ٦/كتاب المغازي/باب ١٩٩/ح ٨٨١. وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٣٣ و ص ٤٣٧.

مساجد، قالت عائشة: لولا ذلك لأبرز قبره، خشي أن يتخذ مسجداً^(١).

وروى عن عائشة وعبد الله بن عباس أنهما قالوا: لما نزل برسول الله ﷺ طَفِقَ يطرح خميصه له على وجهه فإذا اغتم كشفها عن وجهه، وهو كذلك يقول: لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما صنعوا^(٢).

٩ - أخذهم بحديث الخلّة والخوخة مع أنهم يروونه عنه ﷺ في مرض موته^(٣).

١٠ - قبولهم وصيته ﷺ بالأنصار وهو في مرض موته كما تقدم (ص ٣٤) فراجع.

رد أمر النبي ﷺ في طلب الدواة والكتف:

قبلوا منه ﷺ كل ذلك ورفضوا أمراً واحداً وهو كتابة الكتاب كما ورد في جملة من الروايات التي بعضها يُعَبَّرُ بالهجر والبعض الآخر بغلبة الوجد، وبعضها يسند القول بذلك إلى عمر بن الخطاب، وبعضها أضمر، وبعض ثالث أسنده إلى بعضهم أما التي تضرر فقد ذكر فيها لفظ الهجر منها:

١ - ما رواه البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبيرة قال: «قال ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس، اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً فتنزعوا ولا ينبغي عند نبي تنزع، فقالوا: ما

(١) صحيح البخاري/ج ٦/كتاب المغازي/باب ١٩٩/ح ٨٨٠، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٢.

(٢) صحيح البخاري/ج ٦/كتاب المغازي/باب ١٩٩/ح ٨٨١.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٣٥، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٢، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ص ٢٢٩ والصواعق المحرقة/ص ٢٢.

شأنه أهجر، استفهموه، فذهبوا يردّون عليه، فقال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه وأوصاهم بثلاث، قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، وسكت عن الثالثة، أو قال: فنسيتها»^(١)، ورواه الطبري في تاريخه أيضاً^(٢).

٢ - ما رواه الطبري في تاريخه بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، قال: ثم نظرت إلى دموعه تسيل على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال: قال رسول الله ﷺ: اثنوني باللوح والدواة أو بالكتف والدواة أكتب لكم كتاباً لا تضلّون بعده، قال: فقالوا: إن رسول الله يهجر»^(٣).

وفي موضع آخر من البخاري: «فقالوا: هجر رسول الله ﷺ»^(٤).

وأما التي أسند القول فيها إما بالتصريح باسم المعارض أو بذكر لفظ (بعضهم) فقد ذكر فيها لفظ (غلبه أو غلب عليه الوجع) فهي:

١ - ما رواه البخاري في صحيحه مُسنداً عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وفي البيت رجال، فقال النبي ﷺ: هَلُمُّوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَا تَضَلُّوا بَعْدَهُ، فقال بعضهم^(٥): إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا كتاب

(١) صحيح البخاري/ج٦/كتاب المغازي/باب ١٩٩/ح ٨٧١، والكامل في التاريخ/ج٢/ص ١٣٣، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج٥/ص ٢٢٧، وصحيح مسلم/ج٥/كتاب الوصية/باب ترك الوصية لمن ليس عنده شيء يوصي به/ص ٧٥.

(٢) تاريخ الطبري/ج٢/ص ٤٣٦.

(٣) تاريخ الطبري/ج٢/ص ٤٣٦، ورواه مسلم في صحيحه/ج٥/كتاب الوصية/باب ترك الوصية لمن ليس عنده شيء يوصي فيه/ص ٧٦، ومُسند أحمد/ج١/ص ٥٨٥/ح ٣٣٢٦.

(٤) صحيح البخاري/ج٤/كتاب الجهاد والسير/باب جوائز الوفد - ٨١٤/ح ١٢٢٩.

(٥) قال في السيرة الحلبية (ج٣/ص ٣٤٤) أي وهو سيدنا عمر (رض) أن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع وعندكم القرآن أي وإنما قال ذلك (رض) تخفيفاً على رسول الله ﷺ.

الله، فاختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول قَرَّبُوا يكتب لكم كتاباً لا تَضَلُّوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلَمَّا أَكثَرُوا اللُّغُو والاختلاف قال رسول الله ﷺ: قوموا. قال عُبيد الله: فكان يقول ابن عباس: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغظهم^(١). وكما ترى أن هذه الرواية لم يصْرَحْ فيها باسم القائل.

٢ - ما رواه البخاري مسنداً عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمَّا حَضَرَ رسول الله ﷺ وفي البيت رجالٌ فيهم عمر بن الخطاب. قال النبي ﷺ: هَلُمُّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَا تَضَلُّوا بعده، فقال عمر: إِنَّ النبي ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاخْتَصَمُوا مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يكتب لكم النبي ﷺ كتاباً لَنْ تَضَلُّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلَمَّا أَكثَرُوا اللُّغُو والاختلاف عند النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ: قوموا.

قال عُبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم^(٢).

وهذا الحديث لا يفترق عن سابقه إلا بذكر اسم المعارض لرسول الله ﷺ وهو عمر بن الخطاب.

ورواه البخاري في كتاب الاعتصام/باب كراهة الخلاف ١١٩١/ج ٢١٦٩ من الجزء التاسع منه. لكن فيه: (غلبه الوجع) بدل (غلب عليه الوجع). واللَّغَط بدل اللُّغُو.

(١) صحيح البخاري/ج ٦/كتاب المغازي/باب ١٩٩/ح ٨٧٢. والبداءة والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٢٧ عنه. وتاريخ الخميس/ج ٢/ص ١٦٤. ومسند أحمد/ج ١/ص ٥٢٤/ح ٢٩٨٣. وص ٥٥٢/ح ٣١٠١.
(٢) صحيح البخاري/ج ٧/كتاب المرضى والطب/باب ٣٥٧/ح ٥٧٤، وصحيح مسلم/ج ٥/كتاب الوصية/باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه/ص ٧٦.

أقول: الواضح من هذه الروايات أن الحادثة واحدة، خصوصاً مع اجتماع الكل فيها على قول ابن عباس في شأن رزية يوم الخميس.

فالحادثة حصلت يوم الخميس في مرض رسول الله ﷺ الذي قبض فيه، وقد صدر من النبي ﷺ قولاً واحداً في الجميع وهو - وإن اختلفت الألفاظ في التعبير عنه - أمره ﷺ بأن يكتب لهم كتاباً لن أو لا يضلون بعده أبداً.

وصدر قبالة قول واحد من بعض الناس وهو أنه ﷺ يهجر أو غلبه الوجع.

ومن الواضح أن القول الثاني صدر من البعض لا من الكل كما صرحت بذلك بعض تلك الروايات، مضافاً إلى وقوع التنازع بينهم في ذلك وهو دليل على كونه صدر من البعض فأيده بعض، وعارضه آخرون.

وبعض هذه الروايات صرحت أن القائل بلفظ «غلبه الوجع» هو عمر بن الخطاب ثم تابعه عليه بعض الحاضرين.

فمن الروايات المصرحة باسم العارض مع ضمنية أن القول صدر من البعض، والحادثة لم تقع سوى مرة واحدة، نعرف بأن القائل في كل هذه الروايات هو عمر بن الخطاب سواء كان التعبير بلفظ يهجر أم بلفظ غلبه الوجع.

على أن اللفظ الثابت هو «الهجر» ولذلك لم يصرحوا باسم عمر عند ذكر اللفظ بعينه، ولما صرحوا باسمه نقلوا المعنى فقالوا: غلبه الوجع، تهذيباً للعبارة، واتقاء فظاعتها^(١).

ويدل على ذلك ما نقله الشارح المعتزلي عن أبي بكر أحمد بن

(١) النص والاجتهاد للسيد عبد الحسين شرف الدين/ص ١٥٠.

عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة بإسناده عن الزهري عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال: «لَمَّا حضرت رسول الله ﷺ الوفاة، وفي البيت رجالٌ فيهم عمر بن الخطاب، قال رسول الله ﷺ: انتوني بدواة وصحيفة، أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعدي، فقال عمر كلمة معناها أن الوجد قد غلب على رسول الله ﷺ، ثم قال: عندنا القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف من في البيت واختصموا، فمن قائل يقول: القول ما قال رسول الله ﷺ، ومن قائل يقول: القول ما قال عمر، فلمَّا أكثروا اللَّغَط واللغو والاختلاف غضب رسول الله ﷺ، فقال: قوموا، إنه لا ينبغي لنبي أن يُختلف عنده هكذا، فقاموا، فمات رسول الله ﷺ في ذلك اليوم، فكان ابن عباس يقول: إنَّ الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله ﷺ، يعني الاختلاف واللغَط».

وعلق الشارح المعتزلي بقوله: «هذا الحديث قد خرَّجه الشيخان محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري في صحيحيهما، واتفق المحدثون كافة على روايته»^(١).

فإذاً عمر لم يقل صراحة أن النبي ﷺ: قد غلب عليه الوجد، بل قال كلمة تعني ذلك إلا أنَّ أتباعه أنفوا عن ذكرها لفظاعتها وخطر التعبير بها عن النبي ﷺ فاستبدلوها بلفظ آخر له نفس المعنى.

ولا شبهة حينئذٍ بأنَّ القائل بالهجر هو عمر بن الخطاب. ولا بد من القول أن الهجر هو الخلط والهذي «قال الفيومي: «وهجر المريض في كلامه هَجْرًا أيضاً خلط وهذى»^(٢).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٥١.

(٢) المصباح المنير للفيومي/ج٢/ص٦٣٤.

مخالفات لعمر بن الخطاب تتعلق ببيعة أبي بكر وزحزحة عليّ عليه السلام عن الخلافة:
المخالفة الأولى: ما في الجواب المتقدم عن عمر لرسول الله ﷺ وهي أمور:

أولها: مخالفته ومن معه أمر رسول الله ﷺ بإحضار الكتف والدواة ليكتب لهم الكتاب المعهود. وقد قال تعالى ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(١).

وقال تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٢).

وقال تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(٣).

وقال تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا﴾^(٤).

وقال تعالى ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٥).

وقال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٦).

وفي مخالفتهم ترك طاعة الله ورسوله، وتركهم للطاعة المأمورين بها وقوع في المعصية، فكيف صح لمن عصى الله ورسوله أن يكون خليفة وأميراً؟

ثانيها: قول عمر بن الخطاب ومن معه (حسبنا كتاب الله) في مقام الرد على رسول الله ﷺ وكأنه ﷺ لا يعلم بمكان كتاب الله منهم، أو أنهم

(١) النور/٥٤.

(٢) آل عمران/١٣٢.

(٣) الأنفال/٢٠.

(٤) الأنفال/٤٦.

(٥) محمد/٣٣.

(٦) النساء/٦٤.

أعلم منه بخواص الكتاب وفوائده^(١).

وهو في نفس الوقت ردّ لقوله ﷺ وكأنما القائل يريد إسقاط حجّيته في المقام، بل في كل مقام لمّا كان التعليل (حسبنا كتاب الله)، هذا وكتاب الله يقول: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٢).

ويقول ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾^(٣).

فقد رتب الله تعالى حبه لعباده على اتباع النبي ﷺ وكذلك غفران ذنوبهم، ومتى اتفقت مخالفة الرسول ﷺ مع اتباع أمره؟

ثالثها: أن عمر بن الخطاب ومن معه قد تجاوزوا الأدب بأقصى حالات التجاوز ونطقوا بكلمة فظيعة ما كانت لتصدر عن أناس يؤمنون بالله تعالى ويرون مقام رسول الله ﷺ ومكانته الخاصة التي نطق بها الكتاب، وشاهدتها الأبصار فقالوا: (هجر رسول الله)، فأين هم من قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾^(٤).

وقوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ * وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَدَّكَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥).

وقوله تعالى ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾^(٦).

على أن عصمته ﷺ التي استقل العقل بها تأبى عليه الهجر وغلبة

(١) النص والاجتهاد للإمام شرف الدين (قده) // ص ١٥٣.

(٢) الحشر/ آية ٧.

(٣) آل عمران/ ٣١.

(٤) التكوين/ ١٩ - ٢٢.

(٥) الحاقة/ ٤٠ - ٤٣.

(٦) النجم/ ٢ - ٦.

الوجع والهديان والخلط، فكيف تجزءوا وواجهوه ﷺ - وهو محتضر بينهم - بهذه الكلمة الشنيعة التي لا تُبدي إلا السوء والخبث والبغض والعداوة؟

رابعها: إنَّ هذا القول من عمر كان سبباً في تجزؤ جماعة على ردِّ قول رسول الله ﷺ مؤيدين قول عمر (حسبنا كتاب الله)، بحيث جعلوا القولين متقابلين متعارضين علماً أنَّ قول عمر فيه مخالفة واضحة للنصِّ النبوي وفي محضر النبي ﷺ واحتضاره، وقد نقل الشارح المعتزلي عن النقيب أبي جعفر يحيى بن محمد بن أبي زيد قوله في ذلك:

«وأعجب الأشياء أنه (أي عمر) قال ذلك اليوم: حسبنا كتاب الله، فافترق الحاضرون من المسلمين في الدار، فبعضهم يقول: القول ما قال رسول الله ﷺ، وبعضهم يقول: القول ما قال عمر، فقال رسول الله ﷺ وقد كثر اللَّغَطُ وَعَلَبَ الأصوات: قوموا عني فما ينبغي لنبئ أن يكون عنده هذا التنازع! ^(١)»

فهل بقي للنبوة مزية أو فضل إذا كان الاختلاف قد وقع بين القولين، ومثل المسلمون بينهما، فرجَّح قومٌ هذا، وقومٌ هذا! فليس ذلك دالاً على أن القوم سوّوا بينه وبين عمر، وجعلوا القولين مسألة خلاف، ذهب كل فريق إلى نصرة واحدٍ منهما، كما يختلف اثنان من عرض المسلمين في بعض الأحكام، فينصر قومٌ هذا، وينصر ذاك آخرون؟ فمن بلغت قوّته وهِمّته إلى هذا، كيف ينكر منه أنّه يبايع أبا بكر لمصلحة رآها، ويعدل عن النص ^(٢)! ومن الذي كان

(١) وهذا يشير بوضوح إلى أنَّ سبب التنازع الذي أغضب رسول الله ﷺ فقال ما قال هو قول عمر بن الخطاب ومن أغضب رسول الله ﷺ فقد أغضب الله، وكيف يصلح من أغضب الله ورسوله أن يكون خليفة؟

(٢) يدل كلامه على أن عمر بن الخطاب بعقده البيعة لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة قد عدل عن النص في علي عليه السلام إلى أبي بكر لمصلحة رآها، وهو اجتهد في قبال نص، فهل كان يعلم بالمصلحة أكثر من الله ورسوله؟

ينكر عليه ذلك، وهو في القول الذي قاله للرسول ﷺ في وجهه غير خائف من الأنصار^(١)، ولا ينكر عليه أحد لا رسول الله ﷺ ولا غيره^(٢) وهو أشد من مخالفة النص في الخلافة وأقطع وأشنع^(٣).

وهذه الأمور ما كانت لتصدر من عمر لولا أنه يريد صرف الأمر عن عليّ ﷺ وعقده لصاحبه.

وقفة مع كلام النقيب ومناقشته:

ولا نخفي أن كلام النقيب هذا ورد في سؤال الشارح المعتزلي له عن رأيه في جملة من الأخبار التي يعترف فيها عمر بحق عليّ ﷺ بالأمر منه ومن صاحبه، فيجيب النقيب مبزراً عمل عمر وصحبه في عدولهم عن عليّ ﷺ بأن عدولهم عن النص كان لمصلحة رأوها، وإن خالف نص النبي ﷺ مستشهداً ببعض الموارد التي عارض فيها عمر النبي ﷺ حال حياته مدعياً عدم إنكار النبي ﷺ عليه في ذلك.

مضافاً إلى أنه قد غلب على ظنونهم أن العرب لا تطيع علياً ﷺ فبعضها للحسد، وبعضها للوثر والثأر، وبعضها لاستحداثهم بيته، وبعضها للخوف من شدة وطأته وشذته في دين الله، ولغير ذلك^(٤).

بخلاف أبي بكر فإن العرب تحبه ويعجبها لينه ورفقه، وهو شيخ مجرب للأمور لا يحسده أحد، ولا يحقد عليه أحد، ولا يبغضه أحد، وليس بذي شرف في النسب فيشمنخ على الناس بشرفه، ولا بذي قربى من الرسول ﷺ.

(١) يريد قوله لرسول الله ﷺ: «إنه يهجر، حسبنا كتاب الله».

(٢) كيف لم ينكر عليه أحد وقد افرق الحاضرون بين مؤيد ومعارض فالمعارض قطعاً منكراً لقول عمر ذلك. ويكفي في إنكار رسول الله ﷺ قوله ﷺ: «لما اختلفوا: «دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه»، وقوله ﷺ: «قوموا»، هو قول عن غضب، فكيف لم ينكر عليه؟.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٨٧-٨٨.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٨٤.

فبدل بقربه^(١).

وكما ترى، فإن هذا الكلام يضحك الشكلى، إذ كيف يُعدل عن صاحب النص إلى غيره ممن ليس له أدنى مكرمة لمجرد دعاوى واهية لم يأخذها الله ولا رسوله بعين النظر والاعتبار؟

فهل كان الله ورسوله ﷺ، غافلين عن كل هذا لما صدر النص على علي عليه السلام؟ أم فاتتهما مصلحة الأمة، فكان عمر ومن معه ملتفتين إلى هذه المصلحة ومراعين لها؟!.

ومتى كان أبو بكر شيخاً مجرباً للأمور؟ فليذكروا لنا، أفي تبليغه سورة براءة، وقد عزله الله ورسوله قبل أن يبلغ وبلغها علي عليه السلام؟^(٢).

أم في إمرته على الجيوش في الحروب والغزوات؟

وهل كان علي عليه السلام يزهو ويشمخ بنفسه بشرفه ونسبه، وهو الورع التقى الرؤوف الشفيق، الحليم العالم؟!.

وأين ذهبوا بزهو عمر لما خاطب الأنصار في سقيفة بني ساعدة قائلاً: «من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مُدِلٌّ بباطل أو متجانف لإثم أو متورط في هلكة»^(٣).

وأين هم من زهو أبي بكر وشموخه بالمهاجرين على الأنصار لما

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٨٥.

(٢) روى ابن الأثير «أن رسول الله ﷺ أرسل علياً في أثر أبي بكر وأمره بقراءة سورة براءة على المشركين فعاد أبو بكر وقال: يا رسول الله أنزل في شيء؟ قال: لا ولكن، لا يبلغ عني إلا أنا أو رجل مني...» الكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٢١، وقد ذكر العلامة الأميني رحمه الله في غديره ٧٣ مصدراً عامياً أخرجوا هذه الحادثة ورووها عن جماعة من الصحابة الأولين (راجع تفصيله في الغدير/ج ٦/ص ٣٣٨). وروى حديث سورة براءة الخوارزمي في مناقبه/ص ١٦٥/ج ١٩٦ و ١٩٧. وسيأتي ذكر بعض الأخبار الأخرى في ذلك فانتظر.

(٣) تقدم تخريجه (ص ٣٠).

خاطبهم قائلاً: «فهم - أي المهاجرون - أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرسول، وهم أولياؤه، وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ولا ينزعهم إلا ظالم...»^(١).

حقيقة الحال: إن كل ما في الأمر أن النبي ﷺ أراد توثيق العهد بالخلافة وتأکید النص بها على علي عليه السلام خاصة وعلى الأئمة من عترته عامة - كما يقتضيه سياق الكلام، خصوصاً ذلك المتقدم عن ابن عباس^(٢) فصّده عن ذلك، ومنعوه أشد ممانعة إلى حد اتهامه بالهجر (صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين).

المخالفة الثانية: اعتراف عمر بن الخطاب: «عليّ أولى بالأمر» وعدوله

عنه:

وهو فيما نقله الشارح المعتزلي عن أبي بكر الجوهري من كتابه السقيفة «في حديث دار بين عمر وابن عباس، قال فيه عمر: «يا ابن عباس، أما والله إن كان صاحبك هذا أولى بالأمر بعد وفاة النبي ﷺ إلا أنا خفناه على اثنين».

قال ابن عباس: فجاء بمنطق لم أجد بُدّاً معه من مسألتة عنه، فقلت: يا أمير المؤمنين، ما هما؟ قال: خشيناه على حداثة سنّه، وحبّه بني عبد المطلب»^(٣).

وروى عن أبي بكر الأنباري في (أمالیه) «أن عليّاً عليه السلام جلس إلى عمر

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٩٨ .

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٢/ ص ٥٧. وفي تاريخ يعقوبي/ ج ٢/ ص ١٤٧ قول عمر «... ولو وليهم لحملهم على منهج الطريق فأخذ المحجة الواضحة إلا أن فيه خصلاً: الدعابة في المجلس واستبداد الرأي، والتبكيك للناس مع حداثة السن»، قال: قلت: «يا أمير المؤمنين، هلاً استحدثتم سنّه يوم الخندق... إلى أن قال: فقال: إليك يا ابن عباس...».

في المسجد وعنده ناس، فلمّا قام عرض واحدٌ بذكره، ونسبه إلى التيه والعُجب، فقال عمر: حقٌّ لمثله أن يتيه! والله لولا سيفه لما قام عمود الإسلام، وهو بعدُ أفضى الأمة وذو سابقتها، وذو شرفها.

فقال له ذلك القائل: فما منعكم يا أمير المؤمنين عنه؟ قال: كرهناه على حداثة سنّه، وحبّه بني عبد المطلب^(١).

وقد سبق التصريح بذلك في كلام أبي عبيدة بن الجراح لمّا قال لعليّ عليه السلام: «يا بن عمّ إنك حديث السن وهؤلاء مشيخة قومك، ليس لك مثل تجربتهم ومعرفتهم بالأمور»^(٢).

أقول: لم تمنع حداثة سن أسامة بن زيد النبي ﷺ من توليته أمر الجيش وفيه مشيخة القوم، وأصحاب التجربة والمعرفة بالأمور من المهاجرين الأولين والأنصار كما تقدم بيان ذلك، فأين كان رسول الله ﷺ منهم؟

وإذا كانوا قد كرهوا حداثة سنّة عليّ عليه السلام فإن الله ورسوله قد رضوها وأحبوها.

وأما حبّه عليه السلام لبني عبد المطلب، فهل يُعاب المرء على حبّ قومه ما لم يكن في باطل؟، فهذا عمر في وصيته بعد ضربه يقول لعثمان: «وما يمنعني منك يا عثمان إلا عصيتك وحبك قومك وأهلك...»^(٣).

وقال له لمّا جمع أهل الشورى: «هيّها إليك! كأنّي بك قد قلّدتك قرिश هذا الأمر لحبها إياك، فحملت بني أميّة وبني أبي مُعيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالفيء»^(٤)، ومع ذلك ولّوا عثمان الأمر، وعابوا على عليّ عليه السلام حبّه

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٨٢.

(٢) الإمامة والسياسة لابن قتيبة/ج ١/ص ٢٩.

(٣) المصدر السابق/جزء ١/ص ٤٣.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٦ عن كتاب السفيانية للجاحظ.

قومه بالحق كما يدلّ عليه قوله وفعله عليه السلام وهو كثير منه :

ما رواه في الإمامة والسياسة «أنّ عبد الرحمن بن عوف» أخذ بيد علي، فقال له : «أبايعك على شرط عمر أن لا تجعل أحداً من بني هاشم على رقاب الناس، فقال علي عند ذلك : ما لك ولهذا. إذا قطعتها في عنقي؟ فإنّ علي الاجتهاد لأمة محمد، حيث علمت القوة والأمانة استعنت بها، كان في بني هاشم أو غيرهم»^(١).

وفيه أيضاً أنّ عقيلاً بن أبي طالب قدم على أخيه علي بالكوفة، فقال له علي : مرحباً بك وأهلاً، ما أقدمك يا أخي؟

قال : تأخر العطاء عثاً، وغلاء السعر ببلدنا، وركبني دينٌ عظيم، فجئت لتصلني. فقال علي : والله ما لي مما ترى شيئاً إلا عطائي، فإذا خرج فهو لك. فقال عقيل : وإنما شخوصي من الحجاز إليك من أجل عطائك؟ وماذا يبلغ مني عطاؤك؟ وما يدفع من حاجتي؟

فقال علي : فمه! هل تعلم لي مالاً غيره؟ أم تريد أن يحرقني الله في نار جهنم في صلتك بأموال المسلمين»^(٢) فخرج عقيل حينئذٍ إلى معاوية يطلب مالاً.

وروى الشارح المعتزلي أن عقيلاً حكى حديث الحديد لمعاوية فقال : أقويت وأصابتنى مخمصة شديدة، فسألته فلم تندّ صفاته، فجمعت صبياني وجنته بهم، والبؤس والضر ظاهران عليهم، فقال : ائتني عشية لأدفع إليك شيئاً فجئته يقودني أحد ولدي فأمره بالتنحي ثم قال : ألا فدونك، فأهويت - حريضاً قد غلبني الجشع، أظنها صرة - فوضعت يدي على حديدة

(١) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٤٥.

(٢) المصدر السابق/ص ١٠١.

تلتهب ناراً، فلما قبضتها نبذتها وخُزّت كما يخور الثور تحت يد جازره، فقال لي: ثكلتك أمك! هذا من حديدة أوقدت لها نار الدنيا، فكيف بك غداً إن سلكننا في سلاسل جهنم! ثم قرأ ﴿إِذَا الْأَعْظَلُ فِيْ أَعْتَقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ غافر ٧١، ثم قال: ليس لك عندي فوق حقك الذي فرضه الله لك إلا ما ترى، فانصرف إلى أهلك^(١).

وأين هذا السلوك الرشيد من سلوك عثمان في أهل بيته وقرابته كما سيأتيك ذلك لاحقاً؟ وقد أورد الشريف الرضي في مختاره من نهج البلاغة كلام علي عليه السلام في أخيه عقيل مع اختلاف في الألفاظ^(٢) فكلام عمر - لو صح - لما كان له محل، ولكان تجنياً وافتراءً على أمير المؤمنين عليه السلام.

المخالفة الثالثة: كراهية عمر اجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم: وذلك في حديث دار بينه وبين ابن عباس أيضاً ذكره الطبري في تاريخه وتبعه عليه ابن الأثير في الكامل^(٣) وحاصله أن القوم كرهوا أن يجمعوا لبني هاشم النبوة والخلافة لئلا يتبجحوا على قومهم فاخترت قريش لنفسها. وقد أجابه ابن عباس عن ذلك، وإليك نص الحوار لأهميته: «فقال - أي عمر -: يا بن عباس، أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد؟ فكرهت أن أجيئه، فقلت: إن لم أكن أدري فأمر المؤمنين يدريني.

فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتبجحوا على قومكم بجحاً بجحاً فاخترت قريش لأنفسها فأصابت ووقفت.

فقلت: يا أمير المؤمنين، إن تأذن لي في الكلام وثمط عني الغضب تكلمت، فقال: تكلم يا ابن عباس. فقلت: أما قولك - يا أمير المؤمنين -:

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ٢٥٣.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٢١٧.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٨٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٦.

اختارت قريش لأنفسها فأصاب ووفقت، فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها حيث اختار الله عز وجل لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود. وأما قولك: إنهم كرهوا أن تكون لنا النبوة والخلافة، فإن الله عز وجل وصف قوماً بالكراهية فقال ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَلَهُمْ﴾.

فقال عمر: هيهات والله يا ابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أن أفرك عنها (أفرك عليها) فتزيل منزلتك مني.

فقلت: وما هي يا أمير المؤمنين، فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، وإن كانت باطلاً فمثلي أماط الباطل عن نفسه؟.

فقال عمر: بلغني أنك تقول: إنما صرفوها عنا حسداً وظلماً.

فقلت: أما قولك - يا أمير المؤمنين - ظلماً فقد تبين للجاهل والحليم.

وأما قولك حسداً، فإن إبليس حسد آدم فنحن ولده المحسودون.

فقال عمر: هيهات أبث والله قلوبكم - يا بني هاشم - إلا حسداً ما

يحول، وضغناً وغشاً ما يزول.

فقلت: مهلاً يا أمير المؤمنين - لا تصب (تصف) قلوب قوم أذهب الله

عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً بالحسود والغش، فإن قلب رسول الله ﷺ من قلوب بني هاشم.

فقال عمر: إليك عني يا ابن عباس.

فقلت: افعل. فلما ذهبت لأقوم استحيا مني فقال: يا ابن عباس

مكانك، فوالله، إني لراع لحقك، محب لما سرّك.

فقلت: يا أمير المؤمنين، إن لي عليك حقاً وعلى كل مسلم، فمن

حفظه فحفظه أصاب، ومن أضاعه فحفظه أخطأ، ثم قام فمضى.

وفي كلام عمر وابن عباس أمور لا تخفى هي:

١ - إقرار عمر بحق علي عليه السلام في الخلافة لأن صرف الأمر إنما كان

عن علي عليه السلام من بني هاشم، حيث لم يكن أحد منهم آنذاك يبغي الأمر.

٢ - إن منع بني هاشم أي علي عليه السلام عن الخلافة لئلا يتبجح على قومه . وهذا أمرٌ مرفوض لمخالفته للنص ، ولأنه مجرد دعوى .

٣ - حمل عمر بيعة أبي بكر على الاختيار من قريش وأنها أصابت في اختيارها . وقد تقدّم فساد هذا المبدأ .

٤ - تصريح ابن عباس أن علياً عليه السلام كان مختاراً من الله عزّ وجل ، وفي هذا الاختيار الصواب واختيار قريش خروج عنه . ولم يرّده عمر .

٥ - اعتقاد ابن عباس أن صرف الخلافة عن بني هاشم عامة وعن علي خاصة هو ظلم وحسد ، وهروب عمر من الدفاع إلى الهجوم متهماً بني هاشم بالحسد والغش .

٦ - لما لم يجد عمر حجة أمام كلام ابن عباس أنهى الحوار بأمره ابن عباس بالانصراف .

فإذا كانت هذه حال القوم من افترائهم على الله ورسوله وأمير المؤمنين ثبت أنهم إنما أرادوا أن يزحزحوا الأمر عن صاحبه متمسكين بخيوط هي أوهى من بيوت العنكبوت ، وقد خطبوا فيها خطب عشواء .

عودٌ على حديث الكتاب والدواة:

هذا ، ومما يؤكد كون الكتاب المعهود يتعلّق بأمر الإمامة والخلافة وحدة التعبير بين هذا الحديث وبين حديث الثقلين المروي بطرق كثيرة عند القوم وبعبارات شتى وهو قوله ﷺ : «إني نارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي»^(١) .

(١) راجع كتاب مسائل خلافة/ص ٩٢ إلى ص ٩٨ حيث ذكر طرقه ومصادره وتصحيحات كثير من علماء العامة له . ورواه الحاكم في مستدركه بإسناده عن زيد بن أرقم وقال : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله» . ورواه الذهبي في تلخيصه ولم يرّده (المستدرک على الصحيحين/ج ٣/ص ١٠٩) . وكثر العمال/ج ١/ص ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٩ . وانظر فرائد السمطين/ج ٢/ص ١٤٢ إلى ص ١٤٧ ، والدر المثور/ج ٢/ص ١٠٧ .

فأراد ﷺ أن يكتب لهم تفصيل ما أوجبه عليهم في حديث الثقلين .

إن قلت : إذا كان الأمر بهذه الأهمية ، والخطورة لتعلقه بالإمامة الكبرى بعد النبي ﷺ فلم لم يُصرَّ ﷺ على كتابة هذا الكتاب رغم ما واجهه به ؟ فمن عدم إصراره وإعراضه عن ذلك نستكشف أنه لم يكن متعلقاً بالإمامة كما ذهب إليه الشيعة الإمامية .

قلنا : إنما عدل ﷺ عن ذلك ، لأن كلمتهم التي فاجؤوه بها اضطرتهم إلى العدول ، إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوى الفتنة والاختلاف من بعده في أنه هل هجر فيما كتبه - والعياذ بالله - أم لم يهجر . كما اختلفوا في ذلك فاختلفوا وأكثروا اللغو واللغط نصب عينيه فلم يتسن له يومئذ أكثر من قوله لهم : « قوموا » .

ثم لو أصرَّ فكتب الكتاب للنجوا في قولهم هجر ، ولأوغلَّ أشياعهم في إثبات هجره - والعياذ بالله - .

لهذا اقتضت الحكمة البالغة منه ﷺ أن يضرب عن ذلك الكتاب صفحاً لئلا يفتح هؤلاء وأولياؤهم باباً إلى الطعن في النبوة .

وقد رأى ﷺ أن علياً وأولياؤه خاضعون لمضمون ذلك الكتاب سواء عليهم أكتب أم لم يكتب ، وغيرهم لا يعمل به ولو كتب .

فالحكمة - والحال هذه - توجب تركه إذ لا أثر له بعد تلك المعارضة سوى الفتنة^(١) .

(١) النص والاجتهاد للإمام شرف الدين/ ص ١٥٥ . والمراجعات آخر المراجعة ٨٦/ ص ٢٦٢ .

اعتذارات المعارضين وإبطالها:

اعتذر العامة^(١) عن موقف عمر ومن معه باعتذارات عدّة تجمعها أنها تأويلات وتحكمات لا دليل عليها مما ألجأ الشيخ سليم البشري صاحب المراجعات مع الإمام شرف الدين إلى الاعتراف ببعدها عن الصواب، وكان جوابه هو: «أن هذه قضية في واقعة كانت فيهم على خلاف سيرتهم، كفرطة سبقت، وفلّة ندرت، ولا نعرف وجه الصحة فيها على التفصيل»^(٢).

هذا وقد فند سيدنا الإمام شرف الدين رحمته هذه الأعذار بما قطع به على المعتذرين وجهتهم وحال بينهم وبين ما يرومون، ولأهميتها وقوتها أذكرها بتمامها (وهي المراجعة - ٨٨ ص ٢٦٤)، بتصرف طفيف:

قال (قده): «وقد بقي بعض الوجوه في ردّ تلك الأعذار، فأحببت عرضه عليكم، ليكون الحكم فيه موكولاً إليكم.

(أ) - قالوا في الجواب الأوّل: لعله رحمته حين أمرهم بإحضار الدواة لم يكن قاصداً لكتابة شيء من الأشياء، وإنما أراد مجرد اختبارهم لا غير.

فنقول: ١ - إن هذه الواقعة إنما كانت حال احتضاره بأبي وأمي كما هو صريح الحديث، فالوقت لم يكن وقت اختبار، وإنما كان وقت إعدار وإنذار ووصية بكل مهمة، ونصح تام للأمة، والمحتضر بعيد عن الهزل والمفاكهة، مشغول بنفسه وبمهمّاته ومهمّات ذويه، ولا سيما إذا كان نبياً.

وإذا كانت صحته رحمته مدة حياته كلها لم تسع اختبارهم، فكيف يسعها وقت احتضاره.

(١) نقل هذا الاعتذار الإمام شرف الدين (قده) عن الشيخ سليم البشري المالكي شيخ الأزهر في وقته حيث دارت مراجعات بينهما في مصر سنة ١٣٢٩ وما بعدها نتج عنها كتاب المراجعات الشهر/ المراجعات/ ص ٢٦٢ إلى ٢٦٧. والنص والاجتهاد/ من ص ١٥٥ إلى ص ١٦٣.

(٢) المراجعات/ المراجعة ٨٧/ ص ٢٦٤.

٢ - على أن قوله ﷺ - حين أكثروا اللغو واللغظ والاختلاف عنده - : «قوموا»، ظاهر في استيائه منهم، ولو كان الممانعون مصيبين لاستحسن ممانعتهم وأظهر الارتياح إليها.

٣ - ومن ألم بأطراف هذا الحديث، ولا سيما قولهم: هجر رسول الله ﷺ يقطع بأنهم كانوا عالمين أنه إنما كان يريد أمراً يكرهونه، ولذا فاجأوه بتلك الكلمة، وأكثروا عنده اللغو واللغظ والاختلاف كما لا يخفى، وبكاء ابن عباس بعد ذلك لهذه الحادثة، وعدّها رزية دليل على بطلان هذا الجواب.

(ب) - قال المعتذرون: إن عمر كان موثقاً للصواب في إدراك المصالح، وكان صاحب إلهام من الله تعالى.

وهذا ممّا لا يُصغى إليه في مقامنا هذا.

١ - لأنّه يرمي إلى أن الصواب في هذه الواقعة إنما كان في جانبه لا في جانب النبي ﷺ.

٢ - وإنّ إلهامه يومئذ كان أصدق من الوحي الذي نطق عنه الصادق الأمين ﷺ.

(ج) - وقالوا: بأنه أراد التخفيف عن النبي ﷺ إشفافاً عليه من التعب الذي يلحقه بسبب إملأ الكتاب حال المرض.

وأنت - نصر الله بك الحق^(١) - :

١ - تعلم بأن في كتابة ذلك الكتاب راحة قلب النبي، وبرد فؤاده، وقرّة عينه، وأمنه على أمته ﷺ من الضلال.

(١) مخاطباً الشيخ سليم البشري إذ كانت المراجعة مرهقة إليه.

٢ - على أن الأمر المطاع، والإرادة المقدسة مع وجوده الشريف إنما هما له، وقد أراد - بأبي وأمي - إحضار الدواة والبياض، وأمر به فليس لأحد أن يرد أمره أو يخالف إرادته ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(١).

٣ - على أن مخالفتهم لأمره في تلك المهمة العظيمة، ولغوهم واختلافهم عنده كان أثقل عليه وأشق من إملاء ذلك الكتاب الذي يحفظ أمته من الضلال، ومن يُشفق عليه من الشعب بإملاء الكتاب كيف يعارضه ويفاجئه بقوله هجر؟^(٢).

(د) - وقالوا: إن عمر رأى أن ترك إحضار الدواة والورق أولى.

وهذا من أغرب الغرائب، وأعجب العجائب، وكيف يكون ترك إحضارهما أولى مع أمر النبي بإحضارهما، وهل كان عمر يرى أن رسول الله ﷺ يأمر بالشيء الذي يكون تركه أولى؟.

هـ - وأغرب من هذا قولهم: وربما خشي أن يكتب النبي أموراً يعجز عنها الناس فيستحقون العقوبة بتركها.

وكيف يخشى من ذلك مع قول النبي: لا تضلوا بعده، أتراهم يرون عمر أعرف منه بالعواقب، وأحوط منه وأشفق على أمته؟ كلا^(٣).

(١) الأحزاب/٣٦.

(٢) ونزید: أن عائشة أتعبته ﷺ وأجهده لما راجعته بصلاة أبيها - المدعاة - حتى قال ﷺ: «إنكن صواحب أو صويحات يوسف».

(٣) كما خشي أن يتكل الناس على الصلاة ويدعوا الجهاد فحذف «حي على خير العمل» من الأذان (النص والاجتهاد، ص ٢٣٨)، وكما خشي أن لا يفيق الناس على صلاة الفجر فأضاف في أذان الفجر: «الصلاة خير من النوم» (المصدر السابق/ ص ٢١٨). وكما خشي أن يتلهى الناس بمتعة النساء والعمرة فحرمهما (المصدر السابق ص ٢٠٠). وقد أحدث أموراً ونهى عن أمور مشرعة فلعله خشي ما خشي فأحل وحرم.

(و) - وقالوا: لعلَّ عمر خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب، لكونه في حال المرض، فيصير سبباً للفتنة.
وأنت - نصر الله بك الحق -:

١- تعلم أن هذا محالٌ مع وجود قوله ﷺ لا تضلّوا، لأنه نصٌّ بأن ذلك الكتاب سببٌ للأمن عليهم من الضلال، فكيف يمكن أن يكون سبباً للفتنة بقدح المنافقين.

٢ - وإذا كان خائفاً من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب، فلماذا بذّر لهم بذرة القدح حيث عارض ومانع وقال: هجر^(١).

(ز) - وأما قولهم في تفسير قوله: «حسبنا كتاب الله» أنه تعالى قال ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ الأنعام/ ٣٨٠، وقال عز من قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المائدة/ ٣.

فغير صحيح: ١ - لأن الآيتين لا تفيدان الأمن من الضلال، ولا تضمنان الهداية للناس، فكيف يجوز ترك السعي في ذلك الكتاب اعتماداً عليهما؟

٢ - ولو كان وجود القرآن العزيز موجباً للأمن من الضلال، لِمَ وقع في هذه الأمة من الضلال والتفريق ما لا يُرجى زواله؟^(٢).

(ج) - وقالوا في الجواب الأخير: إن عمر فهم من الحديث أن ذلك

(١) أقول: ثالثاً: كيف خاف قدح المنافقين لكونه حال المرض، ولم يخف قدحهم عند استخلاف صاحبه له حال المرض؟! كما سبأتي.

(٢) وزاد (قده) في التعليقة كلاماً فيه أنه: لو لم يكن لذلك الكتاب إلا الأمن من الضلال بمجرده لما صح تركه والإعراض عنه اعتماداً على أن كتاب الله جامعٌ لكل شيء، وأنت تعلم اضطراب الأمة إلى السئة المقدسة وعدم استغنائها عنها بكتاب الله تعالى، وإن كان جامعاً مانعاً، لأن الاستنباط منه غير مقدورٍ لكل أحد. ولو كان الكتاب مغنياً عن بيان الرسول ما أمره الله تعالى ببيانه للناس إذ قال عز من قائل: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) النحل/ ٤٤.

الكتاب سيكون سبباً لحفظ كل فرد من أمته من الضلال.

وإنما فهم أنه سيكون سبباً لعدم اجتماعهم - بعد كتابته - على الضلال.

(قالوا): وقد علم (رض) أن اجتماعهم على الضلال ممّا لا يكون أبداً، كتب ذلك الكتاب أم لم يكتب، ولهذا عارض يومئذ تلك المعارضة.

وفيه: - مضافاً إلى ما أشرتم إليه^(١) - ١- أن عمر لم يكن بهذا المقدار من البعد عن الفهم، وما كان ليخفى عليه من هذا الحديث ما ظهر لجميع الناس لأنّ القروي والبدوي إنما فهما منه أن ذلك الكتاب لو كُتب لكان علة تامة في حفظ كل فرد من الضلال، وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث إلى أفهام الناس، وعمر كان يعلم يقيناً أن الرسول ﷺ لم يكن خائفاً على أمته أن تجتمع على الضلال، لأنه (رض) كان يسمع قوله ﷺ: لا تجتمع أمتي على ضلال، ولا تجتمع على الخطأ، وقوله: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق... الحديث^(٢).

وقوله تعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾^(٣).

إلى كثير من نصوص الكتاب والسنة الصريحة بأن الأمة لا تجتمع بأسرها على الضلال، فلا يعقل مع هذا أن يسنح في خواطر عمر أو غيره أن

(١) وكان الشيخ سليم البشري قد أشار في المراجعة قبل هذه إلى هذا الاعتذار وقال في جوابه: «ومن أمعن النظر فيه جزم ببعده عن الصواب لأن قوله ﷺ: «لا تضلوا»، يفيد أن الأمر للإيجاب كما ذكرنا، واستياؤه منهم دليل على أنهم تركوا أمراً من الواجبات عليهم» المراجعات/ المراجعة ٨٧/ ص ٢٦٤.

(٢) النص والاجتهاد/ ص ١٦٢، نقله عن كنز العمال ج ١/ ٢٠٦/ ح ١٠٣٠ و ١٠٣١/ رج ١/ ص ١٨٠/ ح ٩٠٩. والدر المشور للسيوطي ج ٢/ ٢٢٢ ط ١. ونحوه في ج ٢/ ص ١١١، والمعجم الكبير/ ج ١٧/ ص ٢٣٩.

ح ٦٦٥ وح ٦٦٦ وح ٦٦٧.

(٣) النور/ ٥٥.

النبي ﷺ حين طلب الدواة والبياض كان خائفاً من اجتماع أمته على الضلال، والذي يليق بعمر أن يفهم من الحديث ما يتبادر منه إلى الأذهان، لا ما تنفيه صحاح السنة وكلمات القرآن.

٢ - على أن استياء النبي ﷺ منهم، المستفاد من قوله: قوموا، دليل على أن الذي تركوه كان من الواجب عليهم. ولو كانت معارضة عمر عن اشتباه منه في فهم الحديث كما زعموا لأزال النبي شبهته وأبان له مراده منه، بل لو كان في وسع النبي أن يقنعهم بما أمرهم به لما آثر إخراجهم عنه. وبكاء ابن عباس وجزعه من أكبر الأدلة على ما نقول.

والإنصاف أن هذه الرزية لمّا يضيق عنها نطاق العذر، ولو كانت - كما ذكرتم - قضية في واقعة، كفرطية سبقت، وقلّة ندرت، لهان الأمر، وإن كان بمجردها بائقة الدهر وفاقرة الظهر، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

انتهى كلامه (رحمه الله تعالى).

عود على بدء:

فيبقى أن نجدد السؤال: كيف ولماذا قبلوا كلامه ﷺ في أمور كثيرة والتزموا بها، ولم يقبلوا أمره في خصوص الكتاب الذي أراد ﷺ أن يكتبه ويكون مانعاً من ضلال الأمة بعده؟

وفيما تقدّم جواب لمن استمع القول فاتّبع أحسنه.

هذا كله في أمر الصلاة المدّعاة لأبي بكر مدة شكاية النبي ﷺ^(١).

(١) قد استوردنا في ذلك لأمرين: ١- جلاء وجه الحق في المسألة. ٢- بيان خطر المخالفة التي وقع فيها القوم بما لا يُقي مجالاً للشك في عدم أهليتهم للخلافة.

٤ - إن أبا بكر خير الأصحاب وسيدهم.

كما تقدم ذلك عن صحيح البخاري وتاريخ الطبري وغيرهما^(١) وإليك عبارة البخاري كما رواها بإسناده عن عروة بن الزبير عن عائشة في حديث السقيفة قالت فيه: «فقال عمر، بل نبايعك أنت - أي أبو بكر - فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايعه...».

أقول: أما أن أبا بكر سيد القوم فلا دليل عليه بل الدليل على خلافه فقد روى أهل السير أنه لما ورد أبو سفيان إلى المدينة - وكان خارجها - وقد استخلف أبو بكر فقال لعلي عليه السلام: «ما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش»^(٢) وقال أيضاً في نفس الواقعة: يا آل عبد مناف فيما أبو بكر من أموركم؟^(٣).

وقد ولي أبو بكر الخلافة وأبوه حي منقطع في بيته، مكفوف عاجز عن الحركة، فسمع ضوضاء الناس، فقال: ما الخبر؟ فقالوا: ولي ابنك الخلافة، فقال: رضيت بنو عبد مناف بذلك؟ قالوا: نعم، قال: اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت»^(٤).

وتقدم في نسب الخليفة الأول وحسبه ما يظهر عدم سيادته في الإسلام فضلاً عن الجاهلية.

ففي الإسلام لم يُعهد أنه ساد قوماً أو رئيسهم في حال من الأحوال، كيف وهو الذي لم يكن مؤهلاً لتبليغ أي من القرآن الكريم.

هذا مضافاً إلى أن سيادة قوم إنما تكون لخصالٍ تميز فيها فردٌ فسَادَ قومه

(١) تقدم تخريجه بمصادره المتعددة (ص ٣٠ و ٣١).

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٩. والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٥.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٥٦.

كالنَّسب الشريف، وقد تقدم نقل كلام النقيب أبي جعفر عن شرح النهج الذي ذكر فيه أنَّ أبا بكر «ليس بذِي شرفٍ في النَّسب فيشمخ على النَّاس بشرفه»^(١).

والعلم والفقه والقوة والشجاعة. ولم يكن في شيء من ذلك مميّزاً عن غيره، بل فاقه كثير من الصحابة علماً وفقهاً وقوةً وشجاعةً ونحو ذلك. فبأي شيء يا ترى ساد قومه بل ساد صحابة النبي ﷺ؟ فهل هذا إلا إنقاصٌ من مكانة الصحابة الكبار فضلاً عن أهل البيت الذين لم يدانيهم أحداً بنسب ولا حسب، لا بشجاعة ولا علم ولا فقه ولا غير ذلك، وقد رووا هم ذلك، ولكنهم خالفوه فقد نقل ابن قتيبة كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام في محضر المهاجرين والأنصار لما أريد إكراهه على البيعة فقال عليه السلام:

«الله الله يا معشر المهاجرين، لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته، إلى دوركم وقعور بيوتكم، ولا تدفعوا أهله عن مقامه في النَّاس وحقّه، فوالله يا معشر المهاجرين لنحن أحقُّ النَّاس به، لأننا أهل البيت، ونحن أحقُّ بهذا الأمر منكم ما كان فينا القاريء لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بسنن رسول الله، المضطلع بأمر الرعيّة، المدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم بينهم بالسوية، والله إنّه لفينا، فلا تتبعوا الهوى فتضلّوا عن سبيل الله، فتزدادوا من الحق بُعداً»^(٢).

فقد ذكر عليه السلام امتياز أهل بيت النبي ﷺ عن سائر النَّاس بأمر تقدّمهم على غيرهم:

١ - أنهم أهل بيت النبي ﷺ فهم القربى أو فقل فهم ثمرة الشجرة، والثمرة مقدّمة.

٢ - أنهم مقدّمون لعلمهم بدين الله وسنن نبيه ﷺ قد أخذوه عن

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٨٥.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٩.

جدهم المصطفى ﷺ ، أي العلم فيهم ومنهم . وهو إشارة إلى المرجعية الدينية .

٣ - لا ضطلاعهم بأمر الرعية يحامون عنهم ويدفعون كل أمر سيء كما كان جدهم ﷺ ، وهو إشارة إلى المرجعية السياسية والحاكمة .

٤ - أنهم إذا قسّموا العطاء لم يفرّقوا بين الناس في عطياتهم بل بالسوية ، وهذا إشارة إلى عدلهم ﷺ ، فاستحقوا بذلك الخلافة والإمامة^(١) .

بل في بعض الروايات أن علياً عليه السلام هو سيد المسلمين كما روى ذلك ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بإسناده إلى زرارة الأنصاري قال : « قال رسول الله ﷺ : لما كان ليلة أسري بي إلى السماء إذا قصر أحمر من ياقوت يتلأأ ، فأوحى إليّ في عليّ أنه سيد المسلمين وإمام المتّقين وقائد الغر المحجلين »^(٢) وورد أنه عليه السلام سيد المؤمنين وإمام المتّقين وقائد الغر المحجلين^(٣) .

وأما أن أبا بكر خیرهم فيكفي في رده قول أبي بكر في البيعة العامة بعد بيعة السقيفة : « أما بعد أيها الناس ، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني »^(٤) .

بل ورد أن علياً عليه السلام هو خير البرية بعد رسول الله ﷺ كما روى

(١) اعلم أن هذا الاحتجاج منه عليه السلام بهذه الطريقة بعيداً عن ذكر النصوص الخاصة به وبأهل بيته إنما كان جرياً على طريقة القوم آنذاك في التقديم والتأخير ، والاستحقاق وعدمه ، فجرى معهم ليثبت مخالفتهم حتى لو غضوا النظر عن النص النبوي فيه عليه السلام وخالفوه .

(٢) مناقب ابن المغازلي / ص ١٣١ / ح ١٤٦ و ١٤٧ ، وروى حديث سيد المسلمين الخوارزمي في مناقبه / ص ١٤٢ / ح ١٦٣ .

(٣) فرائد السمطين / ج ١ / ص ١٤١ وما بعدها / ح ١٠٤ و ١٠٥ وما بعدهما وانظر ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ ابن عساکر / ج ٢ / ص ٢٥٦ وما بعدها / ح ٧٧٩ وما بعده .

(٤) تاريخ الطبري / ج ٢ / ص ٤٥٠ . والكامل في التاريخ / ج ٢ / ص ١٣٨ ، والصواعق المحرقة / ص ١٢ .

ذلك الخوارزمي في مناقبه، وأنه خير من يخلفه رسول الله ﷺ بعده (مناقب الخوارزمي ص ١١١/ح ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١)، وقد روى ذلك عدة من علماء أهل السنة كالجويني في فرائد السمطين ج ١/ص ٦٠ وص ١٥٥، والطبري في ذخائر العقبى/ص ٩٦، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ترجمة الامام علي ١٤١/ج ٢/ص ٤٤٢ وما بعدها، بل لا يمكن أن يكون خيرهم أبو بكر لقوله ﷺ «خيركم خيركم لأهلي من بعدي» مناقب الشافعي/ص ١٤٧/ح ١٧١ وقد تقدم وسيأتي أن أبا بكر لم يكن خيرهم لأهل النبي ﷺ بعد إغضابه فاطمة وإيذائها، ورواه ابن حجر في صواعقه عن الحاكم (الصواعق المحرقة/ص ١٨٦).

٥ - إنَّ أبا بكر أحبهم إلى رسول الله ﷺ .

وقد ورد في كلام البخاري المتقدم عن عمر بن الخطاب . وفي صحيح البخاري أيضاً روى بإسناده عن أبي عثمان «أن رسول الله ﷺ بعث عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل قال: فأتيته فقلت: أيُّ الناس أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، قلتُ: ومن الرجال؟ قال: أبوها، قلت: ثم من؟ قال: عمر، فعُدُّ رجالاً، فسَكَتُ مخافة أن يجعلني في آخرهم»^(١) وروى نحوه عن عائشة^(٢).

ويعارضه ما رواه البخاري أيضاً بإسناده عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه: «استعمل النبي ﷺ أسامة، فقالوا فيه، فقال النبي ﷺ: قد بلغني أنكم قلتم في أسامة، وأتته أحبُّ الناس إلي»^(٣)، وفيه أيضاً عنه ﷺ أن

(١) صحيح البخاري/ج ٥/كتاب المغازي/باب ١٨٠/ح ٨٠٣، ورواه ابن كثير في البداية والنهاية مجلد ٣/ج ٥/ص ٢١٩، والرياض النضرة/ج ١/ص ٣٣، ومصابيح السنة/ج ٤/ص ١٤٩/ح ٤٧١٣.

(٢) سنن الترمذي/ج ٥/ص ٥٦٦/ح ٣٦٥٧. والرياض النضرة/ج ١/ص ٣٤.

(٣) صحيح البخاري/جزء ٦/كتاب المغازي/باب ٢٠٣/ح ٨٩٩. ورواه ابن سعد في طبقاته/مجلد ٢/ص ٢٥٠ مستنبطاً فاطمة رضي الله عنها، والحاكم في المستدرک/ج ٣/ص ٥٩٦ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

الأنصار أحب الناس إليه^(١).

بل من الثابت المنقول بالتواتر عند الخاصة والعامة أن أحب الخلق إلى الله ورسوله هو عليٌّ عليه السلام كما صَحَّ ذلك في خبر الطائر المشوي، فقد روى أنس بن مالك قال: أهدى لرسول الله ﷺ طيرًا، فقال: اللهم، آتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير. فقلت: اللهم، اجعله رجلاً من الأنصار. فجاء علي، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة، فذهب. ثم جاء فقلت له مثل ذلك، فذهب.

ثم جاء، فقال رسول الله ﷺ: افتح ففتحت، ثم دخل، فقال: ما أخرك، يا علي؟ قال: هذه آخر ثلاث مرّات يردّني أنس، يزعم أنك على حاجة.

قال: ما حملك على ما صنعت، يا أنس؟ قال: سمعت دعاءك فأحببت أن يكون في رجلٍ من قومي. فقال النبي ﷺ: إن الرجل قد يحب قومه، إن الرجل يحب قومه^(٢) ورواه الشيخ المظفر في دلائل الصدق عن الحاكم في المستدرک على الصحيحين^(٣).

وقال الحاكم بعد نقل الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(١) المصدر السابق/ج ٥/كتاب مناقب الأنصار/باب ٦٧/ح ٢٩٧.

(٢) روى حديث الطائر جماعة كثيرة من أهل السنة منهم ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بـ ٢٤ طريقاً (ص ١٦٣-١٧٦). ورواه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة/ج ١/ص ٦٦ عن مسند أحمد والترمذي والخوارزمي وسنن أبي داود. ورواه الزرندي الحنفي في نظم درر السمطين/ص ١٠١، والحاكم في المستدرک/ج ٣/ص ١٣٠. والجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ٢٠٩/ح ١٦٩. وما بعده. وانظر ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر تحقيق الشيخ المحمودي/ج ٢/ص ١٠٥ وما بعدها.

(٣) دلائل الصدق/ج ٢/ص ٢٨٠.

ورواه عن النسائي كذلك في الخصائص بلفظ آخر عن أنس «أنه أتى النبي ﷺ وعنده طائر فقال: اللهم آتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثم جاء عليّ فأذن له»^(١).

وقال الشيخ المظفر رَحِمَهُ اللهُ فِي دَلَالَةِ الْحَدِيث: «وَأَمَّا دَلَالَةُ الْحَدِيث عَلَى إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَنْ أَظْهَرَ الْأُمُورَ، لَأَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِنَّمَا هُوَ أَفْضَلُهُمْ وَأَتْقَاهُمْ وَأَعْلَمُهُمْ بِطَاعَتِهِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ لَا سِوَا مَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، إِذْ مَعَ دَخُولِهِمَا بِعُمُومِ النَّاسِ صَرَّحَ النَّسَائِيُّ بِاسْمِهِمَا بِالْخُصُوصِ»^(٢).

وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ أَحَبُّهُمْ إِلَى رَسُولِهِ ﷺ.

رُوي فِي الْعَوَالِمِ عَنْ فَضَائِلِ الْعَشْرَةِ عَنْ أَبِي السَّعَادَاتِ، وَفُضَائِلِ الصَّحَابَةِ عَنْ السَّمْعَانِيِّ، وَفِي رَوَايَاتٍ عَنْ شَرِيكَ وَالْأَعْمَشِ، وَكَثِيرِ النَّوَا وَابْنِ الْحَبَّامِ كُلُّهُمْ عَنْ جَمِيعِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ أَسَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرُوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ النِّسَاءِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: فَاطِمَةُ، قُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: زَوْجُهَا»^(٣).

وَفِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ: قَالَ بَرِيدَةُ: «كَانَ أَحَبُّ النِّسَاءِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) دلائل الصديق/ج٢/ص٢٨٠.

(٢) المصدر السابق/ص٢٨٢.

(٣) العوالم/ج٦/ص٥٩، ٦٠، والاتحاف بحب الأشراف/ص١٣، وانظر فرائد السمطين/ج١/ص٣٦٧/ح٢٩٦. وسنن الترمذي/ج٥/ص٦٥٥/ح٢٨٦٨. وص٦٥٨/ح٣٨٧٤. وجامع الأصول/ج١٠/ص٨١/ح٦٦٥٩ وما بعده. وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج٢/ص١٦٢ وما بعدها/ح٦٤٩ وما بعده.

فاطمة، ومن الرجال علي^(١) ورواه الحاكم وصححه وكذلك الذهبي في تلخيصه^(٢).

وروى ابن شهر آشوب في المناقب عن جامع الترمذي وإبانة العكبري، وأخبار فاطمة عن أبي علي الصولي، وتاريخ خراسان عن السلامي مُسنداً أن جميعاً التيمي قال: «دخلت مع عمّتي على عائشة، فقالت لها عمّتي: ما حملك على الخروج على علي^(٣)؟ فقالت عائشة: دعينا، فوالله ما كان أحد من الرجال أحب إلى رسول الله ﷺ من علي، ولا من النساء أحب إليه من فاطمة»^(٤).

وعليه فتسائل:

١ - مع كثرة الروايات المعارضة، كيف تصح تلك الرواية؟

٢ - علي أن راويها عمرو بن العاص، وهو من عُرف بانحرافه الشديد عن علي^(٥) وأهل بيته وسيأتي ذكره عند الكلام عن دوره في التحريض على عثمان، ودوره في حرب صفين.

٣ - ثم لو كان أبو بكر وابنته أحب الناس إلى رسول الله ﷺ فكيف لم يأت بهما في المباهلة؟ أم أنه ﷺ كان يريد التضحية بأهل بيته دونهما؟

(١) العوالم/ج ٦/ص ٥٩.

(٢) مستدرک الحاكم/ج ٣/ص ١٥٥ وفي أسفله تلخيص الذهبي. وروى أن أحب الناس إلى رسول الله ﷺ علي^(٦) أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح عن النعمان بن بشير قال: «استأذن أبو بكر علي^(٧) النبي ﷺ فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أن علياً أحب إليك من أبي». (فتح الباري/ج ٧/ص ٤٨/ط دار المعرفة - بيروت ١٣٧١) وكذلك ما تقدم نقله (ص ٦٥) عن مسند الروياني. وذكر الخوارزمي في مناقبه عدة روايات في كون علي^(٨) أحب الخلق إلى النبي ﷺ (مناقب الخوارزمي ص ٦٦ وما بعدها). وفي نظم درر السمطين/ص ١٠٢ و ١٧٧ روى عن عائشة أن «فاطمة كانت أحب الناس إلى رسول الله ﷺ ومن الرجال زوجها» وراجع الصواعق المحرقة/ص ١٢١، وص ١٩١ روى أنها ﷺ أحب الناس إلى رسول الله ﷺ الخليفة الأول (مستدرک الحاكم/ج ٣/ص ١٥٥).

(٣) العوالم/ج ٦/ص ٦٠.

٤ - ولو كان أبو بكر أحب إلى رسول الله ﷺ فلم لم يتمنه في خبر الطائر المشوي ليأكل معه؟

٥ - ولم لم يجعل حبه ميزان الإيمان والنفاق، كما جعل حب علي عليه السلام كذلك باتفاق المؤلف والمخالف؟^(١).

٦ - ولم لم يزوجه بضعته الزهراء عليها السلام لما خطبها فردّه منتظراً أمر الله تعالى فيها وزوجها علياً عليه السلام، فهل يمكن للنبي ﷺ أن يبخل على ابنته بأحب الخلق إليه؟^(٢).

٧ - وإذا كان أبو بكر الأحب إلى رسول الله ﷺ وجب أن يكون هو الأحب إلى الله تعالى لأن حبهما وبغضهما واحد. وإذا كان الأحب إلى الله تعالى وجب أن يكون هو المولى لا علي عليه السلام مع رواية المسلمين كافة قوله ﷺ لعلي عليه السلام: «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم والي من والاه وعاد من عاداه»^(٣). قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «وأما حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان، وقد روينا عن الإمام أحمد قال: ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب»^(٤) ونحوه كلام ابن حجر الهيثمي في صواعقه^(٥) وروى

(١) تقدّم تخريجه فراجع.

(٢) فرائد السمطين/ج ١/ص ٨٨/ح ٥٨ وما بعده. وتاريخ الخميس/ج ١/ص ٣٦٢. وانظر ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ١/ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٣) وهو حديث مشهور معروف، لا يكاد يخلو كتاب في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام منه عند السنة والشيعة (راجع الغدير للأميني/ج ١)، وانظر فرائد السمطين/ج ١/ص ٦٢-٧٩ وانظر الاستيعاب/ج ٣/ص ١٠٩٩، وأسد الغابة/ج ٤/ص ٢٨. وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٢/ص ٥ وما بعدها إلى ص ٩٠.

(٤) فتح الباري/ج ٧/ص ٩٣.

(٥) الصواعق المحرقة/ص ٤٢.

الجويني في فرائده قول أحمد بن حنبل: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب» فرائد/ السمطين/ ج ١/ ص ٣٧٩/ ح ٣٠٩. وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ ج ٣/ ص ٨٣.

ووجب أن يكون هو من النبي ﷺ بمنزلة هارون من موسى لا علي عليه السلام^(١).

ووجب أن يكون هو ولي كل مؤمن بعده لا علي عليه السلام^(٢).

ووجب أن يكون أقصى أمة ﷺ وأعلمها لا علي عليه السلام^(٣).

ووجب أن يكون مع الحق والحق معه لا مع علي عليه السلام^(٤).

ووجب أن يكون... وأن يكون... لا علي عليه السلام.

لأن النبي ﷺ لا يكون الأحب لديه إلا الأكمل المستجمع لصفات الكمال الإنساني بأعلى مراتبه، وهذا لم يتحقق إلا لعلي عليه السلام، فوجب أن يكون هو الأحب إليه ﷺ ولا أحد سواه وهو ما صرحت به الأخبار المتعددة - كما تقدم -.

٦ - إن أبا بكر أسن الأصحاب.

فقدّم على غيره لا سيما علي عليه السلام. فقد تقدم عند الكلام في دعوى استخلاف النبي أبا بكر للصلاة عدم صحة كونه أسن لوجود من هو أسن منه آنذاك حتى من الصحابة كالعباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ.

(١) تقدم تخريجه فراجع.

(٢) سيأتي تخريجه لاحقاً.

(٣) راجع ص ١٠٢ وما بعدها.

(٤) سيأتي تخريجه لاحقاً.

وسلمان الفارسي وغيرهما^(١).

وتقدم أيضاً أن حادثة السن لو كانت مانعاً من الخلافة لمنعت أسامة من الإمارة للجيش، ولكان رسول الله ﷺ أخطأ في اختياره للإمرة والعياذ بالله.

وقد روي أن أبا قحافة كان بالطائف لما قبض رسول الله ﷺ وبُويع لأبي بكر فكتب ابنه إليه كتاباً عنوانه: «من خليفة رسول الله إلى أبي قحافة». أما بعد: فإن الناس قد تراضوا بي، فإني اليوم خليفة الله، فلو قدمت علينا كان أقر لعينك» قال: فلما قرأ أبو قحافة الكتاب قال للرسول: ما منعكم من علي؟ قال: هو حدث السن وقد أكثر القتل في قريش وغيرها، وأبو بكر أسن منه.

قال أبو قحافة: إن كان الأمر في ذلك بالسن فأنا أحق من أبي بكر، لقد ظلموا علياً حقاً، وقد بايع له النبي ﷺ وأمرنا ببيعته^(٢).

وفي شرح النهج لابن أبي حديد قال: «قبل لأبي قحافة يوم ولي الأمر ابنه: قد ولي ابنك الخلافة، فقرأ ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٣)، ثم قال: لم ولّوه؟ قالوا: لسنّه، قال: أنا أسن منه^(٤)».

وروي أبو بكر الجوهري في السقيفة عن ابن عباس قال: «إني لأماشي عمر في سكة من سكك المدينة، يده في يدي، فقال: يا بن عباس، ما أظن صاحبك إلا مظلوماً، فقلت في نفسي: والله لا يسبقني بها، فقلت: يا أمير

(١) راجع ص ١٠٧.

(٢) الاحتجاج للطبرسي/ج ١/ص ٨٧ - ٨٨.

(٣) آل عمران/٢٦.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٢٢.

المؤمنين فاردّد إليه ظلامته . فانتزع يده من يدي ، ثم مرّ يهيمهم ساعة ثم وقف ، فلحقته ، فقال لي : يا بن عباس ؛ ما أظن القوم منعهم من صاحبك إلا أنهم استصغروه ، فقلت في نفسي : هذه شرّ من الأولى ، فقلت : والله ما أستصغره الله حين أقره أن يأخذ سورة براءة من أبي بكر^(١) . فاعتبار الأسنية مما لا يصح في أمر خلافة رسول الله ﷺ .

والخلاصة : أنّ ما استند إليه المخالفون من أدلة على خلافة أبي بكر بن أبي قحافة سواء الأدلة العامة أم الخاصة مما لا تصح بحال بل فيها الكثير من المخالفات للنص النبوي من جهة ، وفساد الاستدلال على المدعى من جهة أخرى . وسقوطها عن الاعتبار بالسند من جهة ثالثة .

ومنه تعرف عدم صلاحية وأهلية أبي بكر للخلافة والإمامة وإنما بيعته كما قال عمر بن الخطاب كانت فلتة وقى الله المسلمين شرّها ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

دعوى النصّ الخاص على أبي بكر:

إنّ هناك من ادّعى النص على أبي بكر بالخصوص من النبي ﷺ سواء النصّ الجلي أم الخفي كالحسن البصري وجماعة من أهل الحديث^(٢) ، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣) .

أمّا الخفي فكحديث الاستخلاف في الصلاة ، وقد ادّعى أحمد بن حنبل

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٤٥ .

(٢) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميحي/ص١٢٨ ، نقله عن شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي/ص٤٧١ ، ط٣ .

(٣) المصدر السابق نقله عن المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى الفراء/ص٢٢٦ ، ط دار الشرق .

أن النبي ﷺ إنما أراد الخلافة لمّا سأله المروزي عن ذلك لكون أبي بكر ليس أقرأ القوم وقد ورد عن النبي ﷺ : يؤم القوم أقرؤهم^(١) كما نقل السيوطي استدلال العلماء به على كون أبي بكر أولى الأصحاب بالإمامة^(٢).

أقول : قد تقدّم وهن حديث الاستخلاف في الصلاة سنداً ودلالة فلا تُعيد .

وكحديث سد الأبواب الذي سلبوه من علي عليه السلام ونحلوه إلى أبي بكر ، وقد روي في الصحيحين ففي حديث أن رسول الله ﷺ قال : «... إن من أمن الناس علي في صحبته وماله أبا بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يبقين في المسجد باب إلا سدّ إلا باب أبي بكر»^(٣).

وفي لفظ آخر : لا تبقّ خوخة في المسجد إلا خوخة أبي بكر»^(٤).

ونقل السيوطي استدلال العلماء به على الخلافة^(٥) ، وهذا فاسدٌ من جهاتٍ ثلاثة :

الأولى : أنه حديث موضوع تجاه حديث سدّ الأبواب الذي رواه المسلمون كافة في حق علي عليه السلام وإن أنكره ابن تيمية في منهاج السنة لحقد غلى في قلبه^(٦) ، وهو ما صرح به الشارح المعتزلي حيث قال : إن سدّ

(١) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدميجي/ص ١٢٨ ، نقله عن المسند من مسائل الإمام أحمد للخلال ورقة ٤٣ . وتقدم ص ١٠٢ ما يتعلق بذلك .

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي/ص ٤٩ و ٥٠ . ونقله عنه الدميجي في الإمامة العظمى/ص ١٢٩ .

(٣) صحيح البخاري/ج ٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب ٣٢/ح ١٧٧ ، ورواه ابن كثير في البداية والنهاية مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٢٩ / وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٥٧٥ ، وقال : «هذا حديث غريب» .

(٤) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٣٥ ، ورواه ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٣٠ . ورواه وسابقه ابن حجر في صواعقه/ص ٢٢ عن الشيخين عن أبي سعيد الخدري ، والسيرة الحلبية/ج ٣/ص ٣٤٥ .

(٥) تاريخ الخلفاء للسيوطي/ص ٤٩ ، ونقله عنه الدميجي في الإمامة العظمى/ص ١٢٩ .

(٦) نقله السيد جعفر مرتضى في صحيحه (ج ٥/ص ٣٤٩) عنه وعن اللآلئ المصنوعة للسيوطي ، وتفسير ابن كثير ، وفتح الباري عن ابن الجوزي ووفاء الوفاء ، وأجاب عنه مفضلاً .

الأبواب كان لعلي عليه السلام فقلبته البكرية إلى أبي بكر، وآثار الوضع فيه لائحة لا تخفى على المنقّب^(١). ونقل في موضع آخر عن شيخه أبي يعقوب يوسف بن إسماعيل اللمعاني عدة أمور كانت سبباً في ضغن عائشة على علي عليه السلام ذكر منها: أن النبي ﷺ سد باب أبيها إلى المسجد وفتح باب صهره^(٢). ومن آثار الوضع:

أن الأخذ بمجامع هذه الأحاديث تُعطي خبراً بأن سدّ الأبواب الشارعة في المسجد كان لتطهيره عن الأدناس الظاهرية والمعنوية، فلا يمرّ به أحد جنباً، ولا يجنب فيه أحد.

وأما ترك بابه ﷺ وباب أمير المؤمنين عليه السلام فلطهارتها عن كل رجس ودّس بنصّ آية التطهير، حتى أن الجنابة لا تحدث فيهما من الخبث المعنوي ما تحدث في غيرهما كما يُعطي ذلك التنظير بمسجد موسى الذي سأل ربّه أن يطهره لهارون وذريته، أو أنّ ربّه أمره أن يبني مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا هو وهارون، وليس المراد تطهيره من الأخباث فحسب فإنه حكم كلّ مسجد^(٣).

الثانية: أن هذا الحديث المدّعى معارضٌ بعشرات الأحاديث الواردة في أن سدّ الباب كان لخصوص علي عليه السلام، وقد نقل الأميني في غديره ٢٣ حديثاً عن كتب العامة في ذلك منها:

- ما عن ابن عباس قال: «إن النبي ﷺ أمر بسدّ الأبواب فسُدّت إلا باب علي^(٤)».

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ٤٩.

(٢) المصدر السابق/ج ٩/ص ١٩٥.

(٣) الغدير للعلامة الأميني/ج ٣/ص ٢١١.

(٤) المصدر السابق/ص ٢٠٤/ج ٦ نقله عن جمع كثير من العامة كالنسائي والترمذي، ذكره ابن حجر في فتح الباري بعدة طرق بعضها أخرجه أحمد والنسائي وبعضها الحاكم والطبراني، ورجالها ما بين ثقة وحسن وقوي (انظر فتح الباري/ج ٧/ص ١٨ و ١٩).

- ما عن سعد بن أبي وقاص قال: «أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب إلا باب علي، فقالوا: يا رسول الله؟ سددت أبوابنا كلها إلا باب علي، فقال: ما أنا سددت أبوابكم ولكن الله تعالى سدها»^(١).

- ما عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: «لقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال لئن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حُمُر الثُعم، زوجه رسول الله ﷺ ابنته فولدت له وسد الأبواب إلا بابيه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر»^(٢). وقد روى حديث سد الأبواب إلا باب علي عليه السلام ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بسبعة طرق^(٣)، ورواه الخوارزمي في مناقبه^(٤) ورواه القندوزي الحنفي في يناييعه عن جماعة منهم المناوي المصري في كنوز الرقائق، وأحمد في مسنده، والترمذي في سننه وغيرهم^(٥).

وعليه، فمع تصريح المعتزلي بوضع حديث سد باب أبي بكر أو خوخته، والتسليم بصحة حديث سد باب أمير المؤمنين عليه السلام، فإن دلالتها واضحة في استثناء باب علي عليه السلام لا غير، ومعناه سد جميع الأبواب بما فيها باب أبي بكر.

(١) الغدير للعلامة الأميني/ج ٣/ص ٢٠٧/ح ١٨ ذكره عن جمع من علماء العامة منهم ابن حجر في فتح الباري وقال: «رجال الرواية نقاة». وقد نقل حديث سد الأبواب إلا باب علي عليه السلام السيد جعفر مرتضى في صحبه/ج ٥/ص ٣٤٢ وما بعدها من مصادره الكثيرة عند أهل السنة. وانظر فرائد السمطين/ج ١/ص ٢٠٧ و ٢٠٨/ح ١٦٢ وح ١٦٣ وح ١٦٤. وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق/ج ١/ص ٢٧٥ وما بعدها/ح ٣٢٣ وما بعده.

(٢) المصدر السابق/ج ٣/ص ٢٠٣/ح ٢، نقله عن جمع من علماء العامة كأحمد في مسنده، ورجاله رجال صحيح وعن ابن حجر في فتح الباري/ج ٧/ص ١٩، والصواعق/ص ١٢٤، والقول المسدود وصححه في الأخير فقال: «حديث ابن عمر أعله ابن الجوزي بهشام بن سعد وهو من رجال مسلم صدوق، تكلموا في حفظه، وحديثه يقوى بالشواهد. والبدخشي في نزل الأبرار وقال: إسناده جيد. وروى حديث سد الأبواب إلا باب علي عليه السلام الحاكم في مستدركه عن زيد بن أرقم وصححه، وكذلك الذهبي في تلخيصه (مستدرك الحاكم/ج ٣/ص ١٢٥).

(٣) مناقب ابن المغازلي الشافعي/ص ٢٢٦ إلى ص ٢٣١.

(٤) مناقب الخوارزمي/ص ٣٠١.

(٥) راجع يناييع المودة/ج ١/ص ١٠٠.

محاولة فاشلة:

نعم حاول بعضهم - ومنهم ابن حجر في فتح الباري ٧/ ص ١٩ - عن البزار في مسنده، وذكره الحلبي في سيرته ج ٣/ ص ٣٤٦ - الجمع بين الحديثين بما يُبقي عليهما معاً وتكون الفضيلة لكل من أبي بكر وأمير المؤمنين عليه السلام.

إلا أنه جمع تبرّعي إذ فيه الكثير من التكلف حيث قالوا: إنَّ علياً عليه السلام لم يكن له باب إلا من داخل المسجد لأن بيته كان فيه فأبقي عليه لعدم طريق آخر له إلى خارج المسجد^(١)، وأبو بكر كان له باب من خارج المسجد، وخوخة إلى داخل المسجد، فلا يشمل حديث سد الأبواب إلا باب علي عليه السلام. والتعبير بعدم سد باب أبي بكر أراد منه الخوخة التي له إلى داخل المسجد وهي مجازاً باب.

فيكون الأمر بسد الأبواب وقع مرتين استثنى في الأولى علي عليه السلام لما ذكر وفي الثانية أبي بكر لما سدوا أبوابهم في الأولى وأحدثوا خوخاً يستقربون الدخول منها إلى المسجد فأمرُوا بسدها إلا خوخة أبي بكر^(٢).

وهو جمع تبرّعي لأنه لا شاهد له، مع تكذيب الواقع له فإنه كيف يمكنهم إحداث خوخات وهي بمنزلة الباب في الغاية وقد أمرهم عليه السلام بسد الأبواب لئلا يدخلوا المسجد منها، فهذه الغاية مبغوضة للشارع، فكيف يتسنى لهم فعل ذلك نصب عين النبي عليه السلام؟^(٣).

الثالثة: إن حديث خوخة أبي بكر كان في مرض موته عليه السلام قبل يومين أو ثلاثة من قبضه عليه السلام، فكيف قبلوا حديث الخوخة، ورفضوا حديث الكتف

(١) ولا يخفى ما في هذا الحمل من سلب لفضيلة سد الأبواب عن علي عليه السلام.

(٢) الغدير للأميني ج ٣/ ص ٢١٠-٢١٣.

(٣) المصدر السابق.

والدواة، فرموا رسول الله ﷺ بالهجر، ولم يرموه بذلك لما أمرهم بسد الأبواب إلا باب أو خوخة أبي بكر - على فرض الصحة -!

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم.

فزبدة المخاض أن حديث سد الأبواب أو الخوخة ليس صحيحاً على الإطلاق بل هو من الموضوعات الكثيرة التي دأبوا على وضعها تثبيتاً لعقيدتهم وتقوية لمذهبهم، وإنما هي فضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام سلبوها من كتاب فضائله ونحلوها الخليفة الأول لتكون فضيلة له عند الحاجة.

النص الجلي:

وأما النص الجلي.

فمن المستدلّين به على خلافة أبي بكر جماعة من أهل الحديث، وعليه ابن حزم الظاهري في الفصل بين الملل والأهواء والنحل، ورجحه ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة^(١).

فمنه: ١ - ما رَوَاهُ عن عائشة في حديث بينها وبين النبي ﷺ يقول لها: «لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهذ، أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يا بئى الله ويدفع المؤمنون أو يدفع الله ويأبى المؤمنون»^(٢).

ولا يخفى ما في هذا الخبر سنداً ودلالة، أما سنداً فإن راويه عائشة، وقد تقدّم موقفها من بني هاشم عموماً ومن علي وفاطمة عليهما السلام خصوصاً.

(١) الإمامة العظمى/ ص ١٣٠.

(٢) صحيح البخاري / ج ٩ / كتاب الأحكام / باب ١١٤٧ / ح ٢٠٢٩. وج ٧ / كتاب المرضى والطب / باب ٣٥٦ / ح ٥٧١، ورواه عنه ابن كثير في البداية والنهاية / مجلد ٣ / ج ٥ / ص ٢٢٨. وابن حجر في فتح الباري / ج ١٠ / ص ١٢٨ / ح ٥٦٦٦. وج ١٣ / ص ٢١٨ / ح ٧٢١٧، والسيرة الحلبية / ج ٣ / ص ٣٤٤. ومصابيح السنة / ج ٤ / ص ١٤٨ / ح ٤٧١١.

مضافاً إلى أنها شهادة الأبناء للآباء وهي شهادة الفرع للأصل وهي غير مقبولة عندهم، ولذا صححوا رد أبي بكر شهادة الحسن والحسين عليهما السلام لفاطمة عليها السلام في أمر فذك^(١).

وقد ذكر عدم قبول شهادة الفرع للأصل ابن حجر في صواعقه، والحلي في السيرة الحلبية وغيرهم^(٢). فسنأخذ هي ساقطة.

وأما دلالة فليس فيه تلميح فضلاً عن التصريح بالخلافة، فكيف جعلوه من النص الجلي على خلافة أبي بكر، إذ غاية ما يفيد الحديث - لو صح - أن النبي ﷺ يريد أن يكتب كتاباً لأبي بكر وابنه، ولكن ما هو مضمون هذا الكتاب فغير معلوم، فقد يكون أي شيء إلا الخلافة وذلك:

أولاً: لأن فيه أنه ﷺ أراد أن يرسل إلى أبي بكر وابنه، فلو سلمنا أنه أراد أن يستأمر أبا بكر، فما فائدة وجود ابنه معه؟ فإنه لا يخلو إماً للشهادة على الكتاب. وإما لاستخلافه بعد أبيه. والثاني واضح البطلان لا يقول به أحد من القوم.

والأول كذلك لأن شهادته غير مقبولة بعد كونها من شهادة الفرع للأصل.

ثانياً: لو صح هذا الحديث فهو معارض بأحاديث كثيرة رَوَوْها هم وهي أصرح في الدلالة - من هذا الحديث - على ولاية علي عليه السلام بعد النبي ﷺ، وقد حكموا بصحة سندها منها: قوله ﷺ: «ما تريدون من علي؟ إنَّ عليّاً منِّي وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي»^(٣).

(١) مسائل خلافة/ ص ٦٦.

(٢) الصواعق المحرقة/ ص ٣٧، والسيرة الحلبية/ ج ٣/ ص ٣٦٢. وانظر مسائل خلافة/ ص ٦٦.

(٣) سنن الترمذي/ ج ٥/ ص ٥٩١، ومستدرک الحاكم/ ج ٣/ ص ١١١، وصححه على شرط مسلم، ورواه الخوارزمي في مناقبه/ ص ١٥٣/ ح ١٨٠، ونظم درر السمطين/ ص ٧٩، وغيرهم، وانظر مسائل خلافة/ ص ٧٦. وفراند السمطين/ ج ١/ ص ٥٦/ ح ٢١. ومصابيح السنة/ ج ٤/ ص ١٧٢/ ح ٤٧٦٦. وترجمة الإمام علي عليه السلام ج ١/ ص ٣٩٩ وما بعدها.

ومنها: قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه»^(١).

ومنها: قوله ﷺ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٢).

وغيرها الكثير مما رواه العامة في إمامة وولاية علي بن أبي طالب عليه السلام.

والعجب العجيب أنهم اعتبروا ما رَوَوْه في حق أبي بكر من أمثال الحديث المتقدم نصاً جلياً على خلافته، وتأولوا الصريح الجلي الوارد في حق علي عليه السلام.

ثالثاً: أين هذا من قوله ﷺ: لَمَّا قَالَ لَهُمْ: ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَا تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَداً، فَمَنَعَهُ عُمَرُ وَاتَّهَمَهُ بِالْهَجَرِ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَهْمُ وَإِنَّمَا أَرَادَ وَعَزَمَ إِلَّا أَنَّهُمْ حَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِجْرَاءِ مَا أَرَادَهُ فَلَعَلَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ ذَلِكَ الْكِتَابَ الَّذِي كَانَ يَرِيدُهُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ!! فَلَمْ يَمْنَعْهُ عُمَرُ!؟ وَهُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى تَجْمِيعِ الْمَرْجُوحَاتِ وَحَشْدِهَا لِمَصْلُحَةِ الْخَلِيفَةِ الْأَوَّلِ فَلَوْ كَانَ الْكِتَابَ الَّذِي يَبْغِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابَتَهُ لَهُمْ لِمَصْلُحَةِ صَاحِبِهِ، لَمَا كَانَ هَذَا الْمَوْقِفُ مِنْهُ.

رابعاً: أن المعتزلي ذكر هذا الحديث ضمن الأحاديث الموضوعية مقابل الحديث عنه ﷺ: «ائْتُونِي بِدَوَاةٍ وَبَيَاضٍ أَكْتُبْ لَكُمْ مَا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ أَبَداً»^(٣).

٢ - ومنه ما رواه البخاري وغيره واللفظ للأول بإسناده عن محمد بن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ فَأَمَرَهَا

(١) تقدم تخريجه سابقاً.

(٢) تقدم تخريجه سابقاً والاستيعاب/ج ٣/ص ١٠٩١.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ٤٩.

أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله، أرأيت إن جئت ولم أجدك، كأنها تريد الموت، قال: إن لم تجديني فاتي أبا بكر»^(١).

وهذا الحديث - على فرض التسليم بسنده - كسابقه، إنه لا تلميح فيه إلى الخلافة فضلاً عن التصريح، فمن أين فهم الراوي أن المرأة تريد الموت؟ فقال: كأنها تريد الموت، ونقول: كأنها تريد أن تأتي ولا تجده لسفر مثلاً أو مرضٍ أو ما شابه فمن تراجع في خصوص هذا الأمر الذي كلمته فيه الآن». فأجابها بالرجوع فيه إلى أبي بكر.

وإرجاعه ﷺ إليها إلى أبي بكر لازمه أعم إذ قد يكون لكون أبي بكر حاضراً مع النبي ﷺ عند حضور المرأة ومكالمة النبي ﷺ فصار يعرف بأمرها فيمكن له أن يساعدها في ذلك الأمر.

فمن أين استفاد الراوي الموت من كلامها؟ ومن أين فهموا الخلافة والإمامة؟ وأين التصريح بذلك؟

هذا مضافاً إلى ما تقدم في سابقه من معارضته بالنصوص الصحيحة والصريحة في إمامة وخلافة وولاية علي بن أبي طالب عليه السلام.

٣ - وأما احتجاجهم برواية «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» فقد تقدم مناقشتها سنداً ودلالة. وثبت سقوطها إن لجهة دلالتها على حجية فعلهما في أمر الخلافة، أم لجهة وجوب اتباعهما بمقتضى الرواية حيث قد ورد عنه ﷺ أبلغ من ذلك في غيرهما وهو ما رواه الحاكم في المستدرک

(١) صحيح البخاري/ج٩/كتاب الأحكام/باب ١١٤٧/ج٢٠٣٢، ونقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج٥/ص ٢٢٨، واستظهر أن يكون رسول الله ﷺ قد قال لها ذلك في مرضه الذي مات فيه. ورواه ابن الأثير في الكامل ج٢/ص ١٧٧. وابن سعد في طبقاته/مجلد ٣/ص ١٧٨. وابن حجر في صواعقه/ص ٢٠، وسنن الترمذي/ج٥/ص ٥٧٤ وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه»، ومصابيح السنة/ج٤/ص ١٤٨/ج٤٧١٢.

وصححه عنه عليه السلام : «واهندوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود» ،

وقد تقدم بيان ذلك مفضلاً سابقاً فراجع^(١).

والحاصل : أنه لا يصح أي من النصوص المدّعاة على خلافة أبي بكر، ويكفي أن نفس أبي بكر ومن معه ممن انتصر لبيعته لا سيما عمر لم يذكروا حديثاً منها مع أن المقام كان يستدعي شحذ الأدلة والاستقواء بها كما هو واضح من الحالة آنذاك، كيف وقد كاد السيف أن يقع بين المهاجرين والأنصار أولاً ثم بين المهاجرين أنفسهم؟ فلو كانت لتمسك بها أصحاب السقيفة بكل قوتهم. ويكفي أن عمر نفسه صرح عندهم بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف كما سيأتي، فمن أين أتى النص عندهم على أبي بكر؟.

تعليل عمر الإسراع إلىبيعة أبي بكر:

ذكرت عدة نصوص عنه في واقعة السقيفة يجمعها أن عمر خاف الفتنة والاختلاف فسارع إلى البيعة. ففي صحيح البخاري روى حديث السقيفة عن عمر بن الخطاب يقول عمر في آخره: «... فكثر اللفظ وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف، فقلت أبسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار...» إلى أن قال: وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا فإما بايعناهم على ما لا نرضى، وإما نخالفهم

(١) أقول: إن رائحة الوضع لتفوح من هذه الأخبار، والغرض منها إعلاء شأن الخليفة الأول ليصل إلى حد القول أنه منافس قوي ومؤهل لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد ورد متواتراً عند الفريقين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من كذب علي متعمداً فلينبأ مقعده من النار». وقد نقله الشهيد الثاني في الرعاية/ص ٦٨ عن صحيح البخاري ومسلم وقال: «فقد نقله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة الجرم الغفير، قيل: الرواة منهم له أربعون، وقيل: ثيف: ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الآخر، والمراد هنا: اثنان وستون صحابياً». ورواه محمود أو رية في أضواء على السنة المحمدية ص ٦١، دون لفظ (متعمداً). ورواه أحمد في مسنده (ج ١/ص ٥٣١/ح ٢٩٦٧ عن ابن عباس ورواه عن أبي هريرة/ج ٣/ص ١٣٢/ح ٩٠٦١.

فيكون فساداً، فمن بايع رجلاً على غيره مشورة من المسلمين فلا يُتَابَع هو ولا الذي بايعه تغزؤه أن يقتل»^(١).

ورواه كذلك الطبري في تاريخه باختلاف طفيف في الألفاظ^(٢).

فإذاً عمر خاف الاختلاف والفتنة فكان أمام خيارين لا ثالث لهما - بحسب كلامه -: ١ - مبايعة الأنصار على ما لا يرضى، والظاهر مراده المشي مع الأنصار في عقد البيعة لسعد بن عباد، وهذا ما لا يرضاه هو ومن معه.

٢ - مخالفة الأنصار، وفي مخالفتهم الفساد.

أقول: إن في كل من الأمرين إدانة لعمر، أما في الأول فإن مبايعة الأنصار على ما لا يرضى وهو عقد البيعة لسعد بن عباد، فلأن في بيعته إخراجاً لسلطان محمد ﷺ من عشيرته وقومه أي قريش، مع أنهم أحق وأولى كما ورد في كلامه المذكور (ص ٣٠).

فإذا كان لا يرضى بمبايعة سعد بن عباد لأن فيها إخراجاً لسلطان النبي ﷺ من قومه وعشيرته، فلعمري كيف رضي بإخراج هذا السلطان الشرعي من أهل بيته وهم الأقرب والأولى والأحق إذ كانوا منه وهو منهم، وكانوا الثمرة بينما قريش الشجرة^(٣)؟ إلا أن يكون عدم رضاه ببيعة الأنصار لسعد لسبب آخر لم يفصح عنه!! لكن اللبيب يكشفه من قراءة ما تقدّم في السقيفة وما تلاها من إكراه عليّ عليه السلام ومن معه على البيعة.

وأما في الثاني فإن مخالفته للأنصار قد وقعت حيث لم تنعقد البيعة لسعد بن عباد بل عقدها لصاحبه، وبحسب كلامه فإن الفساد قد وقع حقاً

(١) تقدم تخريجه ص ٣٢.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٢.

(٣) تقدّم (ص ٣٥) احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام عليهم بذلك.

بهذه المخالفة إذ افترق المهاجرون والأنصار فريقين: أحدهما مع البيعة، والآخر ضدها ويريد البيعة لأمر المؤمنين عليه السلام لكونه المنصوص عليه من قبل النبي ﷺ.

فهذا اعتراف من عمر بوقوع الفساد بمخالفة الأنصار وعقد البيعة لأبي بكر، ولذا تابع بعد ذلك بقوله: «فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يُقتل».

فقد نهى عن المتابعة في بيعة غير مشورة من المسلمين وهو منه اعتراف باللازم أن بيعة أبي بكر لم تكن عن مشورة من المسلمين وإنما استفرد هو وقلة معه بعقدها له.

بيعة أبي بكر فلتة:

ولهذا أيضاً اعتبرها فلتة لما قال: «فلا يغترن امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تُقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يُبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يُقتل»^(١).

وروى في شرح النهج عن عمر قوله: «إن بيعة أبي بكر كانت فلتة، وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه»^(٢).

بل صدرت هذه الكلمة من أبي بكر نفسه فقد روى أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة في حديث اقتحام دار علي وفاطمة عليهما السلام وإخراج علي بالقوة ليباع قال: «ثم قام أبو بكر فخطب الناس، فاعتذر إليهم، وقال: إن بيعتي كانت فلتة وقى الله شرها، وخشيت الفتنة»^(٣).

(١) تقدم تخريجه فراجع ص ٣٢. ورواه يعقوبي في تاريخه ج ٢/ ص ١٤٦.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٢/ ص ٢٦.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٦/ ص ٤٧.

ما المراد من الفلته؟ وقد تأولوا في معنى (الفلته)، ومعنى (وقى الله شرّها) لينزهوا الخليفتين عن مخالفة المسلمين بعد ادعائهم انعقاد بيعة الأول بالإجماع تارة وبأهل الحل والعقد من أهل المشورة والشوكة تارة أخرى.

فقالوا: إنّ الفلته ليست الزلة والخطيئة بل هي البغته، وما وقع فجأة من غير روية ولا مشاورة^(١)، وهو المعنى اللغوي للكلمة ففي المصباح المنير قال: «فلته أي فجأة حتى كأنه انفلت سريعاً»^(٢).

وقال في المعجم الوسيط: «الفلته: الأمر يحدث من غير روية وإحكام، يقال: حدث هذا فلته»^(٣).

ونقل الشارح المعتزلي عن صحاح الجوهري «إن الفلته هي آخر ليلة من كل شهر، ويقال: هي آخر يوم من الشهر الذي بعده الشهر الحرام»^(٤) ذكره ليؤيد تفسير شيخه أبي علي الذي نقله عن الرياشي من أن العرب تسمي آخر يوم من شوال فلته، من حيث إن كل من لم يدرك ثأره فيه فاته، لأنهم كانوا إذا دخلوا في الأشهر الحرم لا يطلبون الثأر، وذو القعدة من الأشهر الحرم^(٥).

فيكون معنى الفلته ليس سوى وقوع الأمر فجأة من غير روية.

أقول: إنّ الفلته وإن كانت كذلك لغة إلا أنها في كلام عمر لا يراد منها المعنى اللغوي لقرائن عده هي:

أولاً: قوله بعدها «وقى الله شرّها» وهو يدل على أن بيعته فيها شر، ومن كان في بيعته شر كيف لا تكون بيعته خطأ وخطيئة؟

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٢/ص٢٦.

(٢) المصباح المنير/ج٢/ص٤٨٠.

(٣) المعجم الوسيط/ج٢/ص٣٦.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٢/ص٣٦.

(٥) المصدر السابق/ص٢٦، وقال في ج٩/ص٣١: الفلته: «الأمر يقع عن غير تدبر ولا روية».

بهذه المخالفة إذ افترق المهاجرون والأنصار فريقين: أحدهما مع البيعة، والآخر ضدها ويريد البيعة لأمير المؤمنين عليه السلام لكونه المنصوص عليه من قبل النبي ﷺ.

فهذا اعتراف من عمر بوقوع الفساد بمخالفة الأنصار وعقد البيعة لأبي بكر، ولذا تابع بعد ذلك بقوله: «فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه نغرة أن يُقتل».

فقد نهى عن المتابعة في بيعة بغير مشورة من المسلمين وهو منه اعتراف باللازم أن بيعة أبي بكر لم تكن عن مشورة من المسلمين وإنما استفرد هو وقلة معه بعقدها له.

بيعة أبي بكر فلتة:

ولهذا أيضاً اعتبرها فلتة لما قال: «فلا يغترنَّ امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تُقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يُبايع هو ولا الذي بايعه نغرة أن يُقتل»^(١).

وروى في شرح النهج عن عمر قوله: «إن بيعة أبي بكر كانت فلتة، وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه»^(٢).

بل صدرت هذه الكلمة من أبي بكر نفسه فقد روى أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهرى في كتاب السقيفة في حديث اقتحام دار علي وفاطمة عليهما السلام وإخراج علي بالقوة ليبايع قال: «ثم قام أبو بكر فخطب الناس، فاعتذر إليهم، وقال: إن بيعتي كانت فلتة وقى الله شرها، وخشيت الفتنة»^(٣).

(١) تقدم تخريجه فراجع ص ٣٢. ورواه البيهقي في تاريخه/ج ٢/ص ١٤٦.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٦.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٤٧.

ما المراد من الفلته؟ وقد تأولوا في معنى (الفلته)، ومعنى (وقى الله شرّها) لينزهوا الخليفتين عن مخالفة المسلمين بعد ادعائهم انعقاد بيعة الأول بالإجماع تارة وبأهل الحل والعقد من أهل المشورة والشوكة تارة أخرى.

فقالوا: إنّ الفلته ليست الزلة والخطيئة بل هي البغته، وما وقع فجأة من غير روية ولا مشاورة^(١)، وهو المعنى اللغوي للكلمة ففي المصباح المنير قال: «فلته أي فجأة حتى كأنه انفلت سريعاً»^(٢).

وقال في المعجم الوسيط: «الفلته: الأمر يحدث من غير روية وإحكام، يقال: حدث هذا فلته»^(٣).

ونقل الشارح المعتزلي عن صحاح الجوهري «إن الفلته هي آخر ليلة من كل شهر، ويقال: هي آخر يوم من الشهر الذي بعده الشهر الحرام»^(٤) ذكره ليؤيد تفسير شيخه أبي علي الذي نقله عن الرياشي من أنّ العرب تسمي آخر يوم من شوال فلته، من حيث إن كلّ من لم يدرك ثأره فيه فاته، لأنهم كانوا إذا دخلوا في الأشهر الحرم لا يطلبون الثأر، وذو القعدة من الأشهر الحرم^(٥).

فيكون معنى الفلته ليس سوى وقوع الأمر فجأة من غير روية.

أقول: إنّ الفلته وإن كانت كذلك لغة إلا أنها في كلام عمر لا يراد منها المعنى اللغوي لقرائن عدّة هي:

أولاً: قوله بعدها «وقى الله شرّها» وهو يدلّ على أنّ بيعته فيها شرّ، ومن كان في بيعته شرّ كيف لا تكون بيعته خطأ وخطيئة؟

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٦.

(٢) المصباح المنير/ج ٢/ص ٤٨٠.

(٣) المعجم الوسيط/ج ٢/ص ٣٦.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٣٦.

(٥) المصدر السابق/ص ٢٦، وقال في ج ٩/ص ٣١: الفلته: «الأمر يقع عن غير تدبّر ولا روية».

وأما قول الشيخ أبي علي أنها دليل على تصويب البيعة لأن المراد بذلك أن الله تعالى دفع شر الاختلاف فيها^(١).

فهذا يبطله الواقع إذ كانت تلك البيعة سبباً في اختلاف الأمة وخلافها إلى الآن، ألا ترى في أيامنا أن المسلمين بين قائل بفساد تلك البيعة، وبين قائل بصحتها؟، وقد كانوا فريقين حينها وهم كذلك اليوم فأين دفع الاختلاف؟! مضافاً إلى أنه تأويل فيه عدول عن الظاهر لأن الشر في ظاهر الكلام مضاف إليها دون غيرها^(٢).

ثانياً: قول عمر أيضاً «فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه»، فلو لم تكن بيعة أبي بكر خطأ وزلة وخطيئة لما كان معنى لقول عمر هذا، بل لأمر بقتل من يخالفها، فإذا كانت بيعة أبي بكر دافعة للاختلاف، فبيعة أخرى مثلها يجب أن تكون كذلك، إلا أن يقال إن عمر أمر بقتل كل من يسعى إلى دفع الاختلاف؟

ومن هنا لا يصح تأويل المعتزلي نقلاً عن شيخه أبي علي بأن المراد: «من عاد إلى أن يبايع من غير مشاورة، ولا عدد يُثبت صحة البيعة به، ولا ضرورة داعية إلى البيعة، ثم بسط يده على المسلمين يدخلهم في البيعة قهراً فاقتلوه»^(٣).

مع أن في تأويله هذا إقراراً بأن بيعة أبي بكر وقعت من غير مشورة، وبلا عدد يُثبت صحة البيعة، إلا أنها لضرورة.

ووقعها من غير مشورة واضح في تفرد أشخاص بعقدها فأين الاختيار؟

(١) وفي رواية للطبري بإسناده عن الضحاك بن خليفة أنها «كانت فلتة كفلتات الجاهلية قام أبو بكر دونها»، تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٩. فكان بيعة أبي بكر كانت أماناً من هذه الفلتة الجاهلية فتكون بيعته صواباً، وهذا يتناغم مع ما يريده شيخ المعتزلي أبو علي، والجواب الجواب.

(٢) الشافعي في الإمامة للسيد المرتضى/ج ٤/ص ١٣٦.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٧.

ووقوعها بلا عدد تثبت به يُسقط دعوى انعقادها بحضور جمهور أهل الحل والعقد من أهل الشوكة فضلاً عن الإجماع.

وأما دعوى الضرورة فليست سوى دعوة ابتدعتها الخليفتان لتبرير استيلائهما على حق غيرهما مدّعين خوف الفتنة والاختلاف. وقد حصلت الفتنة والاختلاف بفعلهما. وكيف لم يرَ هذه الضرورة سواهما ومن معهما وهم لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة؟

كما أن فيه إقراراً بإدخال المسلمين قهراً في بيعة أبي بكر، وهذا يتنافى مع دعواهم انعقادها بالاختيار أيضاً.

ثالثاً: إن سياق كلام عمر دليل على أن بيعة أبي بكر كانت زلة أصابت المسلمين حيث يقول: «فلا يغترنَّ امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك»^(١)، ولكن الله وقى شرّها»^(٢).

فإن عمر قاله غضباً من قول سمعه عن بعضهم في الحج: «لو قد مات عُمر لقد بايعت فلاناً، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت...»^(٣).

فإن هذا القائل كان نادماً على بيعة أبي بكر، وأنها إنما وقعت في غير محلّها، ولذا صرّح بأمنيته بمبايعة فلان الذي كان يراه بنظره أولى من أبي بكر وعمر بالخلافة.

فهل يغضب عمر لمجرد قول شخص أنها وقعت من غير روية وفجأة، وهو يعرف أنها وقعت كذلك؟ لكنه فهم منها الذم والقدح ومحاولة الانقلاب فأراد كسر هذه الموجة معترفاً بالخطأ لكنه برّر ذلك بقوله: «وليس منكم من

(١) كلمة (تمت) ليست موجودة في الطبري. وفيه: «فقد كانت كذلك».

(٢) صحيح البخاري/ج ٨/كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة/باب رجم الجلي من الزنا إذا أحصنت ٩٤١/ح ١٦٧٤، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٦، وغيرهما ممّا تقدّم تخريجه (ص ٣٢).

(٣) المصادر السابقة.

تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر»^(١).

وهذا التبرير ساقط لما تقدّم من عدم امتياز أبي بكر بشيء بجعله مقدّماً على غيره فكيف إذا كان المقدّم عليه عليّاً عليه السلام؟

هذا، ويؤكد ما تقدّم تعريض أمير المؤمنين عليه السلام ببيعة أبي بكر مقارناً بينها وبين بيعته فقال في كلام له عليه السلام: «لم تكن بيعتكم إياي فلتة، وليس أمري وأمركم واحد، إني أريدكم لله وأنتم تريدونني لأنفسكم»^(٢).

كلام السيد المرتضى رحمته الله:

وللسيد المرتضى رحمته الله في الشافي كلامٌ حول هذا الأمر قال في معرض رده على أبي علي في تفسيره للفتة: «وقوله في أوّل الكلام: (وليست الفتة الزلة والخطيئة)، إن أراد أنها لا تختصّ بذلك صحيح، وإن أراد أنها لا تحملها فهو ظاهر الخطأ لأنّ صاحب «العين» قد ذكر في كتابه: «إن الفتة من الأمر الذي يقع على غير إحكام».

وبعد، فلو كان عمر لم يرد بقوله توهين بيعة أبي بكر بل أراد ما ظنه المخالفون^(٣) لكان ذلك عائداً عليه بالنقص لأنّه وضع كلامه في غير موضعه، وأراد شيئاً فعبر عن خلافه، فليس يخرج هذا الخبر من أن يكون طعناً على أبي بكر إلا أن يكون طعناً على عمر»^(٤).

(١) صحيح البخاري/ج ٨/كتاب المحاريب من أهل الكفر والردة/باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ٩٤١/ح ١٦٧٤، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٣، وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٦، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٦، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٤٥.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٩، وقال المعتزلي: «وفي الكلام تعريض ببيعة أبي بكر» شرح ابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣١. ولا يخفى ما في كلامه عليه السلام من تعريض بمن سبقه، ليس فقط بالفتة بل بما بعدها أيضاً.

(٣) أي أراد تصويبها.

(٤) الشافي في الإمامة/ج ٤/ص ١٣٧.

أقول: إن الأمر الثاني ممّا ذكره (قده) غير بعيد عن سياق كلام عمر فإن الظاهر منه أنه كان بصدد تبريربيعة أبي بكر التي وقعت فلتةً، فالطعن عليه لأن كلامه يخالف مبتغاه، ويكفيه اعترافه بالخطأ في عقد البيعة لصاحبه، وما أتى به لا يبرز وإنما يلزم ويخطأ.

على أن الطعن في أبي بكر في قبوله تلك البيعة الفلته أو الفلته الجاهلية التي أوجبت الخلاف والاختلاف في الأمة إلى يوم الدين.

ثم لا يخفى أنبيعة أبي بكر وإن برزها عمر بالفلته فإنما فعل ذلك إيغالاً في توهيم الناس أن لا اتفاق بينهما على ذلك وسيأتي ما يثبت عكس ذلك.

وزبدة المخاض أنبيعة أبي بكر لا تستقيم بحال من الأحوال إذ لا نصّ يثبت ذلك ولا دليل يصحح فلا الاختيار حاصل، ولا الإجماع قائم، ولا اتفاق أهل الحل والعقد متحقق فضلاً عن عدم حجية هذه الأمور كما تقدّم.

نحل فضائل علي عليه السلام غيره:

وأما ما نحلوه من فضائل ليثبتوا فيها أحقيته بالخلافة فمطعون بها بالوضع^(١)، وليست مسلمة عند المسلمين جميعاً، بخلاف الروايات المستفيضة - على الأقل - ممّا ورد في فضل أمير المؤمنين عليه السلام وحقه وولايته وخلافته وإمامته، وقد سلّم بها جمهور العامة بعلمائهم وأئمتهم، ولا يضر القدح فيها من بعضهم كابن تيمية وابن حزم ومن لفّ لفهما، فإن النصب أعماهم، والبغض أصمتهم، ولكن لا تعمى الأبصار وإنما تعمى القلوب التي في الصدور. على أن ابن تيمية لم يكن من العلماء المقبولين عند العامة عموماً لاعتقاداته المخالفة لما عليه المسلمون جميعاً، وإليك بعض أقوال علماء العامة فيه:

(١) وقد تقدّم الكلام في بعضها (ص ١٥٢ وما بعدها).

ابن حجر العسقلاني ترجمه في كتابه (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) فقال: «ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي لا يُستغاث به... ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدّم، ولقوله أنه كان مخذولاً حيثما توجه، وأنه حاول الخلافة مراراً فلم يبلها، إنما قاتل للرئاسة لا للديانة، ولقوله أنه كان يحب الرئاسة»^(١).

وقال عنه الشيخ المولوي الهندي في (حلّ المعاهد حاشية شرح العقائد): «كان تقي الدين ابن تيمية حنبلياً لكنه تجاوز الحد، وحاول إثبات ما ينافي عظمة الحق تعالى وجلاله، فأثبت له الجهة والجسم... إلى أن قال: وتفوّه في حق أهل بيت النبي ﷺ ما لا ينفوّه به المؤمن المحقق، وقد وردت الأحاديث الصحاح في مناقبهم»^(٢). ثم ذكر حكم قاضي القضاة عليه بالحبس سنة ٧٠٥هـ، ونودي بدمشق وغيرها: من كان على عقيدة ابن تيمية حلّ ماله ودمه»^(٣).

وقال عنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة بعد حكمه بصحة الحديث النبوي: «عليّ ولي كل مؤمن بعدي»: «فمن العجيب حقاً أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة ٤/ ١٠٤. ثم قال: «فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة»^(٤).

(١) بحوث في الملل والنحل للشيخ السبحاني/ج٣/ ص ٤٧-٤٨، نقله عنه السيد محمد الكثيري في كتابه (السلفية بين أهل السنة والإمامية) ص ٢٣٧. وللمزيد راجع الغدير/ج ٥، حيث نقل العلامة الأيني رحمه الله جملة من أقوال كبار علماء أهل السنة في فساد ابن تيمية وانحرافه.

(٢) كشف الارتباب في اتباع محمد بن عبد الوهاب/ص ١٣٢، نقله عنه السيد محمد الكثيري في (السلفية بين أهل السنة والإمامية) ص ٢٣٨، وقد نقل السيد الكثيري في هذا الكتاب أقوالاً لعدة من علماء أهل السنة في ابن تيمية من ص ٢٣٥ إلى ص ٢٤٢. فراجع إن شئت.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مسائل خلافة للشيخ علي آل محسن/ص ٧٨ نقله عن سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني/ج ٥/ص ٢٦٣/ح ٢٢٢٣.

فبعد هذا النصب والعداء لعلي عليه السلام وشيعته كيف يكون لقوله اعتبار؟

هذا، وإذا كانت هذه حال أبي بكر وبيعته، فلا بيعته تامة ولا هو أهل للبيعة فلا محيص من الرجوع إلى النص النبوي الوارد في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وقد تقدّم بعضه ممّا يُثبت حقّه وولايته، وقد كانوا عارفين بحقّه متعمّدين لزحزحته عنه بحجج واهية كحدائث السن أو حبه عليه السلام لبني عبد المطلب أو غير ذلك مما تقدّم ذكره وتفنيده وإثبات فساده.

ولعمري لم يكن السبب سوى حبّ الرئاسة والإمارة، والوصول إليها موقوفٌ على إبعاد أهلها عنها بشتى الطرق فتمسكوا بالطحلب، ونسجوا خيوط العنكبوت ليوهموا، فلا الطحلب أنجاهم، ولا خيوط العنكبوت ساعدتهم فهووا إلى الحضيض، ذلك بما كسبت أيديهم وليس الله بظلام للعبيد.

علم أبي بكر بحق علي عليه السلام بالخلافة:

أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله في الخطبة: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة وأنه ليعلم أنّ محليّ منها محل القطب من الرحي ينحدر عني السيل ولا يرقى إلّى الطير».

فقد أتى أمير المؤمنين عليه السلام بثلاثة مؤكّدات على علم أبي بكر بأنّ الخلافة لعلي عليه السلام لا غير، القسم (والله) وإنّ واللام، وهذا ليبدّل على شدة مخالفة أبي بكر في تولّيه الخلافة مخالفاً لعلمه. وعلمه هذا أتى ممّا سمعه من النبي ﷺ مراراً وتكراراً في حقّ علي عليه السلام، وممّا يدل على علمه بذلك ما رواه نصر بن مزاحم في كتاب (صفين) من كتاب معاوية لمحمد بن أبي بكر لمّا بعث إليه الثاني بكتاب يبيّن فيه عظم حق علي عليه السلام ومخالفة معاوية له وينهاه عن ذلك بأشدّ الألفاظ، ففيما ورد في كتاب معاوية لمحمد:

«فقد كنّا وأبوك معنا في حياة نبيّنا نرى حقّ ابن أبي طالب لازماً لنا، وفضله مبرزاً علينا، فلمّا اختار الله لنبيّه ما عنده، وأتمّ له ما وعده، وأظهر

دعوته، وأفلج حجته، قبضه الله إليه، فكان أبوك وفاروقه أول من ابتزّه وخالفه، على ذلك اتفقا واتسقا، ثم دَعَوَاهُ إلى أنفسهما فأبطأ عنهما وتلكأ عليهما، فهما به الهموم وأرادا به العظيم، فبايعهما وسلم لهما لا يشركانه في أمرهما ولا يطلعانه على سرهما... إلى أن قال: فإن يكن ما نحن فيه صواباً فأبوك أوله، وإن يكن جوراً فأبوك أسه، ونحن شركاؤه، فبهديه أخذنا، وبفعله اقتدينا، رأينا أباك فعل ما فعل، فاحتدينا مثاله، واقتدينا بفعاله فعب أباك بما بدا لك، أو دَعُ...»^(١).

وروي في الاحتجاج عن عامر الشعبي عن عروة بن الزبير بن العوام قال: «لما قال المنافقون: إنَّ أبا بكر تقدّم علياً وهو يقول أنا أولى بالمكان منك، قام أبو بكر خطيباً فيما قاله: «... وإنَّ علياً بن أبي طالب فاز والله من الله بمحبّة ومن الرسول بقرابة ومن الإيمان برتبة، لو جهد الأولون والآخرون إلّا النبيين لم يبلغوا درجته ولم يسلكوا منهجه... إلى أن قال: وقد جعله الله ورسوله للمؤمنين ولياً وللنبي وصياً وللخلافة راعياً وبالإمامة قائماً»^(٢).

وروى كَعْلَهُ عن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن أبي رافع قال: «إني لعند أبي بكر إذ طلع عليّ والعبّاس يتدافعان ويختصمان في ميراث النبي ﷺ، فقال أبو بكر: يكفيكم القصير الطويل - يعني بالقصير علياً وبالطويل العبّاس - فقال العبّاس: أنا عمّ النبي ﷺ ووارثه، وقد حال عليّ بيني وبين تركته.

فقال أبو بكر: فأين كنت يا عبّاس حين جمع النبي ﷺ بني عبد المطلب وأنت أحدهم فقال: أيكم يؤازرنى ويكون وصيى وخليفتي في

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠، عن وقعة صفين لنصر بن مزاحم/ص ١٢٠،

ورواه المسعودي في مروج الذهب ج ٣/ص ٢١ و ٢٢.

(٢) الاحتجاج للطبرسي/ج ١/ص ٨٨.

أهلي ينجز عِدتي ويقضي ديني، فأحجمتم عنها إلا علي، فقال النبي ﷺ: أنت كذلك. فقال العباس: فما أقعدك في مجلسك هذا تقدّمته وتأمرت عليه؟ قال أبو بكر: اعذروني يا بني عبد المطلب^(١).

وقد شهد هو وصاحبه لعلي عليه السلام بالولاية فقد روى الكنجي الشافعي في مناقبه عن سعيد بن المسيب قال: قلت لسعد بن أبي وقاص: إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أتقيك قال: سل عما بدا لك، وإنما أنا ابن عمك. قلت: مقال النبي ﷺ فيكم يوم الغدير. قال: نعم، قام فينا بالظهير فأخذ بيد علي بن أبي طالب. فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره^(٢) فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة^(٣)، وذكر هذا الحديث ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بـ ١٧ طريقاً^(٤) ونقله القندوزي الحنفي في ينابيع المودة عن رؤساء القوم بطرق متعدّدة أيضاً^(٥).

فأبو بكر كان يعلم أنّ علياً عليه السلام محله من الخلافة محل القطب من الرّحى، والقطب هو الذي تدور الرّحى في فلكه فيتحرّك بها، وهذا كناية عن أنّ الخلافة لا يستقيم أمرها ولا يُرجى منها إلا إذا تولّاها علي عليه السلام. وفي كلام آخر له عليه السلام يقول: «وإنما أنا قطب الرّحى تدور عليّ وأنا بمكاني، فإذا فارقت استحار مدارها واضطرب ثقالها»^(٥).

وقد صدق عليه السلام فإنّ مفارقتة للخلافة مكرهاً مغصوباً حقّه أوجب

(١) الاحتجاج للطبرسي/ج ١/ص ٨٩.

(٢) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة للتستري/ج ٥/ص ١٨، نقله عن كفاية الطالب/ص ١٦. ومراجعة كتاب الغدير للعلامة الأميني/ج ١/تغني في معرفة هذا الحديث من كل جهاته. ورواه الخوارزمي في مناقبه/ص ١٣٣ وما بعدها بعدة طرق.

(٣) مناقب ابن المغازلي/ص ٦٧ إلى ص ٧٨.

(٤) ينابيع المودة/ج ١/ص ٣٦ وما بعدها، وراجع ما تقدّم من مصادر(ص ١٤٨).

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٧/ص ٢٨٥.

اختلال حركتها وعدم اتزان فيها حيث قد وليها من لا سابقة له في علم أو دين أو جهاد مدة ٢٥ عاماً، فتجراً كل واحد بالتطلع إليها طمعاً فيها ورغبة في الاقتران بها لما فيها من وجاهة الدنيا فوصلت إلى أبناء الطلقاء، وسفهاء بني أمية وبني مروان، ومن بعدهم بني العباس وغيرهم ممن تسمى بالخليفة وتلقب بإمرة المؤمنين.

مقامه ﷺ :

ثم إنه ليبين الفرق الشاسع بينه ﷺ وبين أبي بكر ذكر مقامه فشبه نفسه بذروة جبل ينحدر عنه السيل إلى الوهاد والغيطان.

وهو كناية عن سيلان علومه إلى الناس لإحيائهم والأخذ بيدهم كما أن سيل الماء يحيي الحياة الجسمية فهو ﷺ بعلمه يحيي حياتهم الروحية، وفي تفسير قوله تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْحَحَ مَاؤُكُمْ غَوَّارًا فَفَنَّ يَأْتِيَكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ روى القمي بإسناده عن فضالة بن أيوب أنه سأل الرضا ﷺ عن ذلك فقال ﷺ : «ماؤكم أبوابكم، أي الأئمة عليهم السلام، والأئمة أبواب الله بينه وبين خلقه ﴿فَنَّ يَأْتِيَكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ يعني بعلم الإمام»^(١).

وقوله ﷺ «ولا يرقى إليّ الطير» أعظم في الرفع والعلو من سابقتها، قال المعتزلي : «لأن السيل ينحدر عن الرابية والهضبة، وأما تعذر رقي الطير فربما يكون للقلال الشاهقة جداً، بل ما هو أعلى من قلال الجبال، كأنه يقول : إني لعلو منزلي كمن في السماء التي يستحيل أن يرقى الطير إليها»^(٢). وروى الصدوق في معاني الأخبار عن الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري قوله في تفسير كلامه ﷺ : «يريد أنه (أي الخلافة) ممتنعة على غيري، لا يتمكن منها ولا تصلح له»^(٣).

(١) تفسير القمي/ج ٢/ص ٣٦٥.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٥٢.

(٣) معاني الأخبار/ص ٣٦٢.

موقفه ﷺ بعد غصب الخلافة:

قال ﷺ، «فسدلت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً».

قال الفيومي في المصباح المنير: سدلْتُ الثوب سَدْلًا من باب قتل: أرخيته وأرسلته من غير ضم جانبيه^(١)، والضمير في (دونها) راجع إلى الخلافة.

ومراده ﷺ أنه ضرب بينه وبين الخلافة حجاباً، وهو كناية عن إعراضه عنها. وسيأتي سبب إعراضه ﷺ عنها.

والكشع مثالُ فلَسٍ ما بين الخاصرة إلى الضلع: الخلف قاله الفيومي في المصباح المنير^(٢) وطويت عنها أي أعرضت عنها، والكاشع: الذي يوليك كشحه أي جنبه^(٣)، وهذا أيضاً منه ﷺ كناية عن إعراضه عن الخلافة والتصدي للأمر.

وسيأتي سبب ذلك أيضاً منه ﷺ.

ثم قال ﷺ: «وظفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربّه...».

طفق من أفعال الشروع قال تعالى ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾^(٤) والمعنى أقبلت وأخذت.

«أرئيتي بين أن أصول» من الصولة بمعنى الحملة، والمعنى: أفكر

(١) المصباح المنير/١: ٢٧١.

(٢) المصدر السابق/٢: ٥٣٤، والصحاح/ج/١: ص ٣٩٩.

(٣) معاني الأخبار/ص ٣٦٢، رواه عن الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري.

(٤) الأعراف/٢٢.

وأستعمل الرأي في أن أحمل .

الجداء : المقطوعة . واليد الجداء كناية عن قلة الناصر .

الطَّخِيَّة لها موضعان : الظلمة ، والغم والحزن ، يقال : أجد في قلبي طخياً ، أي حزناً وغماً ، وهو ههنا يجمع الظلمة والغم والحزن^(١) .

وفي شرح النهج قال : الطَّخِيَّة : قطعة من الغيم والسحاب^(٢) .

عمياء : تأكيد لظلام الحال واسودادها^(٣) .

ويريد عليه السلام أنه يخير نفسه بين أمرين :

الأول : أن يصول على القوم فيجاهدهم بلا ناصر ولا معين يكفي ، وقد كان عليه السلام يرضى بالقليل من الأنصار والأعوان كالأربعين بل الثلاثين كما وردت بذلك الأخبار منها :

قوله عليه السلام لما هجم القوم على الدار يريدون إكراهه ومن معه على البيعة : «أما والله ما ألوم نفسي في جهادكم ، ولو كنت أستمسك من أربعين رجلاً لفرقت جماعتكم ، ولكن لعن الله أقواماً بايعوني ثم «خذلونني»^(٤) .

وفي كلام له عليه السلام إلى الأشعث بن قيس : «... لو وجدت يوم بويج أخوتيم أربعين رهطاً لجاهدتهم في الله إلى أن أبلّي عذري»^(٥) .

وفي خبر أبي الهيثم بن التيهان أنه عليه السلام بعد أن فرغ من خطبته المعروفة بالخطبة الطالوتية خرج من المسجد فمرَّ بصيرة^(٦) فيها نحو من

(١) معاني الأخبار/ ص ٣٦٢-٣٦٣ ، نقله عن الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري .

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ١٥١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) كتاب سليم بن نيس الهلالي/ ج ٢/ ص ٥٨٨ ، وعنه المجلسي في بحاره/ ج ٢٨/ ص ٢٧٠ .

(٥) الاحتجاج/ ج ١/ ص ١٩١ ، ونقله عنه النستري في بهج الصياغة/ ج ٥/ ص ٢٦٣ .

(٦) الصيرة : حظيرة تتخذ من الحجارة وأغصان الشجر للغنم والبقر .

ثلاثين شاة فقال: «والله لو أن لي رجالاً ينصحون لله عز وجل ولرسوله بعدد هذه الشياة لأزلت ابن أكلة الذبآن»^(١) عن ملكه.

ثم قال أبو الهيثم: فلما أمسى بايعه ثلاثمائة وستون رجلاً على الموت فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام: «أعدوا بنا إلى أحجار الزيت»^(٢) محلقين، وحلق أمير المؤمنين عليه السلام فما وافى من القوم محلقاً إلا أبو ذر والمقداد وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر وجاء سلمان في آخر القوم...»^(٣) وقد ذكر أرباب السير أنه عليه السلام كان يدور - بعد بيعة أبي بكر - على بيوت الأنصار ومعه السيدة فاطمة عليها السلام يطلبهم للنصرة فيجيئون أن «قد سبقت بيعتنا لأبي بكر»^(٤).

ولذلك عبّر عليه السلام عن قلة الناصر باليد الجذاء.

الثاني: أن يصبر على ظلمة عمياء وهي الظلمة التي وقعت فيها الأمة بإزالتهم الخلافة عن قطب رحاها، ودامت مدة استيلاء من سبقه على سدةها.

ولشدة هذه الظلمة عبّر عنها بالعمياء - كما تقدّم - تأكيداً لظلام الحال واسودادها بحيث لا يرى السائر أمامه كيف يضع قدمه فزلت أقدام كثيرين ممن لم يستضيئوا بنور إمامته عليه السلام وولايته ولم يثبت إلا ثلة ممن تقدّمت أسماؤهم.

(١) قال في الوافي: «أنه عليه السلام كنى بابن أكلتها عن سلطان الوقت، فإنهم كانوا في الجاهلية يأكلون من كل خبيث نالوه (الوافي: ج ٢٦/ص ٤٠)، وقال الاسكافي في نقض عثمانية: «كان أبو قحافة أجيراً لابن جدعان على مائدته يطرد عنها الذبآن» بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة/ج ٥/ص ١١ عن شرح النهج لابن أبي الحديد.

(٢) أحجار الزيت: موضع داخل المدينة.

(٣) روضة الكافي/ص ٣٣.

(٤) راجع الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٩، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٤٧، وبحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٣١٣. والاحتجاج/ج ١/ص ١٩٠. وكتاب سليم بن قيس الهلالي/ج ٢/ص ٥٨٠ وما بعدها.

ومما يدلّ على شدّة هذه الظلمة وقوّتها على الناس وطول مدّتها أن يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير.

قال المعتزلي في شرحه: «قوله (يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير) يمكن أن يكون من باب الحقائق، ويمكن أن يكون من باب المجازات والاستعارات، أمّا الأول فإنه يعني به طول مدّة ولاية المتقدّمين عليه فإنها مدّة يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير.

وأما الثاني، فإنه يعني بذلك صعوبة تلك الأيام؛ حتى إن الكبير من الناس يكاد يهرم لصعوبتها، والصغير يشيب من أهوالها كقولهم: هذا أمر يشيب له الوليد، وإن لم يشب على الحقيقة»^(١).

والثاني هو المتعيّن لموافقته لقوله ﷺ: (طخية عمياء) فهو وصف لتلك الحال لما فيها من صعوبة وضلال وانحراف عن الإمام الحق ولما يصير في هذه المدّة من ولاية سابقيه من مخالفة للشرعة والدين في كل شيء.

ذكر بعض من مخالفات أبي بكر:

ويناسب هنا ذكر شيء من المخالفات التي صدرت من أبي بكر، وسيأتي ذكر بعض من مخالفات صاحبيه عند الكلام عن خلافتهما.

فأقول: قد ذكرت الكتب التاريخية وغيرها قضايا عدّة كانت فيها مخالفة الشرعة واضحة من أبي بكر منها:

١ - إغضابه سيدة النساء ﷺ كما تقدّم سابقاً، وتقدّم ما يدلّ على أنّ إغضابها إغضاب لله ورسوله، ويكفيه في ذلك مخالفة.

ومن أسباب إغضابها منعها ﷺ إرث رسول الله ﷺ كما اعترف هو

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٥٤.

بذلك معللاً هذا المنع بما رواه هو عن رسول الله ﷺ «لا نورث ما تركناه صدقة»^(١)، ففي تاريخ الطبري أنها أتت إليه تطلب فذكاً وسهم النبي ﷺ من خير هي وعمها العباس فقال لهما: «أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال...» إلى أن قال الراوي وهي عائشة: فهجرته فاطمة فلم تكلمه في ذلك حتى ماتت فدفنها عليّ ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر»^(٢). وروى البخاري عن عائشة أيضاً في حديث فذك قالت: فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ فهجرت أبا بكر فلم تزل مهاجرة حتى توفيت»^(٣).

رد فاطمة ﷺ لكلام أبي بكر:

وقد ردته فاطمة ﷺ في خطبتها الشهيرة التي واجهت بها أبا بكر قائلة له: «... يا بن أبي قحافة، أفي كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبي؟! ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ أفعلني عمد تركتم كتاب الله ونبذتموه وراء ظهوركم إذ يقول: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾»^(٤)، وقال فيما اقتصر من خبر يحيى بن زكريا ﷺ إذ قال: رَبِّ ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ * يَرْثُنِي وَيَرْثُ مِنْ عَالِ يَعْقُوبَ»^(٥).

(١) الإمامة والسياسة/ج١/ص٣١.

(٢) تاريخ الطبري/ج٢/ص٤٤٨، وصحيح البخاري/ج٨/كتاب الفرائض/باب ٨٨٣/ح١٥٧٤. وصحيح مسلم/ج٥/كتاب الجهاد/باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركناه صدقة/ص١٥٣ وما بعدها، ورواه عنهم السيد شرف الدين في الفصول المهمة/ص٥٦.

(٣) صحيح البخاري/ج٤/كتاب الخمس/باب ٨٣٧/ح١٢٦٥. ونحوه في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج٥/ص٢٤٩، ورواه ابن أبي الحديد في شرحه (٦/٤٦٦/) والسيد شرف الدين في الفصول المهمة/ص٥٦ عن الصحيحين.

(٤) النمل/١٦.

(٥) مريم/٥.

وقال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(١) وقال: ﴿بُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٣).

وزعمتم ألا حظوة لي ولا إرث من أبي ولا رحم بيننا، أفخصكم الله بآية أخرج منها أبي ﷺ؟ أم هل تقولون أهل ملتين لا يتوارثان؟!.

أولست أنا وأبي من أهل ملة واحدة! أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمي؟ فدونكما مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك، فنعلم الحكم الله، والزعيم محمد، والموعود القيامة، وعند الساعة ما تخسرون، ولا ينفعكم إذ تندمون، ﴿لِكُلِّ نَبَرٍ مُّنتَقَرٌ﴾^(٤) وسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم^{(٥)(٦)}.

فقد دلت (صلوات الله وسلامه عليها) أن أبا بكر خالف صريح القرآن في إرث الولد من أبيه بمنعها ﷺ إرث أبيها ﷺ بما ذكرته من آيات الإرث.

ودلت كذلك على كذب ما رَوَّه عنه ﷺ من أنه لا يُورث لأن هذا الحديث - لو صح - لكان مخصصاً لعمومات الإرث - كما هو واضح - فأبطلته ﷺ بقولها «أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمي».

(١) الأحزاب/٦٠.

(٢) النساء/١١.

(٣) البقرة/١٨٠.

(٤) الأنعام/٦٧.

(٥) الزمر/٤٠.

(٦) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٢٢٦، وذكر منع أبي بكر سيدة النساء من إرث أبيها، وردها ﷺ عليه مجملأً البغوي في تاريخه/ج ٢/ص ١١٦.

وهذا منها عليه السلام استفهام استنكاري، معناه أن هذا الحديث لو كان صدر من النبي ﷺ لكان هو نفسه أشار إلى أنه مخصص للقرآن، ولكان كذلك عند أمير المؤمنين لأنهما الأعلام بعمومات الكتاب ومخصصاته.

وهذا يعني أنهم وضعوه على لسانه ﷺ.

فإذا بطل وجود المخصص ثبت أنها عليها السلام تراث أباها فيما تركه استناداً إلى تلك العمومات المتقدمة، إلا أن يدعوا إخراج الله تعالى نبيه عنها أو كونها وأباها من أهل ملتين لا يتوارثان.

وقد نفت كلا الأمرين (صلوات الله وسلامه عليها) بقولها مستنكرة عليهم هذا الفعل المخالف لكتاب الله تعالى: «... أفخصكم الله بآية أخرج منها أبي ﷺ؟! أم هل تقولون أهل ملتين لا يتوارثان؟! أو لست أنا وأبي من أهل ملة واحدة...».

هذا مضافاً إلى أن ما رواه أبو بكر في ذلك المقام عن رسول الله ﷺ قد تفرد هو بروايته دون أحد من المسلمين، كما ذكر ذلك ابن أبي الحديد في شرحه قال: «... لأن أكثر الروايات أنه لم يرو هذا الخبر^(١) إلا أبو بكر وحده، ذكر ذلك أعظم المحدثين، حتى إن الفقهاء في أصول الفقه أطبقوا على ذلك في احتجاجهم في الخبر برواية الصحابي الواحد. وقال شيخنا أبو علي: لا تقبل في الرواية إلا رواية اثنين كالشهادة، فخالفه المتكلمون والفقهاء كلهم، واحتجوا عليه بقبول الصحابة رواية أبي بكر وحده «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(٢).

وقد يقال: إن عدم التأكيد على أبي بكر لروايته الخبر دليل على صدقه،

(١) أي خبر «توريث الأنبياء».

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٦/ص ٢٢٧.

إذ لو لم يكن صادقاً في إخباره عن النبي ﷺ هذا لأنكر عليه من سمع ذلك منه، والنكير لم يقع. لكن يقال: ما قاله الجاحظ في رسائله (ص ٣٠٠): «... فإن يكن ترك النكير على أبي بكر دليلاً على صواب منعها (أي فاطمة عليها السلام)، إن في ترك النكير على فاطمة دليلاً على صواب طلبها... إلى أن قال: «فإذا لم نجد لهم أنكروا على الخصمين جميعاً فقد تكافأت الأمور واستوت الأسباب، والرجوع إلى أصل حكم الله في الموارث أولى بنا وبكم، وأوجب علينا وعليكم...»^(١).

فلهذا وغيره مما حصل لها عليها السلام على يد الخليفتين ومن تابعهما قضت عليها السلام غضبي ساخطة عليهما، وقد صرح بذلك البخاري والطبري وغيرهما فيما رووا عن عائشة كما تقدم، قال المعتزلي: «والصحيح عندي أنها ماتت وهي واجدة على أبي بكر وعمر، وأنها أوصت ألا يصليا عليها»^(٢).

ونقل عن أبي بكر الجوهري في سقيفته عن داود بن المبارك أنه سأل عبد الله بن موسى بن عبد الله بن حسن بن علي بن علي بن أبي طالب عن مسائل منها سؤاله عن أبي بكر وعمر فقال: أجيبك بما أجاب به جدي عبد الله بن الحسن فإنه سئل عنهما، فقال: «كانت أمنا صديقة ابنة نبي مرسل، وماتت وهي غضبي على قوم، فنحن غضاب لغضبها».

وأنشد بعض شعراء الطالبين فقال:

يا أبا حفص الهوينى وما كنت بذاك لولا الجمام
أتموت البتول غضبي ونرضى ما كذا يصنع البنون الكرام^(٣)
٢ - تخلفه عن جيش أسامة بن زيد بعدما كان هو وصاحبه ومعظم

(١) نقله العلامة الأميني في القدير/ج ٧/ص ٢٣٠.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٤٩.

(٣) المصدر السابق/ص ٥٠.

الصحابة في ذلك الجيش وتحت إمرة أسامة كما تقدّم (ص ١١٣ وما بعدها).

وبتخلّفه هذا خالف أمر رسول الله ﷺ وكان مشمولاً للعهنة ﷺ حيث روي أنه ﷺ أمر بإنفاذ جيش أسامة ولعن من يتخلّف عنه قال الشهرستاني: «الخلافة الثاني في مرضه أنه قال: جهّزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلّف عنها»^(١)...^(٢).

ولا يصح الاعتذار عن المتخلّفين بأنّ قلوبهم لم تسع مفارقتهم ﷺ وقد اشتد به المرض^(٣)، ولم تسمح نفوسهم بفراقه وهو في تلك الحال فتربّصوا ينتظرون في الجرف ما تنتهي إليه حاله^(٤).

لأن ذلك منهم اجتهاد في مقابل النص، ومخالفة صريحة لأمر الرسول ﷺ، ولا أظن أحداً أشفق من رسول الله ﷺ على أمر الأمة ومصالحها، ولمّا كان ﷺ يرى المصلحة في تسييرهم جميعاً تحت إمرة أسامة بن زيد، فلا يبقى وجه لمخالفته ﷺ إلا التمرد عليه ورد أمره ﷺ وهو تمرد على الله وردّ لأمره تعالى.

ومن كان كذلك لا يستحق الخلافة والإمامة.

٣ - مخالفته الشرع بعدم إقامة الحدّ على خالد بن الوليد لقتله مالك بن نويرة المسلم ووطئه زوجته في تلك الليلة، وكان أبو قتادة الأنصاري ممن شهد لمالك بالإسلام^(٥)، وأنكر على خالد فعلته، وعاهد الله أن لا يشهد معه

(١) الصحيح (عنه) لرجوعه إلى الجيش.

(٢) تقدم تخريجه (ص ١١٤) مع ذكر مصادر أخرى.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني/ج ١/ص ١٤.

(٤) النص والاجتهاد/ص ٣٧، وهو اعتذار الشيخ البشري في بعض مراجعته للسيد شرف الدين ككتّفته.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٥٠٣، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٤٩، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٣٦٣.

حرباً أبداً بعدها^(١).

وممن أنكر على خالد فعلته عمر بن الخطاب، روى الطبري أنه لما بلغ قتلهم عمر بن الخطاب تكلم فيه عند أبي بكر فأكثر وقال: «عدو الله عدا على امرئ مسلم فقتله ثم نزا على امرأته»^(٢)، ومما قاله له أيضاً: «إن في سيف خالد زهقاً، فإن لم يكن هذا حقاً حق عليه أن يُقيد»^(٣).

إلا أن أبا بكر لم يكن يقيد من عماله^(٤) فقال: «هيه يا عمر تأول فاختأ فارفع لسانك عن خالد» ووذى مالكا وكتب إلى خالد أن يقدم عليه ففعل فأخبره خبره فعذره وقبل منه وعنفه في التزويج الذي كانت تعيب عليه العرب من ذلك^(٥).

ولما ألح عليه عمر في خالد أن يعزله قال: «لا يا عمر لم أكن لأشيم سيفاً سلّه الله على الكافرين»^(٦).

وقد بالغ بشدة الأستاذ هيكل في كتابه الصديق أبو بكر في الدفاع عن رأي أبي بكر وما أقر خالد عليه بوجوه فاسدة، ذكرها سيدنا الإمام شرف الدين وأجاب عنها في كتابه (النص والاجتهاد)^(٧).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٥٠٣، تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٢١. وانظر الإصابة لابن حجر العسقلاني/ج ٥/ص ٧٥٤/رقم ٧٧٠٢. وأسد الغابة لابن الأثير/ج ٤/ص ٢٩٥.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٥٠٤، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٤٩، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٣٦٣ و ٣٦٤. وتاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٢١.

(٣) المصادر السابقة. وانظر الإصابة/ج ٥/ص ٧٥٤، وأسد الغابة/ج ٤/ص ٢٩٥.

(٤) قال السيد شرف الدين تعليقاً على ذلك: «وهذا من اجتهاده مقابل النص فإن الله تعالى يقول: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) (النص والاجتهاد/ص ١٢٤/تعليقة ٢).

(٥) تاريخ الطبري/جزء ٢/ص ٥٠٣، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٤٩، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٣٦٤. والفصول المهمة في تأليف الأمة/ص ٥٧ و ٥٨.

(٦) المصادر السابقة، أشيم: أغمد.

(٧) النص والاجتهاد/ص ١٢٧ - ١٣١.

وقد ذكر أهل السير أن عمر لم يزل كارهاً لخالد لفعلته في ابن نويرة فلما أن ولي الخلافة كان أول أمر فعله أن عزل خالدًا عن إمرة الجيش^(١).

وكيف يمكن لمن يقدم اجتهاد رأيه على نص إلهي أن يكون خليفةً على المسلمين، قائماً مقام رسول الله ﷺ؟!.

٤ - مخالفته رسول الله ﷺ في أمر تعيين الخليفة، حيث يزعمون أن النبي ﷺ توفي ولم يعين خليفة بل ترك الأمر لاختيار المسلمين فهلاً اقتدى أبو بكر بالنبي ﷺ وترك التعيين أم هو أشفق على الأمة من نبيها بل من ربها وإلهها؟! وتقدم سابقاً أن فعل أبي بكر ليس حجة يُستند إليه بخلاف فعل النبي ﷺ.

٥ - تقدم مخالفة الخليفين في إقدامهما ومن معهما على إحراق بيت علي وفاطمة حتى قالت عائشة منادية رسول الله ﷺ بأعلى صوتهما: «... يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة...»^(٢).

وقد اعترف بذلك أبو بكر في مرض موته لما قال: والله ما آسى إلا على ثلاث فعلتهن ليتني كنت تركتهن»، وذكر منهن كشفه بيت علي وفاطمة وتمنى أن لا يكون فعل ذلك^(٣).

وفي الطبري عنه: «... فوددت أني لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلقوه على الحرب».

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦٢٤، والصدوق أبو بكر لهيكل نقله عنه السيد شرف الدين في النص والاجتهاد/ص ١٢٦، وذكره في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٠، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٩، وتاريخ البغوي/ج ٢/ص ١٢٨.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٠.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٦، وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٩، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٧/ص ١٦٤. وغيرهم.

وتقدّم من الروايات بطرق العامة ما يدل على حرمة أذية فاطمة عليها السلام بلسان النبي ﷺ، وكيف أنها عليها السلام قد أقررتهم على أنهما قد أسخطاها وأذباها.

وهذا الهجوم على بيت علي وفاطمة ليس إلا حرباً عليهما لمخالفتهما الخليفتين فيما دخلا فيه من غصب الخلافة وانتزاع الحق من أهله مكرراً وغدراً، وقد روى الترمذي بسنده عن زيد بن أرقم أن رسول الله ﷺ قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين: «أنا حربٌ لمن حاربتهم وسلم لمن سالمهم»^(١) ورواه الحاكم في مستدرك بإسناده عن زيد بن أرقم عنه ﷺ^(٢).

وفي كتاب نظم درر السمطين للحافظ جمال الدين محمد بن يوسف الزرندي المدني عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ في حديث بعد ذكر الثقلين كتاب الله وعترته أهل بيته أنه قال: «... ناصرهما لي ناصر، وخاذلها لي خاذل، وليهما لي ولي، وعدوهما لي عدو»^(٣).

فانظر هل كان المهاجمون من الناصرين أم من الأعداء؟ وهل يهجم الناصر على بيت من ينصره؟

هذه بعض مخالفات الخليفة الأول، وبها الكفاية في إثبات عدم أهليته لتولي منصب الخلافة لرسول الله ﷺ.

(١) ينابيع المودة للقندوزي/ج ١/ص ٤٣، ومناقب ابن المغازلي/ص ١٠٥/ج ٩٠، وفي مشارق أنوار اليقين أنه قال ﷺ: «أنا حربٌ لمن حاربتكم وسلم لمن سالمكم، مبغض لمن أبغضكم، محبٌ لمن أحبكم...» مشارق أنوار اليقين/ص ٥٣، وفي الصواعق المحرقة عن الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن رسول الله ﷺ قال: «أنا حربٌ لمن حاربتهم وسلم لمن سالمهم» الصواعق المحرقة/ص ١٨٧، وجامع الأصول/ج ١٠/ص ١٠٢/ج ٦٦٩٤. وكتاب سليم بن قيس/ج ٢/ص ٥٦٨/آخر الحديث الأول.

(٢) مستدرك الحاكم/ج ٣/ص ١٤٩، وروى نحوه أيضاً عن أبي هريرة، وانظر فرائد السمطين/ج ٢/ص ٣٧ إلى ٣٩/ج ٣٧٢ وح ٣٧٣.

(٣) نظم درر السمطين/ص ٢٣٤، ونقله عنه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة/ج ١/ص ٤٤.

عود على الخطبة:

ثم إن هذه الطخية العمياء (يكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربّه) ويكدح من الكدح: العمل والسعي والكسب لآخرة ودنيا، يقال هو يكدح في كذا أي يكد ويعمل^(١).

والكادح هو الساعي بجهد وتعب^(٢).

وكدح المؤمن هو كدّه وسعيه فلا يصل إلى حقه ولا يُعطاه.

وقد عرّف عليه السلام الصغير والكبير في الجملتين السابقتين، ونكر (مؤمن) هنا، فقد يكون لإرادته عليه السلام جنس الصغير والكبير، والمعنى أنه يهرم في هذه الطخية العمياء كل كبير، ويشيب فيها كل صغير، لكونها تغمر بظلمتها وظلامها كل فرد.

ويكون مراده من المؤمن «خصوص شخص بعينه، ولعله عليه السلام يريد نفسه حيث يكدح فيها لاسترجاع حقه ومرضاة ربه إلى أن يلقي ربّه راضياً مرضياً.

أو يريد من المؤمن التقليل حيث لم يبق معه ابتداءً سوى ثلاثة سلمان وأبو ذر والمقداد ثم لحقهم عمار بن ياسر وبعض آخر إلا أنهم لم يصلوا إلى العشرين، فهؤلاء القلة يكدحون ويكدّون معه عليه السلام إلى أن يلاقوا ربّهم.

وقيل: المراد به أن المؤمن المجتهد في الذبّ عن الحق والأمر بالمعروف يسعى فيه ويكد ويقاسي الشدائد حتى يموت^(٣).

اختيار أمير المؤمنين عليه السلام:

قال عليه السلام: «فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى فصبرت وفي العين قذى

(١) مجمع البحرين/ج ٢/ص ٤٠٦/مادة كدح.

(٢) المصدر السابق.

(٣) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥١٤.

وفي الحلق شجاً أرى تراثي نهباً».

أحجى أي أجدر وأليق بالعقل والشرع أي أولى، يقال: هذا أحجى من هذا أي أخلق وأحرى.

وهاتان: هذه.

والقذى: ما يقع في العين من الأذى، أي صبرت على مضض كما يصبر الأرمـد.

والشجاء: ما يعترض في الحلق وينشب من عظم ونحوه يجعله غير قادر على الابتلاع.

والتراث بالضم هو ما يخلفه الرجل لورثته، وأصله الواو أي الوارث، فقلبت الواو تاء^(١).

والنهب أي الانتهاب وهو الغلبة على المال^(٢). وحقه عليه السلام بالخلافة والإمامة ليس مالاً إلا أنه شبهه به لأنه غلب عليه فكان انتهاباً ونهباً.

وحاصل كلامه عليه السلام: أنه اختار الصبر على الطخية العمياء لأن الصبر عليها أليق بالعقل والشرع من الصولة بيد جذاء لا تُعطي المرجو ولا تعود على الإسلام بالفائدة والمنفعة.

وفي خطبة له عليه السلام يبين فيها هذا الأمر وذلك لما خاطبه عمه العباس وأبو سفيان أن يبايعا له بالخلافة قال عليه السلام: «أيها الناس شقوا أمواج الفتن بسفن النجاة وعرجوا عن طريق المنافرة وضعوا تيجان المفاخرة، أفلح من نهض بجناح أو استسلم فأراح، هذا ماء آجن، ولقمة يغص بها آكلها،

(١) مجمع البحرين/ج ٢/ص ٢٦٧/مادة ورث. وفي المصباح العنبر ج ٢/ص ٦٥٤ أنه مال أبيه، بتصريف.

(٢) مجمع البحرين/ص ١٧٨/مادة نهب.

ومجتنى الثمرة لغير وقت إيناعها كالزراع بغير أرضه...»^(١).

ولذا صبر ﷺ ، وفي موضع آخر يقول ﷺ :

«فنظرت فإذا ليس لي رافد ولا ذاب ولا مساعد إلا أهل بيتي فضننت بهم عن المنية فأغضيت على القذى وجرعت ريقى على الشجى، وصبرت من كظم الغيظ على أمر من العلقم وآلم للقلب من خز الشفار»^(٢).

الخلافة حق علي وإرثه من النبي ﷺ فلماذا تركه؟!

أمّا أنها حقّه وإرثه من النبي ﷺ فقد صرح بذلك ﷺ مراراً في كثير من كلماته وكذلك بنوه.

فمن ذلك قوله ﷺ : «لقد علمتم أنّي أحق الناس بها من غيري والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة إلتماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»^(٣).

ومنه أيضاً قوله ﷺ : «اللهمّ أني أستعديك على قريش، فإنهم قد قطعوا رحمي وأكفأوا إنائي وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري...»^(٤).

ومنه قوله ﷺ : «وقال قائل: إنك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص، فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه...»^(٥).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٤٠.

(٢) المصدر السابق/ج ٢/ص ٢٠٢.

(٣) المصدر السابق/ج ١/ص ١٢٤.

(٤) المصدر السابق/ج ٢/ص ٢٠٢.

(٥) المصدر السابق/ص ٨٤.

وروى في فرائد السمطين بإسناده عن ابن عباس في حديث أن علياً عليه السلام كان يقول:

«والله إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه، ومن أحق به مني»^(١).

وفي ترجمة الامام علي عليه السلام من تاريخ ابن عساكر بإسناده عن النبي ﷺ إنه قال: «علي وصي ووارثي»^(٢).

ومنه قول الحسن المجتبي عليه السلام بعد صلح معاوية:

«إن معاوية نازعني حقاً هو لي دونه فنظرت لصلاح الأمة وقطعت الفتنة... إلى أن قال: ورأيت أن حق الدماء خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلا صلاحكم وبقاءكم»^(٣)، وحقه عليه السلام هو حق أبيه علي عليه السلام.

ومنه قول علي عليه السلام لما أخذ قهراً لبياع: «أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبياعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي ﷺ، وتأخذونه منا أهل البيت غصباً»^(٤).

وعن علي بن الحسين عليه السلام قال: «أصبحنا في قومنا بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون، إذ كانوا يذبّحون أبناءهم ويستحيون نساءهم، وأصبح شيخنا وسيدنا يُتَقَرَّب إلى عدونا بشتمه أو سبه على المنابر... إلى أن قال عليه السلام: إن لنا أهل البيت الفضل على قريش لأن محمداً ﷺ منا، فأصبحوا يأخذون بحقنا ولا يعرفون لنا حقاً»^(٥).

(١) فرائد السمطين/ج ١/ص ٢٢٤/ح ١٧٥.

(٢) ترجمة الإمام علي عليه السلام/ج ٣/ص ٥/ح ١٠٣٠ و ١٠٣١. ورواه ابن المغازلي الشافعي في مناقبه/ص ١٩٢/ح ٢٣٨.

(٣) بحار الأنوار/ج ٤٤/ص ٦٦٥.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٩.

(٥) طبقات ابن سعد/ مجلد ٥/ص ٢١٩ و ٢٢٠، ونقل بعضه عنه التستري في بهج الصباغة/ج ٥/ص ٥٩.

وعن الباقر عليه السلام : «إِنَّ النُّبِيَّ ﷺ قَبْضٌ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالنَّاسِ، فَمَالَاتْ عَلَيْنَا قَرِيشٌ حَتَّى أَخْرَجَتْ الْأَمْرَ عَنْ مَعْدَنِهِ، وَاحْتَجَّتْ عَلَى الْأَنْصَارِ بِحَقِّنَا وَحُجَّتْنَا ثُمَّ تَدَاوَلَتْهَا قَرِيشٌ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ^(١)».

الإمامة إرث النبوة:

فالإمامة والخلافة هي حقُّ آل رسول الله ﷺ، وهي إرث النبوة، فليس لأحد أن يدَّعيها، ولا لبشر أن يتصدَّى لها إلا بتنصيب من الله تعالى مباشرة أو على لسان نبيه ﷺ.

وهذا الإرث ينتقل بالنص الإلهي من إمام إلى آخر على لسان النبي ﷺ أو على لسان الإمام السابق، وهذا ما تعتقده الإمامية جمعاء، قال تعالى مخاطباً إبراهيم ﷺ ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

فجعل الله تعالى الإمامة عهداً منه لمن يشاء وقد نفاها عن الظالمين. وروى الشيخ الصدوق رحمته الله في تفسير الآية بإسناده عن عبد العزيز بن مسلم عن الرضا عليه السلام في حديث قال: «... إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلٌ قَدَرًا وَأَعْظَمُ شَأْنًا وَأَعْلَى مَكَانًا وَأَمْنَعُ جَانِبًا وَأَبْعَدُ غَوْرًا مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِعَقُولِهِمْ، أَوْ يَنَالُوهَا بِأَرَائِهِمْ أَوْ يَقِيمُوا إِمَامًا بِاخْتِيَارِهِمْ، إِنْ الْإِمَامَةَ خَصَّ اللَّهُ بِهَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ ﷺ بَعْدَ النُّبُوَّةِ، وَالْخَلَّةَ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً وَفَضِيلَةً شَرَفَهُ بِهَا وَأَشَادَ بِهَا ذَكَرَهُ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، فَقَالَ الْخَلِيلُ ﷺ سُرُوراً بِهَا ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فَأَبْطَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ إِمَامَةَ كُلِّ ظَالِمٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَصَارَتْ فِي الصَّفْوَةِ... إِلَى أَنْ قَالَ ﷺ : إِنْ الْإِمَامَةُ هِيَ مَنْزِلَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِرْثُ الْأَوْصِيَاءِ، إِنْ الْإِمَامَةَ خَلَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

(١) بهج الصباغة/ج ٥/ص ٥٩، نقله عن شرح ابن أبي الحديد/ج ٣/ص ١٥.

(٢) البقرة/١٢٤.

وخلافة الرسول...»^(١).

وروى ثقة الإسلام الكليني رحمه الله في الكافي عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيًّا، وَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَامًا، فَلَمَّا جُمِعَ لَهُ الْأَشْيَاءُ قَالَ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَمَنْ عَظَمَهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿وَمِنْ دُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ قَالَ: لَا يَكُونُ السَّفِيهَ إِمَامَ التَّقِيِّ»^(٢).

وعن المفيد عن درست وهشام عنهم عليه السلام قال: «قَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ نَبِيًّا وَلَيْسَ بِإِمَامٍ، حَتَّى قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ دُرِّيَّتِي﴾ فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ مِنْ عَبْدٍ صَنَمًا أَوْ وَثْنًا أَوْ مَثَلًا لَا يَكُونُ إِمَامًا»^(٣).

وقوله تعالى ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ مطلق، وهو من صدر عنه ظلم ما، من شرك أو معصية، وإن كان منه في برهة من عمره ثم تاب وصلاح.

ونقل السيد الطباطبائي في تفسيره عن بعض أساتذته في مقام تقريب دلالة الآية على عصمة الإمام ما لقطه:

«إِنَّ النَّاسَ بِحَسَبِ الْقِسْمَةِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: مَنْ كَانَ ظَالِمًا فِي جَمِيعِ عَمَرِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا فِي جَمِيعِ عَمَرِهِ، وَمَنْ هُوَ ظَالِمٌ فِي أَوَّلِ عَمَرِهِ دُونَ آخِرِهِ، وَمَنْ هُوَ بَعْكَسُ هَذَا.

وإبراهيم عليه السلام أجل شأنًا من أن يسأل الإمامة للقسم الأول والرابع من ذريته، فبقي قسمان، وقد نفى الله أحدهما، وهو الذي يكون ظالمًا في أول

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ١/ ص ٢١٦ - ٢١٧/ ح ١.

(٢) تفسير الميزان ج ١/ ص ٢٧٦.

(٣) المصدر السابق ج ١/ ص ٢٧٨.

عمره دون آخره، فبقي الآخر وهو الذي يكون غير ظالم في جميع عمره» انتهى^(١).

ومن الواضح - تاريخياً - أن من تقدّم على أمير المؤمنين عليّ عليه السلام كانوا ظالمين في أول عمرهم - على الأقل - بعبادتهم الأصنام والأوثان. فلا يستحقون الإمامة وخلافة النبوة بحالٍ من الأحوال.

وأما ترك هذا الإرث والحق من عليّ عليه السلام وبنيه فلقلة الناصر كما تقدّم وتخوفاً أن يرتدّوا عن الإسلام وهم حديثو عهد بالجاهلية فقد روى الكليني - مضافاً إلى ما تقدم - في روضة الكافي بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ الناس لمّا صنعوا ما صنعوا إذ بايعوا أبا بكر، لم يمنع أمير المؤمنين عليه السلام من أن يدعو إلى نفسه إلّا نظراً للناس وتخوفاً عليهم أن يرتدّوا عن جميع الإسلام...»^(٢).

فالذي يظهر مما تقدّم أنه عليه السلام لم يقاتل الغاصبين لحقه وإرثه من رسول الله ﷺ لأحد سببين:

الأول: قلة الناصر والمعين.

الثاني: مصلحة الدين وتخوفه عليه السلام من ارتدادهم وعودهم إلى عبادة الأوثان.

فصبر من كظم الغيظ على أمر من العلقم وآلم للقلب من خزّ الشفار على حدّ تعبيره عليه السلام.

هل بايع عليّ عليه السلام؟

قد اتّضح أن أمير المؤمنين عليه السلام سكت على غضب حقه فلم يرفع سيفاً

(١) تفسير الميزان/ج ١/ص ٢٧٤.

(٢) روضة الكافي/ص ٢٩٥/ح ٤٥٤.

في وجه الغاصبين لما تقدّم، لكن هذا لا يدل على أنه بايع، فيأتي السؤال هل بايع أبا بكر أم سكت ولم يبايع؟

أكثر أهل السنة على أنه عليه السلام لم يبايع في حياة فاطمة الزهراء عليها السلام وتقدّمت عباراتهم في ذلك عن الطبري في تاريخه وابن قتيبة في الإمامة والسياسة، ففي تاريخ الطبري أنها عليها السلام عاشت بعد أبيها ستة أشهر فيما رواه عن عائشة بنت أبي بكر وفيه: «فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله ﷺ ثم توفيت، قال معمر: فقال رجل للزهري: أفلم يبايعه عليّ ستة أشهر؟ قال: لا ولا أحد من بني هاشم حتى يبايعه عليّ...»^(١).

ومقلّهم أنها عليها السلام عاشت بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً كما في الإمامة والسياسة^(٢).

وقيل غير ذلك. فالكل متفق على بيعته عليه السلام، غايته أن تأخره عليه السلام - عند من قال بتأخره - إنما كان لاستيحاشه منهم من حيث أنهم استبدّوا بالأمر، ولم يتربصوا في إبرام الأمر حضوره عليه السلام كما ذكر ذلك القاضي عبد الجبار صاحب المغني^(٣).

وأما الخاصة فاختلفوا على قولين:

الأول: ما عليه الشيخ المفيد رحمته الله في العيون والمحاسن من عدم مبايعته عليه السلام أبا بكر البتة، ونسبه إلى المحققين من أهل الإمامية حيث قالوا: إنه لم يبايع ساعة قط^(٤).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٨، ورواه مسلم في صحيحه/ج ٥/كتاب الجهاد/باب قول النبي ﷺ «لا نورث ما تركناه صدقة»/ص ١٥٣ وما بعدها. وعن ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٤٩ وما بعدها «أن علياً عليه السلام بايع قبل دفن رسول الله ﷺ، وجذد البيعة بعد استشهاد سيد النساء عليها السلام».

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣١، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر ج ١/ص ٢٦٢.

(٣) الشافي في الإمامة للسيد المرتضى رحمته الله /ج ٣/ص ٢٣٣.

(٤) الفصول المختارة من العيون والمحاسن/ص ٥٦/ج ٢ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

الثاني: ما عليه السيد المرتضى وآخرون وتسانده الروايات من العامة والخاصة أنه عليه السلام بايع لکن عن إكراه وإجبار بلا رضا واختيار، وقد تقدّم سابقاً ما يدل على ذلك عند الحديث عن مبدأ الاختيار.

دليل القول الأول كما ذكره الشيخ المفيد رحمته الله مع تصرف للتوضيح:

أنه ليس يخلو تأخر علي عليه السلام عن البيعة من حالة من حالات أربعة:

١ - أن يكون تأخره هدى، وترك التأخر ضللاً.

٢ - أن يكون تأخره ضللاً، وتركه هدى وصواباً.

٣ - أن يكون تأخره وتركه صواباً.

٤ - أن يكون تأخره وتركه خطأ.

والثاني والرابع باطلان لأنه لو كان تأخره ضللاً وخطأً لكان أمير المؤمنين عليه السلام قد ضلّ بعد النبي ﷺ، وليس كذلك لإجماع الأمة على عدم وقوع ضلال منه عليه السلام بعد النبي ﷺ.

وأما الأول فلا يجوز في حقه عليه السلام لأنه منه عدول عن الصواب إلى الخطأ لقيام الإجماع على أنه عليه السلام لم يظهر منه ضلال في أيام الثلاثة الذي تقدّموا عليه.

وأما الثالث فلا يصح أيضاً لأن الحق لا يكون في جهتين مختلفتين، ولا على وصفين متضادين.

ولفساد هذه الوجوه الأربعة ثبت أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر أبداً.

دليل القول الثاني: وهو الروايات الكثيرة من العامة والخاصة أما العامة فقد تقدم ذكر ذلك، واتفاقهم عليه، بل نقل في المغني عن شيخه أبي هاشم

في وجه الغاصبين لما تقدّم، لكن هذا لا يدل على أنه بايع، فيأتي السؤال هل بايع أبا بكر أم سكت ولم يبايع؟

أكثر أهل السنة على أنه عليه السلام لم يبايع في حياة فاطمة الزهراء عليها السلام وتقدّمت عباراتهم في ذلك عن الطبري في تاريخه وابن قتيبة في الإمامة والسياسة، ففي تاريخ الطبري أنها عليها السلام عاشت بعد أبيها ستة أشهر فيما رواه عن عائشة بنت أبي بكر وفيه: «فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله ﷺ ثم توفيت، قال معمر: فقال رجل للزهري: أفلم يبايعه عليّ ستة أشهر؟ قال: لا ولا أحد من بني هاشم حتى يبايعه عليّ...»^(١).

ومقلّهم أنها عليها السلام عاشت بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً كما في الإمامة والسياسة^(٢).

وقيل غير ذلك. فالكل متفق على بيعته عليه السلام، غايته أن تأخره عليه السلام - عند من قال بتأخره - إنما كان لاستباحته منهم من حيث أنهم استبدّوا بالأمر، ولم يتربصوا في إبرام الأمر حضوره عليه السلام كما ذكر ذلك القاضي عبد الجبار صاحب المغني^(٣).

وأما الخاصة فاختلفوا على قولين:

الأول: ما عليه الشيخ المفيد رحمته الله في العيون والمحاسن من عدم مبايعته عليه السلام أبا بكر البتة، ونسبه إلى المحققين من أهل الإمامية حيث قالوا: إنه لم يبايع ساعة قط^(٤).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٨، ورواه مسلم في صحيحه/ج ٥/كتاب الجهاد/باب قول النبي ﷺ «لا

نورث ما تركناه صدقة»/ص ١٥٣ وما بعدها. وعن ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/ص ٢٤٩ وما

بعدها «أن عليّاً عليه السلام بايع قبل دفن رسول الله ﷺ، وجذد البيعة بعد استشهاد سيد النساء عليها السلام.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣١، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر ج ١/ص ٢٦٢.

(٣) الشافي في الإمامة للسيد المرتضى رحمته الله /ج ٣/ص ٢٣٣.

(٤) الفصول المختارة من العيون والمحاسن/ص ٥٦/ج ٢ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

الثاني: ما عليه السيد المرتضى وآخرون وتسانده الروايات من العامة والخاصة أنه عليه السلام بايع لكن عن إكراه وإجبار بلا رضا واختيار، وقد تقدم سابقاً ما يدل على ذلك عند الحديث عن مبدأ الاختيار.

دليل القول الأول كما ذكره الشيخ المفيد رحمته الله مع تصرف للتوضيح:

أنه ليس يخلو تأخر علي عليه السلام عن البيعة من حالة من حالات أربعة:

١ - أن يكون تأخره هدى، وترك التأخر ضللاً.

٢ - أن يكون تأخره ضللاً، وتركه هدى وصواباً.

٣ - أن يكون تأخره وتركه صواباً.

٤ - أن يكون تأخره وتركه خطأ.

والثاني والرابع باطلان لأنه لو كان تأخره ضللاً وخطأً لكان أمير المؤمنين عليه السلام قد ضل بعد النبي ﷺ، وليس كذلك لإجماع الأمة على عدم وقوع ضلال منه عليه السلام بعد النبي ﷺ.

وأما الأول فلا يجوز في حقه عليه السلام لأنه منه عدول عن الصواب إلى الخطأ لقيام الإجماع على أنه عليه السلام لم يظهر منه ضلال في أيام الثلاثة الذي تقدموا عليه.

وأما الثالث فلا يصح أيضاً لأن الحق لا يكون في جهتين مختلفتين، ولا على وصفين متضادين.

ولفساد هذه الوجوه الأربعة ثبت أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر أبداً.

دليل القول الثاني: وهو الروايات الكثيرة من العامة والخاصة أما العامة فقد تقدم ذكر ذلك، واتفاقهم عليه، بل نقل في المغني عن شيخه أبي هاشم

أنه روي أنه عليه السلام تأخر عن بيعة أبي بكر أربعين صباحاً^(١)، وهذا يعني أنه عليه السلام بايع قبل استشهاده سيدة النساء عليها السلام.

ونقل السيد المرتضى رحمته الله عدة روايات بطرق العامة في هذا الشأن منها:

ما رواه البلاذري عن المدائني عن مسلمة بن محارب عن سليمان التيمي عن أبي عون أن أبا بكر أرسل إلى علي عليه السلام بريدته على البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه قيس فلقبته فاطمة عليها السلام على الباب، فقالت: يا ابن الخطاب أترأك مُحَرِّقاً علي بابي، قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك، وجاء علي عليه السلام فبايع^(٢).

وروى الطبري بإسناده عن حميد بن عبد الرحمن الحميري في حديث حول ما جرى في سقيفة بني ساعدة وفي آخره: «... وتخلف علي والزبير واختلط الزبير سيفه وقال: لا أغمده حتى يبايع علي فبلغ ذلك أبا بكر وعمر، فقال عمر: خذوا سيف الزبير فاضربوا به الحجر، قال: فانطلق إليهم عمر فجاء بهما تعباً وقال: لتبايعان وأنتما طائعان أو لتبايعان وأنتما كارهان فبايعا^(٣)».

وهما يدلان على وقوع البيعة منه عليه السلام بعد بيعة السقيفة بقليل.

ومما رواه الخاصة:

١ - ما رواه ثقة الإسلام الكليني في الكافي بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنَّ الناس لما صنعوا ما صنعوا إذ بايعوا أبا بكر لم يمنع

(١) الشافي في الإمامة للسيد المرتضى/ج ٣/ص ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق/ص ٢٤١.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣-٤٤٤.

أمير المؤمنين عليه السلام من أن يدعو إلى نفسه إلا نظراً للناس وتخوفاً عليهم أن يرتدوا عن الإسلام فيعبدوا الأوثان ولا يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ وكان الأحب إليه أن يقرهم على ما صنعوا من أن يرتدوا عن جميع الإسلام... إلى أن قال عليه السلام: «... ولذلك كتم علي عليه السلام أمره وبائع مكرهاً حيث لم يجد أعواناً»^(١).

٢ - ما رواه السيد المرتضى رحمته الله في الشافي عن إبراهيم بن سعيد الثقفى قال: حدثنا أحمد بن عمرو البجلي قال: حدثنا أحمد بن حبيب العامري عن حمران بن أعين عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال: «والله ما بايع علي عليه السلام حتى رأى الدخان قد دخل عليه بيته»^(٢).

٣ - وروى عنه أيضاً عن يحيى بن الحسن بن الفرات عن ميسر بن حماد عن موسى بن عبد الله بن الحسن قال: «أبت أسلم أن تبائع وقالوا: ما كنا نبائع حتى يبائع بريدة لقول النبي ﷺ لبريدة: علي وليكم من بعدي، فقال علي عليه السلام: يا هؤلاء، إن هؤلاء خيروني أن يظلموني حقي وأبايعهم أو ارتدت الناس حتى بلغت الردة أهدأ، فاخترت أن أظلم حقي وإن فعلوا ما فعلوا»^(٣).

٤ - ما رواه الكشي في الموثق عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي ثم عرف الناس بعد يسير، قال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرّحا وأبوا أن يبائعوا لأبي بكر حتى جاؤا بأمير المؤمنين عليه السلام مكرهاً فبايع، وذلك قول الله عز

(١) روضة الكافي/ص ٢٩٥/ج ٤٥٤.

(٢) الشافي في الإمامة/جزء ٣/ص ٢٤١.

(٣) المصدر السابق/ص ٢٤٣.

وجل ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾^(١).

فهذه الروايات وغيرها مما شابهها تدل على أن أمير المؤمنين عليه السلام بايع مكرهاً بعد تهديد ووعيد وكان عليه السلام يردد قوله تعالى ﴿إِنْ أَمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوا بِقُلُوبِهِمْ﴾^(٢)، وسيأتي ما يدل على أمر النبي ﷺ علياً أن يبايع إن لم يجد أعواناً ويحقق دمه.

وأما دليل النافي للبيعة فصحيح أن التأخر عن البيعة لا يكون صواباً ولا تركه خطأ، ولا هو خطأ ولا تركه صواباً، ولا هو خطأ ولا تركه خطأ لأن ذلك في حق الأمير عليه السلام مما لا يجوز وقوعه لعصمته عندنا ولإجماع المسلمين على عدم وقوع الخطأ والضلال منه عليه السلام بعد النبي ﷺ وفي زمن الثلاثة كما تقدّم.

لكن لا مانع من أن يكون تأخره صواباً وتركه له صواباً أيضاً ولا يلزم من ذلك كون الحق في جهتين مختلفتين، وذلك لأن تأخره عليه السلام عن البيعة للغاصب الأول إنما كان انطلاقاً من كون الحق له عليه السلام وبالنص العام والخاص من النبي ﷺ وذاك غاصب مستبد بالحق دون أهله فكان الموقف الطبيعي أن يعارض ويخالف ويبين ذلك قولاً وفعلًا كما تقدّم أيضاً، هذا من حيث المبدأ.

فالموقف الأولي والأصلي هو سخطه عليه السلام وإنكاره عليهم استبدادهم بالأمر دونه.

ثم إنه عليه السلام لما رأى أن في ترك مبايعته للقوم، وفي مناهضته لهم ضرراً على الإسلام، وهو الحافظ له بعد النبي ﷺ، ولا معين ولا مساعد

(١) اختيار معرفة الرجال/ج ١/ص ٢٦/ج ١٢.

(٢) الأعراف/١٥٠.

لو أراد النهوض مع التهديد بالقتل بايع مكرهاً غير راضٍ ببيعتهم كما دلت عليه الروايات المتقدمة.

وهذا موقف تفرضه المصلحة وتقتضيه التقية، وفعل ما يقتضيه ذلك هو عين الصواب. على أنه كيف يجتمع الاختيار مع إحراق الدار والدفع بقوة للبيعة؟! وكيف يجتمع الاختيار والرضا مع التهديد بالقتل وضرب العنق؟!.

ولو كان ﷺ مختاراً راضياً كان هارون كذلك لما قهره بني إسرائيل بعبادتهم عجل السامري فقال لأخيه موسى ﷺ ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوكَ وَكَادُوا يَقْتُلُونِي﴾^(١) كما تمثل بها أمير المؤمنين ﷺ أيضاً.

تأسي أمير المؤمنين ﷺ بالأنبياء قبله:

وقد تأسى ﷺ بالأنبياء بسكوته على ما فعله القوم، فقد روى الصدوق رحمه الله في علل الشرائع بإسناده عن ابن مسعود قال: «احتجوا في مسجد الكوفة فقالوا: ما بال أمير المؤمنين ﷺ لم ينازع الثلاثة»^(٢) كما نازع طلحة والزبير وعائشة ومعاوية؟

فبلغ ذلك علياً ﷺ فأمر أن ينادي الصلاة جامعة، فلما اجتمعوا صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: معاشر الناس! إنه بلغني عنكم... كذا وكذا؟ قالوا: صدق أمير المؤمنين ﷺ قد قلنا ذلك.

قال: فإن لي بسنة من الأنبياء أسوة فيما فعلت، قال الله عز وجل في محكم كتابه ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٣).

قالوا: ومن هم يا أمير المؤمنين؟

(١) الأعراف/١٥٠.

(٢) هم أبو بكر وعمر وعثمان الذين تقدموا عليه ﷺ بغير حق.

(٣) الأحزاب/٢١.

قال: أولهم إبراهيم عليه السلام إذ قال لقومه ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١)، فإن قُلتُم إن إبراهيم عليه السلام اعتزل قومه لغير مكروه أصابه منهم فقد كفرتم، وإن قُلتُم اعتزلهم لمكروه منهم فالوصي أعذر.

ولي بابت أخته لوط أسوة إذ قال لقومه ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٢)، فإن قُلتُم إن لوطاً كانت له بهم قُوَّةٌ فقد كفرتم، وإن قُلتُم لم يكن له بهم قُوَّةٌ فالوصي أعذر.

ولي بيوسف عليه السلام أسوة إذ قال ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾^(٣)، فإن قُلتُم إن يوسف دعا ربه وسأله السجن بسخط ربه فقد كفرتم، وإن قُلتُم إنه أراد بذلك لئلا يسخط ربه عليه فاختر السجن، فالوصي أعذر.

ولي بموسى عليه السلام أسوة إذ قال ﴿فَقَرَّرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾^(٤)، فإن قُلتُم إن موسى عليه السلام فرّ من قومه بلا خوف كان له منهم فقد كفرتم، وإن قُلتُم إن موسى عليه السلام خاف منهم فالوصي أعذر.

ولي بأخي هارون عليه السلام أسوة إذ قال لأخيه ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾^(٥)، فإن قُلتُم لم يستضعفوه ولم يشرفوا على قتله فقد كفرتم، وإن قُلتُم استضعفوه وأشرفوا على قتله فلذلك سكت عنهم فالوصي أعذر.

ولي بمحمد ﷺ أسوة حين فرّ من قومه ولحق بالغار من خوفهم وأنامني على فراشه، فإن قُلتُم فرّ من قومه لغير خوف منهم فقد كفرتم، وإن قُلتُم خافهم وأنامني على فراشه ولحق هو بالغار من خوفهم فالوصي أعذر^(٦).

(١) مريم/٤٨.

(٢) هود/٨٠.

(٣) يوسف/٣٣.

(٤) الشعراء/٢١.

(٥) الأعراف/١٥٠.

(٦) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٤٣٨/ح ٢٩.

ولم يكونوا ليركوه ﷺ دون البيعة .

على أنه لو كان لا يصح أن يكون تأخره صواباً وتركه صواباً لَمَا صح من النبي ﷺ قتال قريش ثم مصالحتهم، ولما صح من الحسن المجتبي ﷺ قتال معاوية بن أبي سفيان ثم صالحه، ولما صح من الرضا ﷺ وهو المنكر واقعاً لخلافة المأمون أن يرضى بولاية العهد، بل هذا حاصل في كل الأئمة .

فالنبي ﷺ والحسن المجتبي ﷺ إنما صالحا للمصلحة مع عدم اعتقاد كل منهما واقعاً بأحقية الطرف الخصم .

والأئمة ﷺ ما خلا سيد الشهداء كانوا يتقون سلاطين زمانهم ويباعونهم قهراً وكرهاً مخافة القتل أو غير ذلك كقلة الناصر . وهذا ما كان من أمير المؤمنين ﷺ .

وخلاصة القول :

أن أمير المؤمنين الأصل فيه أنه ساخط منكر على القوم فعلهم، وقد بين ذلك ﷺ بالقول والفعل كما تقدم .

ولكنه لمصلحة الإسلام وقلة الناصر والقهر والغلبة لهؤلاء بايع بلا رضا منه ولا اختيار، ولا يقدر هذا في موقفه الأول فإنه ما ترك فرصة سنحت له إلا وذكرهم بحقه ولو بعد حين، وهذه الخطبة خير شاهد على ذلك .

توجيه كلام الشيخ المفيد رحمه الله :

وبذلك ينحل إشكال الشيخ المفيد إذ الحق وإن كان في جهتين مختلفتين إلا أنه باعتبارين وفي وقتين، فيتصف تأخره عن البيعة بالصواب لأنه الأصل، وتركه أيضاً صواباً لعروض المصلحة أو التقية بما يجعل الحكم ينقلب من قسم إلى آخر .

وظنتي أنَّ شيخنا المفيد (أعلى الله مقامه) إنما يريد أن يمنع ما كان الانقلاب والتبدل في الحكم باعتبار واحد وفي حالة واحدة^(١)، وهذا واضح إلا أنه ليس كذلك هنا بعدما تقدّم من تقريب. والله العالم بحقيقة الحال.

وقفة مع الشارح المعتزلي:

إن كلام أمير المؤمنين عليه السلام يدلّ صراحةً على تظلمه من القوم، وتمردهم على الحق باستبدادهم بالأمر دون صاحبه، وهو خروج عن جادة الصواب، وتجاوزٌ لحدود الله تعالى.

إلا أنَّ الشارح المعتزلي تبعاً لأصحابه المعتزلة يرى في كلامه عليه السلام خلاف ذلك بما حاصله^(٢):

إنَّ العدول عن أمير المؤمنين وهو الأفضل والأحق إلى من لا يساويه في فضل ولا يوازيه في علم وجهادٍ ولا يماثله في سؤدد وشرف عدولٌ عن الأحق والأولى إلا أنه لا يوجب طعناً في الآخر ولا تفسيقاً له وذلك لأنَّ المعتزلة لما أحسنوا الظن بالصحابه، وحملوا ما وقع منهم على وجه الصواب، وأنهم نظروا إلى مصلحة الإسلام، وخافوا فتنةً لا تقتصر على ذهاب الخلافة فقط بل وتُفضي إلى ذهاب النبوة والملة، فعدلوا عن الأفضل الأشرف الأحق إلى فاضلٍ آخر دونه، فَعَقَدُوا لَهُ.

فلذا تأوّلوا هذه الألفاظ بهذا التأويل وحملوها على التألم للعدول عن الأولى.

وهذا في غاية الغرابة وذلك لوجوه:

(١) وهي البيعة الاختيارية، التي دأب العامة على إثباتها، فكانت تُكَلِّفُهُ في كلامه ناظراً إليهم. وبالتالي يكون الكل من الخاصة متفقين على عدم بيعته الاختيارية، بل ما وقع منه من بيعه كان مكرهاً عليه.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٥٧.

الأول: إنَّ ما وقع من الصحابة فيما بينهم لا يمكن أن يحمل على حسن الظن بوجه، وإن كلاً منهم ناظر إلى مصلحة الإسلام لأنَّ فيما صدر منهم مخالفةً لحكم العقل بقبح تقديم المفضول على الفاضل، ولحكم الشرع الثابت بتقديم عليٍّ عليه السلام على غيره، والنص عليه عليه السلام واضح لا لبس فيه، والتأويل فيه خلاف الظاهر، فأين حديث الغدير وحديث المنزلة، وآية المباهلة والإنذار والولاية وغيرها الكثير؟ فإن لم يكن هذا نصّاً فأين النص؟

ويكفيينا في المقام حديث الغدير الذي توافق على روايته المسلمون جميعاً^(١).

وقد هتأ فيه أبو بكر وعمر عليّاً عليه السلام بهذه الإمرة والولاية كما تقدّم ذلك.

وقال الطبري في تفسيره بعد ذكر حديث الغدير: «فلقبه عمر فقال: هنيئاً لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة»^(٢).

وغيره الكثير مما ذكره علماء الإمامية (رضوان الله تعالى عليهم) في مقام الاستدلال على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله من الأخبار الصريحة والظاهرة في ذلك.

وإذا ثبت النص ثبتت مخالفتهم له، وهو من الاجتهاد في مقابل النص الذي درج على تشييده والعمل به الخليفتان ومن تابعهما فيما يتعلّق بالخلافة والإمامة ويمسّ سلطانهما.

(١) راجع الغدير للأميني/ج ١، وتقدّم تخريجه سابقاً (ص ١٤٨).

(٢) الغدير للأميني/ج ١/ص ٢٧٣/ح ٥ عن مصادر أهل السنة الكثيرة، منها ينابيع المودة للقندوزي الحنفي عن أحمد بن حنبل في مسنده (ينابيع المودة/ج ١/ص ٣٧). ومناقب ابن المغازلي الشافعي/ص ٦٩/ح ٢٤، بعد روايته حديث الغدير بـ ١٦ طريقاً، ونقل كلام أبي القاسم الأصبهاني في صحة هذا الحديث وفرائد السمطين/ج ١/ص ٦٤ و٦٥/ح ٣٠ و٣١. وأسد الغابة/ج ٤/ص ٢٨، وترجمة الإمام علي عليه السلام/ج ٢/ص ٨٢/ح ٥٨٤ و٥٨٥.

الثاني: مع الاعتراف منهم أنَّ علياً عليه السلام هو الأعلَم^(١)، فهذا يقتضي أن يكون نظره هو الصائب وإلا كانوا أعلم منه، وهو خلاف ما يقرون به. وإذا كان نظره هو الصائب كان نظرهم على خلافه، فافتضى تقديم نظره على نظرهم.

الثالث: أنهم قد رَوَوْا أنه عليه السلام مع الحق والحق معه يدور حيث دار، وأن مفارقتَه عليه السلام مفارقة الرسول ﷺ^(٢)، وهذا يقتضي أن يكون نظره على الحق وهم قد فارقوه بمخالفتهم له ففارقوا بذلك الرسول محمداً ﷺ.

فكيف يكون نظرهم هو الصواب؟!

الرابع: إن النظر إلى مصلحة الإسلام يقتضي تقديم من قدّمه الله ورسوله واختاره على اختيار قريش لنفسها كما تقدّم ذلك عن ابن عباس في جوابه عمر بن الخطاب ومما قاله له: «... فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها حيث اختار الله عز وجل لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود...»^(٣).

الخامس: إنَّ حسن الظن بالصحابة كمبدأ شرعي هو فاسد لأنه من المعلوم أنَّ الصحابة فيهم الفاسد وفيهم الصالح، والمدار في فسادهم وصلاحه على مدى التزامه برسالة الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ وهؤلاء كانوا قلّة، وبسبب هذا المبدأ قام الفاسدون بيزرون قتل المؤمنين وقهرهم وسجنهم فقاتل

(١) راجع ص ١٠٢.

(٢) ينابيع المودة/ج ١/ص ١٠٤ و ١٠٥، ومناقب الخوارزمي/ص ١٠٤/ح ١٠٧ و ١٠٩، ومناقب ابن المغازلي الشافعي/ص ٢٢٠/ح ٢٩١ و ص ٢١٧ - ٢١٨ / ح ٢٨٧ و ٢٨٨، و ص ٢٤١/ح ٣٢٤، ومستدرک الحاكم/ج ٣/ص ١٢٤. رسن الترمذي/ج ٥/ص ٥٩١/ح ٣٧١٤. وفرائد السمطين/ج ١/ص ١٧٦ و ١٧٧/ح ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠، و ص ٢٩٩ وما بعدها/ح ٢٣٧ و ٢٣٨، وترجمة الإمام علي عليه السلام ج ٢/ص ٢٦٨، و ج ٣/ص ١٥١.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٨٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٦.

معاوية وعمرو بن العاص علياً عليهما السلام، وحاربه طلحة والزبير وغيرهما، والكل يجب حسن الظن به لأنه صحابي، وكأنَّ الصحبة له عليه السلام تفيض العصمة أو العدالة أو الحكمة على هؤلاء كي تأوّل أفعالهم بما لا يُنقص من شأنهم^(١).

وقد تقدّم الكلام في الصحبة وما هي عليه سابقاً فراجع.

السادس: مثّل ابن أبي الحديد بمثالٍ وقاس المقام عليه فقال: «ألا ترى أنَّ البلد قد يكون فيه فقيهان؛ أحدهما أعلم من الآخر بطبقات كثيرة، فيجعل السلطانُ الأنقصَ علماً منهما قاضياً، فيتروّجِدُ الأعلَمُ ويتألّم، وينفُثُ أحياناً بالشكوى، ولا يكون ذلك طعنًا في القاضي ولا تفسيقاً له، ولا حُكماً منه بأنّه غير صالح بل للعدول عن الأحق والأولى»^(٢).

وهو كما ترى قياس مع الفارق وذلك:

أولاً: إن المثال قائم على تعيين السلطان لأحدهما غير الأعلَم، ومقامنا أن بعض المسلمين اختاروا شخصاً ليكون سلطاناً وليسوا هم الفصل في الاختيار، والسلطان حاكم عام، والقاضي لفض الخصومات فقط. وللسلطان العام مواصفات غير متوفرة فيمن قدّم وقُدّم.

ثانياً: إنه مما لا شك فيه أن العقلاء يستقبحون من السلطان تقديم غير الأعلَم على الأعلَم ويستتهجنون فعله لمخالفته لطريقة العقلاء في تقديم الأعلَم على غيره، وما هذا إلا لأنَّ الأعلَم هو صاحب الحق فتصدي غيره له ظلم له وتعدٍ عليه فيكون غير الأعلَم غاصباً، إلا أن يكون المنصب مما لا يحتاج إلى تصدي الأعلَم.

ثالثاً: سلّمنا أن لا غضاضة في تعيين غير الأعلَم من قبل السلطان فإن

(١) راجع أضواء على السّنة المحمدية لمحمود أبي ربة/ ص ٣٤٩ وما بعدها.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ١٥٧.

هذا محذوره قد ينتفي برجوع غير الأعلم فيما أشكل عليه إلى السلطان نفسه وفي مقامنا إلى من يرجع السلطان وهو قطعاً غير أعلم.

هذا كله إذا سلمنا أن للسلطان العام أن يقدم أو يؤخر على هواه بعيداً عن النصوص الإلهية.

السابع: قوله أنهم (خافوا فتنة تفضي إلى ذهاب النبوة والملة) ساقط لأنه مصادرة، فمن أين علموا أن تولي أمير المؤمنين الأمر يفضي إلى فتنة إلا أن يكونوا هم مريدين لها لو لم يتم لهم الأمر، وكيف يُصدّق هذا وقد كانت الأنصار تلهج بعلي كما روى الطبري في تاريخه: (فقال الأنصار أو بعض الأنصار لا نبايع إلا علياً)^(١)!

ولذا ترى أن عمر علّل غضبهم الخلافة لابن عباس بأن علياً عليه السلام حديث السن ويحب بني عبد المطلب كما تقدم، وتقدم تنفيذ هذا التعليل العليل، ولعمري فقد كرهوه لحدائثة سنه ولم يكره الله ورسوله فيه ذلك فنصّباه علماً للمؤمنين وراية للمهتدين فضّل من ضل عن بيته واهتدي من اهتدى عن بيته، كما روى ابن المغازلي الشافعي بإسناده عن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: «لولاك ما عُرف المؤمنون بعدي»^(٢).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣. وتقدم روايته عن ابن أبي الحديد في شرحه، والعلامة المجلسي في بحاره، وراجع ص ٤٠.

(٢) مناقب ابن المغازلي/ص ١٠٩/ح ١٠١، وروي «أنه عليه السلام مصباح الدجى ومنار الهدى، والعلم المرفوع لأهل الدنيا وأنه عليه السلام إمام أولياء الله ونور أهل طاعته» (راجع ينابيع المودة/ج ١/ص ١٥٨)، وفي نظم درر السمطين/ص ٩٠ عن ابن عباس أنه لما نزلت (إنما أنت منذر) قال النبي ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي، وبك يا علي بهتدي المهتدون من بعدي». وانظر فرائد السمطين/ج ١/ص ١٤٤/ح ١٠٨، ووص ١٤٨/ح ١١٢، وترجمة الإمام علي عليه السلام/ج ٢/ص ٤١٦، وص ٤٨٧ و ٤٨٩.

الثامن: أن تبرير فعلهم بأنهم خافوا الفتنة قد صرّح به الخليفتان فيما تقدّم من كلامهما، وتقدّم رده وإثبات أنهما أوقعا الأمة في هذه الفتنة بسلبهما الحق من صاحبه.

والحاصل أن القوم نهبوا تراث أمير المؤمنين عليه السلام بغير حق وقاموا يبرّرون ويعلّلون هرباً من المسؤولية. وكلام أمير المؤمنين عليه السلام لا يمكن حمله إلا على ظاهره للأصل ولا قرينة على الخلاف ليتأتى التأويل الواهي من المعتزلي وصحبه.

الخلاصة:

ثم بالاستناد إلى ما تقدّم من وهن وضعف ووضع في أدلة كون أبي بكر أهلاً للخلافة ثبت أنه لم يكن أهلاً لها ولا واحد في المائة فتكون خلافته باطلة فاسدة.

وبه تبطل خلافة صاحبيه بعده لاستناد خلافتها إلى خلافته، حيث استخلف الثاني مباشرة، فجعلها من بعده شوري أنتجت خلافة الثالث.

إن قلت: على هذا تبطل خلافة أمير المؤمنين عليه السلام لاستنادها إلى ما سبقها. قلت: إن خلافة أمير المؤمنين ثابتة بالنص الإلهي والنبوي فهي وإن تأخر رقتها بسبب الغصب والقهر إلا أنها لا تزال على شرعيتها.

هذا فضلاً عن عدم استنادها إلى ما سبقها حيث أن المسلمين تكاثروا على علي عليه السلام يطلبون منه تولي الأمر بدون إشارة أو تعيين من أي من السابقين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فخلافته عليه السلام قد حازت رضى الله تعالى ورسوله لوجود النص، واجتمع عليه من المسلمين ما لم يجتمع على من تقدّم عليه فهي حجة على

هذا محذوره قد ينتفي برجوع غير الأعلم فيما أشكل عليه إلى السلطان نفسه وفي مقامنا إلى من يرجع السلطان وهو قطعاً غير أعلم.

هذا كله إذا سلّمنا أنّ للسلطان العام أن يقدم أو يؤخر على هواه بعيداً عن النصوص الإلهية.

السابع: قوله أنهم (خافوا فتنة تفضي إلى ذهاب النبوة والملة) ساقط لأنه مصادرة، فمن أين علموا أنّ تولي أمير المؤمنين الأمر يفضي إلى فتنة إلا أن يكونوا هم مرّدين لها لو لم يتم لهم الأمر، وكيف يُصدّق هذا وقد كانت الأنصار تلهج بعلي كما روى الطبري في تاريخه: (فقال الأنصار أو بعض الأنصار لا نبايع إلا علياً)^(١)!

ولذا ترى أنّ عمر علّل غضبهم الخلافة لابن عباس بأنّ علياً عليه السلام حديث السن ويحب بني عبد المطلب كما تقدم، وتقدّم تفنيد هذا التعليل العلّيل، ولعمري فقد كرهوه لحدّثة سنّه ولم يكره الله ورسوله فيه ذلك فنصّباه علماً للمؤمنين وراية للمهتدين فضّل من ضل عن بينة واهتدي من اهتدى عن بينة، كما روى ابن المغازلي الشافعي بإسناده عن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه عليه السلام عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: «لولاك ما عُرف المؤمنون بعدي»^(٢).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٢. وتقدّم روايته عن ابن أبي الحديد في شرحه، والعلامة المجلسي في بحاره، وراجع ص ٤٠.

(٢) مناقب ابن المغازلي/ص ١٠٩/ح ١٠١، وروي «أنه عليه السلام مصباح الدجى ومنار الهدى، والعلم المرفوع لأهل الدنيا وأنه عليه السلام إمام أولياء الله ونور أهل طاعته» (راجع ينابيع المودة/ج ١/ص ١٥٨)، وفي نظم درر السمطين/ص ٩٠ عن ابن عباس أنه لما نزلت (إنما أنت منذر) قال النبي ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي، وبك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي». وانظر فرائد السمطين/ج ١/ص ١٤٤/ح ١٠٨، و ص ١٤٨/ح ١١٢، وترجمة الإمام علي عليه السلام/ج ٢/ص ٤١٦، و ص ٤٨٧ و ٤٨٩.

الثامن: أن تبرير فعلهم بأنهم خافوا الفتنة قد صرّح به الخليفان فيما تقدّم من كلامهما، وتقدّم رده وإثبات أنهما أوقعا الأمة في هذه الفتنة بسلبهما الحق من صاحبه.

والحاصل أن القوم نهبوا تراث أمير المؤمنين عليه السلام بغير حق وقاموا يبرّرون ويعلّلون هرباً من المسؤولية. وكلام أمير المؤمنين عليه السلام لا يمكن حمله إلا على ظاهره للأصل ولا قرينة على الخلاف ليتأتى التأويل الواهي من المعتزلي وصحبه.

الخلاصة:

ثم بالاستناد إلى ما تقدّم من وهن وضعف ووضع في أدلة كون أبي بكر أهلاً للخلافة ثبت أنه لم يكن أهلاً لها ولا واحد في المائة فتكون خلافته باطلة فاسدة.

وبه تبطل خلافة صاحبيه بعده لاستناد خلافتها إلى خلافته، حيث استخلف الثاني مباشرة، فجعلها من بعده شوري أنتجت خلافة الثالث.

إن قلت: على هذا تبطل خلافة أمير المؤمنين عليه السلام لاستنادها إلى ما سبقها. قلت: إن خلافة أمير المؤمنين ثابتة بالنص الإلهي والنبوي فهي وإن تأخر وقتها بسبب الغصب والقهر إلا أنها لا تزال على شرعيتها.

هذا فضلاً عن عدم استنادها إلى ما سبقها حيث أن المسلمين تكاثروا على علي عليه السلام يطلبون منه تولي الأمر بدون إشارة أو تعيين من أي من السابقين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فخلافته عليه السلام قد حازت رضى الله تعالى ورسوله لوجود النص، واجتمع عليه من المسلمين ما لم يجتمع على من تقدّم عليه فهي حجة على

هذا محذوره قد ينتفي برجوع غير الأعلم فيما أشكل عليه إلى السلطان نفسه وفي مقامنا إلى من يرجع السلطان وهو قطعاً غير أعلم.

هذا كله إذا سلمنا أنَّ للسلطان العام أن يقدم أو يؤخر على هواه بعيداً عن النصوص الإلهية.

السابع: قوله أنهم (خافوا فتنة تفضي إلى ذهاب النبوة والملة) ساقط لأنه مصادرة، فمن أين علموا أنَّ تولي أمير المؤمنين الأمر يفضي إلى فتنة إلا أن يكونوا هم مرابين لها لو لم يتم لهم الأمر، وكيف يُصدق هذا وقد كانت الأنصار تلهج بعلي كما روى الطبري في تاريخه: (فقال الأنصار أو بعض الأنصار لا نبايع إلا علياً)^(١)!

ولذا ترى أنَّ عمر علل غضبهم الخلافة لابن عباس بأنَّ علياً عليه السلام حديث السن ويحب بني عبد المطلب كما تقدم، وتقدم تنفيذ هذا التعليل العليل، ولعمري فقد كرهوه لحدائثة سنه ولم يكره الله ورسوله فيه ذلك فنصباه علماً للمؤمنين وراية للمهتدين فضل من ضل عن بيته واهتدي من اهتدى عن بيته، كما روى ابن المغازلي الشافعي بإسناده عن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: «لولاك ما عُرف المؤمنون بعدي»^(٢).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٣. وتقدم روايته عن ابن أبي الحديد في شرحه، والعلامة المجلسي في بحاره، وراجع ص ٤٠.

(٢) مناقب ابن المغازلي/ص ١٠٩/ح ١٠١، وروي أنه عليه السلام مصباح الدجى ومنار الهدى، والعلم المرفوع لأهل الدنيا وأنه عليه السلام إمام أولياء الله ونور أهل طاعته (راجع ينابيع المودة/ج ١/ص ١٥٨)، وفي نظم درر السمطين/ص ٩٠ عن ابن عباس أنه لما نزلت (إنما أنت منذر) قال النبي ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي، وبك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي». وانظر فرائد السمطين/ج ١/ص ١٤٤/ح ١٠٨، و ص ١٤٨/ح ١١٢، وترجمة الإمام علي عليه السلام ج ٢/ص ٤١٦، و ص ٤٨٧ و ٤٨٩.

الثامن: أن تبرير فعلهم بأنهم خافوا الفتنة قد صرّح به الخليفان فيما تقدّم من كلامهما، وتقدّم ردّه وإثبات أنهما أوقعا الأمة في هذه الفتنة بسلبهما الحق من صاحبه.

والحاصل أن القوم نهبوا تراث أمير المؤمنين عليه السلام بغير حق وقاموا يبرّرون ويعلّلون هرباً من المسؤولية. وكلام أمير المؤمنين عليه السلام لا يمكن حمله إلا على ظاهره للأصل ولا قرينة على الخلاف ليتأتى التأويل الواهي من المعتزلي وصحبه.

الخلاصة:

ثم بالاستناد إلى ما تقدّم من وهن وضعف ووضع في أدلة كون أبي بكر أهلاً للخلافة ثبت أنه لم يكن أهلاً لها ولا واحد في المائة فتكون خلافته باطلة فاسدة.

وبه تبطل خلافة صاحبيه بعده لاستناد خلافتها إلى خلافته، حيث استخلف الثاني مباشرة، فجعلها من بعده شوري أنتجت خلافة الثالث.

إن قلت: على هذا تبطل خلافة أمير المؤمنين عليه السلام لاستنادها إلى ما سبقها. قلت: إن خلافة أمير المؤمنين ثابتة بالنص الإلهي والنبوي فهي وإن تأخر رقتها بسبب الغصب والقهر إلا أنها لا تزال على شرعيتها.

هذا فضلاً عن عدم استنادها إلى ما سبقها حيث أن المسلمين تكاثروا على علي عليه السلام يطلبون منه تولي الأمر بدون إشارة أو تعيين من أي من السابقين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فخلافته عليه السلام قد حازت رضى الله تعالى ورسوله لوجود النص، واجتمع عليه من المسلمين ما لم يجتمع على من تقدّم عليه فهي حجة على

من يقول بالاختيار كما أنه لم يترافق مع هذا الاختيار العام إكراه لبعض^(١) كما حصل في خلافة الأول التي كان الإكراه فيها سيد الموقف.

(١) سيأتي رد دعوى إكراه طلحة والزبير على بيعة أمير المؤمنين عليه السلام ، وإنهما ما بايعا إلا طائعين مختارين ثم نكثا واذعيا الإكراه.

الفصل الثاني

خلافة عمر بن الخطاب

الفصل الثاني

خلافة عمر بن الخطاب

انتقال الخلافة إلى عمر بن الخطاب:

قال عليه السلام: «حتى مضى الأول لسبيله، فأدلى بها إلى ابن الخطاب بعده
(ثم تمثل بقول الأعشى):

شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخي جابر
يقصد عليه السلام بالأول أبا بكر بن أبي قحافة فقد ذكر الشارح المعتزلي أن
أبا بكر توفي ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة من سنة ثلاث عشرة^(١)
وذكر ذلك المسعودي أيضاً وقال: «... وكانت ولايته سنتين وثلاثة أشهر
وعشرة أيام...»^(٢).

وفي بعض النسخ (إلى فلان)^(٣) بدل (إلى ابن الخطاب)، وعن ابن ميثم
في شرحه أن في تفاسير الإمامية في قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ
يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا * يُنَوِّلَتْنِي لَيْتَنِي لَوْ أَخَذْتُ فَلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ
أَضَلَّنِي مِنَ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾^(٤).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٦، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٠، وتاريخ الطبري/
ج ٢/ص ٦١١، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٥.

(٢) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٠٤.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٢. ويهج الصباغة في شرح نهج البلاغة للستري/ج ٥/ص ٦٢.

(٤) الفرقان/٢٧ - ٢٩.

قال: «ما كنى الله في كتابه إلا في قوله فلاناً، والظالم الأول وفلاناً الثاني»^(١).

وروى ذلك علي بن إبراهيم في تفسيره عن أبي جعفر عليه السلام^(٢).

ومراده عليه السلام من السبيل هو السبيل الذي يسلكه كل إنسان إذا انتهى أجله ولاحت أمارات الموت عليه.

والإدلاء هو الإرسال والدفع، والمعنى دفع الخلافة إلى عمر. قال الشارح المعتزلي: «وقوله (فأدلى بها) من قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُذِلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾»^(٣) أي تدفعوها إليهم رشوة، وأصله من أدليت الدلو في البئر أرسلتها»^(٤).

وقال: «لَمَّا كَانَ عليه السلام يرى أن العدول بها عنه إلى غيره إخراج لها إلى غير جهة الاستحقاق شبه ذلك بإدلاء الإنسان بماله إلى الحاكم، فإنه إخراج للمال إلى غير وجهه فكان ذلك من باب الاستعارة»^(٥).

وفي كلامه هذا خلط إذ أن عمر هو الذي رشا أبا بكر بالخلافة ليردها إليه وقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى ذلك لَمَّا هَدَّه عمر بالقتل إن لم يبايع فقال عليه السلام له: «احلب حلباً لك شطره، واشدد له اليوم أمره يردده عليك غداً»^(٦).

ولَمَّا خرج عمر بكتاب أبي بكر الذي فيه استخلافه قال له رجل: «ما في

(١) بهج الصباغة للتستري/ج ٥/ص ٦٢.

(٢) تفسير القمي/ج ٢/ص ٨٩.

(٣) البقرة/١٨٨.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٩.

الكتاب يا أبا حفص؟ قال: لا أدري، ولكنني أوّل من سمع وأطاع، قال: لكنني والله أدري ما فيه: أمرته عام أول، وأمرّك العام^(١).

ولعلّ السائل أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد أصحابه ممن يعلم بحقيقة حال الرجلين.

وقد صرح بذلك ابن أبي الحديد المعتزلي حيث قال: «وعمر هو الذي شدّ بيعة أبي بكر ووقم المخالفين^(٢)، فيها فكسر سيف الزبير لمّا جرّده، ودفع في صدر المقداد، ووطىء في السقيفة سعد بن عباد، وقال: «اقتلوا سعداً، قتل الله سعداً!» وحطّم أنف الحُبّاب بن المنذر الذي قال يوم السقيفة: «أنا جُذيلها المحكك وعُذيقها المرجّب». وتوعّد من لجأ إلى دار فاطمة عليها السلام من الهاشميين، وأخرجهم منها، ولولاه لم يثبت لأبي بكر أمر، ولا قامت له قائمة^(٣)».

دهاء أبي بكر السياسي:

أقول: هذا لا يلغي دور أبي بكر في القضية فإنه كان السياسي المحنك الذي يعرف أين يضرب ومتى يضرب، وبتعبير آخر: «يعرف من أين تؤكل الكتف».

فانظر كيف نهى عمر عن الكلام أولاً نهى الرئيس للمرؤوس في سقيفة بني ساعدة حتى تكلم هو مبيّناً فضل الأنصار ثم عطف بأفضلية المهاجرين عليهم^(٤).

وانظر لمّا همّ عمر بأن يطأ سعداً بن عباد وحرّض على قتله، قال له أبو

(١) المصدر السابق/ص ٣٨.

(٢) وقم البعير: كواه، والمراد أذله.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٧٤.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٤٤، و ص ٤٤٦، و ص ٤٥٦. وقد تقدّم لفظه ص (٢٨).

بكر: «مهلاً يا عمر، الرفق ههنا أبلغ فأعرض عنه عمر»^(١).

وانظر كيف ردّ عليه لما اقتحموا بيت علي وفاطمة عليهما السلام بأمر منه . وأخرجوا علياً كرهاً وقهراً ومضوا به إلى أبي بكر ليباع، فقال عمر لأبي بكر: «ألا تأمر فيه بأمرك؟» فقال: «لا أكرهه على شيء ما كانت فاطمة إلى جنبه»^(٢) وهذا منه حنكة وحذاقة يريد أن يقول من خلالها أنه يحترم فاطمة ولأجلها لا يتعرّض لعلي عليه السلام لما يعرف من مكانتها عليها السلام في نفوس عامة المسلمين لمسييس الرحم لها مع رسول الله صلى الله عليه وآله هذا من جهة .

ومن جهة ثانية ليغطي على ما اقترفه وصاحبه ومن معهما بالهجوم على دارها وإسقاط جينها وكسر ضلعها، وما ألمّ بها من جزاء ذلك الفعل الشنيع^(٣)، فإن ذلك إنما حصل لأنها وقفت في طريقهم إلى علي عليه السلام!!

وانظر كيف واجه سيدة النساء لما جاءته مطالبة بحقها في إرث أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله فأجابها بالحديث المعروف عنه (إن الأنبياء لا يورثون ما تركوه صدقة) فقالت له: «والله لأدعون الله عليك، قال: والله لأدعون الله لك. قالت: والله لا كلمتك أبداً. قال: والله لا أهجرك أبداً»^(٤).

يقول الجاحظ في رسائله (ص ٣٠٠) فيما يعلق على ذلك:

«فإن قالوا: كيف تظن به ظلمها والتعدي عليها، وكلّما ازدادت عليه غِلظة ازداد لها ليناً ورقة. حيث تقول له: والله لا أكلمك أبداً، فيقول: والله لا أهجرك أبداً. ثم تقول: والله لأدعون الله عليك، فيقول: والله لأدعون الله

(١) تاريخ الطبري/ج٢/ص٤٥٩.

(٢) الإمامة والسياسة/ج١/ص٣١.

(٣) انظر كتاب مأساة الزهراء عليها السلام لسماحة العلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي، فقد أشبع الموضوع بحثاً وتحقيفاً، فجزاه الله تعالى عن أهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله خير جزاء.

(٤) الغدير للعلامة الأميني/ج٧/ص٢٢٩.

لك. ثم يتحمل منها هذا الكلام الغليظ والقول الشديد في دار الخلافة وبحضرة قريش والصحابة مع حاجة الخلافة إلى البهاء والتنزيه، وما يجب لها من الرفعة والهيبة، ثم لم يمنعه ذلك عن أن قال معتذراً متقرباً كلام المعظم لحقها، المكبر لمقامها، الصائن لوجهها، المتحنن عليها: «ما أخذ أعز علي منك فقراً، ولا أحب إلي منك غنى، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة».

قيل لهم: ليس ذلك بدليل على البراءة من الظلم والسلامة من الجور، وقد يبلغ من مكر الظالم ودهاء الماكر إذا كان أريباً وللخصومة معتاداً أن يظهر كلام المظلوم، وذلة المتصف، وحذب الوامق ومقت المحق...»^(١).
فأين هذا من مكر عمر ودهائه؟!

تعاقدهما وآخرين على غصب الأمر:

نعم هما صنوان في الأمر ومعهما جماعة منهم أبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة وعثمان بن عفان وغيرهم ممن تواطأ وتعاقد على غصب الحق من أمير المؤمنين عليه السلام إذا مات النبي ﷺ، فقد روى في إرشاد القلوب كيف تأمر القوم على ذلك، بل توافقوا على قتل رسول الله ﷺ بأن ينفروا دابته على عقبة هرشي^(٢) فصرف الله الشر عن نبيه ﷺ^(٣).

وقد ذكرهم أمير المؤمنين عليه السلام بذلك لما أخذ من بيته قهراً للبيعة حيث قال لهم بعد حوار: «لقد وفيتكم بصحيفتكم الملعونة التي تعاقدتم عليها في

(١) الغدير للعلامة الأميني/ج ٧/ص ٢٣٠.

(٢) هرشي بالفتح ثم السكون والقصر ثبة في طريق مكة قريبة من الجحفة ترى من البحر، ولها طريقان، فكل من سلك واحداً منها أفضى به إلى موضع واحد.

(٣) وتفصيل ذلك يطول، وقد ذكره العلامة المجلسي في بحاره بتمامه/ج ٢٨/ص ٨٦-١١٣.

الكعبة إن قتل الله محمداً أو مات لتزؤن هذا الأمر عنا أهل البيت .

فقال أبو بكر: فما علمك بذلك؟ ما أطلعناك عليها!

فقال ﷺ: أنت يا زبير وأنت يا سلمان وأنت يا أبا ذر وأنت يا مقداد، أسألكم بالله وبالإسلام، أما سمعتم رسول الله ﷺ يقول ذلك وأنتم تسمعون: إن فلاناً وفلاناً - حتى عد هؤلاء الخمسة - قد كتبوا بينهم كتاباً وتعاهدوا فيه وتعاهدوا أيماناً على ما صنعوا إن قتل أو مُت؟

فقالوا: اللهم نعم، قد سمعنا رسول الله ﷺ يقول ذلك لك: إنهم قد تعاهدوا وتعاهدوا على ما صنعوا، وكتبوا بينهم كتاباً إن قتل أو مت أن يتظاهروا عليك وأن يزووا عنك هذا يا علي.

قلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فما تأمرني إذا كان ذلك أن أفعل؟ فقال لك: إن وجدت عليهم أعواناً فجاهدهم ونابذهم، وإن أنت لم تجد أعواناً فبايع واحقن دمك...»^(١).

والحاصل أن الرجلين ومن معهما كانوا على تواطؤ تام فيما يتعلق بزحزحة أمير المؤمنين ﷺ عن الخلافة، وما تم في السقيفة وقبلها وبعدها كان ضمن مخطط مرسوم ومعلوم نفذوه أو بدأوا بتنفيذه من اللحظة التي أعلن فيها النبي ﷺ تنصيب علي ﷺ إماماً ووصياً وخليفة على المسلمين. فكل منهما مكمل للآخر، وكل منهما قام بدوره المطلوب منه، وسيأتي لاحقاً من أفعالهما ما يؤكد ذلك ويؤيده.

(١) كتاب سليم بن قيس الهلالي/ج ٢/ص ٥٨٩ من الحديث ٤. والمقصود من الخمسة: أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل، ثم التحق بهم من يوافقهم الرأي أمثال عثمان بن عفان ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري وغيرهم (انظر البحار/٢٨/ص ١٠٠).

استخلاف أبي بكر عمر بن الخطاب على المسلمين:

تقدّم أن موت أبي بكر كان في سنة ثلاث عشرة لثمان بقين من جمادي الآخرة، وأن مدة خلافته كانت سنتين وثلاثة أشهر وعشر ليالٍ، وعن أبي معشر أنها كانت سنتين وأربعة أشهر إلا أربع ليالٍ^(١)، وذكر في سبب موته روايتان:

الأولى: أنه أكل طعاماً مسموماً فمات بعد سنة ومرض خمسة عشر يوماً^(٢). وروى في العقد الفريد عن الليث بن سعد عن الزهري بأن أبا بكر سُم، فمات يوم الاثنين من آخره^(٣).

الثانية: أن أول بدء مرضه أنه اغتسل يوم الاثنين لسبع خلون من جمادي الآخرة وكان يوماً بارداً فحُمّ خمسة عشر يوماً ثم مات^(٤).

إلا أنه وهو يحتضر عقد الخلافة من بعده لعمر بن الخطاب، وقد نقل هذا العقد بثلاث صور هي:

الصورة الأولى: الاستخلاف الشفهي من أبي بكر، فقد روى الطبري قال: «حدّثنا ابن حميد قال حدّثنا يحيى ابن واضح قال: حدّثنا يونس بن عمر وعن أبي السّفر قال: أشرف أبو بكر على الناس من كنيفه وأسماء ابنة عميس ممسّكته موشومة اليدين وهو يقول: أترضّون بمن استخلف عليكم فإنّي والله ما ألوت من جهد الرأي ولا وليت ذا قرابة، وإنّي قد استخلفت عمر بن الخطّاب فاسمعوا له وأطيعوا فقالوا: سمعنا وأطعنا»^(٥).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٢، وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٢٠٢. والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٦.

وتاريخ البعقوبي/ج ٢/ص ١٢٦ و ١٢٧.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١١-٦١٢. والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٥.

(٣) العقد الفريد، ابن عبد ربه/ج ٤/ص ٢٥٠. وانظر الصواعق المحرقة/ص ٨٨.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١١ و ٦١٢، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٥.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٥/ص ٦١٨. والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٩، إلا أنه مزجه مع الاستخلاف الخطّي.

الصورة الثانية: الاستخلاف الخطي والمباشر من أبي بكر والمبلغ

عمر بن الخطاب والكاتب عثمان بن عفان، فقد روى في الإمامة والسياسة^(١) أن أبا بكر «دعا عثمان بن عفان فقال: اكتب عهدي، فكتب عثمان وأملئ عليه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة آخر عهده في الدنيا نازحاً عنها. وأول عهده بالآخرة داخلاً فيها: إني استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، فإن ثروه عدل فيكم فذلك ظني به ورجائي فيه، وإن بدّل وغير فالخير أردت، ولا أعلم الغيب...» ثم أنه استدعى عمر وطلب منه أن يقبل الاستخلاف ثم قال له: «خذ هذا الكتاب واخرج به إلى الناس، وأخبرهم أنه عهدي، وسلهم عن سمعهم وطاعتهم. فخرج عمر بالكتاب وأعلمهم، فقالوا: سمعاً وطاعة، فقال له رجل: ما في الكتاب يا أبا حفص؟ قال: لا أدري^(٢)، ولكني أول من سمع وأطاع، قال: لكنني والله، أدري ما فيه: أمرته عام أول، وأمرتك العام».

وقريب منه ما رواه الطبري في تاريخه وابن الأثير في كامله^(٣).

الصورة الثالثة: استخلاف خطي، الكاتب عثمان وهو الذي كتب اسم

عمر وأقره أبو بكر ففي شرح المعتزلي: «أحضر أبو بكر عثمان - وهو يجود بنفسه - فأمره أن يكتب عهداً، وقال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به عبد الله بن عثمان إلى المسلمين: أما بعد، ثم أغمي عليه، وكتب عثمان: قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، وأفاق أبو بكر، فقال: إقرأ، فقرأه، فكبر أبو بكر وسراً، وقال: أراك خفت أن يختلف الناس إن مت في غشيتي! قال: نعم، قال: جزاك الله خيراً عن الإسلام وأهله، ثم أتمّ العهد،

(١) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٧-٣٨، وروى كتاب عثمان للعهد ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٠، وابن حجر في صواعقه/ص ٨٩.

(٢) وهو يدري لأن أبا بكر أخبره بالأمر وطلب منه القبول كما ذكر ابن قتيبة!!

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨.

وأمر أن يُقرأ على الناس فقُرء عليهم...»^(١).

وقريب منه ما في تاريخ الطبري مع اختلاف يسير في الألفاظ^(٢).
والجامع المشترك بين الصور الثلاثة أن النتيجة واحدة وهي عقد البيعة
لعمر بن الخطاب من قِبَل أبي بكر.
ولنا هنا ملاحظات:

الأولى: وهي التي يُلفت إليها للوهلة الأولى مقارنةً مع ما صدر عن
النبي ﷺ في مرضه الذي مات فيه، والمفارقة فيه:
النبي مَرَضَ مَرَضَ الموت وكذلك أبو بكر.
النبي أمرهم بشيء وكذلك أبو بكر.

أخذ بقول النبي ﷺ في شيء دون شيء، وأخذ بقول أبي بكر بالتمام.
قول عمر للنبي ﷺ إنه ليهجر، وقوله في كتاب أبي بكر: ولكني أول من
سمع وأطاع»، وأمر المسلمين أن يسمعوا ويطيعوا لما في الكتاب وفيه
استخلافه. فقد روى الطبري بإسناده عن سفيان بن عيينة عن اسماعيل عن
قيس قال: «رأيت عمر بن الخطاب وهو يجلس والناس معه ويده جريدة وهو
يقول: أيها الناس، اسمعوا وأطيعوا قول خليفة رسول الله ﷺ، إنه يقول:
إني لم ألكم نُصحاً، قال: ومعه مولى لأبي بكر يقال له شديد معه الصحيفة
التي فيها استخلاف عمر»^(٣).

فنسأل: لماذا أخذ عمر بقول أبي بكر باستخلافه في مرض موته، وكان
أول من سمع وأطاع.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٥.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨. والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨. وقريب منه في الكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨. ومسند أحمد ج ١/

ص ٦٢/ج ٢٦١.

ولم يسمع ولم يطع قول النبي ﷺ لَمَّا أمر بكتاب ودواة ليكتب للمسلمين كتاباً لا يضلّون بعده أبداً، ولم يكتف بعصيان أمره ﷺ بل وصفه بالهجر ليسقط قوله ﷺ عن الحجية فيما لو كتب الكتاب؟! .

والجواب واضح لكل متأمل منصف:

الكتاب الأول من النبي ﷺ ليس فيه استخلاف عمر ولا صاحبه^(١) بل فيه نصّ على عليّ ﷺ كما تقدم سابقاً.

والكتاب الثاني من أبي بكر فيه استخلافه. وهذا متفق عليه بينهما، وقد تقدّم قول أمير المؤمنين ﷺ لعمر: «إحلب حلباً لك شطره، واشدد له اليوم أمره يردده عليك غداً»^(٢).

وقد ردّه عليه باستخلافه فيما تقدّم. ولنعم ما قيل:

أوصى النبي فقال قائلهم قد ضل يهجر سيد البشر
ورأى أبا بكر أصاب ولم يهجر فقد أوصى إلى عمر.

الملاحظة الثانية: أنه في الصورة الثالثة، الذي كتب اسم عمر هو عثمان وليس أبا بكر لا إملاء ولا كتاباً، فكيف عرف عثمان أنّ أبا بكر يريد عمر؟! .

والجواب: إن عثمان من أصحاب الصحيفة التي تعاقدوا فيها على أنه إن مات محمد أو قتل أن يزوروا الأمر عن أهل بيته^(٣).

ولذا كانت كتابته لاسم عمر عن سابق تصميم وتخطيط منهم، وسيؤكد

(١) وإن تكلف ابن كثير في تاريخه محاولاً جاهداً أن يثبت ذلك رابطاً بين قوله ﷺ ذلك وبين ما روره عنه ﷺ بطريق عائشة من أنه ﷺ هم أن يرسل إلى أبي بكر وابنه ليعهد إليه، وقد تقدّم ما يبطله (راجع البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي/ مجلد ٣/ ج ٥/ ص ٢٢٨).

(٢) الإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ٢٩.

(٣) راجع بحار الأنوار/ ج ٢٨/ ص ١٠٠.

ذلك ما سيأتي في قصة الشورى التي ابتدئها عمر لنقل الخلافة إلى عثمان كما سترى إن شاء الله تعالى.

الملاحظة الثالثة: قول أبي بكر لعثمان لما أفاق ورآه قد كتب اسم عمر في العهد: «أراك خفت أن يختلف الناس إن مت في غشيتي، قال: نعم...».

ولعمري هذا طعن برسول الله ﷺ حيث يزعمون أنه قبض ﷺ ولم يستخلف ولم يوص، فهل كان رسول الله ﷺ يريد للناس أن يختلفوا؟! حاشا وكلاً أم كان عثمان أشفق على الأمة ودينها من رسول الله ﷺ؟! أم أن أبا بكر أعلم بمصالح المسلمين حتى لا يفارق الدنيا إلا وقد كتب عهداً يستخلف فيه عمر بن الخطاب؟!

والنبي ﷺ فارقتها دون أن يعهد عهداً لأحد بذلك! حاشا لله ولرسوله!

كلام أبي بكر وهو يحتضر:

فقد نقل عنه أرباب السير أنه قال في احتضاره: ما آسى على شيء إلا على ثلاث فعلتها وددت أني تركتها، وثلاث تركتها وددت أني فعلتها، وثلاث وددت أني سألت رسول الله ﷺ عنها^(١).

ثم ذكر من الثلاث التي ودَّ أنه سأل عنها رسول الله ﷺ: «ووددت أني كنت سألت رسول الله ﷺ لمن هذا الأمر فلا ينازعه أحد، ووددت أني كنت سأله هل للأنصار في هذا الأمر نصيب»^(٢).

(١) مروج الذهب/ج٢/ص٣٠٨، وتاريخ الطبري/ج٢/ص٦١٩، والإمامة والسياسة/ج١/ص٣٦. مع تفاوت يسير. وتاريخ اليعقوبي/ج٢/ص١٢٦. والعقد الفريد/ج٤/ص٢٥٥.

(٢) المصادر السابقة.

وظاهر العبارتين أنه لم يكن جازماً بأن رسول الله ﷺ لم يستخلف مع إمكان أن يكون للأنصار نصيب، مع أنه كان وأصحابه في السقيفة قاطعين بخلاف ذلك، وما احتجاجهم على الأنصار إلا في هذا السياق.

أقول: أولاً: ولا يبعد أن يريد بالعبارة الأولى نفي النص من النبي ﷺ على أحد، إذ لو كان هناك نص لعلمه مثل أبي بكر لقربه من رسول الله ﷺ بابنته عائشة. وهذا فيه إيغال في الإبهام والإيهام على الأمة كي لا يأتي بعد ذلك من يدعي النص فيصدق، وهذا تثقيف يُراد منه إثبات مبدأ الاختيار ونحوه وإسقاط مبدأ النص الإلهي فيما يتعلق بمنصب الخلافة.

والعبارة الثانية مع أن فيها إدانة له كما سلف إلا أنها تُعطي للأنصار أيضاً فرصة بالتطلع إلى الأمر، وعدم حصره بقريش فضلاً عن خصوص أهل البيت النبوي ﷺ، ولعله يجري مجراه في هذا السياق ما سيأتي من عمر أنه تمتى حياة سالم مولى أبي حذيفة ليستخلفه مع أن سالم ليس من قريش بل هو عبد لامرأة من الأنصار أعتقته وحازت ميراثه^(١).

وهو مخالف لما رووه عن النبي ﷺ من حصره الخلافة في قريش، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما واللفظ للبخاري: حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد، سمعت أبي يقول: قال «ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»^(٢).

ثانياً: إذا لم يكن أبو بكر عالماً وعارفاً بالمستحق لهذا الأمر ولو بوصية

(١) الغدير للأميني/ج٧/ص٢٣١ نقله عن رسائل الجاحظ (ص٣٠٠). والإصابة في تمييز الصحابة/ج٢/ص٦، والاستيعاب لابن عبد البر/ج٢/ص٥٦٧/رقم ٨٨١. ورواه ابن سعد في طبقاته/مجلد ٣/ص ٨٦ إلا أنه ذكر أنها لم تقبله.

(٢) صحيح البخاري/ج٩/كتاب الأحكام/باب ١٠٩٨/ح ١٩٥٩، وصحيح مسلم/ج٦/كتاب الإمارة/باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش/ص ٢. وتقدمت روايات الخلفاء الاثني عشر من قريش فراجع.

من النبي ﷺ ، والنبي ﷺ - بزعمهم - لم يستخلف فكيف جُوزَ لنفسه أن يختار ويستخلف؟ فهلاً اقتدى برسول الله ﷺ وترك الأمر لاختيار الناس؟ .

أم أن الصحيفة فرضت عليه أن يستخلف فردّ الأمر إلى عمر بعد أن شتده عمر وشدة له؟!

ثالثاً: كان أبو بكر مُصرّاً على استخلاف عمر دون سواء بالرغم من اعتراض أكثر من واحد صراحة وكناية.

فعبد الرحمن بن عوف وصفه أن فيه غلظة لما سأله أبو بكر عنه^(١).

وأشدهم عليه كان طلحة بن عبيد الله فقد روى المعتزلي في شرحه أن طلحة دخل على أبي بكر فقال: «إنه بلغني أنك - يا خليفة رسول الله - استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلا بهم، وأنت غداً لاقِ ربك، فيسألك عن رعيتك»! .

فقال أبو بكر: «أجلسوني، ثم قال: أبا الله تخوفني! إذا لقيت ربي فسألني، قلت: استخلفتُ عليهم خيرَ أهلك»، فقال طلحة: «أعمر خيرُ الناس يا خليفة رسول الله» فاشتد غضبه وقال: «إي والله، هو خيرهم وأنت شرهم...»^(٢).

وفي الإمامة والسياسة أن الذين قالوا ذلك لأبي بكر هم المهاجرون والأنصار^(٣). وسيأتي مزيد كلام في غلظته وخشونته لاحقاً.

فلماذا - يا تُرى - هذا الإصرار على عمر مع ما فيه؟

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٤ و ١٦٥، وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦٢١، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨. وذكر استنكار طلحة ومعه علي بن أبي بكر استخلافه عمر ابن سعد في طبقاته/ج ٣/٢٧٤.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٧. ويمكن أن يكون دخلوا جميعهم مستنكرين ومتسائلين وتحدث باسمهم طلحة بن عبيد الله.

وظاهر العبارتين أنه لم يكن جازماً بأن رسول الله ﷺ لم يستخلف مع إمكان أن يكون للأنصار نصيب، مع أنه كان وأصحابه في السقيفة قاطعين بخلاف ذلك، وما احتجاجهم على الأنصار إلا في هذا السياق.

أقول: أولاً: ولا يبعد أن يريد بالعبارة الأولى نفي النص من النبي ﷺ على أحد، إذ لو كان هناك نص لعلمه مثل أبي بكر لقربه من رسول الله ﷺ بابنته عائشة. وهذا فيه إيغال في الإبهام والإيهام على الأمة كي لا يأتي بعد ذلك من يدعي النص فيصدق، وهذا تثقيف يُراد منه إثبات مبدأ الاختيار ونحوه وإسقاط مبدأ النص الإلهي فيما يتعلق بمنصب الخلافة.

والعبارة الثانية مع أن فيها إدانة له كما سلف إلا أنها تُعطي للأنصار أيضاً فرصة بالتطلع إلى الأمر، وعدم حصره بقريش فضلاً عن خصوص أهل البيت النبوي ﷺ، ولعله يجري مجراه في هذا السياق ما سيأتي من عمر أنه تمتنى حياة سالم مولى أبي حذيفة ليستخلفه مع أن سالم ليس من قريش بل هو عبد لامرأة من الأنصار أعتقته وحازت ميراثه^(١).

وهو مخالف لما رووه عن النبي ﷺ من حصره الخلافة في قريش، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما واللفظ للبخاري: حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد، سمعت أبي يقول: قال «ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»^(٢).

ثانياً: إذا لم يكن أبو بكر عالماً وعارفاً بالمستحق لهذا الأمر ولو بوصية

(١) الغدير للأميني/ج٧/ص٢٣١ نقله عن رسائل الجاحظ (ص٣٠٠). والإصابة في تمييز الصحابة/ج٢/ص٦، والاستيعاب لابن عبد البر/ج٢/ص٥٦٧/رقم ٨٨١. ورواه ابن سعد في طبقاته/مجلد ٣/ص ٨٦ إلا أنه ذكر أنها لم تقبله.

(٢) صحيح البخاري/ج٩/كتاب الأحكام/باب ١٠٩٨/ح ١٩٥٩، وصحيح مسلم/ج٦/كتاب الإمارة/باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش/ص ٢. وتقدمت روايات الخلفاء الاثني عشر من قريش فراجع.

من النبي ﷺ، والنبي ﷺ - بزعمهم - لم يستخلف فكيف جَوَّز لنفسه أن يختار ويستخلف؟ فهلاً اقتدى برسول الله ﷺ وترك الأمر لاختيار الناس؟ .

أم أن الصحيفة فرضت عليه أن يستخلف فردَّ الأمر إلى عمر بعد أن شتده عمر وشدة له؟!

ثالثاً: كان أبو بكر مُصرّاً على استخلاف عمر دون سواه بالرغم من اعتراض أكثر من واحد صراحة وكناية.

فعبد الرحمن بن عوف وصفه أن فيه غلظة لما سأله أبو بكر عنه^(١).

وأشدهم عليه كان طلحة بن عبيد الله فقد روى المعتزلي في شرحه أن طلحة دخل على أبي بكر فقال: «إنه بلغني أنك - يا خليفة رسول الله - استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلا بهم، وأنت غداً لاقِ ربَّك، فيسألك عن رعيتك»! .

فقال أبو بكر: «أجلسوني، ثم قال: أبالله تخوفني! إذا لقيت ربي فسألني، قلت: استخلفتُ عليهم خيرَ أهلك»، فقال طلحة: «أعمر خيرُ الناس يا خليفة رسول الله» فاشتدَّ غضبه وقال: «إي والله، هو خيرهم وأنت شرهم...»^(٢).

وفي الإمامة والسياسة أن الذين قالوا ذلك لأبي بكر هم المهاجرون والأنصار^(٣). وسيأتي مزيد كلام في غلظته وخشونته لاحقاً.

فلماذا - يا ترى - هذا الإصرار على عمر مع ما فيه؟

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٤ و ١٦٥، وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦٢١، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨. وذكر استنكار طلحة ومعه عليّ عليه السلام على أبي بكر استخلافه عمر ابن سعد في طبقته/ج ٣/٢٧٤.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٧. ويمكن أن يكون دخلوا جميعهم مستكرين ومتسائلين وتحدث باسمهم طلحة بن عبيد الله.

وظاهر العبارتين أنه لم يكن جازماً بأن رسول الله ﷺ لم يستخلف مع إمكان أن يكون للأنصار نصيب، مع أنه كان وأصحابه في السقيفة قاطعين بخلاف ذلك، وما احتجاجهم على الأنصار إلا في هذا السياق.

أقول: أولاً: ولا يبعد أن يريد بالعبارة الأولى نفي النص من النبي ﷺ على أحد، إذ لو كان هناك نصٌ لعلمه مثل أبي بكر لقربه من رسول الله ﷺ بابنته عائشة. وهذا فيه إيغال في الإبهام والإيهام على الأمة كي لا يأتي بعد ذلك من يدعي النص فيصدق، وهذا تثقيف يُراد منه إثبات مبدأ الاختيار ونحوه وإسقاط مبدأ النص الإلهي فيما يتعلق بمنصب الخلافة.

والعبارة الثانية مع أن فيها إدانة له كما سلف إلا أنها تُعطي للأنصار أيضاً فرصة بالتطلع إلى الأمر، وعدم حصره بقريش فضلاً عن خصوص أهل البيت النبوي ﷺ، ولعله يجري مجراه في هذا السياق ما سيأتي من عمر أنه تمنى حياة سالم مولى أبي حذيفة ليستخلفه مع أن سالم ليس من قريش بل هو عبدٌ لامرأة من الأنصار أعتقته وحازت ميراثه^(١).

وهو مخالف لما رووه عن النبي ﷺ من حصره الخلافة في قريش، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما واللفظ للبخاري: حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد، سمعت أبي يقول: قال «ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»^(٢).

ثانياً: إذا لم يكن أبو بكر عالماً وعارفاً بالمستحق لهذا الأمر ولو بوصية

(١) الغدير للأميني/ج٧/ص٢٣١ نقله عن رسائل الجاحظ (ص٣٠٠). والإصابة في تمييز الصحابة/ج٢/ص٦، والاستيعاب لابن عبد البر/ج٢/ص٥٦٧/رقم ٨٨١. ورواه ابن سعد في طبقاته/مجلد ٣/ص ٨٦ إلا أنه ذكر أنها لم تقبله.

(٢) صحيح البخاري/ج٩/كتاب الأحكام/باب ١٠٩٨/ح ١٩٥٩، وصحيح مسلم/ج٦/كتاب الإمارة/باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش/ص ٢. وتقدمت روايات الخلفاء الاثني عشر من قريش فراجع.

من النبي ﷺ ، والنبي ﷺ - بزعمهم - لم يستخلف فكيف جَوَّز لنفسه أن يختار ويستخلف؟ فهلاً اقتدى برسول الله ﷺ وترك الأمر لاختيار الناس؟ .

أم أن الصحيفة فرضت عليه أن يستخلف فرد الأمر إلى عمر بعد أن شتده عمر وشدة له؟!

ثالثاً: كان أبو بكر مُصرّاً على استخلاف عمر دون سواه بالرغم من اعتراض أكثر من واحد صراحة وكناية .

فعبد الرحمن بن عوف وصفه أن فيه غلظة لما سأله أبو بكر عنه^(١) .

وأشدهم عليه كان طلحة بن عبيد الله فقد روى المعتزلي في شرحه أن طلحة دخل على أبي بكر فقال: «إنه بلغني أنك - يا خليفة رسول الله - استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلا بهم، وأنت غداً لاقِ ربك، فيسألك عن رعيتك»! .

فقال أبو بكر: «أجلسوني، ثم قال: أبا الله تخوفني! إذا لقيت ربي فسألني، قلت: استخلفت عليهم خير أهلك»، فقال طلحة: «أعمر خيرُ الناس يا خليفة رسول الله» فاشتد غضبه وقال: «إي والله، هو خيرهم وأنت شرهم...»^(٢) .

وفي الإمامة والسياسة أن الذين قالوا ذلك لأبي بكر هم المهاجرون والأنصار^(٣) . وسيأتي مزيد كلام في غلظته وخشونته لاحقاً .

فلماذا - يا ترى - هذا الإصرار على عمر مع ما فيه؟

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٤ و ١٦٥، وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦٢١، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨. وذكر استنكار طلحة ومعه علي عليه السلام على أبي بكر استخلافه عمر ابن سعد في طبقاته/ج ٣/٢٧٤.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٧. ويمكن أن يكون دخلوا جميعهم مستكرين ومتسائلين وتحدث باسمهم طلحة بن عبيد الله.

وظاهر العبارتين أنه لم يكن جازماً بأن رسول الله ﷺ لم يستخلف مع إمكان أن يكون للأنصار نصيب، مع أنه كان وأصحابه في السقيفة قاطعين بخلاف ذلك، وما احتجاجهم على الأنصار إلا في هذا السياق.

أقول: أولاً: ولا يبعد أن يريد بالعبارة الأولى نفي النص من النبي ﷺ على أحد، إذ لو كان هناك نص لعلمه مثل أبي بكر لقربه من رسول الله ﷺ بابنته عائشة. وهذا فيه إيغال في الإيهام والإيهام على الأمة كي لا يأتي بعد ذلك من يدعي النص فيصدق، وهذا تثقيف يُراد منه إثبات مبدأ الاختيار ونحوه وإسقاط مبدأ النص الإلهي فيما يتعلق بمنصب الخلافة.

والعبارة الثانية مع أن فيها إدانة له كما سلف إلا أنها تُعطي للأنصار أيضاً فرصة بالتطلع إلى الأمر، وعدم حصره بقريش فضلاً عن خصوص أهل البيت النبوي ﷺ، ولعله يجري مجراه في هذا السياق ما سيأتي من عمر أنه تمتنى حياة سالم مولى أبي حذيفة ليستخلفه مع أن سالم ليس من قريش بل هو عبد لامرأة من الأنصار أعتقته وحازت ميراثه^(١).

وهو مخالف لما روه عن النبي ﷺ من حصره الخلافة في قريش، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما واللفظ للبخاري: حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد، سمعت أبي يقول: قال «ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»^(٢).

ثانياً: إذا لم يكن أبو بكر عالماً وعارفاً بالمستحق لهذا الأمر ولو بوصية

(١) الغدير للأميني/ج٧/ص٢٣١ نقله عن رسائل الجاحظ (ص٣٠٠). والإصابة في تمييز الصحابة/ج٢/ص٦، والاستيعاب لابن عبد البر/ج٢/ص٥٦٧/رقم ٨٨١. ورواه ابن سعد في طبقاته/مجلد ٣/ص٨٦ إلا أنه ذكر أنها لم تقبله.

(٢) صحيح البخاري/ج٩/كتاب الأحكام/باب ١٠٩٨/ح ١٩٥٩، وصحيح مسلم/ج٦/كتاب الإمارة/باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش/ص٢. وتقدمت روايات الخلفاء الاثني عشر من قريش فراجع.

من النبي ﷺ، والنبي ﷺ - بزعمهم - لم يستخلف فكيف جوّز لنفسه أن يختار ويستخلف؟ فهلاً اقتدى برسول الله ﷺ وترك الأمر لاختيار الناس؟ .

أم أن الصحيفة فرضت عليه أن يستخلف فردّ الأمر إلى عمر بعد أن شيّده عمر وشدة له؟! .

ثالثاً: كان أبو بكر مُصرّاً على استخلاف عمر دون سواء بالرغم من اعتراض أكثر من واحد صراحة وكناية .

فعبد الرحمن بن عوف وصفه أن فيه غلظة لما سأله أبو بكر عنه^(١) .

وأشدهم عليه كان طلحة بن عبيد الله فقد روى المعتزلي في شرحه أن طلحة دخل على أبي بكر فقال: «إنه بلغني أنك - يا خليفة رسول الله - استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلا بهم، وأنت غداً لاقِ ربك، فيسألك عن رعيتك!!» .

فقال أبو بكر: «أجلسوني، ثم قال: أبا الله تخوّفني! إذا لقيت ربي فسألني، قلت: استخلفتُ عليهم خيرَ أهلك»، فقال طلحة: «أعمر خيرُ الناس يا خليفة رسول الله» فاشتدّ غضبه وقال: «إي والله، هو خيرهم وأنت شرهم...»^(٢) .

وفي الإمامة والسياسة أن الذين قالوا ذلك لأبي بكر هم المهاجرون والأنصار^(٣) . وسيأتي مزيد كلام في غلظته وخشونته لاحقاً .

فلماذا - يا ترى - هذا الإصرار على عمر مع ما فيه؟

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨ .

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٤ و ١٦٥، وتاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦٢١، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨. وذكر استنكار طلحة ومعه عليّ عليه السلام على أبي بكر استخلافه عمر ابن سعد في طبقاته/ج ٣/٢٧٤ .

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٧. ويمكن أن يكون دخلوا جميعهم مستكرين ومشائلين وتحدث باسمهم طلحة بن عبيد الله .

من هو عمر بن الخطاب؟

هو عمر بن الخطاب بن نُفَيْل بن عبد العزى بن قُرْط بن رباح بن عبد الله بن رزاح بن عدي بن كعب. وأمه حنتمة بنت هشام (هاشم) بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وكانت سوداء^(١).

أما حسبه فقد حكى العلامة في كتاب كشف الحق عن ابن عبد ربه في كتاب العقد أن عمر كان حطاباً في الجاهلية كأبيه الخطاب^(٢).

وعن ابن الأثير في النهاية في تفسير المُبرِطش فيه: «كان عمر في الجاهلية مُبرِطشاً، وهو الساعي بين البائع والمشتري شبه الدُّلال»^(٣).

وذكر ذلك صاحب القاموس أيضاً^(٤).

وقال في الاستيعاب: «إليه كانت السفارة في الجاهلية، وذلك أن قريشاً كانت إذا وقعت بينهم حرب وبين غيرهم بعثوا سفيراً، وإن نافرهم منافراً أو فاخرهم مفاخرً بعثوه منافراً ومفاخرراً ورَضُوا به»^(٥).

ومما يشير إلى عدم مكانة له في الجاهلية فضلاً عن الإسلام قبل توليه الخلافة ما رواه الزبير بن بكار من أن عمر بن الخطاب قلّد عمرو بن العاص مصر، فبلغه أنه قد صار له مال عظيم من ناطق وصامت، فكتب إليه كتاباً أوّل يسأله فيه: من أين لك هذا المال، ثم عاجله بكتاب آخر يقول فيه: «... وقد وجّهت إليك محمد بن مسلمة، فسلم إليه شطر مالك».

فكان مما قاله عمرو بن العاص لمحمد بن مسلمة: «لعن الله زماناً

(١) مروج الذهب/ج٢/ص٣١٣، وطبقات ابن سعد/مجلد٣/ص٢٦٥.

(٢) بحار الأنوار/ج٣١/ص١٠٨، وطبقات ابن سعد/مجلد٣/ص٢٦٧.

(٣) النهاية لابن الأثير/ج١/ص١١٩، ونقله عنه العلامة المجلسي في بحاره/ج٣١/ص١١٢.

(٤) القاموس المحيط/ج٢/ص٣٨٣، ونقله عنه العلامة المجلسي في بحاره/ج٣١/ص١١٢.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب/ج٣/ص١١٤٤/رقم١٨٧٨.

صرتُ فيه عاملاً لعمر، والله لقد رأيت عمر وأباه على كل واحد منها عباءة قطوانية لا تتجاوز مابض^(١) ركبته، وعلى عنقه حُزمة حطب...»^(٢).

وأما في الإسلام فلم يُعلم أن النبي ﷺ ولّاه أمراً من قيادة جيش أو ولاية بلد أو غير ذلك، بل كان مولًى عليه كما في بعث أسامة.

اللهم إلا في غزوة خيبر لمّا رجع يجبن أصحابه ويجبنه أصحابه^(٣).

عودٌ على الخطبة:

وأما البيت الذي تمثل به ﷺ فإنه للأعشى الكبير أعشى قيس وهو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل^(٤) أو بن ثعلبة^(٥).

والبيت من القصيدة التي قالها في منافرة علقمة بن عُلاثة وعامر بن الطفيل وأولها:

علقمُ ما أنتَ إلى عامر الناقضِ الأوتارِ والواتر^(٦)
يقول المعتزلي: وحيان وجابر ابنا السمين الحنفيتان، وكان حيان صاحب شراب ومعاقرة خمر، وكان نديم الأعشى، وكان أخوه جابر أصغر سنّاً منه، فيقال: إن حيان قال للأعشى: نسبتني إلى أخي، وهو أصغر سنّاً مني!

فقال: إن الرويَ اضطرني إلى ذلك، فقال: والله لا نازعتك كأساً أبداً ما عشت^(٧).

(١) المابض: باطن الركبة.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٧٥.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٣٠٠.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٦.

(٥) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة للتستري/ج ٥/ص ٧٧.

(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٦.

(٧) المصدر السابق، ص ١٦٧.

ومعنى البيت: شتان يومي وأنا في الهاجرة والرّمضاء أسيرُ على كور هذه
الثّاقة ويوم حيّان وهو في سكرة الشراب، ناعمُ البال، مُرفّة من الأكدار
والمشاق.

وقد استعار أمير المؤمنين عليه السلام هذا البيت ويريد:

شتان بين يومي في الخلافة مع ما انتقض عليّ من الأمر ومُنيت به من
انتشار الحبل واضطراب أركان الخلافة، وبين يوم عمر حيثُ وليها على قاعدة
ممّهدة وأركان ثابتة، وسكون شامل، فانتظم أمره، واطّرد حاله، وسكنت
أيامه^(١).

وعن السيد المرتضى رحمته الله في رسائله على ما نقله عنه العلامة المجلسي
في البحار أنّ «غرضه عليه السلام بيان البعد بين يومه صابراً على القذى والشجى
وبين يومهم فائزين بما طلبوا من الدنيا»^(٢).

وعنه هو رحمته الله أن الغرض إظهار البعد بين يومه عليه السلام بعد وفاة
الرسول ﷺ مقهوراً ممنوعاً عن حقّه وبين يومه في صحبة النبي ﷺ^(٣).
ولا يبعد كلام المعتزلي لمكان البيت حيث تمثل به عليه السلام بعد ذكر عقد
الخلافة لعمر.

نعم المفيد رحمته الله في الإرشاد ذكر البيت بعد قوله عليه السلام: «الشّد ما تشطّرا
ضّرعيا»^(٤) وكذلك الشيخ الطوسي في أماليه^(٥)، والطبرسي في احتجاجه^(٦).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٨.

(٢) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥١٨.

(٣) المصدر السابق/ص ٥١٩.

(٤) الإرشاد للشيخ المفيد/ج ١/ص ٢٨٨/مجلد ١١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٥) أمالي الشيخ الطوسي/ج ١٣/ص ٣٨٣.

(٦) الاحتجاج/ج ١/ص ١٩٢.

وعلى هذا، يكون المعنى هو ما ذكره السيد المرتضى رحمته الله.

ثم إنَّ شتان - اسم فعل - بمعنى بُعد، وفيه معنى التعجب.

والكُورُ - بالضم - رَحْلُ البعير بأداته، والضمير راجع إلى الناقة.

استقالة أبي بكر:

ثم قال عليه السلام: «فيا عجباً بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته لشد ما تشطّرا ضرعها»،

قال الشيخ محمد عبده في شرح النهج: «رَوَوْا أَنَّ أبا بكر قال: بعد البيعة: أقيلوني فلست بخيركم، وأنكر الجمهور هذه الرواية عنه، والمعروف عنه: ولّيتكم ولست بخيركم»^(١). وفي الطبري: «ولّيت عليكم ولست بخيركم»^(٢).

وعن الشارح المعتزلي أن كثيراً من الناس رواها: «أقيلوني فلست بخيركم»^(٣).

وعند الخاصة: «أقيلوني فلست بخيركم وعليّ فيكم». وقد روى الاقالة ابن قتيبة في موضعين من كتابه (الإمامة والسياسة)، الأول: لما خرج أبو بكر وعمر من عند سيدة النساء عليها السلام وهي ساخطة عليهما، فاجتمع إليه الناس، وكان مما قاله: «... لا حاجة لي في بيعتكم، أقيلوني بيعتي»^(٤).

الثاني: لما تمّت البيعة لأبي بكر أقام ثلاثة أيام يقلل الناس ويستقيلهم

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٢.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٤٥٠، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٣٨، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٥/

ص ٢٤٨. وتاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١١٧.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٩.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣١.

يقول: «قد أقلتكم في بيعتي، هل من كاره؟ هل من مُبغض؟»^(١).

وفي الصواعق المحرقة لابن حجر: «أقيلوني، أقيلوني لست بخيركم»^(٢) ومع هذا النقل لرواية الإقالة في كتب القوم لا معنى لإنكارها وعدم روايتها من بعض الناس كما ذكر ابن أبي الحديد في شرحه^(٣).

اعتذار ابن أبي الحديد لأبي بكر:

بأنه إنما قال: أقيلوني، ليثور ما في نفوس الناس من بيعته. ويخبر ما عندهم من ولايته، فيعلم مريداهم وكارههم، ومحبتهم ومبغضهم، فلما رأى النفوس إليه ساكنة، والقلوب لبيعه مذعنة، استمر على إمارته، وحكم حكم الخلفاء في رعيته، ولم يكن مُنكراً منه أن يعهد إلى من استصلحه لخلافته»^(٤).

أقول: محض كلام أبي بكر: أنه لا يصلح للإمامة والخلافة حيث قد طلب الإقالة معللاً - كما في بعضها - بوجود من هو خير منه ويصلح لذلك. ثم من نفى عن نفسه صلاحية الإمامة كيف جاز له أن يعهد بها إلى غيره؟ هذا ظاهر كلامه المتقدم.

وأما الاعتذار فلا يصح لأنه حمل للكلام على خلاف ظاهره، ومتى كان أبو بكر خير الناس بعد النبي ﷺ؟ وقد ذكرنا ما له ربط بالمقام (ص ١٤٣ - ١٤٤).

وقد تقدم أنه لم يكن أهلاً لتبليغ سورة من القرآن الكريم حيث عزله

(١) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٣.

(٢) الصواعق المحرقة/ص ٥١. ونقله عنه في تعليقه رقم (٢) السيد المرتضى في الشافي/ج ٢/ص ١١٤.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٦٩.

(٤) المصدر السابق.

النبي ﷺ وبعث علياً عليه السلام ليأخذها منه ويقرأها على الناس، وقد أخرج هذه المكرمة لعلي عليه السلام كثير من أئمة الحديث وحفاظه بعدة طرق صحيحة قد ذكر العلامة الأميني في غديره منهم ٧٣ عالماً^(١).

وتفصيلها - كما رواها علي عليه السلام - أنه «لما نزلت عشر آيات من براءة على النبي ﷺ دعا أبا بكر ليقرأها على أهل مكة ثم دعاني فقال لي: «أدرك أبا بكر فحيثما لقيته فخذ الكتاب منه فاذهب به إلى أهل مكة فاقرأه عليهم». فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه ورجع أبو بكر فقال: يا رسول الله أنزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك^(٢)، وفي رواية عن ابن عباس: «لا يؤدي عني إلا أنا أو علي بن أبي طالب»^(٣).

ولم يثبت أنه ﷺ ولاه أمراً من الأمور أو عملاً من الأعمال بل كان دائماً مرئوساً تابعاً هو وصاحبه، فكيف يمتاز عن السابقين الأولين والمجاهدين الباذلين والعلماء العارفين؟ سبحانه اللهم.

ثم أليس خير الناس رسول الله ﷺ؟ وبعده من كان نفسه (وأنفسنا وأنفسكم) ومن كان منه كما روى ذلك البخاري في صحيحه أنه ﷺ قال لعلي عليه السلام: أنت مني وأنا منك^(٤) وفي رواية أخرى «... إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي»^(٥).

وقد كذب أمير المؤمنين عليه السلام عمرو بن العاص روايته عن أهل البيت

(١) الغدير للأميني/ج٦/ص٣٣٨.

(٢) المصدر السابق/ص٣٤١، نقلاً عن جملة من كتب أهل السنة منها يابيع المودة للقدوري/ج١/ص١٠٢، حيث نقل هذه الحادثة عن الترمذي وغيره. وفرائد السمطين/ج١/ص٦١/ح٢٨.

(٣) ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساکر/ج٢/ص٣٧٧ وما بعدها/ح٨٨١ وما بعده.

(٤) صحيح البخاري/ج٥/كتاب المغازي/باب ١٦٠/ح٧١١. وسنن الترمذي/ج٥/ص٥٩٣/ح٣٧١٦.

(٥) سنن الترمذي/ج٥/ص٥٩٠/ح٣٧١٢. وتقدم تخريجه سابقاً.

أن أبا بكر وعمر خير الأمة فقد روى سليم بن قيس في كتابه عن عليّ عليه السلام أنه قال: «ما لقيتُ من هذه الأمة من كذابينها ومنافقيها، لكأنني بالقراء الضعفة المجتهدين قد رَووا حديثه وصدقوه فيه واحتجوا علينا أهل البيت بكذبه، إنا نقول: خير هذه الأمة أبو بكر وعمر؟! ولو شئت لسميت الثالث، والله ما أراد بقوله في عايشة وأبيها إلا رضا معاوية، ولقد استرضاه بسخط الله»^(١).

والإنصاف أن أبا بكر كان يقرُّ بحقيقة يعرفها كلُّ من سمعه وهو أنه ليس خير الأصحاب.

وأما اعتذار المعتزلي بأنه كان يريد توير ما في نفوس الناس من بيعته فهذا - إن صحَّ - إلا أنه لماذا يريد كشف ما في نفوسهم اتجاه بيعته؟

إن قلت: إنه إن وجد فيهم كارهاً أو مبغضاً ترك الأمر وجلس في بيته لكنه لم يجد أحداً ينقض عليه ويكره بيعته، بل كما ذكر أصحاب الاعتذار «رأى النفوس إليه ساكنة والقلوب لبيعته مذعنة فاستمر على إمارته».

قلنا: إن الإقالة صدرت من أبي بكر في اليوم التالي لبيعته بل عن الإمامة والسياسة أنه «أقام ثلاثة أيام يقبل الناس ويستقبلهم»^(٢) بعد أن تمت له البيعة.

أي أنها صدرت منه بعد السقيفة وما رافقها من أحداث كاد السيف أن يقع فيها بين المسلمين، فكان القمع والقهر والجبر على البيعة للأنصار

(١) كتاب سليم بن قيس/ج ٢/ص ٧٣٦/ح ٢٢. وروى البخاري بإسناده إلى محمد بن الحنفية قال: «قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين، صحيح البخاري/ج ٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/باب ٣٥/ج ١٩١. ويكذبه الخبر المذكور عن علي عليه السلام، بل يكذبه ما تقدم (ص ١٤٣) من أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ هو علي بن أبي طالب عليه السلام. بل يكذبه الواقع فإنه لو كان أبو بكر خير الناس فكيف صح لأمر المؤمنين عليهم السلام ولبيدة النساء متازعته ومخاصمته؟.

(٢) الإمامة والسياسة ج ١/ص ٣٣.

والمهاجرين الذين كانوا يَرَوْنَ أن الأمر لعليّ عليه السلام دون سواه. وفي هكذا جو من الطبيعي جداً أن لا يقوم أحدٌ ليعترض أو يقلل.

ومنه نعرف أن الإستقالة كانت مناورة سياسية تكشف عن دهاءٍ سياسي مارسه الخليفة ومعاونوه لينظروا هل لا زال للناس هوى بعلي عليه السلام بعدما وقع يوم السقيفة؟!

بل هل لا زال علي عليه السلام يعارض بيعتهم بمعنى الوقوف في وجههم بالقوة أو أنه سلّم ولو كارهاً ومكرهاً؟

ولو كان أبو بكر فعلاً يريد رضا الناس عنه ويرغب في عدم كراهية أحد لبيعته لكان من اليوم الأول الذي لقي فيه معارضة شديدة - قمعها وصحبهُ بالتهديد والوعيد - استقال وتنحى جانباً تاركاً الأمر لأصحابه الحقيقيين.

فهذا السكون في النفوس والإذعان في القلوب هو نتيجة القهر والغلبة التي أصابت المعارضين يوم السقيفة، ولا تدل أبداً على الرضا القلبي ببيعته.

ومنه يظهر أنه لم يكن له أن يعهد بالخلافة إلى أحد، بل حتى لو رَضُوا به خليفة، فمن أين له حق الاستخلاف - وبزعمهم أن النبي لم يستخلف -؟ فما حجتهم على صحة استخلافه عَمَر، خصوصاً مع ما رأينا من شدة الإنكار على هذه الاستخلاف من جماعة من المهاجرين والأنصار. وتقدم الكلام في ذلك.

عودٌ على الخطبة:

ومن هنا صح تعجب الإمام عليه السلام إذ إن مقتضى الاستقالة من الخلافة زهده فيها وعدم كونه صالحاً لتوليها، فإذا به يعقدها لآخر عند وفاته، فهل كان يصلح العاقد والمعقود له وهكذا عقد؟

إلا أن التعجب يزول لما يتضح أنهما كانا شريكين في الأمر بدواً، كما بيّن الإمام عليه السلام ذلك بقوله:

«لشدَّ ما تشطّرا ضرعيها».

ضمير التثنية في (تشطّرا) يعود إلى الخليفين الأول والثاني، والضمير في ضرعيها يعود إلى الخلافة.

وتشطّرا مأخوذ من الشطر - بالفتح - بمعنى النصف، يقال: فلان شطر ماله أي نصفه^(١).

والمعنى: تشبيه الخلافة بالناقة التي لها ضرعان، وكل واحد من الخليفين أخذ بضرع يحلبه ويستفيد منه، وتشطّرا ضرعيها أي اقتسما فائدة الضرعين ونفعهما.

وللناقة أربعة أخلاف، خلفان قدامان، وهما اللذان يليان السرة، وخلفان آخران، وفي الصحاح: الخلف - بالكسر - : حَلْمَة ضرع الناقة القادمان والآجران^(٢).

وسمى عليه السلام القادمين معاً ضرعاً، والآخرين معاً ضرعاً لمّا كانا كشيء واحد لتجاورهما ولكونهما لا يحلبان إلا معاً^(٣).

وقد تقدّم مفصّلاً أن الخليفين عملاً على اقتسام الأمر بينهما فشدّها عمر لأبي بكر، وردّها إليه أبو بكر لمّا مات. وتقدم قول أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك.

صفات الخليفة الثاني:

قال عليه السلام: «فصيّرها في حوزة خشناء، يغلظ كلمها، ويخشن مشها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها».

(١) الفاموس/ج٢/٨٤، لسان العرب/ج٧/ص١١٦.

(٢) الصحاح/ج٤/ص١٣٥٥.

(٣) البحار/ج٢٩/ص٥٢٢. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٧٠.

للخليفة الثاني خمس صفات ينفر منها القريب والبعيد:

الصفة الأولى: الخشونة، وقد عبّر عليه السلام عن عمر بالحوزة أي الجهة والناحية، والخشناء أي الصعبة المرام التي لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها. وصيرها: جعلها، والضمير راجع إلى الخلافة.

والمعنى أن أبا بكر جعل الخلافة في ناحية صعبة المرام لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها كما قيل^(١).

وسياتيك بعض من قضاياه التي تحكي هذه الخشونة لاحقاً.

الصفة الثانية: أنه يغلظ كلمها، والضمير راجع إلى الحوزة التي هي عمر والكلم الجرح. وفي شرح النهج لمحمد عبده (كلامها) بدل (كلمها) والكلام - بالضم - الأرض الغليظة.

قال الشارح البحراني: «غلظ الكلم وهو كناية عن غلظ المواجهة بالكلام والجرح به فأن الضرب باللسان أعظم من وخز السنان»^(٢).

فيكون كناية عن جرحه الناس بالكلام. وسياتي له أيضاً بعض ما يدل على ذلك.

الصفة الثالثة: يخشن مسها أي إنَّ مسَّ هذه الجهة يشعر بالخشونة فيؤدي ويضر، قال الشارح البحراني: «وهي كناية عن خشونة طباعه المانعة عن ميل الطّباع إليه المستلزمة للأذى كما يستلزم من الأجسام الخشنة»^(٣).

والفرق بين وصف الحوزة بالخشناء ثم وصف مسها بالخشونة هو أن مراده من الأول ما تقدم من أنه لا يُنال ما عندها ولا يرام. ومراده من الثاني

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٣.

(٢) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٥٨.

(٣) نفس المصدر السابق.

«لشدَّ ما تشطَّرا ضرعيها».

ضمير التثنية في (تشطَّرا) يعود إلى الخليفين الأول والثاني، والضمير في ضرعيها يعود إلى الخلافة.

وتشطَّرا مأخوذ من الشطر - بالفتح - بمعنى النصف، يقال: فلان شطر ماله أي نصفه^(١).

والمعنى: تشبيه الخلافة بالناقة التي لها ضرعان، وكل واحد من الخليفين أخذ بضرع يحلبه ويستفيد منه، وتشطَّرا ضرعيها أي اقتسما فائدة الضرعين ونفعهما.

وللناقة أربعة أخلاف، خلفان قادمان، وهما اللذان يليان السرة، وخلفان آخران، وفي الصحاح: الخلف - بالكسر -: حَلَمَة ضرع الناقة القادمان والآخِران^(٢).

وسمى عليه السلام القادمين معاً ضرعاً، والآخِرين معاً ضرعاً لمَّا كانا كشيء واحد لتجاورهما ولكونهما لا يحلبان إلا معاً^(٣).

وقد تقدَّم مفضلاً أن الخليفين عملاً على اقتسام الأمر بينهما فشدها عمر لأبي بكر، وردّها إليه أبو بكر لمَّا مات. وتقدّم قول أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك.

صفات الخليفة الثاني:

قال عليه السلام: «فصيرها في حوزة خشناء، يغلظ كلمها، ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها».

(١) القاموس/ج ٢/٨٤، لسان العرب/ج ٧/ص ١١٦.

(٢) الصحاح/ج ٤/ص ١٣٥٥.

(٣) البحار/ج ٢٩/ص ٥٢٢. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٧٠.

للخليفة الثاني خمس صفات ينفر منها القريب والبعيد:

الصفة الأولى: الخشونة، وقد عبّر عليه السلام عن عمر بالحوزة أي الجهة والناحية، والخشناء أي الصعبة المرام التي لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها. وصيرها: جعلها، والضمير راجع إلى الخلافة.

والمعنى أن أبا بكر جعل الخلافة في ناحية صعبة المرام لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها كما قيل^(١).

وسياتيك بعض من قضاياه التي تحكي هذه الخشونة لاحقاً.

الصفة الثانية: أنه يغلظ كلمها، والضمير راجع إلى الحوزة التي هي عمر والكلم الجرح. وفي شرح النهج لمحمد عبده (كلامها) بدل (كلمها) والكلام - بالضم - الأرض الغليظة.

قال الشارح البحراني: «غلظ الكلم وهو كناية عن غلظ المواجهة بالكلام والجرح به فأن الضرب باللسان أعظم من وخز السنان»^(٢).

فيكون كناية عن جرحه الناس بالكلام. وسياتي له أيضاً بعض ما يدل على ذلك.

الصفة الثالثة: يخشن مسها أي إنَّ مسَّ هذه الجهة يشعر بالخشونة فيؤدي ويضر، قال الشارح البحراني: «وهي كناية عن خشونة طباعه المانعة عن ميل الطباع إليه المستلزمة للأذى كما يستلزم من الأجسام الخشنة»^(٣).

والفرق بين وصف الحوزة بالخشناء ثم وصف مسها بالخشونة هو أن مراده من الأوّل ما تقدم من أنه لا يُنال ما عندها ولا يرام. ومراده من الثاني

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٣.

(٢) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٥٨.

(٣) نفس المصدر السابق.

«لشد ما تشطرا ضرعيها».

ضمير التثنية في (تشطرا) يعود إلى الخليفتين الأول والثاني، والضمير في ضرعيها يعود إلى الخلافة.

وتشطرا مأخوذ من الشطر - بالفتح - بمعنى النصف، يقال: فلان شطر ماله أي نصفه^(١).

والمعنى: تشبيه الخلافة بالناقة التي لها ضرعان، وكل واحد من الخليفتين أخذ بضرع يحلبه ويستفيد منه، وتشطرا ضرعيها أي اقتسما فائدة الضرعين ونفعهما.

وللناقة أربعة أخلاف، خلفان قدامان، وهما اللذان يليان السرة، وخلفان آخران، وفي الصحاح: الخلف - بالكسر -: حَلَمَة ضرع الناقة القادمان والآجران^(٢).

وسمى عليه السلام القادمين معاً ضرعاً، والآخرين معاً ضرعاً لمّا كانا كشيء واحد لتجاورهما ولكونهما لا يحلبان إلا معاً^(٣).

وقد تقدّم مفصلاً أن الخليفتين عملاً على اقتسام الأمر بينهما فشدها عمر لأبي بكر، وردّها إليه أبو بكر لمّا مات. وتقدم قول أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك.

صفات الخليفة الثاني:

قال عليه السلام: «فصيرها في حوزة خشناء، يغلظ كلمها، ويخشن مشها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها».

(١) القاموس/ج٢/٨٤، لسان العرب/ج٧/ص١١٦.

(٢) الصحاح/ج٤/ص١٣٥٥.

(٣) البحار/ج٢٩/ص٥٢٢. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٧٠.

للخليفة الثاني خمس صفات ينفر منها القريب والبعيد:

الصفة الأولى: الخشونة، وقد عبّر عليه السلام عن عمر بالحوزة أي الجهة والناحية، والخشناء أي الصعبة المرام التي لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها. وصيرها: جعلها، والضمير راجع إلى الخلافة.

والمعنى أن أبا بكر جعل الخلافة في ناحية صعبة المرام لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها كما قيل^(١).

وسياتيك بعض من قضاياها التي تحكي هذه الخشونة لاحقاً.

الصفة الثانية: أنه يغلظ كلمها، والضمير راجع إلى الحوزة التي هي عمر والكلم الجرح. وفي شرح النهج لمحمد عبده (كلامها) بدل (كلمها) والكلام - بالضم - الأرض الغليظة.

قال الشارح البحراني: «غلظ الكلم وهو كناية عن غلظ المواجهة بالكلام والجرح به فأن الضرب باللسان أعظم من وخز السنان»^(٢).

فيكون كناية عن جرحه الناس بالكلام. وسياتي له أيضاً بعض ما يدل على ذلك.

الصفة الثالثة: يخشن مسها أي إنَّ مسَّ هذه الجهة يشعر بالخشونة فيؤدي ويضر، قال الشارح البحراني: «وهي كناية عن خشونة طباعه المانعة عن ميل الطّباع إليه المستلزمة للأذى كما يستلزم من الأجسام الخشنة»^(٣).

والفرق بين وصف الحوزة بالخشناء ثم وصف مسها بالخشونة هو أن مراده من الأوّل ما تقدم من أنه لا يُنال ما عندها ولا يرام. ومراده من الثاني

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٣.

(٢) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٥٨.

(٣) نفس المصدر السابق.

«لشد ما تشطرا ضرعيها».

ضمير التثنية في (تشطرا) يعود إلى الخليفين الأول والثاني، والضمير في ضرعيها يعود إلى الخلافة.

وتشطرا مأخوذ من الشطر - بالفتح - بمعنى النصف، يقال: فلان شطر ماله أي نصفه^(١).

والمعنى: تشبيه الخلافة بالناقة التي لها ضرعان، وكل واحد من الخليفين أخذ بضرع يحلبه ويستفيد منه، وتشطرا ضرعيها أي اقتسما فائدة الضرعين ونفعهما.

وللناقة أربعة أخلاف، خلفان قادمان، وهما اللذان يليان السرة، وخلفان آخران، وفي الصحاح: الخلف - بالكسر -: خلعة ضرع الناقة القادمان والآخريان^(٢).

وسمى عليه السلام القادمين معاً ضرعاً، والآخرين معاً ضرعاً لَمَّا كانا كشيء واحد لتجاورهما ولكونهما لا يحلبان إلا معاً^(٣).

وقد تقدم مفصلاً أن الخليفين عملاً على اقتسام الأمر بينهما فشدها عمر لأبي بكر، وردّها إليه أبو بكر لَمَّا مات. وتقدم قول أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك.

صفات الخليفة الثاني:

قال عليه السلام: «فصيرها في حوزة خساء، يغلظ كلمها، ويخشن مشها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها».

(١) القاموس/ج ٢/٨٤، لسان العرب/ج ٧/ص ١١٦.

(٢) الصحاح/ج ٤/ص ١٣٥٥.

(٣) البحار/ج ٢٩/ص ٥٢٢. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٧٠.

للخليفة الثاني خمس صفات ينفر منها القريب والبعيد:

الصفة الأولى: الخشونة، وقد عبّر عليه السلام عن عمر بالحوزة أي الجهة والناحية، والخشناء أي الصعبة المرام التي لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها. وصيرها: جعلها، والضمير راجع إلى الخلافة.

والمعنى أن أبا بكر جعل الخلافة في ناحية صعبة المرام لا يُنال ما عندها ولا يفوز بالنجاح من قصدها كما قيل^(١).

وسياتيك بعض من قضاياها التي تحكي هذه الخشونة لاحقاً.

الصفة الثانية: أنه يغلظ كلمها، والضمير راجع إلى الحوزة التي هي عمر والكلم الجرح. وفي شرح النهج لمحمد عبده (كُلامها) بدل (كلمها) والكُلام - بالضم - الأرض الغليظة.

قال الشارح البحراني: «غلظ الكلم وهو كناية عن غلظ المواجهة بالكلام والجرح به فأن الضرب باللسان أعظم من وخز السنان»^(٢).

فيكون كناية عن جرحه الناس بالكلام. وسياتي له أيضاً بعض ما يدل على ذلك.

الصفة الثالثة: يخشن مسها أي إنَّ مسَّ هذه الجهة يشعر بالخشونة فيؤذي ويضر، قال الشارح البحراني: «وهي كناية عن خشونة طباعه المانعة عن ميل الطباع إليه المستلزمة للأذى كما يستلزم من الأجسام الخشنة»^(٣).

والفرق بين وصف الحوزة بالخشناء ثم وصف مسها بالخشونة هو أن مراده من الأوّل ما تقدم من أنه لا يُنال ما عندها ولا يرام. ومراده من الثاني

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٣.

(٢) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٥٨.

(٣) نفس المصدر السابق.

أنها تؤذي وتضر وتنكىء من يمسها، فهي وصف لجفاء أخلاقه^(١).

وهذه الصفات الثلاثة الأول يجمعها غلظة طبعه وجفاء أخلاقه وخشونة معاملته للناس بحيث ينفر منه القريب والبعيد كما تقدم. واليك بعض ما يدل على ذلك من قضاياها التي ذكرها أهل السير.

منها: شدته القاسية وجفاء أخلاقه الذي تمثل بالتعدي على بيت علي وفاطمة عليهما السلام مع ما لهما من المقام السامي والمكانة الرفيعة عند الله ورسوله والمؤمنين، وقد تقدم تفصيله فلا نعيد.

ومنها: جفاء أخلاقه الذي تمثل بجرأته على مواجهة النبي صلى الله عليه وآله في مرض موته وقوله: إنه ليهجر، وتقدم تفصيله.

ومنها: جرأته على رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا أراد صلى الله عليه وآله أن يصلي على عبد الله بن أبي بن سلول حيث أخذ بثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وخاطبه قائلاً: «أتصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه». وبعد ذلك نزل قوله تعالى ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا نُقَمِّ عَلَى قَبْرِهِ﴾^(٢).

ويقول ابن الخطاب: «فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٣).

والعجب أنه كيف علم عمر بالنهي، والنهي لم ينزل بعد؟ لعله اطلع على الوحي قبل نزوله على النبي صلى الله عليه وآله!!

وروى علي بن إبراهيم القمي في تفسيره أنه «لمّا مات عبد الله بن أبي

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٧٠ بتصرف.

(٢) صحيح البخاري/ج ٦/كتاب التفسير/باب ٣٥١/ح ١٠٩٤-١٠٩٥ / وباب ٣٥٢/ح ١٠٩٦. وصحيح مسلم/ج ٧/كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل عمر/ص ١١٦/ج ٨/كتاب صفات المنافقين وأحكامهم/ص ١٢٠.

(٣) المصدران السابقان.

جاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله إن رأيت أن تحضر جنازته، فحضره رسول الله ﷺ وقام على قبره، فقال له الثاني: يا رسول الله، ألم ينهك الله أن تصلي على أحد منهم مات أبداً وأن تقوم على قبره؟ فقال له رسول الله ﷺ: ويلك وهل تدري ما قلت؟ إنما قلت: اللهم احش قبره ناراً، وجوفه ناراً، واصليه النار، فبدا من رسول الله ﷺ ما لم يكن يحب»^(١).

ومنها: ضربه أم فروة أخت أبي بكر بالدرّة ضربات لبكائها على أخيها لما مات^(٢) وكان يقال: درّة عمر أهيب من سيف الحجاج^(٣). وروى البخاري في الصحيح في حديث أنه كان عند النبي ﷺ نسوة من قريش فلما دخل عمر تبادرن الحجاب فقال لهنّ عمر: «يا عدوّات أنفسهنّ أتهبنني ولم تهبنّ رسول الله ﷺ؟ فقلن: أنت أفظ وأغلظ...»^(٤).

ومنها: أنه استدعى امرأة ليسألها عن أمر - وكانت حاملاً - فلشدة هيئته ألقت ما في بطنها، فأجهضت به جنيئاً ميتاً...»^(٥).

ومنها: أنه أغلظ على جبلة بن الأيهم حتى اضطرّه إلى مفارقة دار الهجرة، بل مفارقة دار الإسلام كلّها، وعاد مرتداً داخلًا في دين النصرانية لأجل لظمة لطمها^(٦).

ومنها: جرأته على النبي ﷺ في الحديبية فقد أخرج أبو يعقوب بن

(١) تفسير القمي/ج٢/ص٣٠٢.

(٢) تاريخ الطبري/ج٢/ص٦١٤، والكامل في التاريخ/ج٢/ص١٧٦، والعقد الفريد/ج٤/ص٢٥٠.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٨١.

(٤) صحيح البخاري/ج٨/كتاب الأدب/باب ٥٩٠/ح٩٦٤. وصحيح مسلم/ج٧/كتاب فضائل الصحابة/باب

من فضائل عمر/ص١١٥.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٧٤.

(٦) المصدر السابق/ص١٨٣.

شيبة بن الصلت المتوفى سنة ٢٦٢هـ عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أنه قال: لقد صالح نبي الله ﷺ أهل مكة يوم الحديبية على صلح وأعطاهم شيئاً لو أن نبي الله أمر علياً أميراً فصنع الذي صنع نبي الله ﷺ ما سمعت له، ولا أطعت^(١) وفي ذلك مخالفة لرسول الله ﷺ لما كان التأمير منه ﷺ.

كلام المعتزلي في غلاظة عمر:

ويقول الشارح المعتزلي: «وكان في أخلاق عمر وألفاظه جفاءً وعنجهية ظاهرة، يحسبه السامع لها أنه أراد بها ما لم يكن قد أراد، ويتوهم من تُحكى له أنه قصد بها ظاهراً ما لم يقصده، فمنها الكلمة التي قالها في مرض رسول الله ﷺ، ومَعَاذَ اللَّهِ أن يقصد بها ظاهرها! ولكنه أرسلها على مقتضى خشونة غريزته ولم يتحفظ منها، وكان الأحسن أن يقول: مغمور أو مغلوب بالمرض...»^(٢).

وهذا منه عجيب غريب، إذ الناس مأمورون بالأخذ بظاهر الكلام والمحاكمة على أساسه، وعمر كان معروفاً بغلظته وخشونته ليس باللفظ فقط بل في أخلاقه كما صرح المعتزلي، وكلام طلحة بن عبيد الله والآخرين يدل عليه. فإذا كانت أخلاقه فظة غليظة ويعبر عنها بالفاظ فظة غليظة. ومن كان هذه صفته كيف يصلح لإمامة الأمة وخلافة المسلمين؟^(٣).

وقوله أنه لم يقصد بها ما يظهر منها، خلاف الظاهر من كلامه، ومن كان مثل عمر - وهو الذي يُدعى شدته في دين الله - لا بُدَّ أن يحسب حساباً

(١) من حياة الخليفة عمر بن الخطاب للبكري/ ص ٤١ عن مسند عمر بن الخطاب/ ص ٥٥.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ١٨٣.

(٣) وقد اعترف عمر نفسه بغلظته كما روى ذلك ابن سعد في طبقاته ج ٣/ ص ٢٧٤ أنه قال: «اللهم إني ضعيف فقوني، اللهم إني غليظ فليّني، اللهم إني بخيل فسخني» ونحوه في الصواعق المحرقة لابن حجر (ص ٨٩).

لكل كلمة تصدر منه ليكون كلامه منبئاً عن قصده ومراده .

وأما الكلمة التي قالها للنبي ﷺ في مرض موته فلشدة شناعتها وخشونتها لم يستطع المعتزلي أن يذكرها، ثم إنَّها على شدتها وشناعتها فإنَّ تغييرها لا يغيّر شيئاً من مضمونها حتى مثل : «مغمور، ومغلوب بالمرض» لأنها كناية عن هذيانه وقوله ما لا يقصد في حال غلبة الوجع .

وقد توهم المعتزلي أو أراد أن يُوهم أن الإشكال في لفظ الكلمة فحسب فاستحسن من عمر لو كان غيرها بأخرى، مع أنَّ الاشكال فيها وفيما يضمّر منها ويُراد من خلالها وهو ما ذكرناه سابقاً من إسقاط قول النبي ﷺ عن الحجية كي لا يكون لكتابه اعتبار لو أصر على كتابته . وهذا هو الغرض من إطلاق عمر كلمته المشؤومة تلك .

والذي يظهر منه موافقته عمر على وصف النبي ﷺ بذلك حيث اعتبر الأشكال في اللفظ فقط . وهذا منه طعنٌ بالنبي ﷺ وعصمته وحكمته . أعاذنا الله تعالى من الزلل .

الصفتان الرابعة والخامسة : إن هذه الحوزة (عمر) يكثر العِثار فيها والاعتذار منها أي هذه الحوزة كطريق كثير الحجارة، لا يزال الماشي فيه عاثراً .

والاعتذار منها أي يكثر الاعتذار منها . والمعنى أنَّ عمر كثيراً ما يَعْثُرُ بإبداء رأيٍ أو حكم ثم ينقضه ويعتذر عما حكم به أولاً، إذا حملنا (مِنْ) على أصلها وهو أنَّ الاعتذار صادر منه .

ويمكن أن تكون «من» ها هنا للتعليل والسببية، أي ويكثر اعتذار الناس عن أفعالهم وحركاتهم لأجلها^(١) .

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٧١.

ويقوي الأول أن عمر كان يفتي كثيراً بالحكم ثم ينقضه، ويفتي بضده وخلافه، فقد قضى في الجدم مع الأخوة قضايا كثيرة مختلفة، ثم خاف من الحكم في هذه المسألة فقال: «من أراد أن يتقحم جرائم جهنم فليقل في الجدم برأيه»^(١).
ومن عثراته إبداعه التراويح ونهيه عن متعة الحج ومصادرته العمال كما ذكر النظام^(٢).

وفي تاريخ بغداد أن عمر خطب الناس بالجابية فقال ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) فقال قس من تلك القسوس: ما يقول أميركم هذا؟ قالوا: يقول: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فقال القس برقست: الله أعدل من أن يضل أحداً، فبلغ ذلك عمر فبعث إليه فقال: بل الله أضلك، ولولا عهدك لضربت عنقك^(٤).

وقد ظهر فيه جهل عمر وغلظته على هذا اليهودي، والله تعالى يقول: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(٥).

ومنها: أنه قال مرة: لا يبلغني أن امرأة تجاوز صداقها صداق نساء النبي إلا ارتجعت ذلك منها. فقالت له امرأة: ما جعل الله لك ذلك، إنه تعالى قال: ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَثُهُنَّ فَنُطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾^(٦) فقال: كل الناس أفقه من عمر حتى ربأت الحجال! ألا تعجبون من

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨١، وروي أنه قضى في الجدم بسبعين قضية، وروي مائة قضية كما نقل العلامة الحلي رحمه الله ذلك عن شرح النهج لابن أبي الحديد (نهج الحق وكشف الصدق/ص ٢٨٠. والدر المشور/ج ٢/ص ٢٢٦).

(٢) الملل والنحل/ج ١/ص ٧٨، وراجع النص والاجتهاد والفصول المهمة للسيد شرف الدين رحمه الله، ونهج الحق وكشف الصدق للعلامة الحلي/من ص ٢٨١ - ٢٩٠.

(٣) المدثر/٣١.

(٤) تاريخ بغداد/ج ١١/ص ٢٩٠، ونقله عنه العلامة التستري في بهج الصباغة/ج ٥/ص ١١٠.

(٥) النحل/١٢٥.

(٦) النساء/٢٠.

إمام أخطأ وامرأة أصابت، فاضلت إمامكم ففضلته»^(١).

ومنها: ما رواه السيوطي في الدر المنثور قال: «أخرج إسحاق بن راهويه في مسنده وأحمد عن الحسن أن عمر بن الخطاب همّ أن ينهى عن متعة الحج، فقام إليه أبي بن كعب فقال: ليس لك ذلك قد نزل بها كتاب الله، واعتمرنا مع رسول الله ﷺ، فنزل عمر»^(٢).

ومنها: أنه حكم في امرأة توفيت عن زوج وأم وإخوة لأم وإخوة أشقاء، أنّ للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة لأم الثلث، فلا يبقى شيء للأخوة الأشقاء، ف قيل له: هب أنّ أبانا كان حماراً، ألسنا من أم واحدة! فعدل عن رأيه وأشرك بينهم»^(٣). وهذا من العمل بالرأي كسابقه ولاحقه.

ومنها: إنه كان يعسّ بالليل، فسمع صوت رجل وامرأة في بيت، فارتاب فتسوّر الحائط فوجد امرأة ورجلاً وعندهما زقّ خمر، فقال: يا عدوّ الله، أكنت ترى أن الله يسترّك وأنت على معصيته؟!

قال: يا أمير المؤمنين إن كنت أخطأت في واحدة فقد أخطأت في ثلاث؛ قال الله تعالى ﴿وَلَا يَجْسُرُوا﴾^(٤) وقد تجسّست، وقال ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾^(٥) وقد تسوّرت، وقال ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا﴾^(٦) وما سلّمت»^(٧).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٢، وإسلامنا/ص ١٢٥، والدر المنثور/ج ٢/ص ٢٣٧، وعن الأخيرين البكري في (من حياة الخليفة عمر بن الخطاب/ص ١٠٤).

(٢) الدر المنثور/ج ١/ص ٣٩٠، ونقله عنه البكري في (من حياة الخليفة عمر بن الخطاب/ص ٨٩).

(٣) فجر الإسلام/ص ٢٣٧.

(٤) الحجرات/١٢.

(٥) البقرة/١٨٩.

(٦) النور/٦١.

(٧) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٢، ونحوه في نهج الحق وكشف الصدق/ص ٢٧٨ عن الدر المنثور/ج ٦/ص ١٠٠، والرياض النظرة وكنز العمال.

ومنها: ما أخرجه السيوطي عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي قال: «رفع إلى عمر امرأة ولدت لسته أشهر فسأل عنها أصحاب النبي ﷺ فقال علي (رض): لا رجم عليها، ألا ترى أن الله يقول ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصَلُّهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(١) وقال ﴿وَفَصَلُّهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٢)، وكان الحمل ها هنا ستة أشهر فتركها عمر، قال: ثم بلغنا أنها ولدت آخر لسته أشهر»^(٣).

ومنها: تحريمه ما أحله الله ورسوله فقد نقل الأستاذ الفكيكي^(٤) عن الإمام القوشجي متكلم الأشاعرة قوله: أن عمر قال وهو على المنبر: أيها الناس، ثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ، وأنا أنهى عنهن وأحرمتهن، وأعاقب عليهن: متعة النساء، ومتعة الحج، وحي على خير العمل».

وأخرج ابن شبة عن جابر رضي الله عنه أنه قال: «لما ولي عمر خطب الناس فقال: إن القرآن هو القرآن، وإن الرسول هو الرسول، وإنها كانتا متعتين على عهد رسول الله ﷺ: إحداهما متعة الحج، والأخرى متعة النساء فافصلوا حجكم عن عمرتكم فإنه أتم لحجكم، وأتم لعمرتكم، والأخرى متعة النساء فلا أوتي برجل تزوج امرأة إلى أجل إلا غيبتة في الحجارة»^(٥).

وهناك الكثير من عشرات عمر في الفقه والأحكام، وهذه العشرات راجعة إلى أخذه بالرأي بعيداً عن الكتاب والسنة ولذا كان يُحَاجَجُ بالكتاب والسنة، يقول أحمد أمين بعد كلام حول استعمال الرأي: «ولعل عمر بن الخطاب كان

(١) الأحقاف/١٥.

(٢) لقمان/١٤.

(٣) الدر المنثور/ج ٦/ص ٩، ونقله عنه البكري في (من حياة الخليفة عمر بن الخطاب/ص ١٢٣).

(٤) المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي/ص ٧١. نقله عنه البكري في (من حياة الخليفة عمر بن الخطاب/ص ٨٩) وراجع النص والاجتهاد للسيد شرف الدين.

(٥) من حياة الخليفة عمر بن الخطاب/ص ٩٠، نقله عن تاريخ المدينة المنورة: ٢/٧٢٠، ومسند أحمد/

ج ١/ص ٧٩/ح ٣٤٤، وص ٨١/ح ٣٥٣، وص ٨٤/ح ٣٧١.

أظهر الصحابة في هذا الباب وهو استعمال الرأي، فقد رُوي عنه الشيء الكثير، وكان هذا من توفيق الله للمسلمين . . .» إلى أن يقول: «فكان لعمر من التشريع في المسائل الاقتصادية والسياسية والعمرانية ما كان أصلاً للفقهاء من بعده، ولذلك يقول فيه الفقهاء في باب الجهاد والسَّير: إنه العمدة في هذا الباب». ثم يقول:

«بل يظهر أن عمر كان يستعمل الرأي في أوسع من المعنى الذي ذكرنا، ذلك أن ما ذكرنا هو استعمال الرأي حيث لا نص من كتاب ولا سنة، ولكثراً نرى عمر سار أبعد من ذلك، فكان يجتهد في تعرّف المصلحة التي لأجلها كانت الآية أو الحديث، ثم يسترشد بتلك المصلحة في أحكامه، وهو أقرب شيء إلى ما يُعبّر عنه الآن بالاسترشاد بروح القانون لا بحرفيته».

ثم ذكر من ذلك: «ما جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس: «كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة فلو أمضيّناه عليهم فأَمْضَاهُ»^(١).

تتمة صفات عمر بن الخطاب:

قال عليه السلام: فصاحبها كراكب الصعبة إن أشنق لها خَرَم وإن أسلس لها تقَحَم».

قال المعتزلي في شرحه: «الصعبة هي الناقة التي لم تُركب ولم تُرَض، وأشنق الرجل ناقته إذا كفّها بالزّمام وهو راكبها، وأصله من الشَّنَاق وهو خيَطٌ يُشدّ به فَمُ القربة.

(١) فجر الإسلام لأحمد أمين/ ص ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩، وراجع النص والاجتهاد والفصول المهمة للسيد شرف الدين.

والمعنى أن هذه الناقة الصعبة إن أشنق لها راكبها بالزمام حَرَمَ أنفها، وإن أسلس زمامها تقحَّم في المهالك فألقته في مَهْوَاةٍ أو ماء أو نار، أو نَدَّت فلم تقف حتى تُرَدِّيه عنها فهلك»^(١).

وقال الشريف الرضي في ذيل الخطبة: «يريد أنه إذا شدد عليها في جذب الزمام وهي تنازعه رأسها خرم أنفها، وإن أرخى لها شيئاً مع صعوبتها تقحَّمت به فلم يملكها. يقال: أشنق الناقة إذا جذب رأسها بالزمام فرفعه وشنقها أيضاً، ذكر ذلك ابنُ السكيت في إصلاح المنطق. وإنما قال: أشنق لها ولم يقل أشنقها لأنه جعله في مقابلة قوله أسلس لها فكأنه عَلَيْهَا قال: «إن رفع لها رأسها بمعنى أمسكه عليها»^(٢).

المراد من الصاحب في قوله عَلَيْهَا (فصاحبها):

ذكروا فيه وجوهاً: منها: أن صاحب الحوزة هو عمر، ومراد الأمير عَلَيْهَا أن عمر إن شدد زمام الخلافة أدى ذلك إلى انخرام أنفها، بمعنى إيجاد عيب فيها لأنه كان فظاً غليظاً، وإن أرخى لها الزمام رَمَتْ به في أودية الضلالة وتقحَّمت به في ورطات الهلاك فلا يمكنه التخلص منها والخروج عنها. وهو ما ذكره الشارح الخوئي^(٣).

ومنها أن الضمير في (صاحبها) يعود إلى الحوزة التي هي الناحية، وقد تقدَّم أنَّ المراد بها عمر، فلا يصح أن يُراد من الصاحب أيضاً عمر بل المراد صاحب عمر كالمستشار ونحوه من جلسائه وندمائه.

والمعنى أن المصاحب للرجل المنعوت حاله في صعوبة الحال كراكب الناقة الصعبة، فلو تسرع إلى إنكار القبائح من أعماله أدى إلى الشقاق بينهما

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٧١، بتصرف يسير.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٧-٣٨.

(٣) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ج ٣/ص ٦٨.

وفساد الحال، ولو سكت وخلاه وما يصنع أدى إلى خسران المآل^(١). وهو غير بعيد، وجعله ابن ميثم الأولى^(٢).

ومنها أن المراد من صاحب نفسه عليه السلام، والضمير يعود إلى الخلافة أو الحوزة، أي أنه عليه السلام صاحب الخلافة أو الحوزة فقيامه في طلب الأمر يوجب مقاتلة ذلك الرجل وفساد أمر الخلافة رأساً، وتفرق نظام المسلمين، وسكوته عنه يورث التقخم في موارد الذل والصغار^(٣) وهو بعيد عن ظاهر كلامه عليه السلام. واحتمله ابن ميثم في شرحه^(٤) وقيل غير ذلك. وقد استظهر العلامة المجلسي خصوص الثاني^(٥) لمناسبته لسياق كلامه عليه السلام. واحتمل الأول^(٦).

ولم نستبعد إرادة الثاني لمناسبته لما تقدم من فظاظه عمر وغلظته وخشونة تعامله مع من حوله، فمن ذلك أيضاً - مضافاً إلى ما تقدم - ما ذكره ابن قتيبة الدينوري في الإمامة والسياسة من أنه «لما توفي أبو بكر وولي عمر وقعد في المسجد مقعد الخلافة أتاه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين، أدنو منك فإن لي حاجة؟ قال عمر: لا. قال الرجل: إذا أذهب فيغنيني الله عنك، فولى ذاهباً، فاتبعه عمر ببصره، ثم قام فأخذه بثوبه، فقال له: ما حاجتك؟ فقال الرجل: بَغَضَكَ الناس، وَكَرِهَكَ الناس، قال عمر: ولِمَ ويحك؟ قال الرجل: للسانك وعصاك...»^(٧).

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٦.

(٢) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٠.

(٣) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٦.

(٤) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٠.

(٥) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٧.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٣٨.

حال الناس في زمن عمر بن الخطاب:

قال عليه السلام: «فَمُنِيَ النَّاسُ لَعَمْرُ اللَّهِ بِخَبِطٍ وَشِمَاسٍ وَتَلَوْنٍ وَاعْتِرَاضٍ، فَصَبَرْتُ عَلَى طَوْلِ الْمَدَّةِ وَشِدَّةِ الْمَحَنَةِ».

مُنِيَ - على المجهول - أي ابتلي^(١)، والعمر - بالفتح والضم -: مصدرُ عَمَرَ الرَّجُلَ - بالكسر - إذا عاش زماناً طويلاً^(٢)، ولا يستعمل في القسم إلا العَمُرُ - بالفتح -، فإذا أدخلت عليه اللام رفعته بالابتداء، واللام لتوكيد الابتداء، والخبر محذوف - والتقدير لَعَمْرُ اللَّهِ قَسَمِي، وإن لم تأت باللام نصبت نصب المصادر، والمعنى على التقديرين أحلف ببقاء الله ودوامه^(٣). ذكر كل ذلك العلامة المجلسي في البحار^(٤).

والخَبِطُ: السَّير على غير معرفة وفي غير جاذة، وفي مجمع البحرين قال: الخبط: حركة على غير النحو الطبيعي وعلى غير اتساق، والخبط المشي على غير الطريق^(٥).

وفي القاموس: خبط الليل: سار على غير هدى^(٦).

ويقال: خبط عشواء للناقة التي في بصرها ضعف فتضرب بيدها الأرض إذا مشت لا تتوقى شيئاً^(٧).

والشِّمَاسُ: النُّفَارُ، يقال شَمَسَ الفرس شُموساً وشِماساً أي منع ظهره،

(١) القاموس/ج ٤/ص ٥٦٨، ولسان العرب/ج ١٣/ص ٢٠٥.

(٢) مجمع البحرين/ج ٣/ص ٤١٣، مادة عمر. والصحاح/ج ٢/ص ٧٥٦.

(٣) كما في الصحاح/ج ٢/ص ٧٥٦/مادة عمر.

(٤) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٧-٥٢٨.

(٥) مجمع البحرين/ج ٤/ص ٢٤٤.

(٦) القاموس المحيط/ج ٢/ص ٥٢٦.

(٧) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة/ج ٥/ص ١٢٥.

فهو فرس شمس - بالفتح - وبه شمس^(١).

والتلؤن في الإنسان: أن لا يثبت على خُلقي واحد^(٢).

والاعتراض: السَّير على غير استقامة كأنه يسير عَرَضاً^(٣).

أي السير لا على خطٍّ مستقيم كأنه يسير عَرَضاً في غضون سيره طوًلاً، وإنما يفعل ذلك البعير الجامح الخابط. وبعيرٌ عَرَضِيٌّ: يعترض في مسيره لأنه لم يتم رياضته، وفي فلان عرضية أي عجرفة وصعوبة^(٤).

وغرضه عليه السلام من هذا بيان شدة ابتلاء الناس في خلافة الثاني بالقضايا الباطلة لجهله واستبداده برأيه مع تسرعه إلى الحكم، وإيذائهم بحدّته وخشونته في الأقوال والأفعال الموجبة لنفارهم عنه. والتلؤن في الآراء والأحكام لعدم ابتنائها على أساس قوي، وبالخروج عن الجادة المستقيمة التي شرعها الله لعباده، أو بالوقوع في الناس في مشهدهم ومغيبهم، أو بالحمل على الأمور الصعبة والتكاليف الشاقة^(٥).

فكُنِيَ عليه السلام بالخبط عن اضطراب الرجل وحركاته التي ينقمها عليه.

وبالشُّماس عن جفاوة طباعه وخشونتها، وبالتلؤن والاعتراض عن انتقاله من حالة إلى أخرى في أخلاقه، وهي استعارات، وجه التشابه فيها أنَّ خبط البعير وشماس الفرس واعتراضها في الطريق حركات غير منظومة، فأشبهها ما لم يكن منظوماً من حركات الرجل التي ابتلي الناس بها. ذكره الشارح البحراني^(٦).

(١) الصحاح/ج٣/ص٩٤٠.

(٢) مجمع البحرين: ٣١٦/٦، والصحاح: ٢١٩٧/٦.

(٣) بحار الأنوار/ج٢٩/ص٥٢٨.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٧٣.

(٥) بحار الأنوار/ج٢٩/ص٥٢٨.

(٦) شرح ابن ميثم/ج١/ص٢٦٠.

وقد تقدّم سالفاً ما يدلّ على خبطه في قضاياها وأحكامه وآرائه، ومن ذلك أيضاً ما ذكره هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال: «سألت عبدة السلماني عن شيء من أمر الجد فقال: إني لأحفظ من عمر مائة قضية في الجد كلها ينقض بعضها بعضاً»^(١).

ونقل الجاحظ عن إبراهيم بن سيار النظم ما رواه عن عمر أنه قال: «أجراكم على الجد أجراكم على النار»^(٢)، وتقدّم (ص ٢٣٦) ما يفيد في ذلك.

ونقل عنه أيضاً قوله في عمر حيث قال: «وليس يشبه رأيه»^(٣) في الأحكام صنيعة حين خالف أبي بن كعب عبد الله بن مسعود في الصلاة في ثوب واحد لأنه حين بلغه ذلك خرج مغضباً حتى أسند ظهره إلى حجرة عائشة وقال:

«اختلف رجلان من أصحاب رسول الله ﷺ ممّن يؤخذ عنهما، لا أسمع أحداً يختلف في الحكم بعد مقامي هذا، إلا فعلت به وفعلت»، أفترى أنّ عمر نسي اختلاف قوله في الأحكام حتى أنكر ما ظهر من الاختلاف عن الرجلين، ولكنه كان يناقض ويخبط خبط عشواء»^(٤).

ومن خبطه إسقاطه الصلاة عمّن أجنب فلم يجد ماءً فقد أخرج الحافظ بن كثير الدمشقي عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أنّ رجلاً أتى عمر فقال: إني أجنب فلم أجد ماءً، فقال عمر: لا تصلي. قال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً، فأما أنت فلم

(١) الفصول المختارة/ ص ٢٠٥/ ج ٢ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد رحمه الله.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أي عمر.

(٤) الفصول المختارة/ ص ٢٠٦/ ج ٢ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد رحمه الله.

تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب فصليت. فلما أتينا النبي ﷺ ذكرت ذلك له، فقال: إنما يكفيك، وضرب النبي ﷺ بيده الأرض ثم نفخ فيها، ومسح بها وجهه وكفيه»^(١).

ومن خبطه مشاطرته عماله ففي تاريخ اليعقوبي: «شاطر عمر جماعة من عماله: سعد بن أبي وقاص عامله على الكوفة، وعمرو بن العاص عامله على مصر، وأبا هريرة عامله على البحرين - إلى أن قال -: ويعلى بن منبه عامله على اليمن، وامتنع أبو بكر من المشاطرة، وقال لعمر: والله لئن كان هذا المال لله؛ فلا يحل لك أن تأخذ بعضاً وتترك بعضاً، وإن كان لنا فما لك أخذه - إلى أن قال -: ولم يكن يموت لمعاوية عامل إلا شاطر ورثته ماله، فكان يكلم في ذلك فيقول هذه سنة سنّها عمر»^(٢).

وقال ابن سعد في طبقاته: «وكان عمر (رض) إذا بعث عاملاً له على مدينة كتب ماله، وقد قاسم غير واحد منهم ماله إذا عزله منهم سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة»^(٣).

وأما نفرهم منه فقد تقدّم كذلك كما في حال جبلة بن الأيهم الذي تنصّر بسببه.

وكذا الحال في تلونه واعتراضه وتبذل حاله في الأحكام والآراء بما يكشف عن جهله وتسلّطه على مكان الخلافة بغير حق.

وسياتي لاحقاً ما يشهد بذلك أيضاً.

(١) تفسير ابن كثير: ٥٠٥/٤، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢٠٩/١، وغيرهما، نقله عنهم البكري في (من حياة الخليفة عمر بن الخطاب/ص ١١٠).

(٢) تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٤٦ و٢١٠. ونقله عنه التستري في بهج الصباغة/ج ٥/ص ١٢٦.

(٣) طبقات ابن سعد/ج ٣/ص ٢٨٢. وقد ذكر مشاطرة عمر بعض عماله الخضري في المحاضرات/ج ٢/ص ١٣.

وفي كل هذه المدة المظلمة الموحشة التي غُيّرت فيها الأحكام وعُطِلَتْ فيها الحدود، وتغلب فيها أهل الدنيا على أهل الآخرة صبر أمير المؤمنين عليه السلام صبر المحتسب لله تعالى حفاظاً على الدين أن يبقى، ولم يكن له من معين ينتصر به كما كانت حالة أيام الأول.

الفصل الثالث

خلافة عثمان بن عفّان

الفصل الثالث

خلافة عثمان بن عفان

موت عمر واستخلافه عثمان بن عفان:

قال عليه السلام: «حتى إذا مضى لسبيله، جعلها في جماعة زعم أنني أحدهم، فيالله وللشورى! متى اعترض الرّيب فيّ مع الأوّل منهم حتى صرّثُ أقرن إلى هذه النظائر، لكنني أسففتُ إذ أسقوا وطرّثُ إذا طاروا، فصغنا رجل منهم لضغته، ومال الآخر لصهره مع هنّ وهن».

قتل عمر:

أما موت عمر فقد كان اغتيالاً على يد غلام المغيرة بن شعبة المعروف بأبي لؤلؤة وكان مجوسياً^(١)، وعن الطبري أنه كان نصرانياً^(٢).

وحادثة الاغتيال كما رواها أهل السّير مع اختلاف يسير في اللفظ، والنص للمسعودي في مروج الذهب قال:

«وكان عمر لا يترك أحداً من العجم يدخل المدينة، فكتب إليه المغيرة بن شعبة: إنّ عندي غلاماً نقاشاً نجاراً حداداً فيه منافع لأهل المدينة، فإن رأيت أن تأذن لي في الإرسال به فعلت، فأذن له، وقد كان المغيرة جعل

(١) مروج الذهب للمسعودي/ج٢/ص٣٢٩، والإمامة والسياسة/ج١/ص٤٠، والبداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص١٥١، والصراغ المحرقة/ص١٠٤، والمحاضرات للخضري/ج٢/ص٢٠.

(٢) تاريخ الطبري/ج٣/ص٢٦٣. والكامل في التاريخ/ج٣/ص٢٠.

عليه كل يوم درهمين، وكان يدعى أبا لؤلؤة، وكان مجوسياً من أهل نهاوند، فلبث ما شاء الله، ثم أتى عمر يشكو إليه ثقل خراجه، فقال له عمر: وما تُحسن من الأعمال؟ قال: نقاش نجار حدّاد، فقال له عمر: ما خراجك بكثير في كنه ما تُحسن من الأعمال، فمضى عنه وهو يتذمر، قال: ثم مر بعمر يوماً آخر وهو قاعد، فقال له عمر: ألم أُحدّث عنك أنك تقول: لو شئتُ أن أصنع رحاً تطحن بالريح لفعلت، فقال أبو لؤلؤة: لأصنعنّ لك رحاً يتحدّث الناس بها، ومضى أبو لؤلؤة، فقال عمر: أما العالج فقد توعدّني آنفاً، فلمّا أزمع بالذي أوعد به أخذ خنجراً، فاشتعل عليه ثم قعد لعمر في زاوية من زوايا المسجد في الغلس، وكان عمر يخرج في السحر فيوقظ الناس (للصلاة)، فمرّ به، فثار إليه فطعنه ثلاث طعنات إحداهنّ تحت سرّته وهي التي قتله، وطعن اثني عشر رجلاً من أهل المسجد، فمات منهم ستة وبقي ستة، ونحر نفسه بخنجره فمات. فدخل عليه ابنه عبد الله بن عمر وهو يجود بنفسه، فقال له: يا أمير المؤمنين، استخلف على أمة محمد، فإنه لو جاءك راعي إبلك أو غنمك وترك إبله أو غنمه لا راعي لها للّمتّه وقلت له: كيف تركت أمانتك ضائعة؟ فكيف يا أمير المؤمنين بأمة محمد؟ فاستخلف عليهم، قال: إن استخلف عليهم فقد استخلف عليهم أبو بكر، وإن أتركهم فقد تركهم رسول الله ﷺ، فيُس منه عبد الله حين سمع ذلك منه^(١).

وفي الإمامة والسياسة: أن عمر طلب من ابنه عبد الله أن يستأذن عائشة بنت أبي بكر أن يُدفن في بيتها مع رسول الله ﷺ وأبي بكر فأذنت له ثم قالت: «وقل له، لا تدع أمة محمد بلا راعٍ، استخلف عليهم، ولا تدعهم بعدك هملاً، فإني أخشى عليهم الفتنة»^(٢).

(١) مروج الذهب/ج٢/ص٣٢٩. وروى مسلم في صحيحه/ج٦/كتاب الإمارة/باب الاستخلاف وتركه/ص٥/قول ابن عمر لأبيه مع اختلاف في الألفاظ.

(٢) الإمامة والسياسة/ج١/ص٤٢.

وقد نُقل نصحه بالاستخلاف عن كثير في كتب السِّير والتاريخ والحديث كتاريخ الطبري^(١) وصحيح البخاري^(٢).

وقد قُتل يوم الأربعاء لأربع ليالٍ بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام^(٣).

وقيل: قتل عمر لثلاث ليالٍ بقين من ذي الحجة سنة ٢٣^(٤).

ونُقل الأول عن الاستيعاب، والثاني عن الواقدي وغيره^(٥).

واشتهر بين الشيعة أنه قُتل في التاسع من ربيع الأول^(٦).

وبه وردت روايات^(٧).

وقد نفى ذلك عددٌ من علماء الإمامية كالشيخ الكفعمي في الجنة الواقية المعروف بالمصباح. وابن ادريس الحلّي في سرائره، والشيخ المفيد في كتاب التواريخ، ونقل العلامة المجلسي إجماع الشيعة والسنة على أنّ عمر إنما قتل لأربع ليالٍ بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ من الهجرة^(٨).

تسميته بالفاروق:

عن عائشة أن الذي سمّاه بالفاروق هو النبي ﷺ^(٩).

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٩٢.

(٢) صحيح البخاري/ج ٩/كتاب الأحكام/باب الاستخلاف ١١٤٧/ج ٢٠٣٠.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٦٦، البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ١٥٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٢ وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٤٨، والمحاضرات للخضري/ج ٢/ص ٢٢.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٩.

(٦) المصدر السابق/ص ٥٣٠، وج ٣١/ص ١١٩.

(٧) المصدر السابق/ج ٣١/ص ١٢٠.

(٨) المصدر السابق/ص ١١٩.

(٩) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٦٧، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ٢٢ وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٢٧٠ وأسد الغابة/ج ٤/ص ٥٧.

لكن روى الطبري في تاريخه بإسناده عن صالح بن كيسان قال: «قال ابن شهاب: بلغنا أن أهل الكتاب كانوا أول من قال لعمر الفاروق وكان المسلمون يؤثرون ذلك من قولهم ولم يبلغنا أن رسول الله ﷺ ذكر من ذلك شيئاً»^(١) على أن الروايات صرّحت بأن الفاروق هو علي^(٢).

وذكر أن عمر أسلم بعد خمسة وأربعين رجلاً وإحدى وعشرين امرأة^(٣).

واختلف في سنة عند موته فروي عن ابن عمر أنه كان ابن خمس وخمسين سنة وعن آخرون أنه كان ابن ثلاث وخمسين سنة وأشهر. وعن ثالث أنه كان ابن ثلاث وستين سنة، وعن رابع أنه كان ابن إحدى وستين سنة وعن خامس أنه كان ابن ستين سنة، وعن سادس أنه كان ابن سبع وخمسين سنة^(٤).

لا تدع أمة محمد بلا راع:

ولا بُدّ من الوقوف عند كلام ابن عمر لأبيه، ووصية عائشة له التي نقلها له ابنه عبد الله كما تقدّم، بل وصية أكثر من واحد له بالاستخلاف.

وما يهمنا هو التعليل، فقد مشى الجميع على الطبيعة البشرية التي تقضي باستخلاف الرئيس عند ظنّ الموت، وباستخلاف صاحب المال عند تركه ماله مخافة الضياع، ولو لم يفعل لصحت ملامته ومعاتبته على ذلك. وهذا ما نطق به ابن عمر حيث قال لأبيه - ولم يكن بذلك خارجاً عن مقتضى الجبلة

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٦٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٢ وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٢٧٠ وأسد الغابة/ج ٤/ص ٥٧.

(٢) انظر فرائد السمطين/ج ١/ص ١٣٩/ح ١٠٢ وح ١٠٣.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٧٠، وفي طبقات ابن سعد أنه أسلم بعد أربعين رجلاً وعشرة نسوة/طبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٢٦٩ وروى غير ذلك. وراجع الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ للسيد جعفر مرتضى (ج ٣/ص ١٧١ وما بعدها) تدرك حقيقة إسلام عمر.

(٤) المصدر السابق/ص ٢٦٨ و٢٦٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٢، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ١٥٢.

البشرية - : «... فإنه لو جاءك راعي إبلك أو غنمك وترك إبله أو غنمه لا راعي له للمتة، وقلت له: كيف تركت أمانتك ضائعة؟ فكيف - يا أمير المؤمنين - بأمة محمد؟ فاستخلف عليهم»^(١).

فعدَّ غيرَ المستخلف مضيئاً للأمانة.

وأما عائشة فقد خافت الفتنة لو تركَ عمر أمة محمد ﷺ بلا راعٍ ولم يستخلف عليهم^(٢).

فغير المستخلف - حينئذٍ - يُوقع الأمة في الفتنة أو يهيئها - بعدم استخلافه - للفتنة.

أقول: إذا كان الاستخلاف من الأمور البديهية التي لا ينبغي أن يتركها عاقلٌ عالمٌ فضلاً عن سيد العقلاء والعلماء النبي الأكرم ﷺ.

وإذا كانوا لا يجوزون ترك الغنم والإبل بلا راعٍ، وإذا كانوا يعتبرون ترك الأمة بلا رئيس وحاكم يوجب خوف الفتنة.

فكيف وسعهم أن يقولوا أن رسول الله ﷺ لم يستخلف فهذا - لو تمّ والعياذ بالله - لكان النبي ﷺ مخالفاً للفطرة البشرية، ولأبسط قواعد العقلاء بل لكان موقعاً أمتة في شباك الفتنة، وحاشا لله ورسوله هكذا أمر، كيف؟

والنبي الرحمة ﷺ «كان أشفق على الناس من الوالد على ولده حتى أنه ﷺ أرشدهم إلى أشياء لا نسبة لها إلى الخليفة بعده، كما أرشدهم في قضاء الحاجة إلى أمور كثيرة مندوبة وغيرها من الوقائع، وكان إذا سافر عن المدينة يوماً أو يومين استخلف فيها من يقوم بأمر المسلمين. ومن هذه حاله كيف يُنسب إليه إهمال أمتة وعدم إرشادهم في أجلّ الأشياء وأسنائها وأعظمها

(١) مروج الذهب/ج٢/ص٣٢٩.

(٢) الإمامة والسياسة/ج١/ص٤٢.

قدراً وأكثرها فائدة وأشد حاجة إليها وهو المتولي لأموارهم بعده فوجب من سيرته عليه السلام نصب أمام بعده والنص عليه وتعريفهم إياه»^(١).

بلى النص صدر من رسول الله ﷺ في كثير من الأوقات بمناسبة وبغير مناسبة من بداية الدعوة إلى آخر نفس منه ﷺ رُوي فداه، من إنذار العشيرة لمّا قال له ﷺ : «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا...»^(٢).

إلى غدير خم حيث نصّبه ﷺ التنصيب الرسمي في محضر جماعة المسلمين قائلاً: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، الذي رواه جمع غفير من علماء العامة وأئمتهم من الحفاظ والمحدثين والفقهاء والمجتهدين^(٣).

وما بينهما من حديث الثقلين والمنزلة والطائر المشوي، وأنه ولي كل مؤمن بعدي وأنه عليه السلام مع القرآن والحق وهما معه، ولو أردنا سرد ما ورد في حق علي عليه السلام في الكتاب والسنة لاحتاج الأمر إلى مؤلف خاص من عدة مجلّدات^(٤).

ولمّا أراد النبي ﷺ أن يؤكد النص ويثبتته في مرض موته ﷺ وعبر عنه بالكتاب الذي لن يضلّوا بعده أبداً هبّ ابن الخطّاب مُطلقاً الطلقة الأخيرة على النص الإلهي على علي عليه السلام متجراً على وصفه ﷺ بأنه يهجر كي يمنعه من كتابة هذا الكتاب، وبه كانت كل الرزية.

(١) كشف المراد/ ص ٣٩٣.

(٢) تاريخ الطبري/ ج ٢/ ص ٦٣. والكامل في التاريخ/ ج ٢/ ص ٢٤، ورواه ابن أبي الحديد في شرحه/ ج ١٣/ ص ٢١٠ و ص ٢٤٤، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ ج ١/ ص ٩٩ وما بعدها/ ج ١٣٧، وح ١٣٨. وغيرها من المصادر (انظر النص والاجتهاد للسيد شرف الدين/ ص ٨ وما بعدها (تعليقة رقم ١٠). تحقيق وتعليق أبو مجتبى. وتقدّم سابقاً في كلام أبي بكر المنقول عن الاحتجاج.

(٣) تقدّم ذكره والإشارة إلى مجمل مصادره فراجع.

(٤) تقدّم ذكر هذه الأخبار مع مصادرها سابقاً فراجع.

أبعدَ هذا يقال: لم ينصّ النبي ﷺ على أحد، وعلى علي عليه السلام بالخصوص، إنَّ هذا إلا إفك افتراه.

المعتزلي وإنكاره النص على أمير المؤمنين عليه السلام:

فإنه بعد أن ذكر حديث السقيفة نقلاً عن أبي بكر الجوهري في كتاب السقيفة، وما دار بين القوم وبين أمير المؤمنين عليه السلام لما اقتادوه ليبيع قال: «هذا الحديث يدلّ على بطلان ما يُدعى من النصّ على أمير المؤمنين وغيره لأنه لو كان هناك نصّ صريح لاحتجّ به ولم يجر للنصّ ذكر، وإنما كان الاحتجاج منه ومن أبي بكر ومن الأنصار بالسوابق، والفضائل والقرب، فلو كان هناك نصّ على أمير المؤمنين أو على أبي بكر، لاحتج به أبو بكر أيضاً على الأنصار، ولاحتج به أمير المؤمنين على أبي بكر، فإن هذا الخبر وغيره من الأخبار المستفيضة، يدلّ على أنه قد كان كاشفهم وهتك القناع بينه وبينهم، ألا تراه كيف نسبهم إلى التعدي عليه وظلمه، وتمنّع من طاعتهم، وأسمعهم من الكلام أشدّه وأغلظه! فلو كان هناك نصّ لذكره، أو ذكره بعض من كان من شيعته وحزبه، لأنّه لا عطر بعد عروس»^(١).

أقول: قد تقدّم في الأسطر القليلة السابقة أن النص على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام موجود، كما تقدّم أيضاً في مواضع أخرى سابقة من هذا الشرح، وقد ذكرنا جملةً من تلك النصوص الكثيرة في تلك المواضع، وهي نصوص لم يختص بنقلها الشيعة الإمامية فحسب، بل رواها العامة بكثرة أيضاً وصحّحوا الكثير من أسانيدها.

وأما التأويلات التي تُدعى في دلالات تلك النصوص فهي تأويلات واهية فيها الكثير من التحكم والتكلف، وما ذلك إلا لمحاولة إخراج النصوص عن

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١٢.

قدراً وأكثرها فائدة وأشد حاجة إليها وهو المتولي لأمرهم بعده فوجب من سيرته ﷺ نصب أمام بعده والنص عليه وتعريفهم إياه»^(١).

بلى النص صدر من رسول الله ﷺ في كثير من الأوقات بمناسبة وبغير مناسبة من بداية الدعوة إلى آخر نفس منه ﷺ رُوحِي فداه، من إنذار العشيرة لَمَّا قال له ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي فَيَكُم فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا...»^(٢).

إلى غدير خم حيث نصبه ﷺ التنصيب الرسمي في محضر جماعة المسلمين قائلاً: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، الذي رواه جمع غفير من علماء العامة وأئمتهم من الحفاظ والمحدثين والفقهاء والمجتهدين^(٣).

وما بينهما من حديث الثقلين والمنزلة والطائر المشوي، وأنه ولي كل مؤمن بعدي وأنه ﷺ مع القرآن والحق وهما معه، ولو أردنا سرد ما ورد في حق علي عليه السلام في الكتاب والسنة لاحتاج الأمر إلى مؤلف خاص من عدة مجلدات^(٤).

ولمّا أراد النبي ﷺ أن يؤكد النص ويثبتته في مرض موته ﷺ وعبر عنه بالكتاب الذي لن يضلوا بعده أبداً هبّ ابن الخطاب مُطلقاً الطلقة الأخيرة على النص الإلهي على علي عليه السلام متجراً على وصفه ﷺ بأنه يهجر كي يمنعه من كتابة هذا الكتاب، وبه كانت كل الرزية.

(١) كشف المراد/ ص ٣٩٣.

(٢) تاريخ الطبري/ ج ٢/ ص ٦٣. والكامل في التاريخ/ ج ٢/ ص ٢٤، ورواه ابن أبي الحديد في شرحه/ ج ١٣/ ص ٢١٠ و ص ٢٤٤، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ ج ١/ ص ٩٩ وما بعدها/ ج ١٣٧، وح ١٣٨. وغيرها من المصادر (انظر النص والاجتهاد للسيد شرف الدين/ ص ٨ وما بعدها (تعليقة رقم ١٠). تحقيق وتعليق أبو مجتبى. وتقدّم سابقاً في كلام أبي بكر المنقول عن الاحتجاج.

(٣) تقدّم ذكره والإشارة إلى مجمل مصادره فراجع.

(٤) تقدّم ذكر هذه الأخبار مع مصادرها سابقاً فراجع.

أَبْعَدَ هذا يقال: لم ينصّ النبي ﷺ على أحد، وعلى علي عليه السلام بالخصوص، إنَّ هذا إلا إفك افتراه.

المعتزلي وإنكاره النص على أمير المؤمنين عليه السلام:

فإنه بعد أن ذكر حديث السقيفة نقلاً عن أبي بكر الجوهري في كتاب السقيفة، وما دار بين القوم وبين أمير المؤمنين عليه السلام لما اقتادوه لبياع قال: «هذا الحديث يدلّ على بطلان ما يُدعى من النصّ على أمير المؤمنين وغيره لأنه لو كان هناك نصٌّ صريح لاحتجّ به ولم يجر للنصّ ذكرٌ، وإنما كان الاحتجاج منه ومن أبي بكر ومن الأنصار بالسوابق، والفضائل والقرب، فلو كان هناك نصٌّ على أمير المؤمنين أو على أبي بكر، لاحتجّ به أبو بكر أيضاً على الأنصار، ولاحتجّ به أمير المؤمنين على أبي بكر، فإن هذا الخبر وغيره من الأخبار المستفيضة، يدلّ على أنه قد كان كاشفهم وهتك القناع بينه وبينهم، ألا تراه كيف نسبهم إلى التعدي عليه وظلمه، وتمنّع من طاعتهم، وأسمعهم من الكلام أشده وأغلظه! فلو كان هناك نصٌّ لذكره، أو ذكره بعض من كان من شيعته وحزبه، لأنه لا عطر بعد عَرُوس»^(١).

أقول: قد تقدّم في الأسطر القليلة السابقة أن النصّ على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام موجود، كما تقدّم أيضاً في مواضع أخرى سابقة من هذا الشرح، وقد ذكرنا جملةً من تلك النصوص الكثيرة في تلك المواضع، وهي نصوصٌ لم يختص بنقلها الشيعة الإمامية فحسب، بل رواها العامة بكثرة أيضاً وصحّحوا الكثير من أسانيدها.

وأما التأويلات التي تُدعى في دلالات تلك النصوص فهي تأويلات واهية فيها الكثير من التحكم والتكلف، وما ذلك إلا لمحاولة إخراج النصوص عن

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١٢.

وضوحها وصراحتها «المصلحة رأوها معللين أن الحاضر يرى ما لا يرى الغائب أو أن علياً حديث السن أو تبغضه العرب أو أنه صاحب زهو وتيه بل قالوا: لو نصبنا علياً عليه السلام ارتد الناس عن الإسلام وعادت الجاهلية كما كانت فأئتما أصلح الدين؟ الوقوف مع النص المفضي إلى ارتداد الخلق ورجوعهم إلى الأصنام والجاهلية أم العمل لمقتضى الأصلح واستبقاء الإسلام واستدامة العرب بالدين وإن كان فيه مخالفة النص».

وكما ترى هذا تجني على الله ورسوله وإخراجهما عن الحكمة والصواب. والعياذ بالله.

وأما عدم احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بالنص، فليس صحيحاً لمجرد أن كتب العامة لم تنقل هذا الاحتجاج الذي حصل من أمير المؤمنين وغيره ممن شايعه وتولاه منذ اليوم الأول لغصب الحق.

إذ ما نقل في كتب العامة إنما هي الاحتجاجات العامة التي تتناسب مع احتجاج المهاجرين على الأنصار في إثبات استحقاقهم خلافة رسول الله ﷺ دون الأنصار، وقد تقدّم ذلك. والذي يبرزه - إن صح أنه عليه السلام اقتصر عليه^(١) - أن أمير المؤمنين عليه السلام ما شأهم في أدلتهم التي أقاموها في وجه الأنصار ليكون الحق لهم فاحتج عليهم بنفس أدلتهم أنه أحق بالأمر من المهاجرين.

احتجاج المهاجرين والأنصار على أبي بكر:

وأما احتجاجه بالنص الخاص فقد روته الشيعة بكثرة في كتبهم، وإن أهمله العامة لحاجة في نفس يعقوب، إذ إن إقرارهم بوجود النص يقتضي حكمهم بكفر المخالفين له عليه السلام أو فسقهم لمخالفتهم للنص، فكان لا بُد من إهماله بل وإنكاره كما فعل المعتزلي حيث قال: «لو كان النص موجوداً لكانوا

(١) سيأتي أنه عليه السلام لم يقتصر على الاحتجاجات العامة.

فساقاً أو كفاراً لمخالفته»^(١).

وإلا فالاحتجاج بالنصوص الخاصة حصل منه عليه السلام ومن بعض أصحابه وإليك البيان:

فقد روى سليم بن قيس الهلالي في كتابه، والطبرسي عنه في الاحتجاج ما حصل بعد وفاة النبي الأكرم عليه السلام من تعدّد على حقوق أهل بيته الأطهار واضطهادهم وظلمهم وقهرهم إلى أن قال: «ثم أقبل عليهم عليّ عليه السلام فقال: يا معشر المسلمين والمهاجرين والأنصار، أنشدكم الله أسمعتم رسول الله عليه السلام يقوم يوم غدیر خم كذا وكذا^(٢)، وفي غزوة تبوك كذا وكذا^(٣)، فلم يدع عليّ عليه السلام شيئاً قاله فيه رسول الله عليه السلام علانية للعامة إلا ذكرهم إياه، فقالوا: اللهم نعم، فلما تخوف أبو بكر أن ينصره الناس وأن يمنعوه بأدرهم، فقال: «كلما قلت حقّ قد سمعناه بأذاننا ووعته قلوبنا ولكن قد سمعت رسول الله عليه السلام يقول بعد هذا: إنّنا أهل بيت اصطفانا الله وأكرمنا، واختار لنا الآخرة على الدنيا، وإن الله لم يكن ليجمع لنا أهل البيت النبوة والخلافة»^(٤).

فقال عليّ عليه السلام: هل أحد من أصحاب رسول الله عليه السلام شهد هذا معك؟ فقال عمر: صدق خليفة رسول الله، قد سمعنا هذا منه كما قال، وقال أبو عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل: قد سمعنا ذلك من رسول الله عليه السلام. فقال عليّ عليه السلام: لقد وقّيتم بصحيفتكم الملعونة التي قد تعاقدتم عليها في الكعبة: إن قتل الله محمداً أو مات لتزوّن هذا الأمر عنّا أهل البيت...^(٥).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٥٩.

(٢) وهو إشارة إلى قوله عليه السلام: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وتقدّم تخريجه مراراً.

(٣) وهو إشارة إلى حديث المنزلة الذي رواه المؤالف والمخالف، وتقدّم تخريجه أيضاً.

(٤) من الواضح أن أبا بكر قد فهم من هذه الأحاديث خلافة عليّ عليه السلام لرسول الله عليه السلام حتى أجابه بذلك.

(٥) بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٢٧٢.

وقد ذكرنا فيما تقدّم أنّ اثني عشر صحابياً أنكروا على أبي بكر جلوسه مكان أمير المؤمنين، من المهاجرين والأنصار وهم:

خالد بن سعيد بن العاص، والمقداد بن الأسود، وأبي بن كعب، وعقار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وعبد الله بن مسعود، وبُرَيْدة الأسلمي، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وسهل بن حنيف، وأبو أيوب الأنصاري، وأبو الهيثم بن التيهان.

١ - وكان أوّل من قام خالد بن سعيد بن العاص فقال: «يا أبا بكر اتق الله فقد علمت ما تقدّم لعليّ من رسول الله ﷺ، ألا تعلم أنّ رسول الله ﷺ قال لنا ونحن محتوشوه في يوم بني قريظة، وقد أقبل على رجالٍ منا ذوي قدر فقال: معاشر المهاجرين والأنصار أوصيكم بوصية فاحفظوها وإنّي مؤدّ إليكم أمراً فاقبلوه، ألا إنّ عليّاً عليه السلام أميركم من بعدي وخليفتي فيكم، أوصاني بذلك ربي وربكم، وإنكم إن لم تحفظوا وصيتي فيه وتزووه وتنصروه اختلفتم في أحكامكم، واضطرب عليكم أمر دينكم وولي عليكم الأمر شراركم، ألا إن أهل بيتي هم الوارثون أمري، القائمون بأمر أمّتي...»^(١).

٢ - ثم قام أبو ذر فقال: أما بعد، يا معاشر المهاجرين والأنصار! لقد علمتم وعلم خياركم أنّ رسول الله ﷺ قال: الأمر لعلي عليه السلام بعدي ثم للحسن والحسين ثم في أهل بيتي من ولد الحسين عليه السلام، فأطرحتم قول نبيكم، وتناسيتم ما أوعز إليكم واتبعتم الدنيا، وتركتم نعيم الآخرة الباقية التي لا يهدم بنيانها، ولا يزول نعيمها...».

(١) نقله وما بعده العلامة المجلسي في بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣. بتصريف. ولا يخفى على المطلع أنّ ما ذكره هؤلاء الأصحاب مذكورٌ مبثوث في كتب المسلمين جميعاً من الصحاح والمسانيد والمناقب وغيرها.

٣ - ثم قام سلمان الفارسي فقال: «يا أبا بكر إلى من تُسند أمرك إذا نزل بك القضاء، وإلى من تفزع إذا سُئلت عما لا تعلم، وفي القوم من هو أعلم منك، وأكثر في الخير أعلاماً ومناقب منك، وأقرب من رسول الله ﷺ قرابة، وقَدَمه في حياته، وقد أوعز إليكم فتركتم قوله، وتناسيتم وصيته...».

٤ - ثم قام المقداد بن الأسود فقال: «يا أبا بكر أربع على نفسك، وقس شبرك بفترك، والزم بيتك وابك على خطيئتك، فإن ذلك أسلم لك في حياتك ومماتك، وردّ هذا الأمر إلى حيث جعله الله عزّ وجل ورسوله ﷺ... إلى أن قال: وقد علمت أن هذا الأمر لعلي وهو صاحبه بعد رسول الله ﷺ...».

٥ - ثم قام بريدة الأسلمي فقال: يا أبا بكر نسيت أم تناسيت، أم خادعتك نفسك، أما تذكر إذ أمرنا رسول الله ﷺ فسلمنا على عليّ بإمرة المؤمنين، ونبينا بين أظهرنا؟ فاتق الله ربك...».

٦ - ثم قام عبد الله بن مسعود ومما قاله: «... فأهل بيت نبيكم أقرب إلى رسول الله ﷺ منكم وأقدم سابقة منكم، وعلي بن أبي طالب صاحب هذا الأمر بعد نبيكم فأعطوه ما جعله الله له. ولا ترتدّوا على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين».

٧ - ثم قام عمار بن ياسر فقال: «يا أبا بكر لا تجعل لنفسك حقاً جعله له عز وجل لغيرك ولا تكن أول من عصى رسول الله وخالفه في أهل بيته، واردد الحق إلى أهله يخفّ ظهرك، ويقلّ وزرك...».

٨ - ثم قام خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين فقال: «يا أبا بكر أأست تعلم أن رسول الله ﷺ قبل شهادتي وحدي، ولم يرد معي غيري؟ قال: نعم،

قال: فأشهد بالله أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: أهل بيتي يفرقون بين الحق والباطل، وهم الأئمة الذين يقتدي بهم^(١).

٩ - ثم قام أبو الهيثم بن النيهان فقال: «أنا أشهد على النبي أنه أقام علياً فقالت الأنصار ما أقامه إلا للخلافة، وقال بعضهم: ما أقامه إلا ليعلم الناس أنه ولي من كان رسول الله ﷺ مولاه فقال ﷺ: إن أهل بيتي نجوم أهل الأرض فقدّموهم ولا تقدّموهم».

١٠ - ثم قام سهل بن حنيف فقال: «أشهد أنني سمعت رسول الله ﷺ قال على المنبر: إمامكم من بعدي علي بن أبي طالب ﷺ وهو أنصح الناس لأمتي».

١١ - ثم قام أبو أيوب الأنصاري فقال: «اتقوا الله في أهل بيت نبيكم، وردّوا هذا الأمر إليهم، فقد سمعتم كما سمعنا في مقام بعد مقام من نبي الله ﷺ أنهم أولى به منكم» ثم جلس.

١٢ - ثم قام زيد بن وهب فتكلم، وقام جماعة بعده فتكلّموا بنحو هذا فأخبر الثقة من أصحاب رسول الله ﷺ أن أبا بكر جلس في بيته ثلاثة أيام.

وفي رواية أخرى أنه أتاه عمر وعثمان وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة بن الجراح وسعيد بن عمرو بن نفيل، فأتاه كلٌّ منهم متسلّحاً في قومه حتى أخرجوه من بيته ثم أصدّوه المنبر، وقد سلّوا سيوفهم، فقال قائلٌ منهم: «والله لئن عاد أحدٌ منكم بمثل ما تكلم به رعاعٌ

(١) ذكره وما بعده العلامة المجلسي في بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٢١٣ وص ٢١٩. والآخر يؤكد ما قلناه (ص ١٣٢ و ١٣٣) من أن استفالة أبي بكر إنما كانت بعد الإكراه والقهر اللذين أحاطا بمن عارض، فلم يُقله أحدٌ لذلك.

منكم بالأمس لنملثنَّ سيوفنا منه»، فأحجم والله القوم، وكرهوا الموت^(١).

مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر:

ثم إنَّ هناك المناشدة التي ناشد عليُّ عليه السلام بها أبا بكر لما أتاه معتذراً وممّا قاله عليه السلام له: «... أخبرني عن الذي يستحق هذا الأمر بما يستحقّه؟

فقال أبو بكر: بالنصيحة والوفاء ودفع المداينة والمحابة وحسن السيرة وإظهار العدل، والعلم بالكتاب والسنة وفصل الخطاب مع الزهد في الدنيا، وقلة الرغبة فيها، وإنصاف المظلوم من الظالم للقريب والبعيد... ثم سكت. فقال علي عليه السلام: والسابقة والقراة؟!

فقال أبو بكر: «السابقة والقراة».

قال: فقال علي عليه السلام: «أنشدك بالله يا أبا بكر أفي نفسك تجد هذه الخصال أو في؟»! قال أبو بكر: «بل فيك يا أبا الحسن».

قال: «أنشدك بالله أنا المجيب لرسول الله ﷺ قبل ذكران المسلمين، أم أنت؟».

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنا الأذان لأهل الموسم ولجميع الأمة بسورة براءة أم أنت؟».

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنا وقيتُ رسول الله بنفسي يوم الغار أم أنت؟»

(١) بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ٢١٩.

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أليّ الولاية من الله مع ولاية رسوله في آية زكاة الخاتم، أم لك؟»

قال: «بل لك».

قال: «فأنشدك بالله أنا المولى لك ولكل مسلم بحديث النبي ﷺ يوم الغدير أم أنت؟»

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أليّ الوزارة من رسول الله ﷺ والمثل من هارون وموسى أم لك؟»

قال: «بل لك».

قال: «فأنشدك بالله أبي برز رسول الله ﷺ وبأهل بيتي وولدي في مباهلة المشركين من النصارى، أم بك وبأهلك وولدك؟»

قال: «بكم».

قال: «فأنشدك بالله أليّ ولأهلي وولدي آية التطهير من الرجس أم لك ولأهل بيتك؟»

قال: «بل لك ولأهل بيتك».

قال: «فأنشدك بالله أنا صاحب دعوة رسول الله ﷺ وأهلي وولدي يوم الكساء: اللهم هؤلاء أهلي إليك لا إلى النار، أم أنت؟»

قال: «بل أنت وأهلك وولدك».

قال: «فأنشدك بالله أنا صاحب الآية ﴿يُؤْتُونَ بِالْذِّكْرِ وَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ سُوءُ مُسْتَظِيرًا﴾^(١) أم أنت؟

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الفتى الذي تُودي من السماء: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي أم أنا؟»

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي رُدَّتْ له الشمس لوقت صلاته فصلًا ثم توارت أم أنا؟»

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي حباك رسول الله ﷺ برايته يوم خيبر ففتح الله له، أم أنا؟»

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي نفست عن رسول الله ﷺ كربته وعن المسلمين بقتل عمرو بن عبد ود أو أنا؟»

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي ائتمنك رسول الله ﷺ على رسالته إلى الجن فأجابت أم أنا؟»

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي طهرك رسول الله ﷺ من السفاح من آدم

إلى أبيك بقوله ﷺ : أنا وأنت من نكاح لا من سفاح من آدم إلى عبد المطلب أم أنا؟

قال : «بل أنت» .

قال : «فأنشدك بالله أنا والد الحسن والحسين ريحانتيه اللذين قال فيهما : هذان سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خيرُ منهما أم أنت؟» .

قال : «بل أنت» .

قال : «فأنشدك بالله أخوك المزيّن بجناحين في الجنة يطير بهما مع الملائكة أم أخي؟»

قال : «بل أخوك» .

قال : «فأنشدك بالله أنا ضمنت دين رسول الله ﷺ وناديت في المواسم بإنجاز مواعده أم أنت؟» قال : «بل أنت» .

قال : «فأنشدك بالله أنا الذي دعاه رسول الله ﷺ لطير عنده يريد أكله، فقال : اللهم ائني بأحب خلقك إليك بعدي أم أنت؟» قال : «بل أنت» .

قال : «فأنشدك بالله أنا الذي بشرني رسول الله ﷺ بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين على تأويل القرآن أم أنت؟» قال : «بل أنت» .

قال : «فأنشدك بالله أنا الذي شهدت آخر كلام رسول الله ﷺ ووليت غسله ودفنه أم أنت؟» قال : «بل أنت» .

قال : «فأنشدك بالله أنا الذي دلّ عليه رسول الله ﷺ بعلم القضاء بقوله : «علي أقضاكم أم أنت؟» قال : «بل أنت» .

قال : «أنشدك بالله أنا الذي أمر لي رسول الله ﷺ أصحابه بالسلام علي بالإمرة في حياته أم أنت؟» قال : «بل أنت» .

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي سبقت له القرابة من رسول الله ﷺ أم أنا؟ قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي حباك الله عز وجل بدينار عند حاجته، وباعك جبرئيل ﷺ. وأضفت محمداً ﷺ، وأضفت ولده أم أنا؟ قال: فبكى أبو بكر وقال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي حملك رسول الله ﷺ على كتفه في طرح صنم الكعبة وكسره حتى لو شاء أن ينال أفق السماء لنالها أم أنا؟ قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي قال له رسول الله ﷺ أنت صاحب لوائي في الدنيا والآخرة أم أنا؟ قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي أمر رسول الله ﷺ بفتح بابه في مسجده حين أمر بسد جميع أبواب أصحابه وأهل بيته وأحلّ له فيه ما أحله الله له أم أنا؟

قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي قدّم بين يدي نجواه لرسول الله ﷺ صدقة فناجاه أم أنا - إذ عاتب الله عز وجل قوماً فقال ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيَّ جَنَاحَكُمُ صَدَقْتُمْ﴾^(١). قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي قال فيه رسول الله ﷺ لفاطمة: «زوجك أول الناس إيماناً وأرجحهم إسلاماً في كلام له، أم أنا؟ قال: «بل أنت».

قال: «فأنشدك بالله أنت الذي قال له رسول الله ﷺ: الحق مع علي

وعلي مع الحق لا يفترقان حتى يردا عليَّ الحوض أم أنا؟ قال: «بل أنت».

قال: فلم يزل عليه السلام يعد عليه مناقبه التي جعل الله عز وجل له دونه ودون غيره، ويقول له أبو بكر: «بل أنت».

قال: فبهذا وشبهه يستحق القيام بأمر أمة محمد ﷺ ^(١).

هذه المناشدة وأمثالها كمناشدة يوم الشورى ^(٢) ويوم الرحبة ^(٣) أيضاً دليل على أنَّ النص كان موجوداً، والاحتجاج كان موجوداً في كل وقت كان أمير المؤمنين عليه السلام وصحبه يرونه مناسباً، إلا أنَّ أهل الدنيا خالفوا النصَّ وعدلوا عن الحق باتباعهم الشهوات، فدخلوا في أمر عظيم وأدخلوا معهم الأمة فتابعهم من تابعهم جهلاً أو حقداً وعداوةً فأفشوا فيهم (وهم السواد الأعظم) عدم النص وأهملوا ذكره في مجاميعهم الحديثية وكتبهم التاريخية وغيرها لأنَّ في إقرارهم بالنص - كما تقدم - إقراراً بمخالفتهم وخلافهم لله ورسوله ﷺ.

ولذا كانت عاداتهم قائمة على إنكار النص بل ادعى بعضهم النص على أبي بكر وصاحبه كما تقدم ذلك سابقاً.

ثم إنهم رموا النصوص التي تروى بها الشيعة الإمامية (رض) في حق عليٍّ وأهل بيته بالوضع ليخرجوا من مسؤولية روايتها، وليسقطوها عند أتباعهم، ومع ذلك بقيت هناك نصوص كثيرة في مناقب علي عليه السلام وأهل بيته وفضائلهم وحقهم مبثوثة في كتب القوم الفقهية والحديثية والتفسيرية وغيرها وقد نقلوا عن الإمام أحمد قوله: «ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي».

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٣ - ص ١٦، وكل ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام مما لا ينكره منصف عاقل ذو دين، فإنه مبثوث مذكور في كتب المسلمين جميعاً.

(٢) التي سيأتي ذكرها لاحقاً.

(٣) راجع ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٢/ص ٦ وما بعدها/ح ٥٠٤ وما بعده.

وقال إسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: «لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر ما جاء في علي عليه السلام»^(١) ومنه تعلم أن ما بقي من فضائله عليه السلام هو دون ما ورد فيه. فبعد هذا يصح أن يقال: لا نصُّ على أمير المؤمنين عليه السلام!؟

عودٌ على الاستخلاف:

روى البخاري في صحيحه بإسناده عن عبد الله بن عمر قال: «قيل لعمر ألا تستخلف؟ قال: إن استخلف فقد استخلف من هو خيرٌ مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خيرٌ مني رسولُ الله ﷺ فأثنوا عليه...»^(٢).

ورواه الطبري في تاريخه^(٣) مع زيادة لا بُدَّ من ذكرها فقد روى بإسناده عن عمرو بن ميمون الأودي «أنَّ عمر بن الخطاب لما طُعن قيل له: يا أمير المؤمنين لو استخلفت، قال: من استخلف، لو كان أبو عبيدة ابن الجراح حيناً استخلفته، فإن سألتني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إنه أمين هذه الأمة، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حيناً استخلفته فإن سألتني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إنَّ سالماً شديد الحبِّ لله... إلى أن قال: فإن استخلفت فقد استخلف من هو خيرٌ مني، وإن أترك فقد ترك من هو خيرٌ مني» ثم جعلها شورى كما سيأتي.

وكذلك روى المعتزلي في شرحه حديث الاستخلاف مع قصة الشورى عن كتاب «السفانية» لأبي عثمان الجاحظ^(٤).

-
- (١) الصواعق المحرقة/ص ١٢٠، وراجع ص ١٤٨ من هذا الشرح.
 (٢) صحيح البخاري/ج ٩/كتاب الأحكام/باب الاستخلاف/١١٤٧/ح ٢٠٣٠، وصحيح مسلم/ج ٦/كتاب الإمامة/باب الاستخلاف وتركه/ص ٤، وفتح الباري/ج ١٣/ص ٢١٨/ح ٧٢١٨، ومسنَد أحمد/ج ١/ص ٧١/ح ٣٠١.
 (٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٩٢، ونقله عنه ابن أبي الحديد في شرحه/ج ١/ص ١٩٠. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٧، والمحاضرات للخضري/ج ٢/ص ٢٢. والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٦٠.
 (٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٥.

ويلاحظ عليه :

أولاً: إن قوله (إن أترك فقد ترك من هو خيرٌ مني رسول الله ﷺ) يُسقط دعوى من ذهب إلى النص من النبي ﷺ على أبي بكر، وإلا لزم تكذيب صاحبهم أو جهله لحديث النبي ﷺ، وكلاهما لا يلتزمون به. فتعيّن بطلان النص على الأول.

وهذا لا ينقض قول الشيعة بأن النبي ﷺ قد استخلف ونصّ على خليفته صراحةً وعيّنه وهو علي بن أبي طالب ﷺ لأنّ قول عمر بن الخطاب ليس بحجة عندهم على الإطلاق، بل يعتقدون أن هذا القول من عمر أتى به من نفسه، وإنما هو حجة لنا على من يقول بالنص على أبي بكر لالتزامهم بحجة قول عمر على قاعدة «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم».

ثانياً: إن عمر بن الخطاب بقوله هذا يكون قد ساوى بين فعل النبي ﷺ وفعل صاحبه في الحجّة، وهذه دعوى أطلقها بلا دليل، إذ من قال أنّ استخلاف صاحبه له كان معتبراً وصحيحاً، وتقدّم ما يكفي في ذلك.

على أنّ فعل النبي ﷺ في الاستخلاف وعدمه بوحى من الله تعالى^(١) دون غيره الذي إنما يلجأ إلى الرأي والمزاجية والمصلحة الشخصية، ويتبع الهوى والعصبية في ذلك.

ثالثاً: إنه لو كان مستخلفاً لما تعدّى أحد رجلين: أبا عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة.

وهذا التخصيص بهما لأمرين: ١- أنهما من أصحاب الصحيفة التي تقدّم تعاقدهم عليها في حياة النبي ﷺ والتي تقضي بأخذ الخلافة من بني

(١) هذا بناء على ما يزعمونه من عدم استخلافه ﷺ. وإلا فالنبي استخلف عليّاً عليه السلام بوحى من الله تعالى.

هاشم، ومن عليّ ﷺ بالخصوص.

٢ - أنهما من القلة القليلة التي ساندته وصاحبه يوم السقيفة لعقد البيعة لأبي بكر على أنه ينقض عليه أن سالم ليس من قريش بل كان عبداً لامرأة من الأنصار كما تقدّم، وهم يروون عن النبي ﷺ «الأئمة من قريش».

كلام الجاحظ:

قال الجاحظ في مقام بيان أن ترك المسلمين النكير على أبي بكر وعمر في منع الزهراء ﷺ ميراثها من أبيها ﷺ ليس حجة ودليلاً على صدقهما: «وكيف تقضون بترك النكير؟ وقد شهد عمر يوم السقيفة وبعد ذلك أن النبي ﷺ قال: «الأئمة من قريش» ثم قال في شكايته: لو كان سالم حياً ما تخالجنى فيه الشك، حين أظهر الشك في استحقاق كل واحد من الستة الذين جعلهم شورى، وسالم عبداً لامرأة من الأنصار وهي أعتقته وحازت ميراثه، ثم لم ينكر ذلك من قوله منكراً، ولا قابل إنسان بين قوله ولا تعجب منه...»^(١).

فتمنيه هنا ينقض قوله فيما تقدم من أن الأمر في قريش لا يخرج منها إلى أحد.

فهذا القول من عمر قد وقع به في مخالفات ومناقضات، وهذه حال من حاد عن الجادة واتبع هواه وكان أمره فرطاً.

(١) الغدير للأميني/ج٧/ص٢٣١.

قصة الشورى وانتاجها خلافة عثمان

كما رواها الشارح المعتزلي عن سفيانية الجاحظ قال: «وصورة هذه الواقعة أن عمر لما طعنه أبو لؤلؤة، وعلم أنه ميّت، استشار فيمن يُولّيه الأمر، فأشير عليه بابنه عبد الله، فقال: «لاها الله»^(١) إذا لا يليها رجلان من ولد الخطّاب، حسب عمر ما حُمِل! حسب عمر ما احتقّب، لاها الله! لا أتحمّلها حيّاً وميتاً! ثم قال: إن رسول الله مات وهو راضٍ عن هذه الستة من قريش: علي، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف، وقد رأيتُ أن أجعلها شورى بينهم ليختاروا لأنفسهم»، ثم قال: «إن استخلف فقد استخلف من هو خيرٌ مني - يعني أبا بكر - وإن أترك فقد ترك من هو خيرٌ مني - يعني رسول الله ﷺ - ثم قال: ادعوهم لي، فدعوههم، فدخلوا عليه وهو ملقئ على فراشه يجود بنفسه، فنظر إليهم، فقال: أكلّكم يطمع في الخلافة بعدي! فوجّموا، فقال لهم ثانية فأجابه الزبير، وقال: وما الذي يُبعدنا منها! وليتها أنتَ فقمّت بها، ولسنا دونك في قريش ولا في السابقة ولا في القرابة».

- قال الشيخ أبو عثمان الجاحظ: والله لولا علّمُهُ أن عمر يموت في مجلسه ذلك لم يُقدم على أن يفوه من هذا الكلام بكلمة، ولا أن ينبس منه بلفظة -.

(١) قال في القاموس: ها للتنبية، وتدخل على اسم الجلالة في القسم عند حذف الحرف، يُقال: ها الله بقطع الهمزة ووصلها.

(أقول: وهذا دليل آخر على شدة غلظته وخشونته، أراد الجاحظ أن يمدح فذم). فقال عمر: «أفلا أخبركم عن أنفسكم!» قال: «قل، فإننا لو استعفيناك لم تعفنا»، فقال: «أما أنت يا زبير فَوَعِقْ لِقَسٍّ^(١)، مؤمن الرضا، كافر الغضب، يوماً إنسان ويوماً شيطان، ولعلها لو أفضت إليك ظَلَّتْ يومك تُلاطم بالبطحاء على مُدٍّ من شعير! أفرأيت إن أفضت إليك! فليت شعري، من يكون للناس يوم تكون شيطاناً، ومن يكون يوم تغضب! وما كان الله ليجمع لك أمر هذه الأمة، وأنت على هذه الصفة».

ثم أقبل على طلحة - وكان له مبغضاً منذ قال لأبي بكر يوم وفاته ما قال في عمر - فقال له: «أقول أم أسكت؟» قال: قل، فإنك لا تقول من الخير شيئاً»، قال: «أما إنني أعرفك مُنْذُ أُصِيبْتُ إصبعك يوم أحد والبأو^(٢) الذي حدث لك، ولقد مات رسول الله ﷺ ساخطاً عليك بالكلمة التي قلتها يوم أنزلت آية الحجاب».

- قال شيخنا أبو عثمان الجاحظ: «الكلمة المذكورة أَنَّ طَلْحَةَ لما أنزلت آية الحجاب قال بمحضر مَن نَقَلَ عنه إلى رسول الله ﷺ: ما الذي يغنيه حجابهن اليوم! وسيموت غداً فننكحهن».

قال أبو عثمان أيضاً: «لو قال لعمر قائل: أنت قلت: إن رسول الله ﷺ مات وهو راضٍ عن الستة، فكيف تقول الآن لطلحة إنه مات ﷺ ساخطاً عليك للكلمة التي قلتها! لكان قد رماه بمشاقصه^(٣)، ولكن مَن الذي كان يجسر على عمر أن يقول له ما دون ذلك، فكيف هذا؟».

(١) الرَّعِق: الضَّجَر المتبرِّم. واللَّعِبس: من لا يستقيم على وجه.

(٢) البأو: الكبر والفخر.

(٣) المشاقص: جمع مشقص، وهو نصل السهم إذا كان طويلاً.

(أقول: هذا دليل أيضاً على مخافتهم منه لغلظته وخشونته المعهودة منه، وهذا إما جهلٌ منه لمناقضته لما قاله أولاً، وإما إمعانٌ في طمس حق عليٍّ عليه السلام حيث قد قرنه بطلحة ونظائره).

قال: ثم أقبل على سعد بن أبي وقاص فقال: «إنما أنت صاحبُ مِقْنَب^(١) من هذه المقانب، تقاتل به، وصاحب قنص وقوس وأسهم، وما زُهرة^(٢) والخلافة وأمور الناس».

ثم أقبل على عبد الرحمن بن عوف، فقال: «وأما أنت يا عبد الرحمن فلو وُزن نصف إيمان المسلمين بإيمانك لرجح إيمانك به، ولكن ليس يصلح هذا الأمر لمن فيه ضعف كضعفك وما زُهرة وهذا الأمر!».

ثم أقبل على عليٍّ عليه السلام فقال: «لله أنت لولا دُعابةٌ فيك! أما والله لئن وليتهم لتحملنهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء»^(٣).

ثم أقبل على عثمان، فقال: «هيهأ لك! كأي بك قد قلدتُك قريشٌ هذا الأمر لحبها إياك، فحملت بني أمية وبني مُعيط على رقاب الناس، وآثرتهم الفيء، فسارت إليك عصابةً من ذؤبان العرب، فذبحوك على فراشك ذبحاً. والله لئن فعلوا لتفعلن، ولئن فعلت ليفعلن».

ثم أخذ بناصيته، فقال: «فإذا كان ذلك فاذكر قولي، فإنه كائن».

ثم قال: «ادعوا إليَّ أبا طلحة الأنصاري فدعوه له فقال: انظر يا أبا طلحة، إذا عُدتُم من حُفرتي، فكن في خمسين رجلاً من الأنصار حاملي سيوفكم، فخذ هؤلاء الثُفر بامضاء الأمر وتعجيله، وأجمعهم في بيت، وقف

(١) المِقْنَب: جماعة الخيل.

(٢) زهرة قبيلة سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف.

(٣) وقالها مرة أخرى أمام المغيرة بن شعبة: «أما والله لولا دُعابة فيه ما شككت في ولايته...» العقد الفريد/

بأصحابك على باب البيت ليتشاوروا ويختاروا واحداً منهم، فإن اتفق خمسة وأبى واحد فاضرب عنقه، وإن اتفق أربعة وأبى اثنان فاضرب أعناقهما، وإن اتفق ثلاثة وخالف ثلاثة، فانظر الثلاثة التي فيها عبد الرحمن فارجع إلى ما قد اتفقت عليه، فإن أصرت الثلاثة الأخرى على خلافها فاضرب أعناقها، وإن مضت ثلاثة أيام ولم يتفقوا على أمرٍ، فاضرب أعناق الستة، ودع المسلمين يختاروا لأنفسهم.

فلما دُفِنَ عمر جمعهم أبو طلحة، ووقف على باب البيت بالسيف في خمسين من الأنصار حاملي سيوفهم، ثم تكلم القوم وتنازعوا، فأول ما عمل طلحة أنه أشهدهم على نفسه أنه قد وهب حقه من الشورى لعثمان، وذلك لعلمه أن الناس لا يعدلون به علياً وعثمان، وأن الخلافة لا تخلص له وهذان موجودان، فأراد تقوية أمر عثمان وإضعاف جانب علي عليه السلام بهبة أمرٍ لا انتفاع له به، ولا تمكن له فيه.

فقال الزبير في معارضته: «وأنا أشهدكم على نفسي أنني قد وهبت حقي من الشورى لعلي»؛ وإنما فعل ذلك لأنه لما رأى علياً قد ضعف وانخرل بهبة طلحة حقه لعثمان، دخلته حمية النسب لأنه ابن عمّة أمير المؤمنين عليه السلام وهي صفية بنت عبد المطلب، وأبو طالب خاله. وإنما مال طلحة إلى عثمان لانحرافه عن علي عليه السلام، باعتبار أنه تيمّي وابن عمّ أبي بكر (الصديق)، وقد كان حصل في نفوس بني هاشم من بني تيم حنق شديد لأجل الخلافة، وكذلك صار في صدور تيم على بني هاشم؛ ...

فقال سعد بن أبي وقاص: «وأنا قد وهبت حقي من الشورى لابن عمي عبد الرحمن» - وذلك لأنهما من بني زهرة، ولعلم سعد أن الأمر لا يتم له - فلما لم يبق إلا الثلاثة قال عبد الرحمن لعلي وعثمان: «أيكما يخرج نفسه عن الخلافة، ويكون إليه الاختيار في الاثنين الباقيين؟» فلم يتكلم منهما أحد، فقال عبد الرحمن: «أشهدكم أنني قد أخرجت نفسي من الخلافة على أن

أختار أحدهما، فأمسكا.

فبدأ بعلي عليه السلام وقال له: أبايعك على كتاب الله وسنة رسول الله وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر. قال: «بل على كتاب الله وسنة رسوله واجتهاد رأيي».

فعدل عنه إلى عثمان فعرض ذلك عليه، فقال: «نعم».

فعاد إلى علي عليه السلام فأعاد قوله؛ فعل ذلك عبد الرحمن ثلاثاً، فلمّا رأى أنّ عليّاً غير راجع عمّا قاله، وأن عثمان يُنعم له بالإجابة، صفق على يد عثمان وقال: «السلام عليك يا أمير المؤمنين»، فيقال: «إنّ عليّاً عليه السلام قال له: والله ما فعلتها إلّا لأنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه، دقّ الله بينكما عطر منّشيم»^(١).

قيل: ففسد بعد ذلك بين عثمان وعبد الرحمن، فلم يكلم أحدهما صاحبه حتى مات عبد الرحمن^(٢).

وقد ذكر البخاري قصة الثوري في صحيحه^(٣) واقتصر فيه على أنّ عمر سمى الستة الذين مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، وجعل عبد الله بن عمر شاهداً عليهم وليس له من الأمر شيء. وفيه: «أنّ عبد الرحمن بن عوف قال لأمر المؤمنين عليه السلام ولعثمان: أفتجعلونه - أي أمر الخلافة - إلّي والله

(١) قال الأصمعي: منّشيم، بكسر الشين، اسم امرأة كانت بمكة عطارة، وكانت خزاعة وجرهم إذا أرادوا القتال تطيبوا من طيبها، وكانوا إذا فعلوا ذلك كثرت القتلى فيما بينهم، فكان يُقال: أشأم من عطر منّشيم، يضرب في الشيء العظيم (مجمع الأمثال/ج ١/ص ١٦١/رقم ٤٤٨)، ونقله الطريحي في مجمع البحرين عن الصحاح (مجمع البحرين/ج ٦/ص ١٧٥/مادة نشم).

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٥ - ١٨٨.

(٣) صحيح البخاري/ج ٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ /باب ٣٨، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ١٥٩ و ١٦٠ وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٦١ و ٣٢٨ و ٣٣٩.

عليّ أن لا آلو عن أفضلكم، قالوا: نعم، فأخذ بيد أحدهما^(١) فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ والقِدَمُ في الإسلام ما قد علمتُ، فالله عليك لئن أمرتك لتعدلن، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلماً أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان فبايعه، فبايع له عليّ وولج أهل الدار فبايعوه».

ولم يذكر فيه وجه تقديم عبد الرحمن لعثمان على أمير المؤمنين ﷺ، بل غاية ما يفيد أن الكل كانوا مسلمين لأمر الشورى، خاضعين لحكم عبد الرحمن كيفما كان، وأن العملية تمت بكل هدوء وسلام وتسليم.

وفي تاريخ الطبري ذكر روايتين في الشورى لا تفرقان عن بعضهما من حيث المضمون، ويزيد على ما تقدّم عن شرح المعتزلي أن عمر أمر صهيب الرومي أن يصلّي بالناس مدة الثلاثة أيام. وأن طلحة لم يكن موجوداً آنذاك^(٢) وإنما حضر بعد بيعة عثمان فبايع. وأنه إن اختلف ثلاثة مع ثلاثة فليحكموا عبد الله بن عمر وإلا إن لم يرضوا بحكمه فليكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف.

وفيه أيضاً أن عليّاً ﷺ أخذ على عبد الرحمن بن عوف موثقاً ليؤثّر الحق ولا يتبع الهوى ولا يخص ذا رحم ولا يآلو الأمة.

وفي الأخير أن عبد الرحمن دعا عليّاً فقال: «عليك عهد الله وميثاقه لتعلمن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده، قال: أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي، ودعا عثمان فقال له مثل ما قال لعلي، قال: نعم، فبايعه، فقال عليّ: «حبّوته حبو دهر، ليس هذا أوّل يوم تظاهرتم فيه علينا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون، والله ما وليت عثمان إلا

(١) وظاهر السياق أنه عليّ ﷺ، بل آخره يدل عليه صراحة.

(٢) وصرح بذلك ابن عبد ربه في العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٦١. وكذلك في تحكيم عبد الله بن عمر.

ليرد الأمر إليك، والله كل يوم هو في شأن»^(١).

وفيما تقدّم عدة أمور لا بد من التوقف عندها:

الأول: جعل الأمر شورى لا استخلاف ولا ترك الاختيار للمسلمين مطلقاً.

الثاني: إن النبي ﷺ مات عن الستة المختارين وهو راضٍ عنهم.

الثالث: حصر العدد بستة معينة.

الرابع: إبداء عمر رأيهِ في كلٍّ من أهل الشورى، والغمز في الجميع.

الخامس: جعل عبد الله بن عمر حكماً مع عدم الاتفاق كما عن الطبري وابن الأثير.

السادس: جعل الحق في الثلاثة التي فيها ابن عوف إذا لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر.

السابع: أمره بقتل المخالف إن كان واحداً أو اثنين، أو ثلاثة ليس فيها ابن عوف.

الثامن: أمره بقتل الستة إن مضت الثلاثة أيام ولم يتفقوا.

التاسع: إخباره عثمان أنه المتولّي للأمر، وإخباره عن حكمه في الناس.

العاشر: اشتراط ابن عوف على علي عليه السلام وعثمان أن يسيرا بسيرة الشيخين. ورفض علي عليه السلام ذلك، وقبول عثمان به.

(١) تاريخ الطبري/ج٣/ص ٢٩٢-٣٠٢، والكامل في التاريخ/ج٣/ص ٢٧-٢٨-٢٩-٣٠. وقد ذكر البلاذري في أنساب الأشراف أمر شورى عمر، وتولية عثمان (أنساب الأشراف/القسم الرابع. الجزء الأول/ص ٥٠٠ وما بعدها). واليعقوبي في تاريخه/ج٢/ص ١٤٨ و ١٥٠. والخضري في المحاضرات/ج٢/ص ٢٣ وابن عبد ربه في العقد الفريد/ج٤/ص ٢٦٠ وما بعدها.

الأمر الأول: فقد خرج عمر بن الخطاب به عن مبدأي النص عند الإمامية والاختيار عند العامة، وشرّع مبدأً جديداً في تعيين الخليفة وهو مبدأ الشورى دون وجه شرعي^(١)، ودون ذكر ما يعتبر في هذا المبدأ من جهة عدد أفراد الشورى ومؤهلاتهم وصفاتهم وهل اعتبار المدة شرط لازم كما يظهر من كلامه؟ وما حكم المخالف؟ القتل كما أمر عمر أم غير ذلك، بمعنى أن كل من يخالف نتيجة الشورى يُقتل أو لا.

ومع التساوي فمن المرجح؟ وما هو المرجح؟

وما إلى ذلك من تساؤلات كثيرة حول هذا المبدأ بحيث تسقطه عن المشروعية الإسلامية.

ثم إنه لو كانت الشورى مبدأً شرعياً في مقام تعيين الخليفة فلم لم يعتمدوها رسول الله ﷺ فبزعمهم أنه ﷺ لم يستخلف لا تعييناً ولا ترديداً بين قوم بأعيانهم. فهلاً اقتدى عمر بالنبي ﷺ؟ ولم عدل عنها أبو بكر إلى النص والتعيين؟

الأمر الثاني: وهو أنه ﷺ مات وهو راضٍ عن هؤلاء الستة بالخصوص، فلعمري لقد توفي ﷺ وهو راضٍ عن غيرهم أيضاً - إن سلمنا أنه كان راضياً عن كل الستة - ألم يمت ﷺ وهو راضٍ عن سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، والمقداد الكندي، وحذيفة بن اليمان، وأبي أيوب الأنصاري، وسعد بن عباد، وخزيمة ذي الشهادتين، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وغيرهم وغيرهم، فلم خصَّ عمر خصوص الستة علماً أن من الصحابة الآخرين من يفوق بعض أهل الشورى علماً وعملاً فأين طلحة من عمار بن ياسر وهو قرشي وكذلك المقداد وحذيفة وغيرهم

(١) قال الليث بن سعد: «كان عمر أول من جند الأجناد، ودوّن الدواوين، وجعل الخلافة شورى بين ستة من المسلمين...» العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٥٩. فتكون الشورى من مبتدعات عمر وأولياته.

ممن تقدّم ذكرهم.

إن قالوا: إن من ذكرت أكثرهم من الأنصار، وعمر إنما ذكر من المهاجرين القرشيين دون سواهم لأن الأئمة من قريش.

قلنا: قد تقدّم أن عمر كان ليستخلف سالم مولى أبي حذيفة لو كان حياً وهو ليس من قريش بل كان عبداً لامرأة من الأنصار كما تقدّم. وليس سالم بأولى ممن ذكرنا قطعاً إلا أنه من أصحاب الصحيفة، وهم من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وشتان بين الفريقين.

ومنه يتضح الأمر الثالث وهو أنه لا وجه للحصر بالسته^(١).

الأمر الرابع: قد غمز عمر من قناة الجميع، بل في كلامه إبعاد جماعة، وتعيين شخص بعينه فأما الزبير فقد أبعد صراحةً بعد الغمز الشديد فيه بقوله: «وما كان الله ليجمع لك أمر هذه الأمة، وأنت على هذه الصفة».

وأما طلحة فيكفي في إبعاده - بناءً على أنه كان موجوداً وقت الشورى - قول عمر فيه أن النبي ﷺ مات ساخطاً عليه بالكلمة التي قالها يوم أنزلت آية الحجاب. فناقض عمر نفسه كما تقدّم.

وأما إذا لم يكن طلحة وقت الشورى موجوداً، فهو مبعّد قهراً، ويكون ذكر عمر له لا لأنه يريد للخلافة بل لأمر آخر، وهو انحرافه عن علي عليه السلام، ولعلمه أنه لو وليها عثمان لوافق طلحة لتقديمه إياه على علي عليه السلام، ولو وليها علي عليه السلام لعارضه طلحة كما فعل في الجمل. ولولا تأهيل عمر طلحة للخلافة في الشورى لما فكر فيها طلحة فيما بعد^(٢)، وكانت

(١) هذا لو سرنّا مع القوم في ذلك والأفلا وجه لجعل الخمسة مقارنين لعلي عليه السلام، وإنما فعلها عمر ظلماً لعلي عليه السلام وإمعاناً في غصب الحق وإبعاده عن أهله، وسيأتي مزيد بيان له.

(٢) كما سيأتي بيانه لاحقاً.

نتيجة ذلك إفراز حرب الجمل وإشعال نار الفتنة في وجه أمير المؤمنين عليه السلام.

وأبعد سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف بقوله: «ما زهرة والخلافة وأمور الناس».

وأما علي عليه السلام فقد نسبته إلى الدعابة لما لم يجد ما يطعنه به، وهذا ما زعمه عمرو بن العاص^(١). وكذبه أمير المؤمنين عليه السلام، قال في الخطبة ٨٣ من خطب نهج البلاغة: «عجباً لابن النابغة يزعم لأهل الشام أن في دعابة وأني امرؤ بلعابة أعافس وأمارس! لقد قال باطلاً ونطق آثاماً... إلى أن قال عليه السلام: أما والله إنني ليمنعني من اللعب ذكر الموت، وإنه ليمنعه من قول الحق نسيان الآخرة»^(٢).

والبَّلْعَابَة - بالكسر - الكثير اللَّعِب. والدُّعَابَة - بالضم - المزاح واللَّعِب. والمعافسة: المضاربة والمصارعة، وأعافس: أعالج الناس وأضاربهم مزاحاً. فما نطق به الثاني نطق به الأول لا يفترقان والجواب الجواب.

ونقل السيد المرتضى (قده) في الشافي^(٣) رواية عن محمد بن سعد عن الواقدي عن محمد بن عبد الله الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال:

«قال عمر: لا أدري ما أصنع بأمة محمد ﷺ، وذلك قبل أن يُطعن، فقلت: ولم تهتم وأنت تجد من تستخلفه عليهم، قال: أصحابكم؟ يعني علياً، قلت: نعم، والله هولها أهل في قرابته من رسول الله ﷺ وصهره وسابقتها

(١) والظاهر أنه أخذ من هذا القول لعمر بن الخطاب. وفي رواية يعقوبي/ج ٢/ص ١٤٧ قول عمر في علي عليه السلام إن فيه خصالاً منها: الدعابة في المجلس.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١٤٧.

(٣) الشافي في الإمامة/ج ٤/ص ٢٠٢، ورواه البلاذري في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٠١/ح ١٢٩١.

وبلائه، فقال عمر: إن فيه بطلاً وفكاهة...».

وعلق الشارح المعتزلي على هذا مُستبعداً صدوره من عمر لأن علياً عليه السلام «كان على قدم عزيمة من الوفاق والجد والسمت العظيم، والهدى الرصين، ولكنه كان طلق الوجه، سمح الأخلاق، وعمر كان يريد مثله من ذوي الفضاظة والخشونة لأن كل واحد يستحسن طبع نفسه، ولا يستحسن طبع من يباينه في الخلق والطبع». ثم قال: «وأنا أعجب من لفظة عمر - إن كان قالها -: «إن فيه بطالة» وحاشى الله أن يوصف علي عليه السلام بذلك! وإنما يوصف به أهل الدُعابة واللهور، وما أظن عمر - إن شاء الله - قالها، وأظنها زيدت في كلامه، وإن الكلمة ها هنا لدالة على انحراف شديد»^(١).

أقول: قد ذكر المعتزلي نفسه في الجزء الأول من شرحه^(٢) - وقد تقدم^(٣) - أنه كان في أخلاق عمر وألفاظه جفاءً وعنجهية ظاهرة، وعذره في الكلمة التي قالها في مرض رسول الله ﷺ من أنه إنما أرسلها على مقتضى خشونة غريزته. ولم يستبعد صدورها منه. بخلاف هنا فإنه لا يظن أن عمر قال في علي عليه السلام: «إن فيه بطالة وفكاهة». ولا أعلم من أين حصل له هذا الظن بعد أن كانت تلك الكلمة موافقة لطبيعته الخشنة وغلظته المعهودة، فمن يصف النبي ﷺ بالهجر وهو المسدّد بالوحي الإلهي لا يُستبعد في حقه أن يصف من كان بنظره دون النبي ﷺ، بأقل من ذلك وإن كان قبيحاً في ذاته.

نعم صدور الكلمة من عمر في حق علي عليه السلام تدل على انحراف شديد كما صرح ولما كان عمر - بنظره - منزّه عن هذا الانحراف الشديد حاول أن ينفي عنه ذلك. ولعمري إن كان في هذه الكلمة انحراف شديد، فكيف بقوله في مواجهة النبي ﷺ إنه ليهجر؟!!

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٢٧٩.

(٢) المصدر السابق/ج ١/ص ١٨٣.

(٣) تقدم ص ٢٣٤.

كلام عمر في عثمان:

أمام كل هذا الغمز من قناة هؤلاء الأشخاص الخمسة الذين عيّنهم للشورى وإشارته بنحوٍ أو بآخر إلى عدم توليهم للخلافة، إلّا أنه لمّا وصل إلى عثمان تغيّرت لهجته تماماً وظهر منه ما يدل على استخلافه له، كيف لا؟ وقد أخبره أنه سيكون الأمر له، وسيقدّم بني أمية وبني أبي معيط على الناس فيقتله الناس، وحلف أنّ ذلك لكائن، وأكد عليه بقوله له: «فإذا كان ذلك فاذكر قولِي، فإنه كائن»^(١).

وهذا الكلام لا يبعد أن يكون مراده منه إعطاء الضوء الأخضر أنه إنما يريد عثمان خليفة له دون سواه، وقد فهم القوم منه ذلك كما سترى في تحالف أربعة منهم على علي عليه السلام فلم ينفعه الزبير بشيء. كما سيأتي في الأمر التاسع.

الأمر الخامس: وهو جعل ولده عبد الله حَكَمًا كما في رواية الطبري وابن الأثير في تاريخيهما^(٢). وهذا من خبط عمر ومناقضته نفسه إذ يجعله حاكماً في تعيين خليفة المسلمين ويكون قوله هو الفصل، وقد ذمّه سابقاً لمّا قيل له أن يوليّه فقال للقاتل: «ويحك كيف أستخلف رجلاً عجز عن طلاق امرأته»^(٣).

الأمر السادس: وهو أمره بأن يكونوا مع الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف مع أنه كان قد وصفه بالضعف^(٤)، فكيف يجعله الميزان في اختيار الخليفة؟!

(١) وانظر الرياض النضرة/ج ٢/ص ٣٢٩.

(٢) تقدم تخريجه عنهما (ص ٢٧٦).

(٣) تاريخ الطبري والكامل في التاريخ، (تقدما ص ٢٧٦)، ورواه ابن أبي الحديد في شرحه/ج ١/ص ١٩٠ عن الطبري. وانظر الصواعق المحرقة/ص ١٠٤.

(٤) تقدم في قصة الشرى.

وبلائه، فقال عمر: إن فيه بطلاً وفكاهة...».

وعلق الشارح المعتزلي على هذا مُستبعداً صدوره من عمر لأن علياً عليه السلام «كان على قدم عظمة من الوقار والجد والسمت العظيم، والهدى الرصين، ولكنه كان طلق الوجه، سمح الأخلاق، وعمر كان يريد مثله من ذوي الفظاظة والخشونة لأن كل واحد يستحسن طبع نفسه، ولا يستحسن طبع من يباينه في الخلق والطبع». ثم قال: «وأنا أعجب من لفظة عمر - إن كان قالها -: «إن فيه بطالة» وحاشى الله أن يوصف علي عليه السلام بذلك! وإنما يوصف به أهل الدُّعابة واللهو، وما أظن عمر - إن شاء الله - قالها، وأظنها زيدت في كلامه، وإن الكلمة ها هنا لدالة على انحراف شديد»^(١).

أقول: قد ذكر المعتزلي نفسه في الجزء الأول من شرحه^(٢) - وقد تقدم^(٣) - أنه كان في أخلاق عمر وألفاظه جفاءً وعنجهية ظاهرة، وعذره في الكلمة التي قالها في مرض رسول الله ﷺ من أنه إنما أرسلها على مقتضى خشونة غريزته. ولم يستبعد صدورها منه. بخلاف هنا فإنه لا يظن أن عمر قال في علي عليه السلام: «إن فيه بطالة وفكاهة». ولا أعلم من أين حصل له هذا الظن بعد أن كانت تلك الكلمة موافقة لطبيعته الخشنة وغلظته المعهودة، فمن يصف النبي ﷺ بالهجر وهو المسدّد بالوحي الإلهي لا يُستبعد في حقه أن يصف من كان بنظره دون النبي ﷺ، بأقل من ذلك وإن كان قبيحاً في ذاته.

نعم صدور الكلمة من عمر في حق علي عليه السلام تدل على انحراف شديد كما صرح ولمّا كان عمر - بنظره - منزّه عن هذا الانحراف الشديد حاول أن ينفي عنه ذلك. ولعمري إن كان في هذه الكلمة انحراف شديد، فكيف بقوله في مواجهة النبي ﷺ إنه ليهجر؟!!

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٢٧٩.

(٢) المصدر السابق/ج ١/ص ١٨٣.

(٣) تقدم ص ٢٣٤.

كلام عمر في عثمان:

أمام كل هذا الغمز من قناة هؤلاء الأشخاص الخمسة الذين عيّنهم للشورى وإشارته بنحوٍ أو بآخر إلى عدم توليهم للخلافة، إلا أنه لمّا وصل إلى عثمان تغيّرت لهجته تماماً وظهر منه ما يدل على استخلافه له، كيف لا؟ وقد أخبره أنه سيكون الأمر له، وسيقدّم بني أمية وبني أبي معيط على الناس فيقتله الناس، وحلف أنّ ذلك لكائن، وأكد عليه بقوله له: «فإذا كان ذلك فاذكر قولِي، فإنه كائن»^(١).

وهذا الكلام لا يبعد أن يكون مراده منه إعطاء الضوء الأخضر أنه إنما يريد عثمان خليفة له دون سواه، وقد فهم القوم منه ذلك كما ستري في تحالف أربعة منهم على علي عليه السلام فلم ينفعه الزبير بشيء. كما سيأتي في الأمر التاسع.

الأمر الخامس: وهو جعل ولده عبد الله حَكَمًا كما في رواية الطبري وابن الأثير في تاريخيهما^(٢). وهذا من خبط عمر ومناقضته نفسه إذ يجعله حاكماً في تعيين خليفة المسلمين ويكون قوله هو الفصل، وقد ذمّه سابقاً لمّا قيل له أن يوليّه فقال للقائل: «ويحك كيف أستخلف رجلاً عجز عن طلاق امرأته»^(٣).

الأمر السادس: وهو أمره بأن يكونوا مع الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف مع أنه كان قد وصفه بالضعف^(٤)، فكيف يجعله الميزان في اختيار الخليفة؟!

(١) وانظر الرياض النضرة/ج ٢/ص ٣٢٩.

(٢) تقدم تخريجه عنهما (ص ٢٧٦).

(٣) تاريخ الطبري والكامل في التاريخ، (تقدما ص ٢٧٦)، ورواه ابن أبي الحديد في شرحه/ج ١/ص ١٩٠ عن الطبري. وانظر الصواعق المحرقة/ص ١٠٤.

(٤) تقدم في قصة الشورى.

ثم ما هي مؤهلات عبد الرحمن ليكون الحق مع الثلاثة التي هو فيها مع أنه قد زكى علياً عليه السلام أنه لو وليهم لحملهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء، أليس يكون هو المرجح، والاختيار في طرفه؟!

ثم من الذي جعل لعمر الحق في ترجيح كفة الثلاثة التي فيها عبد الرحمن؟ .

أقول: إنَّ عمر كان يعلم بمخالفة عبد الرحمن لعلي عليه السلام لقربته من سعد وعثمان وكلاهما منحرفان عن علي وكذلك طلحة لكونه من بني تيم قوم أبي بكر. فأراد عمر بذلك أن يرجح كفة المخالفين لعلي عليه السلام ليصل إلى تنحيته عن الخلافة، وهكذا كان، وهو ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس كما سيأتي.

الأمران السابع والثامن: ومما ظهر في الأمر السادس يتضح الأمر السابع حيث أمر عمر بقتل المخالف واحداً كان أم اثنين أم ثلاثة ليس فيهم عبد الرحمن بن عوف، وما أراد بذلك إلا أمير المؤمنين عليه السلام كما سيأتي عن إرشاد المفيد. وكما روى في أماليه أيضاً بإسناده عن رزين بن عبيد الله قال: «سمعت زيدا بن علي بن الحسين عليه السلام يقول: حدثني أبي عن أبيه قال: سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يخطب الناس فقال في خطبته: والله لقد بايع الناس أبا بكر وأنا أولى الناس بهم مني بقميصي هذا، فكظمت غيظي، وانتظرت أمر ربي، وألصقت كلكلي بالأرض، ثم إنَّ أبا بكر هلك واستخلف عمر، وقد علم - والله - أنني أولى الناس بهم مني بقميصي هذا، فكظمت غيظي وانتظرت أمر ربي، ثم إنَّ عمر هلك وقد جعلها شوري، فجعلني سادس ستة كسهم الجدة وقال: اقتلوا الأقل وما أراد غيري...»^(١).

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٧٨، وج ٣١/ص ٧١، نقله عن كتاب تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي.

سؤال: إذا كان عمر يريد قتل عليٍّ عليه السلام لعلمه بمخالفة أربعة من أهل الشورى له، فكيف أمر بقتل الستة وفيهم عثمان وابن عوف وسعد؟ فهل هذا فعل من يريد تقديم واحد على آخر أم فعل من يريد صلاح الأمة خوف الفتنة والاختلاف؟

الجواب: أولاً: لا شك أنَّ أمر عمر بقتل المخالف واحداً كان أم أكثر فيه مناقضة واضحة لما أطلقه في أوّل كلامه من أن رسول الله ﷺ مات وهو راض عن هؤلاء الستة؛ إذ كيف جاز له أن يأمر بقتل من رضي عنه رسول الله ﷺ بل الله تعالى، لأن رضي الله من رضي رسوله ﷺ.

ثانياً: إنَّ أمره بقتل الجميع إذا مضت الأيام الثلاثة ولم يختاروا لا يخلو إمّا أنه أطلقه وهو يريد، فيكون بذلك خالف الله ورسوله من الجهة المتقدمة وأكذب نفسه حيث قد تقدّم قطعه بتولية ابن عفان الأمر، وهو من الستة الذين أمر بقتلهم.

وإما أنه أطلقه وهو لا يريد - وهو الصحيح - لما تقدّم من جزمه بتولي عثمان، وكلام أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم يدل على عدم إرادة عمر قتل الجميع، فيكون إطلاقه له ليظهر أنه إنما يريد الصلاح في الأمة ولو أدى إلى سفك دم من رضي عنهم رسول الله ﷺ. وللخليفة أن يجتهد برأيه.

بمعنى أن هذا الكلام منه كان كلاماً إعلامياً يهدف إلى إتمام القصة كي لا يُقال أنه قدّم ورجّح بعضاً على بعض، وبه يتضح عدم كون ما صدر من عمر لغرض صلاح الأمة، وبه يتّضح الأمر الثامن.

سؤال آخر: إذا كان الأمر كما تقولون، فلماذا دخل علي عليه السلام في الشورى وهو يعلم بما ستؤول إليه من تولية عثمان بن عفان؟

أقول: فيه جوابان:

الأول: أنه دخل مكرهاً وبإيع غير راضٍ بعد تهديده.

والثاني: أنه دخل طائعاً ليبين مناقضة عمر ومن معه حيث أخرجوه عنها سابقاً بدعوى أنهم لا يقبلون باجتماع النبوة والإمامة في بيت واحد ثم رشحه عمر لها في الشورى.

أما الأول فقد ذكره العلامة المجلسي في البحار واستشهد له: بأن عمر أوصى أبا طلحة الأنصاري في خمسين رجلاً حاملي سيوفهم على عواتقهم في إحضار القوم وقتلهم لو لم يعينوا خليفة في الأيام المعينة^(١).

وأما الثاني فيدل عليه ما نقل روايته الشارح المعتزلي عن القطب الراوندي أن عمر لما قال: «كونوا مع الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف»، فقال العباس لعلي عليه السلام: «ذهب الأمر مثاً، والرجل يريد أن يكون الأمر لعثمان».

فقال علي عليه السلام: «أنا أعلم ذلك، ولكنني أدخل معهم في الشورى لأن عمر قد استأهلني الآن للإمامة وكان من قبل يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن النبوة والإمامة لا يجتمعان في بيت، وإني لأدخل في ذلك ليظهر أنه كذب نفسه بما روى أولاً^(٢)».

إنكار الشارح المعتزلي:

وأنكر الشارح المعتزلي أن يكون القائل هو عمر بن الخطاب فإن المنقول عنه قوله لابن عباس: «إن قومكم كرهوا أن تجتمع لكم النبوة والخلافة»^(٣).

وذكر ذلك الطبري في تاريخه: «كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة»^(٤).

(١) بحار الأنوار/ج ٣١/ص ٦٧.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٩ عن منهاج البراعة للراوندي/ج ١/ص ١٢٨.

(٣) المصدر السابق، ج ١٢/ص ٩.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٨٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٦.

أقول: لو سلمنا أن عمر لم يكن هو القائل إلا أنه وافق عليه وأقره وعمل به، فإنه من القوم الذين كرهوا ذلك، كما تقدّم قوله لابن عباس أيضاً أنهم كرهوا عليّاً عليه السلام على حداثة سنّه وحبّه بني عبد المطلب.

وقد ورد ما يقرب من هذا المعنى في ما نُقل من الصحيفة التي كتبها قومٌ وتمالّثوا على علي عليه السلام وفيهم الخلفاء الثلاثة وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة وغيرهم ممّن تقدّم ذكرهم سابقاً، فقالوا بعد أن نفوا استخلاف أحد من قبل النبي ﷺ وأنه ﷺ جعل الاختيار إلى المسلمين: «وإن رسول الله ﷺ لم يستخلف أحداً لئلا يجري ذلك في أهل بيت واحد، فيكون إرثاً دون سائر المسلمين، ولئلا يكون دولة بين الأغنياء منهم، ولئلا يقول المستخلف إن هذا الأمر باقٍ في عقبه من والد إلى ولد إلى يوم القيامة...»^(١).

فقد تعاقدوا على أن يمنعوا جريان أمر الخلافة في أهل بيت واحد بحجة أن رسول الله لم يستخلف.

ومنه تعرف بأن القوم الذين كرهوا أن تجتمع النبوة والخلافة في بيت واحد وهو بيت رسول الله ﷺ وبيت أهله هم جماعة الصحيفة ومن تابعهم دون سواهم، لا سيما مع ما تقدّم أن الأنصار أو بعض الأنصار قالوا يوم السقيفة: «لا نبايع إلا عليّاً»^(٢) فهذا يعني أنهم لم يكونوا كارهين لخلافته عليه السلام بل كانوا متحمسين مستعدين للبيعة له عليه السلام. بل قد تقدّم ذكر جماعة من وجوه المهاجرين والأنصار أرادوا عليّاً عليه السلام، وهم الذين أنكروا على أبي بكر جلوسه مجلس علي عليه السلام.

فالكاره هو من يثُقم على علي عليه السلام قتله آباءهم الكفرة واستئصال

(١) بحار الأنوار/ج ٢٨/ص ١٠٣.

(٢) تقدّم تخريجه سابقاً.

بذرتهم في سبيل الله تعالى، وهم بنو أمية وبنو أبي مُعيط ومن سار في ركبهم
وحقد على علي عليه السلام دوره البارز في نصرة الإسلام ورسوله ﷺ .

هم أصحاب الصحيفة ومن والاهم، الذين عملوا على إزاحته عليه السلام
وإبعاده تنفيذاً لما تواطئوا عليه في الصحيفة .

أقول: والإنصاف أن أمير المؤمنين عليه السلام دخل في الشورى برضاه إلا
أنه لم يكن راضياً عما حصل في الشورى وما كانت نتيجة ذلك من تولية
عثمان بن عفان .

إن قلت: إن رضاه بالدخول في الشورى مع علمه بالنتيجة يستلزم رضاه
بالنتيجة، فكيف تقولون إنه عليه السلام رضي بالدخول دون ما نتج عن الشورى؟
قلنا: أمّا رضاه بالدخول فقد كان لسببين:

الأول: ما تقدّم منه عليه السلام لعَمّه العباس من أنه أراد أن يبتن للناس
مناقضة فعل عمر لروايته، فعله بتأهيله عليه السلام للخلافة لما سمّاه في الشورى،
وروايته أن النبوة والإمامة أو الخلافة لا تجتمعان في بيت واحد .

الثاني: أراد عليه السلام أن يقيم الحجة على أهل الشورى وغيرهم كما سيأتي
في المناشدة التي ناشدهم بها، وقد أقام الحجة على عبد الرحمن وقبده
بميثاق إن هو عليه السلام رضي لحكمه، فقد روى الطبري وابن الأثير أن
عبد الرحمن لما خلع نفسه من طلب الخلافة طلب من الباقيين أن يرضوا
بحكمه فقال له علي عليه السلام: «أعطني موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ولا
تخص ذا رحم، ولا تألوا الأمة نصحاً»^(١)، فحلف له عبد الرحمن بالله الذي لا
إله إلا هو لأجتهدن لنفسي ولكم وللأمة ولا أميل إلى هوى ولا إلى صهر ولا

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٩٥، والكامل في التاريخ لابن الأثير/ج ٣/ص ٢٩، والعقد الفريد/ج ٤/
ص ٢٦٢، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٠٧/ح ١٣١١.

ذي قرابة»^(١)، إلا أن عبد الرحمن لم يعمل بالميثاق كما بيّن ذلك أمير المؤمنين عليه السلام بقوله في هذه الخطبة.

«فصفا رجل منهم لضغنه ومال الآخر لصهره» والذي مال لصهره هو عبد الرحمن بميله إلى عثمان لأن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط كانت تحته وهي أخت عثمان من أمه أروى بنت كُريز^(٢).

وبقوله عليه السلام لعبد الرحمن لما بايع عثمان: «ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا فصبرٌ جميل والله المستعان على ما تصفون، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك، والله كل يوم هو في شأن»^(٣).

وأما عدم رضاه بما حصل في الشورى فلأن عمر - كما تقدّم وسيأتي - رتبها بنحو ينتهي إلى تولية عثمان وإبعاد علي عليه السلام على أقل تقدير إن لم ينته الأمر إلى قتله فيما لو خالف نتيجة الشورى، وهو ما يشهد له ما حصل بعد تولية عثمان منها:

قول عبد الرحمن لعلي عليه السلام لما تكلم بالكلام الآنف الذكر: «يا علي لا تجعل على نفسك حجة وسبيلاً فخرج علي عليه السلام وهو يقول: سيبلغ الكتاب أجله»^(٤).

وروى الطبري^(٥) أنه لما بايع عبد الرحمن عثمان «جعل الناس يبايعونه، وتلكأ علي، فقال عبد الرحمن ﴿فَمَنْ نَّكَتَ فَإِنَّمَا يَنكُتُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِ يُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾»^(٦) فرجع علي يشق الناس حتى بايع وهو

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٥٢، وقريب منه ما في المصدرين السابقين (الطبري والكامل).

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٩.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٩٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٣٠.

(٤) المصدران السابقان. والمحاضرات للخضري/ج ٢/ص ٢٤. وانظر الصواعق المحرمة/ص ١٠٦، والعقد

الفريد/ج ٤/ص ٢٦٤.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٠٢.

(٦) الفتح/١٠.

يقول: خدعة وأيما خدعة».

وروى الشريف المرتضى في الشافي^(١) عن البلاذري في كتابه^(٢) عن الكلبي عن أبيه عن أبي مخنف في إسناد له: «إن أمير المؤمنين عليه السلام لما بايع عبد الرحمن عثمان كان قائماً فقعد، فقال له عبد الرحمن: بايع وإلا أضرب عنقك، ولم يكن مع أحد يومئذ سيف غيره، فيقال: إن علياً عليه السلام خرج مغضباً فلحقه أصحاب الشورى فقالوا له: بايع وإلا جاهدناك فاقبل معهم يمشي حتى بايع عثمان».

ويعلق علم الهدى على ذلك بقوله: «فأي رضاها هنا، وأي إجماع، وكيف يكون مختاراً من يهدد بالقتل والجهاد»^(٣).

مضافاً إلى ما تقدّم في كلامه السابق عليه السلام.

الأمر التاسع: كيف علم عمر بأن القوم سيختارون عثمان، وأن عثمان سيلي الأمر ويكون منه ما يلجأ الناس إلى الثورة عليه وقاتله؟

ذكر المعتزلي في شرحه^(٤) نقلاً عن جماعة أنهم ذكروا كلام عمر هذا لعثمان في باب فراسة عمر، وهو يريد بذلك أن عمر علم ذلك بفراسته.

وفي الشافي^(٥) ونقله المعتزلي في شرحه^(٦) أن ابن عباس قال لعمر بن الخطاب وهو يستعرض له أصحاب النبي عليه السلام: «فأين أنت من عثمان؟ قال: لو وليها لحمل بين أبي مغيط على رقاب الناس، ولو فعلها لقتلوه».

(١) الشافي في الإمامة/ج ٤/ص ٢١٠.

(٢) أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٠٨، ونقله عنه في البحار/ج ٣١/ص ٦٦.

(٣) الشافي في الإمامة/ج ٤/ص ٢١١.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٦.

(٥) الشافي في الإمامة/ج ٤/ص ٢٠٣. ورواه البلاذري في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٠٢.

(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٢/ص ٢٥٩.

أقول: كان عمر يعرف أن عثمان سيلبي الأمر بعده فهذا أمر كان مدبراً بينهم، ويدل عليه: أولاً: أن عثمان - على إحدى صور الاستخلاف وهي المشهورة عند الجمهور - هو كاتب كتاب استخلاف أبي بكر لعمر، بل وكاتب اسم عمر، وقد وافقه على ذلك أبو بكر، فيكون عمر قد ردها على عثمان لكن بطريقة الشورى التي تنتج خلافة عثمان دون أن يكون استخلاًفاً مباشراً يخرج عمر كما سيأتي.

ثانياً: ما رواه البلاذري في أنساب الأشراف^(١) عن حارثة بن مضرب قال: «حججت مع عمر فسمعت الحادي يقول: «إن الأمير بعده ابنُ عفان». ولم يأت بها حادي عمر من نفسه.

ثالثاً: إن نفس طريقة الشورى التي حاكها عمر بنحو تتجه الأمور فيها لغير صالح علي عليه السلام، وهو ما التفت إليه عليه السلام وذكره لعنه العباس فقال: عُدِلَ بالأمر عليّ يا عم. قال: وما علمك؟ قال: قُرِنَ بي عثمان، وقال عمر: كونوا مع الأكثر فإن رضي رجلان رجلاً، ورجلان رجلاً، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن، فسعد لا يخالف ابن عمه، وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفان، فيوليها أحدهما الآخر، فلو كان الآخران معي لم يغنيا شيئاً...»^(٢).

وروى الشيخ المفيد في الإرشاد عن يحيى بن عبد الحميد الحماني عن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي صادق قال: «لَمَّا جعلها عمر شوري في ستة وقال: إن بايع اثنان لواحدٍ واثنان لواحد، فكونوا مع الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن، واقتلوا الثلاثة الذين ليس فيهم عبدُ الرحمن، خرج أمير

(١) أنساب الأشراف للبلاذري/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٤٩٤/ ح ١٢٧٧، ونقله عنه التستري في بهج الصباغة/ ج ٥/ ص ١٤٩.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ١٩١، ورواه البلاذري في أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥٠٥/ ح ١٣٠٤، باختلاف في الألفاظ، والعقد الفريد/ ج ٤/ ص ٢٦١.

المؤمنين عليه السلام من الدار وهو معتمدٌ على يد عبد الله بن عباس، فقال له: يا ابن عباس، إنَّ القوم قد عادوكم بعد نبيكم كمعاداتهم لنبيكم عليه السلام في حياته، أم والله لا يثيب بهم إلى الحق إلا السيف. فقال له ابن عباس: وكيف ذلك؟

قال: أما سمعت قول عمر: إن بايع إثنان لواحد وإثنان لواحد، فكونوا مع الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن، واقتلوا الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن؟ قال ابن عباس: بلى. قال: أفلا تعلم أنَّ عبد الرحمن ابن عم سعد، وأن عثمان صهرُ عبد الرحمن؟ قال: بلى.

قال: فإن عمر قد علم أنَّ سعداً وعبد الرحمن وعثمان لا يختلفون في الرأي، وأنه من بويح منهم كان الاثنان معه، فأمر بقتل من خالفهم ولم يُبال أن يقتل طلحة إذا قتلتني وقتل الزبير. أم والله، لئن عاش عمر لأعرفته سوء رأيه فينا قديماً وحديثاً، ولئن مات ليجمعني وإياه يوم يكون فيه فصلُ الخطاب^(١).

فإذا كانت الأمور في الشورى العُمرية تتجه إلى تولية عثمان للخلافة لأنَّ الطريقة التي اتبعها عمر في أهل الشورى جعلت الأمور تسير بهذا الاتجاه كما أكدته الروايات المتقدمة، ولهذا كان عمر مطمئناً إن لم يكن قاطعاً بالنتيجة فخطب عثمان بما تقدّم.

ومما يؤكد التوجه إلى تولية عثمان ما رواه الشارح المعتزلي من أن أبا بكر لما نزل به الموت دعا عبد الرحمن بن عوف وسأله عن عمر، ثم دعا عثمان بن عفان وسأله عنه فقال: سريرته خيرٌ من علانيته، وليس فينا مثله، فقال لهما: لا تذكر ما قلتُ لكما شيئاً، ولو تركت عمر لما عدوتك يا عثمان...»^(٢).

(١) الإرشاد/ج١/ص٢٨٥/مجلد ١١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٦٤، وتاريخ الطبري/ج٢/ص٦١٨، والكامل في التاريخ/ج٢/ص١٧٨.

وهذا الكلام يعني أن المرشح للخلافة بعد عمر هو عثمان، وقد قاله أبو بكر لعثمان بمحضر عبد الرحمن بن عوف.

وخلاصة القول في ذلك أن القوم كانوا يعملون على تولية عثمان بن عفان أمر الأمة وبتوليته يُعَد عليٌّ عليه السلام عنها.

لماذا اختار عمر الشورى بدلاً عن الاستخلاف الصريح؟

إن قلتم: إذا كان كذلك، فلم لم يستخلف عمرُ عثمانَ مباشرة ويسميه باسمه كما فعل أبو بكر باستخلافه هو؟ ولما كان من معنى لجعل الأمر شورى في ستة.

قلنا: إن عمر بجعله الأمر شورى قد أحرز أمرين هما:

الأمر الأول: أنه هرب من مسؤولية تعيين عثمان لما يعلمه من أن عثمان كان يحمي بني أمية وبين أبي مُعَيْط من النبي ﷺ في حياته ﷺ، فكانت تسميته عاراً عليه^(١).

الأمر الثاني: علّم عمر بعاقبة عثمان الناتجة عن سوء عمله وهي القتل منعه من تسميته تعييناً لأنه بقتله لا يُبْقِي أمام المسلمين قاطبة سوى عليٍّ عليه السلام وليس هناك من ينافسه أو يجاريه أو يطمع بالأمر دونه عليه السلام.

بخلاف ما إذا جعل الأمر شورى بين ستة فإن الباقي بعد عثمان سيتطلعون إليها ويطمعون فيها، ويكونون بذلك منافسين لعليٍّ عليه السلام ومزعزين لقوته وحكومته فيما لو كان الأمر له^(٢) وهذا ما حصل كما سيأتي.

ومنه يتضح كيف أن عمر كان يعلم ما سيؤول إليه أمر عثمان من إفساده في الدين والناس حتى يقوموا عليه فيقتلوه. ولم يكن فراسةً منه في ذلك.

(١) بهج الصباغة للتستري/ج ٥/ص ١٥٣، بتصرف.

(٢) المصدر السابق.

باء تجرّ وباء لا تجرّ:

والذي يَرُدُّ على عمر هنا أنه قد برّر رفض الناس علياً عليه السلام لأمرين: حدّاثه سنه، وحبّه بني عبد المطلب^(١). فإذا به يُرْشح عثمان بل ويحبّيك الأمر بطريقة تُفضي إلى توليته مع علمه بحبّه لقومه فيحملهم على رقاب الناس. على أن علياً عليه السلام إن أحبّ قومه فبالحق لا كعثمان الذي أحبّ قومه وقدمهم بلا حق. فما عدا مما بدا.

بلى! هو الوفاء بالصحيحة التي تقول: «إذا قُتل محمد أو مات ليزُونَ هذا الأمر عن أهل البيت»، وتقدّم أن عثمان من أصحاب تلك الصحيحة^(٢).

الأمر العاشر: إنما يفسّر في سياق الاتفاق المعقود بينهم على تنحية علي عليه السلام عن الخلافة، فعرض عليه عبد الرحمن أن يسير بسيرة الشيخين إن بايعه^(٣) وهو يعلم أنه لا يجيبه إلى ذلك، إذ كيف يجيبه وسيرتهما ليست حجة شرعية، خلاف سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد ذكرنا سابقاً أن فعلهما إنما هو كفعل أي واحد من المسلمين قد يخطيء وقد يصيب، فكيف يلتزم بسيرة قوم يخطئون، بخلاف سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله التي تسير وفق الوحي الإلهي.

على أن سيرتهما كانت مختلفة فعمر كان يشاطر عماله بخلاف أبي بكر، وأبو بكر كان يتبع اللين والحيلة بخلاف عمر الذي كان يتبع الغلظة والشدة:

وقد صرح أبو بكر باختلافهما في الرؤية للأمور فإنه لما استدعى عبد الرحمن في مرض موته يسأله عن عمر فقال له عبد الرحمن: «والله أفضل من رأيك فيه من رجل ولكن فيه غلظة، فقال أبو بكر: لأنه يراني رقيقاً، ولو أفضى الأمر إليه لترك كثيراً ممّا هو عليه، ويا أبا همدرد قد رمقته فرأيتني إذا

(١) تقدّم ص ١٢٨.

(٢) راجع ص ٢١٤.

(٣) كما تقدّم في قصة الشورى.

غضبتُ على الرجل في الشيء أراني الرضا عنه وإذا لنت له أراني الشدة عليه»^(١).

وسيرتهما في النظرة إلى ما فعله خالد بن الوليد في مالك بن نويرة وقومه معروفة الاختلاف حتى أن عمر عزل خالد فور استيلائه على الأمر^(٢) مع أن أبا بكر أبقاه وحافظ عليه وبرز له فعله الشنيع كما تقدّم^(٣).

وهذا غير اختلافهما في الأحكام والفتاوى، وهذا حال من يجتهد برأيه بعيداً عن النص النبوي.

فأي السيرتين يتبع أمير المؤمنين ﷺ؟! وكيف يتبع سيرة من كان يرجع إليه؟ وكيف لولي المؤمنين ووصي رسول رب العالمين أن يأخذ بسيرة فرد من المسلمين؟!

فكان جواب ﷺ: «بل على كتاب الله وسنة رسوله واجتهاد رأيي»^(٤).

وفي الكامل قال ﷺ: «أرجو أن أفعل فاعمل بمبلغ علمي وطاقتي»^(٥) هذه هي حال الشورى.

حال عبد الرحمن بن عوف مع عثمان:

تقدّم في آخر قصة الشورى أن أمير المؤمنين ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف بعد مبايعة الأخير لعثمان: «والله ما فعلتها إلا لأنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه، دق الله بينكما عطر منشم»^(٦).

(١) تاريخ الطبري/ج ٢/ص ٦١٨، والكامل في التاريخ/ج ٢/ص ١٧٨، أقول: إلا أن يكونا متواطئين على هذه السياسة.

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٨٢).

(٣) تقديم تخريجه (ص ١٨٢).

(٤) تقدم تخريجه (ص ٢٧٤).

(٥) تقدم تخريجه (ص ٢٧٥).

(٦) تقدم تخريجه (ص ٢٧٤).

ثم ينقل ابن أبي الحديد قولاً أنه قد فسد بعد ذلك بين عثمان وعبد الرحمن، فلم يكلم أحدهما صاحبه حتى مات عبد الرحمن^(١).

ومراده عليه السلام من صاحبه كما عمر بن الخطاب، ومن صاحبه أبو بكر، حيث قد تقدّم أنّ عمر ما بايع أبا بكر إلا ليردّها إليه.

وقال أبو هلال العسكري في كتاب الأوائل: «استجبت دعوة علي عليه السلام في عثمان وعبد الرحمن، فما ماتا إلا متهاجرين متعادين... إلى أن قال: لما بنى عثمان قصره طمار^(٢) بالزوراء، وصنع طعاماً كثيراً، ودعا الناس إليه، كان فيهم عبد الرحمن، فلما نظر للبناء والطعام قال: «يا بن عفان لقد صدّقنا عليك ما كنّا نكذب فيك، وإنّي أستعيذ بالله من بيعتك».

فغضب عثمان وقال: «أخرجه عني يا غلام»، فأخرجوه، وأمر الناس ألا يجالسوه،... ومرض عبد الرحمن فعاده عثمان وكلمه فلم يكلمه حتى مات^(٣).

بل كان عبد الرحمن من المحرّضين على عثمان أيّما تحريض، فقد ذكر الثقفى في تاريخه عن الحسن بن عيسى بن زيد عن أبيه قال: «كثر الكلام بين عبد الرحمن وبين عثمان، حتى قال عبد الرحمن: أما والله لئن بقيت لك لأخرجنك من هذا الأمر كما أدخلتك فيه، وما غررتني إلا بالله»^(٤).

وذكر عنه عن أبي إسحاق قال: «ضجّ الناس يوماً حين صلّوا الفجر في خلافة عثمان فنادوا بعبد الرحمن بن عوف فحوّل وجهه إليهم واستدبر القبلة، ثم خلع قميصه من جيبيه فقال: يا معشر أصحاب محمد! يا معشر المسلمين!

(١) تقدم تخريجه/ص ٢٧٤.

(٢) طمار: موضع عند سوق المدينة، ذكره ياقوت (شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٨).

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٦. والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٦٥.

(٤) بحار الأنوار/ج ٣١/ص ٢٨٨.

أشهد الله وأشهدكم أنني قد خلعت عثمان من الخلافة كما خلعتُ سربالي هذا.
فأجابه مجيب من الصف الأول: ﴿الَّذِينَ وَقَدَّ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ
الْمُفْسِدِينَ﴾^(١) فنظروا من الرجل، فإذا هو علي بن أبي طالب عليه السلام^(٢).

وروى البلاذري عن الراقدي أن عبد الرحمن بن عوف كان حلف ألا
يكلم عثمان أبداً، وروى عن غيره أنه أوصى أن لا يصلي عليه عثمان^(٣).

فاستجيب فيهما دعوى أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يبقَ عبد الرحمن بعد
عثمان ليردّها إليه كما رجا وأمل. وروى اليعقوبي في تاريخه أن عثمان اعتلّ
علة اشتدت به، فدعا حمران بن أبان وكتب عهداً لمن بعده، وترك موضع
الاسم، ثم كتب بيده «عبد الرحمن بن عوف» وربطه وبعث به إلى أم حبيبة
بنت أبي سفيان، فقرأه حمران في الطريق، فأتى عبد الرحمن فأخبره، فقال
عبد الرحمن وغضب غضباً شديداً: «استعمله علانية ويستعملني سراً». ونمى
الخبر وانتشر بذلك في المدينة وغضب بنو أمية، وكان ذلك سبب العداوة بين
عثمان وعبد الرحمن^(٤).

وروى الطبري في تاريخه وغيره أن عبد الرحمن مات سنة ٣٢هـ، وله
من العمر خمس وسبعون سنة، وفيها توفي العباس بن عبد المطلب
وعبد الله بن مسعود^(٥).

(١) يونس/٩١.

(٢) بحار الأنوار/ج ٣١/ص ٢٨٨.

(٣) أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٤٧/ج ١٤٠٦ وح ١٤٠٧، وعنه في البحار/ج ٣١/ص ٢٨٩.

(٤) تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٥٧، ونقله عنه التستري في بهج الصباغة/ج ٥/ص ١٨٢.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٥٣، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٥٦، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ١٧٨.

في بيان معاني ألفاظ كلامه ﷺ :

الشورى : كبُشِرَى مصدرٌ بمعنى المشورة^(١) والرَّيب : الشك^(٢) والمراد بالأوّل أبو بكر . وأقرن - على لفظ المجهول - أي أجعل قريناً لهم ويُجمع بيني وبينهم . والنظائر مراده ﷺ أهل الشورى وهم الخمسة الذين جعلهم عمرُ نظراءه ﷺ مع ما هم عليه وما هو ﷺ عليه .

أسففتُ من أسف الطائر إذا دنا من الأرض ، وأسفَّ الرَّجُلُ للأمر : إذا قاربه^(٣) ويريد ﷺ أنه لم يخالفهم في شيء .

وقد أنحاز بعضهم إلى بعض فصغى رجلٌ منهم لضغنه وهو سعد بن أبي وقاص كما عن القطب الراوندي^(٤) والشيخ محمد عبده في شرحه^(٥) لأنّ عليّاً ﷺ قتل أباه يوم بدر .

وعن المعتزلي أنه طلحة لأن أبا وقاص واسمه مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ، مات في الجاهلية حتف أنفه^(٦) .

إلا أنّ اعتباره طلحة إنما إذا صحّت رواية أنّ طلحة كان موجوداً ، وإلا فعلى رواية الطبري - إن صحت أيضاً - يكون ذا الضغن سعدٌ لكن ضغنه ليس من جهة أبيه بل من جهة أمّه التي هي حمنة بنت سفيان بن أمية بن عبد شمس ، لأنّ عليّاً ﷺ قتل أخواله^(٧) .

(١) الصحاح/ج٢/ص٧٠٥ ، ولسان العرب ج٤/ص٤٣٧ .

(٢) مجمع البحرين ج٢/ص٧٦ ، والصحاح/ج١/ص١٤١ .

(٣) النهاية ج٢/ص٢٧٥ .

(٤) منهاج البراعة للراوندي/ج١/ص١٢٧ .

(٥) شرح النهج لمحمد عبده/ج١/ص٣٥ .

(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص١٨٩ .

(٧) بحار الأنوار/ج٢٩/ص٥٣٣ .

والصَّغِي: الميل، ومنه أصغيت إليه: إذا ملت بسمعك نحوه^(١).

والضَّغْن: الحقد والعداوة^(٢).

ومال الآخر لصهره. والصُّهر: حرمة الخُتونة^(٣).

وقال الخليل: الأصهار: أهل بيت المرأة، ومن العرب من يجعل الصُّهر من الأحماء والأختان جميعاً^(٤).

والذي مال لصهره هو عبد الرحمن بن عوف الذي مالَ إلى عثمان لأن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط كانت تحت عبد الرحمن وهي أخت عثمان من أمه أروى بنت كُريز^(٥) كما تقدم.

مَعَ هُنِ وهن، قال الشيخ الرضي: الهُنُ: الشيء المنكر الذي يُستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك^(٦).

وفي شرح الشيخ عبده^(٧) أنه عليه السلام يشير إلى أغراض أخرى يكره ذكرها.

مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام أصحاب الشورى واحتجابه عليهم:

قد ذكرنا سابقاً أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد ناشد أبا بكر واحتج عليه بالنصوص التي وردت في حقّه عن رسول الله ﷺ وتبيّن فضله وحقّه في خلافة رسول الله ﷺ بما لا يقبل الشك، ولذا قال عليه السلام: «متى اعترض

(١) الصحاح ج ٦/ص ٢٤٠١، والقاموس ج ٤/ص ٣٥٢.

(٢) ذكره في النهاية: ٩١/٣.

(٣) القاموس: ١٠٥/٢، ولسان العرب ٤٢٨/٧.

(٤) حكاة عنه في الصحاح: ٧١٧/٢ بنضه.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٩، وبحار الأنوار ج ٢٩/ص ٥٣٣.

(٦) نقله في البحار: ج ٢٩/ص ٥٣٢ عن شرح الرضي: ٢٥/١.

(٧) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٥.

الريب في مع الأول حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر

وقلنا بأن هذه الاحتجاجات وإن لم توجد في كتب القوم مما حدا بهم إلى إنكار النص على علي عليه السلام كما فعل ابن أبي الحديد إلا أنها هي نصوصٌ مبثوثة في كتبهم لو جمعت لكانت عين ما احتج به عليه السلام عليهم، وأما عدم ذكر القوم لهذه المناشدات في محافلها التي وقعت فيها فلأن ذكرها يثبت أنه عليه السلام لم يكن راضياً بحكمهم وأن القوم معترفون مقرّون بفضله ومع ذلك خالفوا وأصروا على غصبه الحق، وهذا يؤول إلى تفسيقهم أو تكفيرهم للمخالفة كما نصّ على ذلك ابن أبي الحديد^(١).

ولذا أهملوا تلك الاحتجاجات حتى صار ذكرها غريباً بل مشوباً بالوضع عندهم. وهي لا تزال مبثوثة عندنا في كتب شيعة أهل البيت عليهم السلام يحافظون عليها ويرعونها حقّ رعايتها، ومنها احتجاجه عليه السلام على أصحاب الشورى، وإليك بعض من فقراته كما رواها الصدوق رحمته الله في كتاب الخصال^(٢) بإسناده عن عامر بن وائلة قال: «كنت في البيت يوم الشورى فسمعتُ علياً عليه السلام وهو يقول:

استخلف الناس أبا بكر وأنا والله أحقُّ بالأمر وأولى به منه، واستخلف أبو بكر عمر وأنا والله أحقُّ بالأمر وأولى به منه إلا أن عمر جعلني مع خمسة نفر أنا سادسهم لا يُعرف لهم عليّ فضل ولو أشاء لاحتججت عليهم بما لا يستطيع عربيتهم ولا عجميتهم، المعاهد منهم والمشارك تغيير ذلك»، ثم

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٥٩.

(٢) الخصال للشيخ الصدوق رحمته الله /ج ٢/ص ٥٥٣ باب الأربعين وما فوقه/ح ٣١. وقد أورد ابن حجر نحو هذه المناشدة في لسان الميزان/ج ٢/ص ١٥٦ إلى ١٥٧ عن أبي الطفيل عامر بن وائلة، وكذا الخوارزمي في المناقب/ص ٣٠١. وذكر منها ابن المغازلي الشافعي في مناقبه ٢٩ مردداً/ص ١٣٦، ورواها عنه الجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ٣١٩/ح ٢٥١، وأخرجه الدارقطني على ما في الصواعق المحرقة حيث أخرج بعض فصوله في ص ٧٥ و ٩٣. وأخرجه الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ج ١/ص ٢٠٥ في طبع، وج ١/ص ٤٤١ في طبع آخر. وغيرهم.

ذكر ﷺ خمسين من فضائله ومزاياه وخصائصه التي لم يشركه بها أحد، ونطق بها النبي الأكرم ﷺ واعترف بها الصحابة جميعاً، وهم يوافقونه ويقرّونه على ذلك منها:

قال ﷺ: «نشدتكم بالله أيها النّفر هل فيكم أحدٌ وحّد الله قبلي؟ قالوا: اللهم لا. قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحدٌ قال له رسول الله ﷺ: «أنت متي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبيّ بعدي»، غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحدٌ أتني رسول الله ﷺ بطير يأكل منه، فقال: اللهم ائمني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير فجنته أنا، غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحدٌ قال له رسول الله ﷺ حين رجع عمرُ يجتن أصحابه ويجتنونه قد ردّ راية رسول الله ﷺ مُنهزماً، فقال له رسول الله ﷺ: «لأعطينّ الراية غداً رجلاً ليس بفرار يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله عليه» فلمّا أصبح قال: ادعوا لي عليّاً، فقالوا: يا رسول الله هو رمد ما يطرف، فقال: جيئوني به، فلمّا قمت بين يديه تفل في عيني وقال: «اللهم أذهب عنه الحرّ والبرد. فأذهب الله عني الحرّ والبرد إلى ساعتی هذه، وأخذت الراية فهزم الله المشركين وأظفرتني بهم غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحدٌ قال له رسول الله ﷺ: «من فارقك فارقتي، ومن فارقني فارق الله» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحدٌ قال له رسول الله ﷺ: «لينتهين بنو وليعة أو لأبعثنّ إليهم رجلاً كنفي طاعته كطاعني ومعصيته كمعصيتي يغشاهم بالسيف» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحدٌ قال له رسول الله ﷺ: «ما من مسلم

وصل إلى قلبه حبي إلا كفر الله عنه ذنوبه، ومن وصل حبي إلى قلبه فقد وصل حبك إلى قلبه، وكذب من زعم أنه يحبني ويبغضك» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: «أنت الخليفة في الأهل والولد والمسلمين في كل غيبة، عدوك عدوي وعدوي عدو الله، ووليك وليي، ووليي ولي الله» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: «يا علي من أحبك ووالاك سبقت له الرحمة، ومن أبغضك وعاداك سبقت له اللعنة» فقالت عائشة: يا رسول الله ادع الله لي ولأبي لا نكون ممن يبغضه ويعاديه، فقال ﷺ: «اسكتي إن كنت أنت وأبوك ممن يتولاه ويحبه فقد سبقت لكما الرحمة، وإن كنتما ممن يبغضه ويعاديه فقد سبقت لكما اللعنة، ولقد جئت أنت وأبوك وإن كان أبوك أول من يظلمه، وأنت أول من يقاتله» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: مثل ما قال لي: يا علي أنت أخي وأنا أخوك في الدنيا والآخرة^(١)، ومنزلك مواجه منزلي كما يتواجه الإخوان في الخلد»؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم من قال له جبرئيل: «يا محمد أترى هذه المواساة من علي؟ فقال رسول الله ﷺ: إنه مني وأنا منه، فقال جبرئيل: وأنا منكما» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

(١) وقد تقدم أن القوم أنكروا أخوته للنبي ﷺ مراراً. وقد روى ابن ماجه في سننه بإسناده عن المنهال عن عباد بن عبد الله قال: قال علي: أنا عبد الله وأخو رسوله ﷺ وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كذاب... شرح سنن ابن ماجه/ج ١/ص ٥٧، وانظر فرائد السمطين/ج ١/ص ٢٢٧/ح ١٧٧، وصر ٢٤٨/ح ١٩٢، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ١/ص ١٣٤ وما بعدها/ح ١٦٤ وما بعده.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد نادى له منادٍ من السماء: «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: «تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد أمر الله عز وجل رسوله أن يبعث ببراءة فبعث بها مع أبي بكر فأتاه جبرئيل فقال: «يا محمد إنه لا يؤذي عنك إلا أنت أو رجل منك» فبعثني رسول الله ﷺ فأخذتها من أبي بكر، فمضيت بها وأديتها عن رسول الله ﷺ وأثبت الله على لسان رسوله أني منه، غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: أنت إمام من أطاعني، ونور أوليائي، والكلمة التي ألزمها المتقين، غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: «من سرّه أن يحيى حياتي ويموت موتي ويسكن جنّتي التي وعدني ربي جنّات عدن، قضيب غرسه الله بيده، ثم قال له: كن فكان، فليوال عليّ بن أبي طالب عليه السلام وذريته من بعده فهم الأئمة وهم الأوصياء أعطاهم الله علمي وفهمي لا يُدخلونكم في باب ضلال ولا يخرجونكم من باب هدى، لا تعلموهم فهم أعلم منكم، يزول الحقّ معهم أينما زالوا» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: «قضى فانقضى أنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا كافر منافق» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ مثل ما قال

لي: «أهل ولايتك يخرجون يوم القيامة من قبورهم على نوق بيض، شراك نعالهم نور يتلألأ، قد سهلت عليهم الموارد، فغرّجت عنهم الشدائد، وأعطوا الأمان، وانقطعت عنهم الأحزان حتى ينطلق بهم إلى ظلّ عرش الرحمن، توضع بين أيديهم مائدة يأكلون منها حتى يفرغ من الحساب يخاف الناس ولا يخافون، ويحزن الناس ولا يحزنون» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد سدّ رسول الله ﷺ أبواب المسلمين كلهم في المسجد ولم يسدّ بابي، فجاءه العباس وحمزة وقالوا: أخرجتنا وأسكنته؟ فقال لهما: ما أنا أخرجتكم وأسكنته، بل الله أخرجكم وأسكنه، إن الله عز وجل أوحى إلى أخي موسى عليه السلام أن أتخذ مسجداً طهوراً وأسكنه أنت وهارون وابنا هارون، وإن الله عز وجل أوحى إلي أن أتخذ مسجداً طهوراً وأسكنه أنت وعلي وابنا علي؟ فقالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ «الحق مع علي وعلي مع الحق لا يفترقان حتى يردا علي الحوض» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ كما قال لي: «إن الله أمرني بولاية علي فولايته ولايتي، وولايتي ولاية ربي، عهدّ عهده إلي ربي وأمرني أن أبلغكموه فهل سمعتم؟ قالوا: نعم قد سمعناه. قال: أما إن فيكم من يقول قد سمعت وهو يحمل الناس على كتفيه ويعاديه، قالوا: يا رسول الله، أخبرنا بهم، قال: أما إن ربي قد أخبرني بهم وأمرني بالإعراض عنهم لأمرٍ قد سبق، وإنما يكتفي أحدكم بما يجد لعلي في قلبه» غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله هل علمتم أن رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ففعل ما فعل فصعد رسول الله ﷺ المنبر فقال: اللهم، إني

أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد - ثلاث مرات - ثم قال: اذهب يا علي فذهبت فوديتهم ثم ناشدتهم بالله هل بقي شيء؟ فقالوا: إذ نشدتنا بالله فمیلغة كلابنا وعقال بغيرنا فأعطيتهم لهما، وبقي معي ذهب كثير فأعطيتهم إياه وقلت: هذا لذة رسول الله ﷺ ولما تعلمون ولما لا تعلمون ولروعات النساء والصبيان، ثم جئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: والله ما يسرنني يا علي أن لي بما صنعت حُمرَ النعم؟ قالوا: اللهم نعم.

قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ كما قال لي: «إن وليك في الجنة وعدوك في النار» قالوا: اللهم لا.

إلى إن انتهى إلى تمام الخمسين وهم يوافقون ويقرّون فقال ﷺ: «اللهم اشهد».

ومن هذه النصوص وما سبقها وما سيتلوها تعلم مقامه ﷺ من هؤلاء الذين تقدّموه والذين قُرنوا به في الشورى، لذلك لم يكن هنا ريب فيه ﷺ مع أبي بكر لوجود كل هذه الفضائل فيه ﷺ دون أبي بكر، وهو - أي أبو بكر - المقدم عندهم، فكيف بمن دونه؟!

ثالث القوم:

قال ﷺ: «إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حُضنيه، بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أمية يخضمون مال الله خضمة (خضم) الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتلّه، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته».

ذكر ﷺ ثلاثة أمور تتعلق بالخليفة الثالث عثمان بن عفان.

الأول: في ذكر صفتين من صفاته الممقوتة.

الثاني: سياسته القائمة على تمييزه الأرحام وتقديمهم على غيرهم.

الثالث: مصيره نتيجة تلك السياسة.

أما الأول فقد أشار إليه بـ«ثالث القوم» والمقصود به عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف. فإذا هو من بني أمية.

أمه أروى بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس.

ووصفه بـ«ثالث القوم» إما لأنه ثالث أبي بكر وعمر أي المتولي للخلافة ثالثاً بعد اثنين وإما لأنه ثالث الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف.

وقد وصفه عليه السلام بوصفين اقتصر عليهما - على ما يظهر -، لتمييزه بهما عن غيره وهما: ١- نافجاً حضنيه: النفج هو الرفع^(١)، يقال: نفج الثدي الثوب إذا رفعه، وفي المصباح المنير: «نفج الإنسان نفجاً من باب قتل: فخر بما ليس عنده»^(٢).

وفي المعجم الوسيط^(٣) «الثافج: يقال: هو نافج حضنيه: متعاضم متكبر».

وقال ابن الأثير: «ومنه حديث علي (نافجاً حضنيه) كنى به عن التعاضم والتكبر والخيلاء»^(٤).

والجِضْن: ما دون الإبط إلى الكشح^(٥) وفي شرح المعتزلي: الجِضْن ما بين الإبط والكشح، يقال للمتكبر: جاء نافجاً حضنيه، ويقال لمن امتلأ بطنه طعاماً: جاء نافجاً حضنيه^(٦) ورجح المعتزلي إرادته عليه السلام الثاني.

ورجح ابن الأثير الأول. وهو غير بعيد ويشهد له ما سيأتي من أمور

(١) الصحاح ١/ص ٣٤٥، والقاموس ١/ص ٤٣١.

(٢) المصباح المنير/ج ٢/ص ٦١٦/مادة نفج.

(٣) المعجم الوسيط/ص ٩٣٧.

(٤) النهاية: ٥/ص ٨٩.

(٥) الصحاح: ٥/٢١٠١ والقاموس ٤/ص ٣٠٦.

(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٧.

ارتكبتها تكبراً وتعاضماً على الآخرين، فلم يكن ليقبل مشورة أحدٍ غير بني أبيه من بني أمية وبني الحكم طريد رسول الله ﷺ .

وكان يعاقب كل من يعترضه أو ينتقد سياسته في العطاء وتوزيع مال المسلمين وهذه حال المتكبر المتعاضم .

٢ - بين نثيله ومعتلفه، والنَّثِيلُ: الرُّوث^(١)، والمعتَلَفُ: موضع الاعتلاف، وهو أكل الدابة العلف^(٢). والمعنى أنه كان همه الأكل والرجيع كالبهائم .

وفي القاموس: النَّثِيل - بالفتح والكسر -: وعاء قضيب البعير، أو القضيب نفسه^(٣) وفي معاني الأخبار للشيخ الصدوق: «النَّثِيل قضيب الجمل، وإنما استعاره الرَّجل ههنا، والمعتَلَف: الموضع الذي يعتلف فيه أي يأكل، ومعنى الكلام أنه بين مطعمه ومنكحه»^(٤).

وعلق الشارح المعتزلي بأنه هذا من مِمَضِّ الذم، وأشد من قوله الحُطِيئة الذي قيل: إنه أهجى بيتٍ للعرب:

دع المكارم لا ترحل لبُغيتهَا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي^(٥)

أقول: إنَّ هذا الكلام من أمير المؤمنين عليه السلام في حقِّ ثالث القوم لهو خير دليل على عدم رضاه بما قام به مَنْ سبقه، إذ كيف يرضى بإمامة من كانت هذه حاله: فالأوَّل كان له شيطانٌ يعتريه. والثاني كان فظاً غليظاً خشن المس. والثالث لا همَّ له سوى أكل العلف وطرح الروث أو نكاح النساء .

(١) مجمع البحرين: ٤٧٧/٥، مادة نثل .

(٢) لسان العرب/ج ٩/ص ٣٥٥، وناج العروس/ج ٢٤/ص ١٨١، ونقله في البحار ٢٩/٥٣٥ .

(٣) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٣٥، نقله عن القاموس .

(٤) معاني الأخبار للصدوق/ص ٣٦٣ .

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٧ .

وأين هؤلاء من باب علم رسول الله ﷺ وأقضى المسلمين وأعلمهم وأحلمهم؟.

أين هؤلاء من هارون هذه الأمة وخيرها بعد رسول الله ﷺ؟!

أين هؤلاء من رجلٍ هو أحبُّ الخلق إلى الله، ويحبه الله ورسوله ويحبُّ الله ورسوله يكرّ ولا يفر، ويُقدِّم ولا يحجم؟

وأين وأين...؟ فلعمري لقد ارتكبوا عظيماً وركبوا خطيراً بزحزحة الحق عن نصابه، وسلب الأمر من أربابه.

وأما الثاني وهو سياسته في العطاء وغيره، فقد عُرف عثمان بتحيزه لبني أبيه من بني أمية، يقول الشارح المعتزلي: «وصحّت فيه فراسة عمر، فإنه أوطأ بني أمية رقاب الناس، وولأهم الولايات وأقطعهم القطائع، وافتتحت إفريقية في أيامه فأخذ الخمس كلّه فوهبه لمروان...»^(١).

وقد ذكر أمير المؤمنين عليه السلام حاله هذه بقوله عليه السلام: «وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة (خضم) الإبل نبتة الربيع».

وروى المعتزلي عن الشعبي في قصة الشورى أنه بعد أن تمّ الأمر لعثمان: «فلما دخل عثمان رَحْله دخل إليه بنو أمية حتى امتلأت بهم الدار، ثم أغلقوها عليهم، فقال أبو سفيان بن حرب: أعندكم أحدٌ من غيركم؟ قالوا: لا، قال: يا بني أمية تلقّفوها تلقّف الكرة، فوالذي يحلف به أبو سفيان ما من عذاب ولا حساب، ولا جنة ولا نار، ولا بعث ولا قيامة»^(٢).

الخضم: الأكل بجميع الفم ويقابله القضم أي بأطراف الأسنان^(٣).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٨. والصواعق المحرقة/ص ١١٣.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٥٣.

(٣) مجمع البحرين: ج ٦/ص ٥٩، الصحاح ٥/١٩١٣ و ٢٠١٣.

وقيل: الخضم: أكل الشيء الرطب، والقضم أكل الشيء اليابس^(١).

والمراد أنهم على قدم عظيمة من النهم وشدة الأكل وامتلأ الأفواه، وعن أبي ذر أنه قال عن بني أمية: «يخضمون ونقضم والموعد الله»^(٢).

والنبتة كالنبات تقول: نبت الرطب نباتاً ونبتة.

والمعنى: أن عثمان لما قام بأمر الخلافة لم يسر بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ بل ولا بسيرة الشيخين كما شرط عليه عبد الرحمن - مع ما في سيرتهما من مخالفات تقدمت - بل قام وقام معه بنو أمية على قدم عظيمة من النهم وشدة الأكل وامتلأ الأفواه من أموال المسلمين، كالإبل تأكل نبتة الربيع لشدة تلذذها بها، فتأكلها بشهوة تملأ منها فمها وذلك لأنها كانت تنبت بعد يباس في الأرض وطول مدة الشتاء فيشتاقون إليه ويرغبون فيه، فكذلك بنو أمية كانوا يأكلون من بيت المال بشره ونهم وشهوة لأنهم كانوا يستلذون بهذا الأكل ويفرحون به لكونه إنما جاء بعد طول فقر وضرر كان بهم.

وروى ابن سعد في طبقاته بإسناده عن الزهري في حديث عن سياسة عثمان أيام ولايته: «... ثم توانى في أمرهم، واستعمل أقرباءه وأهل بيته في الست الأواخر، وكتب لمروان بخمس مصر، وأعطى أقرباءه المال، وتأول في ذلك الصلة التي أمر الله به، واتخذ الأموال، واستسلف من بيت المال، وقال: «إن أبا بكر وعمر تركا من ذلك ما هو لهما، وإني أخذته فقسمته في أقربائي»، فأنكر الناس عليه ذلك»^(٣).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٧، ومجمع البحرين: ٥٩/٦ وغيرهما.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٧.

(٣) طبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٦٤. ورواه البلاذري في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/

ص ٥١٢/ح ١٣٢٨ عن الواقدي.

نماذج من سياسات عثمان في المسلمين:

أما من جهة العطاء فقد مايز وفاضل بلا حق فكان هذا مما أنكر عليه فعله، فمن ذلك ما ذكره المعتزلي في شرحه:

١ - إقطاعه الحارث بن الحكم أخا مروان بن الحكم موضع سوق بالمدينة يعرف بمهزور كان رسول الله ﷺ قد تصدق به على المسلمين^(١).

٢ - إقطاعه مروان فذك، وقد كانت فاطمة ؓ طلبتها بعد وفاة أبيها ﷺ تارة بالميراث وأخرى بالنحلة فدُفعت عنها^(٢)، وتقدم تفصيله (ص ١٧٦ وما بعدها).

٣ - أعطى عبد الله بن أبي سرح جميع ما أفاء الله عليه من فتح أفريقية بالمغرب - وهي من طرابلس الغرب إلى طنجة - من غير أن يشركه فيه أحد من المسلمين.

٤ - أعطى أبا سفيان بن حرب مائتي ألف من بيت المال في اليوم الذي أمر فيه لمروان بن الحكم بمائة ألف من بيت المال... فجاء زيد بن أرقم - وكان خازن بيت المال - فأعاد له المفاتيح^(٣).

٥ - في رواية أبي مخنف أنه قدم على عثمان عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاص من مكة وناس معه، فأمر لعبد الله بثلاثمائة ألف ولكل واحد واحد من القوم بمائة ألف، وصك بذلك على عبد الله بن أرقم - وكان خازن بيت المال - فاستكثره ورد الصك به، ويقال أنه سأل عثمان أن يكتب

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٨ و ١٩٩. ذكر بعض ذلك ابن حجر في صواعقه/ص ١١٣، محاولاً التأويل والتخريج بما لا دليل عليه ولا برهان. والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٦٧. إلا أن فيه (مهزور) بدل (مهزور).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المصادر السابقة.

عليه بذلك كتاب دين فأبى ذلك، وامتنع ابن الأرقم أن يدفع المال إلى القوم، فقال له عثمان: «إنما أنت خازنٌ لنا فما حملك على ما فعلت؟» فقال ابن الأرقم: «كنت أراني خازناً للمسلمين وإنما خازنك غلامك، والله لا ألي لك بيت المال أبداً...»^(١).

٦ - أتاه أبو موسى بأموالٍ من العراق جليلة فقسّمها كلّها في بني أمية^(٢).

٧ - أنكح الحارث بن الحكم ابنته عائشة، فأعطاه مائة ألف من بيت المال بعد صرفه زيد بن أرقم عن خزنه^(٣).

٨ - طلب منه عبد الله بن خالد بن أسيد صلة فأعطاه أربعمائة ألف درهم^(٤).

٩ - روى الكلبي عن أبيه عن أبي مخنف: أن مروان ابتاع خمس افريقية بمائتي ألف درهم ومائة ألف دينار وكلم عثمان فوهبها له، فأنكر الناس ذلك على عثمان^(٥).

وقال المسعودي في مروج الذهب^(٦): «وفي أيام عثمان اقتنى جماعة من الصحابة الضياع والدور: منهم الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص».

(١) بحار الأنوار/ج ٣١/ص ٢١٩، ورواه البلاذري في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٤٧/ح ١٤٠٩.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق/ص ١٩٨، والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٦٧.

(٥) الشافعي في الإمامة/ج ٤/ص ٢٧٦، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥١٤/ح ١٣٣٤ و١٣٣٥.

(٦) مروج الذهب للمسعودي/ج ٢/ص ٣٤٢.

وذكر سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع بقيمة مائة ألف دينار^(١).

وقد أسهب المعتزلي في شرحه في ذكر عطايا عثمان لأهل قرابته (راجع ج ٣/ ص ٣٣ وما بعدها).

مخالفات أخرى:

وكما خالف عثمان بالعطاء فقد خالف في جهات أخرى منها:

أنه ردَّ عمه الحكم بن أبي العاص طريد رسول الله ﷺ الذي غرَّبه عن المدينة ونفاه عن جواره. ولم يرده أبو بكر وعمر وأعطاه مائة ألف درهم^(٢).

ومنها: أن عماله كانوا من السوء والفسق والمجون على درجة عالية كالوليد بن عقبة بن أبي معيط الذي ولَّاه الكوفة وهو ممن أخبر النبي ﷺ أنه من أهل النار، ويروى أن الوليد هذا كان يشرب مع ندمائه ومغنيه من أول الليل إلى الصباح فلما آذنه المؤذنون بالصلاة خرج متفضلاً في غلائله فتقدم إلى المحراب في صلاة الصبح فصلى بهم أربعاً، وقال: أتريدون أن أزيدكم؟ وقيل: إنه قال في سجوده وقد أطال: اشرب واسقني^(٣).

ولما رفع أهل الكوفة أمره إلى عثمان أبى أن يحده حدَّ شرب الخمر

(١) مروج الذهب للمسعودي/ ج ٢/ ص ٣٤٢.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ١٩٨، رج ٣/ ص ٢٩. والحكم هذا من مسلمة الفتح، أخرجه رسول الله ﷺ من المدينة، وطرده منها فنزل الطائف، وخرج معه ابنه مروان، وقيل: أنه لم يزل فيها حتى رده عثمان إلى المدينة، وتوفي فيها آخر خلافة عثمان، كما في الاستيعاب/ ج ١/ ص ٣٥٩/ رقم ٥٢٩، ونقله عنه في البحار/ ج ٣١/ ص ١٧٢. ورواه البلاذري في أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥١٣/ ح ١٣٣١. وتاريخ يعقوبي/ ج ٢/ ص ١٥٢. والعقد الفريد/ ج ٤/ ص ٢٦٧.

(٣) مروج الذهب/ ج ٢/ ص ٣٤٣ - ٣٤٤، وأنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٣.

وزجر المشتكي وكانا رجلين من أهل الكوفة فأتيا علياً عليه السلام فأشهدهما عليه وأقام عليه الحد في مجلس عثمان رغماً عنه^(١).

ومنها: تولية سعيد بن العاص الكوفة مكان الوليد بن عُقبة فظهرت منه أمور منكرة فاستبدّ بالأموال وقال في بعض الأيام أو كتب به عثمان: «إنما هذا السواد قطين قريش». ولمّا طالبه أهل الكوفة بعزله أنف عن ذلك وكره عزله وأعادته إلى الكوفة إلا أنّ أهل الكوفة ردّوه عن الطريق فعاد وولى عليهم أبا موسى الأشعري^(٢).

وأخرى: قال المسعودي^(٣): وفي سنة خمس وثلاثين كثر الطعن على عثمان، وظهر عليه النكير لأشياء ذكروها من فعله: منها: ما كان بينه وبين عبد الله بن مسعود، وانحراف هذيل عن عثمان من أجله.

ومن ذلك: ما نال عمار بن ياسر من الفتن والضرب، وانحراف بني مخزوم عن عثمان من أجله.

أما ابن مسعود فقد ضرب بأمر من عثمان حتى كسر بعض أضلاعه ورؤي أن الذي ضربه عبد الله بن زمعة بن الأسود بأمر من عثمان^(٤)، وقد أوصى عند موته أن لا يصلي عليه عثمان^(٥) ولمّا أتاه عثمان في مرضه وطلب منه الاستغفار قال: «أسأل الله أن يأخذ لي منك بحقي».

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٤٥، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٢٠، وقريب منه ما في تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٥٣.

(٢) مروج الذهب/ج ٢/ص ٢٤٦ و ٣٤٧، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٢١ و ٢٢. وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٢٨ وما بعدها.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٤٧.

(٤) حكاية السيد المرتضى في الشافي: ٤ / ٢٨١ - ٢٨٢. ورواه الواقدي، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٢٤/ج ١٣٦٦، وقريب منه ما في تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٥٨.

(٥) أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٢٥، وتاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٥٨، ونقله في البحار/ج ٣١/ص ١٨٨ عن مستدرك الحاكم ج ٣/ص ٣١٣، والاستيعاب/ج ٣/ص ٩٩٤.

وذكر سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع بقيمة مائة ألف دينار^(١).

وقد أسهب المعتزلي في شرحه في ذكر عطايا عثمان لأهل قرابته (راجع ج ٣/ ص ٣٣ وما بعدها).

مخالفات أخرى:

وكما خالف عثمان بالعطاء فقد خالف في جهات أخرى منها:

أنه ردَّ عمه الحكم بن أبي العاص طريد رسول الله ﷺ الذي غرَّبه عن المدينة ونفاه عن جواره. ولم يرده أبو بكر وعمر وأعطاه مائة ألف درهم^(٢).

ومنها: أنَّ عماله كانوا من السوء والفسق والمجون على درجة عالية كالوليد بن عقبة بن أبي معيط الذي ولَّاه الكوفة وهو ممن أخبر النبي ﷺ أنه من أهل النار، ويروى أن الوليد هذا كان يشرب مع ندمائه ومغنيه من أول الليل إلى الصباح فلما آذنه المؤذنون بالصلاة خرج متفضلاً في غلائله فتقدم إلى المحراب في صلاة الصبح فصلَّى بهم أربعاً، وقال: أتريدون أن أزيدكم؟ وقيل: إنه قال في سجوده وقد أطال: اشرب واسقني^(٣).

ولما رفع أهل الكوفة أمره إلى عثمان أبي أن يحذَّه حدَّ شرب الخمر

(١) مروج الذهب للمسعودي/ج ٢/ص ٣٤٢.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٨، وج ٣/ص ٢٩. والحكم هذا من مسلمة الفتح، أخرجه رسول الله ﷺ من المدينة، وطرده منها فنزل الطائف، وخرج معه ابنه مروان، وقيل: أنه لم يزل فيها حتى رده عثمان إلى المدينة، ونوفي فيها آخر خلافة عثمان، كما في الاستيعاب/ج ١/ص ٣٥٩/رقم ٥٢٩، ونقله عنه في البحار/ج ٣١/ص ١٧٢. ورواه البلاذري في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥١٣/ح ١٣٣١. وتاريخ البعقوبي/ج ٢/ص ١٥٢. والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٦٧.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٤٣ - ٣٤٤، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٣.

وزجر المشتكي وكانا رجلين من أهل الكوفة فأتيا علياً عليه السلام فأشهدهما عليه وأقام عليه الحد في مجلس عثمان رغماً عنه^(١).

ومنها: تولية سعيد بن العاص الكوفة مكان الوليد بن عُقبة فظهرت منه أمور منكرة فاستبدّ بالأموال وقال في بعض الأيام أو كتب به عثمان: «إنما هذا السواد قطين قريش». ولمّا طالبه أهل الكوفة بعزله أنف عن ذلك وكره عزله وأعادته إلى الكوفة إلا أنّ أهل الكوفة ردّوه عن الطريق فعاد وولى عليهم أبا موسى الأشعري^(٢).

وأخرى: قال المسعودي^(٣): وفي سنة خمس وثلاثين كثر الطعن على عثمان، وظهر عليه النكير لأشياء ذكروها من فعله: منها: ما كان بينه وبين عبد الله بن مسعود، وانحراف هذيل عن عثمان من أجله.

ومن ذلك: ما نال عمار بن ياسر من الفتن والضرب، وانحراف بني مخزوم عن عثمان من أجله.

أما ابن مسعود فقد ضرب بأمر من عثمان حتى كسر بعض أضلاعه ورُوي أن الذي ضربه عبد الله بن زمعة بن الأسود بأمر من عثمان^(٤)، وقد أوصى عند موته أن لا يصلي عليه عثمان^(٥) ولمّا أتاه عثمان في مرضه وطلب منه الاستغفار قال: «أسأل الله أن يأخذ لي منك بحقي».

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٤٥، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٢٠، وقريب منه ما في تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٥٣.

(٢) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٤٦ و٣٤٧، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٢١ و٢٢. وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٢٨ وما بعدها.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٤٧.

(٤) حكاية السيد المرتضى في الشافي: ٤ / ٢٨١ - ٢٨٢. ورواه الواقدي، وأنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٢٤/ج ١٣٦٦، وقريب منه ما في تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٥٨.

(٥) أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٢٥، وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٥٨، ونقله في البحار/ج ٣١/ص ١٨٨ عن مستدرك الحاكم ج ٣/ص ٣١٣، والاستيعاب/ج ٣/ص ٩٩٤.

وأما عمار بن ياسر فقد أنكر على عثمان أخذه من بيت المال بغير حلٍّ فأمر بأخذه فأخذوه وأدخلوه على عثمان فدعا به وضربه حتى غشي عليه ثم أخرج فحمل إلى منزل أم سلمة زوج النبي ﷺ^(١).

وعن السيد المرتضى في الشافي^(٢) أنَّ آخرين رووا: أن السبب في ذلك أن عثمان مرَّ بقبرٍ جديد فسأل عنه ف قيل: عبد الله بن مسعود، فغضب على عمار لكتمان إياه موته، إذ كان المتولي للصلاة عليه والقيام بشأنه، فعندها وطىء عثمان عماراً حتى أصابه الفتق.

ومن ذلك: ما فعله بأبي ذر حيث نفاه إلى الربرة لإنكاره عليه عطاياه لبني أمية وبني أبي العاص وكان يردد قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْذِبُونَ أَذْهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣).

وقد كان عثمان رده من الشام إلى المدينة على بعيرٍ عليه قَتَبٌ يابس معه خمسة من الصقالبة يطيطون به حتى أتوا به المدينة وقد تسلَّخت بواطن أفخاذه وكاد أن يتلف^(٤).

وهؤلاء الثلاثة قد روي فيهم بطرق العامة ما يدل على فضلهم وشرف صحبتهم لرسول الله ﷺ لا سيما عمار وأبو ذر، وقد كان نقم على أبي ذر روايته عن النبي ﷺ: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً وعباد الله خولاً ودين الله دخلاً، ثم يريح الله العباد منهم»^(٥).

(١) أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥٣٨ وما بعدها. وعنه المرتضى في الشافي ٢٨٩/٤ و٢٩١، والمعتزلي في شرحه/ ج ٣/ ص ٤٧.

(٢) المصدر السابق وعنه الشافي، وابن أبي الحديد في شرحه/ ج ٣/ ص ٥٠.

(٣) التوبة/ ٣٤.

(٤) تاريخ يعقوبي/ ج ٢/ ص ١٦٠، ومروج الذهب/ ج ٢/ ص ٣٤٩، وأنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥٤١ وما بعدها، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٣/ ص ٥٢.

(٥) رواه السيد المرتضى رحمه الله في الشافي: ج ٤/ ص ٢٩٥، عن الواقدي، ونقله صاحب مسائل خلافة/ ص ٢٨ عن الحاكم والبوصيري وحسنه، والهشمي والبيهقي وابن حجر عن أبي سعيد الخدري بتقديم وتأخير في الجملتين الأخيرتين (ودين الله دغلاً وعباده خولاً). وتقدم ص ٦٥ ذكر مصادر أخرى له.

وقد صدّقه أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك لقول رسول الله ﷺ في حق أبي ذر: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر»^(١).

وقد روي عن زيد بن أرقم من طرق مختلفة أنه قيل له: «بأي شيء أكفرتم عثمان؟ قال: بثلاثة: جعل المال دولة بين الأغنياء، وجعل المهاجرين من أصحاب رسول الله ﷺ بمنزلة من حارب الله ورسوله، وعمل بغير كتاب الله»^(٢).

وروي عن عمار أنه كان يقول: ثلاثة يشهدون على عثمان بالكفر وأنا الرابع، وأنا شرُّ الأربعة ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ المائدة/ ٤٤. وأنا أشهد أنه حكم بغير ما أنزل الله»^(٣).

وأخرى: ومما نقم على عثمان تعطيله الحدود الواجبة منها ما تقدّم في حدّ الوليد بن عقبة على شرب الخمر ولولا علي عليه السلام لما حدّه.

ومنها: تعطيله حدّ القتل العمدي على عبيد الله بن عمر بقتله ثلاثة الهرمزان وجفينة وابنة أبي لؤلؤة بتهمة التواطؤ على قتل أبيه عمر كما روى الطبري في تاريخه، وأنه رفع عنه الحد وودى المقتولين رغم أن علياً عليه السلام أشار عليه بقتله^(٤).

(١) سنن الترمذي/ ج ٥/ كتاب المناقب/ باب مناقب أبي ذر (رض)/ ح ٣٨٠١ و ٣٨٠٢، وحسنه. ورواه عنه ابن الأثير في جامع الأصول/ ج ١٠/ ص ٣٤/ ح ٦٥٨١ و ٦٥٨٢. ونقله عنهما العلامة المجلسي رحمته الله في البحار/ ج ٣١/ ص ١٨٥.

(٢) الشافعي في الإمامة/ ج ٤/ ص ٢٩١، وعنه بحار الأنوار/ ج ٣١/ ص ١٩٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٣٠٢. وذكره الخضر في محاضراته/ ج ٢/ ص ٢٥. والكامل في التاريخ/ ج ٣/ ص ٣١، وأنساب الأشراف للبلاذري/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥١٠/ ح ١٣٢٢. وفي تاريخ يعقوبي أن المقداد بن عمرو اعترض على عثمان في إسقاطه الحد عن ابن عمر / تاريخ يعقوبي/ ج ٢/ ص ١٥٢ وانظر الصواعق المحرقة/ ص ١١٥.

وأما عمار بن ياسر فقد أنكر على عثمان أخذه من بيت المال بغير حلٍّ فأمر بأخذه فأخذوه وأدخلوه على عثمان فدعا به وضربه حتى غشي عليه ثم أخرج فحمل إلى منزل أم سلمة زوج النبي ﷺ^(١).

وعن السيد المرتضى في الشافي^(٢) أنَّ آخرين رووا: أن السبب في ذلك أن عثمان مرَّ بقبرٍ جديد فسأل عنه ف قيل: عبد الله بن مسعود، فغضب على عمار لكتمانه إياه موته، إذ كان المتولي للصلاة عليه والقيام بشأنه، فعندها وطىء عثمان عماراً حتى أصابه الفتق.

ومن ذلك: ما فعله بأبي ذر حيث نفاه إلى الربذة لإنكاره عليه عطاياه لبني أمية وبني أبي العاص وكان يردد قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣).

وقد كان عثمان رذه من الشام إلى المدينة على بعيرٍ عليه قَتَبٌ يابس معه خمسة من الصقالبة يطيطون به حتى أتوا به المدينة وقد تسلخت بواطن أفخاذه وكاد أن يتلف^(٤).

وهؤلاء الثلاثة قد روي فيهم بطرق العامة ما يدل على فضلهم وشرف صحبتهم لرسول الله ﷺ لا سيما عمار وأبو ذر، وقد كان نقم على أبي ذر روايته عن النبي ﷺ: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً وعباد الله خولاً ودين الله دخلاً، ثم يريح الله العباد منهم»^(٥).

(١) أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥٣٨ وما بعدها. وعنه المرتضى في الشافي ٢٨٩/٤ و٢٩١، والمعتزلي في شرحه/ ج ٣/ ص ٤٧.

(٢) المصدر السابق وعنه الشافي، وابن أبي الحديد في شرحه/ ج ٣/ ص ٥٠.

(٣) التوبة/ ٣٤.

(٤) تاريخ يعقوبي/ ج ٢/ ص ١٦٠، ومروج الذهب/ ج ٢/ ص ٣٤٩، وأنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥٤١ وما بعدها، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٣/ ص ٥٢.

(٥) رواه السيد المرتضى رحمه الله في الشافي: ج ٤/ ص ٢٩٥، عن الرازي، ونقله صاحب مسائل خلافة/ ص ٢٨ عن الحاكم والبوصيري وحسنه، والهيتمي والبيهقي وابن حجر عن أبي سعيد الخدري بتقديم وتأخير في الجملتين الأخيرتين (ودين الله دغلاً وعباده خولاً). وتقدم ص ٦٥ ذكر مصادر أخرى له.

وقد صدّقه أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك لقول رسول الله ﷺ في حقّ أبي ذر: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر»^(١).

وقد رُوي عن زيد بن أرقم من طرق مختلفة أنه قيل له: «بأي شيء أكفرتم عثمان؟ قال: بثلاثة: جعل المال دولة بين الأغنياء، وجعل المهاجرين من أصحاب رسول الله ﷺ بمنزلة من حارب الله ورسوله، وعمل بغير كتاب الله»^(٢).

ورُوي عن عمار أنه كان يقول: ثلاثة يشهدون على عثمان بالكفر وأنا الرابع، وأنا شرُّ الأربعة ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ المائدة/ ٤٤. وأنا أشهد أنه حكم بغير ما أنزل الله»^(٣).

وأخرى: ومما نقم على عثمان تعطيله الحدود الواجبة منها ما تقدّم في حدّ الوليد بن عقبة على شرب الخمر ولولا عليّ عليه السلام لما حدّه.

ومنها: تعطيله حدّ القتل العمدي على عبيد الله بن عمر بقتله ثلاثة الهرمزان وجفينة وابنة أبي لؤلؤة بتهمة التواطؤ على قتل أبيه عمر كما روى الطبري في تاريخه، وأنه رفع عنه الحد وودّى المقتولين رغم أن عليّاً عليه السلام أشار عليه بقتله^(٤).

(١) سنن الترمذي/ج ٥/كتاب المناقب/باب مناقب أبي ذر (رض)/ح ٣٨٠١ و ٣٨٠٢، وحسنه. ورواه عنه ابن الأثير في جامع الأصول/ج ١٠/ص ٣٤/ح ٦٥٨١ و ٦٥٨٢. ونقله عنهما العلامة المجلسي رحمته الله في البحار/ج ٣١/ص ١٨٥.

(٢) الشافعي في الإمامة/ج ٤/ص ٢٩١، وعنه بحار الأنوار/ج ٣١/ص ١٩٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٠٢. وذكره الخضري في محاضراته/ج ٢/ص ٢٥. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٣١، وأنساب الأشراف للبلاذري/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥١٠/ح ١٣٢٢. وفي تاريخ يعقوبي أن المقداد بن عمرو اعترض على عثمان في إسقاطه الحد عن ابن عمر/تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٥٢ وانظر الصواعق المحرقة/ص ١١٥.

وأخرج البيهقي في سننه المعروف بالسنن الكبرى بإسناده عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال: لما طعن عمر وثب عبيد الله بن عمر على الهرمزان فقتله فقبل لعمر: إن عبيد الله بن عمر قتل الهرمزان. قال: ولم قتله؟ قال: إنه قتل أبي، قيل: وكيف ذلك؟ قال: رأيته قبل ذلك مستخلياً بأبي لؤلؤة وهو أمره بقتل أبي.

وقال عمر: ما أدري ما هذا، انظروا إذا أنا مت فاسألوا عبيد الله البيّنة على الهرمزان، هو قتلني؟ فإن أقام البيّنة فدمه بدمي، وأن لم يقم البيّنة فأقيدوا عبيد الله من الهرمزان، فلماً ولي عثمان قيل له: ألا تُمضي وصية عمر في عبيد الله؟ قال: ومن ولي الهرمزان؟ قالوا: أنت يا أمير المؤمنين! فقال: قد عفوت عن عبيد الله بن عمر^(١).

وروى علم الهدى في الشافي عن القناد عن الحسن بن عيسى بن زيد عن أبيه أن المسلمين لما قال عثمان: «إني قد عفوت عن عبيد الله بن عمر، قالوا: ليس لك أن تعفو عنه، قال: بلى، إنه ليس لجفينة والهرمزان قرابة من أهل الإسلام، وأنا أولى بهما لأنني ولي أمر المسلمين، وقد عفوت».

فقال علي عليه السلام: «إنه ليس كما تقول، إنما أنت في أمرهما بمنزلة أقصى المسلمين، وإنما قتلتهما في إمرة غيرك، وقد حكم الوالي الذي قبلك الذي قُتل في إمارته بقتله، ولو كان قتلتهما في إمارتك لم يكن لك العفو عنه، فاتق الله فإن الله سائلك عن هذا».

فلماً رأى عثمان أن المسلمين قد أبوا إلا قتل عبيد الله أمره فارتحل إلى الكوفة وابتنى بها داراً وأقطعه أرضاً، وهي التي يُقال لها: كويقة بن عمر،

(١) سنن البيهقي/ج ٨/كتاب الجنائيات/ص ٦١، ونقله عنه العلامة الأميني في غديره/ج ٨/ص ١٣٣، وروى نحوه اليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١٤٩، وروى عن بعضهم عن عبد الله بن عمر أن حفصة هي التي شجعت عبيد الله على قتلهم.

فعظم ذلك عند المسلمين وأكبروه وكثر كلامهم فيه»^(١).

وذكر المسعودي في مروج الذهب^(٢) أن عبيد الله بن عمر هرب إلى معاوية لمّا ولي عليّ عليه السلام الخلافة وأراد قتله بالهرمزان لقتله إياه ظلماً، وقاتل في صفين في جيش معاوية بن أبي سفيان وقتل، ف قيل: إن الأشر النخعي هو الذي قتله، وقيل: قاتله عليّ عليه السلام إذ ضربه ضربةً فقطع ما عليه من الحديد حتى خالط سيفه حشوة جوفه^(٣).

رد المعتزلي المطاعن على عثمان والجواب عنه:

ثم إنّ هناك مطاعن كثيرة أوردوها على عثمان قد ذكر منها السيد المرتضى رحمته الله^(٤) أحد عشر طعنًا مستنداً في ذكرها وروايتها إلى كتب القوم في مقام الرد على قاضي القضاة^(٥)، وقد ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه هذه المطاعن^(٦) مع ردّ القاضي عليها واعتراض السيد المرتضى رحمته الله على كلام القاضي ثم أجاب عن هذه المطاعن بجوابين: إجمالي وتفصيلي ثم اقتصر على الإجمالي، أذكره بتصرف غير مخلّ إن شاء الله تعالى:

وهو: إن هذه الأحداث من عثمان لا ننكرها، وقد استنكرها عليه كثير من المسلمين، إلا أنها لم تبلغ به درجة الفسق، بل هي من الصغائر التي

(١) الشافعي في الإمامة/ج ٤/ص ٣٠٤.

(٢) مروج الذهب للمسعودي/ج ٢/ص ٣٨٨. وسيأتي ذكر مقتله في حرب صفين.

(٣) المصدر السابق/ص ٣٩٥.

(٤) الشافعي في الإمامة/ج ٤/من ص ٢٦٥ إلى ص ٣٠٦.

(٥) هو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، صاحب كتاب «المغني» في الجدل، وإمام أهل المعتزلة في زمانه، توفي سنة ٤١٥ هـ. نقلاً عن طبقات الشافعية: ٢/٣١٩، و١/١٨٧.

(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/من ص ١١ إلى ص ٦٩.

وأخرج البيهقي في سننه المعروف بالسنان الكبرى بإسناده عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال: لما طعن عمر وثب عبيد الله بن عمر على الهرمزان فقتله فقبل لعمر: إن عبيد الله بن عمر قتل الهرمزان. قال: ولم قتله؟ قال: إنه قتل أبي، قيل: وكيف ذلك؟ قال: رأيته قبل ذلك مستخلياً بأبي لؤلؤة وهو أمره بقتل أبي.

وقال عمر: ما أدري ما هذا، انظروا إذا أنا مت فاسألوا عبيد الله البيئنة على الهرمزان، هو قتلني؟ فإن أقام البيئنة فدمه بدمي، وأن لم يقم البيئنة فأقيدوا عبيد الله من الهرمزان، فلماً ولي عثمان قيل له: ألا تمضي وصية عمر في عبيد الله؟ قال: ومن ولي الهرمزان؟ قالوا: أنت يا أمير المؤمنين! فقال: قد عفوت عن عبيد الله بن عمر^(١).

وروى علم الهدى في الشافي عن القناد عن الحسن بن عيسى بن زيد عن أبيه أن المسلمين لما قال عثمان: «إني قد عفوت عن عبيد الله بن عمر، قالوا: ليس لك أن تعفو عنه، قال: بلى، إنه ليس لجفينة والهرمزان قرابة من أهل الإسلام، وأنا أولى بهما لأنني ولي أمر المسلمين، وقد عفوت».

فقال علي عليه السلام: «إنه ليس كما تقول، إنما أنت في أمرهما بمنزلة أقصى المسلمين، وإنما قتلتهما في إمرة غيرك، وقد حكم الوالي الذي قبلك الذي قُتل في إمارته بقتله، ولو كان قتلتهما في إمارتك لم يكن لك العفو عنه، فاتق الله فإن الله سائلك عن هذا».

فلماً رأى عثمان أن المسلمين قد أبوا إلا قتل عبيد الله أمره فارتحل إلى الكوفة وابتنى بها داراً وأقطعه أرضاً، وهي التي يُقال لها: كويصة بن عمر،

(١) سنن البيهقي/ج ٨/كتاب الجنائيات/ص ٦١، ونقله عنه العلامة الأميني في غديره/ج ٨/ص ١٣٣، وروى نحوه البغوي في تاريخه/ج ٢/ص ١٤٩، وروى عن بعضهم عن عبد الله بن عمر أن حفصة هي التي شجعت عبيد الله على قتلهم.

فعظم ذلك عند المسلمين وأكبروه وكثر كلامهم فيه»^(١).

وذكر المسعودي في مروج الذهب^(٢) أن عبيد الله بن عمر هرب إلى معاوية لما ولي عليّ عليه السلام الخلافة وأراد قتله بالهرمزان لقتله إياه ظلماً، وقاتل في صفين في جيش معاوية بن أبي سفيان وقتل، ف قيل: إن الأشر النخعي هو الذي قتله، وقيل: قاتله عليّ عليه السلام إذ ضربه ضربةً فقطع ما عليه من الحديد حتى خالط سيفه حشوة جوفه^(٣).

رد المعتزلي المطاعن على عثمان والجواب عنه:

ثم إنَّ هناك مطاعن كثيرة أوردوها على عثمان قد ذكر منها السيد المرتضى رحمته الله^(٤) أحد عشر طعنًا مستنداً في ذكرها وروايتها إلى كتب القوم في مقام الرد على قاضي القضاة^(٥)، وقد ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه هذه المطاعن^(٦) مع ردِّ القاضي عليها واعتراض السيد المرتضى رحمته الله على كلام القاضي ثم أجاب عن هذه المطاعن بجوابين: إجمالي وتفصيلي ثم اقتصر على الإجمالي، أذكره بتصرف غير مخلٍّ إن شاء الله تعالى:

وهو: إن هذه الأحداث من عثمان لا ننكرها، وقد استنكرها عليه كثير من المسلمين، إلا أنها لم تبلغ به درجة الفسق، بل هي من الصغائر التي

(١) الشافعي في الإمامة/ج ٤/ص ٣٠٤.

(٢) مروج الذهب للمسعودي/ج ٢/ص ٣٨٨. وسيأتي ذكر مقتله في حرب صفين.

(٣) المصدر السابق/ص ٣٩٥.

(٤) الشافعي في الإمامة/ج ٤/من ص ٢٦٥ إلى ص ٣٠٦.

(٥) هو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، صاحب كتاب «المغني» في الجدل، وإمام أهل المعتزلة في زمانه، توفي سنة ٤١٥ هـ. نقلاً عن طبقات الشافعية: ٢١٩/٣، و ١٨٧/١.

(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/من ص ١١ إلى ص ٦٩.

وقعت مكفرة لعلمنا أنه مغفور له وأنه من أهل الجنة، مستدلاً على ذلك بثلاثة أوجه^(١):

الأول: أن عثمان من أهل بدر، وقد روي عن النبي ﷺ قوله: **إِنَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غُفِرَتْ لَكُمْ**^(٢).

الثاني: أنه من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم **﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾**^(٣).

الثالث: إن عثمان من جُملة العشرة التي تظاهرت الأخبار بأنهم من أهل الجنة. وإذا تمت هذه الأوجه الثلاثة بطل كون عثمان فاسقاً لخروج الفاسق عن الإيمان، فصَحَّ أن يُحكم بأن كل ما وقع منه فهو من باب الصغائر المكفرة توفيقاً بين هذه الوجوه، وبين روايات الأحداث المذكورة.

ويُجاب عنها بجوابين عام وخاص:

أما العام فهو: أولاً: أن هذه الوجوه قد تفرَّد بنقلها العامة الذين يعتقدون بإمامة عثمان ويرون أنها إمامة حق.

وهذا يمنع من التمسك بها في مقام المحاجة لعدم ثبوتها عند الآخرين.

ثانياً: إنَّ مصدر الوجهين الأوليين نفس عثمان بن عفان كما ورد روايتهما عن ابن عمر، ولعلَّه أخذهما عنه.

(١) ذكر نحو ذلك في الجزء الأول من شرحه/ص ١٩٩ حيث قال: «إنها وإن كانت أحداثاً إلا أنها لم تبلغ المبلغ الذي يُستباح به دمه، وقد كان الواجب عليهم أن يخلعوه من الخلافة حيث لم يستصلحوه لها، ولا يعجلوا قتله...».

(٢) مسند أحمد/ج ٢/ص ٥٧٢/ح ٧٨٨٠ عن أبي هريرة.

(٣) الفتح/١٨.

فقد روى المعتزلي عن أبي هلال العسكري في كتاب «الأوائل»^(١) قال: «استجيب دعوة عليّ عليه السلام في عثمان وعبد الرحمن، فما ماتا إلا مُتَهاجرين متعاضدين. أرسل عبد الرحمن إلى عثمان يعاتبه وقال لرسوله: قل له: لقد وليتك ما وليتك من أمر الناس، وإن لي لأموراً ما هي لك: شهدت بدرًا وما شهدتا، وشهدت بيعة الرضوان وما شهدتا، وفررت يوم أحد وصبرت».

فقال عثمان لرسوله: قل له: أمّا يوم بدر فإن رسول الله ﷺ ردّني إلى ابنته لما بها من المرض، وقد كنتُ خرجتُ للذي خرجتُ له، ولقيتُهُ عند منصرفه، فبشّرني بأجرٍ مثل أجوركم، وأعطاني سهماً مثل سهامكم.

وأما بيعة الرضوان فإنه ﷺ بعثني أستاذن قريشاً في دخوله إلى مكة، فلمّا قيل له: إني قُلت، بايع المسلمون على الموت لما سمعه عني، وقال: إن كان حياً فأنا أبايع عنه، وصفق بإحدى يديه على الأخرى، وقال: يساري خيرٌ من يمين عثمان، فيدك أفضل أم يد رسول الله ﷺ.

وأما صبرك يوم أحد وفراري، فلقد كان ذلك، فأنزل الله تعالى العفو عني في كتابه، فغيرتني بذنب غفره الله لي، ونسيت من ذنوبك ما لا تدري أغفر لك أم لم يغفر!«^(٢).

وقد روى هذه الثلاثة أيضاً ابن عمر لما جاءه رجلٌ من أهل مصر يسأله عنهنّ فقال له ابن عمر: «تعال أتبين لك: أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته بنت رسول الله ﷺ وكانت

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٦. وروى هذا الكتاب وجوابه البغوي في تاريخه/ج ٢/ص ١٥٧، باختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) هذا الكلام من عثمان لعبد الرحمن يؤكد الوضع في حديث العشرة المبشرة إذ لو كان هذا الحديث موجوداً لما قال عثمان هذا الكلام لعبد الرحمن الذي هو من ضمن العشرة إلا أن يكون عثمان جاهلاً بالحديث مع أنه من أصحابه، ونفس الكلام يقال في عبد الرحمن إذ كيف يذمه على أمور وهو يعلم أنها مغفورة له لتبشير به الجنة.

مريضة فقال له رسول الله ﷺ : إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِّمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ،
وأما تغيبه عن بيعة الرضوان، فلو كان أحدٌ أعزَّ ببطن مكَّة من عثمان لبعثه
مكانه، فبعث رسول الله ﷺ عُثْمَانَ وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان
إلى مكَّة فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى هذه يد عثمان فضرب بها على يده
فقال : هذه لعثمان، فقال له ابن عمر : اذهب بها الآن معك^(١).

وقد تمسك الشارح المعتزلي بهاتين الروايتين وأمثالهما لتأكيد أن عثمان
من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان^(٢).

أقول : لا يصح التمسك بهذا على مدعاهم، لأنَّ الراوي مطعون فيه، أما
عثمان فإنما أقرَّ بتخلُّفه وادَّعى لنفسه ما يرفع جرم التخلُّف، والدعوى إن لم
يَقُمْ عليها دليلٌ فأصحابها أدعياء.

على أنه من المستغرب أن يوجَّه عبدُ الرحمن هذه الزلات إلى عثمان،
مع ورود العذر فيها، وليس عبدُ الرحمن ممَّن تخفى عليه هذه الأمور، فلو
كانت تلك الأعذار موجودة فعلاً لما تجرَّأ عبدُ الرحمن على توجيه تلك
الزلات إليه وهو يعلم جوابها سلفاً إلا أنَّ نقول أن عبدُ الرحمن يفتري على
عثمان، ولا يلتزمون بذلك، أو أنه نسي تلك الأعذار، إلا أنه لم يُنقل لنا أنه
تذكرها بعد ذكرها من قبل عثمان، بل لم يُنقل ردُّ عبدُ الرحمن أصلاً على
دعاوى عثمان لا سلباً ولا إيجاباً.

فتبقى مجرد دعاوى من صاحبها ولا دليل عليها، والأصل ثبوت تلك

(١) صحيح البخاري/ج٥/كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ / باب ٣٧ مناقب عثمان بن عفان/ح٢١٧،
وقد صرح ابن عمر أيضاً بأن الله قد عفا عن عثمان لما سأله رجل عن علي وعثمان فقال : «أما عثمان فإنَّ
الله قد عفا عنه...» صحيح البخاري/ج٦/كتاب التفسير/باب ٣٣٧/ح١٠٧٥. لكنه كان شاكاً في العفو
عنه في موضع آخر منه فقال : «أما عثمان فكان الله عفا عنه» صحيح البخاري/ج٦/كتاب التفسير/
باب ٢٣٠/ح٩٤٤.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٣/ص٦٨ و٦٩.

الزلات ونشك في وجود ما يرفعها، ولا دليل على وجوده، فهي باقية ثابتة.

وأما ابن عمر فروايته في صحيح البخاري عن عثمان بن مَوْهَب، وفي مسند أحمد عن عثمان بن عبد الله بن موهب^(١) وفي مستدرک الحاكم^(٢) من طريق حبيب بن أبي مليكة. وابن عمر هذا معروف بانحرافه عن أمير المؤمنين عليه السلام ويدل على ذلك:

١ - تخلفه عن بيعته عليه السلام فقد ذكر المسعودي في مروج الذهب أنه قد عن بيعته جماعة عثمانية لم يروا إلا الخروج عن الأمر: منهم سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر^(٣) وذكر الطبري في تاريخه امتناع الاثنين المذكورين عن البيعة^(٤).

٢ - تخلفه عن أمير المؤمنين عليه السلام في حروبه الثلاثة التي أخبر النبي ﷺ أنها واقعة وأنه عليه السلام فيها على حق: الجمل، صفين، والنهروان، فقد نقل ابن سعد في الطبقات الكبرى^(٥) عن ابن عمر أنه كان يقول: لا أقاتل في الفتنة وأصلي وراء من غلب»، وقال ابن حجر في فتح الباري^(٦): «كان رأي ابن عمر ترك القتال في الفتنة ولو ظهر أن إحدى الطائفتين محقة والأخرى مبطله».

وقد أقر بتخلفه عن القتال في جيش علي عليه السلام وأظهر ندمه على ذلك إلا أنه لات ساعة مندم فقد روي عنه لما حضرته الوفاة أنه قال: «ما أجد في

(١) الغدير للأميني/ج ١٠/ص ٧٠، نقله عن مسند أحمد/ج ٢/ص ١٠١.

(٢) المصدر السابق/ص ٧١، نقله عن المستدرک/ج ٣/ص ٩٨.

(٣) مروج الذهب للمسعودي/ج ٢/ص ٣٦١، وسيأتي لاحقاً قول بأن سعداً بايع علياً عليه السلام إلا أنه قد عن نصرته في حروبه الثلاثة.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥١، وكذلك الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨٠.

(٥) طبقات ابن سعد/مجلد ٤/ص ١٤٩، ونقله عنه الأمين في غديره/ج ١٠/ص ٤٦.

(٦) فتح الباري ج ١٢/ص ٣٧، نقله عنه الأمين في غديره/ج ١٠/ص ٤٦.

نفسي من أمر الدنيا شيئاً إلا أنني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)^(١) ويريد بالفئة الباغية معاوية وجيشه من أهل الشام.

٣ - بيعته يزيد بن معاوية، وتقدّم حال يزيد، وبائع الحجاج بن يوسف الثقفي لعبد الملك بن مروان^(٢)، وقد روى المفيد في العيون والمحاسن أن ابن عمر جاء إلى الحجاج بن يوسف الثقفي فقال له: «أيها الأمير امدد يدك أبايك لأمر المؤمنين عبد الملك بن مروان»، حتى قال له الحجاج بن يوسف الثقفي: «وما حملك على هذا يا أبا عبد الرحمان بعد ما تأخرت عنه؟» قال: «حملني عليه حديث رويته عن النبي ﷺ أنه قال: من مات وليس في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية»، فقال له الحجاج: «بالأمس تتأخر عن بيعة علي بن أبي طالب مع روايتك هذا الحديث ثم تأتيني الآن لأبأيك لعبد الملك، أما يدي فمشغولة عنك ولكن هذه رجلي فبايعها» فسخر منه وعبث به وأنزله منزلته^(٣).

والحجاج هو صاحب التاريخ الأسود المعروف بإجرامه وسفكه الدماء وقتله النفس التي حرّم الله قتلها، وكان ابن عمر قد امتنع عن بيعة ابن الزبير لأنه وأصحابه قد أصابوا من دماء المسلمين^(٤).

فإذا به يبايع أفسق البرية، سفك الدماء بلا حسيب ولا رقيب.

ففي مروج الذهب: أن الحجاج كان يخبر عن نفسه أن أكثر لذاته سفك الدماء وارتكاب أمور لا يقدم عليها غيره ولا سبق إليها سواه^(٥).

(١) الغدير للأميني/ج ١٠/ص ٥٠، نقله عن طبقات ابن سعد/مجلد ٤/ص ١٨٦ و ١٨٧، وأسد الغابة ج ٤/ص ٣٣، ورواه في الاستيعاب/ج ٣/ص ٩٥٣.

(٢) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦١.

(٣) الفصول المختارة من العيون والمحاسن/ص ٢٤٥/مجلد ٢ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٤) تاريخ ابن عساکر/ج ٤/٨٠، والمستطرف/ج ١/ص ٦٦، نقله الأمين في غديره/ج ١٠/ص ٥٢.

(٥) مروج الذهب/ج ٣/ص ١٣٢.

وروى أنه أحصى مَنْ قَتَلَهُ الحجاج صبراً سوى من قتل في عساكره وحروبه فوجد مائة وعشرين ألفاً، ومات في حبسه خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة، منهن ستة عشر ألفاً مجرّدة، وكان يحبس النساء والرجال في موضع واحد^(١).

وإذا أردت الاستزادة في معرفة حال عبد الله بن عمر فراجع الجزء العاشر من كتاب الغدير للعلامة الحجة الشيخ عبد الحسين الأميني النجفي فقد جمع له من كتب القوم ما يخبرك عن حاله. وقد ذكر السيد ابن طاوس في طرائفه أن عبد الله بن عمر من أعداء أهل البيت عليهم السلام^(٢).

وبه يبطل اثنان من الثلاثة التي ادّعت لعثمان وهما أنّه من أهل بدر، ومن أهل بيعة الرضوان. وسيأتي الكلام في حديث العشرة المبشرة قريباً.

وأما الجواب الخاص:

فعن حديث أنّه من أهل بدر وأنّ الله اطّلع على أهل بدر فقال: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

فجواب: أولاً: إن المروي في صحيح البخاري^(٣) عن النبي ﷺ قوله لعمر بن الخطّاب لمّا طلب من رسول الله ﷺ أن يضرب عنق حاطب بن أبي بلتعة: «إنّه شهد بدرًا، وما يدريك لعلّ الله عزّ وجلّ اطّلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

(١) مروج الذهب/ج٣/ص٧٥.

(٢) رسالة في معرفة أحوال الصحابة للشيخ الحر العاملي/ص٨٨/رقم٣١٤/من كتاب سه رسالة در علم رجال/انتشارات دانشگاه تهران ١٣٤٤. وفي رواية الكشي عن أبي جعفر عليه السلام أن ابن عمر مات منكوباً، اختيار معرفته الرجال المعروف برجال الكشي/ج١/ص١٩٥.

(٣) صحيح البخاري/ج٤/كتاب الجهاد والسير/باب٧٨١/ح١٨٩، وباب٨٣٢/ح١٢٥٤. وج٦/كتاب التفسير/باب٥١١/ح١٣١٤، وصحيح مسلم/كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل أهل بدر وقصة حاطب بن أبي بلتعة/ج٧/ص١٦٧/ح١. ورواه الحاكم في المستدرک/ج٣/ص٣٠١، وابن كثير في البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٣٦٧ وص٣٧٠.

ففي الرواية: لعل، وهي لا تفيد القطع بحصول ذلك.

فالنبي ﷺ لم يكن يرى في فعل حاطب ما يوجب ضرب عنقه بعدما برز حاطب هذا سبب إرساله الكتاب إلى بعض مشركي مكة حيث قال له النبي ﷺ بعد ذلك: «إنه قد صدقكم».

وكأن هذا لم يُقنع عمر فطلب أن يضرب عنقه مع أنه سمع من رسول الله ﷺ قوله المتقدم، وهذا كافٍ لدرء دمه.

فأراد النبي ﷺ أن يُسكت عمر - وهو المعروف بسوء طبعه وغلاظته - فأجابه بما تقدم دون أن يقطع بذلك. فلا يبعد أن يكون جواباً إسكاتياً منه ﷺ لعمر.

ثانياً: ما ذكره السيد المرتضى رحمه الله في الشافي^(١) في رده حديث العشرة المبشرة ويصلح هنا أيضاً وهو:

«إن الله تعالى لا يجوز أن يُعلم مكلفاً يجوز أن يقع منه القبيح والحسن، وليس بمعصوم من الذنوب بأن عاقبته الجنة، لأن ذلك يغريه بالقبيح...» ومن الواضح أن الإغراء بالقبيح قبيح. والحكيم لا يفعل القبيح. ولا شك في صدور قبائح من بعض من شهد بدرًا.

وقد سلم الجميع بصدور القبيح من عثمان وهي أحداث كما عبّر عنها الشارح المعتزلي، وإن اعتبرها صغائر قد وقعت مكفرة^(٢).

فكونها أحداثاً معلومًا، أما أنها صغائر مكفرة فغير معلوم بعد سقوط الدليل الذي استند إليه.

وأما حديثبيعة الرضوان، فيرد: أولاً: قد ثبت أن عثمان لم يكن

(١) الشافي في الإمامة/ جزء ٤/ ص ٣٠. نعم سيأتي عدم صلوحه في رد حديث العشرة المبشرة إلا بتوجيه.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ١٩٩ وج ٣/ ص ٦٨.

آنذاك موجوداً، ولم يثبت أن النبي ﷺ بايع عنه لما تقدّم من سقوط الرواية بابن عمر. ولا يصح الاحتجاج علينا بما هو ثابت عندهم دوننا.

ثانياً: على أنه إذا كان الله قد رضي عن المؤمنين الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة، فهذا لا يعني أنهم صاروا معصومين جميعاً من حينها فلا يقتربون ذنباً ولا يقعون في معصية فإنّ الواقع يدحض ذلك لوقوع بعضهم في المعصية، واقتراف الذنب، ولا يمكن أن يرضى الله عن العاصي.

إلا أن يكون مرادهم من رضى الله تعالى على أهل تلك البيعة إثبات دخولهم الجنة والجزم بذلك، وهذا يرده الجواب الثاني المتقدّم بالنسبة لأهل بدر. على أن فيه تكلفاً واضحاً ياباه الظاهر.

والحق أن غاية ما نستفيد من ظاهر الآية الكريمة أن الله تعالى قد رضي عن المؤمنين الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة، أي كان رضاه حين البيعة، لكن استمرار رضاه متوقف على استمرارهم في البيعة وعدم حنثها أو الإتيان بما يحنث بها من مخالفة الرسول الأكرم ﷺ. وقد أتى جماعة منهم بمخالفات لرسول الله ﷺ أهمها مخالفته ﷺ في أمر الخلافة حيث قد نصّ ﷺ على شخص بعينه وهو عليّ بن أبي طالب عليه السلام^(١) فخالفوه بغضبهم الأمر منه وخالفوه في عدم الالتزام بوصيته ﷺ بالمحافظة على أهل بيته لا سيما بضعته الطاهرة سيدة نساء العالمين ﷺ فأذوها وأغضبوها وقهروها^(٢) فهل بقي من البيعة شيء؟!

وليس لمنصف أن ينكر مخالفات عثمان لأوامر رسول الله ﷺ كيف وقد ردّ طريد رسول الله ﷺ، وقرب الطلقاء وأبعد المهاجرين والأنصار،

(١) وقد تقدّم من النصوص الكثيرة ما يثبت ذلك بالقطع واليقين.

(٢) تقدّم تفصيل ذلك أيضاً.

وحمل بني أبي معيط على رقاب الناس يسوقونهم سوق المعزى بين يدي راعيها؟ وغير ذلك مما تقدّم ويكفيها في المقام قول أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الخطبة:

«... وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع...».

فلو صحت البيعة منه فقد أتى بما نقطع معه بحثه لها.

حديث العشرة المبشرة:

وأما حديث العشرة المبشرة فنصّه - على ما أخرجه أحمد في مسنده^(١) بإسناده عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف -: أن النبي ﷺ قال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة ابن الجراح في الجنة».

وفي الغدير للعلامة الأميني رحمته الله^(٢) أنه بالإسناد المتقدم أخرجه الترمذي في صحيحه (١٨٣: ١٨٢)، وعن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن رسول الله ﷺ نحوه. والبغوي في المصابيح/٢/٢٧٧^(٣)

وأخرج أبو داود في سننه^(٤) من طريق عبد الله بن ظالم المازني قال: «سمعت سعيد بن زيد بن عمرو قال: لما قدم فلان الكوفة أقام فلان خطيباً

(١) مستد أحمد/ج ١/ص ٣١٦/ح ١٦٧٨، وعنه وعن أبي داود وابن ماجه والضياء، ابن حجر في الصواعق

المحرقة/ص ٧٨/ح ٩٢، والاستيعاب/ج ٣/ص ٩٨٨، لكن (عبد الله بن مسعود) بدل (أبو عبيدة).

(٢) الغدير/ج ١٠/١١٨، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٦٠٥/ح ٣٧٤٧، بطبعة أخرى.

(٣) مصابيح السنة/ج ٤/ص ١٧٩/ح ٤٧٨٦.

(٤) سنن أبي داود/ج ٤/ص ٢١٠/ح ٤٦٤٨، وعنه الأميني في غديره/ج ١٠/ص ١١٨. ورواه الترمذي في

سننه/ج ٥/ص ٦٠٩/ح ٣٧٥٧.

فأخذ بيدي سعيد بن زيد فقال: ألا ترى إلى هذا الظالم؟ فأشهد على التسعة أنهم في الجنة، ولو شهدت على العاشر لم ايشم،... (ثم عدّهم)، قلت: ومن العاشر؟ فتلكأ هنية ثم قال: أنا».

وأخرج أيضاً أبو داود^(١) من طريق عبد الرحمن الأخينس أنه كان في المسجد فذكر رجلٌ عليّاً عليه السلام فقام سعيد بن زيد فقال: «أشهد على رسول الله ﷺ إني سمعته وهو يقول: عشرة في الجنة: «النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، ولو شئت لسميت العاشر»، قال: فقالوا: من هو؟ فسكت، قال: فقالوا: من هو؟ فقال: هو سعيد بن زيد».

وبهذا الإسناد أخرجه الترمذي في جامعه (١٣ / ١٨٣ - ١٨٦) وابن الديبع في تيسير الوصول (٣: ٢٦٠)، وذكره بالطريقين المحبّ الطبري في الرياض النضرة (١: ٢٠) ^(٢).

مناقشة الرواية:

والكلام فيها تارة من جهة السُّند وأخرى من جهة الدلالة:

أما السُّند فالرواية الأولى عن عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله ﷺ، وفي سنده عبد الرحمن بن حميد عن أبيه وهو حميد بن عبد الرحمن الزهري عن أبيه عبد الرحمن بن عوف.

وفي إحدى روايتي الترمذي عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن

(١) سنن أبي داود/ج٤/ص٢١١/ح٤٦٤٩، وعنه الأميني في غديره/ج١٠/ص١١٨.

(٢) نقله عنهم العلامة الأميني في غديره/ج١٠/ص١١٨، سنن الترمذي/ج٥/ص٦٠٦/ح٣٧٤٨ في طبعة، والرياض النضرة/ج١/ص٣٤ و٣٥ في طبعة.

رسول الله ﷺ . فحميد بن عبد الرحمن وارد في كلا الروایتين ، وهو تابعي لأصحابي حيث توفي عن ٧٣ سنة عام ١٠٥ للهجرة ، وكانت ولادته عام ٣٢^(١) وهو العام الذي توفي فيه أبوه عبد الرحمن بن عوف^(٢) أو بعده بسنة ، فلم يكن حميد بن عبد الرحمن ممن أدرك أباه بحيث يروي عنه ؟

ولذلك يرى ابن حجر - على هذا القول - أن رواية حميد عن عمر وعثمان وعن أبيه عبد الرحمن منقطعة قطعاً^(٣) ، وعثمان قد توفي بعد عبد الرحمن بن عوف بثلاث سنوات أي سنة ٣٥ للهجرة كما سيأتي .

ولذلك فهذا الإسناد ساقط عن الاعتبار .

هذا مضافاً إلى ما تقدّم من انحراف عبد الرحمن عن علي عليه السلام مما يؤهله لأن يُعطي لغيره ممن ينازعه أمر الخلافة عموماً مميزة يتساوى فيها معه عليه السلام . وهذا إذا سلّمنا أن التبشير بالجنة - بناءً على صحة الرواية - مميزة للعشرة المبشرين على من عداهم من المسلمين ، وإلا سيأتي أنه ليس بميزة انفرد بها هؤلاء .

والرواية الثانية رواها سعيد بن زيد^(٤) ، وقد ذكر العلامة الأميني في غديره^(٥) إن هذه الرواية لم تسمع منه قبل روايته لها في الكوفة أيام معاوية ، فما هو السر في إرجائه روايته هذه إلى ذلك العصر ؟

وفي ظن العلامة الأميني (قده) أن هذه الرواية إنما صدرت من سعيد بن زيد

(١) ذكر ذلك العلامة الأميني في غديره/ج ١٠/ص ١٢٢ عن ابن أبي عاصم ، وابن خياط ، وابن سفيان وابن معين والحري وأحمد والفلاس ، ونقل هذا القول عنهم ابن حجر العسقلاني في كتاب تهذيب التهذيب/ج ٢/ص ٣٠ .

(٢) تقدّم مع تخريجه فراجع .

(٣) تهذيب التهذيب/ج ٢/ص ٣٠ . ونقله العلامة الأميني في غديره/ج ١٠/ص ١٢٢ .

(٤) سيأتي ذكر حاله (ص ٣٣٥) .

(٥) الغدير للأميني/ج ١٠/ص ١٢٢ .

لدفع الخوف عن نفسه من قبل بني أمية بعد أن امتنع من بيعه يزيد عندما استخلفه أبوه وأجاب مروان في ذلك بكلمة فارصة كما ذكر ابن عساكر في تاريخه^(١).

فاتخذ باختلاقه هذه الرواية تُرساً يقيه من الإتهام بحب علي عليه السلام، وكان المتهّم بتلك النزعة يوم ذاك يعاقب بألوان العذاب ويُسجن وينكّل به ويُقتل تقتيلاً، فأرضى خليفة الوقت بإتحاف الجنة لمخالف علي عليه السلام والمتقاعسين عن بيعته والخارجين عليه، وجعل رؤسائهم في صف واحد لا يشاركهم غيرهم كأنّ الجنة خلقت لهم فحسب.

وإذا كانت هذه حال الرواية فكيف يُؤخذ بها وتُعتمد في أصولهم بحيث أضحوا لا يقبلون أدنى نقد أو جرح بواحد ممّن ذكر اسمه في الرواية.

والحاصل أنّ الرواية بسنديها أو أسانيدها الثلاثة ساقطة عن الاعتبار.

وأما الدلالة فتناقش:

أولاً: بما أشرنا إليه سابقاً من أنّ هذه الرواية - لو صحّت - لا تُعطي للعشرة المبشرة منقبة تختص بهم دون من سواهم من المؤمنين بعد أن وردت البشرية بالجنة على نحو العموم والخصوص في الكتاب والسنة.

أما في الكتاب فقد وردت الآيات المصّرحة بأنّ الجنة لأشخاص متّصفين بصفات معيّنة وقطعاً هذه الصفات المعيّنة ليست منحصرة بخصوص العشرة^(٢)، ومن هذه الآيات: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٣).

(١) تاريخ ابن عساكر/ج٦/ص١٢٨، نقله عنه العلامة الأميني في غديره/ج١٠/ص١٢٣.

(٢) عندما نتحدّث عن العشرة فإنما باعتبار الورد في الرواية وإلا فعلي عليه السلام لا يحتاج إلى رواية كهذه ليكون من أهل الجنة بعدما تقدّم ويأتي من فضائله وخصاله التي فاق فيها كل البشر بعد النبي صلى الله عليه وآله ثم إن أكثرهم فاقد لبعض هذه الصفات كما سيأتي لاحقاً.

(٣) البقرة/٢٥.

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾^(١).
 ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ
 الْجَنَّةَ﴾^(٢).
 ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
 الْأَنْهَارُ﴾^(٣).
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ
 فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤).

وغيرها من الآيات .

وأما السنة: فمنها العام ومنها الخاص ، أما العام :

١ - ما أخرجه أحمد والطبراني من طريق أبي موسى الأشعري أنه صح عنه عليه السلام : «أبشروا وبشروا من وراءكم: إنه من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة»^(٥).

٢ - ما أخرجه الطبراني أيضاً، وفي مجمع الزوائد للهيثمى أن رجاله رجال الصحيح أنه صح عنه عليه السلام : والذي نفسي بيده لتدخلن الجنة كلكم، إلا من أبى أو شرد على الله شراد البعير، قيل: يا رسول الله! ومن أبى أن يدخل الجنة؟ فقال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني دخل النار»^(٦).

(١) التوبة/١١١.

(٢) النساء/١٢٤.

(٣) الفتح/٧.

(٤) هود/٢٣.

(٥) الغدير/ج ١٠/ص ١٢٠، ومسنند أحمد/ج ٥/ص ٥٤٨/ح ١٩١٠٠.

(٦) الغدير/ج ١٠/ص ١٢٠، ومجمع الزوائد/ج ١٠/ص ٧٠ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح».

٣ - وأخرج أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان عن أبي ذر أنه رضي الله عنه قال: «أتاني جبريل فقال: بشر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة...»^(١).

٤ - أخرج الحاكم بإسناده عن ابن أبي أوفى قال: «قال رسول الله ﷺ سألت ربي عز وجل أن لا أزوج أحداً من أمتي ولا أتزوج إلا كان معي في الجنة فأعطاني»^(٢).

فهل كان هؤلاء العشرة المبشرة من آحاد المسلمين إن اتصفوا بما تضمنته الآيات والروايات العامة، ولا يكون في تبشيرهم بالجنة منقبة خاصة لهم. ولا أظن عاقلاً يدعي اختصاص تلك الآيات والروايات بالعشرة المبشرة، نعم للمختل أن يدعي ذلك.

وأما الخاص فكثير منها:

١ - ما رواه ابن المغازلي الشافعي في مناقبه^(٣) بإسناده المتصل عن أنس بن مالك قال: «قال رسول الله ﷺ: يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ثم التفت إلى علي عليه السلام فقال: هم من شيعتك وأنت إمامهم».

وأي العشرة من السبعين ألفاً؟!

٢ - تبشير خديجة عليها السلام ببیت في الجنة ففي مناقب ابن المغازلي بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «إن جبريل كان مع رسول الله ﷺ فجاءت خديجة فقال: «يا جبريل هذه خديجة، فقال: أقرئها من الله السلام ومتي».

(١) الغدير/ج ١٠/ص ١١٩.

(٢) المستدرک علی الصحیحین/ج ٣/ص ١٣٧. وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٣) مناقب ابن المغازلي/ص ٢٤٩/ح ٣٣٥، ونقله عنه القندوزي في ينابيع المودة ج ١/ص ١٤٨.

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾^(١).
 ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ
 الْجَنَّةَ﴾^(٢).
 ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
 الْأَنْهَارُ﴾^(٣).
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ
 فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤).

وغيرها من الآيات.

وأما السنة: فمنها العام ومنها الخاص، أما العام:

١ - ما أخرجه أحمد والطبراني من طريق أبي موسى الأشعري أنه صح عنه عليه السلام: «أبشروا وبشروا من وراءكم: إنه من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة»^(٥).

٢ - ما أخرجه الطبراني أيضاً، وفي مجمع الزوائد للهيثمي أن رجاله رجال الصحيح أنه صح عنه عليه السلام: والذي نفسي بيده لتدخلن الجنة كلكم، إلا من أبى أو شرد على الله شراد البعير، قيل: يا رسول الله! ومن أبى أن يدخل الجنة؟ فقال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني دخل النار»^(٦).

(١) التوبة/١١١.

(٢) النساء/١٢٤.

(٣) الفتح/٧.

(٤) هود/٢٣.

(٥) الغدير/ج ١٠/ص ١٢٠، ومسنند أحمد/ج ٥/ص ٥٤٨/ح ١٩١٠٠.

(٦) الغدير/ج ١٠/ص ١٢٠، ومجمع الزوائد/ج ١٠/ص ٧٠ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح».

٣ - وأخرج أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان عن أبي ذر أنه رضي الله عنه قال: «أتاني جبريل فقال: بشر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة...»^(١).

٤ - أخرج الحاكم بإسناده عن ابن أبي أوفى قال: «قال رسول الله ﷺ سألت ربي عز وجل أن لا أزوج أحداً من أمتي ولا أتزوج إلا كان معي في الجنة فأعطاني»^(٢).

فهلاً كان هؤلاء العشرة المبشرة من آحاد المسلمين إن اتصفوا بما تضمنته الآيات والروايات العامة، ولا يكون في تبشيرهم بالجنة منقبة خاصة لهم. ولا أظن عاقلاً يدعي اختصاص تلك الآيات والروايات بالعشرة المبشرة، نعم للمختل أن يدعي ذلك.

وأما الخاص فكثير منها:

١ - ما رواه ابن المغازلي الشافعي في مناقبه^(٣) بإسناده المتصل عن أنس بن مالك قال: «قال رسول الله ﷺ: يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ثم التفت إلى علي عليه السلام فقال: هم من شيعتك وأنت إمامهم».

وأي العشرة من السبعين ألفاً؟!

٢ - تبشير خديجة عليها السلام ببیت في الجنة ففي مناقب ابن المغازلي بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «إن جبريل كان مع رسول الله ﷺ فجاءت خديجة فقال: «يا جبريل هذه خديجة، فقال: أقرئها من الله السلام ومني».

(١) الغدير/ج ١٠/ص ١١٩.

(٢) المستدرک علی الصحیحین/ج ٣/ص ١٣٧. وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٣) مناقب ابن المغازلي/ص ٢٤٩/ج ٣٣٥، ونقله عنه القندوزي في يابيع المودة ج ١/ص ١٤٨.

قال: وجاءت ذات يوم فقال رسول الله ﷺ: يا جبريل هذه خديجة فقال: «بشرها ببيت في الجنة من قصب لا يُسمَع فيه أذى ولا صخب»^(١).

٣ - وروى القندوزي في ينابيع المودة عن المشكاة عن الحسن البصري عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: إنَّ الجنة تشناق إلى ثلاثة: علي وعمار وسلمان». وقال: رواه الترمذي^(٢).

٤ - وفي مجمع الزوائد للهيتمي روى عنه ﷺ قوله لعلي عليه السلام: «أنا أول أربعة يدخلون الجنة: أنا وأنت والحسن والحسين، وذراينا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذراينا، وشيعتنا عن إيماننا وعن شمائلنا»^(٣).

٥ - أخرج الطبراني وحسنه الهيتمي أنه قال ﷺ: «أنا سابق العرب إلى الجنة، وصهيب سابق الروم إلى الجنة، وبلال سابق الحبشة إلى الجنة، وسلمان سابق الفرس إلى الجنة»^(٤).

وغيرها من الروايات الخاصة والعامة التي ذكر عدداً منها العلامة الأميني في غديره (جزء ١٠/ من صفحة ١١٩ إلى ص ١٢١).

أقول: بعد ذكر هذه الآيات والأخبار، تُرى آية منقبة حصلت للمذكورين في حديث العشرة المبشرة امتازوا بها على باقي المؤمنين ممَّن بشر بالجنة عموماً أو خصوصاً.

(١) مناقب ابن المغازلي/ص ٢٧٦/ح ٣٨٧، وأخرجه بهذا الإسناد واللفظ الحافظ الهيتمي في مجمع الزوائد (٩/ص ٢٢٣ و ٢٢٤) وقال: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح». ونحوه في مستدرك الحاكم/ج ٣/ص ١٨٤ و ١٨٥. ونحوه أيضاً في مسند أحمد/ج ٢/ص ٤٦٠/ح ٧١١٦، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٦٥٩/ح ٣٨٧٦. وصحيح البخاري/ج ٣/كتاب العمرة/باب ٣٢/ح ٥٤.

(٢) ينابيع المودة/ج ١/ص ١٥٠، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٦٢٦/ح ٣٧٩٧، ورواه الحاكم في المستدرك/ج ٣/ص ١٣٧، والجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ٢٩٣/ح ٢٣١.

(٣) مجمع الزوائد/ج ٩/ص ١٧٤، وعنه العلامة الأميني في غديره/ج ١٠/ص ١٢١، ورواه الصدوق في الخصال/ج ١/ص ٢٥٤/ح ١٢٨.

(٤) مجمع الزوائد/ج ١/ص ٣٠٥، وعنه الأميني في غديره/ج ١٠/ص ١٢١.

فلو صح هذا الحديث لكان من تلك الأحاديث الخاصة التي وردت في غيرهم، ومعه تنتفي الخصوصية في البشري.

جواب آخر:

ذكره السيد المرتضى رحمته الله في الشافي (وقد ذكرناه في رد ما تمسك به القوم على غفران ذنب عثمان بأنه من أهل بدر حيث قد غفر الله لهم، وأنه من أهل بيعة الرضوان وقد رضي الله عنهم). وهو:

«إن الله تعالى لا يجوز أن يُعلم مكلفاً يجوز أن يقع منه القبيح والحسن، وليس بمعصوم من الذنوب بأن عاقبته الجنة، لأن ذلك يغريه بالقبيح، ولا خلاف أن التسعة^(١) لم يكونوا معصومين من الذنوب وقد أوقع بعضهم على مذهب خصومنا كبائر وواقع خطايا وإن ادّعوا أنهم تابوا منها»^(٢).

وقلنا أن عدم جواز ذلك على الله تعالى لأن الإغراء بالقبيح قبيح، وهو محال على الحكيم.

والإنصاف أن هذا الإشكال مشترك الورود إذ لا يختص بحديث العشرة المبشرة بل يرد أيضاً على الروايات الخاصة الأخرى التي بشرت بعض الأصحاب بالجنة كعمار وبلال والمقداد وسلمان، وخديجة عليها السلام وغيرهم ممن ذكرتهم الروايات المتقدمة. وقد وردت بعض هذه الروايات بطرق أهل البيت عليهم السلام، فقد روى الصدوق في الخصال بإسناده عن الحسن بن عبد الله بن محمد بن علي بن العباس الرازي قال: حدثني أبي قال: حدثني سيدي علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عليه السلام قال: «قال

(١) لاستثنائه علماً عليه السلام لكونه معصوماً من الذنوب، وهذا يقتضي دخوله الجنة بشر أم لا.

(٢) الشافي في الإمامة/ج ٤/ص ٣٠.

النبي ﷺ : الجنة تشتاق إليك وإلى عمَّار وإلى سلمان وأبي ذر والمقداد»^(١).

وروى القمي في تفسيره بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «قلت: قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾»^(٢) قال: هذه نزلت في أبي ذر والمقداد وسلمان الفارسي وعمار بن ياسر، جعل الله لهم جنات الفردوس نزلاً، أي مأوى ومنزلاً...»^(٣).

وغيرها من الروايات.

وقد يُجاب عن ذلك: أنَّ الله تعالى لا يجوز منه أن يعلم من يجوز عليه الذنوب بعاقبته وهي الجنة إذا كان يعلم وقوع القبيح منه لو أعلمه لأن ذلك إغراء له بالقبيح. والعقل حاكم بقبحه. أمَّا إذا كان الله عز وجل يعلم منه الوفاء وتحقق الشرائط المذكورة في الآيات والروايات العامة فلا محذور في تبشيره بالجنة، ولا يكون من الإغراء بالقبيح، وتوضيحه:

إنَّا إذا لاحظنا الآيات والأخبار العامة المبشرة نرى أنها إنما بشرت بالجنة بملاحظة شروط معينة حيث دلت على أنَّ الجنة لمن آمن وعمل صالحاً وأطاع الله ورسوله.

وجاءت الأخبار الخاصة في مقام تطبيق العمومات على بعض المصاديق ممَّن توفَّرت فيهم تلك الشروط فذكرت: علياً عليه السلام وولديه (الحسن والحسين) عليه السلام والنبي الأكرم ﷺ، وسلمان وعمار وزيد بن صوحان، وعمرو بن الجموح وجعفر بن أبي طالب، والمقداد، وبلال، وأبا ذر وهؤلاء وأمثالهم ممَّن ذكرته الروايات الخاصة قد عُلم من حالهم الإيمان بالله تعالى وبرسوله والعمل الصالح فماتوا أو قتلوا على ذلك. بمعنى أن النبي ﷺ لمَّا

(١) الخصال/ج ١/ص ٣٠٣/باب الخمسة/ح ٨٠، وتقدمت رواية الثلاثة عن الخصال (ص ٣٣٠)، وتفسير فرات الكوفي/ص ٩.

(٢) الكهف/١٠٧.

(٣) تفسير القمي/ج ٢/ص ٢٠.

أخبر بحال جماعة ودخولهم الجنة كان ذلك منه ﷺ إخباراً عن تحقق الشروط المعتبرة في الآيات والروايات العامة، وليس من الإغراء بالقبيح لعلمه ﷺ بوفائهم بذلك.

وهذا بخلافه في أكثر من ذكر في رواية العشرة المبشرة فقد قارفوا من القبائح ما صدق معه معصية الله ورسوله. وذلك أما الخلفاء الثلاثة الأوائل فقد تقدّم في أحوالهم ما يكفي للدلالة على ذلك لمن ألقى السمع وهو شهيد.

وأما طلحة والزبير فسيأتي الكلام تفصيلاً عن أحوالهما عند ذكر بيعة أمير المؤمنين ﷺ وما أعقبها من حرب الجمل، على أن ما تقدّم في حال طلحة وكلمته التي قالها في نساء النبي ﷺ ما يكفي في ذلك، وقد صرح عمر أن النبي ﷺ قد مات وهو ساخط عليه لذلك.

وأما عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة بن الجراح فقد كانوا من المناوئين لأمر المؤمنين ﷺ حيث عملوا على تثبيت الأمر لغيره، ودور الأخير واضح وجلي في تولية أبي بكر كما أسلفنا في محله. وإنه كان من المرشحين لخلافة عمر لو كان حياً عند موت الأخير كما صرح بذلك عمر نفسه، وهذا مقتضى العمل بالصحيفة الموقوعة بينهم.

ودور الأولين ظاهر في إلباس عثمان الخلافة حتى قال عنهما علي ﷺ: «فصغا رجل منهم لضغنه ومال الآخر لصهره» فالأول سعد بن أبي وقاص والثاني هو عبد الرحمن بن عوف لميله إلى عثمان، كما تقدّم.

وهذا فعل غير صالح حيث لم يراعى في ذلك مصلحة الدين الحنيف بل راعى كل واحد منهما ما يختلج في صدره من ناحية علي ﷺ^(١). ولذا كان

(١) كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ علياً ﷺ في حديث أنه ﷺ اعتنقه وأجهش باكياً فقال له علي ﷺ: «يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور أقوام لا يدرونها لك إلا بعدي» فرأى السمتين ج ١/ص ١٥٢/ح ١١٥ وترجمة الإمام علي ﷺ من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٢/ص ٣٢١ وما بعدها/ح ٨٣٤ وما بعده. وكتاب سليم بن قيس الهلالي/ج ٢/ص ٥٦٩/ح ٢.

عبد الرحمن يرجوها من صاحبه . وأما سعد فإنه - كما تقدّم - لم يبايع عليّاً عليه السلام مع ابن عمر بعدما أجمعت جموع المسلمين على بيعته بُعيد مقتل عثمان على ما في روايات أهل السنة^(١) .

فمن كانت هذه حاله كيف يبشّره رسول الله بالجنة؟

وهذا مع محاربتهم لوصيه وخليفته بالحق علي بن أبي طالب عليه السلام وهو عليه السلام القائل : «من ناصب عليّاً الخلافة بعدي فهو كافر، وقد حارب الله ورسوله، ومن شك في علي فهو كافر»^(٢) .

وروى أيضاً ابن المغازلي^(٣) بإسناده عن أبي هريرة قال : أبصر النبي صلى الله عليه وسلم عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال : «أنا حربٌ لمن حاربكم وسلمٌ لمن سالمكم» . ومثله في ينابيع المودة^(٤) .

بل كيف يبشر النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء بالجنة وهم بفعالهم قد ظلموا أهل بيته من اللحظة التي التحق فيها صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى؟ وقد روى ابن المغازلي في مناقبه بإسناده عن علي عليه السلام قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الويل لظالمي أهل بيتي، عذابهم مع المنافقين في الدرك الأسفل من النار»^(٥) .

وروى أيضاً بإسناده عن علي عليه السلام قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اشتدّ

(١) وقد منع أمير المؤمنين عنه وعن ابن عمر النفي، كما في رواية عن أبي عبد الله عليه السلام (راجع رجال الكشي/ج ١/ص ١٩٧) .

(٢) مناقب ابن المغازلي (ص ٩٣/٦٨) بإسناده عن أبي ذر الغفاري .

(٣) المصدر السابق/ص ١٠٥/ح ٩٠، وأخرجه بالسند المذكور في المناقب أحمد في مسنده/ج ٣/ص ١٨٧/ح ٩٤٠٥، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (٢/١٤٩)، وابن كثير الدمشقي في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٣٩ وغيرهم .

(٤) ينابيع المودة/ج ٣/ص ٤٢٩، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٦٥٦/ح ٣٨٧٠ . وتقدّم سابقاً .

(٥) مناقب ابن المغازلي/ص ١٠٦/ح ٩٤، وفي ينابيع المودة/ج ٣/ص ٤٢٩ . «خزمت الجنة على من ظلم أهل بيتي، وأذاني في عترتي» .

غضب الله تعالى وغضبي على من أهرق دمي أو آذاني في عترتي»^(١).

فهل من آذى عترة رسول الله ﷺ وظلمهم يدخل الجنة، بل يبشره النبي ﷺ بالجنة؟ نعم بشرهم رسول الله ﷺ لكن بالعذاب مع المنافقين وبغضب الله ورسوله، وبشرهم الله تعالى باللعة والعذاب قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾^(٢).

فليست هذه الرواية سوى افتراء على الله تعالى ورسوله ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى﴾^(٣) ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾^(٤).

كما وتعلم عدم صحتها من عدم توافق متنها مع الواقع الذي كان فيه العشرة المبشرة اتجاه بعضهم البعض، وقد تقدّم حال أكثرهم مع أمير المؤمنين عليه السلام منذ السقيفة، وحال عثمان مع عبد الرحمن بن عوف، وحال طلحة والزبير مع عثمان ثم مع أمير المؤمنين عليه السلام كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما سعيد بن زيد ناقل هذه الرواية فهو المتخلف عن بيعة إمام وقته والمتقاعس عن نصرته بعدما تمت بيعته وأجمعت عليها الأمة وأصفق عليها البدريون والمهاجرون والأنصار...^(٥).

سقوط الرواية عن الاعتبار:

ثم بعد كل هذا هل يبقى لهذه الرواية باقية؟ أو يصح أن تذكر في مجاميع الأحاديث وتكون دليلاً يعمون به أبصار العامة وبصائرهم في أشخاص

(١) مناقب ابن المغازلي/ ص ٩٠/ ح ٦٤. وفي فرائد السمطين بإسناده عن رسول الله ﷺ قال: «من آذى علياً فقد آذاني» فرائد السمطين/ ج ١/ ص ٢٩٨/ ح ٢٣٦، وترجمة الإمام علي عليه السلام/ ج ١/ ص ٤٢٠ وما بعدها/ ح ٤٩٥ وما بعده.

(٢) الأحزاب/ ٥٧.

(٣) طه/ ٦١.

(٤) الأنعام/ ٢١.

(٥) الغدير للأميني/ ج ١٠/ ص ١٢٨.

ما فتثوا جاهدين في رفع أمرهم ولو بالوضع على رسول الله ﷺ وقد تواتر عنه ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

وقد رواه عنه ﷺ علي بن أبي طالب كما في نهج البلاغة حيث قال ﷺ في خطبة له: «... ولقد كذب علي رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً فقال: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢).

وزبدة القول أن عثمان قد أحدث أحداثاً وركب قبائح خالف فيها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قال محمد عبده في شرحه: «الأحداث: جمع حدث، البدعة»^(٣) فأحداث عثمان بدع، ولذا كانت مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ. ولا وجه لقول المعتزلي المتقدم أنها لم تبلغ درجة الفسق، وأنها من الصغائر المكفّرة.

بل هي كبائر قد أرسّت لدعائم ملك بني أمية وبني مروان، وما تمسك به المعتزلي على تبرأة عثمان تكلف محض وخروج عن جادة الاستدلال إلى العصبية، أعاذنا الله تعالى من ذلك.

مقتل عثمان بن عفّان:

قال ﷺ: «إلى أن انتكث فتلّه، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته».

انتكث من الإنكاث وهو الانتقاض، يقال نكث فلان العهد والحبل فانكث... أي نقضه فانتقض^(٤) وفي المصباح المنير: «نكث الرجل العهد نكثاً من باب قتل نقضه وبذّه فانكث مثل نقضه فانتقض»^(٥).

(١) تقدم ذكره وتخرجه عند ذكر النص على الخليفة الأول.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٨٨.

(٣) المصدر السابق/ج ٣/ص ٢٤ تعلية رقم ٨.

(٤) نصّ عليه في الصحاح/١: ٢٩٥.

(٥) المصباح المنير/ج ٢/ص ٦٢٤.

والقتل هو قتل الحبل وهو بَرْمُهُ وَلِيُّ شَقِيهِ، ففي لسان العرب: القتل: لِيُّ الشَّيْءِ كُلِّكَ الحبل^(١)، وفي مجمع البحرين: الإبرام - في الأصل - قتل الحبل - والنقض - بالضاد المعجمة - نقيضه^(٢).

وأجهز من الإجهاز وهو الإتمام قال الفيومي: «أجهزت إجهازاً إذا أتممت عليه وأسرعته قتله»^(٣).

وَكَبَّتْ من كبا الجواد، إذا سقط لوجهه، وفي مجمع البحرين: «كبا لوجهه يكبو كبواً: سقط، فهو كابي»^(٤). والبطنة: الإسراف في الشبع،^(٥) وفي الصحاح: البطنة: الكِظَّة أي: الامتلاء من الطعام امتلاءً شديداً^(٦).

وهذا من الإمام عليه السلام تصويرٌ لنهاية عثمان بن عفان التي سببها فعله بل أفعاله المذكورة هو وقومه إلى أن انتقض ما أبرمه ودبره، وكان السبب في الإجهاز عليه هو هذه الأفعال فسقط على وجهه لما كان همه المعتلف.

فإن عثمان وإن كان المسلمون الثائرون عليه قد باشروا قتله بسيوفهم ورماحهم إلا أن السبب في هذا القتل هو ما أذى إلى أن ثور نائرة المسلمين وهو عمله فيهم بغير العدل والمساواة، وإحداثه أحداثاً وارتكابه قبائح باعتراف المؤالف والمخالف، مخالفاً بذلك كتاب الله وسنة نبيه، بل تجاوز بذلك قبائح وأحداث الأولين اللذين سبقاه مع أنه بويع على أن يسير بسيرتهما.

نعم لا شك أن قبح ما أتيا به من غصب الحق الشرعي من أصحابه

(١) لسان العرب/ج ١٠/ص ١٧٧.

(٢) مجمع البحرين/ج ٦/ص ١٦/مادة برم.

(٣) المصباح المنير/ج ١/ص ١١٣.

(٤) مجمع البحرين/ج ١/ص ٣٥٦/مادة كبا.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٩٧، وفي شرح محمد عبده: البطنة بالكسر البطر والأشر (شرح

النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٥).

(٦) الصحاح/ج ٥/ص ٢٠٨٠.

والتعدي الفاضح على أهل بيت النبوة كان الأصل الذي نشأ منه كل قبح وقبيح ارتكب بعد ذلك من عثمان وغيره .

وقد قتل عثمان بن عفان يوم الجمعة لثمانية عشرة ليلة خلت من ذي الحجة سنة ٣٦ بعد العصر وكانت مدة توليه الخلافة اثنتي عشرة سنة غير اثني عشر يوماً وهو ابن اثنتين وثمانين سنة . هذا ما نقله الطبري عن بعضهم^(١) ، ونقل عن الجمهور منهم أنه قتل سنة ٣٥ هـ^(٢) .

وعن المسعودي في مروج الذهب أنه قُتل في ليلة الجمعة لثلاث بقي من ذي الحجة^(٣) من سنة ٣٥ هـ^(٤) .

وروى الطبري بإسناده عن أبي بشير العابدي أن عثمان نُبذ ثلاثة أيام لا يُدفن إلى أن كلم جماعة منهم حكيم بن حزام وجبير بن مطعم علياً عليه السلام في دفنه فأذن في ذلك، فدفن في حش كوكب (وهو موضع من المدينة) كانت اليهود تدفن فيه موتاهم، فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان أمر بهدم الحائط بين ذلك الموضع وبين مقبرة البقيع، وأمر الناس بدفن موتاهم حول قبر عثمان حتى اتصل ذلك بمقابر المسلمين^(٥) .

وتمّ فيه قول عمر بن الخطّاب لمّا خاطبه في ضربته : «هيهّا إليك ! كآني بك قد قلّدتك قريش هذا الأمر لحبّها إياك ، فحملت بني أمية وبني أبي معيط

(١) ورواه ابن سعد في طبقاته منفرداً/مجلد ٣/ص ٧٧ .

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٤١ ، وقد ذكر الأخير ابن الأثير في الكامل ج ٣/ص ٧٥ ، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٠٨ ، وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٣١ .

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٥٥ .

(٤) المصدر السابق/ص ٣٤٠ .

(٥) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٣٨ ، بتصريف . والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢١٠ ، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٧٦ ، ونقله ابن أبي الحديد في شرحه ج ١٠/ص ٦ عن المدائني ، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٧٧ . وطبقات ابن سعد/مجلد ٣/ص ٧٧ مجعلاً .

على رقاب الناس، وآثرتهم بالفبيء، فسارت إليك عصابة من دُؤبان العرب، فذبحوك على فراشك ذبحاً. والله لئن فعلوا لتفعلن، ولئن فعلت ليفعلن، ثم أخذ بناصيته، فقال: فإذا كان ذلك، فاذكر قولِي، فإنه كائن^(١).

ولا حاجة إلى التفصيل في كيفية قتله ومن باشره وساعد عليه بعد معرفة السبب الذي لأجله كان قتله، على أن كتب التاريخ قد ذكرت ذلك كمروج الذهب وغيره من المصادر التاريخية التي تقدم الاعتماد عليها في ذكر مقتل عثمان.

موقف أمير المؤمنين عليه السلام والصحابة من قتل عثمان:

أما موقف الصحابة غير أمير المؤمنين فيهمنا منها موقف طلحة والزبير وعائشة مضافاً إلى موقف الطليق معاوية بن أبي سفيان وصاحبه عمرو بن العاص لأن القوم إنما خاضوا الحرب ضد علي عليه السلام تحت شعار الثأر لدم عثمان من قتله.

أما موقف أمير المؤمنين عليه السلام: فقد قال ابن أبي الحديد أنه عليه السلام «أبرأ الناس من دمه، وقد صرح بذلك في كثير من كلامه»؛ منه قوله عليه السلام: «والله ما قتلت عثمان ولا ملأث على قتله»^(٢).

ولجلاء الأمر حول موقف أمير المؤمنين عليه السلام لا بد من الكلام في الأمور التالية:

الأمر الأول: موقف الإمام عليه السلام من خلافة عثمان.

الأمر الثاني: موقفه عليه السلام من أعمال عثمان وفعاله زمان خلافته.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٦.

(٢) المصدر السابق/ص ٢٠٠.

الأمر الثالث: موقفه عليه السلام من عثمان حال الحصار.

الأمر الرابع: لا دخل له عليه السلام في قتل عثمان.

الأمر الخامس: موقفه عليه السلام من قتلة عثمان، هل استنكر عليهم، حاول معاقبتهم، لماذا لم يسلمهم إلى من طالبه بذلك كمعاوية وأشباهه؟

الأمر السادس: من الذي شارك في قتل عثمان؟ معاوية، طلحة، الزبير، عائشة ابنة أبي بكر.

الأمر السابع: من الذي قتل عثمان؟

الأمر الأول: إن موقف أمير المؤمنين عليه السلام من خلافة عثمان واضح من خلال مراجعة ما تقدم في قصة الشورى وما أعقبها، حيث كان الهدف منها تثبيت دعائم الخلافة لعثمان بالطريقة التي سويت بها وبرمجها مشرّعها الخليفة الثاني.

وقد تقدم معنا مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام أصحاب الشورى واحتجاجه عليهم بما لا يترك لهم مجالاً للانحراف عنه وتقديم غيره عليه، ولكنهم علموا كل ذلك وخالفوه حقداً وبغضاً، ورجاء أن تكون لهم بعد عثمان كما قال ذلك عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف لما بايع عثمان: «والله ما فعلتها إلا لأنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه، دق الله بينكما عطر منشم»^(١).

وفي تاريخ الطبري أنه عليه السلام قال لعبد الرحمن لما بايع عثمان: «حبوته حبو دهر ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك»^(٢). فقلوه عليه السلام

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٨٨.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٢٩٧. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٣٠.

«ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا...» يريد ما تقدّم من القوم في غلبتهم على الأمر في مؤامرة السقيفة ثم في استخلاف الأول للثاني، ثم جاء التظاهر الثالث في بيعة عثمان. وهذا يكشف عن عدم رضاه عليه السلام بكل ما حصل مما تقدّم وتأخر فقال عليه السلام: «فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون».

ويكفينا تعبيره عليه السلام في هذه الخطبة التي نحن بصدد شرحها عن حال القوم في الشورى وعن طريقة توليه للخلافة بما نقطع معه بعدم رضاه بخلافة عثمان حيث قامت على أساس غير شرعي «... فيالله وللشورى، متى اعترض الزيب فيّ مع الأوّل منهم حتى صرتُ أقرن إلى هذه النظائر! لكنني أسففت إذ أسفّوا وطرتُ إذ طاروا، فصغا رجلٌ منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره، مع هنٍ وهنٍ».

هذا مع ما هو ثابت مما تقدّم من أنّ الخليفة الشرعي والوصي الوحيد لرسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل هو علي بن أبي طالب عليه السلام، وخلافة كلّ من سبقه كانت غير شرعية لقيامها على مخالفة نصّ الله ونصّ رسوله، وقد تقدّم ما يكفي للدلالة على عدم صحة خلافة الأوّل والثاني إذ لا دليل على مشروعيتها بل الدليل تامّ على عدم المشروعية.

وقد تفرّعت خلافة عثمان على خلافة من سبقه، فتفرّعت على باطلٍ فاسد فكانت فاسدة، باطلة، فكيف يرضى بها؟

وتقدّم أنّه عليه السلام وإن رضي بدخول الشورى لأسباب تقدّمت إلّا أنّه لم يكن راضياً بنتيجتها ولذا هُدّد بالقتل إن لم يبايع عثمان.

وكل هذا يعطينا أنّ عثمان بنظر علي عليه السلام لم يكن الخليفة الحق، والإمام العدل الجالس مجلسه، بل كان الخليفة المتسلّط بغير حق، الجالس في غير مجلسه بلا حجة على ذلك من الله ورسوله. وفي كلام له عليه السلام إلى الأشعث بن قيس يقول: «... إن عثمان جلس في غير مجلسه وارتنى بغير

ردائه، صارع الحق فصرعه الحق...»^(١).

الأمر الثاني: لقد قام عثمان بأفعال قبيحة، وأحدث في الدين أحداثاً كثيرة وكبيرة لم يكن ليرضى عنها كل مسلم غيور فكيف بأمر المؤمنين، والإمام الحافظ لأحكام الشريعة والدين أن يرضى بها؟

ولذا فقد كان الإمام عليه السلام هو المنكر الأول على عثمان فيما أحدثه ويحدثه في مدة خلافته، وكان أول ذلك إنكاره عليه لما عطل حد القتل العمدي على عبيد الله بن عمر بقتله الهرمزان وجفينة وابنة أبي لؤلؤة بعد موت أبيه عمر بن الخطاب. وقد تقدم.

ويدل على موقفه هذا أمور:

١ - رده قطائع عثمان التي أقطعها بني أمية وغيرهم من أوليائه وأصحابه، فلو كان راضياً بفعله لما ردها.

وقد قال عليه السلام في ذلك - على ما رواه المعتزلي في شرحه عن الكلبي بإسناده عن ابن عباس، في اليوم الثاني من بيعته بالمدينة -: «ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان، وكل ما أعطاه من مال الله، فهو مردود في بيت المال، فإن الحق القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته وقد تزوج به النساء وفرق في البلدان لرددته إلى حاله، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عنه الحق فالجور عليه أضيّق»^(٢).

وقال الكلبي: ثم أمر عليه السلام بكل سلاح وجد لعثمان في داره مما تقوى به على المسلمين فقبض، وأمر بقبض نجائب كانت في داره من إبل الصدقة فقبضت، وأمر بقبض سيفه ودرعه، وأمر ألا يعرض سلاح وجد له لم يقاتل به

(١) الاحتجاج / ج ١ / ص ١٩١.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد / ج ١ / ص ٢٦٩.

المسلمين، وبالكف عن جميع أمواله التي وجدت في داره، وفي غير داره، وأمر أن ترتجع الأموال التي أجاز بها عثمان حيث أصيبت أو أصيب صاحبها...»^(١).

وقال المسعودي: «وانتزع عليُّ أملاكاً كان عثمان أقطعها جماعة من المسلمين وقسم ما في بيت المال على الناس، ولم يفضل أحداً على أحد»^(٢).

٢ - قوله ﷺ في خطبة له: «... إنه قد كان على الناس وإل أحدث أحداثاً، وأوجد للناس مقالاً، فقالوا ثم نعموا فغيروا»^(٣).

والوالي المشار إليه هو عثمان الذي سبقه.

٣ - من كتاب له ﷺ إلى معاوية جاء فيه: «... وما كنت لأعتذر من أني كنت أنقم عليه أحداثاً، فإن كان الذنب إليه إرشادي وهدايتي له، فرب ملوم لا ذنب له»^(٤).

٤ - كلامه ﷺ إلى أبي ذر (رض) لما نفاه عثمان إلى الربرة ونهى الناس عن مشايعته فشايعه علي ﷺ ومعه نفر من بني هاشم وأصحابه، ولما بلغه أن عثمان غضبان عليه لتشيعه أبا ذر قال ﷺ: «غضب الخيل على اللجم»^(٥).

ولما عاتبه عثمان على مخالفته نهيه قال ﷺ: «أو كل ما أمرتنا به من

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٧٠.

(٢) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٢.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٣٢٢، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٩٤.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/جزء ٣/ص ٣٤.

(٥) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٥٠.

شيء نرى طاعة الله والحق في خلافه اتبعنا فيه أمرك؟ بالله لا نفعل»^(١).

وهذا منه عليه السلام يدل بوضوح على مخالفة عثمان لله والحق في نفيه أبا ذر ومعارضة أمير المؤمنين عليه السلام له في ذلك.

ولذا قال لأبي ذر (رض) لما شيعه: «يا أبا ذر، إنك غضبت لله فارح من غضبت له. إن القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك، فاترك في أيديهم ما خافوك عليه، واهرب منهم بما خفتهم عليه... إلى أن قال عليه السلام: فلو قبلت دنياهم لأحبوك، ولو قرضت منها لأمنوك»^(٢).

٥ - تحذيره عليه السلام عثمان من نتيجة سوء فعله وقبيح عمله بالمسلمين، وذلك لما اجتمع الناس على أمير المؤمنين عليه السلام وشكوا ما نقيموه على عثمان وسألوه مخاطبته عنهم واستعتابه لهم، فدخل عليه فقال:

«إن الناس ورائي وقد استسفروني^(٣) بينك وبينهم، والله ما أدري ما أقول لك، ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه... إلى أن قال له: فالله الله في نفسك، فإنك والله ما تبصر من عمى ولا تعلم من جهل، وإن الطرق لواضحة، وإن أعلام الدين لقائمة. فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هادي وهدي، فأقام سنة معلومة، وأمات بدعة مجهولة، وإن السنن لنيرة لها أعلام، وإن البدع لظاهرة لها أعلام. وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضلّ وضلّ به، فأمات سنة مأخوذة وأحيا بدعة متروكة، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر فيلقى في جهنم فيدور فيها كما تدور الرّحى ثم يرتبط في قعرها».

وإني أنشدك الله أن لا تكون إمام هذه الأمة المقتول، فإنه كان يُقال:

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٥١.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٢.

(٣) أي جعلوني سفيراً.

يُقتل في هذه الأمة إمام يفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، ويلبس أمورها عليها ويبثُ الفتنَ عليها، فلا يُبصرون الحق من الباطل، يمجون فيه مَوجاً، ويمرجون فيها مَرَجاً^(١)...

ومن مجموع هذه الأقوال عنه عليه السلام يظهر جلياً أنه لم يكن راضياً بفعال عثمان. وسيأتي مزيد من تلكم الأقوال.

الأمر الثالث: لما كثرت المطاعن على عثمان كنتيجة حتمية لسوء فعله وتسلبه توجه المسلمون من مصر والبصرة والكوفة إلى المدينة ناقلين على عثمان مطالبين بحقوقهم وقد وعدهم بالوفاء بها وأخذوا ميثاقه على ذلك.

ورجع وفد المصريين راضين إلى بلدهم إلا أنهم في طريقهم صادفوا ركباً يتجنبهم وكان هذا الراكب رسول عثمان إلى عامله بمصر ومعه كتاب مختوم بختم عثمان وفيه: أن يصلبهم أو يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف.

فرجعوا من فورهم إلى المدينة يراجعون عثمان في ذلك، فحلف أنه ما كتب ذلك الكتاب، فقالوا: «فقد والله أحلَّ الله دمك ونقضت العهد والميثاق»، وحاصروه^(٢).

وفي مدة الحصار كان أمير المؤمنين علي عليه السلام سفيراً بين الطرفين يسعى لإصلاح ذات بينهم، وغرضه ردع عثمان عن غيئه وسوء عمله، ويحذره من مروان بن الحكم ووساوسه ويحثه على إيفاء المسلمين ما كتبه على نفسه وشرطه لهم.

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج٢/ص ٦٨-٦٩. ورواه في البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص ١٨٤ عن الواقدي، ورواه في العقد الفريد/ج٤/ص ٢٨٨.

(٢) ذكره الطبري مفصلاً في تاريخه/ج٣/ص ٣٩٠ و٣٩١، وقريب منه في الكامل في التاريخ/ج٣/ص ٧٠ وما بعدها، والبداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص ٢٠٤ وما بعدها. وتاريخ البعقوبي/ج٢/ص ١٦٣، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٥١/ح ١٤١٤. و ص ٥٥٥/ح ١٤١٧، و ص ٥٥٦/ح ١٤١٨ و ح ١٤١٩ وطبقات ابن سعد/مجلد٣/ص ٦٥.

ولشدة ما دافع عنه وصرف المسلمين عن الوثوب عليه خشي أن يكون آثماً في ذلك، ومع ذلك فهو لا يَسْلَمُ من عثمان وبني أمية إذ تارة يبعده وأخرى يريد منه الوساطة مع الثوار، وثالثة يحمله تبعات الأمر ويعتبره وبنو أمية المسؤول عن حركة المسلمين.

وعثمان لا يبرح يَعِد ويخلف، يَعِد علياً بالإصلاح والعدل والإنصاف للمسلمين، ثم يخلف لَمَّا يشير عليه مروان بن الحكم، حتى أن امرأته نائلة حذرت من مروان ونصحته باتِّباع ما أشار به عليه عليٌّ عليه السلام ^(١).

وإليك من النصوص ما يدل على ذلك منها:

١ - ما تقدّم من قوله عليه السلام في الأمر الثاني لَمَّا طلب منه الناس أن يخاطب عثمان عنهم، فحذره من مغبة عمله، وناشده أن يكون الإمام المقتول. كما وحذره من مروان بن الحكم قائلاً له: «... فلا تكوننّ لمروان سيقّة يسوقك حيث شاء بعد جلال السنّ وتقضي العمر». فقال له عثمان: «كَلِمَ الناس في أن يؤجلوني حتى أخرج إليهم من مظالمهم».

فقال عليه السلام: «ما كان بالمدينة فلا أجل له، وما غاب فأجله وصول أمرك إليه» ^(٢)، وهذا في غاية النصح وحسن المشورة منه عليه السلام لعثمان حيث أراد فيه أن يحفظ الأمة من الدخول في فتن عمياء، ويرجع الحق إلى المسلمين، وقد وعده عثمان ذلك وأقرّ به.

٢ - ومن ذلك ما رواه الطبري في تاريخه ^(٣) من أنّه لَمَّا همّ الثوار من

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٧، والكمال في التاريخ/ج ٣/ص ٦٩. والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ١٨٩، وأنساب الأشراف/القسم الرابع/الجزء الأول/ص ٥٥٤.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٦٨-٦٩.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٣، والكمال في التاريخ/ج ٣/ص ٦٨، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٥٠/ح ١٤١٢.

مصر بالوثوب على عثمان في داره، جاء عثمانُ عليّاً فدخل عليه بيته فقال: «يا ابن عم، إنه ليس لي مترك وإن قرابتي قريبة ولي حقٌ عظيمٌ عليك وقد جاء ما ترى من هؤلاء القوم وهم مصبحي، وأنا أعلم أن لك عند الناس قدراً وأنهم يسمعون منك، فأنا أحب أن تتركب إليهم فتردهم عني فإنني لا أحب أن يدخلوا عليّ، فإن ذلك جراءة منهم عليّ وليسمع بذلك غيرهم».

فقال عليّ عليه السلام: «علام أردّهم؟» قال: «على أن أصير إلى ما أشرت به عليّ ورأيت به لي ولست أخرج من يدك».

فقال عليّ عليه السلام: «إني قد كنت كلمتك مرّة بعد مرّة، فكل ذلك نخرج فتكلم ونقول وتقول، وذلك كله فعل مروان بن الحكم وسعيد بن العاص وابن عامر ومعاوية أطعتهم وعصيتني». قال عثمان: «فإنني أعصيه وأطيعك». قال: «فأمر الناس فركبوا معه المهاجرون والأنصار... إلى أن قال: وركب عليّ عليه السلام إلى أهل مصر فردّهم عنه فانصرفوا راجعين».

لكنه رجع عمّا وعد به وأخذ به على نفسه لمّا راجعه مروان بن الحكم بذلك ولم يزل به حتى خضع له وأطاعه فخرج من غدٍ إلى الناس يقول: «أما بعد إنّ هؤلاء القوم من أهل مصر كان بلغهم عن إمامهم أمراً فلمّا تيقنوا أنه باطل ما بلغهم عنه رجعوا إلى بلادهم»^(١).

٣ - أيضاً ما رواه الطبري في تاريخه^(٢) أنه لمّا انصرف المصريون جاء عليّ عليه السلام عثمان وطلب منه أن يتكلم كلاماً يسمعه الناس منه ويشهدون عليه ويشهد الله على ما في قلبه من النزوع والإنابة وممّا قاله عليه السلام: «فإن البلاد قد تمخّضت عليك فلا آمن ركباً آخرين يقدمون من الكوفة فتقول: يا علي اركب

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٥، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٦٨.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٥، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٦٨، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ١٨٨.

إليهم، ولا أقدر أن أركب إليهم ولا أسمع عُذراً. ويقدم ركب آخرون من البصرة فتقول: يا علي اركب إليهم فإن لم أفعل رأيتني قد قطعتُ رحمك واستخففتُ بحقك».

قال: فخرج عثمان فخطب الخطبة التي نزع فيها وأعطى الناس من نفسه التوبة. إلا أنه جاءه مروان ونفر من بني أمية فلم يزالوا به حتى أزالوه عن عهده وميثاقه التي أطلقها للناس وطلب من مروان أن يخرج إلى الناس يكلمهم، فخرج مروان فقال:

«ما شأنكم قد اجتمعتم كأنكم قد جئتم لنهب، شأنت الوجوه، كل إنسان آخذ بأذن صاحبه، ألا من أريد جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا، أخرجوا عنا أما والله لئن رمتونا ليمرن عليكم منا أمرٌ لا يسركم، ولا تحمدوا غب رأيكم، ارجعوا إلى منازلكم فإننا والله ما نحن مغلوبين على ما في أيدينا...»^(١).

ولما بلغ الخبرُ علياً عليه السلام جاء مغضباً حتى دخل على عثمان فقال: «أما رضيت من مروان ولا رضي منك إلا بتحرفك عن دينك وعن عقلك مثل جمل الظعينة يُقاد حيث يُسار به، والله ما مروان بذى رأي في دينه ولا نفسه، وأيم الله إنني لأراه سيوردك ثم لا يصدرك، وما أنا بعائد بعد مقامي هذا لمعابتك، أذهلت شرفك وغلبت على أمرك»^(٢).

فمن الواضح جداً أنَّ عثمان لم يكن ليثبت على رأي، ويستقيم على مقولة، ويلتزم بعهدٍ وميثاق، فأَيُّ شخص كهذا يستحق أن يلي أمور المسلمين مع سفاهة رأيه وانقياده إلى شرار الناس، مروان ومن معه من بني أمية.

(١) تاريخ الطبري/ج٣/ص٣٩٧، والكامل في التاريخ/ج٣/ص٦٩، والبداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص١٨٩، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص٥٥٤.

(٢) المصادر السابقة.

٤ - ولما عادوا إليه مرة ثانية لتخلفه عما التزم به وكتبه على نفسه لجأ أيضاً إلى علي عليه السلام ليردهم عنه مخافة أن يسفك دمه فقال له علي عليه السلام :

«الناس إلى عدلك أحوج منهم إلى قتلك، وإنني لأرى قوماً لا يرضون إلا بالرضى، وقد كنت أعطيتهم في قدماتهم الأولى عهداً من الله لترجعن عن جميع ما نعموا فرددتهم عنك، ثم لم تف لهم بشيء من ذلك فلا تغرني هذه المرة من شيء فإني معطيهم عليك الحق، قال: نعم فأعطتهم، فوالله لأفين لهم...» فكتب عليه السلام بينهم وبينه كتاباً، أخذ عليه فيه أعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من عهد وميثاق وأشهد عليه ناساً من وجوه المهاجرين والأنصار، فكف المسلمون عنه ورجعوا إلى أن يفي لهم بما أعطاهم من نفسه.

ولما مضت مدة الكتاب وهي ثلاثة أيام ولم يف عثمان بشيء مما التزم به عادوا إليه وطالبوه فأبى عليهم ذلك فحاصروه أربعين ليلة^(١).

٥ - قوله عليه السلام لعبد الله بن عباس، وقد جاءه برسالة من عثمان وهو محصور يسأله فيها الخروج إلى ماله لينبع ليقل هتف الناس باسمه للخلافة بعد أن كان سأل مثل ذلك من قبل، فقال عليه السلام :

«يا ابن عباس ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جَمَلاً ناضحاً بالغرب أقبل وأدبر، بعث إلي أن أخرج، ثم بعث إلي أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إلي أن أخرج، والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً»^(٢).

قال الشيخ محمد عبده: «كان الناس يهتفون باسم أمير المؤمنين للخلافة أي ينادون به وعثمان (رض) محصور، فأرسل إليه عثمان يأمره أن يخرج إلى ينبع وكان فيها رزق لأمر المؤمنين فخرج، ثم استدعاه لينصره فحضر، ثم عاود الأمر بالخروج مرة ثانية»^(٣).

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٠٣-٤٠٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٧١ و٧٢.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٢٣٢.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٢٣٣.

٦ - وفي كتاب له عليه السلام إلى معاوية يبين فيه نصرته لعثمان، وأنَّ عثمان لم يكن يأخذ بتلك النصره: «... ثم ذكرت ما كان من أمري وأمر عثمان فلك أن تجاب عن هذه لرحمك منه، فأيتنا كان أعدى له وأهدى إلى مقاتله، أمَّن بذل له نصرته فاستفعله واستكفَّه، أمَّن استنصره فتراخى عنه وبثَّ المنون إليه حتى أتى قدره عليه...»^(١).

قال الشيخ محمد عبده: «استنصره: من بذل النصره هو الإمام واستفعله عثمان أي طلب قعوده ولم يقبل نصره. وبثَّ المنون إليه...: استنصر عثمان بعشيرته من بني أمية فخذلوه وخلَّوا بينه وبين الموت فكأنما بثوا المنون أي أفضوا بها إليه»^(٢).

ومجمل القول: أنَّ النصوص المتقدمة تعطينا أن أمير المؤمنين عليه السلام كان في مدة حصار عثمان يسعى إلى حقن دمه بالنصح والإرشاد والهداية ولذا كان يتصدى للتوسط بين عثمان والناس القائمين عليه ليصلح بينهم، ويرأب الصدع الذي أوجده عثمان وبطانته من بني أمية، إلا أنَّ ذلك لم يحل دون بقاء عثمان على تبعيته لمروان وحزبه الأموي فكان كما قال عليه السلام «سيقة لمروان يسوقه حيث يشاء، يورده ولا يصدره».

ثم مع ما كان عليه أمير المؤمنين عليه السلام من النصح والإرشاد لعثمان، كان عثمان يخاف منه ويعتبره منافساً له على الخلافة فإن هدأت الروعة وسكنت النفوس بجهد أمير المؤمنين طلب منه الخروج إلى ماله بينبع، فإذا أساء وخالف وهاجت النفوس عليه وقصدته لم يرَ بُدّاً من الاستعانة بعلي عليه السلام لينصره وهكذا.

ثم إن لم ينصره استعنت به واعتبره مستخفاً بحقه كما تقدَّم في بعض تلك

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٣٤.

(٢) المصدر السابق.

النصوص، ومنها أيضاً ما رواه الطبري في تاريخه^(١) عن علي عليه السلام أنه قال - لما بلغه خطبة عثمان ومقالة مروان بعده للناس - : «عياذ الله يا للمسلمين، إني إن قعدت في بيتي، قال لي: تركتني وقرابتي وحقي، وإني إن تكلمت فجاء ما يريد يلعب به مروان فصار سيقاً له يسوقه حيث شاء بعد كبر السن وصحبة رسول الله ﷺ».

الأمر الرابع: في مدة خلافة عثمان وهي ما يقرب من اثنتي عشرة سنة لم يصدر من أمير المؤمنين علي عليه السلام ما يدل ولو إشارة أو تعريضاً على التحريض على قتل عثمان، بل إنه ما فعله عليه السلام لعثمان من بذل النصرة والنصيحة ما كان ليفعله أقرب المقرّبين إليه من قومه الأمويين أمثال معاوية ابن أبي سفيان ومروان بن الحكم فالأول كان من الخاذلين له كما سيأتي، والثاني من الغاشين له كما تقدّم. وقد صرح مروان بن الحكم لعلي بن الحسين عليه السلام بذلك حيث قال له: «ما كان في القوم أحدٌ أدفع عن صاحبنا من صاحبكم - يعني علياً عن عثمان - قال: قلت له: فما لكم تسبونونه على المنابر؟ قال: لا يستقيم الأمر إلا بذلك»^(٢).

ومع ذلك فقد حمّل بنو أمية أمير المؤمنين عليه السلام مسؤولية دم عثمان متهمين إياه بالتحريض عليه قبل أن يُقتل وبعد قتله.

فقد روى الطبري في تاريخه^(٣) أن عثمان صعد يوم الجمعة المنبر ليخطب الناس فاعترضوه وتراشقوا مع أنصاره بالحصباء حتى سقط عن المنبر وحمل فأدخل داره مغشياً عليه فلماً دخل عليه علي عليه السلام أقبلت بنو أمية بمنطق واحد فقالوا: «يا علي أهلكتنا وصنعت هذا الصنيع بأمر المؤمنين، أما

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٨، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٦٩.

(٢) ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٣/ص ١٢٧/ح ١١٤٩.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٩، بتصرف، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٦٧، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٦١/ح ١٤٢٣.

والله لئن بلغت الذي تريد لتُمرَّن عليك الدنيا». فقام عليّ مغضباً^(١).

وروى ابن عبد ربه في العقد الفريد عن جرير بن حازم عن محمد بن سيرين قال: «ما علمتُ أن علياً اتهم في دم عثمان حتى بُويع، فلما بُويع اتهمه الناس»^(٢) وهذا يُوضح ما سيأتي من موقف طلحة والزبير وعائشة ومعاوية ومن معهم من بيعة أمير المؤمنين عليه السلام.

وقد قام عليه السلام بتبرأة نفسه من ذلك، وأعلم الناس أن من يطالبه بدم عثمان هو المطالب به. وقد طالبه بدمه طلحة والزبير ومعاوية مع أهل الشام، وفيما ورد عنه عليه السلام يظهر أن المطالبين بدمه هم الذين شاركوا بقتله وإنما استعجلوا الطلب لئلا يُطالبوا هم به فمن ذلك:

ردّه على عموم بني أمية لما بلغه اتهامهم له بالمشاركة في دم عثمان قال عليه السلام: «أو لم ينة أمية علمها بي عن قرفي»^(٣)، أو ما وزع الجهال سابقتي عن تُهمتي. ولما وعظهم الله به أبلغ من لساني. أنا حجيج المارقين وخصيم المرتابين، وعلى كتاب الله تعرض الأمثال، وبما في الصدور تجازي العباد»^(٤).

يريد عليه السلام: ألم يكن في علم بني أمية بحالي ومكاني وسابقتي ما ينهام عن أن يعيوني بالاشتراك في دم عثمان خصوصاً وقد علموا أنني كنت له لا عليه.

ومن ذلك ما ردّه فيه على معاوية في أكثر من كتاب منها:

«ولعمري يا معاوية لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ الناس من

(١) وقريب منه ما في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٥٦.

(٢) العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٨٥.

(٣) قرفه قرناً: عابه.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١٢٥.

دم عثمان، ولتعلمن أني كنت في غزلة عنه إلا أن تتجنني فتجن ما بدا لك»^(١). وفي كتاب آخر «... فطلبني بما لم تجن يدي ولا لساني، وعصبته أنت وأهل الشام بي، وألب عالمكم جاهلكم، وقائمكم قاعدكم...»^(٢).

وفي ثالث يقول له «... وزعمت أنك جئت ثائراً بعثمان، ولقد علمت حيث وقع دم عثمان فاطلبه من هناك إن كنت طالباً»^(٣).

ومن ذلك قوله عليه السلام في كتاب له إلى أهل الأمصار يقتض فيه ما جرى بينه وبين أهل صفين «... الأمر واحد إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان ونحن منه براء...»^(٤).

وفي كتاب له عليه السلام إلى طلحة والزبير لما اتهماه بقتل عثمان: «... وقد زعمتما أني قتلت عثمان، فبيني وبينكما من تخلف عني وعنكما من أهل المدينة، ثم يلزم كل امرئ بقدر ما احتمل...»^(٥).

فإنه عليه السلام قد حاكمهما إلى أناس ليسوا معه ولا معهم من أهل المدينة ليحكموا فيما اتهموه فيه من قتل عثمان، فهل بعد هذا عدل وإنصاف؟!.

بل لما كان لطلحة والزبير اليد الطولى في التحريض على عثمان بين عليه السلام أن دمه عندهما فقال في طلحة:

«... والله ما استعجل متجرداً للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يطالب بدمه لأنه مظنة، ولم يكن في القوم أحرص عليه منه»^(٦).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ٣/ ص ٧.

(٢) المصدر السابق/ ص ١١٢.

(٣) المصدر السابق/ ص ١٢.

(٤) المصدر السابق/ ص ١١٤.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٢.

(٦) المصدر السابق/ ج ٢/ ص ٨٨.

وهو صريح في أنَّ المحل المسؤول عن قتل عثمان والذي يجب أن يُطالب بدمه هو طلحة.

وقال فيه وفي الزبير واتباعهما: «والله ما أنكروا عليَّ منكرًا، ولا جعلوا بيني وبينهم نَصْفًا، وإنهم ليطالبون حقًا هم تركوه، ودمًا هم سفكوه، فإن كنتُ شريكهم فيه فإنَّ لهم نصيبًا منه، وإن كانوا وَلُوهُ دوني فما الطَّلبة إلا قبلهم...»^(١).

أيضاً صرَّح عليه السلام أنَّ دم عثمان الذي يُطالبونه به إنما هم سفكوه ولا تكون الطلبة إلا قبلهم.

وقال فيهما في كتاب له إلى أهل الكوفة عند مسيره من المدينة إلى البصرة:

«... أما بعد فإنِّي أخبركم عن أمر عثمان حتى يكون سَمْعُهُ كعيانِهِ، إنَّ النَّاس طعنوا عليه، فكنتُ رجلاً من المهاجرين أكثر استعتابه وأقلَّ عقابه، وكان طلحة والزبير أهون سيرهما فيه الوجيف^(٢) وأرفق حدائهما العنيف...»^(٣).

والذي نستفيد من هذه النصوص أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن مشاركاً في قتل عثمان فضلاً عن أن يكون أمراً به، بل كان يعمل جاهداً لواد الفتنة وحقن الدم حفاظاً على مصلحة الأمة، وقد صرَّح عليه السلام أنَّه لم يأمر به ولم ينه عنه قال عليه السلام: «لو أمرتُ به لكنت قاتلاً، أو نهيت عنه لكنت ناصراً، غير أنَّ من نصره لا يستطيع أن يقول خذله من أنا خيرُ منه. ومن

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٩.

(٢) الوجيف: ضربٌ من سير الخيل والإبل سريع، أي أنهما سارعا لإثارة الفتنة عليه. (شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٢ و٣/تعليقة ٢.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٢.

خذه لا يستطيع أن يقول نصره من هو خير منه، وأنا جامع لكم أمره: استأثر فأساء الأثرة، وجزعتهم فأسأتهم الجزع، والله حكم واقع في المستأثر والجازع»^(١).

قد يقال: إن أمير المؤمنين عليه السلام وإن لم يأمر بقتله إلا أن عدم نهيه عنه يدل على رضاه بقتله، ويؤيده بل يدل عليه ما نقله ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه عنه عليه السلام لما سُئِلَ عن رأيه بقتل عثمان فقال: ما سزني ولا ساءني، وقيل له: أرضيت بقتله؟ فقال: لم أرض، فقيل له: أسخطت قتله؟ فقال: لم أسخط وقوله تارة: الله قتله وأنا معه، وقوله تارة أخرى: ما قتلت عثمان ولا مالات في قتله^(٢).

وما أخرجه أبو مخنف من طريق عبد الرحمن بن عبيد: أن معاوية بعث إلى علي عليه السلام حبيب بن مسلمة الفهري، وشرحبيل بن السمط ومعن بن يزيد بن الأخنس، فدخلوا عليه وأنا عنده (إلى أن قال بعد كلام حبيب وشرحبيل وذكر جواب مولانا أمير المؤمنين): فقالا: أتشهد أن عثمان رضي الله عنه قتل مظلوماً؟ فقال لهما: لا أقول ذلك. قالا: فمن لم يشهد أن عثمان قتل مظلوماً فنحن منه براء. ثم قاما فانصرفا فقال علي: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتِ وَلَا تَسْمِعُ الْأَعْمَى إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِبَيِّنَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ^(٣)^(٤).

فإذا كان غير ساخط لقتله ولا يراه قتل مظلوماً، ولم ينة عن قتله كما صرح عليه السلام فكيف لا يكون شريكاً في القتل؟

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٧٥.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ١٢٨.

(٣) النمل/٨٠، ٨١.

(٤) الغدير للأميني/ج ٩/ص ٧٠، نقله عن كتاب صفين لابن مزاحم ص ٢٠١، واللفظ له، تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥، ونقله عن الكامل لابن الأثير ج ٣/ص ١٢٥. ورواه ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٨٢.

أقول: هنا جوابان:

الجواب الأول: ما عليه ابن ميثم البحراني في شرحه^(١) وابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه أيضاً^(٢) وحاصله: أن عثمان أحدث أحداثاً لم ينته في نظر علي عليه السلام إلى حد يستحق بها القتل لكنه نبه عليها وحذره منها وأنكرها عليه إن صح نقل الإنكار.

فكان الواجب عليهم أن يخلعوه من الخلافة حيث لم يستصلحوه لها ولا يعجلوا قتله. إذ بقتله فعلوا ما لا يجوز فعله.

معتمدين في ذلك على قوله عليه السلام «وأنا جامع لكم أمره: استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع...».

أما إساءته الأثرة حيث استبد بالأمور فأساء الاستبداد، وفعل ما لا يجوز فعله، وأما إساءتهم الجزع حيث قتلوه مع أن القتل ليس جزاء عما أذنب بل الواجب كان خلعه وترتيب غيره في الإمامة.

وقوله عليه السلام أنه لم ينة عنه أي لم ينة عنه حال قتله لعدم تمكنه من ذلك وعدم إفادة قوله عليه السلام بالنسبة للمسلمين حيث إنه عليه السلام بعد أن وعدهم المواعيد من قبل عثمان ولم يتمكن من وفائها لعدم وفاء عثمان بها لا يلتفتون إلى قوله.

والحاصل أنه يفهم من كلامه عليه السلام (أنه لم يأمر به ولم ينة عنه) عدم دخوله في هذا الأمر لا سلباً ولا إيجاباً.

وقوله عليه السلام فيما نقل عنه «أنه لم يسخطه» والإشكال عليه بأن قتل عثمان إن كان منكراً فهو مستلزم لسخطه عليه السلام مع أنه لم يسخط فلا يخلو إما

(١) شرح ابن ميثم/ج ٢/ص ٥٤/خطبة ٢٩.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ١٢٨.

أنه ليس منكراً مع أنه كذلك لقوله عليه السلام أنهم أساءوا الجزع. وإما أنه عليه السلام لا يسخط للمنكر وهو باطل بالاتفاق.

فالجواب: أن قتل عثمان له جهتان: الأولى: قتله بما هو عثمان فهذا لم يسخطه ولم يسئه، ويحمل كلامه عليه السلام عليه.

الثانية: قتله كفعلٍ منكر فهذا يستلزم سخطه، وهذا ما ذكره ابن ميثم البحراني في شرحه^(١) ثم قال: «وفي الجواب غموض، فليفتن».

ولعل مراده رحمته من هذا الغموض أن عثمان كشخص بعيداً عن كون قتله حقاً أو منكراً لا يهتم قتله فلم يسخطه، لكن لما كان عمل عثمان لا يصل معه إلى حدّ جواز القتل فقتله كان منكراً، فسخط لكونه عملاً منكراً، وهذا يتطابق مع كلامه المتقدم رحمته، والله العالم.

الجواب الثاني: ما عليه العلامة المجلسي في بحاره^(٢)، والعلامة الشهيد مطهري^(٣)، وظاهر العلامة الأميني في غديره^(٤) من أن عثمان جاء بأعمال تجيز قتله وسفك دمه إلا أن عدم أمره عليه السلام أو رضاه صريحاً بقتله لأحد سببين:

الأول: إمّا لأنه عليه السلام لم يرَ أن قتله - وهو خليفة - بيد الثوار مما يتفق مع المصالح العامة للإسلام والمسلمين على حدّ تعبير العلامة الشهيد مطهري رحمته. فلم يأمر بقتله صريحاً لعلمه بما يترتب عليه من المفساد.

الثاني: وإما تقيّة من أهل الضلال لئلا يكون لهم عليه حجّة، يقول العلامة المجلسي رحمته أنه عليه السلام «كان يتكلم في الاحتجاج على الخصوم على

(١) شرح ابن ميثم/ج ٢/ص ٥٦ بتصرف.

(٢) بحار الأنوار/ج ٣١/ص ٥٠٦.

(٣) في رحاب نهج البلاغة/ص ١٣٠، ترجمة هادي البوسفي.

(٤) الغدير للعلامة الأميني/ج ٩/ص ٧٢ و ٧٤ و ٧٧.

وجه لا يخالف الواقع، ولا يكون للجهال وأهل الضلال أيضاً عليه حجة».

ومراده ﷺ أنه كان يتكلم على نحو لا يخالف واقع عثمان وهو استحقاق القتل ولذا لم ينة عنه وما ساءه أو أسخطه.

وعلى نحو لا يكون لأهل الضلال حجة يتمسكون بها عليه فيتهمونه بقتل عثمان أو الأمر بقتله فاستعمل التقيّة في ذلك.

ولم ينة القاتلين أيضاً لأنهم كانوا محقّين، ولم يكن ﷺ يراهم عليه متحوّبين في نهضتهم وإلا لساءه ذلك فضلاً عن أن يسكت عنهم على حدّ تعبير العلامة الأميني ﷺ.

أقول: ومع ذلك فقد ركب أهل الضلال موجة المطالبة بدم عثمان من أمير المؤمنين ﷺ، وما هذا إلا لشدة ضلالهم وحقدهم وبغضهم للنبي وأهل بيته الأطهار لا سيما الوصي الإمام ﷺ.

والحق هو الثاني^(١): ويشهد له:

أولاً: ما تقدّم في الأمر الأوّل منه أنه ﷺ لم يكن راضياً بخلافة عثمان بل كان يراها خلافة غير شرعية كخلافة صاحبيه اللذين سبقاه، فيكون عثمان بنظره ﷺ خليفة غير شرعي جلس مجلساً لغيره فهو غاصب لحق غيره ومحله^(٢). ولو أمكن لأمر المؤمنين ﷺ مجاهدته وإقصاؤه عن محله لفعل ولو أدى إلى قتله، إلا أنّ حاله مع الأنصار والأتباع لم تكن لتختلف عن حاله مع سابقيه. كيف وقد هُدّد بالقتل إن لم يبايع عثمان كما فُعل به مع الأوّل.

(١) أي أن عثمان كان ينظر أمير المؤمنين ﷺ قد أتى بما يستحقّ معه القتل.

(٢) وقد تقدّم قوله ﷺ: «أن عثمان جلس في غير مجلسه وارتدى بغير رداءه، صارع الحق فصرعه الحق».

ثانياً: أن عثمان قد أحدث أحداثاً هي بدع في الدين^(١)، وتمسكوا على أنها وقعت مكفرة لأنه من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان، والعشرة المبشرة بالجنة كما فعل ابن أبي الحديد المعتزلي تبعاً لابن عمر، وتقدم فساد هذا المستمسك بما لا مزيد عليه.

وتقدم ما يدل على أن تلك الأحداث خالف فيها عثمان كتاب الله وسنة رسوله مخالفة عمدية، بل في بعض كلام أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم ما يلحق إلى كون عثمان من أئمة الجور لما نصحه بأن يكون إمام عدل هادي وهدي، وقال له فيما قاله عليه السلام: «... وإن شرَّ الناس عند الله إمام جائر ضلَّ وضلَّ به، فأما سنة مأخوذة، وأحیی بدعة متروكة، وإنی سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر فيلقى في جهنم فيدور فيها كما تدور الرّحى ثم يرتبط في قعرها...»^(٢).

وقد كان عليه السلام قاله له لما طلب الناس منه عليه السلام أن يخاطب عثمان عنهم لينصفهم من نفسه، ويؤدي لهم الحقوق التي فرضها الله تعالى لهم في أموال المسلمين.

ثالثاً: مدحُه لخاذلي عثمان وذمُّه لناصريه بقوله عليه السلام: «... غير أن من نصره لا يستطيع أن يقول: خذله من أنا خير منه، ومن خذله لا يستطيع أن يقول: نصره من هو خير مني...».

قال المعتزلي: «معناه أن خاذليه كانوا خيراً من ناصريه، لأن الذين نصره كان أكثرهم فساقاً كمروان بن الحكم وأضرابه، وخذله المهاجرون والأنصار»^(٣).

فلو كان عثمان غير مستحق للقتل لكان خاذلوه هم أولى بالدم.

(١) تقدم تفسير الحدث بالبدعة عن الشيخ محمد عبده في شرحه.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ٢/ ص ٦٨.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٢/ ص ١٢٨.

رابعاً: ما سيأتي في الأمر الخامس من مدحه لأهل مصر لمّا بعث إليهم بالأشتر واليأ، ومن المعلوم أنّ أهل مصر كانوا من الثاقمين على عثمان، الثائرين عليه، القاتلين له. وما ذلك إلاّ لأنه كان يراهم محقّين فيما نقموه على عثمان، وهو لا يراه إمام عدل وحق.

خامساً: تعبير المؤمنين عليه السلام عن عثمان بحمّال الخطايا لمّا دعا إلى قتال من يقاتل على دمه فقد روى الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن قيس بن أبي حازم قال: «سمعت علياً عليه السلام على منبر الكوفة، وهو يقول: «يا أبناء المهاجرين؛ انفروا إلى أئمة الكفر، وبقية الأحزاب، وأولياء الشيطان. انفروا إلى من يقاتل على دم حمّال الخطايا، فوالله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه ليحمل خطاياهم إلى يوم القيامة لا ينقص من أوزارهم شيئاً»^(١).

مناقشة المعتزلي لرواية حمّال الخطايا:

وقد طعن ابن أبي الحديد في الرواية سنداً وتأولها دلالة.

أما السند لأنّ فيه قيس بن أبي حازم وهو الذي روى حديث «إنكم لترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته» وقال إن مشايخه المتكلمين طعنوا فيه وقالوا: إنه فاسق لا تقبل روايته لأنه قال: «إني سمعت علياً يخطب على منبر الكوفة ويقول: انفروا إلى بقية الأحزاب، فأبغضته ودخل بغضه في قلبي». ومن يبغض علياً عليه السلام لا تقبل روايته.

وأما تأول الدلالة فإنّه لو صحّ الخبر حملناه على أنه أراد به معاوية وسمّى ناصريه مقاتلين على دمه لأنهم يحامون عن دمه، ومن حامى عن دم إنسان فقد قاتل عليه^(٢) انتهى بتصرف يسير.

(١) رواه المعتزلي في شرحه/ج ٢/ص ١٩٤.

(٢) المصدر السابق/ ص ١٩٥.

وقد أجاب العلامة الأميني عن كلا الأمرين بما يلي^(١):

أما الطعن في السند، فيُجاب عنه:

أولاً: إنَّ رواية حديث الرؤية ينبغي أن لا توجب حزاة ومنقصة في راويها عندهم حيث قد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأحمد في مسنده، ولم يطعن أحد في أولئك الأئمة لروايتهم إياها.

ففي صحيح البخاري في تفسير قوله تعالى ﴿وَسَيَحْمَدُ رَبَّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾^(٢) قال: «حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن اسماعيل عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال: «كنا جلوساً ليلة مع النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل الغروب»^(٣).

وروى في تفسير قوله تعالى ﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ نَاصِرَةٌ * إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾^(٤) قال: «حدثنا يوسف بن موسى حدثنا عاصم بن يوسف اليربوعي» حدثنا أبو شهاب عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم عياناً»^(٥) وكذلك الحديث الذي يليه فيه قيس بن أبي حازم في الرؤية^(٦).

ثانياً: على أنَّ رواية حديث الرؤية ليس مقتصرأ على قيس بن أبي حازم

(١) الغدير للأميني/ج ٩/ص ٧٣، بتصريف وتوضيح.

(٢) ق/٣٩.

(٣) صحيح البخاري/ج ٦/كتاب التفسير/باب ٤٨٨/ح ١٢٧٦.

(٤) القيامة/٢٣.

(٥) صحيح البخاري/ج ٩/كتاب التوحيد/باب ١٢١٨/ح ٢٢٣٦.

(٦) المصدر السابق/ح ٢٢٣٧.

ليكون الطعن فيه بخصوصه فإن قيساً هذا كان من جملة رواة عدّة وقعوا في سند هذا الحديث منهم إسحاق بن إبراهيم وجريير بن عبد الله، بل إن حديث الرؤية قد رواها أحد كبار رواةهم ومن يعتمدون عليه جداً وهو أبو هريرة، وقد أخرج البخاري في صحيحه^(١).

بل روى أبو هريرة روايات في التجسيم مثل أن الله يضع رجله في النار فتقول قط قط قط^(٢) وكذلك أنس بن مالك^(٣). ولم يُطعن على أحد من هؤلاء.

ثالثاً: إن قيس بن أبي حازم قد نصّ علماء الفن من القوم على وثاقته مع قولهم أنه كان يحمل على عليّ عليه السلام. ففي ميزان الاعتدال قال: «ثقة حجة كاد أن يكون صحابياً، وثقه ابن معين والناس، وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان ثباً. قلت: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه»، ثم نقل عن معاوية بن صالح عن ابن معين: «كان قيسٌ أوثق من الزهري»^(٤).

رابعاً: أما كونه غير مقبول الرواية لبغضه الوصي عليه السلام فقد رأينا أن القوم قبلوها بشدة، بل لم يكن بغضه مانعاً إياهم من التصريح بوثاقته، واعتبروا أن من تكلم فيه فقد آذى نفسه.

خامساً: مضافاً إلى أنه لو كان بغض عليّ عليه السلام عندهم يمنع من قبول رواية المبغض فما بالهم قد قبلوا رواية العشرات ممن أبغض عليّاً وناواه كابن عمر وابن العاص وابن الزبير، والمغيرة بن شعبة، وعروة بن الزبير، وأبي

(١) صحيح البخاري/ج٩/كتاب التوحيد/باب١٢١٨/ح٢٢٣٨.

(٢) المصدر السابق/ج٦/كتاب التفسير/باب٤٨٧/ح١٢٧٣ و١٢٧٤. قط بالسكون بمعنى خُسْب، وهو الاكتفاء بالشيء. المصباح المنير/ج٢/ص٥٠٨/مادة قطط.

(٣) المصدر السابق/ح١٢٧٥.

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي/ج٣/ص٣٩٢/رقم٦٩٠٨، ونقل هذه التوثيقات وغيرها العلامة الأميني في الغدير/ج٩/ص٧٣ عن ابن حجر في تهذيب التهذيب/ج٤/ص٥٦١/رقم٦٤٤٥.

هريرة وأنس بن مالك وغيرهم.

ومنه يظهر أن لا وجه للطعن في الرجل عندهم بعد كونه من رجال الصحيحين، بل من الرجال الثقات عندهم بالاتفاق. ومنه تعلم أيضاً أن وجه الطعن لم يكن إلا لروايته تلك في عثمان عن أمير المؤمنين عليه السلام.

وأما تأويله بحمل قوله عليه السلام: (حمّال الخطايا) على إرادته عليه السلام معاوية فهو من التافه البعيد عن سياق العربية نظير تأويل معاوية الحديث الوارد في عمّار من قوله عليه السلام: «تقتلك الفئة الباغية»^(١) بفئة أمير المؤمنين عليه السلام.

على أن القرينة الحالية تكفي في المقام لصرف هذا التأويل فإن ظاهر حال أهل الشام ورأسهم معاوية أنهم إنما خاضوا الحرب ضد أمير المؤمنين عليه السلام بشعار الثأر لدم عثمان، والمطالبة بقاتليه، بل إن معاوية حزّب الأحزاب، وحشد الجنود بهذا الشعار، وكتبه إلى علي عليه السلام وجواب علي عليه السلام عليها يوضح ذلك بما لا يقبل الشك أو الاحتمال بإرادة غير عثمان.

منها: جوابه عليه السلام في كتاب إلى معاوية يقول فيه: «... وزعمت أنك جئت ثائراً بعثمان. ولقد علمت حيث وقع دم عثمان فاطلبه من هناك إن كنت طالباً...»^(٢).

سادساً: ذمّه الباكي على دم عثمان كما في الصحيح عن أبي حمزة الثمالي قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من أراد أن يقاتل شيعة الدّجال، فليقاتل الباكي على دم عثمان، والباكي على أهل النهروان، إن من لقي الله مؤمناً بأن عثمان قُتل مظلوماً لقي الله عز وجل ساخطاً عليه...»^(٣).

(١) الغدير للاميني/ج ٩/ص ٧٣.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١٢.

(٣) بحار الأنوار/ج ٥٢/ص ٢١٩/ح ٨١، عن الاختصاص.

الخلاصة: وقد تحضّل مما ذكرنا أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يرى أنّ عثمان قد ركب أموراً، واصطنع أعمالاً تبيح دمه وتجاوز قتله، وكان يرى الناس الثائرين عليه محقّين فيما يفعلون غير متحوّبين عليه، إلّا أنه كان يتقي القوم فلا يجاهر بذلك. أو كان يرى أنّ قتله في حينه ليس في صالح الإسلام والمسلمين، ولعلّه لذلك عبّر عليه السلام: «استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع». ولذلك لم يكن عليه السلام شريكاً في قتل عثمان، وصحّ أنّه عليه السلام لم يأمر به كما أنّه لم ينة عنه.

الأمر الخامس: في موقفه عليه السلام من قتلة عثمان.

منذ اليوم الأوّل لتولي أمير المؤمنين عليه السلام الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفّان ارتفعت الأصوات الأموية وغيرها تطالبه بالاقتصاص من قتلة عثمان وقد تقدّم في الأمر الرابع أنّه عليه السلام كان أبرأ الناس من دم عثمان إذ لم يصدر عنه قول أو فعل لا تصريحاً ولا تعريضاً يدل على أمره بالقتل.

ورغم قيام أهل الجمل بشعار الثأر لدم عثمان ثم بعدهم أهل الشام بإمرة معاوية بن أبي سفيان، ورغم المطالبات المتكررة قبل ذلك من معاوية وغيره بتسليمهم قتلة عثمان أو معاقبتهم لم يحرك الإمام عليه السلام ساكناً اتجاه قتله، وقد جعل مناووه ذلك منه عليه السلام حجة للقيام عليه ومبارزته بالحرب.

فقد طالبه معاوية في عدة كتب أرسلها إليه بتسليمه قتلة عثمان أو الاقتصاص منهم، ونصّب نفسه ولياً لدم عثمان، فقد ذكر المسعودي أنّ أم حبيبة بنت أبي سفيان بعثت إلى أخيها معاوية بقميص عثمان مخضباً بدمائه مع النعمان بن بشير الأنصاري^(١). وأنّ عمرو بن العاص لما اتّصل إليه أمر عثمان

(١) مروج الذهب/ج٢/ص٣٦٢، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٢٤٨. وابن الأثير في الكامل في التاريخ/ج٣/ص٨١. وفي العقد الفريد أن التي بعثت إلى معاوية بقميص عثمان هي امرأته نائلة بنت الفرافصة العقد الفريد/ج٤/ص٢٨١.

وما كان من بيعة عليّ كتب إلى معاوية يهزه ويشير عليه بالمطالبة بدم عثمان^(١).

فكتب معاوية أمير المؤمنين عليه السلام بعدة كتب يذكر له فيها قتلة عثمان وأجاب عليه السلام على ذلك ففي أحدها «... وأما ما سألت من دفع قتلة عثمان إليك فإني نظرت في هذا الأمر فلم أره يسعني دفعهم إليك ولا إلى غيرك...»^(٢).

وفي آخر يقول عليه السلام: «... وقد أكثر في قتلة عثمان فأدخل فيما دخل فيه الناس، ثم حاكم القوم إليّ أحملك وإياهم على كتاب الله تعالى...»^(٣).

ولشدة ما طالبه معاوية بقتلة عثمان أجابه عليه السلام في كتاب إليه «... فأما إكثارك الحجاج في عثمان وقتلته، فإنك إنما نصرت عثمان حيث كان النصر لك، وخذلتته حيث كان النصر له»^(٤).

وكذلك طالبه قوم من الصحابة حيث قالوا له: «لو عاقبت قوماً ممن أجلب على عثمان...»^(٥).

هذا والإمام عليه السلام يدفع ذلك كما دفعه مع معاوية تارة أنه لا يسعه دفعهم إليه ولا إلى غيره، وأخرى أن على معاوية أن يتحاكم إليه في ذلك. وثالثة اتهام معاوية بخذلان عثمان مع قدرته على نصره.

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٣.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١٠.

(٣) المصدر السابق/ص ١٢٤.

(٤) المصدر السابق/ص ٦٢.

(٥) المصدر السابق/ج ٢/ص ٨٠، وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٨، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨٢.

وكذلك ما سيأتي من دفعه القوم الآخرين ممن طالبه بذلك .

ومن الواضح مما تقدّم أنه عليه السلام لم يسلم قتلة عثمان إلى المطالبين بل كان مصرّاً على عدم تسليمهم إلى أحد لما قال لمعاوية (لا إليك ولا إلى غيرك) .

كما أنه من الواضح أنه عليه السلام لم يعمل على معاقبتهم بأن يقودهم بعثمان ويقتص منهم له .

نعم ورد ما ظاهره الاستنكار عليهم بقوله عليه السلام (. . . .) وجزعتم فأسأتم الجزع . . .) . أقول : قد تقدّم في الأمر السابق أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يرى الثائرين محقّين في مطالبهم ، وفي ثورتهم ، ولذلك كان يسعى عند عثمان بالنصيحة والإرشاد إلى أن يلتزم - أي عثمان - لهم بما يطلبون ، وكم مرة فعل ذلك وعثمان يعد ويخلف فيأتيه أمير المؤمنين عليه السلام مغضباً وينكر عليه خلفه ويحذّره من مغبة ذلك .

وكان يرى أيضاً - كما تقدّم - أنّ عثمان أتى بما يجوز معه قتله ، ولذلك لم يسخطه قتله ولم يسته ، واعتبر أنّ خاذليه خيرٌ من ناصريه .

وإذا كان كذلك فلا يكون قاتلوه عاصين بقتله ولا مستحقّين للقصاص ، ولذا ما كان ليعاقبهم أو يقتصّ منهم أو يُسلمهم إلى المطالبين .

بل لو كانوا عاصين بقتله لما مدحهم ولا ذكّروهم بخير كما فعل في الكتاب الذي أرسله إلى أهل مصر لما ولّى عليهم الأشتر حيث قال عليه السلام : «من عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى القوم الذين غضبوا الله حين عُصي في أرضه ، وذُهب بحقه ، فضرب الجورُ سُرادقه على البرِّ والفاجر ، والمقيم والظاعن ، فلا معروف يُستراح إليه ، ولا منكرٌ يتناهى عنه . . . »^(١) .

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ٢/ ص ٦٣ ، وتاريخ الطبري/ ج ٤/ ص ٧٢ وفيه (إلى أمة المسلمين) .

وقد أشكل هذا الفصل تأويله على الشارح المعتزلي لأن أهل مصرهم الذين قتلوا عثمان، وإذا شهد أمير المؤمنين عليه السلام أنهم غضبوا لله حين عصي في الأرض، فهذه شهادة قاطعة على عثمان بالعصيان، وإتيان المنكر...^(١) ثم إنه تعسف - كما قال - في التأويل بما لا ينفع في المقام من أن المعصية كانت من ولاية عثمان وعماله لا منه^(٢).

وقد صدق في وصف تأويله بالتعسف إذ من المعلوم عند أرباب التاريخ أن الناس طالبوه مراراً بعزل ولاته وعماله المنحرفين وهو يأبى عليهم ذلك، فقد روى الطبري أن المصريين بعد أن وجدوا كتاب عثمان إلى واليه على مصر يأمره بقتل الثائرين رجعوا إلى عثمان الذي أنكر الكتاب وما فيه فقالوا له: «إنا لا نعجل عليك، وإن كنا قد اتهمناك، أعزل عنا عمالك الفساق واستعمل علينا من لا يثهم على دماننا وأموالنا واردد علينا مظالمنا». قال عثمان: «ما أراني إذاً في شيء إن كنت استعمل من هويتم وأعزل من كرهتم، الأمر إذا أمركم»، قالوا: «والله لتفعلن أو لتعزلن أو لتقتلن فانظر لنفسك أودع» فأبى عليهم^(٣). فإذا كان قتلة عثمان قد غضبوا لله حين عصي في أرضه، فكيف يُقادون به ويُقتلون به؟!

وأما ما ظاهره الاستنكار لفعلهم فيحمل على التقية كما تقدم عن العلامة المجلسي رحمته الله. أو على ما ذكره العلامة المطهري رحمته الله من أن قتله وإن كان جائزاً بذاته إلا أنه لم يقع في رفته لعدم اتفاقه والمصالح العامة للإسلام والمسلمين، فأسأوا التقدير إلا أنهم لم يكونوا مأثومين ولا عاصين بقتله، فلا يُقادون به لمطابقة فعلهم للواقع.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ١٥٦.

(٢) المصدر السابق/ص ١٥٧.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٠٤.

وإذا كان كذلك فإن الإمام عليه السلام لم يكن ليتكلم بذلك صراحة لأن في أصحابه من كان يعتقد أن عثمان قتل مظلوماً وهم كثر، وإن كان فيهم من يعتقد أنه قُتل لأحداث أوجبت قتله «وكل من هاتين الفرقتين تزعم أن علياً عليه السلام موافق له على رأيه، وكان عليه السلام يعلم أنه متى وافق إحدى الطائفتين بايئته الأخرى وأسلمته، وتولت عنه وخذلتها، فكان يستعمل في كلامه ما يوافق كل واحدة من الطائفتين» كما عن ابن شهر آشوب في مناقبه^(١) ومثله كلام العلامة المجلسي المتقدم من أنه عليه السلام «كان يتكلم في الاحتجاج على الخصوم على وجه لا يخالف الواقع ولا يكون للجهال وأهل الضلال أيضاً عليه حجة، وكان هذا مما يخصه من فصل الخطاب ومما يدل على وفور علمه في كل باب»^(٢).

ومن ذلك جوابه عليه السلام لمن سأله من الصحابة أن يعاقب قوماً ممن أجلب على عثمان^(٣)، فقال عليه السلام :

«يا أخوتاه إنني لست أجهل ما تعلمون، ولكن كيف لي بقوة والقوم المُجلبون على حدّ شوكتهم، يملكوننا ولا نملكهم، وها هم هؤلاء قد ثارت معهم عُبدانكم، والتفت إليهم أعرابكم وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا. وهل ترون موضعاً لقدرة على شيء تريدونه. إن هذا الأمر أمر جاهلية. وإن هؤلاء القوم مادة».

إنّ الناس من هذا الأمر - إذا حُرّك - على أمورٍ: فرقة ترى ما ترون، وفرقة ترى ما لا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا ذاك، فاصبروا حتى يهدأ

(١) بحار الأنوار/ج ٣١/ص ٥٠٦، نقله عن مناقب ابن شهر آشوب ج ٢/ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) وبظهر من جوابه عليه السلام لهم أنّ المطالبين كانوا عثمانيين، وكان معهم أفراداً ممن أجلب على عثمان حيث ذكر الطبري أنه اجتمع على علي عليه السلام طلحة والزبير في عدة من الصحابة وطلابه بذلك فأجابهم، تقدم تخريجه (ص ٣٦٥).

النَّاسَ، وتقع القلوب مواقعها، وتؤخذ الحقوق مُسْمِخَةً، فاهدأوا عني، وانظروا ماذا يأتىكم به أمري. ولا تفعلوا فعلة تُضعع قوةً، وتُسقط مِنَّةً، وتُورث وهناً وذِلَّةً، وسأمسك الأمر ما استمسك. وإذا لم أجد بُدْأً فآخر الدواء الكي^(١).

وقوله ﷺ: «وسأمسك الأمر ما استمسك، فإذا لم أجد بُدْأً فآخر الدواء الكي» قال المعتزلي: «ليس معناه: وسأصبر عن معاقبة هؤلاء ما أمكن الصبر، فإذا لم أجد بُدْأً عاقبتهم، ولكنه كلامٌ قاله أوّل مسير طلحة والزبير إلى البصرة، فإنه حينئذٍ أشار عليه قومٌ بمعاقبة المجلبين، فاعتذر بما قد ذكر، ثم قال: «وسأمسك الأمر ما استمسك» أي أمسك نفسي عن محاربة هؤلاء الناكثين للبيعة ما أمكنني، وأدفع الأيام بمراسلتهم وتخويفهم وإنذارهم، واجتهد في ردهم إلى الطاعة بالترغيب والترهيب، فإذا لم أجد بُدْأً من الحرب، فآخر الدواء الكي، أي الحرب لأنها الغاية التي ينتهي أمر العصاة إليها»^(٢).

الأمر السادس: دور جماعة في قتل عثمان.

هناك جماعة ممّن قاموا بوجه أمير المؤمنين ﷺ مطالبين بدم عثمان والاقتصاص من قتله كان لهم دورٌ بارزٌ في قتله إمّا لجهة التحريض عليه، وإمّا لجهة خذلانهم له مع قدرتهم على نصره.

وهم: معاوية بن أبي سفيان، طلحة بن عبيد الله، الزبير بن العوام، عمرو بن العاص، وعائشة بنت أبي بكر أم المؤمنين.

١ - أمّا معاوية فقد خذله بعد أن كتب إليه عثمان أن يبعث إليه من قبله

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج٢/ص٨٠ وذكره الخضري في محاضراته/ج٢/ص٥٠.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٩/ص٢٩٤. وهذا يعني أنّ السائلين لم يكن فيهم طلحة والزبير خلاف ما ذكر الطبري.

من مقاتلة أهل الشام، فتربص معاوية به ولم يبعث إليه أحداً^(١).

ويذكر المعتزلي أن معاوية إنما خذل عثمان لأنه كان يرجو الخلافة لنفسه حيث غلب على ظنه قتل عثمان، ورأى أن الشام بيده، وأن أهلها يطيعونه، وأن له حجة يحتج بها عليهم، ويجعلها ذريعة إلى غرضه، وهي قتل عثمان إذا قُتل^(٢). وروى الطبري بإسناده عن رجل من بني أسد قال: ما زال معاوية يطمع فيها بعد مقدمه على عثمان حين جمعهم فاجتمعوا إليه بالموسم^(٣).

وقد أظهر أمير المؤمنين عليه السلام حال معاوية اتجاه عثمان في أجوبة له على كتب لمعاوية منها:

قوله عليه السلام: «... ثم ذكرت ما كان من أمري وأمر عثمان فلك أن تجاب عن هذه لرحمك منه، فأئنا كان أعدى له وأهدى إلى مقاتله؟ أمّن بذل له نصرته فاستقعه واستكفه، أمّن استنصره فتراخى عنه وبث المنون إليه حتى أتى قدره عليه...»^(٤).

ومنها قوله عليه السلام: «... فأما إكثارك الحجاج في عثمان وقتلته، فإنك إنما نصرت عثمان حيث كان النصر لك، وخذلته حيث كان النصر له...»^(٥).

يريد عليه السلام أن معاوية إنما نصر عثمان بعد موته حيث جعل قتله حجة لقتال أمير المؤمنين عليه السلام فهو نصر لعثمان لجهة المطالبة بدمه لكن معاوية يريد بذلك إحراز النصر لنفسه على أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه بهذه الحجة.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ١٤٠، وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٠٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٧١.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ١٣٩.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٨١، ورواه ابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ٦٥.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٣٤.

(٥) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٦٢.

وأما لما كان النصر لعثمان حال حياته ببعث الجند إليه ليدفع عنه القتل فإن معاوية خذله إذ لا يستفيد من نصره له حينئذ شيئاً.

وتقدم من ابن أبي الحديد ما يشير إلى ذلك.

هذا، وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام يعلم أن معاوية إنما يستغل قضية قتل عثمان لصالحه، ولم يكن يهتم معاقبة قتلته أو قودهم به بذاته، ولذا أجابه أمير المؤمنين عليه السلام في بعض إجاباته: «... وقد أكثر في قتل عثمان فأدخل فيما دخل فيه الناس، ثم حاكم القوم إليّ أحملك وإياهم على كتاب الله تعالى، وأما تلك التي تريد فإنها خدعة الصبي عن اللبن في أول الفصال، والسلام لأهله»^(١).

ذكر المعتزلي أن التي يريد بها معاوية من أمير المؤمنين قيل: قتله عثمان، وقيل: طلبه أن يقره عليه السلام على الشام وحده ولا يكلفه البيعة. فقال عليه السلام: إن ذلك كمخادعة الصبي في التعوض بغيره^(٢).

وقد جمعهما الشيخ محمد عبده في شرحه^(٣).

وشتان بين موقف معاوية المنتهز للفرص لينقض على الخلافة وينشب أظافره بها وبين موقف أمير المؤمنين عليه السلام الذي لم يترك وسيلة إلا واتباعها لنصح عثمان وإرشاده وهدايته والتوفيق بينه وبين الثائرين عليه بما يحفظ فيه حقهم ويحققن به دم عثمان. وسيأتي لاحقاً مزيد توضيح لموقف معاوية بن أبي سفيان (ص ٤٨٤ وما بعدها).

٢ - وأما طلحة بن عبيد الله، فقد كان من أشد المحرضين على عثمان فقد روى ابن أبي الحديد عن الطبري أنه كان لطلحة في حصار عثمان أثر،

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١٢٤.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٨/ص ٢١.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١٢٤.

وقد كان عليٌّ عليه السلام في ماله بخبير لَمَّا حُصِرَ عثمان فقدم المدينة والناس مجتمعون على طلحة، فأتاه عثمان وقال له: «أما بعد، فإنَّ لي حقَّ الإسلام وحقَّ الإخاء والقراة والضهر، ولو لم يكن من ذلك شيء وكُنَّا في الجاهلية لكان عاراً على بني عبد مناف أن يبتزَّ بنو تيم أمرهم - يعني طلحة - فقال له علي: «أنا أكفيك فاذهب أنت».

ثم خرج إلى المسجد فرأى أسامة بن زيد، فتوَكَّأ على يده حتى دخل دار طلحة وهي مملوءة من الناس، فقال له: «يا طلحة، ما هذا الأمر الذي صنعت بعثمان؟» فقال: «يا أبا حسن، أبعد أن مس الحزام الطُّبَّيْن»^(١)!

فانصرف عليٌّ عليه السلام حتى أتى بيت المال، فقال: افتحوه فلم يجدوا المفاتيح، فكسر الباب، وفرَّق ما فيه على الناس، فانصرف الناس من عند طلحة حتى بقي وحده، وسرَّ عثمان بذلك؛ وجاء طلحة فدخل على عثمان، فقال: يا أمير المؤمنين، إنني أردتُ أمراً فحال الله بيني وبينه، وقد جئتُك تائباً، فقال: والله ما جئت تائباً ولكن جئت مغلوباً، الله حسيبك يا طلحة!^(٢).

ومما يدلُّ على أن طلحة كان له أثر في حصار عثمان ما رواه الطبري من أنَّ علياً عليه السلام كلَّمه حين حُصِرَ عثمان في أن يدخل عليه الزوايا^(٣)، ولا معنى لأن يكلمه عليٌّ عليه السلام ما لم يكن له تأثير على المحاصرين.

وعن ابن أبي الحديد أن طلحة كان من أشد الناس تحريضاً على عثمان، وكان الزبير دونه في ذلك.

(١) الطبيين واحد طبي، فإذا بلغ الحزام الطين فقد انتهى في المكروه (انظر أمثال أبي عبيد/ ٣٤٣) عن تعلية رقم ١ في كتاب العقد الفريد/ ج ٤/ ص ٢٩٠.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٢/ ص ١٤٨، والكامل في التاريخ/ ج ٣/ ص ٧٠.

(٣) تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٣٩٨، والكامل في التاريخ/ ج ٣/ ص ٧٠. ونقله المعتزلي في شرحه عن الطبري (المصدر السابق)، وأنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٥٦١/ ح ١٤٣٤.

وفي تاريخ الطبري أن طلحة مرَّ على المحاصرين لعثمان فناجى أحدهم عبد الرحمن بن عديس بشيء ولما رجع ابن عديس قال لأصحابه: «لا تتركوا أحداً يدخل على هذا الرجل ولا يخرج من عنده». قال: «فقال عثمان: هذا ما أمر به طلحة بن عبيد الله، ثم قال عثمان: اللهم اكفني طلحة بن عبيد الله فإنه حمل على هؤلاء وألبهم، والله إنني لأرجو أن يكون منها صفراً وأن يسفك دمه إنه انتهك مثي ما لا يحل له...»^(١).

ثم روى أنه لما قُتل عثمان خرج سودان بن حمران سمعه رجل يدعى أبزى يقول: «أين طلحة بن عبيد الله قد قتلنا ابن عفان»^(٢).

وروى عن النهاية أن عثمان قال: ويلى على ابن الحضرمية - يعني طلحة - أعطيته كذا وكذا بُهاراً^(٣) ذهباً، وهو يروم دمي يحرض على نفسي، اللهم لا تمتعه به ولقّه عواقب بغيه^(٤).

وروى الناس الذين صنفوا في واقعة الدار أن طلحة كان يوم قتل عثمان مقتنعاً بثوب قد استتر به عن أعين الناس يرمي الدار بالسهام. ورووا أيضاً أنه لما امتنع على الذين حصروه الدخول من باب الدار، حملهم طلحة إلى دار لبعض الأنصار، فأصعدهم إلى سطحها وتسوّروا منها على عثمان دازة فقتلوه^(٥).

ونقل عن الطبري في تاريخه بإسناده عن حكيم بن جابر قال: «قال علي عليه السلام لطلحة وعثمان محصور: «أنشدك الله إلا رددت الناس عن

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤١١، ورواه ابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ٧٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) البهار: الحمل، قبل: هو ثلاثمائة رطل بالقبطية.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٥. وقرب منه في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٦٨/ح ١٤٥٣.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٥ و ٣٦.

عثمان! قال: «لا والله حتى تُعطي بنو أمية الحق من أنفسها»^(١).

وروى المدائني عن ابن سيرين أنه قال: «لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ أشد على عثمان من طلحة»^(٢).

ونقل عنه في كتاب (مقتل عثمان) أن طلحة منع من دفنه ثلاثة أيام، وأن علياً ﷺ لم يبايع الناس إلا بعد قتل عثمان بخمسة أيام، وأن حكيم بن حزام أحد بني أسد بن عبد العزى، وجُبير بن مطعم بن الحارث بن نوفل استنجدا بعلي ﷺ على دفنه، فأقعد طلحة لهم في الطريق ناساً بالحجارة، فخرج به نفر يسير من أهله وهم يريدون به حائطاً بالمدينة يُعرف بحش كوكب كانت اليهود تدفن فيه موتاهم، فلما صار هناك رَجَمَ سريره وهموا بطرحه، فأرسل علي ﷺ إلى الناس يعزم عليهم ليكفوا عنه فكفوا، فانطلقوا به حتى دفنوه في حش كوكب^(٣).

هذا وقد بيّن أمير المؤمنين ﷺ توزط طلحة في دم عثمان فقال في بعض كلماته ﷺ في طلحة: «والله ما استعجل متجرّداً للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يُطالب بدمه لأنه مظنّته، ولم يكن في القوم أحرص عليه منه...»^(٤).

بل فيه تصريح منه ﷺ في أن طلحة هو مظنة الطلب بدم عثمان ومحله، فلو لم يكن من قتله فكيف يتهمه ﷺ بل لماذا يُطالب بدمه؟

وفي بعض آخر من كلماته في طلحة والزبير: «... وإنهم ليطلبون حقاً

(١) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٧٧، وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٣٣، وعن ابن أبي الحديد في شرحه/ج ١٠/ص ٥.

(٢) أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٧٢/ج ١٤٦٣، والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٨٠.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٠/ص ٦، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٧٧.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٨٨.

هُم تركوه، ودماً هم سفكوه...»^(١).

وكذلك كلامه عليه السلام فيه وفي الزبير في كتاب له إلى أهل الكوفة عند مسيره من المدينة إلى البصرة: «... وكان طلحة والزبير أهون سيرهما فيه الوجيف، وأرفق حدائهما العنيف...»^(٢).

والمستفاد من مجموع ما تقدّم أنّ طلحة كان من أكبر المحرّضين على عثمان والمهتمين بقتله بل المشاركين فيه.

٣ - الزبير بن العوّام، ويعرف حاله وشركه في دم عثمان من بعض ما تقدّم في طلحة، وإن كان أقلّ تحريضاً عليه منه كما تقدّم ذلك عن ابن أبي الحديد، إلا أنّ دوره لا يخفى، وقد روى ابن أبي الحديد أن الزبير كان يقول: «اقتلوه فقد بدّل دينكم. فقالوا: إنّ ابنك يحامي عنه بالباب، فقال: ما أكره أن يُقتل عثمان ولو بُدئ بابني، إن عثمان لجيفةٌ على الصراط غداً»^(٣).

وروى أن عليّاً عليه السلام سأل الزبير يوم الجمل: «ما حملك يا أبا عبد الله على ما صنعت؟ قال: أطلب بدم عثمان.

قال: أنت وطلحة وليتماه، وإنما نوبتك من ذلك أن تُقيد به نفسك وتُسلمها إلى ورثته...»^(٤).

وروى عن الجاحظ من كتاب لمروان بن الحكم إلى مصعب بن الزبير جواباً له على كتاب من الثاني جاء فيه: «... فلعمري لقد وقى أبوك لتيمة وعدني بعداء قريش وزعانفها حتى إذا صارت الأمور إلى صاحبها عثمان، الشريف النسب، الكريم الحسب، بغاه الغوائل، وأعدّ له المخاتل، حتى نال

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٩.

(٢) المصدر السابق/ج ٣/ص ٢.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٦.

(٤) المصدر السابق/ج ٢/ص ١٦٧.

منه حاجته . . .»^(١) وكذلك ما رواه الطبري فيه وفي طلحة^(٢) وكل هذا يوضح اشتراك الزبير بدم عثمان ودخوله فيه .

٤ - عائشة بنت أبي بكر، وزوج النبي الأكرم ﷺ . ويكفيها في معرفة دورها ما ذكره المعتزلي في شرحه رواية عن كتب القوم ومصنفاتهم، فمن ذلك قال :

«قال كل من صنف في السير والأخبار : «إن عائشة كانت من أشد الناس على عثمان حتى إنها أخرجت ثوباً من ثياب رسول الله ﷺ ، فنصبته في منزلها، وكانت تقول للداخلين إليها : هذا ثوب رسول الله ﷺ لم يبل، وعثمان قد أبلى سنته»^(٣) .

وقال : «قالوا : أول من سمى عثمان نعتلاً عائشة، والنَّعتل : الكثير شعر اللحية والجسد، وكانت تقول : اقتلوا نعتلاً، قتل الله نعتلاً»^(٤) .

وقال : «روى المدائني في كتاب «الجمال»، قال : لما قتل عثمان، كانت عائشة بمكة، وبلغ قتله إليها، وهي بشراف، فلم تشك في أن طلحة هو صاحب الأمر، وقالت : بعداً لنعتل وسُحقاً . . .»^(٥) .

وروى عن أبي مخنف لوط بن يحيى الأزدي في كتابه قال : «وقد روي من طرق مختلفة أن عائشة لما بلغها قتل عثمان وهي بمكة، قالت : أبعد الله ! ذلك بما قدّمت يده، وما الله بظلام للعبيد»^(٦) .

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ١٨ .

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٦١ .

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢١٥ . وانظر العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٧٤ .

(٤) المصدران السابقان .

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢١٥ و ٢١٦ . ونحوه في تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٦٧ .

(٦) المصدران السابقان .

وروى الشيخ محمد عبده في شرحه فقال: «قيل: إنَّ أم المؤمنين أخرجت نعلي رسول الله ﷺ وقميصه من تحت ستارها وعثمان على المنبر، وقالت: هذان نعلا رسول الله وقميصه لم تبلى، وقد بدلت من دينه وغيّرت من سنته، وجرى بينهما كلام المخاشنة، فقالت: اقتلوا نعثلاً، تشبّهه برجل معروف»^(١).

وروى الطبري فقال: «إن عائشة لما انتهت إلى سرف راجعة في طريقها إلى مكة لقيها عبد بن أم كلاب وهو عبد بن أبي سلمة ينسب إلى أمه، فقالت له: «مُهيم». قال: «قتلوا عثمان رضي الله عنه، فمكثوا ثمانياً»، قالت: «ثم صنعوا ماذا؟» قال: «أخذها أهل المدينة بالاجتماع فجازت بهم الأمور إلى خير مجاز، اجتمعوا على علي بن أبي طالب».

فقالت: «والله ليت إنَّ هذه أطبقت على هذه إنَّ تمَّ الأمر لصاحبك، ردوني ردوني»، فانصرفت إلى مكة وهي تقول: «قتل عثمان مظلوماً والله لأطلبنَّ بدمه».

فقال لها ابن أم كلاب: «ولم فوالله إنَّ أوَّل من أمال حرفه لأنت، ولقد كنتِ تقولين: «اقتلوا نعثلاً فقد كفر»».

قالت: إنهم استتابوه ثم قتلوه، وقد قلت وقالوا وقولي الأخير خير من قولي الأوَّل». فقال لها ابن أم كلاب:

منك البداء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر
وأنتِ أمرتِ بقتل الإمام وقلتِ لنا إنه قد كفر

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج٣/ص٣. وقريب منه ما في تاريخ يعقوبي/ج٢/ص١٦٣، باختلاف في الألفاظ، وفي أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص٥٢٢ أنها قالت: «إنَّ عثمان أبطل الحدود وتوغد الشهود».

فهبنا أطعنك في قتله وقاتله عندنا من أمر^(١)
ورواه ابن قتيبة في الإمامة والسياسة^(٢) بلفظ قريب منه فقال: وذكروا أن
عائشة لما أتاها أنه بويح لعلي، وكانت خارجة عن المدينة، فقيل لها: قتل
عثمان، وبايع الناس علياً. فقالت: «ما كنت أبالي أن تقع السماء على
الأرض، قتل والله مظلوماً، وأنا طالبة بدمه»، فقال لها عبيد: «إن أول من
طعن عليه وأطمع الناس فيه لأنت، ولقد قلت: اقتلوا نعثلاً فقد فجر».

فقالت عائشة: «قد والله قلت وقال الناس، وآخر قولي خير من أوله». فقال
عبيد: «عذرٌ والله ضعيف يا أم المؤمنين» ثم قال وذكر أبيات الشعر.

وفي مروج الذهب أن القاتل للشعر هو عمار بن ياسر يوم الجمل حين
برز بين الصفين ونادى عائشة: «إلى ماذا تدعين؟ قالت: «إلى الطلب بدم
عثمان».

فقال: «قاتل الله في هذا اليوم الباغي والطالب بغير الحق»، ثم قال:
«أيها الناس، إنكم لتعلمون أننا المماليء في قتل عثمان؟ ثم أنشأ يقول وقد
رشقوه بالنبل:

فمنك البكاء ومنك العويل ومنك الرياح ومنك المطر
وأنت أمرت بقتل الإمام وقاتله عندنا من أمر^(٣)
وفي أنساب الأشراف أنها قالت لابن عباس: «يا ابن عباس، إن الله قد
آتاك عقلاً وفهماً وبياناً، فإياك أن ترد الناس عن هذا الطاغية»^(٤).

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٧٦-٤٧٧. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨٧.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٧١.

(٣) مروج الذهب للمسعودي/ج ٢/ص ٣٧٠-٣٧١. ونحوه في تاريخ البعقوبي/ج ٢/ص ١٦٧.

(٤) أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٦٥/ح ١٤٤١.

هذا وقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى أن لعائشة يداً في دم عثمان، في الكتاب المتقدم له عليه السلام إلى أهل الكوفة: «... وكان من عائشة فيه فلتة غضب فأتى له قوم قتلوه...»^(١).

أفترى بعد كل ذلك أنها محقة في الطلب بدم عثمان؟! كيف وهي الآمرة بقتله والمحرضة عليه بكلام شديد خطير؟

٥ - وأما عمرو بن العاص، فقد كان له نصيبه من التحريض على عثمان، ولكن ليس حباً للحق، ولا خوفاً على الشريعة بل لأن عثمان كان قد عزله عن عمله على خراج مصر وكذلك عن الصلاة وجمعهما لعبد الله بن سعد، فقام ابن العاص يحرض عليه حيث جعل يطعن عليه، ومما قاله له وقد ناداه وهو على المنبر: «اتق الله يا عثمان فإنك قد ركبت نهابير»^(٢) وركبناها معك فتب إلى الله نتب...»^(٣)، وقريب منه في الإمامة والسياسة وفي تاريخ اليعقوبي^(٤). ورووا أن ابن العاص كان يأتي علياً مرة فيؤلبه على عثمان، ويأتي الزبير مرة فيؤلبه على عثمان، ويأتي طلحة مرة فيؤلبه على عثمان، ويعترض الحاج فيخبرهم بما أحدث عثمان^(٥).

ولمّا بلغه قتل عثمان - وكان في قصر له في فلسطين - قال: «أنا أبو عبد الله إذا حككت قرحة نكأتها، إن كنت لأحرض عليه حتى إني لأحرض عليه الراعي في غنمه في رأس الجبل»^(٦).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٣.

(٢) النهابير: المهالك كما عن الفيروزآبادي في القاموس.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٥، وص ٤١٠. وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٦٤/ح ١٤٣٨.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٥٢، وتاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٦٢.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٩٢-٣٩٣. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٦٨، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٦٤/ح ١٤٣٨.

(٦) المصادر السابقة.

ثمَّ بعد كل هذا التحريض الشديد منه على عثمان، يكتب إلى معاوية بعد قتله يشير عليه بالمطالبة بدمه كما تقدَّم ذلك عن مروج الذهب^(١).

زبدة القول:

إنَّ الذين رفعوا شعار الثأر لدم عثمان من قتله كانوا هم المشيرين بقتله بل الأمرين به، والمؤلِّبين عليه.

ومنه تعرف أنَّ رفعهم لهذا الشعار لم يكن سوى غطاءٍ لحروبهم ضد أمير المؤمنين عليه السلام التي كان السبب الأساسي لها غير ذلك تماماً كما سيأتي قريباً.

فإن كان هناك مُطالبٌ بدم عثمان فهؤلاء ومن تابعهم دون سواهم إلاَّ أنَّه مَنْ يُطالب مَنْ، وَمَنْ يقتص من مَنْ؟!

الأمر السابع: وهو في بيان الأمر الثالث من الأمور التي ذكرها أمير المؤمنين عليه السلام وهي تتعلق بعثمان، وهو مصير عثمان نتيجة سياسته فقال عليه السلام:

«إلى أن انتكث قتله، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته».

وقد تقدَّم بيان معاني مفردات هذا الكلام وما يتعلَّق بمعناه. والذي يُستفاد من كلامه عليه السلام أنَّ ما حصل لعثمان من قتلٍ بيد المسلمين الثائرين كان نتيجة طبيعية لعمله وفعله الذي استنكره عليه المسلمون، بعد أن وعد وتعهد مراراً بالرجوع والتوبة ثم ينكث.

ثم استفاد من هذا الغضب الجماهيري، والنقمة الشعبية على عثمان جماعة كانت لهم في قتله مآرب وغايات دنيوية، وهم الذين تقدَّم ذكرهم

(١) وسباني تفصيل ذلك (ص ٤٩٢ - ٤٩٣).

فحرّضوا وشجّعوا وحثوا على قتله بل أمروا صراحةً بذلك كما في قول عائشة زوج النبي ﷺ: «اقتلوا نعثلاً».

هذا كله في حال الخليفة الثالث وما كان منه، وما جرى عليه.

الفصل الرابع

خلافة أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب عليه السلام

الفصل الرابع

خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

قال عليه السلام: «فما راعني إلا والناس إليَّ كعُرف الضُّبع، ينثالون عليَّ من كل جانب، حتى لقد وُطئ الحُسنان، وشُقَّ عِطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم».

راعني: من الرُّوع وهو الفزع والخوف، يُقال: رُعت فُلاناً ورُوعته فارتاع، أي أفزعته ففزع، وراعني الشيء أي أعجبني^(١)، واستنسب العلامة المجلسي المعنى الأول لموافقة للسياق.

وينثالون أي يتتابعون ويتزاحمون، وتناثل النَّاس انصبوا^(٢).

والعُرف: الشعر النابت في مُحَدَّب رقبة الدابة^(٣) وعرف الضبع: ما كثر على عنقها من الشعر^(٤)، وهو ثخين يُضرب به المثل في الكثرة والازدحام^(٥).
الوطء: الدَّوس بالقَدَم^(٦).

(١) الصحاح/ج ٣/ص ١٢٢٣، ولسان العرب/ج ٥/ص ٣٧٣ و ٣٧٤.

(٢) مجمع البحرين/ج ٥/ص ٤٧٧/مادة نث.

(٣) المصباح المنير/ج ٢/ص ٤٠٥/مادة عرف.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٦.

(٥) المصدر السابق، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٠، وانظر لسان العرب/ج ٩/ص ١٥٦.

والقاموس المحيط/ج ٣/ص ٢٥٢، والصحاح/ج ٤/ص ١٤٠١.

(٦) كما في النهاية/ج ٥/ص ٢٠٠، ولسان العرب/ج ١٥/ص ٣٣١.

والحسنان: الحسن والحسين عليهما السلام كما عن المعتزلي والشيخ عبده والعلامة المجلسي رحمته الله وهو ما استظهره الشارح البحراني رحمته الله وهو ظاهر العلامة التستري (قده) في شرحه^(١).

ونقل المعتزلي عن القطب الراوندي: الحسنان: إبهاما الرجل، وقال: هذا لا أعرفه^(٢). ونقل ابن ميثم عن السيد المرتضى (رض) حكايته: إن أبا عمر محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب روى في قوله عليه السلام «وطىء الحسنان» إنهما الإبهامان، وأنشد المشنفرتي: «مهضومة الكشحين خرماء الحسن». وروى أن أمير المؤمنين عليه السلام إنما كان يومئذ جالسا محتبيا وهي جلسة رسول الله صلى الله عليه وآله المسماة بالقرفصاء، وهي جمع الركبتين وجمع الذيل، فلما اجتمعوا ليبايعوه زاحموه حتى وطئوا إبهاميه وشقوا ذيله بالوطي، ولم يعن الحسن والحسين عليهما السلام وهما رجلان كسائر الحاضرين^(٣).

وقد يقرب المعنى الأول قوله عليه السلام في كلام له في ذكر البيعة «فتداكوا عليّ تداك الإبل الهيم يومَ وردها، وقد أرسلها راعيها، وخُلِعت مثانيها حتى ظننتُ أنهم قاتلي أو بعضهم قاتلُ بعضٍ لديّ...»^(٤).

أراد عليه السلام أنه كان جالسا ومعه الحسنان فلم يمهلوهما ليقوما فوطؤوهما.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٠، وشرح النهج للشيخ محمد عبده/ج ١/ص ٣٦، وبحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٢٨، وشرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٥، وبهج الصباغة في شرح نهج البلاغة/ج ٥/ص ٢٢٩.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٠.

(٣) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٥، ونقله عنه في البحار/ج ٢٩/ص ٥٣٩، والعلامة التستري في بهج الصباغة/ج ٥/ص ٢٢٨.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٦.

ويعضده أنه عليه السلام لو أراد إيهاميه لقال: «وطىء حسناي» كما قال «وشق عطفاي»^(١).

والعطفان: الجانبان من المنكب إلى الورك، والمعنى خُدش جانبَي لشدة الاصطكاك منهم والزحام^(٢).

وعن العلامة المجلسي أن المراد: «شق جانبي قميصه عليه السلام أو ردائه لجلوس الناس أو وضع الأقدام وزحامهم حوله»^(٣).

ربيضة الغنم: الطائفة أو القطعة الرابضة من الغنم، يصف شدة ازدحامهم حوله، وجشومهم بين يديه^(٤).

وقد ذكر ابن ميثم أن التشبيه بالغنم إنما لغفلتهم عن وضع الأشياء في مواضعها، وقلة فطانتهم وعدم استعمالهم للأدب معه أو مطلقاً، والعرب تصف الغنم بالغباوة وقلة الفطنة^(٥). وقريب منه ما نقله المعتزلي عن القطب الراوندي واستبعده^(٦).

كيف حصلت البيعة لأمر المؤمنين عليه السلام؟

الذي يُستفاد من مجموع ما رواه أهل السير والتاريخ أن الناس جاءوا أمير المؤمنين عليه السلام يطلبونه ليبياعوه خليفة منذ اليوم الذي قتل فيه عثمان، وهو عليه السلام يأبى ذلك ويدعوهم إلى التماس غيره، وأنه كأحدهم في هذا الأمر، وهم يصرون عليه وفيهم طلحة والزبير وغيرهما من الصحابة، وإليك بعض تلك المرويات:

- (١) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة/ج ٥/ص ٢٢٩، بتصرف.
- (٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٠.
- (٣) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٣٩.
- (٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠١، شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٦.
- (٥) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٥.
- (٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٠.

ففي مروج الذهب أنه عليه السلام بويع في اليوم الذي قُتل فيه عثمان^(١)، وأنه بويع البيعة العامة بعد قتل عثمان بأربعة أيام^(٢).

وفي الإمامة والسياسة أنه بويع في صباح اليوم التالي لقتل عثمان^(٣) كما سيأتي.

وقد نقل الطبري عدة روايات في بيعته عليه السلام حين قتل عثمان، وروايات أخرى أن المدينة بقيت بعد مقتل عثمان خمسة أيام بلا خليفة ثم بويع عليه السلام^(٤).

فقد روى بإسناده عن أبي بشير العبادي قال: «كنت بالمدينة حين قتل عثمان، واجتمع المهاجرون والأنصار فيهم طلحة والزبير فأتوا علياً، فقالوا: يا أبا حسن هلم نبائعك، فقال: لا حاجة لي في أمركم، أنا معكم فمن اخترتم فقد رضيت به فاخاروا، فقالوا: والله ما نختار غيرك...»^(٥) إلى أن بايعوه عليه السلام.

وروى بإسناده عن أبي الميخ قال: لما قتل عثمان خرج علي إلى السوق وذلك يوم السبت لثمانى عشرة ليلة خلت من ذي الحجة... إلى أن قال: فجاء الناس فقرعوا الباب فدخلوا فيهم طلحة والزبير فقالا: يا علي أبسط يدك فبايعه طلحة والزبير فنظر حبيب بن ذؤيب إلى طلحة حين بايع فقال: أول من بدأ بالبيعة يد شلاء لا يتم هذا الأمر...»^(٦).

(١) مروج الذهب للمسعودي/ج ٢/ص ٣٥٨.

(٢) المصدر السابق/ص ٣٥٩.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٦٥.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٤، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ص ٢٤٦ و ٢٤٧ والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨١.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٠ والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨٠.

(٦) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥١، وقريب منه ما في الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨٠، وزاد أنه عليه السلام قال لهما: «إن أحببنا أن تبايعاني، وإن أحببنا بايعتكما» فقالا: لا بل نبائعك. وممن ذكر مبايعة المهاجرين والأنصار لأمير المؤمنين عليه السلام، وفيهم طلحة والزبير اليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١٦٥. وابن عبد ربه في العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٩٠.

وقال: «وكتب إلي السري عن شعيب عن سيف عن أبي الحارثة وأبي عثمان قالا: «لما كان يوم الخميس على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان جمعوا أهل المدينة فوجدوا سعداً والزبير خارجين ووجدوا طلحة في حائط له، ووجدوا بني أمية قد هربوا إلا من يطلق الهرب، وهرب الوليد وسعيد إلى مكة في أول من خرج، وتبعهم مروان وتتابع على ذلك من تتابع، فلما اجتمع لهم أهل المدينة، قال لهم أهل مصر أنتم أهل الشورى وأنتم تعقدون الإمامة وأمركم عابز^(١) على الأمة فانظروا رجلاً تنصبونه ونحن لكم تبع. فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون»^(٢).

وقد روى ابن قتيبة في كيفية مبايعة علي عليه السلام في صباح اليوم التالي من مقتل عثمان فذكر كلام طلحة والزبير في الناس، فاجتمعا على أن عثمان خلط الذنب بالتوبة وأحدث أحداثاً وأن أمره إلى الله، وزاد الزبير أنهم قد تشاوروا فرضوا علياً، وأمرهم بمبايعته.

ويذكر أن علياً عليه السلام رفض البيعة أول الأمر إلا أن إصرارهم عليه جعله يقبل^(٣). ونقل المعتزلي عن أبي مخنف في كتاب «الجمل» «أن الأنصار والمهاجرين اجتمعوا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله لينظروا من يولونه أمرهم حتى غصّ المسجد بأهله، فاتفق رأي عمار وأبي الهيثم بن التيهان ورفاعة بن رافع ومالك بن عجلان وأبي أيوب خالد بن يزيد على إقعاد أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة... إلى أن قال بعد ذكر كلام عمار للناس بين فيه فضل علي عليه السلام: «فقال الناس بأجمعهم: قد رضينا، وهو عندنا ما ذكرتم وأفضل».

(١) لعله تصحيف عابر أي ماض ونافذ، وفي الكامل في التاريخ (وحكمكم جائز على الأمة) ج ٣/ ص ٨١.

(٢) تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٤٥٥. وفي البداية والنهاية/ مجلد ٤/ ج ٧/ ص ٢٤٧) أنه عليه السلام يبيع بعد مراجعة الناس له في ذلك، وكلهم يقول: «لا يصلح لها إلا علي».

(٣) الإمامة والسياسة ج ١/ ص ٦٥-٦٦.

وقاموا كلهم، فأتوا علياً عليه السلام فاستخرجوه من داره وسألوه بسط يده، فقبضها فتداكوا عليه تذاك الإبل الهيم على وردها حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً، فلما رأى منهم ما رأى، سألهم أن تكون بيعته في المسجد ظاهرة للناس... فكان أول من بايعه طلحة، فقال قبيصة بن ذؤيب الأسدي: تخوفت ألا يتم له أمره لأن أول يد بايعته شلاء، ثم بايعه الزبير، وبايعه المسلمون بالمدينة...»^(١).

ونقل الشيخ المفيد رحمته الله في كتاب الجمل عن أبي مخنف في كتابه المصنف في حرب البصرة^(٢) ما رواه إسحاق بن راشد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن ابن أبيزى قال: «ألا أحدثك ما رأت عيناى وسمعت أذناى، لما التقى الناس عند بيت المال قال عليّ لطلحة: «أبسط يدك أبايعك». فقال طلحة: «أنت أحق بهذا الأمر مني، وقد اجتمع لك من أهواء الناس ما لم يجتمع لي».

فقال عليه السلام له: «ما خشينا غيرك». فقال طلحة: «لا تخش! فوالله لا تؤتى من قبلي»^(٣).

ثم قام جماعة ممن تقدّم ذكرهم ليبايعوا علياً عليه السلام فاستقال، إلا أنهم اجتمعوا عليه فلم يزالوا به حتى بايعوه^(٤).

رفض أمير المؤمنين عليه السلام ثم قبوله لها:

قد يُقال: إن علياً عليه السلام رفض البيعة أول الأمر واستقال منها الناس مع

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٨. وفي الصواعق المحرقة/ص ١١٨ أنهم قالوا له عليه السلام: «ما نرى أحداً أحق بها منك منذ يدك نبايعك فبايعوه» ونحوه في العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٧٤.

(٢) وهو عين الكتاب الذي ذكره المعتزلي آنفاً باسم (الجمل).

(٣) الجمل للشيخ المفيد/ص ١٢٨/ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٤) المصدر السابق.

أنه كان يرى نفسه صاحب الحق مع الثلاثة الذين سبقوه، فلم يرفضه لَمَّا عُرض عليه؟

والجواب: إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن ليطلب الأمر لنفسه - مع استحقاقه له بلا أدنى شبهة وشك - بعد ما حصل من أحداث سبقت وقارنت مقتل عثمان لا سيما وإنَّ الأمويين كانوا يزّون أو على الأقل يُشيعون أنَّ علياً عليه السلام سبّب ما حصل لعثمان، فلو تصدّى بنفسه لاستغل ذلك الأمويون ومن والاهم في تدعيم اتهامهم له عليه السلام بالتحريض على قتل عثمان.

بل إنَّ رفضه عليه السلام أولاً مع مطالبتهم له تولي الأمر لعلّه كان في هذا الاتجاه من جهة. ومن جهة ثانية ليكون أكد في الحجة عليهم خصوصاً وهو عليه السلام يعلم بما هو مُقدم عليه من أمر الناكثين والقاسطين والمارقين ولذلك أجابهم عليه السلام لَمَّا غشوه طلباً للبيعة:

«دعوني والتمسوا غيري فإنّا مستقبلون أمراً له وجوه وله ألوان لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول».

فقالوا: «نشدك الله ألا ترى ما نرى، ألا ترى الإسلام، ألا ترى الفتنة، ألا تخاف الله».

فقال: «قد أجبتكم لما أرى، واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم^(١)، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم»^(٢).

ونحوه ما ذكره الشريف الرضي رحمته الله في نهج البلاغة باختلاف يسير وفي آخره: «وأنا لكم وزيراً خيراً لكم مني أميراً»^(٣).

(١) (ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب) شرح النهج لمحمد عبده (ج ١/ ص ١٨٢).

(٢) تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٤٥٦. والكامل في التاريخ/ ج ٣/ ص ٨١.

(٣) شرح النهج للشيخ محمد عبده/ ج ١/ ص ١٨١.

ومن جهة ثالثة كان عليه السلام يدرك أن في القوم من يطمع فيها أمثال طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص، إذ بعد شورى عمر لم يكن هؤلاء ليروا أنفسهم أقل حظاً من علي عليه السلام في تولي الخلافة، لا سيما وقد تولّاها من هم دونه أي الذين سبقوه. فكان عليه السلام يريد أن يُبطل حجتهم بذلك ليُظهر أن الناس أرادوه دونهم، وقد تقدّم معنا رواية الطبري: «فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون».

وتقدّم أيضاً أن من المبايعين طلحة والزبير، بل أنه عليه السلام سأل طلحة أن يتولّاها فأبى، وسيأتي تخلف سعد عن بيعته عليه السلام.

ومع كل ما أقامه عليهم من حجة أشاعوا بعد ذلك أنهم إنما بايعوا مكرهين وخرجوا عليه يقاتلونه في حرب البصرة.

المتخلفون عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام:

قد ذكر المؤرخون جماعة ممن تخلف عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام لسبب أو لآخر وهم: سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وصهيب بن سنان، وأسامة بن زيد^(١)، وسلمة بن سلامة بن وقش، وقدامة بن مظعون، وأهبان أو وهبان بن صيفي، وعبد الله بن سلام، والمغيرة بن شعبة.

وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت، وزيد بن ثابت، ومسلمة بن مخلد، وكعب بن مالك وأبو سعيد الخدري^(٢)، ومحمد بن سلمة، والنعمان بن بشير، ورافع بن خديج، وفضالة بن عبيد، وكعب بن عجرة،

(١) روى الكشي بإسناده عن سلمة بن محرز عن أبي جعفر عليه السلام «أن أسامة بن زيد قد رجع فلا تقولوا إلا خيراً» (اختيار معرفة الرجال/ ج ١/ ص ١٩٤/ ح ٨١).

(٢) والثابت عندنا أنه من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام (راجع رسالة في معرفة أحوال الصحابة/ ص ٦٤/ للحر العاملي).

وآخرون وذلك أنهم كانوا عثمانيّة^(١).

وقد ذكر في سبب تخلف بعضهم فيما رواه الطبري بإسناده عن عبد الله بن الحسن قال بعد ذكر تخلف قوم من الأنصار ممن تقدّم ذكرهم: أما حسان فكان شاعراً لا يبالي ما يصنع.

وأما زيد بن ثابت فولاه عثمان الديوان وبيت المال، فلما حُصر عثمان قال: «يا معشر الأنصار كونوا أنصاراً لله» مرتين. فقال أبو أيوب: «ما تنصره إلا أنه أكثر لك من العضدان^(٢)»، وفي الكامل «من العبدان». فأما كعب بن مالك فاستعمله على صدقة مزينة وترك ما أخذ منهم له^(٣).

وفي رواية أخرى رواها الطبري أيضاً عن سعد بن أبي وقاص أنه لم يتخلف أحد من الأنصار عن بيعته عليه السلام^(٤).

وروى في مروج الذهب أن جماعة من الأنصار عثمانيي الهوى ككعب بن مالك، وحسان بن ثابت والنعمان بن بشير وغيرهم أتوا علياً عليه السلام فيما بعد وبايعوه بل قال: «بايع من ذكرنا جميعاً»^(٥).

وقد كان ذكر من تخلف من الأنصار والمهاجرين عن بيعته عليه السلام ممن تقدم ذكرهم.

وهذا يتناسب مع ما ذكره الشيخ المفيد رحمته الله عن أبي مخنف من تحقق

(١) راجع تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٢-٤٥٤، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٤٦ و ٢٤٧، والكامل

في التاريخ/ج ٣/ص ٨٠ و ٨١، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦١ و ٣٦٢، وأسد الغابة/ج ٤/ص ٣٢.

(٢) وقد تقدّم ما ذكره المسعودي في مروج الذهب من أن زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع بقيمة مائة ألف دينار. (مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٤٢).

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨١.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٣.

(٥) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٢.

البيعة من بعضهم إلا أنهم تخلّفوا عن الخروج معه ﷺ إلى البصرة وهم سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة معتذرين كلٌّ بعذرٍ يخصه، فقال لهم أمير المؤمنين ﷺ: «ليس كل مفتون معاتب، ألسُّم على بيعتي؟ قالوا: بلى. قال: انصرفوا فسيُغنياني الله تعالى عنكم»^(١).

والحاصل: أنه لو صح تخلّف هؤلاء عن بيعته ﷺ، أو تخلّف بعضهم عنها فإنما لأنهم عثمانيون من جهة، ولخوفهم على ما في أيديهم من أموال اقترفوها في خلافة عثمان من جهة ثانية، ولبغض طوى عليه بعضُهم أيام رسول الله ﷺ وصاحبَه طوال الوقت إلى أن أبرزه في الامتناع عن بيعته ﷺ من جهة ثالثة^(٢).

وليس لقائل أن يقول: إنَّ عدم بيعة هؤلاء وهم من الصحابة يمنع من الإجماع على خلافة أمير المؤمنين ﷺ.

لأنَّ من المعلوم أنَّ خلافته ﷺ على خلاف من سبقه كانت بإجماع من حوته مدينة الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار وأهل بيعة الرضوان، ومن انضاف إليهم من أهل مصر والعراق في تلك الحال من الصحابة والتابعين^(٣) بنحوٍ لم يحصل لسابقه الذين تمت البيعة لأولهم بجماعة السقيفة وهم لا يتعدّون أصابع اليد الواحدة كما تقدّم.

ولثانيهم باختيار الأوّل له وتعيينه باستخلافه، دون أي رأي في ذلك للمسلمين. ولثالثهم ببعض أصحاب الشورى لما تقدّم من بيعة عليّ ﷺ عثمان مكرهاً.

(١) الجمل للشيخ المفيد/ ص ٩٥ - ٩٦/ ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٢) راجع ص ٣٣٣.

(٣) قال في العقد الفريد: «لم يبقَ أحدٌ من أهل بدر إلا أتى عليّاً فقالوا: ما نرى أحداً أولى بها منك، فمدّ يدك نبايعك...» العقد الفريد/ ج ٤/ ص ٢٧٣ و ٢٧٤.

وأين بيعة هؤلاء من بيعة علي عليه السلام؟!

هذا إذا سلمنا بمبدأ الاختيار الذي أضلوه وشرعوه لتصحیح خلافة الخليفة الأول.

وإلا فإن الإمامية لا تقول سوى بالنص الإلهي طريقاً إلى تعيين خليفة رسول الله ﷺ اختاره الناس أم لا، رضوا به أم لا، لقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(١).

وقد ثبت فيما سبق النص على أمير المؤمنين عليه السلام بما لا يبقى معه شك بأنه عليه السلام صاحب الحق في أمر الخلافة.

موقف طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، وعائشة زوج النبي ﷺ من خلافة أمير المؤمنين عليه السلام:

هناك مرويات تذكر مبايعة طلحة والزبير لأمر المؤمنين عليه السلام طوعاً، ومرويات أخرى تذكر أن مبايعتهما كانت كرهاً وقهراً.

أما الأولى فقد تقدّم بعضها عن الطبري^(٢)، وعن ابن قتيبة^(٣)، وشرح المعتزلي عن كتاب الجمل لأبي مخنف^(٤)، وعن كتاب الجمل للشيخ المفيد رحمته الله^(٥)، وغيرهم.

وأما الثانية فقد رواها بعض من ذكرنا:

١ - روى الطبري بإسناده عن الزهري قال: «بايع الناس علي بن أبي

(١) الأحزاب/٣٦.

(٢) تاريخ الطبري/ج٣/ص ٤٥٠-٤٥١-٤٥٥. وكذلك ابن الأثير في الكامل في التاريخ ج٣/ص ٨٠ و٨١، والبداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص ٢٤٦ و٢٤٧.

(٣) الإمامة والسياسة/ج١/ص ٦٥.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٤/ص ٨.

(٥) كتاب الجمل للشيخ المفيد/ص ١٢٨/ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

طالب فأرسل إلى الزبير وطلحة فدعاهما إلى البيعة فتلكأ طلحة، فقال مالك الأشر وسل سيفه: والله لتبايعن أو لأضربن ما بين عينيك، فقال طلحة: وأين المهرب عنه فبايعه، وبايعه الزبير، والناس^(١).

٢ - وروى بإسناده عن سعد بن أبي وقاص قال: «قال طلحة: بايعت والسيف فوق رأسي، فقال سعد: لا أدري، والسيف على رأسه أم لا، إلا أنني أعلم أنه بايع كارهاً...»^(٢).

٣ - روى في الإمامة والسياسة أن طلحة بايع مكرهاً قال: «... ثم أتوا طلحة، فقالوا له: اخرج فبايع، قال: من؟ قالوا: علينا. قال: تجتمع الشورى وتنظر. فقالوا: اخرج فبايع، فامتنع عليهم، فجاؤوا به يلبيونه، فبايعه بلسانه ومنع يده»^(٣).

وفي بعض المرويات أنهما صرّحا بمبايعتهما له ﷺ كرهاً كما روى الطبري بإسناده عن الزهري قال: «وقد بلغنا أنه قال لهما: إن أحببتما أن تبايعا لي، وإن أحببتما بايعتكما، فقالا: بل نبايعك، وقالوا بعد ذلك: إنما صنعنا ذلك خشية على أنفسنا، وقد عرفنا أنه لم يكن ليبايعنا، فظهرنا إلى مكة بعد قتل عثمان بأربعة أشهر»^(٤).

الرأي الراجع: هذا والصواب أنهما بايعا أمير المؤمنين ﷺ طائعين ثم نكثا البيعة لما لم ينلها منه ﷺ ما أرادوا وابتغيا.

(١) تاريخ الطبري/ج٣/ص٤٥١.

(٢) المصدر السابق/ص٤٥٣.

(٣) الإمامة والسياسة/ج١/ص٦٦.

(٤) تاريخ الطبري/ج٣/ص٤٥٢، ونقله عنه الخضري في محاضراته/ج٢/ص٤٨، وقد روى ابن الأثير في الكامل نحرأ من ذلك في بيعة طلحة والزبير كرهاً/ج١/ص٨١، و٨٩، وكذلك ابن كثير في البداية والنهاية (مجلد ٤/ج٧/ص٢٤٧) في بيعة الزبير، و٢٥٢ في بيعتهما، وابن عبد ربه في العقد الفريد/ج٤/ص٢٩٤.

وذلك :

أولاً: لما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام من وقوع البيعة منهما باختيارهما، وهو عليه السلام أولى في التصديق منهما، ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يشك في ذلك.

قال عليه السلام في كلام له كُلم به طلحة والزبير بعد بيعته بالخلافة، وقد عتبا من ترك مشورتها والاستعانة في الأمور بهما:

«... والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة، ولكنكم دعوتموني إليها وحملتُموني عليها...»^(١).

وهو صريح في أنهما كانا من الذين دعوا أمير المؤمنين عليه السلام إلى الخلافة والولاية، بل حملوه على قبولها لما تجمَعوا عليه كريضة الغنم.

وقال عليه السلام في خطبة أخرى يذكر فيها أصحاب الجمل: «فخرجوا يجرّون حرمة رسول الله ﷺ كما تُجرّ الأُمّة عند شرائها، مُتوجّهين بها إلى البصرة، فحبسا نساءهما في بيوتهما»^(٢)، وأبرزاً حبس رسول الله ﷺ لهما ولغيرهما في جيش، ما منهم رجلٌ إلّا وقد أعطاني الطاعة وسمح لي بالبيعة طائعاً غير مكره...»^(٣).

وهذا منه عليه السلام صريح أيضاً في أنهما ومن قام معهما قد أعطوا أمير المؤمنين عليه السلام الطاعة والبيعة بلا إكراه ولا إجبار.

وقال عليه السلام في خطبة ثالثة يذكر فيها اجتماعهم على بيعته ثم نكث

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٨٤.

(٢) يريد عليه السلام طلحة والزبير حيث قد أخرجا معهما إلى البصرة في جيش، عائشة زوج النبي ﷺ.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٨٥.

الاثنين لتلك البيعة: «... فأقبلتم إليّ إقبال العوذ المطافيل على أولادها^(١)، تقولون البيعة البيعة، قبضت كفي فبسطتموها، ونازعتكم يدي فجاذبتموها. اللهم إنهما قطعاني وظلماني، ونكثا بيعتي، وألبا الناس عليّ...»^(٢)، ونكث البيعة فرع عقدها الاختياري. وقال عليه السلام في خطبة رابعة خطبها في المدينة يذكر فيها حال طلحة والزبير بعد ذكر حاله مع سابقه ممن تولى أمر الخلافة: «... ثم استخرجت مني أيها الناس من بيتي، فبايعت مني على شيء مني لأمركم، وفراصة تصدقني ما في قلوب كثير منكم، وبايعني هذان الرجلان في أول من بايع، تعلمون ذلك، وقد نكثا وغدرا ونهضا إلى البصرة بعائشة ليفرقا جماعتكم، ويلقيا بأسكم بينكم...»^(٣).

ثانياً: وصف أصحاب الجمل بالناكثين كما سيأتي قريباً دليل على أنهم قد نكثوا البيعة ولو لم يكونوا مبايعين أو كانت بيعتهم كرهاً لما كانوا ناكثين إذ النكث فرع العقد الاختياري كما تقدم.

ثالثاً: إن روايات البيعة عن إكراه مع قلتها لم تذكر سوى في كتب العامة من جهة، ورواياتها مثل سعد بن أبي وقاص والزهري من جهة ثانية، وهما منحرفان عن علي عليه السلام^(٤)، على أن نفس الزهري روى البيعة اختياراً كما تقدم.

أما روايات البيعة اختباراً وطوعاً فقد رواها الفريقان وهي أكثر من روايات الإكراه ورواياتها متعددون كما يظهر بوضوح من يتبع كتب التاريخ

(١) العوذ: جمع عائذة وهي الحديثة التاج من الظباء والإبل، أو كل أنثى. والمطافيل: جمع مَطْفِل، ذات الطفل من الإنس والوحش (شرح محمد عبده/ ج ٢/ ص ٢٠).

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ٢/ ص ٢٠، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٩/ ص ٣٨.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ٣٠٧.

(٤) أما ابن وقاص فقد تقدم، وأما الزهري فقد روى ابن أبي الحديد في شرحه (ج ٤/ ص ١٠٢) ما يدل على انحرافه عن علي عليه السلام.

والسير، فمضافاً إلى ما تقدّم روى الطبري بإسناده عن عوف قال:

«أما أنا فأشهد أنني سمعت محمد بن سيرين يقول: إن علياً جاء فقال لطلحة: ابسط يدك يا طلحة لأبايعك، فقال طلحة: أنت أحق وأنت أمير المؤمنين فابسط يدك. قال: فبسط علي يده فبايعه»^(١).

وقال الشيخ المفيد رحمته الله في كتاب الجمل: «روى أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي عن عثمان بن أبي شيبة عن عبد الله بن ادريس عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم قال:

«جاء طلحة والزبير إلى علي عليه السلام وهو متعوّذ بحيطان المدينة، فدخلا عليه وقالوا له: ابسط يدك نبايعك، فإنّ الناس لا يرضون إلا بك.

فقال لهما: لا حاجة لي في ذلك، لأن أكون لكما وزيراً خيراً من أن أكون لكما أميراً فليبسط من شاء منكما يده أبايعه.

فقالا: إن الناس لا يؤثرون غيرك، ولا يعدلون عنك إلى سواك، فابسط يدك نبايعك أوّل الناس.

فقال: إن بيعتي لا تكون سراً، فأمهلاً حتى أخرج إلى المسجد.

فقالا: بل نبايعك ها هنا ثم نبايعك في المسجد. فبايعاه أوّل الناس، ثم بايعه الناس على المنبر أولهم طلحة بن عبيد الله، وكانت يده شلاء فصعد المنبر إليه فصفق على يده، ورجل من بني أسد يزجر الطير قائم ينظر إليه، فلما رأى أوّل يد صفقت على يد أمير المؤمنين عليه السلام يد طلحة وهي شلاء قال: ﴿إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ أوّل يد صفقت على يده شلاء يوشك ألا يتم

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٥.

هذا الأمر. ثُمَّ نزل طلحة والزبير وبايعه الناس بعدهما»^(١).

رابعاً: إِنَّ طلحة والزبير قد أقرّا بالبيعة له ﷺ فأقرارهما حجة عليهما، وادّعيّا أن البيعة كانت عن إكراه، وهذه الدعوى على خلاف ما ظهر منهما فليأتيا عليها بدليل وحجة وإلا كانت باطلة. وهو ما قاله ﷺ في حق الزبير: «يزعم أنه قد بايع بيده ولم يبايع بقلبه. فقد أقرّ بالبيعة، وادّعى الوليعة»^(٢)، فليأت عليها بأمرٍ يُعرف. وإلا فليدخل فيما خرج منه»^(٣).

قال الشارح المعتزلي: «كان الزبير يقول: بايعت بيدي لا بقلبي، وكان يدّعي تارة أنه أكره، ويدّعي تارة أنه ورى في البيعة تورية، ونوى دخيلة، وأتى بمعاريض لا تُحمل على ظاهرها، فقال ﷺ: هذا الكلام إقرار منه بالبيعة وادّعاء أمر آخر لم يُقم عليه دليلاً، ولم ينصب له برهاناً، فإما أن يقيم دليلاً على فساد البيعة الظاهرة وأنها غير لازمة له، وإما أن يعاود طاعته»^(٤).

ثم قال: «قال عليّ ﷺ للزبير يوم بايعه: «إني، لخائف أن تغدر بي وتنكث بيعتي». قال: «لا تخافن، فإن ذلك لا يكون مني أبداً». فقال ﷺ: «فلي الله عليك بذلك راعٍ وكفيل؟» قال: «نعم، الله لك عليّ بذلك راعٍ وكفيل»^(٥).

وقال الشيخ محمد عبده في شرحه في ذكر مجمل قصة حرب الجمل: «ومجمل القصة أنّ طلحة والزبير، بعدما بايعا أمير المؤمنين فارقاه في المدينة وأتيا مكة مغاضبين...»^(٦).

(١) كتاب الجمل للشيخ المفيد/ ص ١٣٠/ ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد. وهو قريب مما تقدّم عن غيره.

(٢) الوليعة: الدخيلة وما يضمّر في القلب ويكتُم، والبطانة (شرح النهج لمحمد عبده/ ج ١/ ص ٤٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ٢٣٠.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ٢٣٠، وروى في ج ٩/ ص ٣٢٧/ كلاماً قاله ابن عباس لابن الزبير

في أبيه، منه: «والله إني لا أعلم إلا أنه فرّ وما كُرّ، وحارب فما صبر، وبايع فما تم، وقطع الرحم، وأنكر الفضل، ورام ما لبس له بأهل».

(٦) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ١/ ص ٤٤/ تعليقة رقم ٣.

وقال عليه السلام أيضاً لابن عباس لما أرسله إلى الزبير يستفيئه إلى طاعته قبل حرب الجمل، وطلب من ابن عباس أن لا يلقي طلحة لغلظته ورعونته:

«ولكن القَ الزُّبير فإنه ألين عريكة، فقل له يقول لك ابنُ خالك: عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا ممّا بدا»^(١).

يريد عليه السلام أن الزبير عرفه بالحجاز أي أطاعه فيه حيث عقد له البيعة، وأنكره بالعراق حيث خرج عليه وجمع لقتاله^(٢).

وروى المؤرخون أن الأحنف بن قيس قال: «لم أباع علياً حتى لقيت طلحة والزبير وعائشة بالمدينة وأنا أريد الحج وعثمان محصور، فقلت لكل منهم: إن الرجل مقتول فمن تأمروني أباع، فكلهم قال: بايع علياً، فقلت: أترضونه لي؟ فقالوا: نعم...»^(٣).

هذا والأكثر بل جمهور أرباب السِّير على أنهما بايعا طائعين غير مكرهين ثم تغيرت عزائمهما وفسدت نياتهما، وغدرا به كما عن المعتزلي في شرحه^(٤) وقال: «قال الزبيريون منهم عبد الله بن مصعب والزبير بن بكار وشيعتهم ومن وافق قولهم من بني تيم بن مرة، أرباب العصبية لطلحة: إنهما بايعا مكرهين...»^(٥).

والحاصل: أنَّ الثابت بيعة طلحة والزبير لأمر المؤمنين عليهم السلام إلا أنهما خرجا عليه ونكثا بيعته لحاجة في أنفسهما سيأتي الكلام عنها لاحقاً في حرب الجمل.

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج١/ص٧٦، تعليقة رقم ٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ الطبري/ج٣/ص٥١٠، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج٧/ص٢٦١، والكمال في التاريخ/ج٣/ص١٠١، وفتح الباري/ج١٣/ص٣٨، والعقد الفريد/ج٤/ص٢٩٨.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٤/ص٧، وراجع العقد الفريد/ج٤/ص٢٨٤.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٤/ص٧.

موقف عائشة من بيعته ﷺ

أما عائشة بنت أبي بكر زوج النبي ﷺ فقد كانت شريكة طلحة والزبير في الخروج على أمير المؤمنين ﷺ ومحاربهته. وهذا منها ليس بغريب بعد معرفة موقفها السلبي جداً من أمير المؤمنين ﷺ في حياة رسول الله ﷺ كما سلف، وقد عبّرت عن هذا البغض والعداء بالفعل لما شنت الحرب - وهي على جملها عسكر - على عليّ ﷺ.

وتقدّم كلامها الحاكي عن دخيلتها لما أبلغت بقتل عثمان وتولية عليّ ﷺ الخلافة حيث تمت أن تطبق السماء على الأرض.

ومن ذلك أيضاً: ما رواه ابن قتيبة من أن طلحة خرج بعد بيعة الناس لعليّ ﷺ فلقى عائشة، فقالت: ما صنع الناس؟ قال: قتلوا عثمان.

قالت: ثم ما صنعوا؟ قال: بايعوا عليّاً، ثم أتوني فأكرهوني ولتبوني حتى بايعت. قالت: وما لعليّ يستولي على رقابنا، لا أدخل المدينة ولعليّ فيها سلطان، فرجعت^(١).

والذي يؤكد ما في نفس عائشة من أمير المؤمنين ﷺ وأنها لا تزال قالية له ناقمة عليه قوله ﷺ في بعض خطبه بعد حرب الجمل:

«وأما فلانة فأدركها رأي النساء، وضغنٌ غلا في صدرها كمرجل القين، ولو دُعيت لتنال من غيري ما أتت إليّ لم تفعل...»^(٢).

قال المعتزلي: وفلانة كناية عن أم المؤمنين عائشة أبوها أبو بكر...^(٣). والضغن: الحقد. والمرجل: القدر أو القدر الكبيرة.

يريد ﷺ: إن حقدوا كان دائم الغليان كقدر الحدّاد فإنه يغلي ما دام

(١) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٦٦.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ١٨٩، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٤٨.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ١٩٠.

يصنع، ولو دعاها أحد لتصيب من غيري غرضاً من الإساءة والعدوان مثل ما أتت إليّ - أي فعلت بي - لم تفعل، لأنّ حقدّها كان عليّ خاصة^(١).

وروى المعتزلي خطبتها في أهل البصرة تحثهم على قتال أمير المؤمنين عليه السلام والطلب بدم عثمان جاء فيها: «أيها الناس، إنه ما بلغ من ذنب عثمان ما يستحلّ به دمه! مُصْتَمَوْه^(٢) كما يماضُ الثوب الرحيض^(٣)، ثمّ عدوتم عليه فقتلتموه بعد توبته وخروجه من ذنبه، وبايعتم ابن أبي طالب بغير مشورة من الجماعة ابتزازاً وغصباً...»^(٤).

انظر كيف اعتبرت بيعة أمير المؤمنين ابتزازاً وغصباً.

وعن البلاذري أنها لما أخبرت بقتل عثمان قالت: كأني أنظر إلى الناس يبايعون طلحة وإصبعة تحسّ أيديهم، ثم جاء راكب آخر فقال: قُتِلَ عثمان وبايع الناس علياً، فقالت: واعثماناه، ورجعت إلى مكة، فضربت لها قبة في المسجد الحرام وقالت: يا معشر قريش إن عثمان قد قتل، قتله علي بن أبي طالب، والله لأنملة - أو قالت ليلة - من عثمان خير من علي الدهر كلّهُ...»^(٥).

ومنه تعرف وجه قتال عائشة زوج النبي ﷺ لأمر المؤمنين عليه السلام مضافاً إلى ما سيأتي من أنها كانت تتمنى رجوع الأمر إلى بني نيم بتولية ابن عمها طلحة بن عبيد الله، وهذا ما لم يتم لها.

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٤٨، تعليقة رقم ١.

(٢) يقال: مصته أموصه موصاً: أرادت أنهم استتابوه عمّا نفقوا منه، فلما أعطاهم ما طلبوه قتلوه.

(٣) الرحيض: المنسول.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣١٦.

(٥) أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٥٨٣ و ٥٨٤.

الناكثون والقاسطون والمارقون

قال عليه السلام: «فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى، وقسط (وفسق) آخرون، كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْمُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾، بلى والله لقد سمعوها ووعوها، ولكنهم حليت الدنيا في أعينهم وراقهم زبرجها».

بيان معاني كلامه عليه السلام:

نهوضه عليه السلام بالأمر أي قيامه بأمر الخلافة

نكثت طائفة: وهي طائفة أصحاب الجمل، والنكث هو نقض البيعة التي أعطوها طائعين له عليه السلام في المدينة، ونقضوها في البصرة.

قال في المصباح: «نكث الرجل العهد نكثاً من باب قتل نقضه ونبذه»^(١).

وقال الطريحي: «قوله تعالى ﴿تَكُونُوا أَيْمَنُهُمْ﴾ أي نقضوا عهدهم من النكث: النقض، ثم قال: وفي حديث علي عليه السلام أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين. فالناكثون أهل الجمل لأنهم نكثوا البيعة أي نقضوها...»^(٢).

ومرقت أخرى، أي طائفة أخرى، والمروق هو الخروج، قال الفيتومي:

(١) المصباح المنير/ج ٢/ص ٦٢٤/مادة نكث.

(٢) مجمع البحرين/ج ٢/ص ٢٦٦/مادة نكث.

«مَرَقَ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ مُرَوِّقاً مِنْ بَابِ قَعْدَ: خَرَجَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ مَدْخَلِهِ، وَمِنْهُ قِيلَ: مَرَقَ مِنَ الدِّينِ مَرَوِّقاً أَيْضاً إِذَا خَرَجَ مِنْهُ»^(١).

والمراد بهم أهل النهر وان من الذين خرجوا على أمير المؤمنين عليه السلام بعد وقعة صفين كما سيأتي.

وقسط آخرون أو فسق: وهم أصحاب معاوية من أهل الشام، ومن والاهم من أعداء أمير المؤمنين عليه السلام أمثال عمرو بن العاص، وعبيد الله بن عمر بن الخطاب وغيرهما.

والفسق هو الخروج، فسق فُسُوقاً من باب قعد خرج عن الطاعة والاسم الفسق^(٢). والقسط: العدل والجور، وعن الفيتومي في المصباح: قسط قسطاً من باب ضرب وقسوطاً جار وعدل أيضاً فهو من الأضداد قاله ابن القطّاع^(٣).

والمراد به هنا الثاني لوضوح جور معاوية وأصحابه على أمير المؤمنين عليه السلام.

قال ابن ميثم: «وأما تخصيص أهل الشام بالفاسقين فلأن مفهوم الفسق أو القسط هو الخروج عن سنن الحق، وقد كانوا كذلك بمخالفته عليه السلام، والخروج عن طاعته، فكان إطلاق أحد اللفظين عليهم لذلك»^(٤).

الطوائف الثلاث في الروايات:

وقد اتفق المسلمون على أن أمير المؤمنين عليه السلام يقاتل هذه الطوائف الثلاث بعهد عهده إليه رسول الله ﷺ لإحداثهم في الدين، فقد روى

(١) المصباح المنير/ج ٢/ص ٥٦٩/مادة مرق. وكذا في مجمع البحرين/ج ٥/ص ٢٣٥/مادة مرق.

والقاموس/ج ٣/ص ٤٠٨.

(٢) المصباح المنير/ج ٢/ص ٤٧٣/مادة فسق.

(٣) المصدر السابق/ص ٥٠٣.

(٤) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٥.

الخوارزمي في مناقبه بإسناده عن أبي سعيد قال: «ذكر رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام ما يلقي من بعده. قال: فبكى وقال: «أسألك بحق قرابتي وبحق صحبتي إلا دعوت الله لي أن يقبضني الله».

قال: «يا علي تسألني أن أدعوك الله لأجل مؤجل».

قال: «فقال: يا رسول الله على ما أقاتل القوم؟» قال: «على الإحداث في الدين»^(١).

وبإسناده عن أبي سعيد التميمي عن علي عليه السلام قال: «عهد إلي رسول الله ﷺ أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، فقبل له: يا أمير المؤمنين، من الناكثون؟» قال: «الناكثون أصحاب الجمل، والمارقون الخوارج، والقاسطون أهل الشام»^(٢).

وروى بإسناده عن أبي سعيد الخدري قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، فقلنا: يا رسول الله، أمرتنا بقتال هؤلاء، فمع من؟ قال: مع علي بن أبي طالب، معه يقتل عمار بن ياسر»^(٣).

وبإسناده عن علقمة عن عبد الله قال: «خرج رسول الله ﷺ فأتى منزل أم سلمة، فجاء علي فقال رسول الله ﷺ: هذا والله قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بعدي»^(٤).

وبإسناده عن عتاب بن ثعلبة قال: «حدثني أبو أيوب الأنصاري في

(١) مناقب الخوارزمي/ ص ١٧٥/ ح ٢١١.

(٢) المصدر السابق/ ص ٢١٢، ورواه ابن الأثير الجزري في أسد الغابة/ ج ٤/ ص ٣٣.

(٣) المصدر السابق/ ص ١٨٩/ ح ٢٢٤، ورواه ابن الأثير في أسد الغابة/ ج ٤/ ص ٣٢، وابن عساكر في ترجمة الإمام علي عليه السلام/ ج ٣/ ص ٢١٢.

(٤) مناقب الخوارزمي/ ص ١٩٠/ ح ٢٢٥، ورواه ابن عساكر في ترجمة الإمام علي عليه السلام/ ج ٣/ ص ٢٠٥.

خلافة عمر بن الخطاب قال: أمرني رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين مع علي بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

قال المعتزلي في شرحه بعد ذكر الطوائف الثلاث: «وأشرنا نحن بقولنا: سمّاهم رسول الله ﷺ القاسطين إلى قوله عليه السلام: «ستقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين». وهذا الخبر من دلائل نبوته صلوات الله عليه لأنه إخبار صريح بالغيب لا يحتمل التمويه والتدليس كما تحتمله الأخبار المجملة...»^(٢).

وروى ابن كثير عن الإمام أحمد بإسناده عن رجاء بن عبيدة الزبيدي قال: «سمعت أبا سعيد يقول: كنا جلوساً ننتظر رسول الله ﷺ، فخرج علينا من بيوت بعض نساءه، قال: فقمنا معه، فانقطعت نعله، فتخلف عليها عليٌّ يخصفها، فمضى رسول الله ﷺ ومضينا معه، ثم قام ينتظره وقمنا معه، فقال: إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله، فاستشرف لها، وفيهم أبو بكر وعمر، فقال: لا، ولكنه خاصف النعل، قال: فجئنا نبشره، قال: فكأنه قد سمعه»، ورواه أحمد عن وكيع، وأبي أسامة عن قطر بن خليفة^(٣). ومن المعلوم أنه عليه السلام لم يقاتل بعد النبي ﷺ إلا هذه الطوائف الثلاث.

وفي مجمع البيان في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَثُرُوا أَتَمْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَلِيلًا أَيْمَةً الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا يَتَمَنَّوْنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ﴾^(٤).

(١) مناقب الخوارزمي/ص ١٩٠/ج ٢٢٦، ورواه ابن عساكر في ترجمة الإمام علي عليه السلام ج ٣/ص ٢١٣ ورواه الحاكم في مستدرك الصحيحين/ج ٣/ص ١٣٩.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠١.

(٣) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٣٣، ورواه في البحار/ج ٣٣/ص ٣٥٢، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٧٧، وفي أسد الغابة/ج ٤/ص ٣٢، وسنأتي روايته عن مستدرك الحاكم لاحقاً.

(٤) التوبة/١٢.

قال: «كان حذيفة بن اليمان يقول: لم يأت أهل هذه الآية بعد...». وقرأ عليٌّ عليه السلام هذه الآية يوم البصرة، ثم قال: «أما والله لقد عهد إليّ رسول الله ﷺ وقال لي: يا عليّ لتقاتلنّ الفئة الناكثة، والفئة الباغية والفئة المارقة»^(١).

في سبب تمرّد هذه الطوائف الثلاث:

أمّا الناكثون فشعارهم الظاهري كان الطلب بدم عثمان، والاقتصاص من قتله كما سلف ذكر ذلك في أكثر من موضع، إن في كلام طلحة أم الزبير أم عائشة التي قلبت الأمور رأساً على عقب فبينما هي تحرّض على عثمان، وتهيج عليه الناس بل تأمرهم بقتله، فإذا بها تخرج مطالبةً بدمه معلنةً أمام الملأ أنّه قتل مظلوماً. فما عدا ممّا بدا!

إنّ المتابع لمجريات الأحداث التي سبقت وقارنت قتل عثمان وبيعة أمير المؤمنين عليه السلام بعده ليجد الجواب عن السبب في تبدل حال القوم وتغيّرها من عداوة لعثمان إلى مطالبة بدمه.

خلفية خروج طلحة والزبير:

أمّا طلحة والزبير فلمّا كانا من أشدّ المحرّضين على عثمان، خصوصاً طلحة الذي كان يأمر وينهى في بعض المحاصرين، فقد خافا من أن يُطالبَا بدمه بعد استتباب الأمر لأمير المؤمنين عليه السلام فاستعجلا الخروج ليرفعا الشبهة عنهما فلا يطالبان بما كان عليهما من عثمان. وقد تقدّم ما يدلّ على ذلك في الأمر السادس المعقود لبيان دور جماعة ممّن شرك في دم عثمان^(٢).

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن/مجلد ٤/ج ١٠/ص ٢٤، وقد روى ابن كثير رواية قتال علي عليه السلام الطوائف الثلاث بطرق متعددة في البداية والنهاية (مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٣٣ وما بعدها، وكذلك الجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ١٥٠، وص ٢٧٤ إلى ص ٢٨٨. وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساکر/ج ٣/ص ١٦٣ وما بعدها/ج ١١٧٨ وما بعده.

(٢) راجع من ص ٣٧١ إلى ص ٣٧٦.

ولم يكونا ليخرجا لو أعطاهما أمير المؤمنين عليه السلام ما أرادا من ملك الكوفة والبصرة أو غيرهما إذ بذلك يكونان آمنين من أن تطالهما التهمة لكونهما انتظما في سلك العمالة لأمر المؤمنين عليه السلام. قال المعتزلي: «إن طلحة والزبير لمّا أيسا من جهة علي عليه السلام، ومن حصول الدنيا من قبله، قلبا له ظهر المجنّ، فكاشفاه وعاتباه قبل المفارقة عتاباً لا ذعاً»^(١).

ثم روى عن شيخه أبي عثمان ما يدل على ذلك، وفيه «أنهما بعثا بمحمد بن طلحة إلى علي عليه السلام وقالوا قل له: «لقد فال فيك رأينا وخاب ظننا، أصلحنا لك الأمر ووطدنا لك الإمرة، وأجلبنا على عثمان حتى قُتل، فلمّا طلبك الناس لأمرهم، أسرعنا إليك وبايعناك، وقدنا إليك أعناق العرب، ووطئ المهاجرون والأنصار أعقابنا في بيعتك، حتى إذا ملكت عنانك، استبددت برأيك عتاً، ورفضتنا رفض التريكة»^(٢) وأذلتنا إذالة^(٣) الإماء...»^(٤).

ولمّا سأل أمير المؤمنين عليه السلام محمد بن طلحة أن يسألهم: ما يرضيهما؟ فذهب وجاءه فقال: «إنهما يقولان: ولّ أحدنا البصرة والآخر الكوفة».

فقال: لا ها الله! إذن يحلم الأديم، ويستشري الفساد، وتنتقض عليّ البلاد من أقطارها، والله إني لا آمنهما وهما عندي بالمدينة، فكيف آمنهما وقد وليتهما العراقيين...» ثم إنه عليه السلام حذرهما من سطوة الله ونقمته، وبعد فترة جاءه يستأذنان للخروج للعمرة فأذن لهما بعد أن أحلفهما ألا ينقضا بيعته، ولا يغدرا به، ولا يشقّا عصا المسلمين، ولا يوقعا الفرقة بينهم، وأن يعودا بعد العمرة إلى بيوتهما بالمدينة، فحلفا على ذلك كلّ ثم خرجا ففعلا ما فعلا^(٥).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ١٥.

(٢) التريكة: التي تُترك فلا يتزوجها أحد.

(٣) الإذالة: الإهانة.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ١٦.

(٥) المصدر السابق.

وروى الطبري أنه بعد أن بايع طلحة والزبير أمير المؤمنين عليه السلام سألاه أن يؤمرهما على الكوفة والبصرة، فقال: «تكونان عندي فأتجمل بكما، فلني وجش لفراقكما»^(١).

وروى عن طلحة بعد بيعة علي عليه السلام أنه قال: «ما لنا من هذا الأمر إلا كجشة أنف الكلب»^(٢).

وكذلك لما جاءه الرجلان ومعهما جماعة من العثمانية يطالبونه بالاعتصام من قتلة عثمان أجابهم بأن هذا الأمر أمر جاهلية، ثم بين لهم اختلاف الناس في قتل عثمان وقد نقلنا كلامه عليه السلام بتمامه (ص ٣٦٨) وبيننا معناه ومراده عليه السلام.

فقال طلحة: «دعني آتي البصرة فلا يفجأك إلا وأنا في خيل. فقال: حتى أنظر في ذلك، وقال الزبير: دعني آت الكوفة فلا يفجأك إلا وأنا في خيل، فقال: حتى أنظر في ذلك...»^(٣)، وهذا طلب منهما بتوليتهما الكوفة والبصرة على أن يأتياه بالنصرة منهما، فلم يجبهما عليه السلام إلى ذلك بل أنظرهما.

وروى ابن أبي الحديد فقال: «جاء الزبير وطلحة إلى علي عليه السلام بعد البيعة بأيام، فقالا له: «يا أمير المؤمنين، قد رأيت ما كنا فيه من الجفوة في ولاية عثمان كلها، وعلمت رأي عثمان كان في بني أمية، وقد ولّاك الله الخلافة من بعده، فولنا بعض أعمالك». فقال لهما: «ارضيا بقسم الله لكما، حتى أرى رأيي، واعلما أنني لا أشرك في أمانتي إلا من أرضى بدينه وأمانته

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥١ ونقله عنه ابن أبي الحديد (المصدر السابق/ص ١٧). وذكره ابن كثير في البداية والنهاية، مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٤٦ و ٢٤٩.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٥٢.

(٣) المصدر السابق/ص ٤٥٩.

من أصحابي، ومن قد عرفت دخيلته»، فانصرفا عنه وقد دخلهما اليأس، فاستأذناه في العمرة^(١).

وروى ابن قتيبة «أن طلحة والزبير أتيا علياً بعد فراغ البيعة فقالا: هل تدري علي ما بايعناك يا أمير المؤمنين؟ قال علي عليه السلام: نعم، على السمع والطاعة، وعلى ما بايعتم عليه أبا بكر وعمر وعثمان. فقالا: لا، ولكننا بايعناك على أننا شريكاك في الأمر، قال علي: لا، ولكنكما شريكان في القول والاستقامة والعون على العجز والأولاد.

قال: وكان الزبير لا يشك في ولاية العراق، وطلحة في اليمن، فلمّا استبان لهما أنّ علياً غير موليهما شيئاً، أظهرتا الشكاة...».

ثم ذكر كلاماً لهما في أنّهما مهذا لعلي عليه السلام الأمر بتحريضهما على عثمان إلى أن آل الأمر إلى قتله، ثم إنهما استأذناه عليه السلام للعمرة، وخرجا إلى شأنهما^(٢). وفي تاريخ اليعقوبي أنّهما أتياه فقالا: «إنه قد نالنا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله جفوة فأشركنا في أمرك» فقال: أنتما شريكاي في القوة والاستقامة وعوناي على العجز والأود^(٣).

ومما ذكره ابن قتيبة وغيره من كلام طلحة والزبير لأمير المؤمنين عليه السلام نستفيد أموراً ثلاثة:

الأمر الأول: أنّهما أقرّا بتحريضهما وتأليبهما على عثمان، وإقرار العقلاء على أنفسهم جائز. فكيف جاز لهما بعد ذلك القيام والمطالبة بدمه، وقد كانا ومن معهما السبب في قتله؟ ولذا قال عليه السلام لهما ولأتباعهما «والله ما أنكروا عليّ منكراً، ولا جعلوا بيني وبينهم نَصْفاً، وإنهم ليطلبون حقاً هم تركوه،

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١/ص٢٣١.

(٢) الإمامة والسياسة لابن قتيبة/ج١/ص ٧٠-٧١.

(٣) تاريخ اليعقوبي/ج٢/ص١٦٦.

ودماً هم سفكوه، فإن كنتُ شريكهم فيه، فإنَّ لهم نصيباً منه، وإن كانوا ولَّوه دوني فما الطَّليبةُ إلا قبلهم...»^(١).

الأمر الثاني: إقرارهما بالبيعة طائعين، وهو خلاف ما ادَّعياه، أو ادَّعاه الزُّبيريون ومن والاهم من أنَّ مبايعتهما كانت كرهاً تحت ظل السيوف ومخافة أن تُضرب عنقاهما.

الأمر الثالث: أنَّ بيعتهما كانت ببيعة طمع لا ببيعة ولاء وطاعة كما هو واضح فأحدهما كان يطمع بالبصرة والآخر بالكوفة، أو أحدهما بالعراق والآخر باليمن. فلمَّا لم يفوزا بما أملا انقلبا على أمير المؤمنين عليه السلام تحت شعار المطالبة بدم عثمان. وقد تقدَّم كلام ابن سيرين الذي يُوحى بذلك (راجع ص ٣٥٢).

وأما دعواهما أنهما إنما مهَّدا الأمر لأمر المؤمنين عليهم السلام فإنها كدعواهما أنهما بايعاه عليهم السلام كرهاً لا معنى لها بعد ما تقدَّم.

نعم كان في نفس كلٍّ منهما طمعٌ في الخلافة بعد تسميتهما في أهل الشورى من قِبَل عمر بن الخطَّاب كما صرَّح بذلك ابن أبي الحديد، فإنَّه بعد أن ذكر حالهما مع أمير المؤمنين عليه السلام وكيف انقلبا عليه، وكيف أنَّ عمر منع المهاجرين وذوي السوابق من الخروج من المدينة كي لا يخالطوا الناس فيحسبوا لهم الوثوب وطلب الإمرة قال: «لكنه رضي الله عنه»^(٢) نقض هذا الرأي السديد بما فعله بعد طعن أبي لؤلؤة له من أمر الشورى، فإن ذلك كان سبب كل فتنة وقعت، وتقع إلى أن تنقضي الدنيا، وقد قدَّمنا ذكر ذلك، وشرحنا ما أذى إليه أمر الشورى من الفساد بما حصل في نفس كلٍّ من الستة من ترشيحه للخلافة»^(٣).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٩.

(٢) يريد عمر بن الخطَّاب.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ١١. والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٦٥ عن معاوية بن أبي سفيان.

وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك ص ٢٩١ وغيرها فراجع.

ويؤكدّه ما ذكره محمد بن إسحاق قال: «حدثني جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه عن ابن عباس قال: بعثني علي عليه السلام يوم الجمل إلى طلحة والزبير، وبعث معي بمصحف منشور وإن الريح لتصفق ورقه، فقال لي: قل لهما: هذا كتاب الله بيننا وبينكم، فما تريدان؟ فلم يكن لهما جواب إلا أن قالا: نريد ما أراد؛ كأنهما يقولان: الملك، فرجعت إلى علي فأخبرته»^(١).

خلفية خروج عائشة:

أما عائشة زوج النبي ﷺ فقد صار واضحاً السبب في قيامها بوجه أمير المؤمنين عليه السلام وهو بغضها له لأمر كثيرة وقد تقدّم بعض منها، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية كانت تتمنى عود الأمر إلى بني تميم من خلال تولي طلحة بن عبيد الله الخلافة بعد عثمان، كما صرّحت بذلك مراراً وإليك بعضه:

١ - ما رواه المدائني في كتاب «الجمل» لما قُتل عثمان، كانت عائشة بمكة، وبلغ قتله إليها وهي بشّراف، فلم تشك في أن طلحة هو صاحب الأمر، وقالت: بُعداً لنعشل وسحقاً! إيه ذا الإصبع! إيه أبا شبل! إيه يا بن عم، لكأني أنظرُ إلى إصبعه وهو يبايع له...»^(٢).

٢ - ما رواه أبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي في كتابه: «إن عائشة لما بلغها قتل عثمان وهي بمكة، أقبلت مسرعة، وهي تقول: إيه ذا الإصبع! لله أبوك! أما إنهم وجدوا طلحة لها كفّوا...»^(٣).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣١٧.

(٢) المصدر السابق ج ٦/ص ٢١٥. وتقدّم بعضه سابقاً فراجع.

(٣) المصدر السابق/ص ٢١٥.

٣ - ما رواه أيضاً أبو مخنف عن قيس بن أبي حازم عنها لَمَّا بلغها قتل عثمان: «إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ ذُو الْإِصْبَعِ، فَلَمَّا جَاءَتْ الْأَخْبَارُ بِبَيْعَةِ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَتْ: تَعِسُوا تَعِسُوا! لَا يَرُدُّونَ الْأَمْرَ فِي تَيْمٍ أَبَدًا»^(١).

أَمَّا مَنْ تَابِعَهُمْ فَقَدْ كَانُوا عِثْمَانِيَّيَ الْهُوَى، أُمُوِّيَّيَ الْمَشْرَبِ، لَا يَلَاثِمُهُمْ تَوَلَّى عَلِيٌّ عليه السلام الْخِلَافَةَ حَيْثُ يَقْسُطُ وَيَعْدِلُ بَيْنَ الْجَمِيعِ.

إعذار أمير المؤمنين عليه السلام إلى أهل الجمل:

ذكر أرباب السِّير^(٢) أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَاتَبَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَائِشَةَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لِيَكْفُوا عَنْ الْحَرْبِ، وَحَمَلَ زَيْدُ بْنُ صَوْحَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رِسَالَاتِهِ إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَجِيبُوا إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ جَمَعَ مَنْ تَابَعَهُ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ بَيْعَتِهِ فَخَطَبَهُمْ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ تَأَنَيْتُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ وَرَاقَيْتَهُمْ وَنَاشَدْتَهُمْ كَيْمَا يَرْجِعُوا وَيَرْتَدِعُوا، فَلَمْ يَفْعَلُوا وَلَمْ يَسْتَجِيبُوا، وَقَدْ بَعَثُوا إِلَيَّ أَنْ أُبْرَزَ إِلَى الطَّعَانِ وَاثِبْتُ لِلْجَلَادِ، وَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَهْدُدُّ بِالْحَرْبِ وَلَا أَدْعَى إِلَيْهَا وَقَدْ أَنْصَفَ مِنْ رَامَاهَا...» إِلَى أَنْ قَالَ عليه السلام:

«اللَّهُمَّ إِنْ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَعْطَانِي صَفْقَةً يَمِينَهُ طَائِعاً ثُمَّ نَكَثَ بَيْعَتِي، اللَّهُمَّ فَعَاجِلْهُ وَلَا تَمَهِّلْهُ، اللَّهُمَّ وَإِنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ قَطَعَ قِرَابَتِي وَنَكَثَ عَهْدِي وَظَاهَرَ عَدُوِّي، وَنَصَبَ الْحَرْبَ لِي، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ لِي فَكَفْنِيهِ كَيْفَ شِئْتَ وَأَتَى شِئْتَ».

وَمَنْ كَتَبَهُ عليه السلام إِلَيْهِمْ مَا نَقَلَهُ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ وَذَكَرَهُ الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ وَقَالَ: ذَكَرَ هَذَا الْكِتَابَ أَبُو جَعْفَرٍ الْإِسْكَافِيُّ

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٢١٦.

(٢) رواه الخوارزمي في مناقبه/ص١٨٤ عنه ابن أعثم في فتوحه.

في كتاب المقدمات^(١):

«أما بعد، فقد علمتما - وإن كتمتما - أنني لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أباعهم حتى بايعتماني^(٢)، وإنكما ممن أرادني وبايعني، وإن العامة لم تباعني لسلطان غالب ولا لحرص^(٣) حاضر، فإن كنتما بايعتماني طائعين فارجعا وتوبا إلى الله من قريب، وإن كنتما بايعتماني كارهين فقد جعلتما لي عليكما السبيل بإظهاركما الطاعة وإسراكما المعصية. ولعمري ما كنتما بأحق المهاجرين بالتقية والكتمان.

وإن دَفَعَكُمَا هذا الأمر قبل أن تدخلوا فيه كان أوسع عليكما من خروجكما منه بعد إقراركما به. وقد زعمتما أنني قتلت عثمان، فبيني وبينكما من تخلف عني وعنكما من أهل المدينة، ثم يلزم كل امرئ بقدر ما احتمل. فارجعا أيها الشيخان عن رأيكما؛ فإن الآن أعظم أمركما العار من قبل أن يجتمع العار والنار. والسلام».

فأجابه طلحة والزبير: «إنك سرت مسيراً له ما بعده، ولست راجعاً وفي نفسك منه حاجة، فامض لأمرك، أما أنت فلست راضياً دون دخولنا في طاعتك، ولسنا بداخلين فيها أبداً، فاقض ما أنت قاض^(٤)».

وكتب عليه السلام إلى عائشة يحذرها من خروجها ويأمرها بالرجوع: «أما بعد فإنك قد خرجت من بيتك عاصية لله ولرسوله ﷺ تطلبين أمراً كان عنك

(١) الإمامة والسياسة/ج١/ص٩٠، ورواه الشريف الرضي في نهج البلاغة/شرح الشيخ محمد عبده/ج٤/ص١١١، كتاب رقم ٥٤، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج١٧/ص١٣١/كتاب رقم ٥٤، وجمهرة رسائل العرب/ج١/ص٣٣٢. ورواه الخوارزمي في مناقبه/ص١٨٣ عن ابن أعثم في فتوحه، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) في مناقب الخوارزمي (حتى أكرهوني).

(٣) في مناقب الخوارزمي (ولم تباعا لسلطان غالب ولا لغرض حاضر)، وفي شرح محمد عبده. (ولا لغرض حاضر). وفي الإمامة والسياسة (السلطان خاص).

(٤) الإمامة والسياسة/ج١/ص٩٠، وعنه جمهرة رسائل العرب/ج١/ص٣٣٤.

موضوعاً ثم تزعمين أنك تريدان الإصلاح بين المسلمين، فخبّريني ما للنساء وقود العساكر والإصلاح بين الناس؟ وطلبت كما زعمت بدم عثمان، وعثمان رجلٌ من بني أمية، وأنت امرأةٌ من بني تيم بن مرة، ولعمر الله إن الذي عرضك للبلاء وحملك على المعصية لأعظم إليك ذنباً من قتلة عثمان، وما غَضِبْتَ حتى أغضبت، ولا هَجَبْتَ حتى هَجَبْتَ، فاتَّقِ الله يا عائشة وارجعي إلى منزلِك واسبلي عليك سترك والسلام»^(١).

إعذار آخر منه ﷺ :

إذ بعث ابن عمه عبد الله بن العباس إلى كلٍّ من طلحة والزبير وعائشة، وذلك بعد وصولهم إلى البصرة، وفعلهم الشنيع بأصحاب عليٍّ ﷺ وفي مقدمهم صاحبُ رسول الله ﷺ عثمان بن حنيف وكان عاملاً لعليٍّ ﷺ على البصرة فغدروا به وبأصحابه بعد أن اصطلحوا على كفِّ الحرب إلى قدوم عليٍّ ﷺ كما سيأتيك.

أما طلحة فبعد أن خاطبه ابن عباس وذكره ببيعته عليّاً ﷺ، أصرَّ على أن يسلمهم عليٌّ ﷺ قتلة عثمان، وأن يرد الأمر شورى بين المسلمين فيؤلوا من شأؤوا. فقال ابن عباس: «يا أبا محمد لست تُنصف، ألم تعلم أنك حصرت عثمان حتى مكث عشرة أيام يشرب من ماء بثره، وتمنعه من شرب الماء الفرات حتى كلمك عليٌّ في أن تخلّي الماء له وأنت تأبى ذلك... إلى أن قال: وجئت أنت وصاحبك طائعين غير مكرهين حتى بايعتما ثم نكثتما، فعجبُ والله لإقرارك لأبي بكر وعمر وعثمان بالبيعة ووثوبك على علي بن أبي طالب! فوالله ما عليٌّ ﷺ دون أحدٍ منهم...». فقال طلحة: إيهأ عنّا الآن من جدالك^(٢).

(١) مناقب الخوارزمي/ ص ١٨٤. والإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ٩٠، باختلاف يسير في الألفاظ، وجمهرة رسائل العرب/ ج ١/ ص ٣٣٣.

(٢) الجمل للشيخ المفيد/ ص ٣١٤ - ٣١٥/ ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

وكذلك كان جواب عائشة لابن عباس حيث ردّته ردّاً عنيفاً، ولم تُبالِ بما حذّرها ابن عباس من سفك دماء المسلمين حيث قالت: «وأَيُّ دماء تكون للمسلمين إلا أن يكون عليّ يقتل نفسه ومن معه»^(١).

ولا يختلف حال الزبير عن حال صاحبه وأمهما لا سيما مع وجود ابنه عبد الله إلى جانبه فكان جوابه لابن عباس كجواب سابقه^(٢).

تحذيرات متعدّدة لعائشة من قتال أمير المؤمنين عليه السلام:

١ - تحذير النبي صلى الله عليه وآله: روى ابن كثير عن البيهقي بإسناده إلى أم سلمة قالت: «ذكر النبي صلى الله عليه وآله خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال لها: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت»، ثم التفت إلى عليّ وقال: يا عليّ إن وليت من أمرها شيئاً فأرفق بها»^(٣).

وروى أيضاً عن الحافظ أبي بكر البزار بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ليت شعري أيتكّن صاحبة الجمل الأدب»^(٤)، تسير حتى تنبّحها كلاب الحوآب، يقتل عن يمينها وعن يسارها خلق كثير»^(٥).

وروى عن أحمد بإسناده عن قيس بن أبي حازم «أن عائشة لما أتت على

(١) الجمل للشيخ المفيد/ ص ٣١٦ - ٣١٧/ ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد. ونقل بعض ما دار بين الزبير وابن عباس الشارح المعتزلي عن الموقّيات للزبير بن بكار (شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ٢/ ص ١٦٩).

(٢) المصدر السابق/ ص ٣١٧ - ٣١٨.

(٣) البداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٦/ ص ٢٤١، ورواه الخوارزمي في مناقبه بإسناده عن سالم بن أبي الجعد باختلاف بسير في الألفاظ/ ص ١٧٦/ ح ٢١٣. والصواعق المحرقة/ ص ١١٩.

(٤) الأدب الكثير الزبر، وقيل: الكثير وبر الوجه.

(٥) البداية والنهاية/ مجلد ٣/ ج ٢/ ص ٢٤٠، ومجلد ٤/ ج ٧/ ص ٢٥١. ومروج الذهب/ ج ٢/ ص ٣٦٦، وتاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٤٧٥ و ٤٨٥. وقريب منه ما في الكامل/ ج ٣/ ص ٨٨، وتاريخ يعقوبي/ ج ٢/ ص ١٦٨. والصواعق المحرقة/ ص ١١٩/ والعقد الفريد/ ج ٤/ ص ٣٠٩، والاستيعاب/ ج ٤/ ص ١٨٨٥.

الحوأب فسمعت نباح الكلاب، قالت: ما أظنني إلا راجعة، إن رسول الله ﷺ قال لنا: إيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب، فقال لها الزبير: ترجعين! عسى الله أن يصلح بك بين الناس» وقال: هذا إسنادٌ على شرط الصحيحين ولم يخرجوه^(١).

٢ - تحذير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وقد تقدّم كتابه وبعثه إليها عبد الله بن عباس، فلم ينفع ذلك.

٣ - تحذير أم سلمة زوج النبي ﷺ وتذكيرها عائشة بما قاله النبي ﷺ لها في حق علي، وحرمة قتاله.

فقد روى أبو مخنف مجيء عائشة إلى أم سلمة تخادعها على الخروج للطلب بدم عثمان فأجابتها أم سلمة: «إنك كنت بالأمس تحرضين على عثمان، وتقولين فيه أخبث القول، وما كان اسمه عندك إلا نعثلاً، وإنك لتعرفين منزلة علي بن أبي طالب عند رسول الله ﷺ، أفأذكرك؟ قالت: نعم. قالت: أتذكرين يوم أقبل ﷺ ونحن معه، حتى إذا هبط من قُديد ذات الشمال خلا بعلي يناجيه فأطال، فأردت أن تهجمي عليهما، فنهيتك فعصيتني، فهجمت عليهما، فما لبثت أن رجعت باكية، فقلت: ما شأنك؟.

فقلت: إني هجمت عليهما وهما يتناجيان فقلت لعلي: ليس لي من رسول الله ﷺ إلا يومٌ من تسعة أيام، أفما تدعني يا ابن أبي طالب ويومي!

فأقبل رسول الله ﷺ علي وهو غضبان محمرُّ الوجه، فقال: ارجعي وراءك، والله لا يبغضه أحدٌ من أهل بيتي ولا من غيرهم من الناس إلا وهو خارج عن الإيمان، فرجعت نادمة ساقطة!

(١) البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٢/ ص ٢٤١، ومجلد ٤/ج ٧/ ص ٢٥٢. ومروج الذهب/ج ٢/ ص ٣٦٦، وتاريخ الطبري/ج ٣/ ص ٤٧٥ و ٤٨٥. وقريب منه ما في الكامل/ج ٣/ ص ٨٨، وتاريخ اليعقوبي/ج ٢/ ص ١٦٨، والصواعق المحرقة/ ص ١١٩ والعقد الفريد/ج ٤/ ص ٣٠٩، والاستيعاب/ج ٤/ ص ١٨٨٥.

فقالت عائشة: نعم، أذكر ذلك»^(١).

وذكرتها بقوله عليه السلام: «أَيْتَكُنْ صاحبةَ الجمل الأذنب تنبئها كلاب الحوَّاب، فتكون ناكبةً عن الصراط»، وأنه عليه السلام قال لها: «إياك أن تكونيها يا حُمَيْراء»^(٢).

وذكرتها بغير ذلك مما قاله عليه السلام في حق علي عليه السلام مما يمنع من قتاله وحربه، وكل ذلك تقول عائشة: «نعم أذكر ذلك».

إلا أنها أجابتها بالأخير: «إنما أخرج للإصلاح بين الناس و...»^(٣).

ومن ذلك ما رواه ابن قتيبة فيما كتبه أم سلمة إلى عائشة تنهاها فيه عن الخروج، وأنها مأمورة بلزوم بيتها: «ما كنت قائلة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو عارضك بأطراف الجبال والفلوات على قعود من الإبل، من منهل إلى منهل، إن بعين الله مهواك، وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترددين، وقد هتكت حجابي الذي ضرب الله عليك، وتركت عهديه...»^(٤).

٤ - تحذير بعض الأصحاب لها من الخروج، فقد روى ابن الأثير في الكامل^(٥) «أن عائشة كتبت إلى زيد بن صوحان تطلب منه النصر لها على علي عليه السلام أو أن يخذل الناس عنه فكتب إليها: «أما بعد، فأنا ابنك

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢١٧.

(٢) المصدر السابق/٢١٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٧٦، ورواه البيهقي في تاريخه/ج ٢/ص ١٦٧، وابن عبد ربه في العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٩٥، وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣١٢.

(٥) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩١، وص ٩٧، ورواه ابن أبي الحديد في شرحه/ج ٦/ص ٢٢٦ وقال: «روى هذين الكتائب شيخنا أبو عثمان عمرو بن بحر عن شيخنا أبي سعيد الحسن البصري». ورواه الطبري في تاريخه/ج ٣/ص ٤٩٢. ورواه في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٥٤، باختلاف يسير في الألفاظ، وابن عبد ربه في العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٩٦، وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣٢٠.

الخالص، إن اعتزلت ورجعت إلى بيتك وإلا فأنا أول من نابذك» وقال زيد: «رحم الله أم المؤمنين، أمرت أن تلزم بيتها وأمرنا أن نقاتل، فتركت ما أمرت به وأمرتنا به، وصنعت ما أمرنا به ونهتنا عنه»^(١).

وروى أبو مخنف تحذير أبي الأسود الدؤلي لها أيضاً حيث بعثه عثمان بن حنيف ليستعلم له حال أهل الجمل، فقال لها أبو الأسود بعد أن أخبرته أنها جاءت طالبةً بدم عثمان قائلة: «... أنغضب لكم من سوط عثمان، ولا نغضب لعثمان من سيوفكم؟» فقال: «ما أنت من السوط والسيف! إنما أنت حبيس رسول الله ﷺ، أمرك أن تقرّي في بيتك، وتتلي كتاب ربك، وليس على النساء قتال، ولا لهنّ الطلب بالدماء، وإنّ علياً لأولى بعثمان منك، وأمسّ رحماً، فإنهما ابنا عبد مناف».

فقالت: «لست بمنصرفه حتى أمضي لما قدمت له...»^(٢).

وروى كذلك أنّ الأشر «كتب من المدينة إلى عائشة بمكة: «أما بعد، فإنّك ظعينة رسول الله ﷺ، وقد أمرك أن تقرّي في بيتك، فإن فعلت فهو

(١) اعلم أنّ زيد بن صوحان هذا قد استشهد يوم الجمل في صفّ عليّ عليه السلام وقد روي في حقه ما ينبيء عن فضله، فقد روى البيهقي من طريق الهذيل بن بلال عن عبد الرحمن بن مسعود العبدي عن عليّ قال: «قال رسول الله ﷺ: «من سرّه أن ينظر إلى رجل يسبقه بعض أعضائه إلى الجنة، فلينظر إلى زيد بن صوحان» وعلّق ابن كثير فقال: «قتل زيد هذا في وقعة الجمل من ناحية عليّ» البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٢٤٢. وروى الخوارزمي بإسناده عن الأصمغ بن نباتة قال: «لما أصيب زيد بن صوحان يوم الجمل، أتاه عليّ ربه رمق، فوقف عليه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام فهو لما به فقال: رحمك الله يا زيد، فوالله ما عرفناك إلا خفيف المؤونة، كثير المعونة، قال: فرفع إليه رأسه فقال: وأنت، يرحمك الله، فوالله ما عرفتك إلا بالله عالماً، وبآياته عارفاً، والله ما قاتلت معك من جهل ولكني سمعت حذيفة بن اليمان يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: عليّ أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، ألا وإن الحق معه، ألا وإن الحق معه يتبعه، ألا فمیلوا معه» المناقب/ص ١٧٧/ج ٢١٥.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٢٥، وروى قريباً منه ابن عبد ربه في العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٩٨، وعن الأول جمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣١٦.

خير لك، فإن أبيت إلا أن تأخذي منسأتك، وتلقي جلبابك، وتبدي للناس شعيراتك، قاتلتك حتى أردك إلى بيتك، والموضع الذي يرضاه لك ربك»^(١).

هذا وقد ذكرها أخوها محمد بن أبي بكر (رض) بذلك وبين لها عظيم ما ركبت فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبي بكر بعد انكسار أهل الجمل: «شأنك بأختك فلا يدنو أحد سواك، فأدخل محمد يده إلى عائشة فاحتضنها ثم قال: أصابك شيء؟ قالت: لا، ولكن من أنت، ويحك فقد مسست مني ما لا يحل لك؟ فقال محمد: اسكتي فأنا محمد أخوك، فعلت بنفسك ما فعلت، وعصيت ربك وهتكت سترك وأبحت حرمتك، وتعرضت للقتل، ثم أدخلها البصرة وأنزلها في دار عبد الله بن خلف الخزاعي»^(٢).

أقول: انظر إلى موقفها من علي عليه السلام وقارن بينه وبين موقف أم المؤمنين أم سلمة (رضي الله عنها وأرضاها) فترى الفرق الشاسع بينهما. فقد روى الطبري أن أم سلمة قامت فقالت: «يا أمير المؤمنين لولا أن أعصى الله عز وجل وإنك لا تقبله مني لخرجت معك وهذا ابني عمر، والله لهو أعز علي من نفسي يخرج معك فيشهد مشاهدك، فخرج فلم يزل معه...»^(٣).

وروى هشام بن محمد الكلبي في كتاب «الجمل» أن أم سلمة كتبت إلى علي عليه السلام من مكة: أما بعد، فإن طلحة والزبير وأشياعهم أشياع الضلالة يريدون أن يخرجوا بعائشة إلى البصرة ومعهم عبد الله بن عامر بن كريز، ويذكرون أن عثمان قُتل مظلوماً، وأنهم يطلبون بدمه، والله كافيههم بحوله وقوته، ولولا ما نهانا الله عنه من الخروج، وأمرنا به من لزوم البيت لم أدع

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٢٦، وعنه جمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣١٦.

(٢) مناقب الخوارزمي/ص ١٨٩، وأنساب الأشراف/ج ٢/ص ٢٤٩، لكن أقصر من ذلك.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٧٠، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩١، فيه بدل (ابني) (ابن عمي).

الخروج إليك، والنصرة لك، ولكنني باعثة نحوك ابني عدل نفسي عمر بن أبي سلمة، فاستوصى به يا أمير المؤمنين خيراً»^(١).

وروى الخوارزمي بإسناده عن شهر بن حوشب قال:

«كنت عند أم سلمة (رض) فسلم رجل، فقيل من أنت؟ قال: أنا أبو ثابت مولى أبي ذر. قالت: مرحباً بأبي ثابت، أدخل، فدخل فرحبت به، فقالت: أين طار قلبك حين طارت القلوب مطايرها؟

قال: مع علي بن أبي طالب عليه السلام.

قالت: وفقت، والذي نفس أم سلمة بيده لسمعت رسول الله ﷺ يقول: علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يرثي الحوض، ولقد بعثت ابني عمر وابن أخي عبد الله - أبي أمية - وأمرتهما أن يقاتلا مع علي من قاتله. ولولا أن رسول الله ﷺ أمرنا أن نقر في حجالنا أو في بيوتنا لخرجت حتى أقف في صف علي»^(٢).

وقد ذكرنا فيما سلف نصح أم سلمة عائشة بتركها الخروج على أمير المؤمنين عليه السلام، لكنها لم تسمع لها.

تحذير آخر لعائشة:

وروى الطبري في تاريخه أن جارية بن قدامة السعدي أقبل على عائشة فقال: «يا أم المؤمنين، والله لقتل عثمان بن عفان أهون من خروجك من بيتك على هذا الجمل الملعون غرضةً للسلح، إنه قد كان لك من الله سترٌ وحرمة فهتكت سترك وأبحت حرمتك، إنه من رأى قتالك فإنه يرى قتلك، إن كنت

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢١٩، وعنه جمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣١٥.

(٢) مناقب الخوارزمي/ص ١٧٦/ح ٢١٤. وانظر المستدرک علی الصحیحین/ج ٣/ص ١١٩ و ١٢٤. ورواه أيضاً الجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ١٧٧/ح ١٤٠.

أتيتنا طائعة فارجعي إلى منزلك، وإن كنت أتيتنا مستكرهة فاستعيني بالناس»^(١).

تجاوزات طلحة والزبير ومن معهما من أصحاب الجمل:

١ - منها: إخراجهما حبيس رسول الله ﷺ^(٢) من سترها وحجابها وعرضها بين الناس في حين تركا نساءهما في حجابهم، وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «... فخرجوا يجرّون حرمة رسول الله ﷺ كما تُجرّ الأمة عند شرائها متوجهين إلى البصرة، فحبسا نساءهما في بيوتهما، وأبرزاً حبيس رسول الله ﷺ لهما ولغيرهما...»^(٣).

وروى الطبري أن غلاماً شاباً من بني سعد خرج إلى طلحة والزبير فقال: «أما أنت يا زبير فحواري رسول الله ﷺ، وأما أنت يا طلحة فوقيت رسول الله ﷺ بيدك، وأرى أمكما معكما، فهل جئتما بنسائكما؟

قالا: لا. قال: فما أنا منكما في شيء واعتزل؛ وقال السعدي في ذلك:

صنتم حلائلكم وقدتم أمكم	هذا لعمرك قلة الإنصاف
أمرت بجرّ ذبولها في بينها	فهوت تشقّ البید بالإيجاف
غرضاً يُقاتل دونها أبناؤها	بالسبل والخطي والأسياف
هتكت بطلحة والزبير ستورها	هذا المخبر عنهم والكافي ^(٤)

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٨٢، ورواه في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٥٣، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٠.

(٢) والواقع أنها خرجت مختارة، وكان له اليد الطولى في تجييش الجيوش وشنن النفوس في مواجهة أمير المؤمنين عليه السلام إلا أن نسبة الإخراج إليهما لأنهما المشجعان لها والدافعان لها على الخروج فصدق أنهما أخرجاهما.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٠٨، وشرح محمد عبده/ج ٢/ص ٨٥.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٨٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٠.

٢ - ومنها: نكثهم البيعة التي عقدوها طائعين مختارين لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد تقدّم ذكر ذلك مفصّلاً، كما أن الطبري في تاريخه روى نكثهما البيعة وتأليهما الناس على أمير المؤمنين عليه السلام^(١).

٣ - ومنها: قتلهم أصحاب عثمان بن حنيف في البصرة بعد أن أمسكوا بعثمان ومنتفوا شعر رأسه ولحيته وحاجبيه وأشفار عينيه، وقد حصل ذلك بعد أن اصططح معهم على وقف الحرب إلى قدوم أمير المؤمنين عليه السلام إلى البصرة، قال المسعودي بعد ذكر خروج عائشة ومن معها إلى البصرة: «فأتوا البصرة فخرج إليهم عثمان بن حنيف فمانعهم، وجرى بينهم قتال، ثم أنهم اصططحوا بعد ذلك على كفّ الحرب إلى قدوم عليّ، فلمّا كان في بعض الليالي بيّتوا عثمان بن حنيف فأسروه وضربوه ومنتفوا لحيته^(٢)، ثم إنّ القوم استرجعوا وخافوا على مخلّقيهم بالمدينة من أخيه سهل بن حنيف وغيره من الأنصار فخلّوا عنه، وأرادوا بيت المال فمانعهم الخزّان والموكلون به وهم السبابجة^(٣)، فقتل منهم سبعون رجلاً غير من جرح، وخمسون من السبعين ضربت رقابهم صبراً من بعد الأسر. وهؤلاء أوّل من قُتل ظلماً في الإسلام وصبراً، وقتلوا حكيم بن جبلة العبدي، وكان من سادات عبد القيس وزهّاد ربيعة ونسّاكها...»^(٤).

وفي شرح المعتزلي «أن عائشة أرسلت إلى الزبير أن يقتل السبابجة، فإنه

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٦.

(٢) وفي شرح النهج لابن أبي الحديد: «أنه ضرب ضرب الموت، ونُفّ حاجباه وأشفار عينيه، وكل شعرة في رأسه ووجهه» (شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٢١). ورواه البيهقي في تاريخه/ج ٢/ص ١٦٨، وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣٢٢.

(٣) السبابجة: لفظة معربة ذكرها الجوهري في الصحاح (ج ١/ص ٣٢١) قال: هم قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن.

(٤) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٧. وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٨٦ باختلاف. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٢ و ٩٣ مجعلاً.

قد بلغني ما صنعوا بك».

قال: «فذبّحهم والله الزبير كما يذبح الغنم، وَلِيّ ذلك منهم عبد الله ابنه، وهم سبعون رجلاً، وبقيت منهم طائفة مستمسكين بيت المال قالوا: لا ندفعه إليكم حتى يقدم أمير المؤمنين، فسار إليهم الزبير في جيش ليلاً، فأوقع بهم، وأخذ منهم خمسين أسيراً فقتلهم صبراً»^(١).

وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له حول أصحاب الجمل: «فقدموا على عاملي بها، وخزّان بيت مال المسلمين وغيرهم من أهلها، فقتلوا طائفة صبراً، وطائفة غدرأً».

فوالله لو لم يصيبوا من المسلمين إلا رجلاً واحداً معتمدين لقتله بلا جرم جرّة لحلّ لي قتل ذلك الجيش كله إذ حضروه فلم ينكروا ولم يدفعوا عنه بلسان ولا يد. دَعُ ما أنهم قد قتلوا من المسلمين مثل العدة التي دخلوا بها عليهم»^(٢).

قال الشيخ محمد عبده: «قوله: «دع ما أنهم» أي يحلّ لي قتلهم بقتل مسلم واحد عمداً، فدع من أعمالهم ما زاد على ذلك، وهو أنهم قتلوا من المسلمين عدد جيشهم، فذلك ممّا يستحقّون عليه عقاباً فوق حلّ دمائهم»^(٣).

٤ - ومنها: قتلهم الفتى الذي خرج إليهم يوم الجمل حاملاً المصحف يدعوهم إلى التحاكم إليه، فقد روى أبو مخنف أن أمير المؤمنين عليه السلام لما هم بمحاربة القوم «رفع مصحفاً بيده فقال: من يأخذ هذا المصحف فيدعوهم إلى ما فيه وله الجنة؟

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٢١.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٨٥.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٨٦ تعليقة رقم (١).

٢ - ومنها: نكثهم البيعة التي عقدوها طائعين مختارين لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد تقدّم ذكر ذلك مفصّلاً، كما أن الطبري في تاريخه روى نكثهما البيعة وتألّيهما الناس على أمير المؤمنين عليه السلام ^(١).

٣ - ومنها: قتلهم أصحاب عثمان بن حنيف في البصرة بعد أن أمسكوا بعثمان وנתفوا شعر رأسه ولحيته وحاجبيه وأشفار عينيه، وقد حصل ذلك بعد أن اصطلع معهم على وقف الحرب إلى قدوم أمير المؤمنين عليه السلام إلى البصرة، قال المسعودي بعد ذكر خروج عائشة ومن معها إلى البصرة: «فأتوا البصرة فخرج إليهم عثمان بن حنيف فمانعهم، وجرى بينهم قتال، ثم أنهم اصطلحوا بعد ذلك على كف الحرب إلى قدوم عليّ، فلمّا كان في بعض الليالي بيّتوا عثمان بن حنيف فأسروه وضربوه وנתفوا لحيته ^(٢)، ثم إن القوم استرجعوا وخافوا على مخلفيهم بالمدينة من أخيه سهل بن حنيف وغيره من الأنصار فخلّوا عنه، وأرادوا بيت المال فمانعهم الخزّان والموكلون به وهم السبابجة ^(٣)، فقتل منهم سبعون رجلاً غير من جرح، وخمسون من السبعين ضربت رقابهم صبراً من بعد الأسر. وهؤلاء أوّل من قُتل ظلماً في الإسلام وصبراً، وقتلوا حكيم بن جبلة العبدي، وكان من سادات عبد القيس وزهّاد ربيعة ونسّاكها...» ^(٤).

وفي شرح المعتزلي «أن عائشة أرسلت إلى الزبير أن يقتل السبابجة، فإنه

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٦.

(٢) وفي شرح النهج لابن أبي الحديد: «أنه ضرب ضرب الموت، وتُفّ حاجباه وأشفار عينيه، وكل شعرة في رأسه ووجهه» (شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٢١). ورواه يعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١٦٨، وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣٢٢.

(٣) السبابجة: لفظة معربة ذكرها الجوهري في الصحاح (ج ١/ص ٣٢١) قال: هم قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن.

(٤) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٧. وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٨٦ باختلاف. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٢ و٩٣ مجملاً.

قد بلغني ما صنعوا بك».

قال: «فذبّحهم والله الزبير كما يذبح الغنم، وَلِيّ ذلك منهم عبد الله ابنه، وهم سبعون رجلاً، وبقيت منهم طائفة مستمسكين بيت المال قالوا: لا ندفعه إليكم حتى يقدم أمير المؤمنين، فسار إليهم الزبير في جيش ليلاً، فأوقع بهم، وأخذ منهم خمسين أسيراً فقتلهم صبراً»^(١).

وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له حول أصحاب الجمل: «فقدموا على عاملي بها، وخزّان بيت مال المسلمين وغيرهم من أهلها، فقتلوا طائفة صبراً، وطائفة غدرأً.

فوالله لو لم يصيبوا من المسلمين إلا رجلاً واحداً معتمدين لقتله بلا جرم جرّه لحلّ لي قتل ذلك الجيش كله إذ حضروه فلم ينكروا ولم يدفعوا عنه بلسان ولا يد. دَعُ ما أنهم قد قتلوا من المسلمين مثل العدة التي دخلوا بها عليهم»^(٢).

قال الشيخ محمد عبده: «قوله: «دع ما أنهم» أي يحلّ لي قتلهم بقتل مسلم واحدٍ عمدأً، فدع من أعمالهم ما زاد على ذلك، وهو أنهم قتلوا من المسلمّين عدد جيشهم، فذلك ممّا يستحقّون عليه عقاباً فوق حلّ دمائهم»^(٣).

٤ - ومنها: قتلهم الفتى الذي خرج إليهم يوم الجمل حاملاً المصحف يدعوهم إلى التحاكم إليه، فقد روى أبو مخنف أن أمير المؤمنين عليه السلام لما هم بمحاربة القوم «رفع مصحفاً بيده فقال: من يأخذ هذا المصحف فيدعوهم إلى ما فيه وله الجنة؟

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٣٢١.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٨٥.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٨٦ تعلية رقم (١).

فقام غلامٌ شاب اسمه مسلم عليه قباءٌ أبيض، فقال: أنا آخذه فنظر إليه عليّ وقال: يا فتى، إن أخذته فإنّ يدك اليمنى تقطع، فتأخذه بيدك اليسرى فتقطع، ثم تضرب بالسيف حتى تقتل.

فقال: لا صبر لي على ذلك.

فنادى عليّ ثانية، فقام الغلام وأعاد عليه القول وأعاد الغلام القول مراراً، حتى قال الغلام: أنا آخذه، وهذا الذي ذكرت في الله قليل.

فأخذه وانطلق فلماً خالطهم ناداهم: هذا كتاب الله بيننا وبينكم.

فضربه رجلٌ فقطع يده اليمنى، فتناوله باليسرى فضربه أخرى فقطع اليسرى، فاحتضنه فضربوه بأسياфهم حتى قتل.

فقالت أم ذريح العبدية في ذلك:

ياربّ إنّ مسلماً أتاهم	بمصحفٍ أرسله مولاهم
للعدل والإيمان قد دعاهم	يتلو كتاب الله لا يخشاهم
فخضبوا من دمه ظباهم	وأمرهم واقفةً تراهم
تأمرهم بالغى لا تنهاهم	

قال أبو مخنف: فعند ذلك أمر عليّ عليه السلام ولده محمداً أن يحمل الراية، فحمل وحمل معه الناس، واستحرّ القتلُ في الفريقين وقامت الحرب على ساق^(١).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ١١١ و ١١٢. ورواه الطبري وذكر أن قائل الأبيات هي أم الفتى مع تقديم وتأخير فيها (ج ٣/ ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢). ورواه الخوارزمي في مناقبه دون ذكر الأبيات (ص ١٨٦). ورواه في الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١١٢ كرواية الطبري.

مصير طلحة والزبير وعائشة ومن معهم:

من الثابت عند أرباب السّير والتاريخ أنّ طلحة والزبير قُتلا في حرب الجمل كما قتل أيضاً محمد بن طلحة^(١) وجُرح عبد الله بن الزبير^(٢) غير من قُتل من أهل الجمل واستشهد من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، فقد ذكر المسعودي أن من قتل من أصحاب الجمل ثلاثة عشر ألفاً، ومن أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام خمسة آلاف^(٣).

مقتل طلحة بن عبيد الله:

أكثر المرويات على أنّ طلحة قتل وهو يقاتل في حرب الجمل، ويقتل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وأن الذي قتله هو مروان بن الحكم، رماه بسهم أصابه فجعل ينزف حتى مات. وهو المشهور كما عن ابن كثير^(٤).

قال المعتزلي: «فأما طلحة فأنّ أهل الجمل لما تضعضوا قال مروان: لا أطلب ثأر عثمان من طلحة بعد اليوم! فانتحى له بسهم فأصاب ساقه فقطع أكحله^(٥)، فجعل الدم يبض^(٦)، فاستدعى من مولى له بغلة، فركبها وأدبر، وقال لمولاه: ويحك! أما من مكان أقدر فيه على النزول، فقد قتلتني الدم؟

فيقول له مولاه: انجُ وإلا لحقك القوم. فقال: بالله، ما رأيت مصرع

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٧٤، والمحاضرات للخضري/ج ٢/ص ٥٨.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٢٨ و ٥٣٣، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ح ٧/ص ٢٦٦. والمحاضرات للخضري/ج ٢/ص ٥٨. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٠٨.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٠ و ص ٣٨٠.

(٤) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٧٠، ورواه محمود أبو رية في (أضواء على السنة المحمدية/ص ٣٤٨).

(٥) الأكحل: عرق في الذراع.

(٦) يبض: يسيل قليلاً قليلاً.

شيخ أضيع من مصرعي هذا! حتى انتهى إلى دارٍ من دُور البصرة فنزلها ومات بها»^(١).

وروى أبو مخنف عن عبد الله بن عون عن نافع قال: «سمعت مروان بن الحكم يقول: أنا قتلت طلحة»^(٢).

وقد روى الشيخ المفيد رحمته الله في كتاب الجمل مقتل طلحة بروايات عدة، طرقها من العامة، منها: ما رواه ابن أبي سليمان عن ابن خيثمة قال: «قال عبد الملك بن مروان يوماً - وقد ذكر عثمان وقتلته وطلحة -: ولولا أن أبي قتله لم يزل في قلبي جرحٌ منه إلى اليوم»^(٣).

وقال عبد الملك: «سمعت أبي يقول: نظرتُ إلى طلحة يوم الجمل وعليه درعٌ ومِغْفَرٌ لم أرَ منه إلا عينيه، فقلت: كيف لي به، فنظرت إلى فتقٍ في درعه فرميته فأصبتُ نِساءً»^(٤) فقطعته، فإني أنظر إلى مولى له يحمله على ظهره مُولِياً، فلم يلبث أن مات»^(٥). ومن حديث أبي بكر بن أبي شيبة قال: «لما رأى مروان بن الحكم يوم الجمل طلحة بن عبيد الله، قال: لا أنتظر بعد اليوم بثأري في عثمان! فانتزع له سهماً فقتله»^(٦).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد، ج ٩/ص ١١٣، وروى قتل مروان لطلحة المسعودي في مروج الذهب ج ٢/ص ٣٧٣. وابن الأثير في الكامل في التاريخ ج ٣/ص ١٠٤، والخوارزمي في مناقبه/ص ١٨٣/ج ٢٢٢. وروى الطبري مقتله بسهم غرب لا يُعرف راميهِ ج ٣/ص ٥٣٤. وفي ص ٥٢٠ كان ذكر زعمهم أن مروان بن الحكم رماه. وكذلك ذكر ابن كثير في البداية والنهاية مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٧٠، وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٦٩. والعبر الذهبي/ج ١/ص ٢٧.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ١١٤.

(٣) الجمل للمفيد/ص ٣٨٣/ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، وقريب منه ما في شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ١١٤.

(٤) النسا: عرقٌ يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعروق حتى يبلغ الحافر (الصالح/ج ٦/ص ٢٥٠٨).

(٥) الجمل للمفيد/ص ٣٨٣/مجلد ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٦) العقد الفريد/ج ٤/ص ٢٩٩.

مقتل الزبير بن العوام:

إنَّ الثابت عند أهل السير والتاريخ أنَّ قاتل الزبير عمرو بن جرموز المجاشعي، قتله بوادي السباع بعد أن خرج الزبير بعيداً عن أهل الجمل يريد اللحاق بالمدينة. وأتى برأسه وسيفه إلى علي عليه السلام فقال عليه السلام بعد أن استل سيف الزبير: «سيف طالما جلا الكرب عن وجه رسول الله ﷺ، لكنه الحين ومصارع السوء...»^(١).

وروى الخوارزمي في كيفية مقتله فقال - بعد أن ذكر رجوع الزبير عن القتال -: «ثم مضى الزبير منفرداً وتبعه خمسة من الفرسان، فحمل عليهم وفرقهم وفرق جمعهم، ومضى حتى إذا صار إلى واد السباع، فنزل على قوم من بني تميم، فقام إليه عمرو بن جرموز المجاشعي، فقال له: أبا عبد الله، كيف تركت القوم؟

فقال الزبير: تركتهم والله قد عزموا على القتال، ولا شك إلا وقد التقوا.

قال: فسكت عنه عمرو بن جرموز وأمر له بطعام وشيء من لبن، فأكل الزبير وشرب، ثم قام فصلّى وأخذ مضجعه، فلمّا علم ابن جرموز أنَّ الزبير قد نام، وثب عليه فضربه بسيفه ضربةً على أم رأسه فقتله»^(٢).

اعتزال الزبير الحرب:

والذي يظهر من هذا النص وغيره كالنص الوارد في مروج الذهب،

(١) مروج الذهب/ج٢/ص٣٧٢. وفي نسخة (ولكنه الجبن)، ونحوه ما في العقد الفريد/ج٤/ص٣٠١.
(٢) مناقب الخوارزمي/ص١٨٠. ورواه الطبري في تاريخه/ج٣/ص٥٣٩. والمسعودي في مروج الذهب ج٢/ص٣٧٢، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج٢/ص١٦٨، والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٠٤. والجمل للمفيد رحمته الله ص٣٨٥، باختلاف بينهم في الألفاظ يسير. وتاريخ يعقوب/ج٢/ص١٧٠ والمحاضرات للخضري/ج٢/ص٥٨، والبداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٢٧٢.

وشرح المعتزلي أن الزبير قد اعتزل الحرب من أول الأمر ولم يشارك فيها بضربة سيف ولا بطعنة رمح.

وهناك بعض المرويات ظاهرة في أن اعتزاله كان بعد نشوب القتال كما في رواية الطبري حيث روى عن الوليد بن عبد الله عن أبيه قال: «لَمَّا انهزم الناس يوم الجمل عن طلحة والزبير، مضى الزبير حتى مرَّ بعسكر الأحنف...» ثم ذكر خبر مقتله^(١).

فإنَّ ظاهرها أن الزبير انهزم بعد انهزام النَّاس الذين معه، وهذا يعني بعد نشوب القتال، بل في نهايته تقريباً.

وكذلك فيما رواه الشيخ المفيد عن المفضل بن فضالة عن يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم قال: «هرب الزبير على فرس له يدعى بذي الخمار...»^(٢) والتعبير بالهرب لا يتلاءم مع اعتزاله اختياراً.

ويؤيد الثاني ما سيأتي من قول النبي ﷺ للزبير عن علي عليه السلام: إنك ستقاتله وأنت له ظالم، فإنَّ النبي ﷺ قد أخبر عن وقوع قتال الزبير لعلي عليه السلام وهو ظالم له، ولم يكن إخباراً عن أنه قد يقاتله أو كاد يقاتله، وإلا لكان التعبير عن النبي ﷺ مُخَلَّاً بالمعنى، وحاشا رسول الله ﷺ ذلك.

وهذا يعني أنَّ القتال قد وقع من الزبير فعلاً ثمَّ رجع وهرب بعد ما رأى رجحان كفة المؤمنين عليه السلام.

ويؤكدُه أيضاً إن لم يدلَّ عليه ما رواه ابن الأثير في الكامل حول وقعة

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٣٩. وروى ص ٥٢٢ «أنه لما انهزم الناس في صدر النهار نادى الزبير: «أنا الزبير هلموا إلي، أيها الناس» ومعه مولى ينادي «أعن حوارى رسول الله ﷺ تنهزمون»، وانصرف الزبير نحو وادي السباع» وهذا يوضح انهزامه بعد فشله في الحرب.

(٢) الجمل للمفيد/ص ٣٨٥/ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

الجمل قال: «وقاتل الزبير فحمل عليه عمار بن ياسر، فجعل يجوزه بالرمح، والزبير كافٌّ عنه ويقول: «أتقتلني يا أبا اليقظان»؟»

فيقول: «لا يا أبا عبد الله». وإنما كفّ الزبير عنه لقول رسول الله ﷺ: «تقتل عماراً الفئة الباغية، ولولا ذلك لقتله»^(١).

ونستفيد منه أنه لو كان مقاتل الزبير غير عمار لقتله الزبير حيث لا محذور - بنظره - في قتله، ولو كان أمير المؤمنين علياً عليه السلام.

ويدل عليه ما رواه في الكامل أيضاً أنه بعد أن ذكّر علي عليه السلام الزبير بقول النبي ﷺ: «لتقاتلنه وأنت له ظالم» رجع الزبير عن القتال فقال له ابنه عبد الله: «جمعت بين هذين»^(٢) الفئتين حتى إذا حدّد بعضهم لبعضهم أردت أن تركهم وتذهب، لكنك خشيت رايات ابن أبي طالب، وعلمت أنها تحملها فتية أنجاد، وإن تحتها الموت الأحمر فجنبته».

فأحفظه ذلك وقال: «إني حلفت أن لا أقاتله».

قال: «كفر عن يمينك وقاتله «فاعتق غلامه مكحولاً وقيل سرجس»»^(٣).

ثم قال ابن الأثير: «وقيل: إنما عاد الزبير عن القتال لما سمع أن عماراً بن ياسر مع عليّ فخاف أن يقتل عماراً، وقد قال النبي ﷺ: يا عمار تقتلك الفئة الباغية، فردّه ابنه عبد الله كما ذكرناه»^(٤).

وهو واضح في رجوعه إلى قتال أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٠٤، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٦٢.

(٢) المناسب (هاتين).

(٣) الكامل في التاريخ ج ٣/ص ١٠٢، وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥١٤، وفي البداية والنهاية أن الزبير اعتق غلامه. ووقف، فلما اختلف أمر الناس ذهب على فرسه. البداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٢٤٢ وذكر في (مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٦٤) ما ذكره ابن الأثير في الكامل.

(٤) المصادر السابقة، وفي تاريخ الطبري ص ٥١٩.

وعليه فيكون خروجه إلى وادي السباع ليس اعتزالاً لقتال عليٍّ بعدما رأى الحق بل هروباً وفراراً بعدما رأى النصر لعليٍّ والهزيمة لأصحاب الجمل.

احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على الزبير يوم الجمل:

قد ذكروا أنَّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام احتج يوم الجمل على الزبير بحديث كان قاله النبي ﷺ للزبير في حق عليٍّ عليه السلام، وتمسك العامة به على اعتزال الزبير القتال، وتوبته من الخروج على عليٍّ عليه السلام، إلا أنه قد تقدّم ما ينقض ذلك. وسيأتي ما يوضح الأمر أكثر.

والاحتجاج هو كما رواه ابن الأثير من أنَّ عليّاً عليه السلام قال للزبير: «يا زبير ما أخرجك؟» قال: «أنت، ولا أراك لهذا الأمر أهلاً، ولا أولى به منّا».

فقال له عليٌّ: «ألسْتُ له أهلاً بعد عثمان^(١)، قد كنا نعدك من بني عبد المطلب حتى بلغ ابنك ابن السوء ففرّق بيننا^(٢) وذكره أشياء وقال له: «تذكر يوم مررت مع رسول الله ﷺ في بني غنم فنظر إليّ فضحك وضحك إليّ، فقلت له: «لا يدع ابن أبي طالب زهوه»، فقال لك رسول الله ﷺ: «ليس بمزّه لتقاتلته وأنت ظالم له».

قال: «اللهم نعم، ولو ذكرت ما سرت مسيري هذا، والله لا أقاتلك أبداً...»^(٣) ثم ذكر ردّ ابنه عبد الله له بتكفيره عن يمينه تلك كما تقدّم.

وروى في البداية والنهاية عدة روايات منها ما أسنده الحافظ البيهقي

(١) إن صح هذا عنه عليه السلام، فمراده بعد موت عثمان لا بعد عثمان لجهة أفضلية الآخر عليه كما هو واضح من كل ما تقدّم منه عليه السلام في حق عثمان وغيره ممن تقدّمه أو نافسه على الأمر.

(٢) كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «ما زال الزبير مثاً أهل البيت، حتى شبّ ابنه عبد الله» شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ١٦٧، وقد تقدّم بعض ما روي في ذلك سابقاً فراجع.

(٣) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٠٢، وقريب منه ما في شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ١٦٧، وج ١٤/ص ٢٤ وكذلك في مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٧١، وفي مناقب الخوارزمي/ص ١٧٩-١٨٠. وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥١٤.

متصلاً عن يزيد بن الفقير عن أبيه قال: «وسمعت فضل بن فضالة يحدث أبي عن أبي حرب بن أبي الأسود الدقلي عن أبيه - دخل حديث أحدهما في حديث صاحبه - قال:

«لما دنا علي وأصحابه من طلحة والزبير ودنت الصفوف بعضها من بعض، خرج علي وهو على بغلة رسول الله ﷺ، فنادى: ادعوا لي الزبير بن العوام، فأتى علي، فدعى له الزبير فأقبل حتى اختلفت أعناق ذوائهما، فقال علي: «يا زبير ناشدتك بالله أتذكر يوم مرّ بك رسول الله ﷺ مكان كذا وكذا، فقال: يا زبير تحبّ عليّاً؟ فقلت: ألا أحبّ ابن خالي وابن عمي وعلى ديني؟

فقال: يا علي أتحبّه؟ فقلت: يا رسول الله ألا أحبّ ابن عمّتي وعلى ديني؟

فقال: «يا زبير، أما والله لتقاتلنه وأنت ظالم له».

فقال الزبير: «بلى، والله لقد نسيته منذ سمعته من رسول الله ﷺ ثم ذكرته الآن، والله لا أقاتلنك»، فرجع الزبير على دابته يشق الصفوف، فعرض له ابنه عبد الله بن الزبير ثم ذكر رجوعه عن حلفه لعلي عليه السلام بإعتاق غلامه^(١).

وفي مروج الذهب أنه لما سأله النبي ﷺ: «أتحبّه يا زبير؟» فقلت: «إني والله لأحبه»، فقال لك: «إنك والله ستقاتله وأنت له ظالم...»^(٢).

فإنّ في قوله ﷺ السابق «والله لتقاتلنه» تأكيدات ثلاث: واو القسم، ولام التوكيد، ونون التوكيد.

(١) البداية والنهاية مجلد ٣/ج ٦/ص ٢٤٢، ومجلد ٤/ج ٧/ص ٢٦٣، وقريب منه ما في الإمامة والسياسة ج ١/ص ٩٢، دون ذكر العتق.

(٢) مروج الذهب ج ٢/ص ٣٧١.

كما أن في قوله ﷺ المنقول في مروج الذهب تأكيدين: إنَّ، والقسم. وهذا يدل على أنَّ القتال واقع لا محالة من الزبير حتى مع تذكير أمير المؤمنين عليه السلام له بذلك.

فإن رجوعه بدوياً قد أبطله برده من ابنه عبد الله لما أعتق غلامه رجوعاً عن حلفه على ألا يقاتل علياً عليه السلام. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فإنَّ عتقه عبده ليرجع عن حلفه يدلُّ على أنَّ عدم قتاله أولاً لعلي عليه السلام كان لحلفه على ذلك، بحيث إذا أعتق سقط عنه الحلف اللازم، وحلَّ له قتاله.

فأين هذا من التزامه بحديث النبي ﷺ.

وهذا يؤكد ما ذكرناه آنفاً من أنَّ خروج الزبير من المعركة لم يكن اعتزالاً ولا توبةً بل كان هروباً وجبناً^(١).

مصير بنت أبي بكر:

ذكر أنَّ الذين قُتلوا على خطام الجمل خلقٌ كثير، فما يأخذ بخطامه أحدٌ إلا قُتل^(٢) وقُطعت على خطامه ثمانى وتسعون يداً^(٣)، وصار الهودج كالقنفذ مما فيه من النبل والسهام واحمرت الأرض بالدماء، وعقر الجمل من ورائه فجعَّ ورغا، فقال علي: «عرقبوه فإنه شيطان»، ثم التفت إلى محمد بن أبي بكر وقال: «انظر إذا عرقب الجمل فأدرك أختك فوارها»، وقد عرقب الجمل

(١) كما تقدم في بعض نسخ مروج الذهب في قوله عليه السلام في مقتل الزبير (ولكنه الجبن ومصارع السوء) (ج ٢/ص ٣٧٣).

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٢٨، ونحوه في تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٦٩، وفي الكامل/ج ٣/ص ١٠٧: «انه قتل أربعون رجلاً من بني ضبة أخذوا بخطام الجمل، ثم أخذ بخطامه سبعون رجلاً من قريش كلهم يقتل وهو أخذ بخطامه»، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٦٥.

(٣) وفي مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٧٥: سبعون يداً.

فوقع لجنبه وضرب بجرانه الأرض، ورغا رغاء شديداً، وبادر عمار بن ياسر فقطع أنساع اليهودج بسيفه، وأقبل علي عليه السلام على بغلة رسول الله ﷺ فقرع اليهودج برمحه، ثم قال: يا عائشة أهكذا أمرك رسول الله ﷺ؟^(١).

فقالت عائشة: «يا أبا الحسن قد ظفرت فأحسن، وملكت فأسجح».

ثم إنه عليه السلام أخرجها من البصرة إلى المدينة وبعث معها أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر وثلاثين رجلاً وعشرين امرأة من ذوات الدين من عبد القيس وهمدان وغيرهما ألبسهن العمامم وقلدهن السيوف، وقال لهن: «لا تعلمن عائشة أ تكن نسوة وتلثمن كأنكن رجال، وكن اللاتي تلين خدمتها وحملها». فلما أتت المدينة قيل لها: «كيف رأيت مسيرك؟» قالت: «كنت بخير والله، لقد أعطى علي بن أبي طالب فأكثر، ولكنه بعث معي رجالاً أنكرتهم». فعرفها النسوة أمرهن، فسجدت وقالت: ما ازددت والله يا ابن أبي طالب إلا كرمًا...»^(٢)، وفي البداية والنهاية أنه عليه السلام سير معها أخاها محمد بن أبي بكر^(٣).

وفي الإمامة والسياسة أنه عليه السلام بعث معها أربعين امرأة، وأمرهن أن يلبسن العمامم، ويتقلدن السيوف، وأن يكن من الذين يلينها، ولا تطلع على أنهن نساء، فجعلت عائشة تقول في الطريق: «فعل الله في ابن أبي طالب وفعل، بعث معي الرجال». فلما قدمن المدينة وضعن العمامم والسيوف

(١) وفي مروج الذهب (ج ٢/ص ٣٧٦) قال عليه السلام لها: «يا حميراء، رسول الله أمرك بهذا؟ ألم يأمرك أن تقرّي في بيتك؟ والله ما أنصفك الذين أخرجوك إذ صانوا عقائلهم وأبرزوك...» وفي الإمامة والسياسة (ج ١/ص ٩٨): «يا صاحبة اليهودج، قد أمرك الله أن تقعد في بيتك ثم خرجت تقائلين...»، وفي تاريخ اليعقوبي «أيها يا حميراء، ألم تنهي عن هذا المسير؟ فقالت: يا ابن أبي طالب، قدرت فأسجح» (تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٧٠).

(٢) مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٧٩.

(٣) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٦٨.

ودخلن عليها. فقالت: «جزى الله ابن أبي طالب الجنة»^(١).

رواية أبي بكر:

روى الشعبي عن مسلم بن أبي بكر عن أبيه بكرة قال: «لما قدم طلحة والزبير البصرة، تقلدت سيفي وأنا أريد نصرهما، فدخلت على عائشة، وإذا هي تأمر وتنهاي، وإذا الأمر أمرها، فذكرت حديثاً كنت سمعته عن رسول الله ﷺ: «لن يفلح قوم تدبر أمرهم امرأة» فانصرفت واعتزلتهم»^(٢).

وقد روي الخبر بصورة أخرى: «إن قوماً يخرجون بعدي في فئة، رأسها امرأة لا يفلحون أبداً»^(٣).

وفي صحيح البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم حدثنا عوف عن الحسن عن أبي بكر قال: «لقد نفعتني الله بكلمة أيام الجمل لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»^(٤).

وقد أرفق أمير المؤمنين عليه السلام بعائشة تنفيذاً لوصية النبي ﷺ «يا أبا الحسن إن وليت من أمرها شيئاً فإرفق بها»^(٥).

حكم الناكثين:

نقل السيد محمد بن عقيل إجماع فقهاء الحجاز والعراق من فريق أهل الحديث والرأي، ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والأوزاعي،

(١) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٩٨ وفي تاريخ البعقوبي ج ٢/ص ١٧٠، أنه وجه معها سبعين امرأة من بني عبد القيس في ثياب الرجال حتى وافوا بها المدينة. وانظر العقد الفريد/ج ٤/ص ٣٠٥.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) صحيح البخاري/ج ٩/كتاب الفتن/باب ١٠٨٥/ح ١٩٢٣، وج ٦/كتاب المغازي/باب ١٩٨/ح ٨٦٦ بزيادة، ورواه عنه في البداية والنهاية مجلد ٣/ج ٦/ص ٢٤١، ومجلد ٤/ج ٧/ص ٢٦١.

(٥) مناقب الخوارزمي/ص ١٧٦/ح ٢١٣، والبداية والنهاية/مجلد ٣/ج ٦/ص ٢٤١. وغيرهما.

والجمهور الأعظم من المتكلمين، من المسلمين على أن علياً عليه السلام مصيبٌ في قتاله لأهل صفين كما هو مصيبٌ في أهل الجمل.

وأن الذين قاتلوه بغاةً ظالمون له لكن لا يكفرون ببغيهم، كذا ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتاب الإمامة، وزاد الغزالي: «ولم يقل بتخطئة الإمام علي عليه السلام ذو تحصيل»^(١).

وقال: «إن الثلاثة (طلحة، الزبير وعائشة) إنما خرجوا متأولين مجتهدين وهم من أهل الاجتهاد، وكانوا مخطئين في اجتهادهم، ولكنهم رجعوا عن ذلك حين ظهر لهم الحق، وندموا على ما فعلوا، ولم يصروا على ذلك كما أصر معاوية إلى آخر حياته كما يشهد به التواتر»^(٢).

وعن ابن أبي الحديد أن أهل الجمل كلهم عند أصحابه المعتزلة هالكون إلا عائشة وطلحة والزبير فإنهم تابوا، ولولا توبتهم لحكم لهم بالنار لإصرارهم على البغي^(٣).

وقد ذكر المعتزلي ذلك في أكثر من موضع من شرحه^(٤).

أقول: أما البغي من أصحاب الجمل فهو حاصل ومحقق باعتراف المؤلف والمخالف^(٥) وأن أمير المؤمنين عليه السلام كان مصيباً في قتاله لهم بل كان مأموراً بذلك كما تقدم في الروايات عن النبي ﷺ التي أمره فيها بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، وأنه عهدٌ عهده إليه رسول الله ﷺ، وإن

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية للسيد محمد بن عقيل/ ص ٤٧. وقال الإمام أبو بكر: «نشهد أن كل من نازع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في خلافته فهو باغ، على هذا عهدت مشايخنا» نقله الجويني في فرائد السمطين/ ج ١/ ص ٢٨٨. وانظر العقد الفريد/ ج ٤/ ص ٣٠٨.

(٢) المصدر السابق/ ص ٤٨.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١/ ص ٩.

(٤) كما في ج ٩/ ص ٣٩، و ص ٣٢٣، و ج ١١/ ص ١٢٢.

(٥) ولا ينكره إلا شاذٌ مجحف.

قتاله عليه السلام لهم كان على الإحداث في الدين .

فقد روى المحدث الثوري في المستدرک عن دعائم الإسلام للنعماني مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه ذكر قتال من قاتله منهم فقال: «والله ما وجدت إلا قتالهم أو الكفر بما أنزل الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم»^(١). وروى عنه عليه السلام أيضاً أنه قال محرضاً على القتال يوم الجمل: «قاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون» ثم قال: والله ما رُمي أهل هذه الآية بسهم قبل اليوم»^(٢).

وفي مستدرک الحاكم روى عنه عليه السلام أنه قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر، قال أبو بكر: «أنا هو؟» قال: «لا». قال عمر: «أنا هو؟» قال: «لا». ولكن خاصف النعل» يعني علياً، قال أبو سعيد الخدري: «فأتيناه فبشرناه، فلم يرفع به رأسه كأنه قد كان سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٣).

وعليه فإن من قُتل من أصحاب الجمل بسيف أمير المؤمنين عليه السلام أو بسيف أحد أصحابه فقد هلك بلا شك على غير هدى بل على ضلالة محققة لمقاتلته إمامه .

ومن بقي حياً، فإن أناب ورجع إلى الحق والصواب وقبله أمير المؤمنين عليه السلام ولم يصدر منه طوال حياته ما يخالف أمير المؤمنين قولاً أو فعلاً كان من أهل التوبة .

(١) مستدرک الوسائل ج ١١/ص ٦٥/ح ١٢، وفرائد السمطين ج ١/ص ٢٧٩/ح ٢١٨، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٣/ص ٢٢٠/ح ١٢٢٢ وح ١٢٢٣.

(٢) جواهر الكلام/ج ٢١/ص ٣٢٦/عن دعائم الإسلام للنعماني.

(٣) أخرجه الحاكم في الجزء الثالث من مستدرکه على الصحيحين آخر صفحة ١٢٢ وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وفرائد السمطين/ج ١/ص ١٥٩/ح ١٢١ وما بعده. ونقل عن الحاكم قوله: «هذا إسناد صحيح قد احتج بمثله البخاري ومسلم في الصحيح».

كما أنه لا شك في أن من قُتل معه عليه السلام وفي صفّه كان من الشهداء الأبرار وقد دفنوا بشيابههم ودمائهم، وروى المفيد رحمته الله في كتاب الجمل عنه عليه السلام قال:

«واروا قتلانا في ثيابهم التي قتلوا فيها، فإنهم يُحشرون على الشهادة، وإني لشاهد لهم بالوفاء»^(١)، وسيأتي منه عليه السلام وصفهم بالشهداء ومدحه لهم (ص ٤٤٨) في كتابه إلى أهل الكوفة.

أمّا الثلاثة الذين أجمع أهل السنة (الذين قالوا بخطئهم) على توبتهم وهم طلحة والزبير وعائشة مستدلّين على ذلك بما رَوَوْه من رجوع الزبير لمّا ذكره أمير المؤمنين عليه السلام بحديث النبي صلى الله عليه وآله له.

وبما رَوَوْه من بيعة طلحة لأمر المؤمنين عليهم السلام بواسطة أحد أفراد جيش الأمير^(٢) وبما رَوَوْه من ندم عائشة وبكائها وتحسّرها على ما بدر منها اتجاه عليّ عليه السلام في حرب الجمل^(٣)، قال ابن كثير في البداية والنهاية: «وقد ندمت عائشة على ما كان من خروجها»^(٤).

ولمّا رأوا أن أمير المؤمنين عليه السلام عاملهم بغير ما عامل به أهل صفّين حيث لم يتبع مدبرهم ولم يجهز على جريحهم، وأمّا أهل صفّين فقد كان له أن يقتل أسيرهم ويجهز على جريحهم ويتبع مدبرهم^(٥).

(١) الجمل للشيخ المفيد/ص ٣٩٤/ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٢) كما رواه الخوارزمي في مناقبه/ص ١٨٣/ح ٢٢٣. وابن الأثير في الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٠٤، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٤/ص ٢٤.

(٣) مناقب الخوارزمي/ص ١٨٢/ح ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠. والنصائح الكافية لمن يتولى معاوية (ص ٥٠) عن ربيع الأبرار للزمخشري. ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٧٩. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٩/ص ٢٠٠، وج ١٤/ص ٢٤.

(٤) البداية والنهاية لابن كثير/مجلد ٣/ج ٦/ص ٢٤٢.

(٥) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٥٠، والعقد الفريد/ج ٤/ص ٣٠٧.

أقول: أمّا الزبير فقد تقدّم أنّه لم يعتزل إلا هرباً وجُبناً لا توبةً وندماً فراجع.

وأما طلحة فإنّ الأخبار في قتله أنه قُتل في المعركة وإن كان قاتله مروان بن الحكم، فإنه أصيب وهو يقاتل أمير المؤمنين عليه السلام قال ابن الأثير: «وأما طلحة فأتاه سهم غرب فأصابه فشكّ رجله بصفحة الفرس، وهو ينادي: «إلّٰيَّ، إلّٰيَّ عباد الله، الصبر الصبر». فقال له القعقاع بن عمرو: «يا أبا محمد، إنك لجريح، وإنّك عمّا تريد لعليل، فادخل البيوت» فدخل ودمه يسيل وهو يقول: «اللهم خذ لعثمان مني حتى ترضى»، فلما امتلأ خفه دمًا وثقل قال لغلامه: أردفني وأمسكني وأبلغني مكاناً أنزل فيه»، فدخل البصرة فأنزله في دار خربة فمات فيها^(١).

ثم قال ابن الأثير: «وقيل: إنه اجتاز به رجل من أصحاب علي...» وذكر أنه بايعه لأمر المؤمنين عليه السلام^(٢).

وقد قال فيهما أمير المؤمنين عليه السلام بعد قتلهما ما ينبي عن حالهما البائسة، فإنّه لمّا رأى رأس الزبير تفرّس في وجهه وقال: «لقد كان لك برسول الله صلى الله عليه وآله صحبةً ومنه قرابةً، ولكنّ الشيطان دخل منخريك فأوردك هذا المورد»^(٣).

ولمّا مرَّ عليه السلام بطلحة صريعاً قال: «أجلسوا طلحة»، فأجلس، وقال له: «يا طلحة بن عبيد الله قد وجدت ما وعدني ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً...»^(٤).

(١) الكامل في التاريخ/ج٣/ص١٠٤، وقريب منه ما في تاريخ الطبري/ج٣/ص٥٢٣.

(٢) المصدر السابق الأول.

(٣) الجمل للشيخ المفيد/ص٣٩٠/ج١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٤) المصدر السابق/ص٣٩٢.

وفي رواية أخرى قال عليه السلام: «اجلسوه فأجلس، فقال: أم والله لقد كانت لك صحبة، ولقد شهدت وسمعت ورأيت، ولكن الشيطان أزاغك وأمالك فأوردك جهنم»^(١).

وفي رواية ثالثة أنه عليه السلام مرَّ على طلحة فقال: «هذا الناكث بيعني، والمنشئ للفتنة في الأمة، والمجلب عليّ، والداعي إلى قتلي وقتل عترتي، أجلسوا طلحة»، فأجلس، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «يا طلحة قد وجدت ما وعدني ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً؟» ثم قال: «اضجعوا طلحة» وسار.

فقال له بعض من كان معه: «يا أمير المؤمنين أتكلّم طلحة بعد قتله؟ فقال: أما والله، لقد سمع كلامي كما سمع أهل القلب كلام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم بدر»^(٢).

بل ورد عنه عليه السلام قبل مقتلهما ما ينبىء عن سوء عاقبتهم وذلك لما جاءه عثمان بن حنيف عامله على البصرة وقد نتفوا شعر لحيته ورأسه وحاجبيه فقال: «يا أمير المؤمنين بعثتني ذا لحية وجئتكم أمرداً». قال: «أصبت أجراً وخيراً»، ثم ذكر عليه السلام بيعة طلحة والزبير وتأليبهما الناس عليه ثم دعا عليهما: «اللهم فاحلل ما عقدا ولا تبرم ما قد أحكما في أنفسهما وأرهما المساءة فيما عملا»^(٣).

وإذا ثبت ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام فلا يصح القول أنه عليه السلام لم يكن قد بلغه توبتهما، كيف وهو ولي الأمر وكل شيء راجع إليه؟ أيعقل أن لا يكون الرجل الذي بايعه طلحة لم يذكر ذلك لأمر المؤمنين عليه السلام؟

(١) الكافّة في إبطال توبة الخاطئة للشيخ المفيد/ص ٢٥/ح ٢٥/ج ٦ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٢) المصدر السابق/ص ٢٦/ح ٤٦. وانظر دعاءه عليه السلام عليهما سابقاً ص ٣٩٨ بعد نكتهما البيعة.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٥، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٦، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٥٧. والعقد الفريد/ج ٤/ص ٢٩٧.

على أن نفس مبايعة طلحة لأمير المؤمنين عليه السلام - لو صحّت - في تلك الحال لا أثر لها في توبته وذلك :

أولاً: لما رواه ابن الأثير في الكامل من أنه إنما بايعه مخافة أن يموت وليس في عنقه بيعة^(١). للرواية عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»^(٢)، ولم يبايعه رجوعاً عن بغيه وعناده لأمير المؤمنين عليه السلام.

وحالة هذه لا تختلف عن حال ابن عمر لما جاء الموت فبايع الحجاج الثقفي لعبد الملك بن مروان بعد تخلفه عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام وبرر ذلك بحديث النبي صلى الله عليه وآله «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، وقد تقدّم ذكر ذلك.

ثانياً: لو سلمنا أن بيعته هذه كانت تعبيراً عن توبته مما اقترفه لكنها كتوبة فرعون لما أدركه الغرق وأيقن الهلاك قال ﴿ءَامَنْتُ أَنَّمْ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ، بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٣) فقال تعالى جواباً له ﴿ءَاَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤).

قال الطبرسي في مجمع البيان: «كان ذلك إيمان إجماع لا يستحق به الثواب فلم ينفعه إيمانه»^(٥).

(١) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٠٤.

(٢) صحيح مسلم/ج ٥/كتاب الإمامة/باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر/ص ٢٢، والسنن الكبرى للبيهقي/ج ٨/١٥٦، مجمع الزوائد/٥/٢١٨، سلسلة الأحاديث الصحيحة/٢/ص ٧١٥/ج ٩٨٤، نقله عنهم وعن غيرهم في مسائل خلافة/ص ٢١٤. وكان المطلوب أن يكون في عتق كل إنسان بيعة أي بيعة، وحاشا الله ورسوله أن يريد ذلك.

(٣) يونس/٩٠.

(٤) يونس/٩١.

(٥) مجمع البيان/مجلد ٣/ج ١١/ص ٩١.

وقال البيضاوي: «فنكب عن الإيمان أوان القبول وبالع فيه حين لا يُقبل»^(١) وقال: «أتؤمن الآن وقد أيسئت من نفسك ولم يبق لك اختيار...»^(٢).

وهذه هي حال طلحة حيث أيقن بالهلاك وانقطع رجاءه من الفوز بمبتغاه وقد تركه أصحابه، فكيف تُقبل منه هذه التوبة المصلحية، وقد كان حال إصابته يقول: «إلّٰي عباد الله، الصبر، الصبر».

قال الشيخ المفيد رحمته الله: «لقد قتلا وهما مُصمَّمان على الحرب مُقيمان على الفسق، ومن ادّعى باطلاً غيرها فقد ادّعى علم الغيب»^(٣).

وقال رحمته الله بعد ذكر أخبار مقتل طلحة: «فهذه الأخبار جملة مختصرة في قتل طلحة بن عبيد الله، طريقها من العامة من أوضح طريق، وأسنادها أصح أسانيد، وليس بين الأمة فيها اختلاف، وكلُّ يدلّ على أنّ طلحة قُتل وهو مصرٌّ على الحرب غير نادم ولا مرعوف، وكلُّ غير وفاق لمذهب الحشوية، وخلاف على مذهب المعتزلة، وشاهد ببطلان ما ادّعوه من توبته»^(٤).

وقال السيد المرتضى رحمته الله في الذخيرة: «فأما توبة طلحة فيضيق على المخالف الكلام فيها، لأنه قُتل بين الصّفين محارباً مكاشفاً، ففي أي زمان تاب ورجع»^(٥).

(١) تفسير البيضاوي المعروف بأنوار التنزيل وأسرار التأويل/ج ١/ص ٤٥٧. وقريب منه ما في تفسير الجلالين بهامشه.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكافّة في إبطال توبة الخاطئة/ص ٤٤/ج ٦ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٤) الجمل للشيخ المفيد/ص ٣٨٦/ج ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

(٥) الذخيرة في علم الكلام/ص ٤٩٨.

هل تابت عائشة؟

إعلم أنه قد روى أهل السنة عدّة روايات في ندم عائشة على ما ارتكبه بحق أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وقد أظهرت ذلك في عدّة مناسبات^(١) منها:

١ - ما رواه الخوارزمي بإسناده عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «ما ذكرت عائشة مسيرها إلّا بكنت حتى تبلّ خمارها، وتقول: يا ليتني كنت نسياً منسياً»^(٢).

٢ - وروى أيضاً بإسناده عن أبي عتيق قال: «قالت عائشة: إذا مرّ ابن عمر فأروني، فلمّا مرّ قيل لها: هذا ابن عمر. قالت: يا أبا عبد الرحمان ما يمنعك أن تنهاني عن مسيري؟

قال: قد رأيت رجلاً قد غلب عليك وظننت أن لا تخالفينه، قالت: أما إنك لو نهيتني ما خرجت»^(٣).

وروي غير ذلك أيضاً (لاحظ المصادر المذكورة هنا وفي ص ٤٣٩). أقول: إنّ هذه الروايات - لو غضضنا النظر عن إسنادها - تخالف الواقع الذي كانت عليه عائشة بعد وقعة الجمل، وهذا الواقع ينقض تلك الروايات.

على أنّ في بعضها سفيان الثوري، وقد تقدّم فساد حاله عند أصحابنا الإمامية، فليس هو ممّن يُعتمد عليه. وكذلك عروة بن الزبير.

أما النقض: فأولاً: إن عائشة ذكرت لابن عمر أنه لو نهاها لما خرجت وينقضه أنها قد علمت بمنع ابن عمر لأخته حفصة عن الخروج معها، فلم لم تمتنع؟ أم أنها اعتقدت أنه منع خاص لحفصة؟

(١) تقدّمت الإشارة إلى بعض المصادر التي ذكرت تلك الروايات (ص ٤٣٩).

(٢) مناقب الخوارزمي/ ص ١٨٢/ ح ٢٢٠، ورواه في تاريخ بغداد/ ج ٩/ ص ١٨٥، وفي أنساب الأشراف/ ج ٢/ ص ٢٦٥.

(٣) مناقب الخوارزمي/ ص ١٨٢/ ح ٢١٨، والاستيعاب لابن عبد البر/ ج ٣/ ص ٩١٠، وفيه بعد (لا تخالفينه) (يعني الزبير)، ونقله عنه في النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية/ ص ٤٩.

فقد روى الطبري في تاريخه أن حفصة أرادت الخروج فأتاها عبد الله بن عمر فطلب إليها أن تقعد فقعدت، وبعثت إلى عائشة: «أن عبد الله حال بيني وبين الخروج»، فقالت: «يغفر الله لعبد الله»^(١).

ثانياً: لا نعلم الخصوصية في نهى ابن عمر بعد أن صدر النهي لها مباشرة من رسول الله ﷺ «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنتي».

ومن علي عليه السلام مراراً، ومن أم سلمة (رض)، وغيرهم ممن تقدم ذكرهم، ولم يكن لها رد سوى أنها تريد الإصلاح بين الناس.

وثرى لو صدر نهى أو تحذير حينها من ابن عمر، ألن يكون ردها: إرادة الإصلاح؟!.

ثالثاً: قد تقدم سابقاً إنشادها الشعر فرحاً لما بلغها قتل علي عليه السلام كما رواه الطبري وابن الأثير^(٢) قال ابن الأثير: ولما بلغ عائشة قتل علي قالت:

فألقت عصاها واستقرّ بها الثوى كما قرّ عيناً بالإياب مسافر
ثم قالت: «من قتله؟»، فقيل: «رجلٌ من مراد»، فقالت:

فإن يك نائياً فلقد نعا غلام ليس فيه التراب
فقالت زينب بنت أبي سلمة: «أتقولين هذا لعلي؟»

فقالت: «إنني أنسي، فإذا نسيت فذكروني».

أقول: هل نسيت من هو علي عليه السلام أم تناست فكانت مناسبة للشماتة والتشفي؟! كما شمت معاوية بن أبي سفيان فردّ عليه أبو الأسود الدؤلي:

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٧٠، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨٨، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٥١، ولم يذكر في الأخيرين بعث حفصة إلى عائشة وكلام الأخيرة.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١١٥، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٧٠، ومقاتل الطالبين/ص ٥٥.

ألا أبلغ معاوية بن حرب فلا قرّت عيون الشامتين
أفي شهر الصيام فجمعتمونا بخير الناس طُراً أجمعين
قتلتم خير من ركب المطايا ورحلها ومن ركب السفينا
ومن لبس الثعال ومن حذاها ومن قرأ المثنائي والمبينا
إذا استقبلت وجه أبي حسين رأيت البدر راع الناظرين
لقد علمت قريشٌ حيث كانت بأنك خيرها حسباً وديناً^(١)

رابعاً: لو صحت هذه الروايات عنها، وهي مخالفة للواقع، فلا بُدَّ من حملها على أنَّ ندامتها، إنما كانت لعدم تمكُّنها من تحقيق هدفها في إعلان حربها ضد عليٍّ عليه السلام، خصوصاً وقد اتضح أن شعار الطلب بدم عثمان كان يخفي تحته الأهداف الحقيقية لأصحاب الجمل وهي إسقاط حكم أمير المؤمنين عليه السلام لأغراض دنيوية.

ولم يكن شعار الطلب بدم عثمان إلا مطية يركبونها لاستجلاب الناس وتكثيرهم بوجه أمير المؤمنين عليه السلام، وهكذا حصل.

اختلاف معاملة أمير المؤمنين عليه السلام بين أصحاب الجمل وأصحاب معاوية:

إنَّ هذا الاختلاف لم يكن ليجب خصوصية لطائفة على أخرى من الباغين^(٢) بعد كون كلٍّ منهما باغيةً على الإمام عليه السلام وخارجة عليه ومحاربة له.

وإنما هذا الاختلاف نشأ لجهة أنَّ طائفة كانت لها فئة ورئيس يرجعون إليه وهم أهل صفين، وأخرى لم يكن لهم من يرجعون إليه أهل الجمل ولذا

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١١٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٧١.

(٢) كما حاول أن يرحي إلى ذلك السيد محمد بن عقيل في النصائح الكافية مذعياً استغفار أمير المؤمنين عليه السلام لطلحة والزبير وعائشة وترخمه عليهم، ولعنه لأهل صفين رئيساً وأتباعاً، ففرق بين الطائفتين، كلُّ بما يستحق (النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٥٠).

كان حكم الطائفة الأولى: الإجهاز على جريحهم وقتل أسيرهم واتباع المدبرين منهم، وحكم الطائفة الثانية بخلافه تماماً^(١).

إلا أنهما اشتركتا في أنه لا تسبى ذراريهم على كل حال، واختلف فيما حواه العسكر بعد اتفاقهم على عدم أخذ ما لم يحوه العسكر.

ومما تقدم تعرف أنه لو كان لأهل الجمل فئة ورئيس يرجعون إليه لكان حالهم حال أهل صفين بلا شك، إلا أنه بمقتل طلحة والزبير صاروا بلا رئيس ولا إمام فكان لهم هذا الحكم.

وقد ورد هذا الاختلاف وسببه في روايات أهل البيت عليهم السلام فقد روى الكليني رحمته الله بإسناده عن عبد الله بن شريك عن أبيه قال: «لَمَّا هُزِمَ النَّاسُ يَوْمَ الْجَمَلِ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا تَتَّبِعُوا مَوْلِيًّا، وَلَا تَجِيزُوا عَلَى جَرِيحٍ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ صَفِينَ قُتِلَ الْمُقْبِلُ وَالْمَدْبِرُ، وَأُجِيزَ عَلَى جَرِيحٍ».

فقال أبا ن بن تغلب لعبد الله بن شريك: هذه سيرتان مختلفتان.

فقال: إن أهل الجمل قُتل طلحة والزبير، وإن معاوية كان قائماً بعينه وكان قائدهم^(٢).

وروى مثله بتفصيل أكثر الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن أبي الحسن الثالث عليه السلام^(٣).

وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سمعت أبا

(١) راجع كتاب الجهاد من سلسلة النبايع الفقهية ترى إطباق علماء الإمامية على هذا التفريق للسبب المذكور استناداً إلى الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام. (كتاب الجهاد من سلسلة النبايع الفقهية/ مركز بحوث العمرة والحج/ الطبعة الأولى طهران ١٤٠٦ هـ.ق).

(٢) وسائل الشيعة/ ج ١١/ باب ٢٤ من أبواب جهاد العدو وما يناسبه/ ح ٣.

(٣) المصدر السابق/ ح ٤.

عبد الله ﷺ يقول: كان في قتال علي ﷺ أهل قبله بركة، ولو لم يقانلهم علي ﷺ لم يدر أحد بعده كيف يسير فيهم^(١).

كتاب أمير المؤمنين ﷺ إلى أهل الكوفة بعد انهزام أهل الجمل:

روى أبو مخنف لوط بن يحيى عن عبد الله بن عاصم عن محمد بن بشر الهمداني قال: «ورد كتاب أمير المؤمنين ﷺ مع عمرو بن سلمة الأرحبي إلى أهل الكوفة. فكبر الناس تكبيرة سمعها عامة الناس، واجتمعوا لها في المسجد، ونُودي: الصلاة جمعاً، فلم يتخلف أحد وقرىء الكتاب فكان فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله أمير المؤمنين إلى قرظة بن كعب ومن قبله من المسلمين، سلامٌ عليكم فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو.

أما بعد، فإننا لقينا القوم الناكثين لبيعتنا، والمفارقين لجماعتنا، الباغين علينا في أمتنا، فحججناهم فحاكمناهم إلى الله، فأدالنا عليهم، فقتل طلحة والزبير وقد تقدمت إليهما بالمعذرة وأقبلت إليهما بالنصيحة، واستشهدت عليهما صلحاء الأمة، فما أطاعا المرشدين ولا أجابا الناصحين^(٢).

ولاذ أهل البغي بعائشة، فقتل حولها من أهل البصرة عالم جَم، وضرب الله وجه بقيتهم فأدبروا.

فما كانت ناقة الحجر بأشأم عليهم منها على أهل ذلك المِصر، مع ما جاءت به من الحوب الكبير في معصيتها ربها ونبيها، واغترارها في تفريق المسلمين وسفك دماء المؤمنين، بلا بيّنة ولا معذرة ولا حجة ظاهرة^(٣).

(١) وسائل الشيعة/ج ١١/باب ٢٦ من أبواب العدو وما يناسبه/ح ٥.

(٢) وهذا منه ﷺ دليل ساطع على موتهما عاصيين غير تائبين ولا راجعين.

(٣) فأين استغفاره ﷺ لها وإرضائها كما ادّعوا لها ذلك؟!.

فلما هزمهم الله أمرت أن لا يتبع مدبر ولا يُجهز على جريح، ولا يكشف عورة، ولا يهتك ستر، ولا يُدخل داراً إلا بإذن، وآمنتُ الناس.

وقد استشهد مئتا رجلاً صالحون، ضاعف الله حسناتهم ورفع درجاتهم وأثابهم ثواب الصادقين الصابرين.

وجزاكم الله من أهل مصر عن أهل بيت نبيكم أحسن جزاء العاملين بطاعته والشاكرين لنعمته، فقد سمعتم وأطعتم وأجبتهم إذا دعيتهم، فنعم الإخوان والأعوان على الحق أنتم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته». كتب عبيد الله بن أبي رافع في رجب سنة ست وثلاثين^(١).

حديث العشرة المبشرة ليس دليلاً على توبة طلحة والزبير:

ولا يصح التمسك به على توبة طلحة والزبير بعدما تقدّم سابقاً من عدم صحته سنداً واختلاله دلالة^(٢).

هذا أهم ما يمكن أن يقال في الناكثين من أهل الجمل.

(١) الكافّة في إبطال توبة الخاطئة/ص ٢٧/ح ٢٧/مجلد ٦ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد. ورواه في الجمل/ص ٤٠٣/مجلد ١ من سلسلة مؤلفاته. ورواه السيد المرتضى في الشافي/ج ٤/ص ٣٣٠. وروى له عليه السلام كتاباً آخر إلى أهل الكوفة (ص ٣٢٩) نقله عن الواقدي مجرى الكتاب الأول.

(٢) راجع ما تقدّم فيه سابقاً.

عبد الله ﷺ يقول: كان في قتال عليّ ﷺ أهل قبلة بركة، ولو لم يقاتلهم عليّ ﷺ لم يدر أحدٌ بعده كيف يسير فيهم^(١).

كتاب أمير المؤمنين ﷺ إلى أهل الكوفة بعد انهزام أهل الجمل:

روى أبو مخنف لوط بن يحيى عن عبد الله بن عاصم عن محمد بن بشر الهمداني قال: «ورد كتاب أمير المؤمنين ﷺ مع عمرو بن سلمة الأرحبي إلى أهل الكوفة. فكبر الناس تكبيرة سمعها عامة الناس، واجتمعوا لها في المسجد، ونُودي: الصلاة جمعاً، فلم يتخلف أحد وقرئ الكتاب فكان فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله أمير المؤمنين إلى قرظة بن كعب ومن قبله من المسلمين، سلامٌ عليكم فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو.

أمّا بعد، فإنّا لقينا القوم الناكثين لبيعتنا، والمفارقين لجماعتنا، الباغين علينا في أمّتنا، فحججناهم فحاكمناهم إلى الله، فأدالنا عليهم، فقتل طلحة والزبير وقد تقدّمتُ إليهما بالمعذرة وأقبلت إليهما بالنصيحة، واستشهدت عليهما صلحاء الأمة، فما أطاعا المرشدين ولا أجابا الناصحين^(٢).

ولاذ أهل البغي بعائشة، فقتل حولها من أهل البصرة عالم جثم، وضرب الله وجه بقيّتهم فأدبروا.

فما كانت ناقة الحجر بأشأم عليهم منها على أهل ذلك المِصر، مع ما جاءت به من الحروب الكبير في معصيتها ربّها ونبيّها، واغترارها في تفريق المسلمين وسفك دماء المؤمنين، بلا بيّنة ولا معذرة ولا حجة ظاهرة^(٣).

(١) وسائل الشيعة/ج ١١/باب ٢٦ من أبواب العدو وما يناسبه/ح ٥.

(٢) وهذا منه ﷺ دليل ساطع على مرتها عاصيين غير تائبين ولا راجعين.

(٣) فأين استغفاره ﷺ لها وإرضائها كما ادّعوا لها ذلك!؟.

فلما هزمهم الله أمرت أن لا يتبع مدبر ولا يُجهز على جريح، ولا يكشف عورة، ولا يهتك ستر، ولا يُدخل داراً إلا بإذن، وآمنت الناس.

وقد استشهد منا رجال صالحون، ضاعف الله حسناتهم ورفع درجاتهم وأثابهم ثواب الصادقين الصابرين.

وجزاكم الله من أهل مصر عن أهل بيت نبيكم أحسن جزاء العاملين بطاعته والساكرين لنعمته، فقد سمعتم وأطعتم وأجبتهم إذا دعيتهم، فنعم الإخوان والأعوان على الحق أنتم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته». كتب عبيد الله بن أبي رافع في رجب سنة ست وثلاثين^(١).

حديث العشرة المبشرة ليس دليلاً على توبة طلحة والزبير:

ولا يصح التمسك به على توبة طلحة والزبير بعدما تقدّم سابقاً من عدم صحته سنداً واختلاله دلالة^(٢).

هذا أهم ما يمكن أن يقال في الناكثين من أهل الجمل.

(١) الكاشفة في إبطال توبة الخاطئة/ص ٢٧/ح ٢٧/مجلد ٦ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد. ورواه في الجمل/ص ٤٠٣/مجلد ١ من سلسلة مؤلفاته. ورواه السيد المرتضى في الشافي/ج ١/ص ٣٣٠. وروى له عليه السلام كتاباً آخر إلى أهل الكوفة (ص ٣٢٩) نقله عن الواقدي يجري مجرى الكتاب الأول.

(٢) راجع ما تقدّم فيه سابقاً.

القاسطون

أما القاسطون أو الفاسقون فقد تقدّم أنّهم أصحاب معاوية بن أبي سفيان من أهل الشام ومن تابعهم من غيرهم، وتقدّم ذكرهم في الروايات التي دلت على مقاتلة أمير المؤمنين للطوائف الثلاث، (راجع ص ٤٠٦ - ٤٠٧).

كما أشرنا سابقاً إلى أنّ شعار معاوية في حربه على أمير المؤمنين عليه السلام كان الطلب بدم عثمان، وتقدّم عن مروج الذهب إتيان النعمان بن بشير بقميص عثمان إلى معاوية، وتحريض ابن العاص له على القيام طالباً بدمه بعد أن كان الأوّل خاذلاً له، والثاني محرّضاً عليه.

وتقدّم أيضاً ذكرٌ للكتب التي كان أرسلها معاوية إلى أمير المؤمنين عليه السلام يطالبه فيها بدفع قتلة عثمان إليه، ويرسل رسله إليه عليه السلام بذلك أيضاً كما في إرساله حبيب بن مسلمة الفهري وشرحبيل بن السمط ومعن بن يزيد بن الأخنس فراجع.

والتفصيل يقتضي الكلام في أمور:

الأوّل: في ذكر نبذة يسيرة من موبات معاوية بن أبي سفيان.

منها: أنه كان يبغض عليّاً بغضاً شديداً، ويُعبّر عنه في أحواله كلها، وترجم ذلك البغض بسنّ سبه عليه السلام على المنابر وفي خطب الجمعة طوال ستين سنة إلى زمان عمر بن عبد العزيز.

وقد تقدّم (ص ٦١ - ٦٢) بعض ما يدلّ على ذلك، وإليك المزيد:

١- ذكر الجاحظ أنَّ معاوية كان يقول في آخر خطبة الجمعة:

«اللهمَّ إنَّ أبا تراب ألحد في دينك، وصدَّ عن سبيلك فalcنه لعناً وبيلاً، وعذبه عذاباً أليماً» وكتب بذلك إلى الآفاق، فكانت هذه الكلمات يُشار بها على المنابر إلى خلافة عمر بن عبد العزيز^(١).

٢ - وروى إنَّ قوماً من بني أمية قالوا لمعاوية: «يا أمير المؤمنين، إنك قد بلغت ما أمّلت، فلو كفت عن لعن هذا الرجل!». فقال:

«لا والله حتى يربو عليه الصغير، ويهرم عليه الكبير، ولا يذكر له ذاكرٌ فضلاً!»^(٢).

٣ - روى ابن عبد ربه في العقد الفريد أنه لما مات الحسن بن علي عليه السلام حجَّ معاوية فدخل المدينة وأراد أن يلعن علياً على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله، فقليل له: «إنَّ ها هنا سعد بن أبي وقاص، ولا نراه يرضى بهذا فابعث إليه وخذ رأيه».

فأرسل إليه وذكر له ذلك فقال: «إنَّ فعلت ذلك لأخرجنَّ من المسجد ثم لا أعود إليه»، فأمسك معاوية عن لعنه حتى مات سعد، فلما مات لعنه على المنبر وكتب إلى عمّاله أن يلعنوه على المنابر ففعلوا.

فكتبت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله إلى معاوية: «إنكم تلعنون الله ورسوله على منابركم وذلك أنكم تلعنون علي بن أبي طالب ومن أحبه، وأنا أشهد أنَّ

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٤/ص٥٦. والنصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص٩٦ نقله عن الجاحظ في كتاب الرد على الإمامية. وانظر كلام السيد عبد الحسين شرف الدين في (الفصول المهمة في تأليف الأمة ص ١٣٨ وما بعدها).

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٤/ص٥٧، والنصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص٩٧. ونحوه في مروج الذهب ج٣/ص٤١.

الله أحبه ورسوله»، فلم يلتفت أحدٌ إلى كلامها مع علمهم بصحة روايتها وشرف مقامها^(١).

ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي والنسائي في الخصائص عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب؟»

فقال: «لا»، ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله ﷺ فلن أسبّه، لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حُمُر النعم»، وذكر قول النبي ﷺ: أنت مني بمنزلة هارون من موسى... الحديث المشهور^(٢). وتتمّة الحديث: «... سمعت رسول الله ﷺ يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان. فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي، وسمعت يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها فقال: ادعوا لي علياً فأني به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي»^(٣).

وقد سار على هذه الموبقة خلفاء بني مروان وعمالهم لأنهم رأوا في ذلك دوام ملكهم الدنيوي، فعملوا على نشرها والجهر بها والدعوة إليها في كل وقت.

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق، وصحيح مسلم/ج ٧/باب فضائل علي عليه السلام/ص ١٢٠. وتقدّم ذكره (ص ٦١) وقريب منه ما في مروج الذهب/ج ٣/ص ٢٣.

(٣) نقل ابن كثير روايته بأكثر من طريق، وصرّح بحسن بعضها (البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٧٢) ورواه الترمذي في سننه/ج ٥/ص ٥٩٦/ح ٣٧٢٤ وقال: هذا حديث حسن صحيح، وعنه وعن مسلم ابن الأثير في جامع الأصول/ج ٩/ص ٤٦٩/ح ٦٤٧٩. وأسد الغابة/ج ٤/ص ٢٥.

ومن ذلك أن معاوية أوصى المغيرة بن شعبه لما ولّاه الكوفة أن لا يترك شتم عليّ وذمه والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب لأصحاب علي والاقصاء لهم، والإطراء لشيعه عثمان والإدناء لهم، فأجابه المغيرة إلى ذلك تمام الإجابة، فكان لا يدع ما أوصاه إياه معاوية أبداً^(١).

وكذلك فعل مروان بن الحكم لما ولّاه معاوية المدينة فكان لا يدع سبه عليه السلام على المنبر كل جمعة^(٢) وتقدّم سابقاً قول مروان لعلي بن الحسين عليه السلام أن الأمر لهم لا يستقيم إلا بسبه عليه السلام.

وذكر المبرّد في «الكامل» أن خالد بن عبد الله القسري لما كان أمير العراق في خلافة هشام، كان يلعن علياً عليه السلام على المنبر فيقول: «اللهم العن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، صهر رسول الله ﷺ على ابنته، وأبا الحسن والحسين».

ثم يقبل على الناس، فيقول: «هل كنيت؟»^(٣).

هذا وقد ذكرنا (ص ٦١) ما يدلّ على فسق معاوية بل وكفره بما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما^(٤) عن النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

ومعاوية بسبه لعلي عليه السلام قد فسق وبقتاله كفر بل تقدّم أن سبّ علي عليه السلام هو سبّ الله ورسوله، فيكون كفراً، ولو لم يقاتله.

(١) النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية/ص ١٠٠، نقله عن الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٠٢، وذكره البلاذري في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٤٣/ح ٦٤٨.

(٢) المصدر السابق/ص ١٠١.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٥٧.

(٤) صحيح البخاري/ج ٨/كتاب الأدب/باب ٥٦٦/ح ٩٢٦، رج ٩/كتاب الفتن/باب ١٠٧٥/ح ١٩٠١، وصحيح مسلم/ج ١/باب بيان قول النبي ﷺ «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ص ٥٧ و ٥٨ عن عبد الله بن مسعود عنه ﷺ.

روى المسعودي في مروج الذهب^(١) أن ابن عباس مرَّ بقوم ينالون من عليّ عليه السلام ويسبونونه، فقال لقائده: «أدني منهم» فأدناه، فقال: «أيكم الساب لله؟».

قالوا: «نعوذ بالله أن نسب الله»، فقال: «أيكم الساب رسول الله ﷺ؟».

فقالوا: «نعوذ بالله أن نسب رسول الله ﷺ».

فقال: «أيكم الساب علي بن أبي طالب؟».

قالوا: «أما هذه فنعم». قال: أشهد لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سبني فقد سبَّ الله، ومن سبَّ علياً فقد سبَّني»، فأطرقوا. وقد أنشد ذلك الشاعر سفيان بن مصعب العبدي فقال:

وقد روى عكرمة في خبر	ما شك في أحد ولا امترى
مرَّ ابن عباس على قوم وقد	سبَّوا علياً فاستراع وبكا
وقال مغتاضاً لهم: أيكم	سبَّ إله الخلق جلَّ وعلا؟!
قالوا: معاذ الله قال: أيكم	سب رسول الله ظلماً واجترا؟!
قالوا: معاذ الله قال: أيكم	سبَّ علياً خير من وطىء الحصا!!
قالوا: نعم قد كان ذا فقال: قد	سمعت والله النبي المجتبى
يقول: من سبَّ علياً سبَّني	وسبَّني سبُّ الإله واكتفا ^(٢) .

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٣٥، ونقله عنه في النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ١٠٢، ونقله الأميني في غديره (ج ٢/ص ٢٩٩) عن أبو عبد الله الملقب في سيرته عن ابن عباس، ورواه الخوارزمي في مناقبه/ص ١٣٦/ح ١٥٤. ونظم درر السمطين/ص ١٠٥. والجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ٣٠٢/ح ٢٤١.

(٢) الغدير للعلامة الأميني/ج ٢/ص ٢٩٨.

وأخرج أحمد والحاكم وصححه عن أم سلمة (رض) قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يقول من سب علياً فقد سبني»^(١).

وفي تفسير فرات الكوفي بإسناده عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أتى ذات يوم ويده على يد علي بن أبي طالب عليه السلام ولقيه رجل إذ قال له: يا فلان، لا تسبوا علياً فإنه من سبه فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله»^(٢).

مضافاً إلى ما ورد عنه ﷺ من أن حبه عليه السلام إيمان وبغضه نفاق، وأن من أحب علياً أحب النبي، ومن أبغضه أبغض النبي ﷺ.

فقد أخرج الطبراني بسند حسن عن أم سلمة (رض) عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أحب علياً فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله»^(٣).

وروى مسلم عن علي عليه السلام: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي أنه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»^(٤).

ومن المقطوع به أن سب علي عليه السلام لا يحبه بل يبغضه، فيكون منافقاً ومبغضاً لله ورسوله فيدخله النار لما أخرجه ابن خالويه في كتاب الآل عن أبي سعيد الخدري قال: «قال رسول الله ﷺ لعلي: حبك إيمان وبغضك نفاق،

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٩٣، ومستدرك الحاكم/ج ٣/ص ١٢١، وراجع ص ٦١.

(٢) تفسير فرات الكوفي/ص ١٦٤.

(٣) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٩٣، وأخبار الدول وآثار الأول للقرماني الدمشقي مطبوع بهامش الكامل/ج ١/ص ٢١٦. ونقله السيد شرف الدين عن ابن عبد البر في ترجمة علي عليه السلام في استيعابه/ج ٣/ص ١١٠١. (الفصول المهمة في تأليف الأمة/ص ١٤٠). ونظم درر السمطين/ص ١٠٣. وانظر ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٢/ص ١٨٥ وما بعدها/ج ٦٧٢ وما بعده.

(٤) صحيح مسلم/ج ١/كتاب الإيمان/باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي (رض) من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق/ص ٦٠/ج ٦. ونقله السيد محمد بن عقيل في النصائح الكافية (ص ٩٣) عن صحيح مسلم، وكذلك فعل القرماني الدمشقي في أخبار الدول وآثار الأول بهامش الكامل/ج ١/ص ٢٦٦، ونظم درر السمطين/ص ١٠٢. وراجع (ص ٥٣).

وأول من يدخل الجنة محبُّك، وأول من يدخل النار مبغضك»^(١).

ومنها: شدة سطوته الظالمة الغاشمة على شيعة أمير المؤمنين عليه السلام لمجرد ولائهم والتزامهم بولاية علي عليه السلام وإمامته المنصوص عليها من رب العالمين.

فقد روى المدائني في كتاب الأحداث أن معاوية كتب نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة «أن برأت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته» فقامت الخطباء في كل كورة^(٢) وعلى كل منبر يلعنون علياً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاءاً حينئذٍ أهل الكوفة لكثرة ما بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لأنه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون وصلبهم على جذوع النخل وطردهم وشزدهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم.

وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق أن لا يجيزوا لأحد من شيعة علي شهادة، وكتب إليهم «أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته الذين يروون فضائله ومناقبه فادنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم واكتبوا إليّ بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته».

ففعّلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصّلات والكساء والحباء والقطائع، ويفيضة في العرب منهم

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٩٣، نقله عن الكتاب المذكور، وروى نحوه في نظم درر السمطين/ص ١٠٣، ونحوه في سنن الترمذي/ج ٥/ص ٥٩٤/ح ٣٧١٧، جامع الأصول/ج ٩/ص ٢٧٣/ح ٦٤٨٧. وانظر ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق/ج ٢/ص ٢١٤/ح ٧١٨.

(٢) الكورة: الصّقع، ويطلق على المدينة والجمع كور (المصباح المنير/ج ٢/ص ٥٤٣/مادة كاز).

والموالي، فكثُر ذلك في كل مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجد امرؤ من الناس عاملاً من عمّال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه وشفعه فلبثوا بذلك حيناً^(١).

ويتابع المدائني: ثم كتب - أي معاوية - إلى عمّاله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: «انظروا من قامت عليه البيّنة أنه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه»، وشفع ذلك بنسخة أخرى «من اتهمتموه بموالة هؤلاء القوم فنكّلوا به واهدموا داره».

فلم يكن البلاء أشد وأكثَر منه بالعراق ولا سيما بالكوفة حتى أن الرجل من شيعة علي ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقي إليه سرّه ويخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان المغلظة ليكتمن عليه...^(٢).

ومنها: نشره الوضع في الروايات في فضائل الصحابة غير علي عليه السلام بغضاً لعلي عليه السلام وأهل بيته، وقد تقدّم في سابقه بعض ما يدلّ على ذلك، وأنهم إنما كانوا يضعون الأحاديث تقرّباً إلى معاوية وبني أمية لمّا كانوا يفيضون عليهم من الضلات والأموال والكساء والقطائع.

ومن ذلك أيضاً أن معاوية كتب إلى عمّاله بعدما كثرت الرواية في فضائل عثمان وفشت «إنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا

(١) النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية/ص ٩٧. ونقله عن المدائني أيضاً أحمد أمين في كتاب فجر الإسلام/ص ٢٧٤. ونقله عنه أيضاً ابن أبي الحديد في شرحه/ج ١١/ص ٤٤.

(٢) النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية/ص ٩٨، وفجر الإسلام/ص ٢٧٥. وشرح ابن أبي الحديد/ج ١١/ص ٤٥.

وتأتوني بمناقضٍ له في الصحابة، فإنَّ هذا أحبُّ إليَّ وأقرُّ لعيني، وأدحض لحجة أبي تراب^(١).

فقرأت كتبه على الناس، فرُويت أخبارٌ كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة، وجدَّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقيَ إلى معلِّمي الكتاتيب، فعلموا صبيانهم وغللمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى زووه وتعلموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله^(٢).

وقال المدائني بعد ذكر ما تقدَّم: «فظهر حديث كثير موضوع، وبهتانٌ منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القراء المراؤون والمستضعفون الذين يُظهرون الخشوع والتُّسك فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولائهم ويقربوا مجالسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديَّانين الذين لا يستحلُّون الكذب والبهتان، فقبلوها ورووها، وهم يظنون أنها حق...»^(٣).

ثم نقل عن ابن عرفة المعروف بنفطوية روايته في تاريخه ما يناسب ما تقدَّم وقال: «إن أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة افتُعلت في أيام بني أمية، تقرَّباً إليهم بما يظنون أنهم يُرغمون به أنوف بني هاشم»^(٤).

وقد ذكر أحمد أمين من الروايات الموضوعة قول رسول الله ﷺ في

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ٤٥، والنصائح الكافية لمن يتولَّى معاوية/ص ٩٧-٩٨. نقلاً عن كتاب الأحداث للمدائني.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) المصدران السابقان، وفجر الإسلام/ص ٢١٣.

معاوية: «اللهم قه العذاب والحساب وعلمه الكتاب» وما رواه عمرو بن العاص عنه عليه السلام أنه قال: «إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء، إنما ولي الله وصالحو المؤمنين»^(١).

وقفة مع قذف ابن أبي الحديد الشيعة بوضع الأحاديث في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام:

وقد أساء ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه^(٢)، فإنه لما أراد أن يبرز للبكرية - على حدّ تعبيره - وضعهم الروايات في فضائل أبي بكر لم يجد أمامه سوى اتهام الشيعة بوضع الأحاديث في فضائل علي عليه السلام، وأنّ ذلك كان سبباً لإقدام البكرية على وضع أحاديث في فضائل صاحبهم، وذكر من تلك الأحاديث:

١ - «لو كنت متخذاً خليلاً في مقابلة حديث الإخاء (أي مؤاخاة النبي عليه السلام لعلي عليه السلام)».

٢ - «حديث سدّ الأبواب فإنه كان لعلي عليه السلام فقلبته البكرية إلى أبي بكر».

٣ - حديث «اتتوني بدواة وبياض أكتب فيه لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه اثنان» ثم قال: «يأبى الله تعالى والمسلمون إلا أبا بكر» حيث وضعوه في مقابلة الحديث المروي عنه عليه السلام في مرضه: «اتتوني بدواة وبياض أكتب لكم ما لا تضلّون بعده أبداً» فاختلفوا عنده، وقال قوم منهم: «لقد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله»^(٣).

(١) فجر الإسلام/ص ٢١٣.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١١/ص ٤٩.

(٣) تقدّم في محله أن القائل هو عمر بن الخطاب.

ثم ادعى أن الشيعة توسعوا في وضع الأحاديث بما يقتضي نفاق قوم من أكابر الصحابة والتابعين الأولين وكفرهم.

أقول: إن الذي جعل ابن أبي الحديد يطعن بالشيعة ويتهمهم بالوضع أنه رأى في بعض الأحاديث التي يرويها الشيعة ما يقتضي الحكم بنفاق وكفر طائفة من الصحابة وهذا كرده النص على أمير المؤمنين عليه السلام كما تقدم سابقاً لأن وجود النص، وعدم التزامهم به يجعلهم فاسقاً أو كفاراً لمخالفته^(١).

ولهذا قام أهل السنة أيضاً بإنكار النص على أمير المؤمنين عليه السلام، وراحوا يتأولون ما رَوَوْه في حق علي عليه السلام بطرقهم عن رسول الله ﷺ من الآيات والروايات التي تقدم بعضها.

كل هذا لأن التسليم بالنص يعني أن من خالفه - على أقل تقدير - فاسق. فصاروا أتباع الأشخاص لا أتباع الكتاب والسنة.

ومنها: استلحاقه زياداً بن سمية، فجعله زياداً بن أبي سفيان، وهو أول استلحاق جاهلي عمل به في الإسلام علناً^(٢)، وهو يعلم قول رسول الله ﷺ «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(٣).

وقد ذكر ابن الأثير في الكامل^(٤) أن استلحاق معاوية زياداً كان سنة أربع وأربعين وروى في استلحاقه ما خلاصته:

أن زياداً لما استشهد علي عليه السلام ورغب في استلحاق معاوية له لما كان

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ١٥٩.

(٢) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ٣/ص ٨٨/ج ٨٧٧٧، رواء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، وكذلك ص ١٣٠/ج ٩٠٤٧، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٥/ص ١٣١، وانظر كلام السيد شرف الدين رحمته الله في الفصول المهمة/ص ١٢٧، وصحيح البخاري/ج ٣/كتاب البيوع/باب ١٨٢/ج ٣٠٦، وباب ٢٧٨/ج ٤٦٠، وج ٤/كتاب الوصايا/باب ٦١/ج ٩٤٤.

(٤) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٩٠-١٩١. وذكر قصة الاستلحاق المسعودي في مروج الذهب/ج ٣/ص ١٥-١٦.

سمعه من علي عليه السلام أنه «كانت من أبي سفيان فلتة من أمانى الباطل وكذب النفس لا توجب له ميراثاً ولا تحل له نسباً». وضع مصقلة بن هبيرة الشيباني وضمن له عشرين ألف درهم ليقول لمعاوية: «إن زياداً قد أكل فارس براً وبحراً»^(١)، وصالحك على ألفي ألف درهم، والله ما أرى الذي يُقال إلا حقاً، فإذا قال لك: وما يقال؟ فقل: يُقال: إنه ابن أبي سفيان»، ففعل مصقلة ذلك، ورأى معاوية أن يستميل زياداً واستصفى مودته باستلحاقه، فاتفقا على ذلك، وأحضر الناس وحضر من يشهد لزياد، وكان فيمن حضر أبو مريم السلولي فقال له معاوية: «بم تشهد يا أبا مريم؟».

فقال: أشهد أن أبا سفيان حضر عندي وطلب مني بغياً، فقلت له: ليس عندي إلا سمية»، فقال: «اثني بها على قدرها وضرها»، فأتيته بها فخلاً معها ثم خرجت من عنده وأن أسكتها ليقطران منياً».

فقال له زياد: «مهلاً أبا مريم، إنما بُعثت شاهداً ولم تُبعث شاتماً»، فاستلحقه معاوية.

ثم قال ابن الأثير: «وكان استلحاقه أوّل ما ردّت به أحكام الشريعة علانية، فإن رسول الله ﷺ قضى بالولد للفراش وللعاهر الحجر...»^(٢).

وفي كتاب سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام إلى معاوية يقول: «أز لست المدّعي زياداً في الإسلام، فزعمت أنه ابن أبي سفيان، وقد قضى رسول الله ﷺ أن الولد للفراش وللعاهر الحجر»، ثم سلّطه على أهل الإسلام يقتلهم ويقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ويصلّبهم على جذوع النخل»^(٣).

(١) لأن زياداً كان على فارس من قبل أمير المؤمنين عليه السلام، وقد حاول معاوية أن يستميله حينها فامتنع عليه. (راجع المصدر السابق).

(٢) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٩٢، ونقله عنه تفصيلاً السيد ابن عقيل في النصائح الكافية/ص ٨١-٨٢.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٠٢، ونقله عنه العلامة الأميني في الغدير/ج ١/ص ١٦٠. وأنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ص ١٢٠/ح ٣٥٠.

ومنها: قتله جماعة من الصحابة وفي مقدمتهم عمرو بن الحمق الخزاعي، وحجر بن عدي وأصحابه. أما عمرو بن الحمق فقد فرّ من سطوة زياد بن سمية (الذي كان والياً على الكوفة من قبل معاوية آنذاك) ومعه رفاعه بن شداد حتى أتيا الموصل، ثم إن رفاعه نجا من بين يدي عامل معاوية على الموصل، وأخذ عمرو بن الحمق أسيراً، وقد عرفه عامل الموصل وكان آنذاك عبد الرحمن بن عثمان الثقفي الذي يُعرف بابن أم الحكم وهو ابن أخت معاوية، فكتب فيه إلى معاوية، فكتب معاوية إليه: «أنه زعم أنه طعن عثمان تسع طعنات بمشاقص معه، فاطعنه كما طعن عثمان». فأخرج وطعن فمات في الأولى منهن أو الثانية^(١).

وكان قتله ﷺ سنة إحدى وخمسين للهجرة.

ومن الواضح من سيرة معاوية أنّ قتله لعمرو بن الحمق الخزاعي لم يكن إلا لولائه لعلي عليه السلام وإنما ذكر الطعنات التسع تعمية على الناس ليُقَال أنه أخذ بثأر عثمان.

علماً أنّ معاوية نفسه كان من المتخاذلين عن عثمان، وعلماً أن عمرو بن العاص - وهو من أكبر المحرضين والمؤلبين على عثمان - كان بين يديه بل كان مستشاره الأمين فلم لم يقتص منه؟! بل أين هو من طلحة والزبير وغيرهما ممن أسند إليه قتل عثمان سبباً أو مباشراً؟! ترى هل كان عمرو بن

(١) نقلاً عن الكامل في التاريخ/ج٣/ص٢٠٤، بتصريف. وتاريخ الطبري/ج٤/ص١٩٧. وقد نقل الطبري وابن الأثير أن عمرو بن الحمق الخزاعي كان قد طعن عثمان تسع طعنات لما هجم المسلمون على دار عثمان يريدون قتله (تاريخ الطبري/ج٣/ص٤٢٤) والكامل في التاريخ/ج٣/ص٧٥، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص٢٧٣. وقد ذكر الشارح المعتزلي قتل معاوية لعدد من خيار الصحابة صبراً منهم حجر بن عدي وعمرو بن الحمق في ج١٥/ص١٧٧، وذكره السيد شرف الدين ﷺ في الفصول المهمة/ص١٣١. وتاريخ يعقوبي/ج٢/ص٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ وذكر أن رأسه كان أول رأس طيف به في الإسلام، ونحوه في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص٢٧٢/ح٧٢١ وما بعده.

الحقق هو قاتل عثمان دون سواء فكان الاقتصاص منه بهذه الطريقة؟ علماً أنهم مختلفون في قاتله المباشر على أقوال عدة ذكرها ابن حجر في الاستيعاب^(١)، وأخرجها الحاكم في مستدركه^(٢).

وأما حجر بن عدي فقد كان من المحسوب لهم في الكوفة، وكان كلما قام المغيرة بن شعبة على المنبر مادحاً عثمان وأصحابه وشاتماً أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه، قام له حجر وعارضه.

وكان يفعل ذلك مع زياد بن سمية لماً ولي الكوفة بعد موت المغيرة بن شعبة، فجمع زياد على حجر اثني عشر رجلاً من أصحابه شهادة زور على «أن حجراً جمع الجموع وأظهر شتم الخليفة ودعا إلى حرب أمير المؤمنين، وزعم أن هذا الأمر لا يصلح إلا في آل أبي طالب، ووثب بالمصر وأخرج عامل أمير المؤمنين وأظهر عذر أبي تراب والترحم عليه والبراءة من عدوه وأهل حربه، وأن هؤلاء النفر الذين معه هم رؤوس أصحابه على مثل رأيه وأمره»^(٣). وكان من الشهود عمرو بن حريث، وخالد بن عرفطة، وإسحاق وموسى ابنا طلحة بن عبيد الله وعمارة بن عقبة بن أبي معيط وعمر بن سعد بن أبي وقاص وغيرهم.

وكان حجر وأصحابه أربعة عشر رجلاً فأرسلهم زياد إلى معاوية مع شهادة الزور التي جمعها مع وائل بن حجر الحضرمي وكثير بن شهاب فأنزلهم في مرج عذراء عند دمشق، وتوجهوا إلى معاوية، فأخذ معاوية بالشهادة المزورة وأرسل إليهم من يقتلهم وكان أحدهم أعور، فلماً رأى أحد

(١) الاستيعاب/ج ٣/ص ١٠٤٥، ولم يذكر في الأسماء اسم عمرو بن الحقيق الخزاعي، وعنه العلامة الأميني في غديره/ج ١١/ص ٤٣.

(٢) المستدرک/ج ٣/ص ١٠٦، وعنه العلامة الأميني في غديره/ج ١١/ص ٤٣.

(٣) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٠٣ إلى ص ٢٠٨، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ١٨٨ إلى ص ٢٠٦.

أصحاب حجر ويدعى كريم بن عفيف الخثعمي الأعور قال: «يقتل نصفنا ويترك نصفنا» فتركوا ستة وقتلوا ثمانية^(١). وفي رواية أنه قتل سبعة أحدهم حجر^(٢).

وقد قال حجر (رض) لمن حضره من أهله لمّا أرادوا قتله: «لا تطلقوا عني حديداً ولا تغسلوا عني دماً فأني ألقى معاوية غداً على الجادة»^(٣).

وقد رُويت عدة روايات في قتل حجر وأصحابه عن رسول الله ﷺ وغيره منها:

١ - ما أخرجه ابن عساكر عن سعيد بن أبي هلال أن معاوية حج فدخل على عائشة فقالت: «يا معاوية قتلت حجر بن الأديب وأصحابه؟ أما والله لقد بلغني أنه سيقتل بعذراء سبعة نفر يغضب الله لهم وأهل السماء»^(٤).

٢ - وروى ابن كثير في البداية والنهاية عن يعقوب بن سفيان أنه قال: «حدثني حرملة، أنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: «دخل معاوية على عائشة فقالت: «ما حملك على قتل أهل عذراء، حجراً وأصحابه؟»

فقال: «يا أم المؤمنين، إني رأيت في قتلهم صلاحاً للأمة، وفي مقامهم فساداً للأمة».

(١) المصدران السابقان.

(٢) المصدران السابقان: الكامل ص ٢٠٨ والطبري/ص ٢٠٦.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١٩٠، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢١٠، كما ذكر ابن كثير جريمة قتل حجر وأصحابه في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٥٤ إلى ص ٥٩. وذكرها كذلك اليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ٢١٧ و ٢١٨، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٥٧ وما بعدها. ورواه الحاكم في المستدرک/ج ٣/ص ٤٦٩. وجمهرة رسائل العرب/ج ٢/ص ٤٨. وابن عبد البر في الاستيعاب/ج ١/ص ٣٢٩ وما بعدها.

(٤) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٣.

فقالت: «سمعت رسول الله يقول: سيُقتل بعذراء أناس يغضب الله لهم وأهل السماء»^(١).

٣ - أخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في الدلائل عن عبد الله بن زريق الغافقي قال: «سمعتُ علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: يا أهل العراق سيُقتل منكم سبعة نفر بعذراء مثلهم كمثّل أصحاب الأخدود، فقتل حجر وأصحابه»^(٢).

وفي ذلك يقول سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام في كتابه إلى معاوية: «ألست قاتل حجر وأصحابه العابدين المختبين الذين كانوا يستفظعون البدع، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، فقتلتهم ظلماً وعدواناً من بعدما أعطيتهم المواثيق الغليظة، والعهود المؤكدة، جرأة على الله واستخفافاً بعهده.

أو لست بقاتل عمرو بن الحمق الذي أخلقت وأبليت وجهه العبادة، فقتلته من بعدما أعطيته من العهود ما لو فهمته العُصم^(٣) نزلت من شعف الجبال»^(٤).

وفي مروج الذهب أن حجراً هو أول من قُتل صبراً في الإسلام، وذكر أن قتله (رض) كان سنة ثلاث وخمسين وقيل: سنة خمسين^(٥).

(١) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٥٩. ونحوه في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٦٦/ج ٧٠٣.

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٦٠، والنصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٢.

(٣) العُصم جمع أعصم وهي الوعول، وفي الإفصاح في فقه اللغة قال: «عَصَمَ الحيوان بعصم عصماً وعصمة: كان في ذراعيه أو إحداهما بياض وسائرُه أسود أو أحمر، فهو أعصم وهي عصماء والجمع عُصَم». الإفصاح في فقه اللغة/ج ٢/ص ٧٨٧.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٠٣، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ١٢٠/ج ٣٥٠.

(٥) مروج الذهب/ج ٣/ص ١٢ و١٣. وفي تاريخ يعقوب/ج ٢/ص ٢١٨ (أنه سنة ٥٢).

أصحاب حجر ويدعى كريم بن عفيف الخشعمي الأعور قال: «يقتل نصفنا ويترك نصفنا» فتركوا ستة وقتلوا ثمانية^(١). وفي رواية أنه قتل سبعة أحدهم حجر^(٢).

وقد قال حجر (رض) لمن حضره من أهله لَمَّا أرادوا قتله: «لا تطلقوا عني حديداً ولا تغسلوا عني دماً فإنني ألقى معاوية غداً على الجادة»^(٣).
وقد رُويت عدة روايات في قتل حجر وأصحابه عن رسول الله ﷺ وغيره منها:

١ - ما أخرجه ابن عساكر عن سعيد بن أبي هلال أن معاوية حج فدخل على عائشة فقالت: «يا معاوية قتلت حجر بن الأديب وأصحابه؟ أما والله لقد بلغني أنه سيقتل بعذراء سبعة نفر يغضب الله لهم وأهل السماء»^(٤).

٢ - وروى ابن كثير في البداية والنهاية عن يعقوب بن سفيان أنه قال: «حدثني حرملة، أنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: «دخل معاوية على عائشة فقالت: «ما حملك على قتل أهل عذراء، حجراً وأصحابه؟»

فقال: «يا أم المؤمنين، إني رأيت في قتلهم صلاحاً للأمة، وفي مقامهم فساداً للأمة».

(١) المصدران السابقان.

(٢) المصدران السابقان: الكامل ص ٢٠٨ والطبري/ص ٢٠٦.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١٩٠، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢١٠، كما ذكر ابن كثير جريمة قتل حجر وأصحابه في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٥٤ إلى ص ٥٩. وذكرها كذلك اليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ٢١٧ و٢١٨، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٥٧ وما بعدها. ورواه الحاكم في المستدرک/ج ٣/ص ٤٦٩. وجمهرة رسائل العرب/ج ٢/ص ٤٨. وابن عبد البر في الاستيعاب/ج ١/ص ٣٢٩ وما بعدها.

(٤) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٣.

فقالت: «سمعت رسول الله يقول: سيُقتل بعذراء أناس يغضب الله لهم وأهل السماء»^(١).

٣ - أخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في الدلائل عن عبد الله بن زريق الغافقي قال: «سمعتُ علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: يا أهل العراق سيُقتل منكم سبعة نفر بعذراء مثلهم كمثّل أصحاب الأخدود، فقتل حجر وأصحابه»^(٢).

وفي ذلك يقول سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام في كتابه إلى معاوية: «ألست قاتل حجر وأصحابه العابدين المخبتين الذين كانوا يستفظعون البدع، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، فقتلتهم ظلماً وعدواناً من بعدما أعطيتهم الموائيق الغليظة، والعهود المؤكدة، جرأة على الله واستخفافاً بعهده».

أو لست بقاتل عمرو بن الحمق الذي أخلقت وأبليت وجهه العبادة، فقتلته من بعدما أعطيته من العهود ما لو فهمته العُصم^(٣) نزلت من شعف الجبال»^(٤).

وفي مروج الذهب أن حجراً هو أوّل من قُتل صبراً في الإسلام، وذكر أن قتله (رض) كان سنة ثلاث وخمسين وقيل: سنة خمسين^(٥).

(١) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٥٩. ونحوه في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٦٦/ج ٧٠٣.

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٦٠، والنصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٣.

(٣) العُصم جمع أعصم وهي الوعول، وفي الإفصاح في فقه اللغة قال: «عُصم الحيوان بعُصم عصماً وعصمة: كان في ذراعيه أو إحداهما بياض وسائر أسود أو أحمر، فهو أعصم وهي عصماء والجمع عُصم». الإفصاح في فقه اللغة/ج ٢/ص ٧٨٧.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٠٣، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ١٢٠/ج ٣٥٠.

(٥) مروج الذهب/ج ٣/ص ١٢ و ص ١٣. وفي تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ٢١٨ (أنه سنة ٥٢).

أصحاب حجر ويدعى كريم بن عفيف الخثعمي الأعور قال: «يقتل نصفنا ويترك نصفنا» فتركوا ستة وقتلوا ثمانية^(١). وفي رواية أنه قتل سبعة أحدهم حجر^(٢).

وقد قال حجر (رض) لمن حضره من أهله لمّا أرادوا قتله: «لا تطلقوا عني حديداً ولا تغسلوا عني دماً فإني ألقى معاوية غداً على الجادة»^(٣).
وقد رُويت عدة روايات في قتل حجر وأصحابه عن رسول الله ﷺ وغيره منها:

١ - ما أخرجه ابن عساكر عن سعيد بن أبي هلال أن معاوية حجّ فدخل على عائشة فقالت: «يا معاوية قتلت حجر بن الأديب وأصحابه؟ أما والله لقد بلغني أنه سيقتل بعذراء سبعة نفر يغضب الله لهم وأهل السماء»^(٤).

٢ - وروى ابن كثير في البداية والنهاية عن يعقوب بن سفيان أنه قال: «حدثني حرملة، أنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: «دخل معاوية على عائشة فقالت: «ما حملك على قتل أهل عذراء، حجراً وأصحابه؟»

فقال: «يا أم المؤمنين، إني رأيت في قتلهم صلاحاً للأمة، وفي مقامهم فساداً للأمة».

(١) المصدران السابقان.

(٢) المصدران السابقان: الكامل ص ٢٠٨ والطبري/ص ٢٠٦.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١٩٠، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢١٠، كما ذكر ابن كثير جريمة قتل حجر وأصحابه في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٥٤ إلى ص ٥٩. وذكرها كذلك اليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ٢١٧ و٢١٨، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٥٧ وما بعدها. ورواه الحاكم في المستدرک/ج ٣/ص ٤٦٩. وجمهرة رسائل العرب/ج ٢/ص ٤٨. وابن عبد البر في الاستيعاب/ج ١/ص ٣٢٩ وما بعدها.

(٤) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٣.

فقالت: «سمعت رسول الله يقول: سيُقتل بعذراء أناس يغضب الله لهم وأهل السماء»^(١).

٣ - أخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في الدلائل عن عبد الله بن زهير الغافقي قال: «سمعتُ علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: يا أهل العراق سيُقتل منكم سبعة نفر بعذراء مثلهم كمثل أصحاب الأخدود، فقتل حجر وأصحابه»^(٢).

وفي ذلك يقول سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام في كتابه إلى معاوية: «ألست قاتل حجر وأصحابه العابدين المختبين الذين كانوا يستفطعون البدع، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، فقتلتهم ظلماً وعدواناً من بعدما أعطيتهم الموائيق الغليظة، والعهود المؤكدة، جرأة على الله واستخفافاً بعهده.

أو لست بقاتل عمرو بن الحمق الذي أخلقت وأبليت وجهه العبادة، فقتلته من بعدما أعطيته من العهود ما لو فهمته العُصم^(٣) نزلت من شعف الجبال»^(٤).

وفي مروج الذهب أن حجراً هو أول من قُتل صبراً في الإسلام، وذكر أن قتله (رض) كان سنة ثلاث وخمسين وقيل: سنة خمسين^(٥).

(١) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٥٩. ونحوه في أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٦٦/ح ٧٠٣.

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٦٠، والنصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٣.

(٣) العُصم جمع أعصم وهي الوعول، وفي الإفصاح في فقه اللغة قال: «عصم الحيوان يعضم عصماً وعصمة: كان في ذراعيه أو إحداهما بياض وسائر أسود أو أحمر، فهو أعصم وهي عصماء والجمع عُصم». الإفصاح في فقه اللغة/ج ٢/ص ٧٨٧.

(٤) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٠٣، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ١٢٠/ح ٣٥٠.

(٥) مروج الذهب/ج ٣/ص ١٢ و ص ١٣. وفي تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ٢١٨ (أنه سنة ٥٢).

وروى السيد ابن عقيل عن ابن عبد البر قوله: «أن معاوية أوّل من قَتَلَ مسلماً صبراً حجراً وأصحابه»، ثم قال: «قلت: فعليه إثمُهُ وإثمٌ من قَتَلَ صبراً من المسلمين إلى يوم القيامة لأنه أوّل من سنَّ ذلك، ففي صحيح البخاري عن عبد الله بن مرة «لا تُقتل نفسٌ إلّا كان على ابن آدم الأوّل كفلٌ منها لأنه أوّل من سنّ القتل»، وأخرجه مسلم والترمذي أيضاً»^(١).

وقال ابن سيرين: «بلغنا أنّ معاوية لمّا حضرته الوفاة جعل يقول: «يومي منك يا حجر طويل»^(٢).

وقال أبو مخنف: «حدّثني زكرياء بن أبي زائدة عن أبي إسحاق قال: «أدركت الناس وهم يقولون: إنّ أوّل دُلّ دخل الكوفة موثُ الحسن بن علي وقتل حجر بن عدي ودعوة زياد»، وقال أبو مخنف: «وزعموا أن معاوية قال عند موته: يومٌ لي من ابن الأدبرِ طويل، ثلاث مرات، يعني حجراً»^(٣).

ومنها: قتله الإمام المجتبي الحسن بن علي عليه السلام ربحانة رسول الله ﷺ فقد ذكر المسعودي أن امرأة الإمام الحسن عليه السلام جعدة بنت الأشعث بن قيس الكندي سقته السم، وقد كان معاوية دسَّ إليها: «إنك إن احتلبت في قتل الحسن وجَّهتُ إليك بمائة ألف درهم، وزوّجتك من يزيد»، فكان ذلك الذي بعثها على سمّه.

فلمّا مات عليه السلام وقى لها معاوية بالمال، وأرسل إليها: إنّنا نحب حياة يزيد ولولا ذلك لوفينا لك بتزويجه»^(٤).

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، والكامل في التاريخ/ ج ٣/ ص ٢١٠.

(٣) تاريخ الطبري/ ج ٤/ ص ٢٠٨، وفي أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٢٦٥/ ح ٦٩٧ أنه

كان الحسن عليه السلام إذا ذكر معاوية قال: «ويلٌ معاوية من حجر وأصحاب حجر، يا ويله».

(٤) مروج الذهب/ ج ٣/ ص ٥. ومقاتل الطالبين/ ص ٨٠ والاتحاف بحب الأشراف إلا أنه نسب الإيعاز إلى

جعدة في دس السم إلى يزيد بن معاوية. (الاتحاف بحب الأشراف/ ص ٣٨).

ورواه في النصائح الكافية عن المسعودي وابن عبد البر^(١).

وقد روى ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بإسناده عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: اشتد غضب الله تعالى وغضبي على من أهرق دمي أو أذاني في عترتي»^(٢).

وروى بإسناده أيضاً عنه عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: الويل لظالمي أهل بيتي، عذابهم مع المنافقين في الدرك الأسفل من النار»^(٣).

وقد وردت في الإمام الحسن عليه السلام روايات كثيرة بطرق العامة فقد روى الترمذي عن البراء بن عازب قال: «رأيت رسول الله ﷺ وضع الحسن بن علي على عاتقه وهو يقول: «اللهم إني أحبه فأحبه»، هذا حديث حسن صحيح»^(٤).

وروى عنه أيضاً قال: «قال رسول الله ﷺ: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»^(٥).

وروى البخاري عن أبي نعيم البجلي قال: «سمعت ابن عمر سألته عن المحرم، قال شعبة: أحسبه بقتل الذباب، فقال ابن عمر: أهل العراق يسألون

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٦، عن الاستيعاب/ج ١/ص ٣٨٩، والحاكم في المستدرک ج ٣/ص ١٧٦، وذكره المدائني كما في شرح ابن أبي الحديد/ج ١٦/ص ١١، ورواه السيد شرف الدين رحمته الله في الفصول المهمة عن عدة. (الفصول المهمة/ص ١٣١ و ١٣٢).

(٢) مناقب ابن المغازلي/ص ٩٠/ج ٦٤.

(٣) المصدر السابق/ص ١٠٦/ج ٩٤.

(٤) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي/ج ١/ص ١٩٤. وفي نظم درر السمطين/ص ١٩٨ روى عدة روايات عن أبي هريرة وغيره أن النبي ﷺ قال في الحسن عليه السلام: «اللهم أني أحبه فأحب من يحبه ثلاث مرات». وروى نحواً من الروايات الأخرى المذكورة في المتن. وانظر مسند أحمد/ج ٢/ص ٦٣٤/ح ٨١٨٠، وج ٣/ص ١٨٣/ح ٩٣٨١، و ص ٣٦٩/ح ١٠٦١٦، والاستيعاب/ج ١/ص ٣٩١، وسنن الترمذي/ج ٥/ص ٦١٤ وما بعدها، ومستدرک الحاكم/ج ٣/ص ١٦٩، وجامع الأصول/ج ١/ص ١٩ وما بعدها.

(٥) ينابيع المودة للقندوزي الحنفي/ج ١/ص ١٩٥. ولاحظ المصادر السابقة.

عن الذباب وقد قتلوا ابن ابنة رسول الله ﷺ، وقال النبي ﷺ: هما ربحانتي من الدنيا»^(١).

وعن ابن الزبير: «أنا أحدثكم بأشبه أهل رسول الله ﷺ وأحبهم، الحسن بن علي، وإنه ليجيء وهو ساجد فيركب رقبته، أو قال ظهره، فما ينزله حتى يكون هو الذي ينزل. ولقد رأيته يجيء وهو راکع يفرج له بين رجله حتى يخرج من الجانب الآخر»^(٢).

قال السيد محمد بن عقيل في النصائح الكافية^(٣): «ما أجراً معاوية على الله وعلى هتك محارم الله، وما أعظم حلم الله تعالى عن الجبابرة من أعدائه وأعداء نبيه عليه وآله الصلاة والسلام، يقتلون سبط رسول الله ويكبرون فرحاً بموته وشماته، ولم تنزل عليهم صاعقة من السماء تستأصل شأفتهم، لا يسأل ربنا عما يفعل، إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب أليم». وقد كان معاوية كبر فرحاً لما جاءه موت الإمام الحسن عليه السلام فلامه ابن عباس وذمه على ذلك»^(٤).

وقد روى ابن كثير في البداية والنهاية أيضاً من تلك الأحاديث في فضل الحسن عليه السلام مع انحرافه الشديد عن علي عليه السلام وأهل بيته»^(٥).

ومنها: عقده البيعة لابنه يزيد في حياته وذلك سنة تسع وخمسين كما في مروج الذهب^(٦) إلا أنه في الكامل والطبري كان ذلك سنة ست وخمسين بإيعاز من المغيرة بن شعبه»^(٧).

(١) المصادر السابقة.

(٢) ينابيع المودة/ج ١/ص ١٩٧. ونظم درر السمطين/ص ١٩٩.

(٣) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٨٦.

(٤) المصدر السابق/ص ٨٧.

(٥) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩.

(٦) مروج الذهب/ج ٣/ص ٣٦. وذكر عقد معاوية البيعة ليزيد السيد شرف الدين تكتل في الفصول المهمة/ص ١٢٨.

(٧) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢١٤ وما بعدها، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٢٢٤ وما بعدها.

وفي ذلك يقول المغيرة لأصحابه: «لقد وضعت رجل معاوية في غرز بعيد الغاية على أمة محمد، وفتقت عليهم فتقاً لا يرتق أبداً»^(١).

وقد عمل معاوية على تثبيت الأمر لابنه يزيد بالقوة والقهر خصوصاً في المدينة التي كان فيها سادة بني هاشم وعلي رأسهم سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام ومعه ابن عباس وغيره، وكتب معاوية إليهم وإلى غيرهم طالباً منهم بالتهديد والوعيد قبول البيعة ليزيد، وقد أجابه كلهم بالعنف والرفض لبدعته تلك، ومما قاله الإمام الحسين عليه السلام في جوابه إلى معاوية: «واعلم أن الله ليس بناسٍ لك قتلِكَ بالظنة وأخذك بالتهمة، وإمارتك صبيّاً يشرب الشراب ويلعب بالكلاب، ما أراك إلا وقد أوبقت نفسك، وأهلك دينك، وأضعت الرعية»^(٢). وذكر اليعقوبي في تاريخه نحو هذا الجواب عن عبد الله بن عمر^(٣).

وقال الحسن البصري ذاكراً بعض موبقات معاوية: «أربُعُ خصالٍ كنَّ في معاوية لو لم تكن فيه منهن إلا واحدة لكانت موبقة: انتزاعه على هذه الأمة بالسفهاء»^(٤) حتى ابتزها أمرها بغير مشورة منهم وفيهم بقايا الصحابة وذووا الفضيلة.

واستخلافه ابنه بعده سكيراً خميراً، يلبس الحرير ويضرب بالطناير.

وادعائه زياداً وقد قال رسول الله ﷺ الولد للفراش وللعاهر الحجر.

وقتله حجراً، ويلاً له من حجر وأصحاب حجر مرتين^(٥).

(١) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢١٥. وذكر عقد معاوية البيعة لولده يزيد ابن عبد ربه في العقد الفريد ج ٤/ص ٣٤٤.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٢٠٣ وانظر العقد الفريد ج ٤/ص ٣٤٦ وما بعدها.

(٣) تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ٢١٦.

(٤) في الكامل لابن الأثير (بالسيف). وكذا في النصائح الكافية/ص ٣٥.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٢٠٨. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٠٩، ونقله عن الكامل في النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٣٥.

وذكر المعتزلي في شرحه بعض موبقاته فقال:

«ومن المعلوم أيضاً من حالة استئثاره بمال الفيء، وضربه من لا حد عليه، وإسقاط الحد ممن يستحق إقامة الحد عليه، وحكمه برأيه في الرعية، وفي دين الله، واستلحاقه زياداً وهو يعلم قول رسول الله ﷺ «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، وقتله حُجر بن عدي وأصحابه ولم يجب عليهم القتل، ومهانته لأبي ذر الغفاري وجَبَّهُهُ وشتمه وإشخاصه إلى المدينة على قَتَبٍ بغير بغير وطاء لإنكاره عليه.

ولعنه علياً وحسناً وحسيناً وعبد الله بن عباس على منابر الإسلام. وعهده بالخلافة إلى ابنه يزيد مع ظهور فسقه وشربه المسكر جهاراً ولعبه بالترد، ونومه بين القيان والمغنيات، واصطحابه معهن، ولعبه بالطنبور بينهن.

وتطريقه بني أمية للوثوب على مقام رسول الله ﷺ وخلافته، حتى أفضت إلى يزيد بن عبد الملك، والوليد بن يزيد، المفتضحين الفاسقين: صاحب حباة وسلامة، والآخر رامي المصحف بالسهم، وصاحب الأشعار في الزندقة والإلحاد»^(١).

ومنها: أن معاوية هو إمام الفئة الباغية التي قتلت عمار بن ياسر الصحابي الجليل الذي أخبر النبي ﷺ أنه تقتله الفئة الباغية، وقد كان عمار (رض) من المقرّبين جداً من عليّ عليه السلام، وقد قاتل معه في حرب الجمل وصَفَيْنَ حيث استشهد (رض).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٥/ص ١٣٠-١٣١. وذكر في ج ١٥/ص ١٧٨، استخلاف معاوية ليزيد مع كل ما في يزيد من صفات الفسق والفجور. وروى البلاذري بإسناده عن هشام بن الكلبي عن أبيه وأبي مخنف وغيرهما قالوا: «كان يزيد بن معاوية أول من أظهر شرب الشراب والاستهتار بالغناء والصيد واتخاذ القيان والغلمان والتفكّه بما يضحك منه المترفون من القروء والمعاقرة بالكلاب والديكة، ثم جرى على يده قتل الحسين وقتل أهل الحرة ورمي البيت وإحراقه» أنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٨٦/ح ٧٦٥.

وقد روي عنه (رض) قوله يوم صفين وقد خرج إلى الناس :

«اللهم إنك تعلم أنني لو أعلم أن رضاك في أن أقذف بنفسي في هذا البحر لفعلته، اللهم إنك تعلم أنني لو أعلم أن رضاك في أن أضع ظبة سيفي في صدري ثم أنحني عليها حتى تخرج من ظهري لفعلت، وإني لا أعلم اليوم عملاً هو أرضى لك من جهاد هؤلاء الفاسقين، ولو أعلم أن عملاً من الأعمال هو أرضى لك منه لفعلته»^(١).

وروي أبو مخنف عن الصقعب بن زهير الأزدي قال: «سمعت عماراً يقول: والله إني لأرى قوماً ليضربنكم ضرباً يرتاب منه المبطلون، وأيم الله لو ضربونا حتى يبلغوا بنا سعات هجر لعلمنا أننا على الحق وأنهم على الباطل»^(٢).

وروي حبة بن جوين العرني عن حذيفة بن اليمان أنه وأبا مسعود سألاه أن يحدثهما فإنهما يخافا الفتن. فقال: «عليكما بالفتنة التي فيها ابن سميّة، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: تقتله الفئة الباغية الناكبة عن الطريق، وأن آخر رزقه ضياح من لبن»، قال حبة: فشهدته يوم صفين وهو يقول: ائتوني بآخر رزق لي من الدنيا، فأتي بضياح من لبن في قدح أروح له حلقة حمراء، فما أخطأ حذيفة مقياس شعرة، فقال: اليوم ألقى الأحبة محمداً وحزبه، والله لو ضربونا حتى يبلغوا بنا سعات هجر لعلمنا أننا على الحق وأنهم على الباطل»^(٣).

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٢٦ و ٢٧ وتاريخ البغوي/ج ٢/ص ١٧٥، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٣، وروي قريب منه في البداية والنهاية مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣. ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٩١. والنصائح الكافية/ص ٣٨.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المصادر السابقة.

قال في البداية والنهاية في مقتل عمار بن ياسر (رض) مع أمير المؤمنين عليه السلام في صفين: «وبان وظهر بذلك سرُّ ما أخبر به الرسول ﷺ من أنه تقتله الفئة الباغية، وبان بذلك أن علياً مُحَقَّقٌ وأن معاوية باغ، وما في ذلك من دلائل النبوة...»^(١).

ومن الروايات الواردة في عمار (رض) مما رواه مخالفوه وقاتلوه وغيرهم:

١ - روي عن يعقوب بن رافط قال: «اختصم رجلان في سلب عمار وفي قتله، فأتيا عبد الله بن عمرو بن العاص ليتحاكما إليه، فقال لهما: ويحكمما أخرجنا عني، فإن رسول الله ﷺ قال - ولعبت قريش بعمار -: ما لهم ولعمار؟ عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار، قاتله وسالبه في النار»^(٢)، وفي المروج «وولعت قريش بعمار».

٢ - روى عبد الرحمن الكندي عن أبيه عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»^(٣).

٣ - أن ذا الكلاع سمع عمرو بن العاص يقول: «قال رسول الله ﷺ لعمار بن ياسر: تقتلك الفئة الباغية، وآخر شربة تشربها لبن»، فكان ذو الكلاع يقول لعمرو: ويحك! ما هذا يا عمرو؟ فيقول له عمرو: «إنه سيرجع إلينا». قال: فلما أصيب عمار بعد «ذو الكلاع»، قال عمرو لمعاوية: ما أدري

(١) البداية والنهاية لابن كثير/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩١، وقريب منه قول ابن حجر كما في النصائح الكافية/ص ٣٨.

(٢) المصدر السابق/ص ٢٩٣، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٩١. وقعة صفين لنصر بن مزاحم/ص ٣٤٢ ذكر حديث عبد الله بن عمر بن العاص، وذكر خبر النبي ﷺ في عمار الذهبي في كتاب العبر/ج ١/ص ٢٨ والعقد الفريد/ج ٤/ص ٣١٨، و ص ٣١٩. ومسند أحمد/ج ٣/ص ٣٧٢/ح ١٠٦٢٨.

(٣) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٣، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٦.

بقتل أيهما أنا أشد فرحاً؛ بقتل عمار أو ذي الكلاع، والله لو بقي ذو الكلاع بعد قتل عمار لمال بعامة أهل الشام ولأفسد علينا جندنا»^(١).

٤ - ما رواه الخوارزمي بإسناده عن أم سلمة: «أن رسول الله ﷺ قال لعمار: تقتلك الفئة الباغية» وقال: «أخرجه مسلم في الصحيح»^(٢).

٥ - وروى بإسناده عنه عكرمة: «أن ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله بن عباس: انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه، فأتيناه فإذا هو في حائط له، فلما رأنا جاء فأخذ رداءه ثم قعد، فأنشأ يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد قال: كنّا نحمل لبنة لبنة، وعمار لبنتين لبنتين، فرآه النبي ﷺ فجعل ينفض التراب عن رأس عمار ويقول: «يا عمار، ألا تحمل كما يحمل أصحابك؟».

قال: «إني أريد الأجر من الله عز وجل».

قال: «فجعل ينفض التراب عنه ويقول: ويحك تقتلك الفئة الباغية، تدعوهم إلى الجنة، ويدعونك إلى النار»^(٣).

قال عمار: «أعوذ بالرحمان - أظنه قال من الفتن»^(٤).

قال أحمد بن الحسين البيهقي: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري»^(٥).

(١) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٣. والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٣، ومناقب الخوارزمي/ص ٢٣٣.

(٢) مناقب الخوارزمي/ص ١٩١/ج ٢٢٨، وصحيح مسلم/ج ٨/ص ١٨٦.

(٣) إلى هنا في شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٧٧.

(٤) مناقب الخوارزمي/ص ١٩٢/ج ٢٣٠. وفي صحيح البخاري/ج ١/ص ٣/باب التعاون في بناء المسجد،

وج ٤/كتاب الجهاد والسير/باب ٦٦٠/ج ١٠٠٥، ورواه الطبري في تاريخه (ج ٤/ص ٢٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وكذلك ابن الأثير في الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٤، باختلاف يسير.

(٥) مناقب الخوارزمي/ص ١٩٢/ذيل ح ٢٣٠.

ثم إن معاوية فوق جنايته وقتله عماراً دلّس ولبّس على أهل الشام حيث لمّا عرفوا بقتل عمار تيقنوا أنّهم الفئة الباغية التي أخبر عنها النبي ﷺ فقال لهم معاوية: «إنما قتل عماراً من جاء به» فخرج الناس من فساطيطهم وأخبيتهم يقولون: «إنما قتل عماراً من جاء به»^(١).

وفي البداية والنهاية بعد روايته المتقدمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص في عمار (رقم ١) قال يعقوب بن راقط راوي الحديث: «فبلغني أنّ معاوية قال: إنما قتله من أخرجه، يخدع بذلك أهل الشام»، وقال ابن كثير: «وهذا التأويل الذي سلكه معاوية بعيد»^(٢). ورواه نصر بن مزاحم عن السدي^(٣).

أقول: هذه بعض موبقات معاوية بن أبي سفيان والباقي أكثر بحيث تحتاج إلى مجلد ضخم ليحويها.

٢ - في بعض ما ورد في معاوية بن أبي سفيان عن النبي الأكرم ﷺ وغيره:

١ - روى نصر بن مزاحم في كتاب صفين عن بليد بن سليمان، حدّثني الأعمش عن علي بن الأقرع عن عبد الله بن عمر في حديث قال: «وخرج رسول الله من فجّ فنظر إلى أبي سفيان وهو راكب ومعاوية وأخوه، أحدهما قائد والآخر سائق، فلمّا نظر إليهم رسول الله ﷺ قال: «اللهم العن القائد والسائق والراكب».

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٢٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٤، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٦.
(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٣، وص ٢٩٥ وقريب منه ما في مروج الذهب (ج ٣/ص ٤١) إلا أنه نسب القول إلى عمرو بن العاص. وفي العقد الفريد/ج ٤/ص ٣١٩، أن القائل هو معاوية.
(٣) وقعة صفين/ص ٣٤٣، ورواه عنه المعتزلي في شرحه ج ٨/ص ٢٦.

قلنا: «أنت سمعت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم وإلا فصمتنا أذنائي كما عميتا عيناى»^(١).

٢ - ما رواه نصر أيضاً بإسناده عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قالاً: «قال رسول الله ﷺ: إذا رأيتم معاوية بن أبي سفيان يخطب على منبري فاضربوا عنقه». قال الحسن: «فما فعلوا ولا أفلحوا»^(٢).

وقد ذكر العلامة الأميني رحمته الله في غديره هذا الحديث بأكثر من سند صحيح^(٣).

تزييف ابني كثير وحجر:

ولا معنى لتزييف ابني كثير وحجر للحديث بدعوى أنه لو صح لبادر الصحابة إلى فعل ذلك، فلو لم يفعلوا لكانوا مخالفين بتركه أو بكتمانه.

لأنه من المعلوم أن الصحابة لم يعملوا بكل ما أمرهم به رسول الله ﷺ فإنهم لم يقتلوا ذا الشدية بعدما عرفه إياهم بشخصه وأنبأهم بهواجهه المكفرة^(٤).

قال الثعالبي في ثمار القلوب (ص ٢٣٢): «ذو الشدية شيخ الخوارج وكبيرهم الذي علمهم الضلال، وكان النبي ﷺ أمر بقتله وهو في الصلاة فكع عنه أبو بكر وعمر (رض)، فلما قصده علي (رض) لم يره، فقال له النبي ﷺ: «أما إنك لو قتلتك لكان أول فتنة وآخرها»، ولمّا كان يوم

(١) كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم/ص ٢٢٠، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ٢٩/ح ٣٧٢. وقريب منه في شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٧٥، رج ٦/ص ٢٨٩، رواه عن الحسن بن علي (عليهما السلام)، ورواه في الخصال عن عبد الله بن عمر/ج ١/باب الثلاثة/ص ١٩١/ح ٢٦٤، ورواه الحر العاملي في «الأثنا عشرية»/ص ١٦٤.

(٢) وقعة صفين/ص ٢١٦، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ١٢٨ وما بعدها.

(٣) راجع كتاب الغدير للعلامة الأميني رحمته الله ج ١٠/ص ١٤٣ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق/ص ١٤٨.

النهران وُجِدَ بين القتلى، فقال علي (رض): «اثنوني بيده المخدجة» فأتي بها فأمر بنصبها»^(١).

وفي رواية أبي سعيد الخدري بعد قول علي عليه السلام: «إني لم أره»، قال النبي ﷺ: «إنَّ هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم في قوسه، فاقتلوهم هم شرُّ البرية»^(٢).

وكذلك لم يلتزموا بما صح عندهم عنه عليه السلام: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» ونحو ذلك، ولم يمتثلوا، فهل أوجد هذا نقيصة في الصحابة؟^(٣).

٣ - ما رواه المعتزلي في شرحه عن شيخه أبي عبد الله البصري المتكلم عن نصر بن عاصم الليثي عنه أبيه قال: «أتيت مسجد رسول الله ﷺ والناس يقولون: نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله!

فقلت: ما هذا؟ قالوا: معاوية قام الساعة، فأخذ بيد أبي سفيان، فخرجنا من المسجد، فقال رسول الله ﷺ: لعن الله التابع والمتبوع، رُبَّ يوم لأمتي من معاوية ذي الأستاه»، قالوا: يعني الكبير العَجَز^(٤).

٤ - وروى عنه أيضاً قال: «روى العلاء بن حريز القشيري: أن رسول الله ﷺ قال لمعاوية: لتتخذنَّ يا معاوية البدعة سنة، والقبح حسناً، أكلك كثير، وظلمك عظيم»^(٥).

(١) راجع كتاب الغدير للعلامة الأميني رحمه الله ج ٧/ ص ٢١٧.

(٢) مسند أحمد ج ٣/ ص ٣٩٠/ ح ١٠٧٣٤. وفيه (فوقه) بدل قوسه، والبداية والنهاية/ مجلد ٤/ ج ٧/

ص ٣٢٦، وعنهما العلامة الأميني في الغدير ج ٧/ ص ٢١٦.

(٣) راجع الغدير ج ١٠/ ص ١٤٧ و ١٤٨.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد ج ٤/ ص ٧٩.

(٥) المصدر السابق.

٥ - روى نصر بن مزاحم: شريك عن ليث عن طاوس عن عبد الله بن عمر قال: «أتيت النبي ﷺ فسمعتة يقول: يطلع عليكم من هذا الفَج رجل يموت حين يموت، وهو على غير سنتي» فشقَّ عليَّ ذلك وتركْتُ أبي يلبس ثيابه ويجيء، فطلع معاوية^(١).

٦ - وروى ابن كثير عن الإمام أحمد ومسلم والحاكم في مستدركه من طريق أبي عوانة - الوضاح بن عبد الله الشكري - عن أبي حمزة عمران بن أبي عطاء عن ابن عباس في حديث أن رسول الله ﷺ بعثه ليدعو له معاوية فوجده يأكل فاتى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال ﷺ: «أذهب فدعه» فأتاه الثانية فوجده يأكل، فأخبر النبي ﷺ، فقال في الثالثة: «لا أشبع الله بطنه» قال: «فما شبع بعدها»^(٢).

وقال ابن أبي الحديد: «كان معاوية يأكل فيكثر، ثم يقول: «فوالله ما شبعت ولكن مَلِيت وتعبت»^(٣)، وفي البداية والنهاية: «والله ما أشبع وإنما أعيأ»^(٤).

وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه:

«أما إنَّه سيظهر عليكم بعدي رجلٌ رحب البلعوم، مندحق البطن^(٥)، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه، ولن تقتلوه. ألا وإنه سيأمركم

(١) وقعة صفين لنصر بن مزاحم/ص ٢١٩، وقريب منه ما في شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٧٦، وأنساب الأشراف/القسم الرابع/الجزء الأول/ص ١٢٦/ج ٣٦٢ و ٣٦٣.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير/مجلد ٤/ج ٨/ص ١٢٩، وقريب منه في شرح ابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٥٥ وج ١٥/ص ١٧٦، وج ٦/ص ٢٩٠، وأنساب الأشراف القسم الرابع - الجزء الأول/ص ١٢٥ و ١٢٦/ج ٣٥٩ و ٣٦٠.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٥٥.

(٤) البداية والنهاية لابن كثير/مجلد ٤/ج ٨/ص ١٣٠.

(٥) قال المعتزلي: «مندحق البطن بارزها، والدُّحوق من النوق: التي يخرج رحمها عند الولادة. (شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٥٤).

بسببي والبراءة مني، فأما السب فسبوني، فأنت لي زكاة ولكم نجاة، وأما البراءة فلا تتبرؤا مني، فإني ولدت على الفطرة، وسبقت إلى الإيمان والهجرة»^(١)، وروى نحوه صاحب كتاب الغارات عن الأعمش عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ^(٢) وقد حصل ما أخبر به ﷺ.

٧ - ما ورد فيه عن أمير المؤمنين ﷺ، من ذلك:

قوله ﷺ في خطبة له: «وأقرب بقوم من الجهل بالله قائدهم معاوية ومؤذبه ابن النابغة»^(٣).

ومن ذلك، قوله ﷺ: «والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن كل غدرة فجرة، وكل فجرة كفر، ولكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة»^(٤).

ومن كتاب له ﷺ إلى معاوية جواباً «أما بعد فقد أتنني منك موعظة موصلة، ورسالة مُحِبَّة نَمَقَّتْها بضلالك، وأمضيتها بسوء رأيك، وكتاب امرئ ليس له بصرٌ يهديه، ولا قائد يرشده، قد دعاه الهوى فأجابه، وقاده الضلال فاتبعه، فهجر لأعظاً وضلَّ خابطاً»^(٥).

هذا الكتاب وكلامه ﷺ السابق يبيِّن بوضوح ضلال الرجل وغدره وفجوره.

ومن كتاب له ﷺ إليه أيضاً بعد تحذيره من مصير عمله: «فإنك مُتَرَفٌ قد أخذ الشيطان منك مأخذه، وبلغ فيك أمله، وجرى منك مجرى الروح والدم.

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٥٤. وشرح محمد عبده/ج ١/ص ١٠٥.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ١٠٨.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٠١، وابن النابغة هو عمرو بن العاص.

(٤) المصدر السابق/ص ١٨٠.

(٥) المصدر السابق/ج ٣/ص ٧، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٤/ص ٤١.

ومتى كنت يا معاوية ساسة الرعية وولاة أمر الأمة؟ بغير قدم سابق ولا شرف باسق...»^(١).

ومن كتاب له عليه السلام إليه أيضاً جواباً: «وأما قولك إنا بنو عبد مناف فكذلك نحن، ولكن ليس أمية كهاشم، ولا حرب كعبد المطلب، ولا أبو سفيان كأبي طالب، ولا المهاجر كالطليق»^(٢)، ولا الصريح كاللصيق، ولا المحق كالمبطل، ولا المؤمن كالمُدغل»^(٣)، ولبئس الخلف خلف يتبع سلفاً هوى في نار جهنم»^(٤).

وقد تقدّم في محله أن معاوية من الطلقاء الذين أسلموا يوم الفتح.

وفي كتاب آخر يقول له فيه «مأ النبي ومنكم المكذب، ومأ أسد الله، ومنكم أسد الأحلاف»^(٥)، ومأ سيدا شباب أهل الجنة ومنكم صبية النار»^(٦)، ومأ خير نساء العالمين ومنكم جمالة الحطب، في كثير مما لنا وعليكم»^(٧).

ويقول له في كتاب آخر: «فسبحان الله ما أشد لزومك للأهواء المبتدعة، والحيرة المتعبة، مع تضييع الحقائق وأطراح الوثائق التي هي لله طلبة، وعلى عباده حجة...»^(٨).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١١.

(٢) ذلك أن أبا سفيان ومعاوية كانا من الطلقاء يوم الفتح، انظر شرح محمد عبده/ج ٣/ص ١٧/تعليقة رقم ٢. والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٨/ص ١٢٧، وشرح ابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١١٩. وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص ١٠٦، عن ابن عباس.

(٣) المدغل: المفسد.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١٧.

(٥) هو أبو سفيان لأنه حزب الأحزاب وحالفهم على قتال النبي عليه السلام في غزوة الخندق (شرح محمد عبده/ج ٣/ص ٣٢).

(٦) صبية النار هي ما قاله النبي عليه السلام لعقبة بن أبي معيط حين قتله لما قال له عقبة: «من اللصية يا محمد؟» قال: «النار». شرح ابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٩٧.

(٧) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٨٢، وشرح محمد عبده/ج ٣/ص ٣٢.

(٨) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٦٢.

وفي كتاب له عليه السلام إلى عمرو بن العاص يذمّه فيه على اتباع معاوية ويصفه بما هو أهله: «فإنك جعلت دينك تبعاً لدنيا امرئ ظاهر غيّه، مهتوك ستره، يشين الكريم بمجلسه، ويسفّه الحليم بخلطته، فاتّبع أثره، وطلبت فضله، اتّباع الكلب للضرغام، يلوذ إلى مخالفه، ويتنظر ما يلقى إليه من فضل فريسته، فأذهبت دنياك وآخرتك، ولو بالحق أخذت أدركت ما طلبت.

فإن يمكنني الله منك ومن ابن أبي سفيان أجزيكما بما قدّمتما، وإن تُعجزا وتبقيا فما أمامكما شرٌّ لكما»^(١).

وفي كتاب له عليه السلام إلى زياد بن أبيه وقد بلغه أن معاوية كتب إليه يريد خديعته باستلحاقه «وقد عرفت أن معاوية كتب إليك يستزلُّ لُبَّك ويستفيلُ غرْبَكَ، فاحذره فإنما هو الشيطان يأتي المؤمن من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن شماله ليقتحم غفلته ويستلب غرته»^(٢).

وفي جواب له عليه السلام على كتاب لمعاوية:

«أما بعد فإننا كنا نحن وأنتم على ما ذكرت من الإلفة والجماعة ففرّق بيننا وبينكم أمس أنا آمنّا وكفرتم، واليوم أنا استقمنا وفُتنتم، وما أسلم مسلمكم إلّا كُرّهاً... إلى أن قال عليه السلام: وعندني السيف الذي أعضضته بجذك وخالك وأخيك في مقام واحد. وإنك والله ما علمت لأغلف القلب، المقارب العقل. والأولى أن يقال لك: إنك ارتقيت سلماً أطلعك مطلع سوء عليك لا لك... إلى قوله عليه السلام: «وقريب ما أشبهت من أعمام وأخوال حملتهم الشقاوة وتمني الباطل على الجحود بمحمد عليه السلام فضرعوا مصارعهم حيث علمت، لم يدفعوا عظيماً ولم يمنعوا حريماً بوقع سيوف ما خلا منها الوغى ولم تُماشها الهويني»^(٣).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٦٤.

(٢) المصدر السابق/ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق/ص ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤.

أقول: هذا بعض ما ورد في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام تجاه معاوية بن أبي سفيان، وكما ترى فهي صريحة في ضلال الرجل وانحرافه وفساد رأيه وسيرته.

٨ - ما ورد فيه عن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام في كتاب أرسله إليه مع جندب بن عبد الله الأزدي «... فاليوم فليعجب المتعجب من توثبك يا معاوية على أمرٍ لست من أهله، لا بفضلٍ في الدين معروف، ولا أثرٍ في الإسلام محمود، وأنت ابن حزب من الأحزاب، وابن أعدى قريش لرسول الله ﷺ ولكن الله خيِّك وسترّد فتعلم لمن عقبى الدار.

تالله لتلقين عن قليل ربك ثم ليجزيتك بما قدمت يداك، وما الله بظلام للعبيد»^(١).

وروى العلامة الأميني في الغدير أن معاوية لما قدم المدينة صعد المنبر فخطب وقال: «من ابن علي؟ ومن علي؟»!

فقام الحسن فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إن الله عز وجل لم يبعث بعثاً إلا جعل له عدواً من المجرمين، فأنا ابن علي وأنت ابن صخر، وأمك هند وأمي فاطمة، وجذتك قتيلة وجذتي خديجة، فلعن الله ألأمناء حسباً وأخملنا ذكراً، وأعظمنا كفراً، وأشدنا نفاقاً».

فصاح أهل المسجد: آمين آمين. فقطع معاوية خطبته ودخل منزله^(٢).

٩ - ما ورد فيه عن سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام في جواب له عليه السلام على كتاب لمعاوية تقدّم معنا بعضٌ منه حول قتل حجر بن عدي

(١) مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني/ص ٦٥، وجمهرة رسائل العرب/ج ٢/ص ١٥، ونقله عنه الأميني في الغدير/ج ١٠/ص ١٥٩.

(٢) الغدير للعلامة الأميني/ج ١٠/ص ١٦٠، نقله عن المستطرف ١/١٥٧، والاتحاف ص ١٠ في طبع، وفي طبع آخر/ص ٣٦.

وعمرو بن الحمق وأصحابهما واستخلاف يزيد واستلحاق زياد بن سمفة . وفيه «وأما ما ذكرت أنه رقي إليك عتي، فإنما رقاءه الملاقون، المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الجمع، وكذب الغاوون المارقون، ما أردت حرباً ولا خلافاً، وإني لأخشى الله في ترك ذلك، منك ومن حزبك، القاسطين المحليين، حزب الظالم وأعوان الشيطان الرجيم...» ثم ذكر له ﷺ قتل حجر وأصحابه ظلماً وعدواناً وكذلك عمرو بن الحمق وقال: «وإني لا أعلم لها فتنة أعظم من إمارتك عليها» إلى أن قال ﷺ: «وإني والله ما أعرف أفضل من جهادك، فإن أفعل فإنه قربة إلى ربي، وإن لم أفعله فاستغفر الله لديني».

ثم يقول ﷺ: «واتق الله يا معاوية واعلم أن الله كتاباً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، واعلم أن الله ليس بناس لك قتلك بالظنة وأخذك بالتهمة، وإمارتك صبياً يشرب الشراب، ويلعب بالكلاب، ما أراك إلا وقد أوبقت نفسك وأهلك دينك، وأضعت الرعية»^(١).

١٠ - قول عمار بن ياسر في معاوية يوم صفين «يا أهل الإسلام»^(٢)، أتريدون أن تنظروا إلى من عادى الله ورسوله وجاهدهما وبغى على المسلمين وظاهر المشركين، فلما أراد الله أن يظهر دينه وينصر رسوله أتى النبي ﷺ فأسلم وهو والله فيما يرى راهب غير راغب، وقبض رسول الله ﷺ وأنا والله لنعرفه بعداوة المسلم ومودة المجرم؟ ألا وإنه معاوية^(٣)، فalcنوه لعنة الله، وقاتلوه فإنه ممن يطفئ نور الله، ويظاهر أعداء الله»^(٤).

(١) الإمامة والسياسة لابن قتيبة/ج١/ص٢٠٢، ونقله عنه في الغدير/ج١٠/ص١٦٠، وجمهرة رسائل

العرب/ج٢/ص٥٨، وأنساب الأشراف/القسم الرابع - الجزء الأول/ص١٢٠ وما بعدها/ح٣٥٠.

(٢) في الكامل/ج٣/ص١٢٦، وفي تاريخ الطبري ج٤/ص٨: «يا أهل العراق».

(٣) هذه العبارة إلى آخرها ليست موجودة في الكامل وتاريخ الطبري، إلا أن ذلك لا يضر بعد وضوح كون الموصوف هو معاوية دون سواء.

(٤) وقعة صفين لنصر بن مزاحم/ص٢١٤، ونقله عنه في الغدير/ج١٠/ص١٦٣.

١١ - من كتاب لقيس بن سعد بن عبادہ أمير الخزرج إلى معاوية جواباً على كتاب لمعاوية إليه «أما بعد، فإنما أنت وثني ابن وثني، دخلت في الإسلام كرهاً، وخرجت منه طوعاً، ولم يقدم إيمانك ولم يحدث نفاقك... إلى أن قال: «ونحن أنصار الدين الذي منه خرجت، وأعداء الدين الذي فيه دخلت»^(١).

أقول: هذا نذرٌ يسير مما ورد في معاوية بن أبي سفيان مما يُعلم به حاله، ولو أردنا استقصاء كل ما جاء فيه لطال بنا الأمر ولخرجنا عن الغرض المنشود، إلا أن فيما نقلناه كفاية لمن ألقى السمع وهو شهيد.

٣ - هدف معاوية من حربه لأمير المؤمنين عليه السلام :

من مراجعة الأحداث التي عصفت بالمسلمين بعد مقتل عثمان ومبايعة الناس أجمعين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وما أعقب ذلك من نكث بعض من بايعه عليه السلام أمثال طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ومن تابعهما وكانت حرب الجمل هي نتيجة ذلك التمرد والنكث، كل ذلك مع قراءة ما صدر من أمير المؤمنين عليه السلام ومناوئيه لا سيما معاوية يدرك بوضوح أن السبب الذي قام لأجله ابن أبي سفيان بالسيف بوجه أمير المؤمنين في صفين، لم يكن هو - حقيقةً - المطالبة بدم عثمان والثأر من قاتليه، بل كان هذا الأمر شعاراً تلطى خلفه - كأصحاب الجمل - ليخفي مطلبه الواقعي وهو طلب الرياسة والإمرة، ويدل على ذلك أو يؤيده أمور:

الأول: ما تقدّم (ص ٣٧٠) من أن معاوية كان يطمع بالخلافة كما روى ذلك الطبري في تاريخه: «ما زال معاوية يطمع فيها بعد مقدمه على عثمان

(١) مروج الذهب/ج ٣/ص ٢٥. ومناقب الخوارزمي/ص ٢٥٨ وفيه (إنما أنت وثني ابن وثني...)، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٦/ص ٤٣. وتاريخ البغوي/ج ٢/ص ١٧٣، والعقد الفريد/ج ٤/ص ٣١٥.

حين جمعهم فاجتمعوا إليه بالموسم، ثم ارتحل فحدا به الراجز:

إن الأمير بعده علي وفي الزبير خلف رضي
قال كعب: «كذبت، صاحب الشهباء بعده»، يعني معاوية، فأخبر معاوية
فسأله عن الذي بلغه، قال: «نعم أنت الأمير بعده، ولكنها والله لا تصل إليك
حتى تكذب بحديثي هذا»، فوقع في نفس معاوية^(١). وكذلك تقدّم قول
المعتزلي في ذلك، ونصّ كلامه بعد ذكر اجتماع عثمان بمعاوية وخروجه من
عنده، وكلامه مع بعض المهاجرين كأنه يوصيهم بعثمان: «من هذا اليوم أنشب
معاوية أظفاره في الخلافة؛ لأنّه غلب على ظنه قتل عثمان، ورأى أنّ الشام
بيده، وأنّ أهلها يطيعونه، وأنّ له حجة يحتج بها عليهم، ويجعلها ذريعة إلى
غرضه، وهي قتل عثمان إذا قُتل، وأنه ليس في أمراء عثمان أقوى منه ولا
أقدر على تدبير الجيوش واستمالة العرب، فبنى أمره من هذا اليوم على الطمع
في الخلافة»^(٢).

الثاني: ما تقدّم أيضاً (ص ٣٧٠) من تعمّد معاوية خذلان عثمان لمّا
استنجده وقد ذكر له أمير المؤمنين عليه السلام ذلك وبَيَّن أنّ خذلان معاوية عثمان
إنما كان لأنّ نصره له لا يشكّل نصراً لمعاوية، فتراخى عنه قال عليه السلام في
كتاب له إلى معاوية: «... ثمّ ذكرت ما كان من أمري وأمر عثمان، فلك أن
تُجاب عن هذه لرحمك، فأينا أعدى له وأهدى إلى مقاتلته؟ أمّن بذل له نصرته
فاستقعد واستكفّه، أمّن استنصره فتراخى عنه، وبَثّ المنون إليه حتى أتى
قدره عليه...»^(٣).

قال الشيخ محمد عبده في شرحه: «استنصر عثمان بعشيرته من بني أمية

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٣٨١، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٦٥.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ١٣٩.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٣٤.

كمعاوية فخذلوه وخلّوا بينه وبين الموت فكأنما بثّوا المنون، أي أفضوا بها إليه»^(١).

وفي كتاب آخر يقول عليه السلام لمعاوية:

«... فأما إكثارك الحجاج في عثمان وقتلته، فإنك إنما نصرت عثمان حيث كان النصر لك، وخذلتك حيث كان النصر له»^(٢).

وقال الشيخ محمد عبده: «حيث كان للانتصار له فائدة لك تتخذ ذريعة لجمع الناس إلى غرضك. أمّا وهو حيّ وكان النصر يفيد فقد خذلت وأبطأت عنه»^(٣).

وقال الشارح المعتزلي: «روي البلاذري قال: «لما أرسل عثمان إلى معاوية يستمدّه، بعث يزيد بن أسد القسريّ جد خالد بن عبد الله بن يزيد أمير العراق، وقال له: «إذا أتيت ذا حُشْب فأقم بها، ولا تتجاوزها، ولا تقل: الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فإنني أنا الشاهد وأنت الغائب».

قال: فأقام بذي حُشْب حتى قتل عثمان، فاستقدمه حينئذ معاوية، فعاد إلى الشام بالجيش الذي كان أرسل معه، وإنما صنع ذلك معاوية فيقتل عثمان فيدعو إلى نفسه»^(٤).

ثم ذكر المعتزلي كتاب ابن عباس إلى معاوية جواباً عن كتاب الأخير إليه بعد صلح الحسن عليه السلام، فذكر له ابن عباس استبطاءه عن نصرة عثمان عمداً^(٥).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ٣/ ص ٣٤/ تعلية رقم ٦.

(٢) المصدر السابق/ ص ٦٢.

(٣) المصدر السابق/ تعلية رقم ٦.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١٦/ ص ١٥٤، وروي البلاذري في أنساب الأشراف كلاماً لابن عباس إلى معاوية في ذلك (أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٩٤/ ح ٣٠٠).

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ١٦٥/ ص ١٥٤.

فإذا كان خروج معاوية لدم عثمان فلم خذله مع قدرته على نصره وقد استنصره عثمان؟! ومن الذاكرين خذلان معاوية لعثمان سعدُ بن أبي وقاص^(١).

الثالث: روى الطبري في تاريخه كتاب عثمان إلى معاوية يستنصره وموقف معاوية قال: «فلما رأى عثمان ما قد نزل به، وما قد انبعث عليه من الناس كتب إلى معاوية بن أبي سفيان وهو بالشَّام: «بسم الله الرحمن الرحيم، أمّا بعد فإنَّ أهل المدينة قد كفروا وأخلفوا الطاعة ونكثوا البيعة، فابعث إليَّ من قبلك من مقاتلة أهل الشام على كل صعبٍ وذلول».

فلَمَّ جاء معاوية الكتابُ تربُّص به وكره إظهار مخالفة أصحاب رسول الله ﷺ وقد علم اجتماعهم^(٢).

وعن ابن الأثير في الكامل أن «عثمان كتب إلى معاوية وابن عامر وأمراء الأجناد يستنجدهم ويأمرهم بالعجل وإرسال الجنود إليه، فتربُّص به معاوية^(٣)».

أقول: من الواضح شدة حاجة عثمان إلى التَّجدة - كما يظهر من الكلام المتقدِّم - ومع ذلك تربُّص به معاوية.

وما يهتَمنا هو التعليل المذكور في تاريخ الطبري، وهو أنَّ معاوية كره مخالفة أصحاب رسول الله ﷺ بعد علمه باجتماعهم.

وهذا يوحى بأمور هي:

الأمر الأوَّل: إن المجتمعين على عثمان - معارضين له وداعين إياه إلى

(١) راجع أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٨٥/ ح ٢٧٧.

(٢) تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٤٠٢.

(٣) الكامل في التاريخ/ ج ٣/ ص ٧١.

التبديل والتغيير في سياسته وعمله وإلا فالاعتزال وخلع نفسه عن منصب الخلافة - لم يكن رعاع الناس وصغارهم بل كانوا أصحاب رسول الله ﷺ ^(١).

وهذا التعبير ينصرف بالدرجة الأولى إلى طلحة والزبير وأمير المؤمنين عليه السلام وغيرهم من صحابته رضي الله عنهم، وقد تقدّم معنا بيان دور طلحة والزبير في قتل عثمان.

وما كان عليه أمير المؤمنين عليه السلام من المدافعة والعمل على جمع الكلمة بالحق وعلى الحق.

الأمر الثاني: كراهة معاوية مخالفة أصحاب الرسول ﷺ هي التي جعلته يتربّص بعثمان - كما هو ظاهر النص المتقدم - ومعنى ذلك أنه لم يكن ليعارض أصحاب رسول الله ﷺ فيما هم مجتمعون عليه من خلع عثمان أو قتله إذا اقتضى الحال قتله.

ولا يصح أن يُقال: إن معاوية لم يكن يعلم أن الأمر سيصل إلى قتل عثمان وإلا لنصره وأنفذ له من يدافع عنه ويدفع عنه القتل.

لأنه يُقال: إن ما تقدّم عن البلاذري يُظهر أن معاوية أمر يزيد بن أسد القسري أن لا يتجاوز الموضع الذي أمره بالنزول فيه، وحذّره من مغبة الاجتهاد في ذلك وتجاوز الموضع بحجة أن «الشاهد يرى ما لا يرى الغائب». فلو كان معاوية يريد نصر عثمان لوجب عليه أن يستثني ليزيد بن أسد

(١) وفي أنساب الأشراف أن معاوية سأل عامر بن واثلة عن عدم نصره عثمان، فقال: «متعني أن المهاجرين والأنصار لم ينصروه، ولا رأيت أحداً نصره» فادعى معاوية أنه ينصره بطلبه بدمه فضحك عامر وقال: «يا معاوية، أنت وعثمان كما قال الشاعر:

لألفيئك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودنني زادي

أنساب الأشراف/ القسم الرابع - الجزء الأول/ ص ٩٢/ ح ٢٩٦.

فيقول له: «إلا أن ترى الخطر محققاً بعثمان إلى حدّ القتل فانصره». وهذا ما لم يصدر منه مع كون حالة عثمان متدهورة إلى حدّ كبير، واحتمال القتل كان وارداً جداً، بل مظنوناً على حدّ تعبير المعتزلي.

الأمر الثالث: إن تربص معاوية بعثمان كان مخالفةً لأمر عثمان حيث أمره بإرسال الجنود بأسرع ما يمكن، وقطعاً لا يريد عثمان من هؤلاء الجند التربص بذئ خشب بل يريدونهم ليردّوا عنه الثوار آنذاك. فلم تربص معاوية بعثمان؟!

ومما تقدّم نعرف أنّ معاوية لم يكن ليهتم بحياة عثمان، ولا الثأر له بعد قتله، وإنما كان في قتل عثمان منفعة له ليلبس بذلك على أهل الشام فيخرجون مطالبين بدمه من أمير المؤمنين عليه السلام.

الرابع: ما خطب به عمّار بن ياسر (رض) يوم صفين:

«أين من يبتغي رضوان الله عليه، ولا يؤول إلى مال ولا ولد»، فأتته عصابة من الناس فقال: «أيها الناس اقصدوا بنا نحو هؤلاء الذين ييغون دم ابن عفان، ويزعمون أنه قتل مظلوماً. والله ما طلبتهم بدمه، ولكن القوم ذاقوا الدنيا فاستحبوها واستمرؤوها، وعلموا أنّ الحق إذا لزمهم حال بينهم وبين ما يتمرغون فيه من دنياهم، ولم يكن للقوم سابقة في الإسلام يستحقّون بها طاعة الناس والولاية عليهم فخدعوا أتباعهم أن قالوا: إمامنا قُتل مظلوماً ليكونوا بذلك جبابرة ملوكاً، وتلك مكيدة بلغوا بها ما ترون. ولولا هي ما تبعهم من الناس رجلاً...»^(١).

وعمّار ليس من الذين يكذبون أو يضلّون، ذلك أنّه كان يعرف ما عليه معاوية وصحبه أمثال عمرو بن العاص وعبيد الله بن عمر بن الخطّاب من خبث السريرة وسوء النية.

(١) تاريخ الطبري/ج٤/ص٢٧، والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٣٣.

وكذلك ما قاله الأصبغ بن نباته لمعاوية لما أرسله أمير المؤمنين عليه السلام بكتاب إليه^(١).

الخامس: ما رواه ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أن معاوية قال لجريز^(٢): إني قد رأيت رأياً، قال جريز: هات.

قال: اكتب إلى علي أن يجعل لي الشام ومصر جبابة، فإن حضرته الوفاة لم يجعل لأحد من بعده في عنقي بيعة، وأسلم إليه هذا الأمر، وكتب إليه بالخلافة...»^(٣).

ولعله إلى ذلك يشير أمير المؤمنين عليه السلام في جوابه على إحدى كتب معاوية: «... وقد أكرت في قتله عثمان فأدخل فيما دخل فيه الناس، ثم حاكم القوم إليّ أحملك وإياهم على كتاب الله تعالى. وأما تلك التي تريد، فإنها خدعة الصبي عن اللبن في أول الفصال...»^(٤) قال الشيخ محمد عبده في شرحه في مقام بيان مراده عليه السلام: «وأما تلك التي تريد من إبقائك والياً على الشام وتسليمك قتله عثمان...»^(٥).

وقال الشارح المعتزلي: «وقيل: أراد به ما كان معاوية يكرّر طلبه من أمير المؤمنين عليه السلام وهو أن يقرّه على الشام وحده، ولا يكلفه البيعة»^(٦).

فإنّه وإن ذكره على نحو القيل لكنه ليس بصدد تضعيف أن يكون معاوية قد طلب من أمير المؤمنين عليه السلام أن يقرّه على الشام لأنه ذكر أن معاوية كرّر

(١) مناقب الخوارزمي/ ص ٢٠٥.

(٢) هو جريز بن عبد الله البجلي أرسله أمير المؤمنين عليه السلام بكتاب إلى معاوية. وقد روى كتاب معاوية إلى علي عليه السلام يسأله الشام مراراً نصر بن مزاحم في رقعة صفين/ ص ٤٧٠.

(٣) الإمامة والسياسة لابن قتيبة/ ج ١/ ص ١١٥، رقعة صفين/ ص ٥٢.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ ج ٣/ ص ١٢٤.

(٥) المصدر السابق/ تعليقة رقم ٥.

(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١٨/ ص ٢١.

طلب ذلك منه عليه السلام، بل ذكره على هذا النحو لأن كتاب معاوية إلى أمير المؤمنين عليه السلام الذي أجابه عنه بهذا الجواب المتضمن لذكر المخادعة، لم يتضمن مطالبة معاوية بملك الشام. وإلا فمطالبة معاوية بذلك كانت قد تكررت، والإمام عليه السلام يرفض ذلك، كما رفض لما جاءه المغيرة بن شعبة يشير عليه بإقرار عمال عثمان على أعمالهم حتى تستقيم له البيعة فيعزل من شاء منهم فقال عليه السلام: «والله لا أدهن في ديني ولا أعطي الدني في أمري». فقال له المغيرة: «إفان كنت قد أبيت علي فانزع من شئت واترك معاوية، فإن لمعاوية جُراً وهو في أهل الشام يُسمع منه، ولك حجة في إثباته، كان عمر بن الخطاب قد ولّاه الشام كلها». فقال عليه السلام: «لا والله لا أستعمل معاوية يومين أبداً»^(١).

وقد كرر معاوية طلبه ولاية الشام من علي عليه السلام بعد جولات من القتال في صفين، وعلي عليه السلام يرده أشد الرد^(٢).

أقول: فهل بعد ذلك شك في هدف معاوية بن أبي سفيان من حربه أمير المؤمنين عليه السلام؟، فإن حرب صفين التي أشعلها معاوية لم تكن لتختلف في شعاراتها العلنية عن حرب الجمل، ولا في أهدافها الخفية، فإن القوم استحبوا الدنيا واستمرؤوها - على حدّ تعبير عمار (رض) - وقد أظهر ذلك أمير المؤمنين عليه السلام في آخر هذه الخطبة بعد أن ذكر الطوائف الثلاثة الخارجة عليه قال عليه السلام: «كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ جَعَلَهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾»^(٣).

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٦١، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٨٣، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٤.
(٢) وفعة صفين/ص ٤٧٠-٤٧١، ومناقب الخوارزمي/ص ٢٥٥ وما بعدها. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٢٢.
(٣) الفصص/٨٣.

بلى والله لقد سمعوها ووعوها، ولكنهم خليت الدنيا في أعينهم وراقهم زبرجها^(١).

٤ - إعدائ علي عليه السلام إلى معاوية ابن أبي سفيان:

ذكر أرباب السير أن أمير المؤمنين عليه السلام كتب قبل نهضته إلى صفين إلى معاوية لأخذ الحجة عليه، وقد روى هذا الكتاب تفصيلاً وإجمالاً جمع من أرباب السير وأهل الحديث فقد أورده الطبري وابن الأثير في تاريخيهما، وابن كثير في البداية والنهاية والمسعودي في مروج الذهب، ونصر بن مزاحم في وقعة صفين، والخوازمي في مناقبه، والمعتزلي في شرحه تارة في متن النهج وأخرى في الشرح^(٢).

ونص الكتاب كما رواه الخوارزمي:

«أما بعد، فإنه لزمك بيعتي بالمدينة وأنت بالشام لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بُويعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل فسقوه إماماً، كان ذلك رضى الله، فإن خرج من أمرهم خارج ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً.

وإن طلحة والزبير بايعاني ثم نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردهما فجاهدتهما على ذلك بعدما أعذرت، وحتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون.

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٦.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٦١ مجملاً، الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١١٩ مجملاً، البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٧٧ مجملاً، مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٨١ مجملاً، وقعة صفين/ص ٢٩ مفصلاً، مناقب الخوارزمي/ص ٢٠٢ مفصلاً، شرح ابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٧٥، وج ١٤/ص ٣٥، وشرح محمد عبده/ج ٣/ص ٧، وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣٤٠، والمقد الفريد/ج ٤/ص ٣٠٩.

فأدخل يا معاوية فيما دخل فيه المسلمون فإن أحب الأمور إليّ فيك العافية، وأن لا تعرض للبلاء، فإن تعرضت للبلاء قاتلتك واستعنت عليك الله... إلى أن قال عليه السلام : واعلم أنك من الطلقاء الذين لا تحلّ لهم الخلافة، ولا تعرض فيهم الشورى...»^(١).

جواب معاوية: لم يجب معاوية أمير المؤمنين عليه السلام على كتابه بل أنظر، فقال لجريّر بن عبد الله رسول أمير المؤمنين عليه السلام : «انظر وتنظر، واستطلع رأي أهل الشام»^(٢).

٥ - سبب إنظار معاوية ومماطلته في جواب أمير المؤمنين عليه السلام :

هو أن معاوية استشار عمرو بن العاص فيما يفعله من جوابه أمير المؤمنين عليه السلام فأجابه عمرو بأن يجمع أهل الشام ويلزم علياً دم عثمان ويقاتله بهم كما صرح بذلك الطبري وابن الأثير والمسعودي، وأشار إليه ابن كثير^(٣).

وروى نصر بن مزاحم أن جريراً استحث معاوية بالبيعة، فقال: «يا جريّر، إنها ليست بخلسة، وإنه أمرٌ له ما بعده، فأبلغني ريقى حتى أنظر». ودعا ثقافته، فقال له عتبة بن أبي سفيان - وكان نظيره - : «اجتمعن على هذا الأمر بعمرو بن العاص، وأثمن له بدينه، فإنه من قد عرفت، وقد اعتزل أمر عثمان في حياته، وهو لأمرك أشد اعتزالاً إن يرى فرصة»، وفي نسخة أخرى

(١) جعل متكلمو المعتزلة هذا الكلام منه عليه السلام دليلاً على صحة مبدأ الاختيار، وكونه طريقاً إلى الإمامة، وسبأني التعرض له لاحقاً.

(٢) وقعة صفين/ص ٣١، وفيه (وننظر)، ونقله عنه المعتزلي في شرحه/ج ٣/ص ٧٧، وصرح بمماطلة معاوية في الجواب الطبري في تاريخه/ج ٣/ص ٥٦١، وابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ١١٩، والمسعودي في مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٨١، والبيهقي في تاريخه/ج ٢/ص ١٧١.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٦١، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١١٩، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٨١، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٧٧.

«أشدّ اعتزالاً إلا أن يثمن له دينه»^(١) وهو ما نقلها عنه ابن أبي الحديد في شرحه^(٢).

فلم يبايعه عمرو بن العاص إلا بعد أن أعطاه معاوية مصر طُعمَةً، وأشار عليه بما تقدّم من إلزام علي عليه السلام دم عثمان ومحاربته بأهل الشام فقد روى المسعودي فقال:

«وقد كان عمرو بن العاص انحرف عن عثمان لانحرافه عنه وتوليته مصر غيره فنزل الشام، فلمّا اتصل به أمر عثمان وما كان من بيعة عليّ، كتب إلى معاوية يهزّه ويشير عليه بالمطالبة بدم عثمان، وكان فيما كتب به إليه: «ما كنت صانعاً إذا قشرت من كل شيء تملكه فاصنع ما أنت صانع»، فبعث إليه معاوية، فسار إليه، فقال له معاوية: «بايعني».

قال: «لا، والله لا أعطيك من ديني حتى أنال من دنياك».

قال: «سَلْ». قال: «مصر طُعمَةً»، فأجابه إلى ذلك، وكتب له به كتاباً، وقال عمرو بن العاص في ذلك:

مُعَاوِي لاَ أُعْطِيكَ دِينِي وَلَمْ أَتْلُ بِهِ مِنْكَ دُنْيَا، فَانْظُرْ كَيْفَ تَصْنَعُ
فَإِنْ تَعْطِنِي مِصْرًا فَأَرْبَحَ بِصَفْقَةٍ أَخَذْتَ بِهَا شَيْخًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٣).

وقال الخوارزمي في مناقبه؛ «وروي أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أرسل إلى معاوية رسله الطرماح وجريز بن عبد الله البجلي وغيرهما قبل مسيره إلى صفين، وكتب إليه مرّة بعد أخرى يحثّج عليه ببيعة أهل الحرمين له وسوابقه في الإسلام، لئلا يكون بين أهل العراق وأهل الشام

(١) وقعة صفين/ص ٣٣، مع تعليقة رقم (٦). وفي الإمامة والسياسة (ج ١/ص ١١٥) «إلا أن نرضيه». وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣٤١.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٧٩.

(٣) مروج الذهب/ج ٣/ص ٣٦٣، وتاريخ البغوي/ج ٢/ص ١٧٣، والعقد الفريد/ج ٤/ص ٣٢٠ و٣٢١.

محراربة، ومعاوية يعتلّ بدم عثمان، ويستغوي بذلك جهّال الشام وأجلاف العرب ويستميل طلبة الدنيا بالأموال والولايات، وكان يشاور في أثناء ذلك ثقاته وأهل مودّته وعشيرته في قتال علي (رض)، فقال له أخوه عتبة: «هذا أمر عظيم لا يتمّ إلا بعمر بن العاص، فإنه قريع زمانه في الدهاء والمكر، يخدع ولا يُخدع، وقلوب أهل الشام مائلة إليه».

فقال معاوية: «صدقت والله، . . .» ثم أرسله إليه يدعوه فلم يجبه إلا بعد أن كتب معاوية منشور مصر ونفذه إليه، فاختار عمرو طريق الدنيا على طريق الآخرة^(١).

٦ - التحاق عمرو بن العاص بمعاوية:

ذلك بعد أن أطعمه مصر طعمةً على التحاقه به واتباعه له في حرب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد كان عمرو استشار ابنه عبد الله ومحمداً، أما عبد الله فقد أشار عليه بلزوم بيته وأن لا يتبع معاوية.

وأما محمد فأشار عليه بالالتحاق بمعاوية ليكون له مقامٌ ومنزلة.

فقال عمرو: «أما أنت يا عبد الله فأمرتني بما هو خير لي في ديني، وأما أنت يا محمد فأمرتني بما هو خير لي في دنياي»^(٢).

ثم دعا غلاماً له يدعى وردان قد رآه متردداً في أمره فقال له: «خلطت أبا عبد الله، أما إنك إن شئت أنبأتك بما نفسك»^(٣).

قال: «هات ويحك». قال: «اعتركت الدنيا والآخرة على قلبك، فقلت: عليّ معه الآخرة في غير دنيا، وفي الآخرة عوض الدنيا، ومعاوية معه الدنيا

(١) مناقب الخوارزمي/ ص ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) إلى هنا رواه الطبري في تاريخه/ ج ٣/ ص ٥٥٩ و ٥٦٠، وابن الأثير في الكامل/ ج ٣/ ص ١١٨.

(٣) المناسب (في نفسك)، ولعله سقط من النسخ. وذكره في الإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ١١٦ (في نفسك).

بغير آخرة، وليس في الدنيا عوضٌ من الآخرة، فأنت واقف بينهما».

قال: «فإنك، والله ما أخطأت، فما ترى يا وردان؟».

قال: «أرى أن تقيم في بيتك، فإن ظهر أهل الدين عشت في عفو دينهم، وإن ظهر أهل الدنيا لم يستغنوا عنك».

قال: «الآن لمّا شهدت العرب مسيري إلى معاوية»^(١) فارتحل^(٢).

وروى الطبري وابن الأثير أن عمرواً لمّا دخل الشام لم يلتفت إليه معاوية ولم يُعره اهتماماً فدخل عليه عمرو وقال: «والله لعجبٌ لك إني بما أرفدك وأنت مُعرضٌ عني، أمّا والله إن قاتلنا معك نطلب بدم الخليفة، إن في النفس من ذلك ما فيها حيث نقاتل من تعلم سابقته وفضله وقربته، ولكنا إنما أردنا هذه الدنيا»، فصالحه معاوية وعطف عليه^(٣).

وفي الإمامة والسياسة إن عمرواً لمّا جاء بكتاب مصر مسروراً به كان معه ابن أخ له فعجب من سروره فقال: «يا عمرو ألا تخبرني بأي رأي تعيش في قریش وقد أعطيتك دينك غيرك؟ أترى أهل مصر - وهم قتلة عثمان - يدفعونها إلى معاوية وعليّ حي؟ أو تراها إن صارت إلى معاوية لا يأخذك بالجدل الذي قدّمه؟»^(٤).

(١) وفي الإمامة والسياسة/ج١/ص١١٧: «الآن حين شهرتني العرب بمسيري إلى معاوية؟».

(٢) الإمامة والسياسة/ج١/ص١١٦-١١٧، وقعة صفين/ص٣٤-٣٥-٣٦. مناقب الخوارزمي/ص٢٠١-٢٠٢، باختصار وزاد «ثم إن عمرواً رحل إلى معاوية فمنعه ابنه عبد الله ووردان، فلم يمتنع، فلما بلغ مفرق الطرق: طريق العراق وطريق الشام، قال له وردان: «طريق العراق طريق الآخرة، وطريق الشام طريق الدنيا، فأيهما تسلك؟ قال: طريق الشام»، وتاريخ يعقوبي/ج٢/ص١٧١ وما بعدها.

(٣) تاريخ الطبري/ج٣/ص٥٦٠، والكامل في التاريخ/ج٣/ص١١٨.

(٤) في وقعة صفين «لا يأخذها بالحرف الذي قدّمه في الكتاب» ص٤١.

فقال عمرو: «يا بن أخي، إنه لأمرُ الله دون معاوية وعليّ، يا بن أخي لو كنت مع عليّ وسعني بيتي، ولكنّي مع معاوية».

فقال الفتى: «إنك لم ترد معاوية، ولكنك تريد دنياه ويريد دينك».

فبلغ معاوية قول الفتى فطلبه فهرب، فلحق بعليّ، وحدث عليّاً بأمر معاوية وعمرو وما قاله، فسُرَّ عليّ بذلك، وقرّبه^(١).

وفي كلام لأمير المؤمنين عليه السلام في عمرو بن العاص يقول: «إنه لم يبايع معاوية حتى شرط له أن يؤتبه أتيّة ويرضخ له على ترك الدين رضيخة» يقول محمد عبده في شرحه: والمراد بالآتيّة والرضيخة ولاية مصر^(٢).

فكان التحاق عمرو بن العاص بمعاوية للدنيا الدنية.

قول الإمام الحسن بن علي عليه السلام في عمرو بن العاص:

فقد روى ابن أبي الحديد في شرحه عن الزبير بن بكار في كتاب المفازات أنه اجتمع عند معاوية: عمرو بن العاص، والوليد بن عقبة بن أبي معيط، وعتبة بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، وقد أرادوا غيظ الإمام الحسن عليه السلام بسبّه وسب أبيه (صلوات الله وسلامه عليهما) في مجلس معاوية، فأرسلوا إليه فجاء، فبدأ كل واحدٍ منهم بذكر علي عليه السلام والحسن بالسوء والسبّ إلى أن انتهوا. فبدر الحسن عليه السلام إلى جوابهم بما هم أهله ومعدنه إلى أن وصل إلى عمرو بن العاص فقال له:

«وأما أنت يا ابن العاص، فإنّ أمرك مشترك، وضعتك أمك مجهولاً من غير وسفاح، فيك أربعة من قريش، فغلب عليك جزأؤها، ألأمهم حسباً وأخبثهم منصباً، ثم قام أبوك فقال: أنا شانيء محمد الأبر، فأنزل الله فيه ما أنزل.

(١) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١١٧، وقعة صفين/ص ٤١، ٤٢، وزاد أبياتاً للفتى.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١٤٨.

وقاتلت رسول الله ﷺ في جميع المشاهد، وهجوتُه وآذيتُه بمكّة وكِدته كيدك كلّه، وكنت من أشدّ النَّاس له تكذيباً وعداوةً.

ثم خرجت تريد النجاشي مع أصحاب السفينة، لتأتي بجعفر وأصحابه إلى أهل مكّة، فلمّا أخطأك ما رجوت، ورجعك الله خائباً، وأكذبك واشياً، جعلت حدّك على صاحبك عُمارة بن الوليد، فوشيت به إلى النجاشي، حسداً لما ارتكب من حليلتك، ففضحك الله وفضح صاحبك.

فأنت عدوّ بني هاشم في الجاهلية والإسلام.

ثم إنك تعلم، وكلّ هؤلاء الرّهط يعلمون أنك هجوت رسول الله ﷺ بسبعين بيتاً من الشعر، فقال رسول الله ﷺ: «اللهمّ إني لا أقول الشعر ولا ينبغي لي، اللهمّ العنه بكل حرفٍ ألف لعنة»، فعليك إذاً من الله ما لا يحصى من اللّعن.

وأما ما ذكرت من أمر عثمان، فأنت سعّرت عليه الدنيا ناراً، ثم لحقت بفلسطين، فلمّا أتاكَ قتله، قلت: «أنا أبو عبد الله إذا نكأت قرحة أدميتها»، ثمّ حبست نفسك إلى معاوية، وبعث دينك بديناه، فلسنا نلومك على بُغضٍ، ولا نعاتبك على ودّ، وبالله ما نصرت عثمان حيّاً، ولا غضبت له مقتولاً...»^(١).

أقول: أما اشتراكه بين عدّة من قريش فقد ذكر الزمخشري في كتاب «ربيع الأبرار» أن النابغة أم عمرو بن العاص كانت سبيّة اشتراها عبد الله بن جدعان التيمي بمكّة، فكانت بغياً ثم أعتقها، فوقع عليها أبو لهب بن عبد المطلب، وأمّية بن خلف الجُمحيّ، وهشام بن المغيرة المخزومي، وأبو سفيان بن حرب، والعاص بن وائل السّهمي في طهر واحد، فولدت عمرواً، فادّعاه كلّهم، فحكّمت أمّه فيه، فقالت: «هو من العاص بن وائل»، وذاك لأنّ

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٢٩١. وقريب منه ما في الاحتجاج للطبرسي/ج١/ص٢٧٦. وفيه أن الشّاعِر هو عمرو، والأبتر هو العاص بن وائل.

العاص بن وائل كان ينفق عليها كثيراً، قالوا: «وكان أشبه بأبي سفيان»، وفي ذلك يقول أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب في عمرو بن العاص:

أبوك أبو سفيان لا شك قد بدت لنا فيك منه بيّنات الشّمائل^(١)

وروى أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتاب «الأنساب» أنّ عمرواً اختصم فيه يوم ولادته رجلان: أبو سفيان بن حرب، والعاص بن وائل، ف قيل: «لتحكم أمّه»، فقالت أمّه: «إنّه من العاص بن وائل»، فقال أبو سفيان: «أما إني لا أشك أني وضعته في رحم أمّه» فأبت إلا العاص.

فقيل لها: «أبو سفيان أشرف نسباً»، فقالت: «إنّ العاص بن وائل كثير التفقة عليّ، وأبو سفيان شحيح».

وفي ذلك يقول حسان بن ثابت لعمر بن العاص حيث هجاه مكافئاً له عن هجاء رسول الله ﷺ:

أبوك أبو سفيان لا شك قد بدت	لنا فيك منه بيّنات الدلائل
ففاخر به إمّا فخرت ولا تكن	تفاخر بالعاص الهجين بن وائل
وإنّ التي في ذاك يا عمرو حُكمت	فقالت رجاء عند ذاك لنائل
من العاص عمرو تخبر الناس كلّما	تجمعت الأقبام عند المحافل ^(٢)
وأما أنّ أباه هو الأبتَر.	

فلأنّه سمّى النبي الأكرم ﷺ بالأبتَر عند موت ابنه القاسم غلبته^(٣).
وقال الشارح المعتزلي أنّ العاص بن وائل يلقّب في الإسلام بالأبتَر لأنّه قال

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٢٨٣، نقله عن «ربيع الأبرار» للزمخشري.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٢٨٤.

(٣) تفسير الجلالين بأسفل تفسير البيضاوي/ج٢/ص٥٧٨. ومجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي/مجلد٦/ج٣/ص٢٥١، إلا أنّ فيه أن ذلك عند موت ولده عبد الله من خديجة ﷺ. وقريب منه في الكشف/ج٤/ص٢٩١.

لقريش: «سيموت هذا الأبر غداً، فينقطع ذكره» يعني رسول الله ﷺ، لأنه لم يكن له ولد ذكر يعقب منه، فأنزل الله سبحانه ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(١).

وفي الدر المنثور: أخرج ابن سعد وابن عساكر من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: «كان أكبر ولد رسول الله ﷺ القاسم ثم زينب ثم عبد الله ثم أم كلثوم ثم فاطمة ثم رقية، فمات القاسم وهو أول ميت من ولده بمكة ثم مات عبد الله فقال العاص بن وائل السهمي قد انقطع نسله فهو أبر، فأنزل الله ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾»^(٢).

وفيه أيضاً: أخرج الزبير بن بكار وابن عساكر عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: «توفي القاسم ابن رسول الله ﷺ بمكة، فمّر رسول الله ﷺ وهو آت من جنازته على العاص بن وائل، فقال حين رأى رسول الله ﷺ: «إني لأشئوه» فقال العاص بن وائل: «لا جرم لقد أصبح أبر» فأنزل الله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾»^(٣).

وأما أذيت رسول الله ﷺ وهجاؤه له فقد رواه جماعة من أهل الحديث، فمن ذلك ما روه أن النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط وعمرو بن العاص عهدوا إلى سلى جمل^(٤) فرفعوه بينهم ووضعوه على رأس رسول الله ﷺ وهو ساجد بفناء الكعبة، فسأل عليه، فصبر ولم يرفع رأسه، وبكى في سجوده ودعا عليهم^(٥).

وكان عمرو يشتم النبي ﷺ ويضع في طريقه الحجارة لأنه كان

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٨٢.

(٢) الدر المنثور/ج ٦/ص ٦٩٠، وعنه في تفسير الميزان/ج ٢/ص ٣٧٢، وروى حال العاص بن وائل ابن الأثير في الكامل/ج ٢/ص ٢٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) جلدة فيها الرلد من الناس والمواشي.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٨٢.

العاص بن وائل كان ينفق عليها كثيراً، قالوا: «وكان أشبه بأبي سفيان»، وفي ذلك يقول أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب في عمرو بن العاص:

أبوك أبو سفيان لا شك قد بدت لنا فيك منه بينات الشمائل^(١)

وروى أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتاب «الأنساب» أن عمرواً اختصم فيه يوم ولادته رجلان: أبو سفيان بن حرب، والعاص بن وائل، فقيل: «لتحكم أمه»، فقالت أمه: «إنه من العاص بن وائل»، فقال أبو سفيان: «أما إني لا أشك أني وضعت في رحم أمه» فأبت إلا العاص.

فقيل لها: «أبو سفيان أشرف نسباً»، فقالت: «إن العاص بن وائل كثير التفقة علي، وأبو سفيان شحيح».

وفي ذلك يقول حسان بن ثابت لعمر بن العاص حيث هجاه مكافئاً له عن هجاء رسول الله ﷺ:

أبوك أبو سفيان لا شك قد بدت	لنا فيك منه بينات الدلائل
ففاخر به إمّا فخرت ولا تكن	تفاخر بالعاص الهجين بن وائل
وإن التي في ذاك يا عمرو حُكمت	فقلت رجاء عند ذاك لنائل
من العاص عمرو تخبر الناس كلما	تجمعت الأقوام عند المحافل ^(٢)
وأما أن أباه هو الأبر.	

فلأنه سمى النبي الأكرم ﷺ بالأبر عند موت ابنه القاسم ﷺ^(٣).

وقال الشارح المعتزلي أن العاص بن وائل يلقب في الإسلام بالأبر لأنه قال

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٢٨٣، نقله عن «ربيع الأبرار» للزمخشري.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٦/ص٢٨٤.

(٣) تفسير الجلالين بأسفل تفسير البضاوي/ج٢/ص٥٧٨. ومجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي/مجلد٦/ج٣/ص٢٥١، إلا أن فيه أن ذلك عند موت ولده عبد الله من خديجة ﷺ. وقريب منه في الكشف/ج٤/ص٢٩١.

لقريش: «سيموت هذا الأبر غداً، فينقطع ذكره» يعني رسول الله ﷺ، لأنه لم يكن له ﷺ ولد ذكر يعقب منه، فأنزل الله سبحانه ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(١).

وفي الدر المنثور: أخرج ابن سعد وابن عساكر من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: «كان أكبر ولد رسول الله ﷺ القاسم ثم زينب ثم عبد الله ثم أم كلثوم ثم فاطمة ثم رقية، فمات القاسم وهو أول ميت من ولده بمكة ثم مات عبد الله فقال العاص بن وائل السهمي قد انقطع نسله فهو أبر، فأنزل الله ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾»^(٢).

وفيه أيضاً: أخرج الزبير بن بكار وابن عساكر عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: «توفي القاسم ابن رسول الله ﷺ بمكة، فمَرَّ رسول الله ﷺ وهو آتٍ من جنازته على العاص بن وائل، فقال حين رأى رسول الله ﷺ: «إني لأشْنُوهُ» فقال العاص بن وائل: «لا جرم لقد أصبح أبر» فأنزل الله: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾»^(٣).

وأما أذيته رسول الله ﷺ وهجاؤه له فقد رواه جماعة من أهل الحديث، فمن ذلك ما رَوَاهُ أن النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط وعمرو بن العاص عهدوا إلى سلى جمل^(٤) فرفعوه بينهم ووضعوه على رأس رسول الله ﷺ وهو ساجد بفناء الكعبة، فسأل عليه، فصبر ولم يرفع رأسه، وبكى في سجوده ودعا عليهم^(٥).

وكان عمرو يشتم النبي ﷺ ويضع في طريقه الحجارة لأنه كان ﷺ

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٨٢.

(٢) الدر المنثور/ج ٦/ص ٦٩٠، وعنه في تفسير الميزان/ج ٢/ص ٣٧٢، وروى حال العاص بن وائل ابن الأثير في الكامل/ج ٢/ص ٢٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) جلدة فيها الولد من الناس والمواشي.

(٥) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٨٢.

يخرج من منزله ليلاً فيطوف بالكعبة، وكان عمرو يجعل له الحجارة في مسلكه ليعثر بها^(١).

وروى الواقدي وغيره من أهل الحديث أن عمرو بن العاص هجا رسول الله ﷺ هجاء كثيراً كان يعلمه صبيان مكة، فينشدونه ويصيحون برسول الله إذا مرّ بهم، رافعين أصواتهم بذلك الهجاء، فقال رسول الله ﷺ وهو يصلي بالججر!! اللهم إنَّ عمرو بن العاص هجاني، ولست بشاعر، فالعنه بعدد ما هجاني^(٢).

وتقدمت أبيات حسان بن ثابت التي يهجو بها عمرواً لهجائه النبي ﷺ .
وأما أتباعه المهاجرين من المسلمين إلى الحبشة ليردّهم إلى قريش فقد تحدثت به كتب التاريخ والسير بما لا مزيد عليه .
وكذلك تقدّم تحريضه على عثمان وتأليه الناس عليه حتى اشتهر عنه قوله «أنا أبو عبد الله إذا نكأت قرحة أدميتها» .
هذه هي حال ابن العاص الذي اجتمع مع معاوية في قيادة أهل الشام لمحاربة وصي رسول الله ﷺ أمير المؤمنين عليّ ﷺ .
وفي ذلك يصفهم أمير المؤمنين ﷺ في كلام له :

«... وأقرب بقوم من الجهل بالله قائدهم معاوية ومؤدّبهم ابن النابغة»^(٣).

وقفة مع كلام المعتزلة في صحة الاختيار محتجّين بكلام أمير المؤمنين ﷺ :

ذكر ذلك ابن أبي الحديد في شرحه^(٤) عن أصحابه المتكلّمين محتجّين بالكتاب الذي أرسله أمير المؤمنين ﷺ إلى معاوية يخبره فيه ببيعة

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٦/ص ٢٨٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٠١.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٤/ص ٣٦.

المهاجرين والأنصار له عليه السلام، ووجوب الالتزام بهذا الاختيار منهم وذلك لأنه عليه السلام احتج على معاوية ببيعة أهل الحل والعقد له، ولم يراع في ذلك إجماع المسلمين كلهم، وقياسه على بيعة أهل الحل والعقد لأبي بكر فإنه ما روعي فيها إجماع المسلمين.

وقال بأن الإمامية حملت هذا الكتاب منه عليه السلام على التقية حيث لم يكن يمكن لأمر المؤمنين عليه السلام، أن يصرح لمعاوية بحقه في الأمر بالنص من رسول الله ﷺ، لأن في ذلك طعنًا على من تقدمه، وبهذا يكون قد أفسد حاله مع الذين بايعوه من أهل المدينة، ثم قال: بأن هذه الدعوى بلا دليل.

أقول: أولاً: إن الذين بايعوا أمير المؤمنين عليه السلام بعد قتل عثمان، كان جزء كبير منهم ممن أشرب حبّ الشيخين، وقد نصّ أرباب السير على عثمانية كثير منهم كالنعمان بن بشير وحسان بن ثابت وقدامة بن مظعون وغيرهم ممن تقدم ذكرهم في المتخلفين عن بيعته عليه السلام.

هذا مضافاً إلى أن الأمويين والعثمانيين كانوا يطمحون ويطمعون أن يروا من أمير المؤمنين عليه السلام ما يوهن أمره، ويكون ممسكاً لهم للطنن في بيعته وخلافته، لا سيما إذا تعلق الأمر بالخليفتين الأول والثاني، وأقرب مثال على ذلك ما حصل مع أمير المؤمنين عليه السلام لما أراد منع الصلاة جماعة في نوافل شهر رمضان كما سنها عمر بن الخطاب فقاموا ينادون: واعمره، ففي الموثق عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن الصلاة في رمضان في المساجد. فقال: لما قدم أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة أمر الحسن بن علي أن ينادي في الناس: لا صلاة في شهر رمضان في المساجد جماعة، فنادى في الناس الحسن بن علي بما أمره به أمير المؤمنين عليه السلام. فلما سمع الناس مقالة الحسن بن علي عليه السلام صاحوا: واعمره واعمره.

فلما رجع الحسن إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال: ما هذا الصوت؟ قال:

يا أمير المؤمنين، الناس يصيحون: واعمره واعمره. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: قل لهم صلوا^(١).

وفي ذلك يقول عليه السلام في خطبة له رواها بالسند الصحيح سليم بن قيس الهلالي: «إنَّ أخوف ما أخاف عليكم خلتان: اتباع الهوى وطول الأمل (إلى أن قال):

قد عملت الولاية قبلي أعمالاً خالفوا فيها رسول الله ﷺ متعمدين لخلافه فاتقين (ناقضين) لعهد، مغيرين لسنته، ولو حملت الناس على تركها^(٢) فتفرق عني جندي حتى أبقي وحدي أو قليل من شيعتي... إلى أن قال:

والله لقد أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلا في فريضة وأعلمتهم أن اجتماعهم في النوافل بدعة، فتنادى بعض أهل عسكري ممن يقاتل معي: يا أهل الإسلام غُيِّرَت سنة عمر، نهانا عن الصلاة في شهر رمضان تطوعاً، وقد خفتُ أن يثوروا في ناحية جانب عسكري^(٣)، ما لقيت من هذه الأمة من الفرقة وطاعة أئمة الضلالة والدعاة إلى النار^(٤).

ومن المعلوم أنَّ الخليفة الثاني كان قد سنَّ قيام شهر رمضان جماعة في النوافل، وأمر أبيتاً بن كعب وتميماً الدارمي أن يصلوا بالناس، فقبل له في ذلك: «إنَّ رسول الله لم يفعله» فقال: «إن تكن بدعة فما أحسنها من بدعة»^(٥).

(١) وسائل الشيعة/ج ٥/باب ١٠ من أبواب نافلة شهر رمضان/ح ٢.

(٢) في روضة الكافي/ص ٥٩، وحولتها إلى موضعها وإلى ما كانت في عهد رسول الله ﷺ لتفرق عني جندي... .

(٣) إلى هنا في الوسائل/ج ٥/باب ١٠ من أبواب نافلة شهر رمضان/ح ٤.

(٤) روضة الكافي/ص ٥٨/ح ٢١.

(٥) تاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٢٩، ونقله عنه البكري في (من حياة الخليفة عمر بن الخطاب)/ص ١٢٦، ونقله بلفظ آخر عن تاريخ المدينة المنورة: ٧١٣/٢، وما بعدها، والرياض النضرة: ٣٠٩/١. وغيرهم.

وفي الكامل في التاريخ عن الواقدي أن عمر هو أول من جمع الناس على إمام يصلي بهم التراويح في شهر رمضان، وكتب به إلى البلدان وأمرهم به ^(١).

أفترى بعد هذا لا يتقي أمير المؤمنين عليه السلام وهو يرى جانباً كبيراً من أتباعه يهيمون في هوى ما سنّه لهم عمر؟

فكيف إذا تكلم عليه السلام بما ينقص من شأن الخليفتين، ويدلّ على مخالفتهما للنص الإلهي؟ وقد تقدّم كلامه عليه السلام للجماعة الذين أتوه يطلبون منه معاقبة من أجلب على عثمان، فأجابهم بما يدلّ على ما نحن فيه.

ولهذا كان لا بد للإمام عليه السلام أن يجري على طريقته في إثبات الأمر له لئلا تظهر مخالفته التي تكون عواقبها أردى.

ثانياً: إن كلامه عليه السلام - مضافاً إلى تقيته فيه - فيه محاجة لخصومه الذين يلتزمون بالاختيار طريقاً إلى نصب الإمام، من باب ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم، وبذلك يكون عليه السلام قد ألزم معاوية ببيعته، وضمن انحياز اتباع الشيخين إلى جانبه في مواجهة معاوية.

وهذا منه عليه السلام لا يختلف عما قاله لهم بُعيد اختيارهم لأبي بكر في السقيفة حيث احتج عليهم بما احتجوا به على الأنصار ليحولوا دون طمعهم بالأمر.

فكان أن سار معهم في طريقتهم ليلزمهم بعد أن رأى عليه السلام تخلفهم عن النص عليه من الرسول الأكرم ﷺ ورميه وراء ظهورهم طمعاً في حطام دنيا زائلة، وإظهاراً لإحسان كانت في صدورهم لم يجدوا إلى بثها سبيلاً إلا بعد قبض رسول الله ﷺ ^(٢).

(١) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٢٤. ورواه الطبري في تاريخه/ج ٣/ص ٢٧٧. وذكر هذا الأمر من بدع عمر البخاري في صحيحه/ج ٣/ص ١٠٠/كتاب صلاة التراويح/باب ١٥٦- فضل من قام رمضان/ح ٢٦٥.

(٢) راجع ص ٣٢٣.

وعليه فلا وجه لاستدلال المعتزلة بما ورد عن أمير المؤمنين بعد معرفة وجه كلامه عليه السلام.

٧ - تحريض معاوية أهل الشام على محاربة علي عليه السلام :

فقد أخذ معاوية بنصيحة عمرو بن العاص بالزام علي عليه السلام دم عثمان ومقاتلته بأهل الشام، ولذا لم يستجب بالخير لكتاب أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم الذي يأمره فيه بالالتزام ببيعته، بل قام هو وعمرو بن العاص في أهل الشام محرّضين على أمير المؤمنين عليه السلام متهمين إياه بقتل عثمان وإيواء قتلته، فكان ردّ معاوية أن بعث إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً من بني عبس يدعى قبيصة بطومار ليس فيه شيء ليخبر علياً عليه السلام بأن أهل الشام لا يرضون إلا بالقود منه عليه السلام لانتهاهم إياه بقتل عثمان^(١).

ولمّا هم عمرو بن العاص بتجهيز أهل الشام بأمر من معاوية خطب فيهم مُضعفاً عليّاً وأصحابه فقال - واللفظ لابن الأثير - :

«إنّ أهل العراق قد فرّقوا جمعهم ووهنوا شوكتهم، وفلّوا حدّهم، وأهل البصرة مخالفون لعليّ بمن قتل منهم، وقد تفانت صناديدهم وصناديد أهل الكوفة يوم الجمل، وإنّما سار عليّ في شردمة قليلة، وقد قتل خليفتم^(٢)، والله الله في حقكم أن تضيعوه، وفي دمكم أن تطلوه^(٣)»^(٤).

وجعلوا يفشون بين النّاس أنّ عليّاً قتل عثمان ويحشدون لذلك بالحيلة

(١) الكامل في التاريخ/ج٣/ص٨٥، والبداءة والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٢٥٠، وتاريخ الطبري/ج٣/ص٤٦٤.

(٢) في تاريخ الطبري (ج٣/ص٥٦٢)، وفي البداءة والنهاية (مجلد٤/ج٧/ص٢٧٧) (ومنهم من قد قتل خليفتم «الخليفة»).

(٣) في تاريخ الطبري (ج٣/ص٥٦٢) «أن تطلوه».

(٤) الكامل في التاريخ ج٣/ص١٢١، وتاريخ الطبري ج٣/ص٥٦٢، والبداءة والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٢٧٧.

والدهاء^(١) فكان لا بُدَّ لأمير المؤمنين عليه السلام أن يسير إليهم ليرجعهم عن غيهم أو يجاهدهم، فكانت حرب صفين.

٨ - أهم ما حصل في صفين:

١ - غلبة معاوية على الماء ومنعه عن أمير المؤمنين عليه السلام وجيشه، روى ذلك نصر بن مزاحم في وقعة صفين، وابن كثير في البداية والنهاية، والطبري في تاريخه، وابن الأثير في الكامل، والمسعودي في مروج الذهب وغيرهم^(٢).

٢ - غلبة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام على الماء وسماحه عليه السلام لأهل الشام بالاستفادة منه، قال عليه السلام لأصحابه لما استولوا على الماء بغلبهم أهل الشام: «خذوا من الماء حاجتكم وارجعوا إلى عسكريكم، وخلّوا بينهم وبين الماء، فإن الله قد نصركم ببغيهم وظلمهم»^(٣).

انظر وقارن ترى حقاً هنا وباطلاً هناك، عدلاً هنا وظلماً هناك.

٣ - استشهاد عمار بن ياسر (رض) وهو يقاتل في عسكر أمير المؤمنين عليه السلام فبان للمشككين أن الحق مع علي عليه السلام، والباغي هو معاوية ومن معه. وقد تقدّم الكلام حول مقتل عمار (رض) وأنه تقتله الفئة الباغية وتلبس معاوية وابن العاص في ذلك على الناس في موبقات معاوية.

(١) راجع وقعة صفين لنصر بن مزاحم/ص ٤٤.

(٢) وقعة صفين/ص ١٥٧ وص ١٦٠، البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٧٩، تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٦٦ وص ٥٦٩، الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٢٢، مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٨٥، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٣١٢ و ٣١٨. وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٧٤.

(٣) وقعة صفين/ص ١٦٢. وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٦٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٢٢، وذكر نخلة علي عليه السلام الماء لأهل الشام المسعودي في مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٨٦، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٨٠. ومناقب الخوارزمي/ص ٢٢٣. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٣/ص ٣١٩، وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٧٥.

كما استشهد من أصحابه عليه السلام هاشم بن عتبة المرقال مع جماعة من أسلم^(١) وقد كان قال لأصحابه «لا يهولنكم ما ترون من صبرهم، فوالله ما هو إلا حمية العرب، وصبرها تحت راياتها، وإنهم لعلى الضلال، وإنكم لعلى الحق»^(٢).

ومن شهداء صفين أيضاً عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي وكان على ميمنة أمير المؤمنين عليه السلام، سقط بعد أن كاد يصل ومن معه إلى معاوية^(٣).

ومن كلامه (رض) في أصحابه يحرضهم على القتال:

«ألا أن معاوية ادعى ما ليس له، ونازع الحق أهله، وعاند من ليس مثله، وجادل بالباطل ليدحض به الحق، وصال عليكم بالأعراب والأحزاب الذين قد زين لهم الضلالة، وزرع في قلوبهم حب الفتنة، ولبس عليهم الأمر وزادهم رجساً إلى رجسهم، فقاتلوا الطعام الجفأة ولا تخشوهم ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديهم ويخزهم وينصركم عليهم ويشفى صدور قوم مؤمنين﴾»^(٤)، وقد قاتلناهم مع النبي عليه السلام مرة، وهذه ثانية، والله ما هم في هذه بأقوى ولا أذكى ولا أرشد، قوموا إلى عدوكم بارك الله عليكم»^(٥).

٤ - مقتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب وكان في جيش معاوية يحرض الناس على قتال أمير المؤمنين عليه السلام ويؤهم عليهم المطالبة بدم عثمان، وكان على رأس جمع من أهل الشام، وكان يقول محرضاً أهل الشام على ربيعة

(١) وقعة صفين/ص ٣٤٨، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٩٣، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٥. وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣١، والبدایة والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٤. وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٨/ص ٢٩.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٠، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٥.

(٣) البدایة والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٨٩. ووقعة صفين/ص ٢٤٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٠، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ١٦. ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٩٤.

(٤) إلى هنا في الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٢٨.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١١، وذكر ابن كثير في البدایة والنهاية تحريض عبد الله بن بديل أصحابه على القتال دون أن يذكر نص كلامه (البدایة والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٨٧).

الذين نصرُوا علياً عليه السلام: «يا أهل الشام إنَّ هذا الحي من أهل العراق قتله عثمان بن عفان، وأنصار علي بن أبي طالب، وإن هزمت هذه القبيلة أدركتم ثأركم في عثمان، وهلك علي بن أبي طالب وأهل العراق»^(١).

وقد قتل هو وذو الكلاع وقد خرجا مع جمع حمير^(٢).

وتقدّم معنا كلامٌ في مقتله، وإنه إنما هرب إلى معاوية لما طلبه أمير المؤمنين عليه السلام ليقيد به الثلاثة الذين قتلهم وهم الهرمزان، وجفنية وابنة أبي لؤلؤة بتهمة تواطئهم مع أبي لؤلؤة على قتل أبيه عمر بن الخطاب.

وروى المسعودي أنَّ علياً عليه السلام قال حين هرب فطلبه ليقيد منه بالهرمزان: «لئن فاتني في هذا اليوم لا يفوتني في غيره»^(٣)، ولذا قيل: إنَّ علياً هو الذي قتله إذ ضربه ضربةً فقطع ما عليه من الحديد حتى خالط سيفه حشوة جوفه»^(٤).

٥ - فرار معاوية وعمرو بن العاص من مبارزة أمير المؤمنين عليه السلام:

أمّا فرار معاوية فذلك أنّه هاب مبارزة أمير المؤمنين عليه السلام لما دعاه إلى البراز وقد روى ذلك أرباب السّير مع اختلاف في العبارة يسير، فرواه نصر بن مزاحم في وقعة صفّين، والطبري في تاريخه، وابن الأثير في الكامل، وابن كثير في البداية والنهاية، والخوارزمي في مناقبه، والمسعودي في مروج الذهب^(٥).

(١) تاريخ الطبري/ج٤/ص٢٤. والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٣٢ باختصار.

(٢) تاريخ الطبري/ج٤/ص٢٥، والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٣٢، البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٢٩٠، ٢٩١، ومروج الذهب/ج٢/ص٣٩٥، ووقعة صفّين/ص٢٩٧.

(٣) مروج الذهب/ج٢/ص٣٩٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) وقعة صفّين/ص٣٨٧، وتاريخ الطبري/ج٤/ص٢٩، والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٣٤، البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٢٨٨ و٢٩٧، ومناقب الخوارزمي/ص٢٣٧، ومروج الذهب/ج٢/ص٣٩٦، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج٨/ص٥٣ عن وقعة صفّين.

ناداه عليه السلام واللفظ للطبري -: «علام تُقتلُ النَّاسُ بيننا، هلُمَّ أحاكمك إلى الله فأيتنا قتل صاحبه استقامت له الأمور»، فقال له عمرو: «أنصفك الرجل». فقال معاوية: «ما أنصفت، وإنك لتعلم أنه لم يبارزه رجل قط إلا قتلته»، قال له عمرو: «وما يجمل بك إلا مبارزته».

فقال معاوية: «طمعت فيها بعدي».

أما ابن العاص فقد كان فراره أخزى، فإن معاوية جَبُنَ فأحجم عن مبارزة فتى الإسلام وبطله لعلمه بأنه عليه السلام سيعجل وروده الجحيم بسيفه. لكن عمرو بن العاص دفع الموت عن نفسه بعورته فكان ذلك عاراً وخزياً عليه أبداً.

فقد روى نصر بن مزاحم أن علياً عليه السلام اعترض عمرو بن العاص في إحدى حملاته فطعنه فصرعه وأتقاه عمرو برجله، فبدت عورته، فصرف علي عليه السلام وجهه عنه وارثت، فقال القوم: «أفلت الرجل يا أمير المؤمنين»، قال: «هل تدرون من هو؟» قالوا: «لا». قال: «فإنه عمرو بن العاص تلقاني بعورته فصرفت وجهي عنه».

ورجع عمرو إلى معاوية، فقال له: ما صنعت يا عمرو؟.

قال: «لقيني علي فصرعني». قال: «أحمد الله وعورتك، أما والله أن لو عرفته ما أقحمت عليه»، وقال معاوية في ذلك:

ألا لله من هفوات عمرو	يعاتبني على تركي برازي
فقد لاقى أبا حسن علياً	فآب الوائلي مآب خازي
فلو لم يُبدِ عورته للاقى	به ليثاً يذل كل نازي
له كف كأَنْ براحتيها	منايا القوم يخطف خطف بازي

فإن تكن المنايا أخطأته فقد غنى بها أهل الحجاز^(١)
٦ - خدعة رفع المصاحف وخلاف أهل العراق في ذلك .

ونذكر ههنا أموراً:

الأمر الأول: في الواقعة التي سبقت خدعة رفع المصاحف التي نقلها
أرباب السّير الذين نقلوا حرب صفّين وأهمها ما حصل ليلة الهرير^(٢)، وإليك
ما حصل بنص نصر بن مزاحم في وقعة صفّين قال:

«وزحف الناس بعضهم إلى بعض فارتموا بالنّبل والحجارة حتى فئيت،
ثم تطاعنوا بالرماح حتى تكسّرت واندقت، ثم مشى القوم بعضهم إلى بعض
بالسيوف وعُمد الحديد، فلم يسمع السامع إلّا وقع الحديد بعضه على بعض،
لهو أشد هولاً في صدور الرجال من الصّواعق، ومن جبال تهامة يدك بعضها
بعضاً.

قال: وانكشفت الشمس بالنّقع، وثار القتام، وضلت الألوية والرايات .

قال: وأخذ الأشتر يسير فيما بين الميمنة والميسرة فيأمر كل قبيلة أو
كتيبة من القراء بالإقدام على التي تليها.

قال: فاجتلدوا بالسيوف وعُمد الحديد من صلاة الغداة إلى نصف الليل،
لم يصلّوا لله صلاة. فلم يزل يفعل ذلك الأشتر بالناس حتى أصبح والمعركة
خلف ظهره، واقترقوا عن سبعين ألف قتيل في ذلك اليوم واللييلة، وهي ليلة

(١) وقعة صفّين/ص ٤٠٧، ورواه مختصراً/ص ٤٢٤. ورواه كذلك ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/
ص ٢٨٨، والمسعودي في مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٩٧. ومناقب الخوارزمي/ص ٢٣٦. وشرح النهج
لابن أبي الحديد/ج ٨/ص ٦٠.

(٢) الهرير: صوت الكلب دون النباح (المعجم الوسيط/ص ٩٨١)، وفي مجمع البحرين: «هرير الكلب:
صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد، وليلة الهرير هي وقعة كانت بين علي عليه السلام ومعاوية بظهر
الكوفة» مجمع البحرين/ج ٣/ص ٥١٨/مادة هرر. ونحوه في المصباح المنير/ج ٢/ص ٦٣٧.

الهرير. وكان الأشتر في ميمنة الناس وابن عباس في الميسرة، وعلي في القلب، والناس يقتتلون.

ثم استمر القتال من نصف الليل الثاني إلى ارتفاع الضحى، والأشتر يقول لأصحابه وهو يزحف بهم نحو أهل الشام: «ازحفوا قيد رمحي هذا»، وإذا فعلوا قال: «ازحفوا قاب هذا القوس». فإذا فعلوا سألهم مثل ذلك حتى مل أكثر الناس الإقدام.

فلما رأى ذلك قال: «أعيزكم بالله أن ترضعوا الغنم سائر اليوم». ثم دعا بفرسه وركز رايته، وكانت مع حيّان بن حوذة النخعي، وخرج يسير في الكتائب ويقول: «ألا من يشري نفسه لله ويقا تل مع الأشتر حتى يظهر أو يلحق بالله».

فلا يزال الرجل من الناس يخرج إليه ويقا تل معه^(١).

وروى أيضاً أن الأشتر قام في أصحابه فقال: «شدوا، فدى لكم عمي وخالي، شدة ترضون بها الله وتُعزّون بها الدين، فإذا شددت فشدوا».

قال: ثم نزل وضرب وجه دابته، ثم قال لصاحب رايته: «أقدم» فأقدم بها ثم شد على القوم، وشد معه أصحابه يضرب أهل الشام حتى انتهى بهم إلى عسكرهم.

ثم أنهم قاتلوا عند العسكر قتالاً شديداً فقتل صاحب رايته.

وأخذ علي - لما رأى الظفر قد جاء من قبله - يمدّه بالرجال^(٢).

(١) رقعة صفين/ص ٤٧٥، وروى تلك الوقائع جمع من أرباب التاريخ باختلاف في الألفاظ منهم: المسعودي في مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٩٩، والطبري في تاريخه/ج ٤/ص ٣٣، وابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ١٣٦، وابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٧.

(٢) رقعة صفين/ص ٤٧٦.

وقد ذكروا أنَّ جملة من قتل أمير المؤمنين عليه السلام في تلك الواقعة ما يزيد عن خمسمائة رجل^(١).

الأمر الثاني: ما وراء رفع المصاحف.

يذكر المؤرخون أنَّ عمرو بن العاص هو الذي أشار على معاوية برفع المصاحف وذلك بعد أن رجحت كفة أهل العراق، وأيقن الشاميون بالهزيمة والانكسار فقد روى الطبري أن عمرو بن العاص لما رأى أنَّ أمر أهل العراق قد اشتدَّ وخاف في ذلك الهلاك قال لمعاوية:

«لك في أمر أعرضه عليك لا يزيدنا إلا اجتماعاً، ولا يزيدهم إلا فرقة»؟ قال: «نعم»، قال: «نرفع المصاحف، ثم نقول: ما فيها حكمٌ بيننا وبينكم، فإن أبى بعضهم أن يقبلها وجدت فيهم من يقول بلى ينبغي أن نقبل، فتكون فرقة تقع بينهم، وإن قالوا: بلى نقبل ما فيها رفعنا هذا القتال عتاً، وهذه الحرب إلى أجلٍ أو إلى حين»، فرفعوا المصاحف بالرمح وقالوا: هذا كتاب الله عزَّ وجل بيننا وبينكم، مَنْ لثغور أهل الشام بعد أهل الشام، ومن لثغور أهل العراق بعد أهل العراق؟»^(٢).

وقد كانوا رفعوا نحواً من خمسمائة مصحف^(٣).

وفي وقعة صفين أنَّ أهل الشام تعاقدوا منذ الليل على رفع المصاحف لما رأوا النصر قد لاح لأهل العراق، فنادوا في سواد الليل: «يا أهل العراق، من لذارينا إن قتلتمونا، ومن لذارايكم إن قتلناكم؟ الله الله في البقية».

(١) وقعة صفين/ص ٤٧٧، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٣٩٩.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٤، ورواه في الكامل/ج ٣/ص ١٣٦، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٧، و٢٩٨، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٠. ووقعة صفين/ص ٤٧٨. والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٣٥، وروى مكيدة ابن العاص في رفع المصاحف البغوي في تاريخه/ج ٢/ص ١٧٥، وابن عبد ربه في العقد الفريد/ج ٤/ص ٣٢٢.

(٣) وقعة صفين/ص ٤٧٨، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٠.

فأصبح أهل الشام وقد رفعوا المصاحف على رؤوس الرماح وقلدوها الخيل، والناس على الرايات قد اشتهاها ما دَعُوا إليه، ورفَع مصحفُ دمشق الأعظم تحمله عشرة رجال على رؤوس الرماح، ونادوا: يا أهل العراق، كتاب الله بيننا وبينكم».

وأقبل أبو الأعور السلمي على برذون أبيض وقد وضع المصحف على رأسه ينادي: «يا أهل العراق، كتاب الله بيننا وبينكم»^(١).

ولا يحتاج الأمر إلى توضيح بعد تصريح عمرو بن العاص بأن رفع المصاحف كان خدعة المهزوم ليقضي بها على نصر المنتصر، فسواء وافق المنتصر على التحاكم إلى الكتاب أم رفض، فإنَّ عمرواً يدرك تماماً وجود طائفة في جيش أمير المؤمنين عليه السلام ستجيب إلى طلبهم وتوجدُ فِرْقَةً في أهل العراق، لِمَا يعلم من نشأت أهوائهم وعدم ارتباطهم العقائدي بعلي عليه السلام^(٢).

وهذا يؤكد ما تقدّم منّا سابقاً من أن أمير المؤمنين عليه السلام كان ليحافظ على تماسك عسكره يبتعد عن ذكر من سبقه بسوء أو يتعرّض لغضبهم الأمر منه عليه السلام، فهو غير مستمسك منهم.

وقد كان هذا من أهل الشام كلمة حق يُراد بها باطل كما سنرى.

الأمر الثالث: افتراق أهل العراق في إجابة أهل الشام:

قد صار معلوماً ممّا تقدّم أن عسكر أهل العراق لم يكونوا ليخلصوا جميعاً لأمر المؤمنين عليه السلام وفيهم من عُرف بانحرافه كالأشعث بن قيس الكندي ومن تابعه، ولذا فقد ارتفعت الأصوات الموافقة والمجيبة لدعوة أهل الشام بالتحاكم إلى كتاب الله عز وجل دون انتظار رأي أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) ورقة صفين/ص ٤٨١.

(٢) انظر أيضاً جمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٤٢٣/رقم ٤٤٧.

في ذلك، يوافق أم يرفض، فقالوا: نجيب إلى كتاب الله عز وجل وننيب إليه^(١)، و«لا يحل لنا الحرب وقد دعينا إلى كتاب الله»^(٢).

أما أمير المؤمنين عليه السلام ومن التزم بأمره وطاعته فقد كانوا على بيته من هؤلاء القوم، وهم يعلمون أن رفع المصاحف ليس إلا خدعة ومكيدة يمنعون فيها جيش أمير المؤمنين عليه السلام من إحراز النصر النهائي، ولذا حاول أمير المؤمنين عليه السلام أن يوضح لهم الأمر ويشيهم عما عزموا عليه فلم يفلح. وإليك ما دار بينه عليه السلام وبينهم من كلام بنص الطبري في تاريخه^(٣):

قال عليه السلام لهم: «عباد الله امضوا على حقكم وصدقكم وقاتل عدوكم، فإن معاوية وعمرو بن العاص وابن أبي معيط وحبيب بن مسلمة وابن أبي سرح والضخاك بن قيس ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم، قد صحبتهم أطفالاً وصحبتهم رجالاً فكانوا شرّ أطفال وشرّ رجال، ويحكم إنهم ما رفعوها ثم لا يرفعونها ولا يعلمون بما فيها، وما رفعوها لكم إلا خديعة ودهناً ومكيدة».

فقالوا له: «ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله عز وجل فنأبى أن نقبله».

فقال لهم: «فإني إنما قاتلتهم ليدينوا بحكم هذا الكتاب فإنهم قد عصوا الله عز وجل فيما أمرهم، ونسوا عهده، ونبذوا كتابه».

فقال له مسعر بن فدكي التميمي وزيد بن حصين الطائي ثم السنبسي في

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٦، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٨، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٠. وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٧٥. وانظر العقد الفريد/ج ٤/ص ٣٢٢.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٧٩.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٤ و ٣٥، ورواه ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٨، و ٢٩٩، وابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ١٣٦ و ١٣٧، والمسعودي في مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠١، ونصر بن مزاحم في وقعة صفين/ص ٤٨٩ واليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١٧٥.

عصابة معهما من القرءاء الذين صاروا خوارج بعد ذلك: «يا علي»^(١) أجب إلى كتاب الله عز وجل إذ دُعيت إليه وإلا ندفعك برمتك إلى القوم أو نفعل كما فعلنا بابن عفان، إنه علينا أن نعمل بما في كتاب الله عز وجل، فقبلناه، والله لتفعلنها أو لنفعلنها بك».

قال: قال: «فاحفظوا عني نهى إياكم واحفظوا مقاتلكم لي، أمّا أنا فإن تطيعوني تقاتلوا، وإن تعصوني فاصنعوا ما بدا لكم» فطلبوا منه أن يبعث إلى الأشر ليكف عن القتال ويأتيه.

موقف الأشر النخعي (رض):

بعد أن أكره الناس علياً عليه السلام على الحكومة قالوا له: «ابعث إلى الأشر فليأتك»، فبعث إليه يزيد بن هانئ السبيعي، فاستمهله الأشر لأنه صار قريباً من النصر قاب قوسين أو أدنى.

فقال القوم لعلي عليه السلام: «ما نراك إلا أمرته أن يقاتل».

فبعث عليه السلام إليه ثانية أن يأتيه فإن الفتنة قد وقعت، فقال الأشر للرسول: «أرفع المصاحف؟» قال: «نعم».

قال: «أما والله لقد ظننت حين رفعت أنها ستوقع اختلافاً وفرقة، إنها مشورة ابن العاهرة، ألا ترى ما صنع الله لنا أينبغي أن أدع هؤلاء وأنصرف عنهم».

فقال له يزيد بن هانئ: «أتحب أنك ظفرت ههنا وأن أمير المؤمنين بمكانه الذي هو به يفرج عنه أو يُسلم؟».

(١) انظر كيف ينادونه باسمه دون لقبه الشريف (أمير المؤمنين) كما فعل أسلافهم مع محمد النبي ﷺ وهم ينادونه من وراء الحجرات: «يا محمد اخرج إلينا».

قال: «لا والله، سبحان الله».

قال: «فإنهم قد قالوا: لترسلن إلى الأشر فليأتينك أو لنقتلنك كما قتلنا ابن عفان»^(١).

ما دار بين الأشر والقوم بنص الطبري^(٢):

أقبل الأشر وقال لأهل العراق: «يا أهل العراق»^(٣)، يا أهل الذل والوهن، حين علوتم القوم ظهراً وظنوا أنكم لهم قاهرون رفعوا المصاحف يدعونكم إلى ما فيها، وقد والله تركوا ما أمر الله عز وجل به فيها، وسنة من أنزلت عليه عليه السلام، فلا تجيبوهم أمهلوني عدو الفرس فإني قد طمعت في النصر».

قالوا: «إذا ندخل معك في خطيئتك».

قال: فحدثوني عنكم، وقد قتل أمثالكم وبقي أراذلكم، متى كنتم محقين، أحين كنتم تقاتلون وخياركم يقتلون، فأنتم الآن إذا أمسكنم عن القتال مبطلون، أم الآن أنتم محقون، فقتلاكم الذين لا تنكرون فضلهم فكانوا خيراً منكم في النار إذا».

قالوا: «دعنا منك يا أشر، قاتلناهم في الله عز وجل، وندع قتالهم لله سبحانه، إنا لسنا مطيعيك ولا صاحبك فاجتنبنا».

أقول: وفي قولهم هذا ما يدل صراحة على عصيانهم أمير المؤمنين عليه السلام وتركهم أمره، فأين طاعة الأمير، والنزول عند أمره ونهيه؟!.

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٥ و ٣٦، والكمال في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٧، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٩٩ و ٣٠٠، ووقعة صفين/ص ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) ليست موجودة في (وقعة صفين).

فقال لهم الأشر: «خدعتم والله فانخدعتم ودعيتم إلى وضع الحرب فأجبتهم، يا أصحاب الجباه السود، كنا نظن صلواتكم زهادة في الدنيا وشوقاً إلى لقاء الله عز وجل، فلا أرى فراركم إلّا إلى الدنيا من الموت، ألا قبحاً يا أشباه النيب الجلالة، وما أنتم برائين بعدها عزّاً أبداً، فابعدوا كما بُعد القوم الظالمين».

نبذة عن مالك الأشر في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام:

لقد كان لمالك الأشر منزلة خاصة عند أمير المؤمنين عليه السلام، يقول المعتزلي فيه: «وكان فارساً شجاعاً، رئيساً من أكابر الشيعة وعُظمائها، شديد التحقق بولاء أمير المؤمنين عليه السلام ونصره، وقال فيه بعد موته: رحم الله مالكا، فلقد كان لي كما كنتُ لرسول الله صلى الله عليه وآله»^(١).

وقد كان من الجماعة الذين تولّوا دفن أبي ذر (رض) الذين شهد الرسول صلى الله عليه وآله لهم بالإيمان كما رواه المعتزلي عن أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لنفر أنا فيهم» ليموتن رجل منكم بفلاة من الأرض تشهده عصاة من المؤمنين». ونقل عن أبي عمر بن عبد البر أنه روى قبل هذا الحديث في أول باب جندب: كان التفرد الذين حضروا موت أبي ذر بالربذة مصادفة جماعة منهم حُجر بن الأدبر، ومالك بن الحارث الأشر.

قال: «قلت: حُجر بن الأدبر هو حُجر بن عدي الذي قتله معاوية، وهو من أعلام الشيعة وعُظمائها، وأما الأشر فهو أشهر في الشيعة من أبي الهذيل في المعتزلة»^(٢).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١٥/ص٩٨ و٩٩.

(٢) نفس المصدر ص٩٩ و١٠٠ وذكره أبو نعيم في حلية الأولياء/ج١/ص١٧٠، وابن عبد البر في الاستيعاب/ج١/ص٢٥٣، والحاكم في مستدركه/ج٣/ص٣٣٧. وروى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله في دفن أبي ذر ابن الأثير في الكامل/ج٢/ص١١٧، ونقل كل ذلك عنهم العلامة الأميني في غديره/ج٩/ص٤٠ و٤١.

وكلام أمير المؤمنين عليه السلام فيه يدل على عظم شأنه وعلو درجته عنده عليه السلام، فمن ذلك:

١ - ما قاله عليه السلام في كتابه الذي بعثه إلى أهل مصر لمّا ولى عليهم الأشر^(١).

«أما بعد، فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينأى أيام الخوف، ولا ينكل عن الأعداء ساعات الرّوع. أشدّ على الفجار من حريق النار، وهو مالك بن الحارث أخو مدّجج، فاسمعوا له وأطيعوا أمره فيما طابق الحق، فإنه سيف من سيوف الله، لا كليل الطّبة، ولا نابي الضريبة، فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، وإن أمركم أن تقيموا فأقيموا، فإنه لا يُقدم ولا يحجم، ولا يؤخر ولا يقدم إلا عن أمري، وقد آثرتكم به على نفسي لنصيحتي لكم، وشدة شكيمة على عدوّكم».

٢ - وفي كتاب له عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر (رض) لمّا بلغه توجّده من عزله بالأشر عن مصر، ثم استشهد الأشر يقول عليه السلام:

«إنّ الرجل الذي كنت وليته أمر مصر كان لنا رجلاً ناصحاً، وعلى عدونا شديداً ناقماً، فرحمه الله فلقد استكمل أيامه ولاقى جمامه، ونحن عنه راضون، أولاه الله رضوانه، وضاعف الثواب له...»^(٢).

٣ - ولمّا بلغه قتله قال عليه السلام: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون، مالك وما مالك؟ وهل موجود مثل ذلك^(٣)، لو كان من حديد لكان قيداً، أو من حجر لكان صليداً، على مثله فلتبك البواكي»^(٤).

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٦٣، ورواه الطبري في تاريخه/ج ٤/ص ٧٢.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ٥٩. وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٧٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٥٣.

(٣) ولعل الصحيح (مثل مالك).

(٤) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٥٣.

وعن جماعة من أشياخ النخع قالوا: «دخلنا على علي أمير المؤمنين حين بلغه موت الأشتر فوجدناه يتلّهُف ويتأسف عليه ثم قال:

لله درُّ مالك، وما مالك؟ لو كان من جبل لكان فنداً^(١)، ولو كان من حجر لكان صلدأ، أما والله ليهدنّ موتك عالماً وليفرحنّ عالماً، على مثل مالك فليبك البواكي، وهل موجود كمالك^(٢). وفي المختار من نهج البلاغة يقول عليه السلام لما جاءه نعي الأشتر: «مالك وما مالك؟ لو كان جبلاً لكان فنداً لا يرتقيه الحافِر ولا يُوفي عليه الطائر»^(٣).

٤ - قيل لعلي عليه السلام بعدما كتبت الصحيفة: «إن الأشتر لا يقرّ بما في الصحيفة، ولا يرى إلّا قتال القوم». قال عليّ: «وأنا والله ما رضيت ولا أحببت أن ترضوا، فإذا أبيتم إلّا أن ترضوا فقد رضيت، فإذا رضيت فلا يصلح الرجوع بعد الرضا ولا التبديل بعد الإقرار إلّا أن يُعطى الله عز وجل، ويتعدّى كتابه، فقاتلوا من ترك أمر الله عز وجل، وأما الذي ذكرتم من تركه أمري وما أنا عليه، فليس من أولئك ولست أخافه على ذلك. يا ليت فيكم مثله اثنين، يا ليت فيكم مثله واحداً يرى في عدوي ما أرى، إذا لخفت عليّ مؤنتكم ورجوت أن يستقيم لي بعض أودّكم»^(٤).

٥ - وقد شهد بأهميّة الأشتر لدى أمير المؤمنين عليه السلام من أوعز بسمه وهو معاوية بن أبي سفيان، وذلك لما بلغه أنّ الأشتر قد سُقي السم ومات به قام في الناس خطيباً فقال: «أما بعد، فإنه كانت لعليّ ابن أبي طالب يدان

(١) الفند: القطعة العظيمة من الجبل، وعن الطريحي: قطعة من الجبل طرلاً (مجمع البحرين/ج٣/ص١٢٢/مادة فند).

(٢) الغدير للأميني/ج٩/ص٤٠.

(٣) شرح النهج لمحمد عبده/ج٤/ص١٠٣.

(٤) تاريخ الطبري/ج٤/ص٤٢، والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٣٩، ووقعة صفين/ص٥٢١، والإرشاد للشيخ المفيد رحمته الله ج١/ص٢٦٩/مجلد ١١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

يمينان، قطعت إحداهما يوم صفين يعني عمار بن ياسر، وقطعت الأخرى اليوم يعني الأشر^(١).

وقد نقل أهل التاريخ أن قتله كان بدس السم إليه بإيعاز من معاوية بن أبي سفيان كما أشرنا إليه، قال المسعودي: «وولّى عليّ الأشر مصرَ وأنفذه إليها في جيش، فلمّا بلغ ذلك معاوية دسّ إلى دهقان كان بالعريش^(٢)، فأرغبه وقال: «أترك خراجك عشرين سنة واحتلّ للأشر بالسم في طعامه»، فلمّا نزل الأشر العريش سأل الدهقان:

«أيّ الطعام والشراب أحبّ إليه؟» قيل له: «العسل»، فأهدى له عسلًا وقال: «إنّ من أمره وشأنه كذا وكذا» ووصفه للأشر، وكان الأشر صائماً فتناول منه الأشر شربةً فما استقرّت في جوفه حتى تلف، وأتى من كان معه على الدهقان ومن كان معه.

وقيل: كان ذلك بالقلزم، والأول أثبت، فبلغ ذلك عليّاً، فقال: «للّيين والفم»، وبلغ ذلك معاوية، فقال: «إنّ لله جنداً من العسل»^(٣).

٦ - ومن كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أميرين من أمراء جيشه قد أمرّ عليهما مالكا الأشر يقول عليه السلام: «وقد أمرت عليكما وعلى من في حيزكما مالك بن الحارث الأشر فاسمعا له وأطيعا، واجعلاه درعاً ومجتنأً، فإنّه ممّن لا يُخاف وهنّه ولا سقطنّه، ولا بطؤه عمّا الإسراع إليه أحزم، ولا إسراعهُ إلى ما البطء عنه أمثل»^(٤).

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٧٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٥٣.

(٢) في تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٧١، أن معاوية بعث الجايستار رجل من أهل الخراج إلى القلزم ليدس السم لمالك. وكذلك في الكامل (ج ٣/ص ١٥٢) لكن بدل الجايستار، المقدم على أهل الخراج.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٢٠-٤٢١، ورواه الطبري في تاريخه/ج ٤/ص ٧١-٧٢، وابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ١٥٢-١٥٣.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ٩٨، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ٣/ص ١٤.

وعلق المعتزلي على قوله عليه السلام فقال :

«فأما ثناء أمير المؤمنين عليه السلام عليه في هذا الفصل فقد بلغ مع اختصاره ما لا يبلغ بالكلام الطويل، ولعمري لقد كان الأشتر أهلاً لذلك، كان شديد البأس، جواداً رئيساً حليماً فصيحاً شاعراً، وكان يجمع بين اللين والعنف، فيسطو في موضع السطوة، ويرفق في موضع الرفق»^(١).

مواقف في جيش العراق بين موافق لأمير المؤمنين عليه السلام ومعارض له وعاص:

أما عن الموافقين فقد كان رأسهم مالك بن الحارث الأشتر النخعي وقد تقدّم. ومنهم عدي بن حاتم وقد قال لعلي عليه السلام :

«يا أمير المؤمنين، إن كان أهل الباطل لا يقومون بأهل الحق، فإنه لم يُضَب عصبه مثلاً إلا وقد أصيب مثلها منهم، وكلّ مقروح، ولكننا أمثل بقية منهم. وقد جزع القوم، وليس بعد الجزع إلا ما تحب، فناجز القوم»^(٢).

ونقل ابن قتيبة عنه كلاماً طويلاً في مدح أمير المؤمنين عليه السلام وتأييده وبيان فضله وحقّه^(٣).

ومنهم كردوس بن هانيء البكري حيث قال : «أيها الناس، إنا والله ما تولينا معاوية منذ تبرأنا منه، ولا تبرأنا من عليّ منذ توليناه، وإنّ قتلانا لشهداء، وإنّ أحياءنا لأبرار، وإنا علينا لعليّ بينة من ربّه، ما أحدث إلاّ الإنصاف، وكلّ محقّ مُنصف، فمن سلّم له نجا، ومن خالفه هلك»^(٤).

ومنهم عمرو بن الحمق الخزاعي حيث قال : «يا أمير المؤمنين، إنا والله

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٠١.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٢.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤١.

(٤) وقعة صفين/ص ٤٨٤، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٣٩ باختلاف في الألفاظ.

ما أجبناك ولا نصرناك عصبية على الباطل، ولا أجبنا الله عز وجل، ولا طلبنا إلا الحق، ولو دعانا غيرك إلى ما دعوت إليه لاستشرى فيه اللجاج وطالت فيه النجوى، وقد بلغ الحق مقطعه، وليس لنا معك رأي»^(١).

ومنهم الحُضَين الرُّبقي وكان أصغر قومه سنّاً قام فقال: «أيها الناس، إنّما بُني هذا الدّين على التسليم فلا تُوفّروه بالقياس ولا تهدموه بالشفقة، فإنّ الله لو لا أنّا لا نقبل إلا ما نعرف لأصبح الحق في أيدينا قليلاً، ولو تركنا ما نهوى لكان الباطل في أيدينا كثيراً، وإن لنا داعياً قد حمدنا ورده وصدّره، وهو المصدّق على ما قال، المأمون على ما فعل، فإن قال: لا، قلنا: لا، وإن قال: نعم، قلنا نعم»^(٢).

وفي الإمامة والسياسة أنه الحصين بن المنذر^(٣) وقال قريباً من قوله عبد الله بن حجل^(٤) وكذلك صعصعة بن صوحان^(٥).

أقول: هذا هو التسليم الذي يقتضيه الدين وتأمّر به الشريعة، فإنّ هذا الرجل - وهو أصغر القوم سنّاً - كان مُدركاً لمعنى التسليم للقائد والإطاعة للإمام، فلم يكن ليصدر عن رأي نفسه، ولا ليكون في موقع لا يكون فيه الإمام أو لا يرضاه.

وأما المخالفون المتمردون فمنهم الأشعث بن قيس الكندي وهو رأسهم فإنه قال لأمير المؤمنين عليه السلام: «يا أمير المؤمنين، إنّنا لك اليوم على ما كنّا عليه أمس، وليس آخر أمرنا كأوّلّه، وما منّ القوم أحدٌ أحنى على أهل العراق ولا أوتر لأهل الشام منّي، فأجب القوم إلى كتاب الله فإنك أحقّ بهم منهم».

(١) وقعة صفين/ص ٤٨٢، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٤.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٥.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٠.

(٤) المصدر السابق/ص ١٤١.

(٥) المصدر السابق/ص ١٤٢.

وعلق المعتزلي على قوله عليه السلام فقال :

«فأما ثناء أمير المؤمنين عليه السلام عليه في هذا الفصل فقد بلغ مع اختصاره ما لا يبلغ بالكلام الطويل، ولعمري لقد كان الأشتر أهلاً لذلك، كان شديد البأس، جواداً رئيساً حليماً فصيحاً شاعراً، وكان يجمع بين اللين والعنف، فيسطو في موضع السطوة، ويرفق في موضع الرفق»^(١).

مواقف في جيش العراق بين موافق لأمير المؤمنين عليه السلام ومعارض له وعاص:
أما عن الموافقين فقد كان رأسهم مالك بن الحارث الأشتر النخعي وقد تقدّم. ومنهم عدي بن حاتم وقد قال لعلي عليه السلام :

«يا أمير المؤمنين، إن كان أهل الباطل لا يقومون بأهل الحق، فإنه لم يُضَب عَصَبَةٌ مَثًا إِلَّا وَقَدْ أَصِيبَ مِثْلُهَا مِنْهُمْ، وَكُلُّ مَقْرُوحٍ، وَلَكِنَّا أَمْثَلُ بَقِيَّةٍ مِنْهُمْ. وَقَدْ جَزَعَ الْقَوْمُ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْجَزَعِ إِلَّا مَا تَحِبُّ، فَنَاجِزُ الْقَوْمِ»^(٢).

ونقل ابن قتيبة عنه كلاماً طويلاً في مدح أمير المؤمنين عليه السلام وتأييده وبيان فضله وحقه^(٣).

ومنهم كردوس بن هانيء البكري حيث قال: «أيها الناس، إنا والله ما تولينا معاوية منذ تبرأنا منه، ولا تبرأنا من عليٍّ منذ توليناه، وإنَّ قتلانا لشهداء، وإنَّ أحياءنا لأبرار، وإنا عليّاً لعلى بيئة من ربّه، ما أحدث إلاّ الإنصاف، وكلُّ محقٍّ مُنصِف، فمن سلّم له نجا، ومن خالفه هلك»^(٤).

ومنهم عمرو بن الحمق الخزاعي حيث قال: «يا أمير المؤمنين، إنا والله

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٠١.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٢.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤١.

(٤) وقعة صفين/ص ٤٨٤، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٣٩ باختلاف في الألفاظ.

ما أجبناك ولا نصرناك عصبية على الباطل، ولا أجبنا الله عز وجل، ولا طلبنا إلا الحق، ولو دعانا غيرك إلى ما دعوت إليه لاستشرى فيه اللجاج وطالت فيه النجوى، وقد بلغ الحق مقطعه، وليس لنا معك رأي»^(١).

ومنهم الحُضَين الرُّبقي وكان أصغر قومه سنّاً قام فقال: «أيها الناس، إنّما بُني هذا الدّين على التسليم فلا تُوفّروه بالقياس ولا تهدموه بالشّفقة، فإنّ الله لو لا أنّا لا نقبل إلا ما نعرف لأصبح الحق في أيدينا قليلاً، ولو تركنا ما نهوى لكان الباطل في أيدينا كثيراً، وإن لنا داعياً قد حمدنا ورده وصدّره، وهو المصدّق على ما قال، المأمون على ما فعل، فإن قال: لا، قلنا: لا، وإن قال: نعم، قلنا نعم»^(٢).

وفي الإمامة والسياسة أنه الحصين بن المنذر^(٣) وقال قريباً من قوله عبد الله بن حجل^(٤) وكذلك صعصعة بن صوحان^(٥).

أقول: هذا هو التسليم الذي يقتضيه الدين وتأمّر به الشريعة، فإنّ هذا الرجل - وهو أصغر القوم سنّاً - كان مُدركاً لمعنى التسليم للقائد والإطاعة للإمام، فلم يكن ليصدر عن رأي نفسه، ولا ليكون في موقع لا يكون فيه الإمام أو لا يرضاه.

وأما المخالفون المتمردون فمنهم الأشعث بن قيس الكندي وهو رأسهم فإنه قال لأمير المؤمنين عليه السلام: «يا أمير المؤمنين، إنّنا لك اليوم على ما كنّا عليه أمس، وليس آخر أمرنا كأوّلّه، وما مِنّ القوم أحدٌ أحنى على أهل العراق ولا أوتر لأهل الشام منّي، فأجب القوم إلى كتاب الله فإنك أحقّ بهم منهم».

(١) رقعة صفين/ص ٤٨٢، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٤.

(٢) رقعة صفين/ص ٤٨٥.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٠.

(٤) المصدر السابق/ص ١٤١.

(٥) المصدر السابق/ص ١٤٢.

وعلق المعتزلي على قوله عليه السلام فقال :

«فأما ثناء أمير المؤمنين عليه السلام عليه في هذا الفصل فقد بلغ مع اختصاره ما لا يبلغ بالكلام الطويل ، ولعمري لقد كان الأشتر أهلاً لذلك ، كان شديد البأس ، جواداً رئيساً حليماً فصيحاً شاعراً ، وكان يجمع بين اللين والعنف ، فيسطو في موضع السطوة ، ويرفُق في موضع الرفق»^(١).

مواقف في جيش العراق بين موافق لأمير المؤمنين عليه السلام ومعارض له وعاص:
أمّا عن الموافقين فقد كان رأسهم مالك بن الحارث الأشتر النخعي وقد تقدّم. ومنهم عدي بن حاتم وقد قال لعلي عليه السلام :

«يا أمير المؤمنين، إن كان أهل الباطل لا يقومون بأهل الحق، فإنه لم يُضَب عَصْبَةٌ مثلاً إلا وقد أصيب مثلها منهم، وكلُّ مقروح، ولكنا أمثلُ بقيّة منهم. وقد جزع القوم، وليس بعد الجزع إلا ما تحب، فناجز القوم»^(٢).

ونقل ابن قتيبة عنه كلاماً طويلاً في مدح أمير المؤمنين عليه السلام وتأييده وبيان فضله وحقّه^(٣).

ومنهم كردوس بن هانيء البكري حيث قال : «أيها الناس، إنّنا والله ما تولّينا معاوية منذ تبرأنا منه، ولا تبرأنا من عليّ منذ تولّيناه، وإنّ قتلانا لشهداء، وإنّ أحياءنا لأبرار، وإنّا عليّاً لعليّ بينة من ربّه، ما أحدث إلاّ الإنصاف، وكلُّ محقٍّ مُنصف، فمن سلّم له نجا، ومن خالفه هلك»^(٤).

ومنهم عمرو بن الحمق الخزاعي حيث قال : «يا أمير المؤمنين، إنّنا والله

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٠١.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٢.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤١.

(٤) وقعة صفين/ص ٤٨٤، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٣٩ باختلاف في الألفاظ.

ما أجبناك ولا نصرناك عصبية على الباطل، ولا أجبنا الله عز وجل، ولا طلبنا إلا الحق، ولو دعانا غيرك إلى ما دعوت إليه لاستشرى فيه اللجاج وطالت فيه النجوى، وقد بلغ الحق مقطعه، وليس لنا معك رأي»^(١).

ومنهم الحُضَيْن الرِّبْقِي وكان أصغر قومه سنّاً قام فقال: «أيها النَّاس، إنّما بُني هذا الدِّين على التسليم فلا تُفَرِّوه بالقياس ولا تهدموا بالشفقة، فإنَّ الله لولا أنَّنا لا نقبل إلا ما نعرف لأصبح الحقُّ في أيدينا قليلاً، ولو تركنا ما نهوى لكان الباطل في أيدينا كثيراً، وإن لنا داعياً قد حمدنا ورده وصدّره، وهو المصدّق على ما قال، المأمون على ما فعل، فإن قال: لا، قلنا: لا، وإن قال: نعم، قلنا نعم»^(٢).

وفي الإمامة والسياسة أنه الحصين بن المنذر^(٣) وقال قريباً من قوله عبد الله بن حجل^(٤) وكذلك صعصعة بن صوحان^(٥).

أقول: هذا هو التسليم الذي يقتضيه الدين وتأمّر به الشريعة، فإنَّ هذا الرجل - وهو أصغر القوم سنّاً - كان مُدرِكاً لمعنى التسليم للقائد والإطاعة للإمام، فلم يكن ليصدر عن رأي نفسه، ولا ليكون في موقع لا يكون فيه الإمام أو لا يرضاه.

وأما المخالفون المتمردون فمنهم الأشعث بن قيس الكندي وهو رأسهم فإنه قال لأمير المؤمنين عليه السلام: «يا أمير المؤمنين، إنّنا لك اليوم على ما كنّا عليه أمس، وليس آخر أمرنا كأوّلّه، وما منَّ القوم أحدٌ أحنى على أهل العراق ولا أوتر لأهل الشام منّي، فأجب القوم إلى كتاب الله فإنك أحقُّ بهم منهم».

(١) وقعة صفين/ص ٤٨٢، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٤.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٥.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٠.

(٤) المصدر السابق/ص ١٤١.

(٥) المصدر السابق/ص ١٤٢.

وعلق المعتزلي على قوله عليه السلام فقال :

«فأما ثناء أمير المؤمنين عليه السلام عليه في هذا الفصل فقد بلغ مع اختصاره ما لا يبلغ بالكلام الطويل، ولعمري لقد كان الأشتر أهلاً لذلك، كان شديد البأس، جواداً رئيساً حليماً فصيحاً شاعراً، وكان يجمع بين اللين والعنف، فيسطو في موضع السطوة، ويرفق في موضع الرفق»^(١).

مواقف في جيش العراق بين موافق لأمير المؤمنين عليه السلام ومعارض له وعاص:

أما عن الموافقين فقد كان رأسهم مالك بن الحارث الأشتر النخعي وقد تقدّم. ومنهم عدي بن حاتم وقد قال لعلي عليه السلام :

«يا أمير المؤمنين، إن كان أهل الباطل لا يقومون بأهل الحق، فإنه لم يُضَب عَصْبَةٌ منا إلا وقد أصيب مثلها منهم، وكلُّ مقروح، ولكننا أمثلُ بقية منهم. وقد جزع القوم، وليس بعد الجزع إلا ما تحب، فناجز القوم»^(٢).

ونقل ابن قتيبة عنه كلاماً طويلاً في مدح أمير المؤمنين عليه السلام وتأييده وبيان فضله وحقه^(٣).

ومنهم كردوس بن هاني، البكري حيث قال: «أيها الناس، إنا والله ما تولينا معاوية منذ تبرأنا منه، ولا تبرأنا من عليٍّ منذ توليناه، وإن قتلنا لشهداء، وإن أحيانا لأبرار، وإنا علينا لعلى بينة من ربّه، ما أحدث إلا الإنصاف، وكلُّ محقٍّ مُنصِف، فمن سلّم له نجا، ومن خالفه هلك»^(٤).

ومنهم عمرو بن الحمق الخزاعي حيث قال: «يا أمير المؤمنين، إنا والله

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٥/ص ١٠١.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٢.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤١.

(٤) وقعة صفين/ص ٤٨٤، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٣٩ باختلاف في الألفاظ.

ما أجبنك ولا نصرناك عصبية على الباطل، ولا أجبن الله عز وجل، ولا طلبنا إلا الحق، ولو دعانا غيرك إلى ما دعوت إليه لاستشرى فيه اللجاج وطالت فيه النجوى، وقد بلغ الحق مقطعه، وليس لنا معك رأي»^(١).

ومنهم الحُضَيْن الرُّبْقِي وكان أصغر قومه سنّاً قام فقال: «أيها الناس، إنما بُني هذا الدّين على التسليم فلا تُفروهُ بالقياس ولا تهدموهُ بالشفقة، فإنّا والله لو لا أنّا لا نقبل إلا ما نعرف لأصبح الحق في أيدينا قليلاً، ولو تركنا ما نهوى لكان الباطل في أيدينا كثيراً، وإن لنا داعياً قد حمدنا ورده وصدّره، وهو المصدّق على ما قال، المأمون على ما فعل، فإن قال: لا، قلنا: لا، وإن قال: نعم، قلنا نعم»^(٢).

وفي الإمامة والسياسة أنه الحصين بن المنذر^(٣) وقال قريباً من قوله عبد الله بن حجل^(٤) وكذلك صعصعة بن صوحان^(٥).

أقول: هذا هو التسليم الذي يقتضيه الدين وتأمر به الشريعة، فإنّ هذا الرجل - وهو أصغر القوم سنّاً - كان مُدركاً لمعنى التسليم للقائد والإطاعة للإمام، فلم يكن ليصدر عن رأي نفسه، ولا ليكون في موقع لا يكون فيه الإمام أو لا يرضاه.

وأما المخالفون المتمردون فمنهم الأشعث بن قيس الكندي وهو رأسهم فإنه قال لأمر المؤمنين عليه السلام: «يا أمير المؤمنين، إنّنا لك اليوم على ما كنّا عليه أمس، وليس آخر أمرنا كأوّلّه، وما مِنّ القوم أحدٌ أحنى على أهل العراق ولا أوتر لأهل الشام مثي، فأجب القوم إلى كتاب الله فإنك أحقُّ بهم منهم».

(١) وقعة صفين/ص ٤٨٢، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٤.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٥.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٠.

(٤) المصدر السابق/ص ١٤١.

(٥) المصدر السابق/ص ١٤٢.

وقد أحب الناس البقاء وكرهوا القتال»^(١).

وفي كلام له مع أناس من أهل اليمن لعلي عليه السلام: «لا ترد ما دعاك القوم إليه، قد أنصفك القوم، والله لئن لم تقبل هذا منهم لا وفاء معك، ولا نرمي معك بسهم ولا حجر ولا نقف معك موقفاً»^(٢).

ثم لقد وصل الأشعث إلى خد التطاول وسوء الأدب والتجرؤ على مقام أمير المؤمنين عليه السلام مما يكشف عن سوء نية وخبث سريرة وطوية، ويدل على عدم اعتقاده بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام وولايته ولزوم طاعته فيما أمر ونهى^(٣).

فإنه لما عصوه عليه السلام بقبول التحكيم أصرّوا على أن يمثلهم أبو موسى الأشعري المعروف بانحرافه الشديد عن أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يرضوا بآبن عباس الذي اقترحه أمير المؤمنين عليه السلام ليكون نداءً لعمر بن العاص الداهية الخبيث، فقدّم الأشر فقال له الأشعث: «وهل سَعَر الأرض غير الأشر»^(٤)، وفي رواية أخرى قال له عليه السلام: «وهل نحن إلّا في حكم الأشر؟»، قال علي: «وما حكمه؟» قال: «حكمه أن يضرب بعضنا بعضاً بالسيوف حتى يكون ما أردت وما أراد»^(٥).

فهو يصرح بتوافق إرادة أمير المؤمنين عليه السلام وإرادة الأشر، ومعارضته هو لهاتين الإرادتين، وهو رفض واضح لما يريده أمير المؤمنين وولي الأمر عليه السلام.

(١) روضة صفين/ص ٤٨٢، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٤، وقريب منه في مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠١.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٤٧.

(٣) وقد ذكر اليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١٧٥ أن معاوية كان قد استمال الأشعث وكتب إليه ودعاه إلى نفسه. فلما رفع أهل الشام المصاحف قال: «قد دعوا إلى الحق». وهذا يوضح نواطؤ الأشعث مع معاوية من أوّل الأمر.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٨.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٦. روضة صفين/ص ٤٩٩-٥٠٠.

وفي مروج الذهب في ذكر من أراد المواجهة قال: «وكان أشدهم في ذلك اليوم الأشعث بن قيس»^(١).

ومنهم شقيق بن ثور البكري وهو من رؤساء القبائل كما في وقعة صفين حيث قال: «أيها الناس، إننا دعونا أهل الشام إلى كتاب الله فردّوه علينا. فقاتلناهم عليه، وإنهم دَعَوْنَا إلى كتاب الله فإن رددناه عليهم حلّ لهم ممّا ما حلّ لنا منهم. ولسنا نخاف أن يحيف الله علينا ولا رسوله.

وإنّ علينا ليس بالراجع الناكص ولا الشاك الواقف، وهو اليوم على ما كان عليه أمس. وقد أكلتنا هذه الحرب، ولا نرى البقاء إلّا في المواجهة»^(٢).

وقد أحسن الأشتر (رض) في وصف هؤلاء فيما تقدّم عنه عليه السلام فراجع.

الأمر الرابع: في اختيار حكمي التحكيم من الطرفين:

بعد قبول أمير المؤمنين عليه السلام بالتحكيم مكرهاً، وصل الأمر إلى اختيار حكم عن كلّ من الطرفين فاختار أهل الشام عمرو بن العاص، أما أهل العراق فقد استعجل الأشعث ومن معه ممّن صاروا خوارجاً فيما بعد فقالوا: «قد رضينا بأبي موسى الأشعري» وفي العقد الفريد: «لا نرضى بغيره»^(٣).

فرفض أمير المؤمنين عليه السلام ذلك وقال: «فإنكم قد عصيتموني في أوّل الأمر فلا تعصوني الآن، إني لا أرى أن أولي أبا موسى».

فقال الأشعث وزيد بن حصين الطائي ومسر بن فدكي: «لا نرضى إلّا به، فإنه ما كان يحذّرنا وقعنا فيه».

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٠، وهذا منه ليس بغريب بعد معرفة تراطبه على ذلك مع معاوية كما عن تاريخ البعقوبي، ويؤكد مواقف المعارضة دائماً لأمير المؤمنين عليه السلام.

(٢) وقعة صفين/ص ٤٨٥، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٣٩، لكن عن سفيان بن ثور.

(٣) العقد الفريد/ج ٤/ص ٣٢٢.

قال علي عليه السلام : «فإنه ليس لي بثقة قد فارقتني وخذل الناس عني ثم هرب مني حتى آمنته بعد أشهر، ولكن هذا ابن عباس نوليه ذلك».

قالوا: «ما نبالي أنت كنت أم ابن عباس، لا نريد إلا رجلاً هو منك ومن معاوية سواء، ليس إلى واحد منكما بأدنى منه إلى الآخر»^(١).

فقال علي عليه السلام : «فإني أجعل الأشر».

قال الأشعث^(٢) : «وهل سئ الأرض غير الأشر».

قال علي عليه السلام : «فقد أبيتم إلا أبا موسى؟» قالوا: «نعم»، قال: «فاصنعوا ما أردتم»^(٣).

فلا يكفي هؤلاء القوم أنهم أكرهوا أمير المؤمنين عليه السلام على قبول التحكيم ثم ألزموه برجل يمثله وينزل على حكمه وهو له من ألد الخصام.

حال الحكمين:

وهنا يجرى بنا الكلام إلى ذكر حال الحكمين، أما عمرو بن العاص فقد تقدّم في أحواله ما يدل على انحرافه وضلاله.

وأما أبو موسى الأشعري فهو عبد الله بن قيس يرجع نسبه إلى وائل بن ناجية بن الجماهر بن الأشعر، ويستقر عند سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان^(٤) فهو قحطاني، ولذا كان مؤيداً من قبل الداعين إلى المودعة إذ كان

(١) وفي مروج الذهب (ج ٢/ص ٤٠٢) أنهم قالوا: «والله لا يحكم فينا مضريان». وكذا في وقعة صفين/ص ٥٠٠.

(٢) وفي الكامل (ج ٣/ص ١٣٨) قالوا: «...».

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٧، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٢ باختلاف يسير في الألفاظ، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٢، ووقعة صفين/ص ٤٩٩ و ٥٠٠. وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٧٦.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٣/ص ٣١٣ نقله عن كتاب الاستيعاب لابن عبد البر/ج ٤/ص ١٧٦٢.

أكثرهم من القحطانيين، وكان قول الأشعث: «والله لا يحكم فينا مَضْرِيَّان»^(١) لَمَّا أراد أمير المؤمنين عليه السلام تعيين ابن عباس لكونه مَضْرِيَّاً وابن العاص كذلك.

وفي الاستيعاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله ولَّاه من مخاليف اليمن زَبِيد، وولَّاه عمر البصرة بعد عزل المغيرة عنها، فبقي عليها إلى أن عزله عثمان، فنزل الكوفة وواليها سعيد بن العاص، فلَمَّا كره أهل الكوفة سعيد تولَّاهَا أبو موسى وأقرَّه عليها عثمان، ثم لَمَّا تولى أمير المؤمنين عليه السلام عزله عنها، فلم يزل واجداً لذلك عليه عليه السلام^(٢).

وقال ابن عبد البر: «حتى جاء منه ما قال حذيفة فيه، فقد روى حذيفة فيه كلاماً كرهتُ ذكره والله يغفر له، ثم كان من أمره يوم الحكمين ما كان»^(٣).

وقد ذكر المعتزلي ما كره ابن عبد البر ذكره وهو قول حذيفة في أبي موسى وقد ذُكر عنده بالذين: «أَمَّا أَنْتُمْ فَتَقُولُونَ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَنَا فَأَشْهَدُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَحَرْبٌ لِهَمَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ، وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ، وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ»، وكان حذيفة عارفاً بالمنافقين، أسرَّ إليه رسول الله صلى الله عليه وآله أمرهم وأَعْلَمَهُ أَسْمَاءَهُمْ. وابن عبد البر وإن كره ذكر كلام حذيفة إلا أَنَّهُ أَقرَّ بِأَن أَبَا مُوسَى جَاءَ مِنْهُ مَا قَالَ فِيهِ حَذِيفَةُ.

وَرُوِيَ أَنَّ عَمَاراً سُئِلَ عَنْ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: «لَقَدْ سَمِعْتُ فِيهِ مِنْ حَذِيفَةَ قَوْلًا عَظِيماً، سَمِعْتَهُ يَقُولُ: صَاحِبُ الْبُرْنَسِ الْأَسْوَدِ، ثُمَّ كَلَّحَ كُلُّوْحًا عَلِمْتُ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ بَيْنَ ذَلِكَ الرَّهْطِ»^(٤).

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٢، وفي وقعة صفين/ص ٥٠٠ «والله لا يحكم فيها مَضْرِيَّان حتى تقوم الساعة، ولكن اجعله رجلاً من أهل اليمن إذ جعلوا رجلاً من مَضْرِيَّان». وتاريخ البغوي/ج ٢/ص ١٧٦.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١٣/ص ٣١٤، بنصرَف، نقله عن الاستيعاب/ج ٣/ص ٩٨٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق/ص ٣١٤ و ٣١٥.

وفي أمالي الشيخ الطوسي بإسناده عن أبي نجبة قال: «سمعت عمار بن ياسر (رحمه الله) يعاتب أبا موسى الأشعري ويوبخه على تأخره عن علي بن أبي طالب عليه السلام وقعوده عن الدخول في بيعته ويقول له: «يا أبا موسى ما الذي أخرك عن أمير المؤمنين عليه السلام، فوالله لئن شككت فيه لتخرجن عن الإسلام»، وأبو موسى يقول له: «لا تفعل ودع عتابك لي فإنما أنا أخوك»، فقال له عمار (رحمه الله): «ما أنا لك بأخ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعنك ليلة العقبة، وقد هممت مع القوم بما هممت»، فقال أبو موسى: أفليس قد استغفر لي؟».

قال عمار: «قد سمعت اللعن، ولم أسمع الاستغفار»^(١).

وقد أشير إليه فيما رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن أبي الطفيل قال: «كان بين رجل من أهل العقبة وبين خذيفة بعض ما يكون بين الناس، فقال: «أنشدك بالله كم كان أصحاب العقبة؟».

قال: «فقال له القوم: أخبره إذ سألك»، قال: «كنا نخبر أنهم أربعة عشر، فإن كنت منهم فقد كان القوم خمسة عشر، وأشهد بالله أن اثني عشر منهم حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، وعذر ثلاثة قالوا: ما سمعنا مُنادي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا علمنا بما أراد القوم...»^(٢).

وكما لعن على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك لعن على لسان أمير المؤمنين عليه السلام مع جماعة من الخارجين عليه ك معاوية وعمرو بن العاص وأبي الأعور السلمي ومروان بن الحكم وغيرهم كما نقل ذلك المعتزلي في شرحه^(٣).

(١) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٠٥/ح ٥٥٥ عن أمالي الشيخ.

(٢) صحيح مسلم/ج ٨/كتاب صفات المنافقين وأحكامهم/ص ١٢٢.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٤/ص ٧٩، وج ١٣/ص ٣١٥. ورواه نصر بن مزاحم في وقعة صفين/ص ٥٥٢.

خلاف الأشعري على علي عليه السلام :

ولذا لا يُستهجن كون أبي موسى معادياً لأمر المؤمنين ومخالفاً له، وعاملاً على توهين جبهته وتضعيف جهته، وقد قام بذلك فعلاً في حرب الجمل لما كان والياً على الكوفة^(١)، وقد أمره أمير المؤمنين عليه السلام باستنفار أهل الكوفة ليكونوا معه في جهاد أصحاب الجمل:

١ - بعث أمير المؤمنين عليه السلام بكتاب إلى أهل الكوفة مع محمد بن أبي بكر ومحمد بن جعفر يستحثهم فيه على الحرب معه فاستشار بعض أهل الكوفة أبا موسى الأشعري في الخروج معه عليه السلام فقال: «كان الرأي بالأمس ليس باليوم، إن الذي تهاونتم به فيما مضى هو الذي جرّ عليكم ما ترون، وما بقي إنما هما أمران القعود سبيل الآخرة والخروج سبيل الدنيا، فاختاروا...»^(٢).

٢ - ثم بعث أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن العباس ومالك الأشتر إلى الكوفة ليصلحا ما أفسده أبو موسى، فكلّماه فقال للكوفيين: «يا أيها الناس، إنّ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله الذين صحبوه في المواطن أعلم بالله جلّ وعزّ وبرسوله صلى الله عليه وآله ممّن لم يصحبه، وإنّ لكم علينا حقاً فأنا مؤدبه إليكم، كان الرأي ألا تستخفوا بسلطان الله عز وجل ولا تجترؤوا على الله عز وجل، وكان الرأي الثاني أن تأخذوا من قدم عليكم من المدينة فتردّوهم إليها حتى يجتمعوا وهم أعلم بمن تصلح له الإمامة منكم، ولا تكلفوا الدخول في هذا، فأما إذا كان ما كان فإنها فتنة صمّاء، النائم فيها خير من اليقظان، واليقظان فيها خير

(١) وصرّح بانحرافه عن أمير المؤمنين عليه السلام ابن عبد البر في الاستيعاب/ج ٤/ص ١٧٦٤، وذلك لأنه عليه السلام عزله ولم يستعمله.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٦. والبداءة والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٥٧. وذكره في مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٧، باختصار. ونقل نحوها الشيخ المفيد في الجمل عنه/ص ٢٤٧/مجلد ١ من سلسلة مؤلفاته رحمته الله.

من القاعد، والقاعد خير من القائم، والقائم خير من الراكب، فكونوا جرثومة من جراثيم العرب، فأغمدوا السيوف وانصلوا الأسنة واقطعوا الأوتار وآووا المظلوم والمضطهد حتى يلتئم هذا الأمر وتنجلي هذه الفتنة»^(١).

٣ - ثم إنه عليه السلام أرسل إليه الحسن عليه السلام ولده والصحابي عمار بن ياسر، فقال الحسن عليه السلام لأبي موسى: «يا أبا موسى لم تثبط الناس عثاً، فوالله ما أردنا إلا الإصلاح، ولا مثل أمير المؤمنين يُخاف على شيء» فادعى أبو موسى أنه سمع من رسول الله ﷺ «أنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الراكب».

فقال عمار: «يا أيها الناس، إنما قال له خاصة: أنت فيها قاعداً خيراً منك قائماً». فاضطرب الأمر بين الناس بين مؤيد ومعارض، فتكلم أبو موسى بكلام فيه تثبيط الناس كسابقيه ومما قاله:

«... شيموا سيوفكم وقصّروا رماحكم وأرسلوا سهامكم واقطعوا أوتاركم، والزمو بيوتكم...»^(٢).

٤ - وفي رواية نصر بن مزاحم العطار أن أمير المؤمنين عليه السلام بعث الأشتر في أثر الحسن عليه السلام وعمار بن ياسر فأقبل إلى الكوفة والناس مجمعة وأبو موسى الأشعري يخطب فيهم ويثبطهم ويقول: «أيها الناس، إن هذه فتنة عمياء صماء، تطأ خطامها، النائم فيها خير من القاعد، والقاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، والساعي فيها خير من الراكب، إنها فتنة باقرة كداء البطن أتنكم من قبل مأمّنكم تدع الحلیم فيها حيران كابن الأمس...».

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٧. والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٥٨. وذكره في مروج الذهب/ج ٢/ص ٣٦٨، باختصار. ونقل نحوها الشيخ المفيد في الجمل عنه/ص ٢٤٧/مجلد ١ من سلسلة مؤلفاته رحمته.

(٢) المصادر السابقة (الطبري/ص ٤٩٨، والكامل/ص ٩٧، والبداية والنهاية/ص ٢٥٨، ومرود الذهب/ص ٣٦٨).

والحسن عليه السلام يقول له: «اعتزل عملنا لا أمَّ لك وتنح عن منبرنا»^(١).

كتاب أمير المؤمنين إلى أبي موسى يذمه على تثبيطه الناس عنه، ويعزله عن الكوفة:

«من عبد الله عليَّ أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس: أمَّا بعد، فقد بلغني عنك قولٌ هو لك وعليك^(٢)، فإذا قدم عليك رسولي فارفع ذيلك واشدد مثزرك^(٣)، واخرج من جُحرك^(٤)، وانذب من معك، فإن حَقَّقت فانفُذ، وإن تفشَّلت ما بعد^(٥).

وأيم الله لتؤتَيْن من حيث أنت، ولا تُترك حتى يُخلط زبدك بخائرك، وذائبك بجامدك^(٦)...

إلى أن يقول عليه السلام له: فاعقل عقلك واملك أمرك، وخذ نصيبك وحظك، فإن كرهت فتنحَّ إلى غير رُحْبٍ، ولا في نِجاة^(٧).

(١) تاريخ الطبري/ج٣/ص٥٠٠ و٥٠١، والكمال في التاريخ/ج٣/ص٩٨، والجمل للشيخ المفيد/ص٢٥٢/مجلد ١ من سلسلة مؤلفاته رحمته الله.

(٢) وذلك أنَّ أبا موسى كان يقول لأهل الكوفة: إنَّ علياً إمامٌ هدى، وبيعه صحيحة، إلاَّ أنه لا يجوز القتال معه لأهل القبلة، وهذا القول بعضُه حقٌ وبعضُه باطل، قاله المعتزلي في شرحه/ج١٧/ص٢٤٦.

(٣) هما كناية عن الجِدِّ والتشهير في الأمر.

(٤) قال المعتزلي: «وهي كناية فيها غَضٌّ من أبي موسى واستهانة به لأنه لو أراد إعظامه لقال: «وأخرج من خبيك (معرس الأسد)، أو من غيلك (الشجر الكثيف الملتف) كما يقال للأسد، ولكنه جعله ثعلباً أو ضَبّاً» المصدر السابق/ص٢٤٧.

(٥) أي أمرك مبني على الشك، وكلامك في طاعتي كالمتناقض، فإن حَقَّقت لزوم طاعتي لك فانفُذ، أي سر حتى تقدم عليَّ، وإن أقمت على الشك فاعتزل العمل، فقد عزلتك، قاله المعتزلي/المصدر السابق.

(٦) الخائر هو اللبن الغليظ، والزُّبد خلاصة اللبن وصفوته، ويقال للرجل إذا ضربته حتى أثختته: لقد ضربته حتى خلطت زبده بخائره، وكذلك الجملة الثانية، ومعناه: لتفسدَ حالُك وتُخلطن، وليضربن ما هو الآن منتظم من أمرك، عن المصدر السابق.

(٧) أي خذ نصيبك وحظك من الطاعة واتباع الإمام الذي لزمته بيعته، فإن كرهت ذلك فتنحَّ عن العمل فقد عزلتك، وابتعد عني لا في رُحْبٍ، أي لا في سعة، وهذا ضد قولهم: مرحباً، المصدر السابق.

فبالحرى لتكفين وأنت نائم حتى لا يقال: أين فلان! ^(١) والله إنه لحق مع محق وما يبالى ما صنع الملحدون ^(٢)! والسلام».

٥ - وفي رواية أبي مخنف أن أمير المؤمنين عليه السلام بعث عبد الله بن عباس ومحمد بن أبي بكر ^(٣) إلى أبي موسى، وكتب معهما: «من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس»... فوالله إني كنت لأرى أن بُعدك من هذا الأمر الذي لم يجعلك الله له أهلاً، ولا جعل لك فيه نصيباً، سيمنعك من رد أمري والانتزاع عليّ.

وقد بعثت إليك ابن عباس وابن أبي بكر فخلّهما والمصر وأهله، واعتزل عملنا مذوماً مدحوراً. فإن فعلت وإلا فإنني قد أمرتهما أن ينازكاك على سواء، إن الله لا يهدي كيد الخائنين. فإذا ظهرا عليك قطعاًك إرباً إرباً، والسلام على من شكر النعمة ووفى البيعة، وعمل برجاء العاقبة» ^(٤).

أقول: إن تشبّط أبي موسى الأشعري الناس عن نصرة أمير المؤمنين عليه السلام كان متوافقاً مع ما كان من عائشة بنت أبي بكر من تشبّط الناس عنه عليه السلام في كتابها إلى الخاصة والعامة «أما بعد فتبّطوا أيها الناس، واجلسوا

(١) أي جدير أن تكفى ما كُلفت من حضور الحرب وأنت نائم، أي لست معدوداً عندنا ولا عند الناس من الرجال الذين تفتقر الحروب والتدبيرات إليهم، فسيُفني الله عنك ولا يقال: أين فلان؟ شرح المعتزلي/ ج ١٧/ ص ٢٤٩.

(٢) أي إني في حرب هؤلاء لعلّى حق، وإن من أطاعني مع إمام محق ليس يبالى ما صنع الملحدون، وهذا إشارة إلى قول النبي ﷺ: «اللهم أدر الحق معه حيثما دار» المصدر السابق، وجمهرة رسائل العرب/ ج ١/ ص ٣٣٠.

(٣) في تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٥١٢ «الحسن بن علي وعمار بن ياسر».

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١٤/ ص ١٠، ونقله الطبري في تاريخه عن عمر بن شبة مسنداً عن ابن أبي ليلى عن أبيه، باختلاف في الألفاظ وإنه عليه السلام عيّن قرظة بن كعب والياً على مصر (تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٥١٢).

في بيوتكم إلا عن قتلة عثمان بن عفان»^(١).

وفي كلام للأشعري مشابه لكلامها قاله لرسولي أمير المؤمنين عليه السلام محمد بن أبي بكر ومحمد بن جعفر: «والله إن بيعة عثمان لفي عُنقي وعنق صاحبكما، فإن لم يكن بدٌ من قتال لا نقاتل أحداً حتى يُفرغ من قتلة عثمان حيث كانوا»^(٢).

وفي كلام آخر له نقله الشيخ المفيد رحمته الله عن الواقدي وأبي مخنف يقول: «أيها الناس! إننا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن أعلم منكم بهذه الفتنة، فاحذروها! إن عائشة كتبت إليّ: أن اكفني من قبلك. وهذا عليّ قادمٌ إليكم يريد أن يسفك بكم دماء المسلمين، فكسروا نبلكم وقطعوا أوتاركم، واضربوا الحجارة بسيوفكم»^(٣).

ومن هذا ومثله نعرف أن هوى أبي موسى كان مع أصحاب الجمل يرى ما يرون، وسيأتي ما يؤكد ذلك أيضاً، ولعله لو أتاحت له الفرصة لالتحق بهم يقاتل معهم أو أن الجبن منعه من ذلك، فإنه ليس معدوداً من رجالات الحرب وأهلها كما تقدّم ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ما ورد في الحكمين:

رُوي عن سويد بن غفلة قال: «كنت مع أبي موسى على شاطئ الفرات في خلافة عثمان، فروى لي خبراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «سمعتة يقول: إن بني إسرائيل اختلفوا، فلم يزل الاختلاف بينهم، حتى بعثوا حكمين ضالين ضللاً وأضللاً من اتبعهما، ولا ينفك أمر أمتي حتى يبعثوا حكمين يضلان

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٨، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٧، باختصار، وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣٢٤.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٦.

(٣) الجمل للشيخ المفيد/ص ٢٥٧.

فبالحرى لتكفين وأنت نائم حتى لا يُقال: أين فلان! ^(١) والله إنه لحق مع محق وما يُبالي ما صنع الملحدون ^(٢)! والسلام.

٥ - وفي رواية أبي مخنف أن أمير المؤمنين عليه السلام بعث عبد الله بن عباس ومحمد بن أبي بكر ^(٣) إلى أبي موسى، وكتب معهما: «من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس»... فوالله إني كنت لأرى أن بُعدك من هذا الأمر الذي لم يجعلك الله له أهلاً، ولا جعل لك فيه نصيباً، سيمنعك من رد أمري والانتزاع علي.

وقد بعث إليك ابن عباس وابن أبي بكر فخلهما والمصر وأهله، واعتزل عملنا مذوماً مدحوراً. فإن فعلت وإلا فإني قد أمرتهما أن ينازكاك على سواء، إن الله لا يهدي كيد الخائنين. فإذا ظهرا عليك قطعاً إرباً إرباً، والسلام على من شكر النعمة ووفى البيعة، وعمل برجاء العاقبة» ^(٤).

أقول: إن تثبط أبي موسى الأشعري الناس عن نصرة أمير المؤمنين عليه السلام كان متوافقاً مع ما كان من عائشة بنت أبي بكر من تثبط الناس عنه عليه السلام في كتابها إلى الخاصة والعامة «أما بعد فثبطوا أيها الناس، واجلسوا

(١) أي جدير أن تكفى ما كلفته من حضور الحرب وأنت نائم، أي لست معدوداً عندنا ولا عند الناس من الرجال الذين نفتقر الحروب والتدبيرات إليهم، فسيغني الله عنك ولا يقال: أين فلان؟ شرح المعتزلي/ ج ١٧/ ص ٢٤٩.

(٢) أي إني في حرب هؤلاء لعلى حق، وإن من أطاعني مع إمام محق ليس يُبالي ما صنع الملحدون، وهذا إشارة إلى قول النبي ﷺ: «اللهم أدر الحق معه حيثما دار» المصدر السابق، وجمهرة رسائل العرب/ ج ١/ ص ٣٣٠.

(٣) في تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٥١٢ «الحسن بن علي وعمار بن ياسر».

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١٤/ ص ١٠، ونقله الطبري في تاريخه عن عمر بن شبة مسنداً عن ابن أبي لبلى عن أبيه، باختلاف في الألفاظ وإنه عليه السلام عيّن قرظة بن كعب والياً على مصر (تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٥١٢).

في بيوتكم إلا عن قتلة عثمان بن عفان»^(١).

وفي كلام للأشعري مشابهة لكلامها قاله لرسولي أمير المؤمنين عليه السلام محمد بن أبي بكر ومحمد بن جعفر: «والله إن بيعة عثمان لفي عُنقي وعنق صاحبكما، فإن لم يكن بدٌ من قتال لا نقاتل أحداً حتى يُفرغ من قتلة عثمان حيث كانوا»^(٢).

وفي كلام آخر له نقله الشيخ المفيد رحمته الله عن الواقدي وأبي مخنف يقول: «أيها الناس! إننا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن أعلم منكم بهذه الفتنة، فاحذروها! إن عائشة كتبت إليّ: أن اكفني من قبلك. وهذا عليّ قادمٌ إليكم يريد أن يسفك بكم دماء المسلمين، فكسروا نبلكم وقطعوا أوتاركم، واضربوا الحجارة بسيوفكم»^(٣).

ومن هذا ومثله نعرف أن هوى أبي موسى كان مع أصحاب الجمل يرى ما يرون، وسيأتي ما يؤكد ذلك أيضاً، ولعله لو أتيحت له الفرصة للتحقق بهم يقاتل معهم أو أن الجبن منعه من ذلك، فإنه ليس معدوداً من رجال الحرب وأهلها كما تقدّم ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ما ورد في الحكمين:

رُوي عن سويد بن غفلة قال: «كنت مع أبي موسى على شاطئ الفرات في خلافة عثمان، فروى لي خبراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «سمعتَه يقول: إن بني إسرائيل اختلفوا، فلم يزل الاختلاف بينهم، حتى بعثوا حكمين ضالّين ضلّلاً وأضلاً من اتبعهما، ولا ينفكُ أمر أمتي حتى يبعثوا حكمين يضلّان

(١) تاريخ الطبري/ج٣/ص٤٩٨، والكامل في التاريخ/ج٣/ص٩٧، باختصار، وجمهرة رسائل العرب/ج١/ص٣٢٤.

(٢) تاريخ الطبري/ج٣/ص٤٩٧، والكامل في التاريخ/ج٣/ص٩٦.

(٣) الجمل للشيخ المفيد/ص٢٥٧.

فبالحرى لتكفين وأنت نائم حتى لا يُقال: أين فلان! ^(١) والله إنه لحق مع محق وما يُبالي ما صنع الملحدون ^(٢)! والسلام».

٥ - وفي رواية أبي مخنف أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام بعث عبد الله بن عباس ومحمد بن أبي بكر ^(٣) إلى أبي موسى، وكتب معهما: «من عبد الله عليَّ أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس»... فوالله إني كنت لأرى أنَّ بُعدك من هذا الأمر الذي لم يجعلك الله له أهلاً، ولا جعل لك فيه نصيباً، سيمنعك من ردِّ أمري والانتزاع عليَّ.

وقد بعثت إليك ابن عباس وابن أبي بكر فخلهما والمصر وأهله، واعتزل عملنا مذوماً مدحوراً. فإن فعلت وإلا فإنني قد أمرتهما أن ينازكاك على سواء، إن الله لا يهدي كيد الخائنين. فإذا ظهرا عليك قطعاًك إرباً إرباً، والسلام على من شكر النعمة ووفى البيعة، وعمل برجاء العاقبة» ^(٤).

أقول: إنَّ تثبط أبي موسى الأشعري النَّاس عن نصرة أمير المؤمنين عليه السلام كان متوافقاً مع ما كان من عائشة بنت أبي بكر من تثبط النَّاس عنه عليه السلام في كتابها إلى الخاصة والعامة «أما بعد فثبطوا أيها النَّاس، واجلسوا

(١) أي جدير أن تُكفى ما كُلِّفته من حضور الحرب وأنت نائم، أي لست معدوداً عندنا ولا عند الناس من الرجال الذين تفتقر الحروب والتدبيرات إليهم، فسيُغني الله عنك ولا يقال: أين فلان؟ شرح المعتزلي/ ج ١٧/ ص ٢٤٩.

(٢) أي إني في حرب هؤلاء لعلِّي حق، وإن من أطاعني مع إمام محقِّ ليس يُبالي ما صنع الملحدون، وهذا إشارة إلى قول النبي ﷺ: «اللهم أدر الحق معه حيثما دار» المصدر السابق، وجمهرة رسائل العرب/ ج ١/ ص ٣٣٠.

(٣) في تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٥١٢ «الحسن بن علي وعُمَار بن ياسر».

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ ج ١٤/ ص ١٠، ونقله الطبري في تاريخه عن عمر بن شُبَّة مسنداً عن ابن أبي لبلى عن أبيه، باختلاف في الألفاظ وإنه عليه السلام عَنِ قُرْظَةَ بن كعب والياً على مصر (تاريخ الطبري/ ج ٣/ ص ٥١٢).

في بيوتكم إلا عن قتلة عثمان بن عفان»^(١).

وفي كلام للأشعري مشابهة لكلامها قاله لرسولي أمير المؤمنين عليه السلام محمد بن أبي بكر ومحمد بن جعفر: «والله إن بيعة عثمان لفي عُنقي وعنق صاحبكما، فإن لم يكن بدٌ من قتال لا نقاتل أحداً حتى يُفرغ من قتلة عثمان حيث كانوا»^(٢).

وفي كلام آخر له نقله الشيخ المفيد رحمته الله عن الواقدي وأبي مخنف يقول: «أيها الناس! إنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن أعلم منكم بهذه الفتنة، فاحذروها! إن عائشة كتبت إلي: أن اكفني من قبلك. وهذا عليٌّ قادمٌ إليكم يريد أن يسفك بكم دماء المسلمين، فكسروا نبلكم وقطعوا أوتاركم، واضربوا الحجارة بسيوفكم»^(٣).

ومن هذا ومثله نعرف أن هوى أبي موسى كان مع أصحاب الجمل يرى ما يرون، وسيأتي ما يؤكد ذلك أيضاً، ولعله لو أتاحت له الفرصة لالتحق بهم يقاتل معهم أو أن الجبن منعه من ذلك، فإنه ليس معدوداً من رجال الحرب وأهلها كما تقدّم ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ما ورد في الحكمين:

رُوي عن سويد بن غفلة قال: «كنت مع أبي موسى على شاطئ الفرات في خلافة عثمان، فروى لي خبراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «سمعتة يقول: إن بني إسرائيل اختلفوا، فلم يزل الاختلاف بينهم، حتى بعثوا حكمين ضالين ضللاً وأضللاً من اتبعهما، ولا ينفك أمر امتي حتى يبعثوا حكمين يضلان

(١) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٨، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٧، باختصار، وجمهرة رسائل العرب/ج ١/ص ٣٢٤.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٣/ص ٤٩٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ٩٦.

(٣) الجمل للشيخ المفيد/ص ٢٥٧.

وَيُضْلَانِ مِنْ تَبِعَهُمَا» .

فقلت له : «احذر يا أبا موسى أن تكون أحدهما» ! قال : فخلع قميصه وقال : «أبرأ إلى الله من ذلك كما أبرأ من قميصي هذا»^(١) .

ورواه ابن كثير الدمشقي عن البيهقي في دلائله بإسناده عن سويد بن غفلة عن علي عليه السلام إلى قوله عليه السلام : «فَيُضْلَانِ وَيُضْلَانِ مِنْ اتَّبَعَهُمَا» .

وقال إنه حديث منكر طاعناً بسنده لمكان زكريا بن يحيى حيث نقل عن ابن معين أنه ليس بشيء^(٢) ، وخادشاً في دلالة إذ لو كان الحديث معلوماً عند علي عليه السلام لم يوافق على تحكيم الحكمين حتى لا يكون سبباً لإضلال الناس^(٣) .

أقول : أما السُّند فلا معنى للطعن فيه بعد موافقة مدلول الخبر للواقع الذي حصل بتحكيم هذين الرجلين ، وما ابتليت به الأمة من حكمهما الذي كان بداية تحويل خلافة رسول الله ﷺ إلى مُلْكٍ يتوارثه الأبناء عن الآباء لا لشيء إلا لأنهم أبناء الخلفاء ، وقد صدق سعيد بن قيس الهمداني حيث قال بعد حكم الحكمين : «والله لو اجتمعنا على الهدى ما زدتمانا على ما نحن الآن عليه ، وما ضلالكما بلأزمنا ، وما رجعتما إلّا بما بدأتما ، وإنا اليوم لعلّى ما كنّا عليه أمس»^(٤) .

وأما الدلالة فلا يصح ما ذكره بعدما تقدّم من أن أمير المؤمنين عليه السلام قد أكره على القبول بأبي موسى بعدما أكره على قبول أصل التحكيم ، فلم يكن

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج١٣/ص٣١٥ ، وتاريخ يعقوبي/ج٢/ص١٧٧ ، باختلاف يسير في الألفاظ ، ورواه في مروج الذهب/ج٢/ص٤٠٣ ، دون وصف الحكمين بالضالين المضلين بل وفيه أنهما «يحكمان بما لا يرضى به من اتبعهما» .

(٢) نقله الذهبي في ميزان الاعتدال/مجلد٢/ص٧٥/رقم٢٨٨٧ .

(٣) البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٣١٠ .

(٤) وقعة صفين/ص٥٤٧ .

من أول الأمر موافقاً على أبي موسى فضلاً عن أصل التحكيم، وعليه فيكون الذين ألزموه بالتحكيم أولاً وبأبي موسى ثانياً قد شاركوا أبا موسى وعمرو بن العاص في إضلال الناس بضلالهم دونه عليه السلام ومن تابعه والتزم طاعته ممن تقدم ذكرهم.

وقد عبّر عليه السلام عن سخطه وعدم رضاه بما تم من أمر التحكيم بعد توقيع الصحيفة بين الحكّامين لما شكوا إليه أن الأشر لا يقرّ بالصحيفة فأشاد عليه السلام بالأشتر وتمنى أن يكون فيهم واحدٌ مثل الأشر يرى ما يراه عليه السلام ثم قال لهم:

«والله لقد فعلتم فعلةً ضعفت قوة، وأسقطت مئة، وأورثت وهناً وذلة، ولما كنتم الأعلىين، وخاف عدوكم الاجتياح واستحزّ بهم القتل، ووجدوا ألم الجراح رفعوا المصاحف فدعوكم إلى ما فيها ليفتنوكم عنهم ويقطعوا الحرب ويتربصوا بكم المنون خديعةً ومكيدهً، فأعطيتموهم ما سألوا، وأبيتُم إلا أن تدهنوا وتجيروا، وأيم الله ما أظنكم بعدها توفّقون الرشداً ولا تصيبون باب الحزم»^(١).

هذا، وقد حصل - فعلاً - إضلالٌ للناس من قبل الحكّامين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الأمر الخامس:

ما ورد في الصحيفة المكتوبة بين الطرفين وهي كتاب التحكيم:
قد ذكر أرباب السّير تلك الصحيفة أو الوثيقة أو الكتاب الذي تم بين

(١) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٩، ورواه الطبري (ج ٤/ص ٤٠) باختلاف يسير في الألفاظ. وكذا الشيخ المفيد رحمته الله في الإرشاد/ج ١/ص ٢٦٨/مجلد ١١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

أهل العراق وأهل الشام باختلاف يسير في الألفاظ^(١) إلا أن المستخلص من الجميع أمورٌ نستعرضها بعد استعراض نص الكتاب كما رواه الطبري في تاريخه عن أبي مخنف قال: «وكتب الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، قاضى علي على أهل الكوفة ومن معهم من شيعتهم من المؤمنين والمسلمين، وقاضى معاوية على أهل الشام ومن كان معهم من المؤمنين والمسلمين، أنا نزل عند حكم الله عز وجل وكتابه، ولا يجمع بيننا غيره، وأن كتاب الله عز وجل بيننا من فاتحته إلى خاتمته نحبي ما أحيا ونميت ما أمات، فما وجد الحكماء في كتاب الله عز وجل وهما أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص القرشي عملاً به، وما لم يجدوا في كتاب الله عز وجل فالسنة العادلة الجامعة غير المفترقة.

وأخذ الحكماء من علي ومعاوية، ومن الجندين من العهود والميثاق والثقة من الناس أنهما آمان على أنفسهما وأهلهما، والأمة لهما أنصار على الذي يتقاضيان عليه.

وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين كليهما عهد الله وميثاقه أنا على ما في هذه الصحيفة، وأن قد وجبت قضيتهما على المؤمنين، فإن الأمن والاستقامة ووضع السلاح بينهم أينما ساروا على أنفسهم وأهلهم وأموالهم وشاهدتهم وغائبهم.

وعلى عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص عهد الله، وميثاقه أن يحكما بين هذه الأمة ولا يردأها في حرب ولا فرقة حتى يعصيا.

(١) قد روى هذه الوثيقة نصر بن مزاحم في وقعة صفين بصورتين متقاربتين مع زيادة توضيحية في إحداهما وهي المروية عن زيد بن حسن (ص ٥٠٤) والأخرى موافقة لما في الطبري (في ص ٥١٠) وهي مروية عن سعيد بن أبي بردة. ورواها الطبري في تاريخه عن أبي مخنف (ج ٤/ص ٣٨ و ٤٠)، وابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ١٣٨ و ١٣٩، وابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٢ و ٣٠٣، والمسعودي في مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٣، باختصار.

وأجل القضاء إلى رمضان وإن أحببنا أن يؤخرا ذلك أخرناه على تراضٍ منهما، وإن توفي أحد الحكمين فإن أمير الشيعة يختار مكانه ولا يألو من أهل المعدلة والقسط، وإن كان قضيتهما الذي يقضيان فيه مكان عدلٍ بين أهل الكوفة وأهل الشام، وإن رضيا وأحببنا فلا يحضرهما فيه إلا من أرادنا، ويأخذ الحكمان من أرادنا من الشهود ثم يكتبان شهادتهما^(١) على ما في هذه الصحيفة، وهم أنصارٌ على من ترك ما في هذه الصحيفة وأراد فيه إلحاداً وظلماً...»^(٢).

وفي نسخة أخرى للكتاب رواها نصر بن مزاحم في صفين بإسناده عن زيد بن حسن، زيادة «وعلى الحكمين عهدُ الله وميثاقه ألا يألوا اجتهاداً، ولا يتعمداً جوراً، ولا يدخلا في شبهة، ولا يعدوا حكم الكتاب وسنة رسول الله ﷺ، فإن لم يفعلوا برئت الأمة من حكمهما، ولا عهد لهما ولا ذمة...»^(٣).

(١) شهادتهم (وقعة صفين/ص ٥١١).

(٢) وقد كان قبل كتابة الكتاب حصل لأمر المؤمنين عليهم السلام ما حصل للنبي ﷺ مع مشركي قريش في صلح الحديبية وقد أخبره به النبي ﷺ، فإنه لم هموا بكتابة الكتاب بدأ: «هذا ما تفاضى عليه علي أمير المؤمنين عليه السلام» فقال معاوية: «بش الرجل أنا إن أقررت أنه أمير المؤمنين ثم أقائله». وقال عمرو: اكتب اسمه واسم أبيه، إنما هو أميركم، وأما أميرنا فلا.

فأشار الأحنف بن قيس على أمير المؤمنين أن لا يمحوها، فأبى عليه السلام فلياً من النهار أن يمحوها، فجاء الأشعث بن قيس وقال: «امح هذا الاسم» فقال علي عليه السلام: «لا إله إلا الله والله أكبر، ستة ستة»، ثم ذكر عليه السلام ما حصل للنبي ﷺ في الحديبية مع سهيل بن عمرو الذي رفض كتابة (رسول الله) وأجابه بما أجاب به معاوية علياً عليه السلام فكتب النبي ﷺ (محمد بن عبد الله)، وكذلك فعلوا بأمر المؤمنين عليهم السلام.

وفي رواية أخرى أن رسول الله ﷺ قال لعلي عليه السلام يومها: «اكتب ما يأمرك، إن لك مثلها، ستعطيهما وأنت مضطهد».

وقفة صفين/ص ٥٠٨ و ٥٠٩، وبحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣١٧، وذكره الطبري في تاريخه/ج ٤/ص ٣٧، وابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٢ و ٣٠٣، وابن الأثير في الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٨. والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٥١، وتاريخ البعقوبي/ج ٢/ص ١٧٦.

(٣) وقفة صفين/ص ٥٠٥. وقريب منه في تاريخ البعقوبي/ج ٢/ص ١٧٦ و ١٧٧.

وفي مروج الذهب أن علياً عليه السلام قال للحكمين مشروطاً:
 «على أن تحكما بما في كتاب الله، وكتاب الله كله لي، فإن لم تحكما
 بما في كتاب الله فلا حكم لكما»^(١).
 وقد شهد على الكتاب عشرة من كل من الطرفين.

وقد كتب الكتاب يوم الأربعاء لثلاث عشرة خلت من صفر سنة سبع
 وثلاثين على أن يوافي علي عليه السلام ومعاوية موضع الحكمين بدومة الجندل في
 رمضان، ومع كل واحد من الحكمين أربعمئة من أصحابه، فإن لم يجتمعا
 لذلك اجتمعا من العام المقبل بأذرح^(٢).

ما توافق عليه الطرفان في الكتاب:

ما توافق عليه الطرفان في كتاب الصلح يمكن أن يلخص بالتالي:
 أولاً: لزوم الحكمين كتاب الله تعالى يحييان ما أحياه ويميتان ما أماته.
 ثانياً: لجوءهما إلى السنة العادلة إذا لم يجدا في كتاب الله ما يبغيان.
 ثالثاً: أن الحكمين آمان على أنفسهما وأهلهما.
 رابعاً: وجوب التزام الطرفين فيما يتوافق عليه الحكمان.
 خامساً: أخذ عهد الله وميثاقه على الحكمين أن لا يردا هذه الأمة في حرب.
 سادساً: أن الأجل إلى رمضان إلا أن يتراضى الحكمان على التأخير^(٣).
 سابعاً: إنه إن لم يحكم الحكمان بما في كتاب الله وستة رسوله ﷺ
 فلا حكم لهما^(٤) أي أن حكمهما غير نافذ.

(١) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٣.

(٢) بلد بالشام.

(٣) هذه الأمور الستة هي ما ذكر في ما رواه الطبري وابن كثير وابن الأثير، ونصر بن مزاحم.

(٤) هذا الأمر مستفاد مما ذكره نصر بن مزاحم في وقعة صفين، والمسعودي في مروج الذهب.

الأمر السادس: نصائح وُجِّهَتْ إلى الحكَّامين:

أما عمرو بن العاص فقد وعظه ونصحه أمير المؤمنين عليه السلام بكلام مع شريح بن هانئ لما أرسله إلى لقاء الحكَّامين في دومة الجندل.

قال عليه السلام لشريح: «قل له إذا أنت لقيته: إنَّ علياً يقول لك: إنَّ أفضل النَّاس عند الله عزَّ وجل من كان العمل بالحق أحبَّ إليه وإنَّ نقصه، وكرهه من الباطل وإنَّ حَنَّ إليه وزاده، يا عمرو والله إنَّك لتعلم أين موضع الحق فلم تتجاهل؟ إنَّ أوتيت طمعاً يسيراً كنت به لله وأولياؤه عدواً، فكأنَّ والله ما أوتيت قد زال عنك، ويحك فلا تكن للخائنين خصيماً ولا للظالمين ظهراً، أما إنني أعلم بيومك الذي أنت فيه نادم وهو يوم وفاتك تمتي أنك لم تظهر لمسلم عداوة، ولم تأخذ على حكم رشوة».

قال: «فبلغته ذلك فتمعر وجهه ثم قال: متى كنتُ أقبل مشورة علي أو أنتهي إلى أمره أو أعتد برأيه».

فقلت له: «وما يمنعك يا ابن النابغة أن تقبل من مولاك وسيد المسلمين بعد نبيهم مشورته، فقد كان من هو خيرٌ منك أبو بكر وعمر يستشيرانه ويعملان برأيه».

فقال: «إنَّ مثلي لا يكلم مثلك»^(١).

وكان أمير المؤمنين عليه السلام قد كتب إلى ابن العاص قبل كتابة كتاب التحكيم يعظه ويرشده وفيه: «أمَّا بعد، فإنَّ الدنيا مشغلة عن غيرها، ولم يُصِب صاحبُها منها شيئاً إلا فتحت له حرصاً يزيد فيها رغبةً، ولن يستغني صاحبُها بما نالَ عمَّا لم يبلغه، ومن وراء ذلك فراقٌ ما جمع. والسعيد من وعظ بغيره».

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٠ و ٥١، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٢. ووقعة صفين/ص ٥٤٢ و ٥٤٣.

فلا تحبط أبا عبد الله أجرك، ولا تجار معاوية في باطله»^(١).

وأما أبو موسى فقد نصحه جماعة منهم:

١ - شريح بن هانيء، فقد روى نصر بن مزاحم أنه لما أراد أبو موسى المسير قام شريح فأخذ بيد أبي موسى فقال: «يا أبا موسى، إنك قد نصبت لأمر عظيم لا يُجبر صدغه، ولا يستقال فتقه»^(٢)، ومهما تقل شيئاً لك أو عليك يثبت حقه ويُز صحتُه إن كان باطلاً، وإنه لا بقاء لأهل العراق إن ملكها معاوية، ولا بأس على أهل الشام إن ملكها عليّ.

وقد كانت منك تشبيطة أيام قدمت الكوفة، فإن تشفعها بمثلها يكن الظن بك يقيناً والرجاء منك يأساً»^(٣).

٢ - الأحنف بن قيس، فإنه ودّع أبا موسى ثم أخذ بيده وقال له: «يا أبا موسى، أعرف خطب هذا الأمر، وأعلم أن له ما بعده، وأنت إن أضعت العراق فلا عراق. فاتق الله فإنها تجمع لك دنياك وآخرتك، وإذا لقيت عمراً غداً فلا تبدأه بالسلام، فإنها وإن كانت سنة إلا أنه ليس من أهلها، ولا تُعطه يدك فإنها أمانة.

وإياك أن يُقعذك على صدر الفراش فإنها خدعة. ولا تلقه وحده»^(٤)، واحذر أن يكلمك في بيت فيه مخدع تُخبأ فيه الرجال والشهود».

ثم أراد أن يبور ما في نفسه لعليّ فقال له: «فإن لم يستقم لك عمرو على الرضا بعليّ فخيرُه أن يختار أهل العراق من قريش الشام من شاؤوا، فإنهم يولون الخيار فنختار من نريد، وإن أبوا فليختار أهل الشام من قريش

(١) وقعة صفين/ ص ٤٩٨.

(٢) وفي الإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ١٥٣ (ولا تستقال فلتته).

(٣) وقعة صفين/ ص ٥٣٤، والإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ١٥٣ مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(٤) وفي الإمامة والسياسة/ ج ١/ ص ٥٤ (ولا تلقه إلا وحده).

العراق من شأؤوا، فإن فعلوا كان الأمر فينا»^(١).

٣ - الشّني، كما ذكر نصر بن مزاحم حيث بعث إلى أبي موسى بأبيات من الشعر يحضه فيها على عدم التسليم لعمر بن العاص، والالتزام بإمامة علي عليه السلام يقول في آخرها:

ولا تحكّم بأنّ سوى عليّ إماماً إن هذا الشرّ باقٍ^(٢)
وقد وجه بعضهم كلاماً إلى كلا الحكمين معاً فقد ذكروا أنّ عدياً بن حاتم قال لعمر بن العاص: «أما والله يا عمرو إنك لغير مأمون الغناء. وإنك يا أبا موسى لغير مأمون الضعف، وما نتظر بالقول منكما إلا أن تقولاً، والله مالكما مع كتاب الله إيراد ولا صدر»^(٣).

الأمر السابع: ما حصل بين الحكمين

لقد صرح كلٌّ من الحكمين لصاحبه في بدو الأمر بما يختلج في نفسه لجهة الخلافة. فطلب عمرو بن العاص من أبي موسى خلع علي عليه السلام وتولية معاوية بن أبي سفيان بحجة أنه ولي عثمان والطالب بدمه، وهو أخو أم حبيبة بنت أبي سفيان زوجة النبي صلى الله عليه وآله وله حسن السياسة والتدبير. ولما أبى عليه رشح ابنه عبد الله بن عمرو بن العاص.

وفي المقابل طلب أبو موسى من ابن العاص أن يولي عبد الله بن عمر بن الخطّاب إحياءاً لاسم عمر وسنته على حدّ تعبير أبي موسى. وقد رفض كل منهما طلب الآخر^(٤) قال الطبري: «فأراد عمر بن علي

(١) وقعة صفين/ص ٥٣٦، وذكره في الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٥٤ باختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) وقعة صفين/ص ٥٣٧.

(٣) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٥٥.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤٩، ٥٠، ٥١، وذكره ابن الأثير في الكامل/ج ٣/ص ١٤٣. وابن كثير في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٩، ونصر بن مزاحم في وقعة صفين/ص ٥٤١، إلى ٥٤٤. وانظر العقد الفريد/ج ٤/ص ٣٢٣.

معاوية فأبى وأراد على ابنه فأبى، وأراد أبو موسى عمرواً على عبد الله بن عمر فأبى عليه.

خدعة عمرو بن العاص لأبي موسى:

لقد صار واضحاً لابن العاص أن أبا موسى لا يمانع في أن لا يولي علياً وإن مانع في تولية معاوية، فانتهازها عمرو فرصةً ليحتال على أبي موسى في خلع عليّ وتولية معاوية، فوافقه على خلع كل منهما وجعل الأمر شورى بين الناس يختارون لأنفسهم من يتفقون عليه.

وكان عمرو قد عوّد أبا موسى أن يقدمه في كل شيء، وإنما اغتره بذلك ليقدمه فيبدأ بخلع عليّ عليه السلام ^(١) فيقول له: «أنت صاحب رسول الله ﷺ وأسرنّ مني فتكلم»، وتعوّد ذلك أبو موسى ^(٢).

ثم أقبل الحكماء على الناس وهم مجتمعون، فتكلم أبو موسى فحمد الله وأثنى عليه فقال: «إن رأيي ورأي عمرو قد اتفق على أمر نرجو أن يصلح الله به أمر هذه الأمة». قال عمرو: «صدق!»، ثم قال: «يا أبا موسى فتكلم»، فتقدم أبو موسى ليتكلم، فدعاه ابن عباس فقال: «ويحك، إنّي لأظنه قد خدعك، إن كنتما قد اتفقتما على أمر فقدّمه قبلك فيتكلم بذلك الأمر قبلك ثم تكلم أنت بعده، فإنّ عمرأ رجلاً غداراً، ولا آمن أن يكون قد أعطاك الرضا فيما بينك وبينه، فإذا قُمت به في الناس خالفك»، وكان أبو موسى مغفلاً فقال:

«إيهأ عنك، إنّنا قد اتفقنا، فتقدم فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «يا أيها الناس، إنّنا قد نظرنا في أمر هذه الأمة، فلم نر شيئاً هو أصلح لأمرها وألم

(١) المصادر السابقة. وفي البداية والنهاية (مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٩) أن عمرواً كان يقدم أبا موسى في كل الأمور أدباً وإجلالاً، وهذا منه عجيب بعد تصريح الجميع أن ذلك منه كان خدعة، وهل الإجلال يتوافق مع الخديعة والمكر؟! فقد أجله من جهة ليخدعه من جهة أخرى.

(٢) الكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٣ وقد كان حذره الأحنف بن قيس من ذلك فراجع.

لشعثها من ألا تتباين أمورها. وقد أجمع رأيي ورأيي صاحبي عمرو على خلع علي ومعاوية، وأن نستقبل هذا الأمر فيكون شوري بين المسلمين، فيولون أمورهم من أحبوا.

وإني قد خلعتُ علياً ومعاوية، فاستقبلوا أمركم وولّوا من رأيتم لها أهلاً^(١) ثم تنحى ففعد.

وقام عمرو بن العاص مقامه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إن هذا قال ما قد سمعتم وخلع صاحبه، وأنا أخلع صاحبه كما خلعه، وأثبت صاحبي معاوية (في الخلافة) فإنه وليّ عثمان والطالب بدمه، وأحق الناس بمقامه»^(٢).

تساب عمرو وأبي موسى:

لما سمع أبو موسى ما قاله عمرو من إثباته معاوية، وقد اتفقا على خلع الاثنين قال لعمرو: «مالك لا وفّقك الله، قد غدرت وفجرت، وإنما مثلك مثل الكلب ﴿إِنْ تَحِمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾».

فقال له عمرو: «إنما مثلك مثل ﴿الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَاراً﴾»^(٣).

فكان ابن عباس يقول: «قبح الله أبا موسى، حذرت وأمرته بالرأي فما عقل»^(٤).

(١) وفي العقد الفريد/ج ٤/ص ٣٢٣ «ونجعل هذا الأمر لعبد الله بن عمر...».

(٢) وقعة صفين/ص ٥٤٥، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥١، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٣. والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٩، دون ذكر قول ابن عباس لأبي موسى. والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٥٦. وتاريخ يعقوبي/ج ٢/ص ١٧٧. والعقد الفريد/ج ٤/ص ٣٢٤.

(٣) وقعة صفين/ص ٥٤٦، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٤، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٠، ذكر النشأتم اجمالاً، والإمامة والسياسة/ج ١/ص ١٥٧. وغيرها مما تقدّم.

(٤) وقعة صفين/ص ٥٤٦، وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٢.

وكان أبو موسى يقول: «قد حذرني ابنُ عباس غدره الفاسق، ولكن اطمأنتُ إليه، وظننت أنه لن يؤثر شيئاً على نصيحة الأمة»^(١).

أقول: ومما تقدّم ظهر:

أولاً: أنّ أبا موسى الأشعري لم يكن هواه في أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا يؤكّد ما تقدّم من انحرافه عنه أشد الانحراف، فإنه دخل التحكيم وفي نيته تنحية علي عليه السلام وصرّح بأنّه لو استطاع لأحى اسم عمر بن الخطّاب وسنّته بتولية ابنه عبد الله.

وقد وعى ذلك الأحنف بن قيس الذي كان قد نصّح أبا موسى قبل التحكيم ثمّ لمّا عاد إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال له:

«يا أمير المؤمنين، أخرج - والله - أبو موسى زُبدة سقائه في أوّل مخضه، لا أرانا إلا بعثنا رجلاً لا ينكر خلعك».

فقال علي عليه السلام: «يا أحنف، إنّ الله غالبٌ على أمره»^(٢).

ثانياً: إنّ رأي أبي موسى في أمر الخلافة لا يفترق قيد أنملة عن رأي معاوية وذلك لمّا أرسل معاوية - قبل صفّين - رسله إلى أمير المؤمنين عليه السلام وهم: حبيب بن مسلمة الفهري، وشرحبيل بن السمط، ومعن بن يزيد بن الأحنس السلمي فقيما قاله له حبيب بن مسلمة «... فادفع إلينا قتلة عثمان نقتلهم به، فإن قلت إنك لم تقتله فاعتزل أمر الناس فيكون أمرهم هذا شورى بينهم، يولّي الناس أمرهم من أجمع عليه رأيهم»^(٣).

(١) وقعة صفّين/ص ٥٤٦، وتاريخ الطبري/ج ٣/ص ٥٢.

(٢) وقعة صفّين/ص ٥٣٧.

(٣) وقعة صفّين/ص ٢٠٠، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٢٥، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٢٨٢.

ولا يفترق كذلك عن رأي عائشة لما أعلنت الحرب على أمير المؤمنين عليه السلام، ففي جوابها إلى أم سلمة على نصحتها لها بترك قتال أمير المؤمنين عليه السلام قالت: «أما ما كنت تعرفينه من رأي في عثمان فقد كان، ولا أجد مخرجاً منه إلا الطلب بدمه، وأما عليّ فإنني أمره برد هذا الأمر شورى بين الناس، فإن فعل وإلا ضربت وجهه بالسيف حتى يقضي الله ما هو قاض»^(١).

وكذلك طلحة والزبير^(٢).

ترى هل كان توافق هؤلاء في الهدف الواحد صدفة؟!
ظني أنه ليس كذلك.

ثالثاً: من الواضح أن ما توافق عليه الحكماء لم يكن وفق كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ بعد أن تقدّم ما ورد في معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ ما يكفي لنبذه بعيداً عن الحكم والحكومة، فكيف يقارنُ بعدل الكتاب وأعلم الأمة بعد رسول الله ﷺ؟! وكيف يتوافق الحكماء على خلع المحق والمبطل، والعاقل والظالم؟! فإنهما وإن أصابا بخلع المبطل الظالم إلا أنهما أساءوا وعصيا بخلعهما المحق العادل.

فلم يكن حكمهما موافقاً لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فخالفاً بذلك ما ورد في الكتاب الموقّع بين الطرفين. وقد صرح أمير المؤمنين عليه السلام بمخالفتهم لكتاب الله وأنهما أحيا ما أمات القرآن واتبع كل واحد منهما هواه بغير هدى من الله فحكمما بغير حجة بينة ولا سنة ماضية واختلفا في حكمهما

(١) الجمل للشيخ المفيد/ص ٢٣٨. وذكر في الإمامة والسياسة /ج ١/ص ٨٧) أنها خطبت في البصرة فصرحت أنها تريد رد الأمر شورى.

(٢) الإمامة والسياسة/ج ١/ص ٨٠.

وكلاهما لم يُرشد، فبرىء الله منهما ورسوله وصالح المؤمنين عليه السلام ^(١). وقد كتب عليه السلام بذلك إلى الخوارج ليستعدوا لقتال أهل الشام ^(٢).

وقفة مع ابن كثير وحكم الحكمين:

حيث اعتبر أن تقديم عمرو بن العاص أبا موسى في كل الأمور - ومنها الكلام - كان أدباً وإجلالاً من عمرو له، ثم يذكر أن عمرواً خالف بإقراره معاوية وإثباته ما اتفق عليه مع أبي موسى - وهو خلعه لا إثباته - لمّا رأى ذلك من المصلحة فأغلظ له أبو موسى في الكلام ورد عليه عمرو بمثله ^(٣).

أقول: هذا - لعمرى - منه عجيب إذ ينقلب المكر والخديعة إلى أدب وإجلال بدعوى المصلحة، ثم لا يرى أبو موسى تلك المصلحة المخبأة التي أدركها عمرو دونه، بل يرى ذلك - على ظاهره - خديعة فيغلظ له بالكلام، ويردّ عليه عمرو بمثله أدباً وإجلالاً.

فلا أدري كيف استطاع ابن كثير أن يقنع نفسه بذلك!! خصوصاً بعد التصريح المتقدم عن جماعة من أرباب التاريخ أنّ أبا موسى كان مغفلاً حيث سمح لعمرى بأن يخدعه فيقدمه في الكلام ليخلع علياً عليه السلام ويثبت هو معاوية.

(١) يريد نفسه عليه السلام لما ثبت وروده عن النبي ﷺ أنّ علياً عليه السلام هو صالح المؤمنين كما روى ذلك السيوطي في الدر المنثور في ذيل تفسير قوله تعالى (فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين)، وقال: أخرجه ابن عساكر وابن مردويه عن ابن عباس (الدر المنثور/ج ٦/ص ٣٧٤). وعنه نقل الفيروزآبادي في كتاب السبعة من السلف/ص ١٤٥. ورواه ابن المغازلي الشافعي عن مجاهد (مناقب ابن المغازلي/ص ٢٣٥/ج ٣١٦) ورواه أيضاً الجويني في فرائد السمطين/ج ١/ص ٣٦٣/ح ٢٩٠. وابن عساكر في ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق/ج ٢/ص ٤٢٥/ح ٩٣٢ وح ٩٣٣.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٦.

(٣) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٠.

وقفة أخرى في حال أهل صفين:

قد تقدّم في أحوال الناكثين نقل السيد محمد بن عقيل الإجماع على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام مصيبٌ في قتاله للناكثين والقاسطين من أهل الجمل وصفين، وأن مقاتليه باغون عليه ظالمون له، إلا أنهم التزموا بأنهم غيرُ كافرين ببيغيهم، وفرّقوا بين الفريقين.

فحكموا بفسق ما عدا الثلاثة (عائشة وطلحة والزبير) لاجتهادهم وهم من أهله، وإن أخطأوا فإنهم قد رجعوا عن الخطأ لما ظهر لهم الحق، بخلافه في معاوية الذي أصرَّ على بغيه إلى آخر حياته كما يشهد به التواتر^(١).

وخالف في ذلك ابن كثير الدمشقي حيث لم يرتضِ لمعاوية الفسق بل ذكر أنّ مذهب أهل السنة والجماعة أنّ علياً هو المصيب، وإن كان معاوية مجتهداً وهو مأجورٌ، ولكن عليٌّ هو الإمام فله أجران مستدلاً بما رواه البخاري في صحيحه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»^(٢).

ونقل في موضع آخر عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم أنه ذكر أهل صفين فقال: «كانوا عرباً يعرف بعضهم بعضاً في الجاهلية، فالتقوا في الإسلام معهم على الحميّة وسنة الإسلام، فتصابروا واستحيوا من الفرار، وكانوا إذا تحاجزوا دخل هؤلاء في عسكر هؤلاء، وهؤلاء في عسكر هؤلاء، فيستخرجون قتلاهم فيدفنهم، قال الشعبي: هم أهل الجنة، لقي بعضهم بعضاً فلم يفرّ أحد من أحد»^(٣).

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٤٧ و ٤٨.

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٣.

(٣) المصدر السابق/ص ٣٠٥.

أقول: أما الناكثون فقد تقدّم حالهم، وما آل إليه أمرهم بالدليل والبرهان (يراجع من ص ٤٣٦ إلى ٤٤٦).

وأما القاسطون فأصحابنا الإمامية (رض) على تكفيرهم لخروجهم على الإمام عليه السلام وعدم توبتهم، بل إصرارهم على محاربته عليه السلام بشتى الوسائل وبكل الطرق المتاحة لهم دليل على ذلك^(١) ويظهر من السيد محمد بن عقيل الميل إليه في نصائحه^(٢).

والمعتزلة على تفسيقهم لا كفرهم، قال ابن أبي الحديد: «وأما عسكر الشام بصفين فإنهم هالكون كلهم عند أصحابنا لا يحكم لأحد منهم إلا الثار لإصرارهم على البغي وموتهم عليه، رؤسائهم والاتباع جميعاً... إلى أن يقول:

وجملة الأمر، أنّ أصحابنا يحكمون بالنار لكل فاسق مات على فسقه، ولا ريب في أن الباغي على الإمام الحق والخارج عليه بشبهة أو بغير شبهة فاسق»^(٣).

ولنا على مدّعانا أدلة:

الدليل الأول: قول أمير المؤمنين - وهو الصادق المصدّق^(٤) - لما قيل

(١) قال السيد المرتضى رحمته الله في الذخيرة: «اختصت الشيعة الإمامية بتكفير مقاتله عليه السلام» الذخيرة في علم الكلام/ص ٤٩٥.

(٢) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ص ٥٢ وما بعدها.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٩، ونقل عدم الخلاف فيه عندهم السيد المرتضى في الذخيرة/ص ٤٩٥.

(٤) كما روى ابن المغازلي في مناقبه/ص ٢٣٥/ح ٣١٧ بإسناده عن مجاهد في قوله تعالى ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾ قال: «جاء به النبي صلى الله عليه وآله وصدق به علي بن أبي طالب عليه السلام» ومثله في ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٢/ص ٤١٨/ح ٩٢٤، وفي مناقب الخوارزمي ص ٢٨٠/ح ٢٧٣ بإسناده عن ابن عباس وفي قوله تعالى (اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) قال: «هو علي بن أبي طالب عليه السلام»، وانظر فرائد السمطين/ج ١/ص ٣٦٩/ح ٢٩٩، و ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر/ج ٢/ص ٤٢١/ح ٩٣٠.

له حين أراد أن يكتب الكتاب بينه وبين معاوية وأهل الشام: «أتقرُّ أنهم مؤمنون مسلمون؟».

فقال علي عليه السلام: «ما أقرَّ لمعاوية ولا لأصحابه أنهم مؤمنون ولا مسلمون، ولكن يكتب معاوية ما شاء، ويقرُّ بما شاء لنفسه وأصحابه، ويسمّي نفسه وأصحابه ما شاء»^(١).

وحينئذٍ لا يكون ما في الكتاب من وصف معاوية وصحبه بالمؤمنين والمسلمين دليلاً على التزام أمير المؤمنين عليه السلام به.

الدليل الثاني: لما اعترض عمرو بن العاص على ذكر لقب «أمير المؤمنين» لعلي عليه السلام في كتاب التحكيم، ذكر عليه السلام أن ذلك حصل له كما حصل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع سهيل بن عمرو عند كتابة كتاب الصلح في الحديبية وقال: «فاليوم أكتبها إلى أبنائهم كما كتبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى آبائهم سنةً ومثلاً».

فقال عمرو بن العاص: «سبحان الله، ومثل هذا شبّهتنا بالكفار ونحن مؤمنون؟» فقال له علي: «يا ابن النابغة، ومتى لم تكن للكافرين ولياً وللمسلمين عدوّاً، وهل تشبه إلا أمتك التي وضعت بك».

فقام عمرو فقال: «والله لا يجمع بيني وبينك مجلسٌ أبداً بعد هذا اليوم».

فقال علي عليه السلام: «والله إنني لأرجو أن يُظهر الله عليك وعلى أصحابك»^(٢).

(١) وقعة صفين/ ص ٥٠٩.

(٢) المصدر السابق/ ص ٥٠٨، وفي الطبري (ج ٤/ ص ٣٧) «واني لأرجو أن يظهر الله عز وجل مجلسي منك ومن أشباهك»، وكذا في الكامل لابن الأثير (ج ٣/ ص ١٣٨). وكذلك في بحار الأنوار/ ج ٣٣/ ص ٣١٦.

وعلى منواله أيضاً ما رواه في دعائم الإسلام عنه عليه السلام أنه قال يوم صفين: «اقتلوا بقية الأحزاب وأولياء الشيطان، اقتلوا من يقول: كذب الله ورسوله، وتقولون صدق الله ورسوله»^(١). ولا يخفى أن الأحزاب هم أحزاب الشرك والكفر الذين قاتلهم رسول الله ﷺ.

الدليل الثالث: روى نصر بن مزاحم بإسناده عن شيخ من بكر بن وائل قال: «كنا مع عليّ بصفين، فرفع عمرو بن العاص شقة خميصية سوداء في رأس رمح، فقال ناس: هذا لواء عقده له رسول الله ﷺ، فلم يزالوا كذلك حتى بلغ عليّاً، فقال: هل تدرون ما أمر هذا اللواء؟ إنّ عدوّ الله عمرو بن العاص أخرج له رسول الله ﷺ هذه الشقة فقال: من يأخذها بما فيها؟ فقال عمرو: وما فيها يا رسول الله؟

قال: فيها أن لا تقاتل به مسلماً، ولا تقرّبهُ من كافر. فأخذها، فقد والله قرّبه من المشركين، وقاتل به اليوم المسلمين، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أسلموا ولكن استسلموا، وأسروا الكفر، فلمّا وجدوا أعواناً رجعوا إلى عداوتهم مثلاً، إلّا أنهم لم يدعوا الصلاة»^(٢).

وقد ورد مثله عن غير أمير المؤمنين عليه السلام كعمّار بن ياسر (رض) كما روى ذلك نصر بن مزاحم بإسناده عن حبيب بن أبي ثابت قال: «لمّا كان قتال صفين قال رجل لعمّار: يا أبا اليقظان: ألم يقل رسول الله ﷺ: قاتلوا الناس حتى يسلموا، فإذا أسلموا عصموا مني دماءهم وأموالهم؟

قال: بلى، ولكن والله ما أسلموا ولكن استسلموا، وأسروا الكفر حتى وجدوا عليه أعواناً»^(٣).

(١) جواهر الكلام/ج ٢١/ص ٣٢٦ عن الدعائم، ورواه عنه أيضاً الشيخ النوري في مستدرک الوسائل/ج ١١/باب حكم قتال البغاة - ٢٤/ح ١٥.

(٢) وقعة صفين/ص ٢١٥.

(٣) وقعة صفين/ص ٢١٥.

ورواه كذلك عنه بإسناده عن منذر الثوري^(١).

وعن محمد بن الحنفية أيضاً بإسناده عن منذر الثوري قال: «قال محمد بن الحنفية: لما أتاهم (رسول) الله من أعلى الوادي ومن أسفله، وملاً الأودية كتائب استسلموا حتى وجدوا أعواناً»^(٢).

الدليل الرابع: ما ورد في معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وغيرهما، وقد تقدم نقله (ص ٤٧٤ وما بعدها) وهو يدل على ضلال الرجل وخروجه عن الإسلام والدين الحنيف.

الدليل الخامس: شهادة الصحيحين على كفر معاوية وصحبه بما تقدم عنهما من قول النبي صلى الله عليه وآله «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٣).

فكيف وقد سبَّ نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وأحب الخلق إليه ومن هو منه، ومولى كل مؤمن ومؤمنة، وولي كل مؤمن بعده، ومن جمع صفات الخير والمعروف والصدق والصلاح؟!.

ولم يكتفِ بسبِّه وسبِّه، بل قاتله ونازعه حقاً هوله دونه باعتراف المؤالف والمخالف، وأتى للطلاق وأبناء الطلقاء أن يتولوا أمور المسلمين ويكونوا خلفاء؟!.

فمعاوية بسبِّه علياً عليه السلام قد فسق، وبقتاله قد كفر، ومعه في ذلك من شاركه في سوء عمله.

(١) وقعة صفين/ص ٢١٥.

(٢) المصدر السابق/ص ٢١٦.

(٣) صحيح البخاري/ج ٨/كتاب الأدب/باب ٥٦٦/ح ٩٢٦، وج ٩/كتاب الفتن/باب ١٠٧٥/ح ١٩٠١، وصحيح مسلم/ج ١/باب بيان قول النبي صلى الله عليه وآله «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»/ص ٥٧ و ٥٨ عن عبد الله بن مسعود عنه صلى الله عليه وآله.

الدليل السادس: قوله ﷺ لوفد معاوية (حبيب بن مسلمة الفهري، وشرحبيل بن السمط، ومعن بن يزيد بن الأخنس) لما انصرفوا عنه ﷺ معاندين قال ﷺ: «إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَ وَلَا تَسْمِعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ» وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُنَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِبَآئِنَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ^(١)، ثم أقبل عليّ على أصحابه فقال: لا يكن هؤلاء أولى بالجد في ضلالهم منكم بالجد في حقكم وطاعة ربكم^(٢).

ولا يخفى ما في استشهاده ﷺ بالآية من تعريض بحال القوم حيث إن الآية وردت في مقام تشبيه الكفار بالموتى والصم والعمي، ويؤكدته مقابلتهم مع من يسمع آيات الله حيث وصفهم بالمسلمين^(٣).

هذا، وقد صدر عن بعض صحابة أمير المؤمنين ﷺ ما يدل على المدعى، وقد تقدّم بعضه عن عمار بن ياسر وغيره، ومنه أيضاً:

قول عمار لعبيد الله بن عمر بن الخطاب في صفين: «صرعك الله، بعث دينك من عدو الإسلام وابن عدوه»^(٤) وهل يكون المسلم عدواً للإسلام، ويكون الوقوف معه بيعاً للدين لو لم يكن ضالاً كافراً؟

وقال لعمر بن العاص أيضاً: «يا عمرو، بعث دينك بمصر، تباً لك تباً، طالما بغيت في الإسلام عوجاً»^(٥).

(١) النمل ٨٠ - ٨١.

(٢) وقعة صفين/ ص ٢٠٢، تاريخ الطبري/ ج ٤/ ص ٥، الكامل في التاريخ/ ج ٣/ ص ١٢٥، والبداية والنهاية/ مجلد ٤/ ج ٧/ ص ٢٨٢.

(٣) راجع الكشف للزمخشري (مجلد ٣/ ص ١٥٩)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البضاوي وفي أسفله تفسير الجلالين (ج ٢/ ص ١٨٣)، ومجمع البيان للطبرسي/ مجلد ٥/ ج ٢٠/ ص ٢٤٩، وتفسير الميزان/ ج ١٥/ ص ٣٩٠، وتفسير شبر/ ص ٣٦٨.

(٤) تاريخ الطبري/ ج ٤/ ص ٢٧، وقعة صفين/ ص ٣٢٠.

(٥) تاريخ الطبري/ ج ٤/ ص ٢٧، وقعة صفين/ ص ٣٢٠.

وقال له أيضاً: «لقد قاتلتُ صاحب هذه الراية ثلاثاً مع رسول الله ﷺ وهذه الرابعة ما هي بأبر ولا أتقى»^(١)، وفي ورقة صفين: «ما هي بخيرهن ولا أبرهن بل هي شرهن وأفجرهن»^(٢).

ومنه قول ابن عباس في خطبة له في صفين: «... واعلموا والله الذي ملك الملك وحده فبان به وكان أهله، لقد قاتل علي بن أبي طالب مع رسول الله ﷺ، وعليّ يقول: صدق الله ورسوله، ومعاوية وأبو سفيان يقولان: كذب الله ورسوله، فما معاوية في هذه بأبر ولا أتقى ولا أرشد ولا أصوب منه في قتالكم، فعليكم بتقوى الله والجد والحزم والصبر...»^(٣).

ومنه قول الأشتري في صفين: «والذي نفسُ مالك بيده ما من هؤلاء - وأشار بيده إلى أهل الشام - رجل على مثال جناح بعوضة من محمد ﷺ...»^(٤).

ويقول لأصحابه في موضع آخر: «... وإن هؤلاء القوم لا يقاتلونكم إلا عن دينكم ليميتوا السنة ويحيوا البدعة، ويعيدوكم في ضلالةٍ قد أخرجكم الله عز وجل منها بحسن البصيرة، فطيبوا عباد الله أنفساً بدمائكم دون دينكم...»^(٥).

أقول: بعد كل ما تقدّم كيف صح لابن كثير وغيره ادّعاء أن كل ذلك من معاوية كان اجتهاداً، وقد أخطأ فيه فله أجر، وإن كان عليّ عليه السلام هو المصيب!!؟

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٢٨، ورقة صفين/ص ٣٢٠.

(٢) ورقة صفين/ص ٣٢١.

(٣) ورقة صفين/ص ٣١٨.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ١٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٢٩.

(٥) المصدر السابق (الطبري/ص ١٥).

فإذا كان هذا اجتهاد من معاوية كما هي حال أصحاب الجمل أيضاً، فإن إبليس قد اجتهد في ترك السجود لآدم عليه السلام وأخطأ فله أجرٌ لاجتهاده، وإن من خرج على أبي بكر في خلافته من القبائل العربية قد اجتهد أيضاً فأخطأ فله أجرٌ، والذين قتلوا عثمان بن عفان وفيهم كبار الصحابة الذين كره معاوية مخالفتهم قد اجتهدوا فأخطأوا فلهم أجرٌ في قتلهم عثمان.

ولصح لكل مخالف في حق كان أم باطل أن يقول قد اجتهدت فأخطأت وبالتالي لا لوم عليه، ولو كان قد أودى اجتهاده بحياة عشرات الألوف من أنفس المسلمين، غير ما أوجده باجتهاده من الفرقة وتفريق الجماعة التي يهتمهم التمسك بوحدتها.

ولنعلم ما قال السيد محمد بن عقيل في نصائحه بعد رده تمحلات ابن حجر في كتابيه الصواعق المحرقة وتطهير الجنان اللذين أتى بهما ما تفوح منه روائح النُصب: «والعجب كل العجب أن هؤلاء المتمحلين قائلون بكفر الذين حاربوا الصديق، جازمون بحل سبي نسائهم وذرائعهم واغتنام أموالهم... ولم يلتمس أحدٌ لهم تأويلاً بأنهم ربما كانوا ظانين جواز ذلك لدليل قام عندهم أو لاجتهاد منهم. وهذا معاوية لم يمنع الزكاة فقط عن تسليمها إلى الخليفة كما فعلوا بل استولى على أموال بيت مال المسلمين كلها من زكاة وغيرها، واصطفى بيضاءها وصفراءها، ثم فعل كبائر الأفاعيل المنهي عنها، وعثا في الأرض فساداً، ثم تجدهم مع هذا كله يتمحلون له بأنه مجتهد وأنه مثاب أيضاً. قل أبا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون، ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون، رب أحكم بيننا وبين قومنا بالحق»^(١).

ثم، هذا أهم ما يمكن أن يُقال في القاسطين الفاسقين من أهل الشام، معاوية وأصحابه ومن تابعهم من الخارجين على خليفة زمانهم وإمام وقتهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

(١) النصائح الكافية لمن يتولى معاوية/ ص ٥٢.

عدد قتلى صفين:

قد ذكر غير واحد أن مجموع من قُتل من الفريقين سبعون ألفاً، خمسة وعشرون ألفاً سقطوا شهداء من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وقد قال عليه السلام لما سمع البكاء على قتلاه: «أما إني أشهد لمن قُتل منهم صابراً محتسباً بالشهادة»^(١).

وخمسة وأربعون ألفاً من أهل الشام قُتلوا بسيف الحق وهم ينصرون الباطل ونقل هذا العدد ابن كثير الدمشقي عن ابن سيرين وسيف^(٢).

ونقله المسعودي عن أبي مخنف والشرقي بن القطامي والهيثم بن عدي الطائي^(٣) ونقل عن أحمد بن الدورقي عن يحيى بن معين أن عددهم مائة ألف وعشرة آلاف: تسعون ألفاً من أهل الشام، وعشرون ألفاً من أهل العراق^(٤).

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤٥، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٠. وقعة صفين/ص ٥٣١.

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٠، وقعة صفين/ص ٥٥٨.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٥.

(٤) المصدر السابق/ص ٤٠٤.

المارقون أو الخوارج

قد تقدّم فيما سبق (ص ٤٠٥) ذكر المارقين وأنهم الخوارج عند ذكر الطوائف الثلاث التي يقاتلها أمير المؤمنين عليه السلام على الإحداث في الدين وتأويل القرآن، وأن قتالهم إنما هو بعهد عهده رسول الله ﷺ إلى علي عليه السلام.

وقد ظهرت طائفة الخوارج بقوة بعد حرب صفين وبالتحديد عند التحكيم، وإن كانت بذرتها قد وجدت أيام رسول الله ﷺ ممّا جعل المسلمين ينتظرون وقت ظهورها ليقاتلوها مع علي بن أبي طالب عليه السلام. ويتضح حال هذه الطائفة بذكر أمور:

الأمر الأول: من هم الخوارج: هم فرقة من المقاتلين في جيش أمير المؤمنين عليه السلام في حرب صفين، أجابوا أهل الشام - لما رفعوا المصاحف - إلى التحاكم إلى كتاب الله تعالى، فانصرفوا إلى المواقعة وترك القتال، ولم يصغوا لتحذيرات أمير المؤمنين وبعض أصحابه بأن ذلك خدعة من أهل الشام.

ثم لما تم التحكيم أظهروا المعارضة واتهموا علياً عليه السلام بتحكيم الرجال في دين الله فخرجوا عليه محاربين له.

وقد تقدّم التصريح - كما في كتب التاريخ - أن الذين تمردوا على أمير المؤمنين عليه السلام وأصروا على إجابة أهل الشام إلى التحاكم هم الذين صاروا بعد ذلك خوارج كمسعر بن فدكي التميمي وغيره.

وتقدّم أنهم هدّدوا أمير المؤمنين بالقتل لو لم يُجب القوم فيبعث إلى الأشر ليوقف الحرب .

وهم أنفسهم أصرّوا على تولية أبي موسى الأشعري دون سواه، وعَصَوْا بذلك أمير المؤمنين عليه السلام الذي أراد تولية الأشر أو عبد الله بن العباس .

وهم الذين أطلق عليهم في الروايات اسم المارقين أو الفئة المارقة كما تقدّم (ص ٤٠٥ و ٤٠٦) .

الأمر الثاني: في ذكرهم في الروايات عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله :

١ - ما رواه شيخ الطائفة في أماليه بإسناده عن زيد بن علي عن أبيه عن الحسين بن علي عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي، إنّ الله تعالى أمرني أن أتخذك أخاً ووصياً فأنت أخي ووصيتي وخليفتي على أهلي في حياتي وبعد موتي من اتبعك فقد تبعني، ومن تخلف عنك فقد تخلف عني، ومن كفر بك فقد كفر بي، ومن ظلمك فقد ظلمني، يا علي أنت متي وأنا منك، يا علي لولا أنت لما قُوتل أهل النهر. قال: فقلت: يا رسول الله ومن أهل النهر؟

قال: قوم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»^(١).

٢ - ما رواه القطب الراوندي رحمته الله في كتاب الخرائج عن أبي سعيد الخدري أنّ النبي صلى الله عليه وآله قَسَمَ يوماً قسماً فقال رجل من تميم: «إعدل!» فقال: «ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل» .

قيل: «نضرب عنقه»؟ قال: «لا، إنّ له أصحاباً يحقّر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم يمرقون من الذين مروق السهم من الرمية، رئيسهم رجل أدعج أحد ثديه مثل ثدي المرأة» .

(١) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٢٥/ح ٥٧٠.

قال أبو سعيد: «إني كنت مع علي حين قتلهم والتمس في القتلى بالنهروان فأُتِيَ به على النُعت الذي نعت رسول الله ﷺ»^(١).

٣ - ما رواه ابن كثير الدمشقي عن الإمام أحمد بإسناده عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله، إني مررت بوادي كذا وكذا، فإذا رجل متخشع حسن الهيئة يُصلي»، فقال له رسول الله ﷺ: «اذهب إليه فاقتله».

قال: فذهب إليه أبو بكر، فلما رآه على تلك الحالة كره أن يقتله، فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ لعمر: «اذهب إليه فاقتله»، قال: فذهب عمر فرآه على الحال التي رآه أبو بكر فكره أن يقتله فرجع، فقال: «يا رسول الله، إني رأيته متخشعاً فكرهت أن أقتله». قال: «يا علي اذهب فاقتله»، فذهب علي فلم يره فرجع، فقال: «يا رسول الله إني لم أره»، فقال رسول الله ﷺ: «هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الذين كما يمرق السهم من الرمية، لا يعودون فيه حتى يعود السهم في فوقه، فاقتلوهم هم شر البرية»^(٢).

٤ - ما رواه العلامة المجلسي في البحار عن مسند أبي يعلى الموصلي وإبانة ابن بطة العكبري وعقد ابن عبد ربّه الأندلسي، وجليّة أبي نعيم الأصفهاني وزينة أبي حاتم الرازي وكتاب أبي بكر الشيرازي أنه ذكر [رجل] بين يدي النبي بكثرة العبادة، فقال النبي ﷺ: «لا أعرفه»، فإذا هو قد طلع، فقالوا: «هو هذا»، فقال النبي ﷺ: «أما إني أرى بين عينيه سفعة من

(١) المصدر السابق/ص ٣٢٦/ح ٥٧٢. ورواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد أيضاً بزيادة إلا أنّ المعنى واحد/ج ٣/باب ذكر الخوارج وصفاتهم/ص ١١٢. ورواه عنه ابن كثير الدمشقي في البداية والنهاية، كما رواه عن البخاري وأحمد (البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٢٨). ورواه الخوارزمي في مناقبه/ص ٢٥٩/ح ٢٤٢.

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٢٦.

الشيطان» فلمّا رآه قال له: «هل حدثتكَ نفسك إذ طلعت علينا أنّه ليس في القوم أحدٌ مثلك؟» قال: «نعم»، ثم دخل المسجد فوقف يصلي.

فقال النبي ﷺ: «ألا رجل يقتله» فحسر أبو بكر عن ذراعيه وصمد نحوه فرآه راكعاً [فرجع]، فقال: «أقتل رجلاً يركع ويقول: لا إله إلا الله»، فقال ﷺ: «اجلس فلست بصاحبه». ثم قال: «ألا رجل يقتله».

فقام عمر فرآه ساجداً فقال: «أقتل رجلاً يسجد ويقول: لا إله إلا الله». فقال النبي: «اجلس فلست بصاحبه، قم يا علي فإنك أنت قاتله [إن أدركته]»، فمضى وانصرف وقال له: «ما رأيته». فقال النبي ﷺ: «لو قُتل لكان أوّل الفتنة وآخرها»^(١).

٥ - حديث عبيد الله بن رافع مولى رسول الله ﷺ أن الحرورية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب (رض)، قالوا: «لا حكم إلا لله»، قال علي: «كلمة حقٌ أريد بها باطل، إن رسول الله ﷺ وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحقّ بالسنتهم لا يجوز هذا منهم (وأشار إلى حلقه)، من أبغض خلق الله إليه، منهم أسود إحدى يديه طَبِي شاةٍ أو حَلْمة ثدي»، فلمّا قتلهم علي بن أبي طالب (رض) قال: «انظروا» فنظروا فلم يجدوا شيئاً. فقال: «ارجعوا فوالله ما كُذِّبْتُ ولا كُذِّبْتُ» مرتين أو ثلاثاً، ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه...»^(٢).

٦ - في مسند أحمد بن حنبل عن مسروق قال: «قالت لي عائشة: إنك من ولدي، ومن أحبهم إليّ، فهل عندك علمٌ من المخدج^(٣)؟» فقلت: نعم،

(١) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٢٧. وروى قريباً منه ومن سابقه ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه عن بعض الصحاح/ج ٢/ص ٢٦٦.

(٢) صحيح مسلم/ج ٣/باب التحريض على قتل الخوارج/ص ١١٦، ورواه المجلسي في بحاره عن الجمع بين الصحيحين للحميدي بإسناده عن عبد الله بن رافع (بحار الأنوار/ج ٢٣/ص ٣٢٨/ح ٥٨٣).

(٣) المخدج: من أخدجه الله، إذا نُقص عضواً منه.

قتله علي بن أبي طالب على نهر يقال لأعلاه ناهراً، ولأسفله النهر وان بين لخاصيق وطرفاء، قالت: «أبغني على ذلك بيّنة»، فأقمت رجالاً شهدوا عندها بذلك، قال: «فقلت لها: سألتك صاحب القبر، والذي سمعت من رسول الله ﷺ فيهم؟».

فقالت: نعم، سمعته يقول: «إنهم شر الخلق والخلقة يقتلهم خير الخلق والخلقة، وأقربهم عند الله وسيلة»^(١). فقتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

٧ - روى ابن كثير عن الحافظ البيهقي في الدلائل بإسناده عن مسروق: «قالت عائشة: عندك علم عن ذي الشدية الذي أصابه علي في الحرورية؟ قلت: لا، قالت: فاكتب لي بشهادة من شهدته، فرجعت إلى الكوفة وبها يومئذ أسباع، فكتبت شهادة عشرة من كل سبع، ثم أتيتها بشهادتهم فقرأتها عليها، قالت: أكل هؤلاء عاينوه؟ قلت: لقد سألتهم، فأخبروني بأن كلهم قد عاينوه، فقالت: لعن الله فلاناً، فإنه كتب إلي أنه أصابهم بنيل مصر، ثم أرخت عينيها فبكت، فلما سكنت عبرتها، قالت: رحم الله علياً لقد كان على الحق، وما كان بيني وبينه إلا كما يكون بين المرأة وأحمائها»^(٢).

وقد رواه العلامة المجلسي في البحار عن كشف الغمة للأربلي عن مناقب أحمد بن مردويه عن مسروق مصرحاً بفلان وهو عمرو بن العاص، وكذلك المعتزلي في شرحه^(٣).

وعن يزيد بن زياد قال: «حدثني من سمع عائشة وذكر عندها أهل النهر

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج٢/ص٢٦٧. ورواه العلامة المجلسي رحمه الله عن كشف الغمة للأربلي رحمه الله عن مناقب أحمد بن مردويه عن مسروق (بحار الأنوار/ج٣٣/ص٣٣٢ و٣٣٣).

(٢) البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٣٣٣.

(٣) بحار الأنوار/ج٣٣/ص٣٣٢، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج٢/ص٢٦٨.

فقالت: «ما كنت أحب أن يوليه الله إياه! قالوا: «ولم ذلك»؟.

قالت: «إني سمعت من رسول الله ﷺ يقول: «اللهم إني شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي»، وما كان بيني وبينه إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها»^(١).

ورواه ابن كثير عن الحافظ أبي بكر البزار بإسناده عن الشعبي عن مسروق عن عائشة عن رسول الله ﷺ^(٢).

٨ - ما رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن سويد بن غفلة قال: «قال علي: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن أحر من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج في آخر الزمان قوم أحدث الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة»^(٣).

أقول: الحاصل من مجموع ما تقدم في هذه الطائفة أنهم طائفة كانت بذرتهم موجودة منذ عصر النبي ﷺ وتمثلة بذي الشدية أو المخدج أو ذي الخويصرة، وقد تميزوا بسوء الأدب وغلظة الطبع، وسرعة الحكم، تمرداً على وحي الله تعالى، ومقام نبيه ﷺ ثم من بعده على خليفته بالحق ووصيه بلا فصل علي بن أبي طالب عليه السلام.

وأنهم طائفة خارجة عن الدين مستحقّة للقتل لأنهم شرار الأمة. وأن

(١) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٣٣. وقولها (ما كنت أحب أن يوليه الله إياه) ثم تعليلها، يدل على استمرار بغضها وعدائها لأمير المؤمنين عليه السلام، فأين ندنها المدعى؟!.

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٣٢.

(٣) صحيح مسلم/ج ٣/باب التحريض على قتل الخوارج/ص ١١٣. ورواه في البداية والنهاية عن الإمام أحمد بإسناده عن سويد بن غفلة عن علي عليه السلام، وأخرجاه في الصحيحين من طرق عن الأعمش (البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٨).

قاتلهم - وهو علي بن أبي طالب عليه السلام - خير الخلق والخلقة والأمة .

وما ذكرناه من الروايات هو نبذ يسير مما ورد فيهم مما بلغ حد التواتر كما صرح المعتزلي^(١) .

هذا في الأمر الثاني .

الأمر الثالث : في سبب خروج طائفة المارقة ، وما كان شعارهم .

قد اتضح مما تقدم أن خروجهم كان لرفضهم التحكيم ، وكان أول ظهورهم بعد كتابة كتاب التحكيم وخروج الأشعث بن قيس يقرؤه على الناس من أهل الشام وأهل العراق ، وقد رضي به أهل الشام . فلما مر به على صفوف أهل العراق عارضه جماعة منهم وأطلقوا كلمتهم : « لا حكم إلا لله » .

وذكر نصر بن مزاحم في (وقعة صفين) أن أول من حكم فتيان من عزة أسماهما : معدان وجعد وهما أخوان^(٢) .

ثم لما مر بمراد حكم صالح بن شقيق وقال : « لا حكم إلا لله ولو كره المشركون » .

وكذلك لما مر على رايات بني راسب ، ورايات بني تميم^(٣) ، حتى نادى جميع هؤلاء : « لا حكم إلا لله ، لا نرضى بأن تحكم الرجال في دين الله ، قد أمضى الله حكمه في معاوية وأصحابه أن يقتلوا أو يدخلوا معنا في حكمنا عليهم ، وقد كانت منا خطيئة وزلة حين رضينا بالحكمين ، وقد تبنا إلى ربنا ورجعنا عن ذلك ، فارجع كما رجعنا ، وإلا فنحن منك براء »^(٤) .

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٦٥ .

(٢) وقعة صفين/ص ٥١٢ . وقريب منه في تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٩ ، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٤ ، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٩ ، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٣ .

(٣) وقعة صفين/ص ٥١٣ ، وراجع المصادر المتقدمة .

(٤) وقعة صفين/ص ٥١٧ ، وانظر المصادر السابقة .

وكان خطابهم هذا موجّهاً إلى علي عليه السلام.

وقد اتضح أن شعارهم كان «لا حكم إلا لله» ورفض تحكيم الرجال في دين الله، وانتهى بهم الأمر إلى تكفير علي عليه السلام لرضاه بالتحكيم والزموا التوبة وإلا برؤا منه وشهدوا عليه بالشرك^(١) وسيأتي بعض كلامهم في ذلك.

وفي تاريخ اليعقوبي: وقيل: «أول من نادى بذلك عروة بن أديّة التميمي قبل أن يجتمع الحكماء»^(٢).

الأمر الرابع: اعتزال الخوارج أمير المؤمنين عليه السلام وإعذاره إليهم بالاحتجاج عليهم. قد ذكر أرباب السّير والتاريخ أنه لما رجع أمير المؤمنين عليه السلام من صفّين إلى الكوفة اعتزله الخوارج ولم يدخلوا معه الكوفة بل نزلوا في مكان يُقال له: حروراء، وكانوا اثني عشر ألفاً^(٣).

وقد حصلت عدّة مناظرات ومنافرات بينه عليه السلام وبينهم أدّت إلى رجوع ما يقرب من الثلثين عن بغيتهم ومروقهم، وأصرّ الباقي الذين مضوا في حربه عليه السلام والتي انتهت بقتلهم ما خلا أفراد عديدين نجوا.

ومن هذه المناظرات والمنافرات:

أنه لما دخل عليه السلام الكوفة أتاه رجلان من رؤوس الخوارج هما حرقوص بن زهير السعدي، وزرعة بن البرج الطائي فقالا: «لا حكم إلا لله»، فقال علي: «لا حكم إلا لله».

فقال له حرقوص: «تبّ من خطيئتك وارجع عن قضيتك واخرج بنا إلى عدوّنا نقاتلهم حتى نلقى ربّنا».

(١) وقعة صفّين/ص ٥١٧ و ٥١٨.

(٢) تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٧٧.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤١، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٤، ومروج الذهب، ج ٢/ص ٤٠٥.

قائلهم - وهو علي بن أبي طالب عليه السلام - خير الخلق والخلقة والأمة .
وما ذكرناه من الروايات هو نبذ يسير مما ورد فيهم مما بلغ حد التواتر
كما صرح المعتزلي^(١) .
هذا في الأمر الثاني .

الأمر الثالث: في سبب خروج طائفة المارقة، وما كان شعارهم .
قد اتضح مما تقدّم أنّ خروجهم كان لرفضهم التحكيم، وكان أوّل
ظهورهم بعد كتابة كتاب التحكيم وخروج الأشعث بن قيس يقرؤه على الناس
من أهل الشام وأهل العراق، وقد رضي به أهل الشام . فلمّا مرّ به على
صفوف أهل العراق عارضه جماعة منهم وأطلقوا كلمتهم: « لا حُكْم إلّا لله » .
وذكر نصر بن مزاحم في (وقعة صفين) أنّ أوّل من حُكّم قتيان من عترة
أسماهما: معدان وجعد وهما أخوان^(٢) .
ثمّ لمّا مرّ بمراد حُكّم صالح بن شقيق وقال: « لا حُكْم إلّا لله ولو كره
المشركون » .

وكذلك لمّا مرّ على رايات بني راسب، ورايات بني تميم^(٣)، حتى
تنادى جميع هؤلاء: « لا حُكْم إلّا لله، لا نرضى بأنّ تحكّم الرّجال في دين
الله، قد أمضى الله حكمه في معاوية وأصحابه أن يُقتلوا أو يدخلوا معنا في
حكمنا عليهم، وقد كانت ممّا خطيئة وزلة حين رضينا بالحكمين، وقد تبنا إلى
ربّنا ورجعنا عن ذلك، فارجع كما رجعنا، وإلّا فنحن منك براء »^(٤) .

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٦٥ .
(٢) وقعة صفين/ص ٥١٢ . وقرب منه في تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٩، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٤، والكمال في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٩، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤٠٣ .
(٣) وقعة صفين/ص ٥١٣، وراجع المصادر المتقدمة .
(٤) وقعة صفين/ص ٥١٧، وانظر المصادر السابقة .

وكان خطابهم هذا موجّهاً إلى علي عليه السلام .
وقد اتضح أن شعارهم كان « لا حكم إلا لله » ورفض تحكيم الرجال في دين الله ، وانتهى بهم الأمر إلى تكفير علي عليه السلام لرضاء بالتحكيم وألزموه التوبة وإلا برؤا منه وشهدوا عليه بالشرك^(١) وسيأتي بعض كلامهم في ذلك .
وفي تاريخ اليعقوبي : وقيل : « أول من نادى بذلك عروة بن أديّة التميمي قبل أن يجتمع الحكماء »^(٢) .

الأمر الرابع : اعتزال الخوارج أمير المؤمنين عليه السلام وإعذاره إليهم بالاحتجاج عليهم . قد ذكر أرباب السّير والتاريخ أنّه لمّا رجع أمير المؤمنين عليه السلام من صفين إلى الكوفة اعتزله الخوارج ولم يدخلوا معه الكوفة بل نزلوا في مكان يُقال له : حروراء ، وكانوا اثني عشر ألفاً^(٣) .

وقد حصلت عدّة مناظرات ومنافرات بينه عليه السلام وبينهم أدّت إلى رجوع ما يقرب من الثلثين عن بغيتهم ومروقهم ، وأصرّ الباقي الذين مضوا في حربه عليه السلام والتي انتهت بقتلهم ما خلا أفراد عديدين نجوا .

ومن هذه المناظرات والمنافرات :

أنّه لمّا دخل عليه السلام الكوفة أتاه رجلان من رؤوس الخوارج هما حرقوص بن زهير السعدي ، وزرعة بن البرج الطائي فقالا : « لا حكم إلا لله » ، فقال عليّ : « لا حكم إلا لله » .

فقال له حرقوص : « ثبّ من خطيئتك وارجع عن قضيتك واخرج بنا إلى عدوّنا نقاتلهم حتى نلقى ربّنا » .

(١) وقعة صفين/ص ٥١٧ و ٥١٨ .

(٢) تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٧٧ .

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤٦ ، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤١ ، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٤ ، ومروج الذهب، ج ٢/ص ٤٠٥ .

قاتلهم - وهو علي بن أبي طالب عليه السلام - خير الخلق والخلقة والأمة .
وما ذكرناه من الروايات هو نبذ يسير مما ورد فيهم مما بلغ حد التواتر
كما صرح المعتزلي^(١) .
هذا في الأمر الثاني .

الأمر الثالث: في سبب خروج طائفة المارقة، وما كان شعارهم .
قد اتضح مما تقدّم أنّ خروجهم كان لرفضهم التحكيم، وكان أول
ظهورهم بعد كتابة كتاب التحكيم وخروج الأشعث بن قيس يقرؤه على الناس
من أهل الشام وأهل العراق، وقد رضي به أهل الشام . فلما مرّ به على
صفوف أهل العراق عارضه جماعة منهم وأطلقوا كلمتهم: « لا حُكْم إلا لله » .
وذكر نصر بن مزاحم في (وقعة صفين) أنّ أول من حُكّم فتيان من غزّة
أسماهما: معدان وجعد وهما أخوان^(٢) .
ثم لما مرّ بمراد حُكّم صالح بن شقيق وقال: « لا حكم إلا لله ولو كره
المشركون » .

وكذلك لما مرّ على رايات بني راسب، ورايات بني تميم^(٣)، حتى
تنادى جميع هؤلاء: « لا حكم إلا لله، لا نرضى بأن تحكم الرجال في دين
الله، قد أمضى الله حكمه في معاوية وأصحابه أن يُقتلوا أو يدخلوا معنا في
حكمنا عليهم، وقد كانت مثا خطيئة وزلة حين رضينا بالحكمين، وقد تبنا إلى
ربنا ورجعنا عن ذلك، فارجع كما رجعنا، وإلا فنحن منك براء »^(٤) .

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٦٥ .

(٢) وقعة صفين/ص ٥١٢ . وقريب منه في تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٣٩، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٣٩، ومروج الذهب ج ٢/ص ٤٠٣ .

(٣) وقعة صفين/ص ٥١٣، وراجع المصادر المتقدمة .

(٤) وقعة صفين/ص ٥١٧، وانظر المصادر السابقة .

وكان خطابهم هذا موجَّهاً إلى علي عليه السلام.

وقد اتضح أن شعارهم كان «لا حكم إلا لله» ورفض تحكيم الرجال في دين الله، وانتهى بهم الأمر إلى تكفير علي عليه السلام لرضاء بالتحكيم والزموه التوبة وإلا برؤا منه وشهدوا عليه بالشرك^(١) وسيأتي بعض كلامهم في ذلك.

وفي تاريخ اليعقوبي: وقيل: «أول من نادى بذلك عروة بن أديّة التميمي قبل أن يجتمع الحكماء»^(٢).

الأمر الرابع: اعتزال الخوارج أمير المؤمنين عليه السلام وإعذاره إليهم بالاحتجاج عليهم. قد ذكر أرباب السّير والتاريخ أنه لما رجع أمير المؤمنين عليه السلام من صفّين إلى الكوفة اعتزله الخوارج ولم يدخلوا معه الكوفة بل نزلوا في مكان يُقال له: حروراء، وكانوا اثني عشر ألفاً^(٣).

وقد حصلت عدّة مناظرات ومنافرات بينه عليه السلام وبينهم أدّت إلى رجوع ما يقرب من الثلثين عن بغيتهم ومروقهم، وأصرّ الباقي الذين مضوا في حربه عليه السلام والتي انتهت بقتلهم ما خلا أفراد عديدين نجوا.

ومن هذه المناظرات والمنافرات:

أنّه لما دخل عليه السلام الكوفة أتاه رجلان من رؤوس الخوارج هما حرقوص بن زهير السعدي، وزرعة بن البرج الطائي فقالا: «لا حكم إلا لله»، فقال عليّ: «لا حكم إلا لله».

فقال له حرقوص: «ثبّ من خطيئتك وارجع عن قضيتك واخرج بنا إلى عدوّنا نقاتلهم حتى نلقى ربّنا».

(١) وقعة صفّين/ص ٥١٧ و ٥١٨.

(٢) تاريخ اليعقوبي/ج ٢/ص ١٧٧.

(٣) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤١، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٤، ومروج الذهب، ج ٢/ص ٤٠٥.

فقال لهم عليّ: «قد أردتكم على ذلك فعصيتُموني وقد كتبنا بيننا وبينهم كتاباً وشرطنا شروطاً، وأعطينا عليها عهدنا ومواثيقنا، وقد قال الله عز وجل ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾». فقال له حرقوص: «ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه».

فقال عليّ: «ما هو ذنب، ولكنه عجز عن الرأي وضعف من الفعل، وقد تقدّمت إليكم فيما كان منه ونهيتمكم عنه».

فقال له زُرعة بن البرج: «أما والله يا عليّ لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله عز وجل قاتلتك أطلب بذلك وجه الله ورضوانه».

فقال له عليّ: «بؤساً لك ما أشقاك، كأني بك قتيلاً تسفى عليك الريح».

قال: «وددت أن قد كان ذلك». ثم قال عليه السلام: «إن الشيطان قد استهواكم فاتقوا الله عز وجل، إنه لا خير لكم في دنيا تقاتلون عليها» فخرجوا من عنده يحكمَان^(١).

ومنها: أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يخطب ذات يوم فقال رجل من جانب المسجد: «لا حكم إلا لله»، فقام آخر فقال مثل ذلك، ثم توالى عدّة رجال يحكمون، فقال عليّ عليه السلام: «الله أكبر كلمة حقّ يلتمس بها باطل، أما إن لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتُمونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفياء ما دامت أيديكم في أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدوؤنا...»^(٢).

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٢، وعنه العلامة المجلسي في بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٢٤٥ وعنه أيضاً المعتزلي في شرحه/ج ٢/ص ٢٦٨، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٤، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١١.
(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٣، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٥، وقريب منه في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١١.

ومنها: ما رواه العلامة المجلسي عن أنس بن عياض المدني عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه عن جده عليه السلام أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَوْمًا يَوْمُ النَّاسِ وَهُوَ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فَجَهَرَ ابْنُ الْكَوَّاءِ مِنْ خَلْفِهِ ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، فَلَمَّا جَهَرَ ابْنُ الْكَوَّاءِ مِنْ خَلْفِهِ بِهَا سَكَنَ عَلِيٌّ عليه السلام، فَلَمَّا أَنَهَاها ابْنُ الْكَوَّاءِ عَادَ عَلِيٌّ عليه السلام فَأَتَمَّ قِرَاءَتَهُ، فَلَمَّا شَرَعَ عَلِيٌّ عليه السلام فِي الْقِرَاءَةِ أَعَادَ ابْنُ الْكَوَّاءِ الْجَهْرَ بِتِلْكَ الْآيَةِ فَسَكَتَ عَلِيٌّ عليه السلام، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ يَسْكُتُ هَذَا وَيَقْرَأُ ذَاكَ مَرَارًا حَتَّى قَرَأَ عَلِيٌّ عليه السلام: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ﴾، فَسَكَتَ ابْنُ الْكَوَّاءِ وَعَادَ عَلِيٌّ عليه السلام إِلَى قِرَاءَتِهِ^(١).

احتجابه عليه السلام عليهم:

أما إعداره عليه السلام إليهم، فقد حاججهم وردَّ عليهم حجَّتَهُم تارة بنفسه وأخرى بابن عمِّه عبد الله بن عباس.

فقد ذكر أرباب السُّير أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام خرج إليهم وهم يخاصمون ابنَ عَبَّاسٍ فتكلَّم معهم فقال لهم: «من زعيمكم؟»، قالوا: «ابن الكَوَّاء».

قال عليٌّ عليه السلام: «فما أخرجكم علينا؟» قالوا: «حكومتكم يوم صفين».

قال عليه السلام: «أنشدكم الله أتعلمون أنهم حيث رفعوا المصاحف فقلتم نجيبهم إلى كتاب الله، قلت لكم: إني أعلم بالقوم منكم، إنهم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، إني صحبتهم وعرفتهم أطفالاً ورجالاً فكانوا شرَّ أطفال وشر رجال أمضوا على حقكم وصدقكم، فإنما رفع القوم هذه المصاحف خديعة ودهناً ومكيدة فرددتهم عليَّ رأيي، وقلتم: لا، بل نقبل منهم، فقلت لكم: اذكروا قولي لكم ومعصيتكم إياي، فلما أبيتم إلا الكتاب

(١) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٤٤. ونحوه في تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٤ باختلاف يسير.

اشتراطت على الحكمين أن يحييا ما أحيا القرآن، وأن يميتا ما أمات القرآن، فإن حكما بحكم القرآن فليس لنا أن نخالف حكماً يحكم بما في القرآن، وإن أيا فنحن من حكمهما براء».

قالوا له: «فخبرنا أترأه عدلاً تحكيم الرجال في الدماء؟».

فقال: «إننا لسنا حكمنا الرجال، إنما حكمنا القرآن، وهذا القرآن إنما هو خط مسطور بين دفتين لا ينطق، إنما يتكلم به الرجال».

قالوا: «فخبرنا عن الأجل لم جعلته فيما بينك وبينهم».

قال: «ليعلم الجاهل ويثبت العالم، ولعل الله عز وجل يصلح في هذه الهدنة هذه الأمة، ادخلوا مصركم رحمكم الله فدخلوا من عند آخرهم»^(١).

ثم إنهم بعد ذلك عادوا ونكثوا ما عاهدوا عليه، وتعاهدوا فيما بينهم على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢)، وخرجوا من الكوفة - بعد أن أمروا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي - إلى جسر النهروان وكاتبوا من هناك خوارج البصرة ليلحقوا بهم^(٣).

وروى الطبرسي رحمته الله في الاحتجاج^(٤) أن أمير المؤمنين عليه السلام أرسل عبد الله بن عباس إليهم ليسألهم ما الذي نقموا عليه؟ فقالوا لابن عباس: إنهم نقموا عليه أموراً:

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤٨، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٢، وذكره مجملًا في البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٥. وقد أورد هذا الكلام عنه عليه السلام الشريف الرضي رحمته الله في المختار من نهج البلاغة باختلاف في الألفاظ وزيادة (شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ٥).

(٢) البداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٥، تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٥.

(٣) المصادر السابقة (الطبري/ص ٥٥).

(٤) الاحتجاج/ج ١/ص ١٨٧، بتصريف. ونقله عنه العلامة المجلسي في البحار ج ٣٣/ص ٣٧٧/ج ٦٠٨.

وروى بعض ذلك يعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١٧٨ و ١٧٩.

أولها: محوه اسمه من إمرة المؤمنين في كتاب التحكيم.

ثانيها: الشك في نفسه حين قال للحكمين: انظرا فإن كان معاوية أحق بها فأثبتاه، وإن كنت أولى بها فأثبتاني، فإذا هو يشك في نفسه فنحن فيه أشد شكاً.

وثالثها: جعله الحكم إلى غيره مع أنه أحكم الناس عندنا.

ورابعها: أنه حَكَّم الرجال في دين الله ولم يكن ذلك له.

وخامسها: أنه منعهم من النساء والذرية يوم البصرة مع تقسيمه غيرها عليهم.

وسادسها: أنه كان وصياً فضيَّع الوصية.

وقد كان عليه السلام على مرأى ومسمع منهم فأجاب عليه السلام:

عن الأول بأنه محى اسمه عن مرة المؤمنين تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وآله في صلح الحديبية لما محى اسمه عن الرسالة وقال له: «إنك تدعى إلى مثلها فتجيب وأنت مكره»، فقالوا: «هذه لك خرجت منها».

وعن الثاني أنه إنصاف في القول كما في قوله تعالى ﴿وَلِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١).

وقالوا: «وهذه لك».

وعن الثالثة بأن رسول الله صلى الله عليه وآله حَكَّم سعد بن معاذ يوم بني قريظة وقد كان صلى الله عليه وآله أحكم الناس، وقد تأسى برسول الله صلى الله عليه وآله لقوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٢).

(١) سبا/٢٤.

(٢) الأحزاب/٢١.

وعن الرابعة أنه عليه السلام ما حكم الرجال، وإنما حكم الله الذي جعله الله حكماً بين أهله، وقد حكم الله الرجال في طائر فقال ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١)، فدماء المسلمين أعظم من دم طائر». قالوا: «وهذه لك بحجتنا».

وعن الخامسة أنه عليه السلام من على أهل البصرة كما من رسول الله ﷺ على أهل مكة، فإن عدوا علينا أخذناهم بذنوبهم ولم نأخذ صغيراً كبيراً ثم قال: «فأيكم كان يأخذ عائشة في سهمه؟» قالوا: «وهذه لك بحجتنا».

وعن السادسة أنهم هم كفروا فقدموا عليه عليه السلام غيره، وليس على الوصي أن يدعو إلى نفسه لأنه مدلول عليه بخلاف الأنبياء وإنما يبعثهم الله فيدعون إلى أنفسهم، إلى أن قال عليه السلام: «وكذلك نصبني علماً حيث قال رسول الله ﷺ: يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى وأنت مني بمنزلة الكعبة تؤتى ولا تأتي».

فقالوا: «وهذه لك بحجتنا» فأذعنوا فرجع بعضهم وبقي منهم أربعة آلاف لم يرجعوا ممن كانوا قعدوا عنه فقاتلهم فقتلهم.

وروى أبو العباس المبرّد في الكامل أن علياً عليه السلام في أول خروج القوم عليه دعا صعصعة بن صوحان العبدي - وقد كان وجهه إليهم - وزياد بن النضر الحارثي مع عبد الله بن عباس فقال لصعصعة: «بأي القوم رأيتم أشد إطفاء؟».

قال: «ببزياد بن قيس الأرحبي»، فركب علي عليه السلام إلى حروراء، فجعل يتخلّلهم حتى صار إلى مضرب يزيد بن قيس، فصلّى فيه ركعتين ثم خرج فائكاً على قوسه، وأقبل على الناس فقال: «هذا مقام من فلج فيه فلج يوم

القيامة، ثم كلمهم وناشدهم^(١)، فقالوا: «إنا أذنبنا ذنباً عظيماً بالتحكيم، وقد تبتنا، فتب إلى الله كما تبتنا نعد لك».

فقال علي عليه السلام: «أنا أستغفر الله من كل ذنب»، فرجعوا معه وهم ستة آلاف، فلما استقرّوا بالكوفة أشاعوا أن علياً عليه السلام، رجع عن التحكيم ورآه ضلالاً، وقالوا: «إنما ينتظر أمير المؤمنين أن يسمّن الكراع^(٢) وتجبي الأموال، ثم ينهض بنا إلى الشام».

فأتى الأشعث علياً عليه السلام فقال: «يا أمير المؤمنين، إن الناس قد تحدّثوا أنك رأيت الحكومة ضلالاً والإقامة عليها كفرًا»، فقام علي عليه السلام يخطب فقال: «من زعم أنني رجعت عن الحكومة فقد كذب، ومن رآها ضلالاً فقد ضلّ»، فخرجت حينئذ الخوارج من المسجد فحكمت^(٣).

هذا، وقد نقلت بعض هذه الاحتجاجات ونحوها عن ابن عباس^(٤).

وحاصل هذا الأمر أن أمير المؤمنين عليه السلام بعد أخذ وردّ مع الخوارج تارة بنفسه وأخرى بابن عمه رجع أكثرهم إليه عليه السلام، وبقي الآخرون بقيادة عبد الله بن وهب الراسبي على موقفهم المعارض لأمير المؤمنين عليه السلام، معلّنين عليه الحرب، وخرجوا إلى النهر، وهناك التحق بهم خوارج البصرة وكانوا خمسمائة رجل بقيادة مسعر بن فدكي التميمي^(٥).

(١) في الكامل أنه قال: «أنشدكم الله، أعلمتم أحداً منكم كان أكره للحكومة مني؟» قالوا: «اللهم لا»، قال: «أفعلتم أنكم أكرهتموني حتى قبلتها؟» قالوا: «اللهم نعم»، قال: «فعلام خالتموني ونابذتموني؟» قالوا: «إنا أتينا ذنباً عظيماً، فتب إلى الله منه، واستغفره نعدلك»... تعلّيق رقم ١ (شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٧٩).

(٢) الكراع: اسم للخيل.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٧٩، نقله عن الكامل/ج ٣/ص ٢١٠-٢١٢، ونقله عنه أيضاً العلامة المجلسي في البحار ج ٣٣/ص ٣٥٣.

(٤) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٤٩ و٣٨٩، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣٠٦، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٤٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤١. ومناقب الخوارزمي/ص ٢٦٠/ج ٢٤٤.

(٥) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٦.

هل كان الخوارج - فعلاً - يريدون قتال معاوية؟

هذا السؤال يطرح بشدة خصوصاً أنهم صرّحوا في كلماتهم مع أمير المؤمنين عليه السلام أنهم يريدون منه أن يعود إلى قتال معاوية ليعودوا هم إليه، وذلك لبطلان التحكيم الذي توافق عليه الفريقان من أهل العراق وأهل الشام.

والجواب: إن هؤلاء الخوارج كانوا يريدون إثبات رأيهم في أمير المؤمنين عليه السلام في أنه - والعباذ بالله - قد كفر بقبوله التحكيم فيجب عليه التوبة كما تابوا هم عن ذلك الذنب بحسب دعواهم.

ولم يكفهم دعوة أمير المؤمنين عليه السلام لهم إلى الاجتماع إليه والخروج إلى قتال معاوية بعد أن حَكَمَ الحكماء بما خالف كتاب الله تعالى، فلم يعملوا بما شرط عليهما في كتاب التحكيم، فكان عليه السلام في حلٍّ من حكمهما وبريء إلى الله تعالى منهما ومن حكمهما، وبعث بذلك إلى الخوارج فلم يستجيبوا بل أصرّوا على أن يعلن توبته.

فقد روى الطبري في تاريخه أن علياً عليه السلام كتب إلى الخوارج بالنّهر: «بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى زيد بن حصين وعبد الله بن وهب ومن معهما من الناس^(١)، أمّا بعد فإنّ هذين الرّجلين اللّذين ارتضينا حكمهما قد خالفا كتاب الله واتّبعوا أهواءهما بغير هدى من الله فلم يعملوا بالسّنة ولم ينفذوا للقرآن حكماً، فبريء الله ورسوله منهما والمؤمنون، فإذا بلغكم كتابي هذا فأقبلوا فإنّا سائرون إلى عدوّنا وعدوّكم، ونحن على الأمر الأوّل الذي كنّا عليه والسلام»^(٢).

فكتبوا إليه: «أما بعد فإنّك لم تغضب لرؤك، إنّما غضبت لنفسك، فإن

(١) انظر إلى تعبيره عليه السلام عنهم بالنّاس دون المسلمين.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٦.

شهدت على نفسك بالكفر واستقبلت التوبة نظرنا فيما بيننا وبينك، وإلا فقد نابذناك على سواء، إن الله لا يحب الخائنين». فلما قرأ كتابهم أيس منهم^(١).

وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام لهم: «أصابكم حاصبٌ، ولا بقي منكم أبرٌّ، أَبْعَدَ إيمانِي بالله وجهادي مع رسول الله ﷺ أشهد على نفسي بالكفر، لقد ضللتُ إذاً وما أنا من المهتدين. فأوبوا شرَّ مآبٍ، وارجعوا على أثر الأعقاب.

أما إنَّكم ستلقون بعدي ذُلًّا شاملاً وسيفاً قاطعاً، وأثرةً يتخذها الظالمون فيكم سُنَّةً»^(٢).

أقول: لو كان هؤلاء مؤمنين بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام ومقرّين بولايته ولزوم طاعته لما خالفوه بابتداء أمر التحكيم أصلاً، ولو اشتبه عليهم الأمر لعادوا لما أوضح عليه السلام لهم الأمر كما عاد أكثرهم.

ولو كانوا معترفين بفضله ملتزمين طاعته، يَرَوْنَ له الأمر والحكم لعادوا لما كتب إليهم يطلب منهم الرجوع والاجتماع لقتال أهل الشام.

إلا أنَّهم أصرُّوا على الفتنة، وتفريق الأمة بعد قيام الحجة عليهم، وإسقاط حججهم الواهية، فطلبوا ما لم يقرَّهم عليه مُسْلِمٌ فضلاً عن مؤمن وهو توبة أمير المؤمنين عليه السلام ممَّا رموه به من الكفر بجهلهم وسوء معرفتهم بأحكام الله وآياته.

وكم الفرق شاسعٌ بين كلامهم لأمر المؤمنين عليه السلام وكلام آخرين من صحابته ممَّن أدرك حَقَّه وعرف مقامه فكان يرجو في متابعتة وطاعته الأجر والثواب عند الله تعالى، فهذا صيفي بن فسيل الشيباني يقول له عليه السلام - لما

(١) المصدران السابقان.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج١/ص١٠٦. وبحار الأنوار/ج٣٣/ص٣٦٠ ح ٥٩٤-٥٩٥. وتاريخ الطبري/ج٤/ص٦٣، والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٤٩.

أراد أن يسير ثانية إلى أهل الشام، ورأى بعض من في جيشه أن يسير بهم إلى الخوارج :-

«يا أمير المؤمنين، نحن حزبك وأنصارك نعادي من عاديت، ونشايح من أناب إلى طاعتك، فسر بنا إلى عدوك، من كانوا وأينما كانوا، فإنك إن شاء الله لن تؤتى من قلة عدد ولا ضعف نية أتباع»^(١).

وهذا محرز بن شهاب التميمي من بني سعد يقوم إليه عليه السلام فيقول: «يا أمير المؤمنين، شيعتك كقلب رجل واحد في الإجماع على نصرتك والجد في جهاد عدوك، فأبشر بالنصر وسر بنا إلى أي الفريقين أحببت فلأنا شيعتك الذين نرجو في طاعتك وجهاد من خالفك صالح الثواب، ونخاف في خذلانك والتخلف عنك شدة الوبال»^(٢).

وهذا زياد بن النضر يجيب الخوارج لما نسبوا أمير المؤمنين عليه السلام إلى الكفر: «والله ما بسط عليّ يده فبايعناه قط إلا على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ، ولكنكم لما خالفتموه جاءته شيعته فقالوا: نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت، ونحن كذلك، وهو على الحق والهدى ومن خالفه ضالٌّ مُضِلٌّ»^(٣).

توجه أمير المؤمنين عليه السلام إلى قتال أهل الشام ثم عدوله إلى قتال الخوارج:

ذكر الطبري في تاريخه أن أمير المؤمنين عليه السلام كان قد جهز جيشاً لمعاودة القتال مع أهل الشام بعد أن كان حكم الحكمين على خلاف كتاب الله وسنة نبيه ﷺ كما تقدّم، فبلغه عليه السلام أن الناس يقولون لو سار بنا إلى هذه الحرورية فبدأنا بهم فإذا فرغنا منهم وجهنا من وجهنا ذلك إلى المحلّين،

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٧.

(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٩.

(٣) المصدر السابق/ص ٤٧، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤١.

فقام عليه السلام خطيباً فيهم فقال: «إن غير هذه الخارجة أهم إلينا منهم فدعوا ذكرهم وسيروا إلى قوم يقاتلونكم كيما يكونوا جبارين ملوكاً، ويتخذوا عباد الله خولاً».

فتنادى الناس من كل جانب: «سربنا يا أمير المؤمنين حيث أحببت» ثم توالى على الكلام جماعة من أصحابه معلنين الالتزام بطاعته وجهاد عدوه^(١). لكنه عليه السلام عدل إلى قتال الخوارج.

وكان السبب في ذلك ما بلغه من إفسادهم في البلاد بقتل عباد الله وأذية المؤمنين ومن ذلك قتلهم عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتلوا معه امرأته وهي حاملٌ مُتَمِّ ومعه ثلاث نسوة أخرين، وآخرين.

فقد روى المؤرخون - واللفظ للطبري - أن الخارجة التي أقبلت من البصرة^(٢) جاءت حتى دنت من إخوانها بالنهر فخرجت عصاة منهم فإذا هم برجل يسوق بامرأة على حمار، فعبروا إليه فدعوه فتهددوه وأفزعوه، وقالوا له: «من أنت؟» قال: «أنا عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم»، ثم أهوى على ثوبه يتناوله من الأرض وكان سقط عنه لمّا أفزعوه، فقالوا له: «أفرعناك؟» قال: «نعم»، قالوا له: «لا روع عليك، فحدثنا عن أبيك بحديث سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم لعل الله ينفعنا به».

قال: «حدثني أبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فتنة تكون يموت فيها قلب الرجل كما يموت فيها بدنه يمسي فيها مؤمناً ويصبح فيها كافراً، ويصبح فيها كافراً ويُمسي فيها مؤمناً». فقالوا له: «لهذا الحديث سألناك، فما تقول في أبي بكر وعمر؟» فأثنى عليهما خيراً.

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٥٩، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٧، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٤. مجملًا. وفي مروج الذهب/ج ٢/ص ٤١٥ (فأبوا إلا أن يبدؤا بالخوارج).

(٢) في تاريخ البعقوبي/ج ٢/ص ١٧٨، إن الذين قتلوا عبد الله بن خباب هم الذين خرجوا من الكوفة.

قالوا: «ما تقول في عثمان في أول خلافته وفي آخرها؟».

قال: «إنه كان محققاً في أولها وفي آخرها».

قالوا: «فما تقول في عليّ قبل التحكيم وبعده؟».

قال: «إنه أعلم بالله منكم وأشدّ توفيقاً على دينه وأنفذ بصيرة».

فقالوا: «إنك تتبع الهوى وتوالي الرجال على أسمائها لا على أفعالها، والله لنقتلنك قتلة ما قتلناها أحداً»، فأخذوه فكتفوه ثم أقبلوا به وبامراته وهي حُبلى متم حتى نزلوا تحت نخل موافر، فسقطت منه رطبة فأخذها أحدهم فقذف بها في فمه، فقال أحدهم: «بغير جلّها وبغير ثمنها» فلفظها وألقاها من فمه، ثم أخذ سيفه فأخذ يمينه فمرّ به خنزيرٌ لأهل الذمة فضربه بسيفه، فقالوا: «هذا فساد في الأرض».

فأتى صاحب الخنزير فأرضاه من خنزيره، فلما رأى ذلك منهم ابن خباب قال: «لئن كنتم صادقين فيما أرى فما عليّ منكم بأس، إني لمسلم ما أحدث في الإسلام حدثاً ولقد آمتمونني قلتم: لا روع عليك».

فجاءوا به فأضجعوه فذبحوه وسال دمه في الماء، وأقبلوا إلى المرأة فقالت: «إني إنما أنا امرأة ألا تتقون الله» فبقروا بطنها وقتلوا ثلاث نسوة من طيء وقتلوا أم سنان الصيداوية.

ولما بعث أمير المؤمنين عليه السلام إليهم الحارث بن مرة العبدي لينظر فيما بلغه عنهم خرجوا إليه فقتلوه، فعند ذلك غيّر الإمام عليه السلام وجهته إليهم مطالباً بتسليم قتلة من قتلوا ليقتص منهم^(١).

(١) تاريخ الطبري/ج٤/ص٦٠ و٦١ والكامل في التاريخ/ج٣/ص١٤٨، والبداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٣١٤. وبحار الأنوار/ج٣٣/ص٣٥٤. ومروج الذهب/ج٢/ص٤١٥.

احتجابه عليه السلام على الخوارج في النهروان:

لَمَّا وَصَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَمِنْ مَعِهِ إِلَى الثَّهْرِ بَعَثَ إِلَى الْخَوَارِجِ أَنْ «ادْفَعُوا إِلَيْنَا قَتْلَةَ إِخْوَانِنَا مِنْكُمْ نَقْتُلْهُمْ بِهِمْ، ثُمَّ أَنَا تَارِكُكُمْ وَكَافٌّ عَنْكُمْ حَتَّى أَلْقَى أَهْلَ الشَّامِ فَلَعَلَّ اللَّهَ يَقْلِبَ قُلُوبَكُمْ وَيُرْذِكُمْ إِلَى خَيْرٍ مِمَّا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِكُمْ»، فَبَعَثُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: «كَلْنَا قَتَلْتَهُمْ وَكَلْنَا نَسْتَحِلُّ دِمَاءَهُمْ وَدِمَاءَكُمْ»^(١)، وَكَذَلِكَ فَعَلَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ حَيْثُ طَلَبَ مِنْهُمْ ذَلِكَ فَرَفَضُوا^(٢).

وَرَوَى الْمُعْتَزَلِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام اسْتَنْطَقَهُمْ بِقَتْلِ ابْنِ خُبَّابٍ فَأَقْرَؤْا بِهِ فَقَالَ: «انْفَرِدُوا كِتَابَ لَأَسْمَعَ قَوْلَكُمْ كِتَابَةَ كِتَابَةً»، فَتَكْتَبُوا كِتَابَ وَأَقْرَأَتْ كُلُّ كِتَابَةٍ بِمَا أَقْرَأَتْ بِهِ الْآخَرَى مِنْ قَتْلِ ابْنِ خُبَّابٍ وَقَالُوا: «لَنَقْتُلَنَّكَ كَمَا قَتَلْنَاهُ».

فَقَالَ عليه السلام: «وَاللَّهِ لَوْ أَقْرَأَ أَهْلَ الدُّنْيَا كُلُّهُمْ بِقَتْلِهِ هَكَذَا وَأَنَا أَقْدَرُ عَلَى قَتْلِهِمْ لَقَتَلْتَهُمْ»^(٣).

وَرَوَى عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ أَنَّهُ قَالَ: «وَسَاوَمُوا رَجُلًا نَصْرَانِيًّا بِنَخْلَةٍ لَهُ، فَقَالَ: هِيَ لَكُمْ، فَقَالُوا: مَا كُنَّا لِنَأْخُذَهَا إِلَّا بِشْمَنِ، فَقَالَ: وَاعْجَبَاهُ! أَتَقْتُلُونَ مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ، وَلَا تَقْبَلُونَ جَنَّا نَخْلَةً إِلَّا بِشْمَنِ»^(٤).

ثُمَّ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام تَقَدَّمَ وَقَالَ: «أَيُّهَا الْعَصَابَةُ الَّتِي أَخْرَجَهَا عِدَاؤُة الْمَرَاءِ وَاللَّجَاجَةُ وَصَدَّهَا عَنِ الْحَقِّ الْهَوَى، وَطَمَحَ بِهَا التَّرْقُ، وَأَصْبَحَتْ فِي اللَّبْسِ وَالْخُطْبِ الْعَظِيمِ، إِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ أَنْ تَصْبَحُوا تَلْفِيكُمْ الْأُمَّةُ غَدًا

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٦٢، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٤٨، وفيه (حتى ألقى أهل المغرب) ونحوه في مروج الذهب/ج ٢/ص ٤١٦، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٥.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٨٢، ونقله عنه العلامة المجلسي في البحار/ج ٣٣/ص ٣٥٥.

(٤) المصدران السابقان.

صرعى بأثناء هذا التهر وبأهضام هذا الغائط بغير بئنة من ربكم ولا برهان بئن، ألم تعلموا أني نهيتكم عن الحكومة وأخبرتكم أن طلب القوم إياها منكم دهن ومكيدة لكم، ونبأتكم أن القوم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، وأنني أعرف بهم منكم، عرفتهم أطفالاً ورجالاً، فهم أهل المكر والغدر، وأنكم إن فارقتم رأيي جانبتم الحزم، فعصيتموني حتى إذا أقررت بأن حكمت، فلمّا فعلت شرطت واستوثقت فأخذت على الحكّمين أن يحييا ما أحيا القرآن، وأن يميتا ما أمات القرآن، فاختلفا وخالفا حكم الكتاب والستة، فنبذنا أمرهما ونحن على أمرنا الأول، فما الذي بكم، ومن أين أتيتم».

فأجابوه بالرفض طالبين منه التوبة من قبوله التحكيم^(١).

وفي نهج البلاغة: «فأنا نذيركم أن تصبحوا صرعى بأثناء هذا التهر وبأهضام هذا الغائط على غير بئنة من ربكم ولا سلطان مبين معكم، قد طوّحت بكم الدار، واحتبلكم المقدار^(٢)، وقد كنت نهيتكم عن هذه الحكومة فأبيت عليّ إباء المخالفين المنابذين، حتى صرفت رأيي إلى هواكم، وأنتم معاشر أخفاء الهام^(٣)، سفهاء الأحلام، ولم آت - لا أبالكم - بجرأ^(٤)، ولا أردت لكم ضرأ^(٥)».

ثم إنه عليه السلام رفع راية أمان مع أبي أيوب الأنصاري فناداهم: «من جاء هذه الراية منكم ممن لم يقتل ولم يستعرض فهو آمن، ومن انصرف منكم إلى الكوفة أو إلى المدائن وخرج عن هذه الجماعة فهو آمن، إنه لا حاجة لنا بعد

(١) تاريخ الطبري/ج٣/ص٦٢، والكمال في التاريخ/ج٣/ص١٤٩، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية/مجلد٤/ج٧/ص٣١٥ بلفظ آخر.

(٢) المقدار: القدر الإلهي، واحتبلهم: أوقعهم في حبالته فهم مقيدون للهلاك لا يستطيعون منه خروجاً.

(٣) الهام: الرأس، وخفّتها كناية عن قلة العقل.

(٤) البجر بالضم: الشر والأمر العظيم والداهية.

(٥) شرح النهج لمحمد عبده/ج١/ص٨٦، وبحار الأنوار/ج٣٣/ص٣٥٧/ج٥٩٢.

أن نصيب قتلة إخواننا منكم في سفك دمائكم»^(١) وكانوا أربعة آلاف فانسحب منهم ألف ومئتان وتفرقوا، وبقي ألفان وثمانمائة مع عبد الله بن وهب كانت الحرب معهم^(٢).

وفي كشف الغمة للأربلي رحمته الله عن ابن طلحة أنهم كانوا اثني عشر ألفاً استأمن ثمانية آلاف بعد أن سمعوا قول أمير المؤمنين عليه السلام في ما نقموه عليه، وبقي على حربه أربعة آلاف بقيادة عبد الله بن وهب وذو الشدية حرقوص، وكانت الحرب بينهم وبينه عليه السلام^(٣).

وفي رواية العوام بن حوشب عن أبيه عن جدّه يزيد بن رُويم قال: «قال علي عليه السلام: يقتل اليوم أربعة آلاف من الخوارج أحدهم ذو الشدية»^(٤) وروى الأربعة آلاف الصدوق في الخصال^(٥)، والراوندي في الخرائج^(٦).

والحاصل أنّ الباقيين مع عبد الله بن وهب لم يتجاوز عددهم الأربعة آلاف على أبعد تقدير، وهؤلاء أصرّوا على عنادهم.

بدء القتال:

ثم إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبدءهم بقتال حتى بدّوه فقد روى قطب الدين الراوندي في كتاب الخرائج عن جندب بن زهير الأزدي أنّ أمير

(١) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٦٤، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٥٠، إلا أنّ فيه (ألف وثمانماية)، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٥، إلا أنّ فيه (فلم يبقَ منهم إلا ألف أو أقل مع عبد الله بن وهب الراسي)، وشرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٧٣ وفيه (مال ألف منهم إلى جهة أبي أيوب).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٩٤-٣٩٧/ج ٦١٩. وروى الأربعة آلاف أيضاً المسعودي في مروج الذهب ج ٢/ص ٤١٧، واليعقوبي في تاريخه/ج ٣/ص ١٧٩.

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٧٦، وبحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٥٢.

(٥) الخصال للصدوق/ج ١/باب السبعة/ص ٣٦٤/ج ٥٨ في آخره.

(٦) نقله عنه في البحار/ج ٣٣/ص ٣٨٥/ج ٦١٥.

المؤمنين عليه السلام نادى يوم النهروان: «من يأخذ هذا المصحف فيمشي به إلى هؤلاء القوم فيدعوهم إلى كتاب الله وستة نبيه وهو مقتول وله الجنة؟»

فما أجابه أحدٌ إلا شاب من بني عامر بن صعصعة، فلما رأى حداثة سنه قال له: «ارجع إلى موقفك»، ثم أعاد فما أجابه أحدٌ إلا ذلك الشاب، قال: «خذه أما إنك مقتول»، فمشى به حتى إذا دنا من القوم حيث يسمعهم ناداهم إذ رموا وجهه بالنبل فأقبل علينا ووجهه كالقنفذ، فقال علي عليه السلام: «دونكم القوم» فحملنا عليهم...»^(١).

وفي رواية ابن ديزيل في كتاب صفين عن مسلم الضبي عن حبة العرني قال: «لما انتهينا إليهم رمونا فقلنا لعلي عليه السلام: يا أمير المؤمنين قد رمونا» فقال: «كفوا»، ثم رمونا فقال لنا: «كفوا»، ثم الثالثة فقال: «الآن طاب القتال، احملوا عليهم»^(٢).

وفي مروج الذهب أنهم رموا أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهو يقول لأصحابه كفوا حتى أتى برجل قتيل متشخط بدمه، فقال علي: «الله أكبر، الآن خلّ قتالهم، احملوا على القوم»^(٣).

نهاية طائفة الخوارج:

بعد أن بدأ الخوارج جيش أمير المؤمنين بالقتال أذن عليه السلام لجيشه بالحمل عليهم فكانوا كرمادٍ اشتدت به الريح في يوم عاصف فقتلوا عن آخرهم ونجا منهم دون العشرة وقتل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام دون العشرة، وهو ما كان أخبر به عليه السلام لما قيل له: «قد عبروا النهر» فقال: «مصارعهم

(١) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٢٨٦.

(٢) المصدر السابق/ص ٣٤٧.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤١٦.

دون التُّطفة، والله لا يفلت منهم عشرة ولا يهلك منكم عشرة»^(١).

قال الشريف الرضي رحمته الله: «يعني بالتُّطفة ماء النهر، وهو أفصح كناية عن الماء وإن كان كثيراً جداً»^(٢).

وفي مروج الذهب أنه عليه السلام قال: «سيروا إلى القوم، فوالله لا يفلت منهم إلا عشرة، ولا يقتل منكم إلا عشرة»^(٣)، ثم ذكر أن جملة من قتل من أصحاب علي عليه السلام تسعة، وأنه أفلت من الخوارج عشرة»^(٤).

وذكر المبرّد في الكامل أنه قتل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام تسعة، وأفلت من الخوارج ثمانية»^(٥).

وروى القطب الراوندي عن جندب في حديث الخوارج أنه قال: «... فكنت أوّل من رمى فقتلوا كلهم إلا تسعة، وقتل من أصحابنا تسعة»^(٦).

وبذلك صرح ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب^(٧).

ذو الثدية: وكان من المقتولين ذو الثدية الذي أخبر النبي صلى الله عليه وآله بقتله على يد أمير المؤمنين عليه السلام وهو يومئذ أمير الخوارج وقائدهم فقد روى جميع أهل السير كافة أن علياً عليه السلام لما طحن القوم طلب ذا الثدية طلباً شديداً، وقلب القتلى ظهراً لبطن، فلم يقدر عليه، فساءه ذلك، وجعل يقول:

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١٠٧، ورواه العلامة المجلسي رحمته الله في البحار/ج ٣٣/ص ٣٦٠، وذكر ما يشبه هذا الكلام عنه عليه السلام المبرّد في الكامل، وقطب الدين الراوندي في الخرائج، نقله عنهما المجلسي رحمته الله في البحار/ج ٣٣/ص ٣٤٩ و ٣٨٥. وذكر ذلك الخوارزمي في مناقب/ص ٢٦٣. واليعقوبي في تاريخه/ج ٢/ص ١٧٩.

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ١٠٧.

(٣) مروج الذهب/ج ٢/ص ٤١٦.

(٤) المصدر السابق/ص ٤١٧.

(٥) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٤٩، ونقله عن الكامل ابن أبي الحديد في شرحه/ج ٢/ص ٢٧٣.

(٦) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٨٥/ج ٦١٥، نقله عن الخرائج.

(٧) المصدر السابق/ص ٣٨٨ - ٣٩١، نقله عن مناقب ابن شهر آشوب.

«والله ما كذبت، ولا كُذِّبت، اطلبوا الرجل، وإنه لفي القوم، فلم يزل يتطلبه حتى وجده وهو رجلٌ مُخَدَّجٌ اليد، كأنها ثديٌّ في صدره»^(١).

وروى إبراهيم بن ديزيل في كتاب صفين عن مسلم الضبي عن حبة العُرني قال: «كان رجلاً أسود مُتَّينَ الريح له ثدي كثدي المرأة إذا مُدَّتْ كانت بطول اليد الأخرى، وإذا تُرِكَت اجتمعت وتقلَّصت وصارت كثدي المرأة، عليها شعرات مثل شوارب الهرة، فلَمَّا وجدوه قطعوا يده ونصبوها على رُمح، ثم جعل علي عليه السلام ينادي: «صدق الله وبلغ رسوله»، لم يزل يقول ذلك هو وأصحابه بعد العصر إلى أن غربت الشمس أو كادت»^(٢).

وقد روى العلامة المجلسي رحمته الله في بحاره قضية إخراج ذي الثدية من بين القتلى عن أبي نعيم الأصفهاني عن سفيان الثوري، وعن تاريخ الطبري، وإبانة ابن بطة، وسنن أبي داود، ومسنند أحمد عن عبد الله بن أبي رافع وأبي موسى الوائلي وجندب وأبي الوضي^(٣).

وروى إخراج ذي الثدية كذلك الطبري في تاريخه، والمسعودي في مروج، وابن كثير في البداية والنهاية، وابن الأثير في الكامل في التاريخ، والأميني في غديره^(٤).

وإليك نصُّ ما رَوَّوه - واللفظ للطبري - «إن علياً خرج في طلب ذي الثدية ومعه سليمان بن ثمامة الحنفي أبو جبرة والريان بن صبرة بن هوذة فوجده الريان بن صبرة بن هوذة في حفرة على شاطئ النهر في أربعين أو

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ٢/ص ٢٧٥، وبحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٥١.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٩١ - ٣٩٢.

(٤) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٦٥، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤١٧، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٥٠، والغدير/ج ٧/ص ٢١٧، وتقدّم النقل عنه سابقاً.

خمسين قتيلاً، قال: فلماً استُخرج نظر إلى عضده فإذا لحم مجتمع على منكبه كئدي المرأة له حلمة عليها شعرات سود، فإذا مدت امتدت حتى تحاذي طول يده الأخرى ثم ترك فتعود إلى منكبه كئدي المرأة.

فلماً استُخرج قال عليّ: «الله أكبر، والله ما كذبت ولا كُذبت...».

ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام في قتلى الخوارج:

١ - في ثواب قتلهم: قد تقدّم (ص ٥٥٩) ما رواه أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله ﷺ في أجر من يقتل الخوارج وأنه ﷺ أمر بقتلهم ثم قال: «فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة»^(١).

وبعد أن استُخرج ذو الندية قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أما والله لولا أن تنكلوا عن العمل لأخبرتكم بما قضى الله على لسان نبيه ﷺ لمن قاتلهم مستبصراً في قتالهم عارفاً للحق الذي نحن عليه»^(٢).

٢ - فيما كان منهم وما وصلوا إليه يقول عليه السلام وقد مرّ بقتلى الخوارج يوم الثَّهر: «بؤساً لكم لقد ضرّكم من غرّكم»، ف قيل له: «مَنْ غرّهم يا أمير المؤمنين؟».

فقال عليه السلام: «الشيطان المضلّ والأنفس الأمّارة بالسوء غرّتهم بالأمانى، وفسحت لهم في المعاصي، ووعدّتهم الإظهار فافتحمت بهم النار»^(٣).

(١) راجع تخريجه (ص ٥٥٩).

(٢) تاريخ الطبري/ج ٤/ص ٦٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٥١، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٦، ورواه في البحار/ج ٣٣/ص ٣٥٦ عن الغارات، وص ٣٨٧ عن الخرائج، ومناقب الخوارزمي/ص ٢٦٣.

(٣) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٣٥٦/ح ٥٨٩، واللفظ له، وتاريخ الطبري/ج ٤/ص ٦٦، والكامل في التاريخ/ج ٣/ص ١٥١، والبداية والنهاية/مجلد ٤/ج ٧/ص ٣١٦، ومروج الذهب/ج ٢/ص ٤١٨، وشرح النهج لمحمد عبده/ج ٤/ص ٧٧.

هذا، وقد روى الشيخ أحمد بن فهد في المهدب وغيره في غيره بأسانيدهم عن المعلّى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يوم النيروز هو اليوم الذي ظفر فيه أمير المؤمنين عليه السلام بأهل النهروان وقتل ذا الشدية»^(١).

وحاصل هذه الطائفة: أنها - بإجماع المسلمين - طائفة باغية خارجة على إمام زمانها بلا وجه حق بل تمرداً وبغياً فقتلوا بسيف الحق وباءوا بسوء العاقبة والخزي في الدنيا والآخرة.

وكان قتاله عليه السلام لهذه الطوائف الثلاث امتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله الذي أخبره والمسلمين بذلك، وهو معجزة لرسول الله صلى الله عليه وآله وكرامة لأمر المؤمنين عليهم السلام، ودليل على أنه على الحق ومن ناواه وعاداه على الباطل.

وقفة مع ابن تيمية في بعض تخرّصاته:

قال في منهاج السنة^(٢): «علي (رض) لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من رسول الله صلى الله عليه وآله وإنما كان رأياً رآه»^(٣).

وهذا ليس ببعيد عن ابن تيمية بعد أن تقدّم عن الألباني أن تكذيبه للحديث الذي يمثل فضيلة لعلي عليه السلام وأهل بيته وهو بشارة لشيعتهم عليهم السلام لا وجه له إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة^(٤).

وبعدما تقدّم من قوله في علي عليه السلام إنما قاتل على الرئاسة وأنه محبّ لهما، ولذا نسبه بعضهم إلى النفاق^(٥).

(١) بحار الأنوار/ج ٣٣/ص ٤٠٤/ح ٦٢٦.

(٢) والحق أن من طالع هذا الكتاب يراه أبعد ما يكون عن منهاج السنة، نعم هو يُعبر عن سنة الحكام الجائرين من بني أمية وبني مروان.

(٣) نقله عنه العلامة الأميني رحمته الله في غديره/ج ٣/ص ١٨٨، منهاج السنة ج ٢/ص ٢٣١.

(٤) راجع (ص ١٦٨).

(٥) راجع (ص ١٦٨).

على أنَّ النُّصب أعماه عن رؤية الروايات الكثيرة والتي تقدّم بعضها في موضعه من أنَّ قتال أمير المؤمنين عليه السلام للطوائف الثلاث كان بعهد من رسول الله ﷺ كما روى ذلك كبار الصحابة كأبي سعيد الخدري، وأبي أيوب الأنصاري وغيرهما.

ويكفي أن ننقل هنا ما نقله العلامة الأميني رحمته الله في غديره من كلام لابن حجر في كتابه (الفتاوى الحديثية) في ابن تيمية قال:

«ابن تيمية عبدٌ خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذلّه، وبذلك صرح الأئمة الذين يتنوا فساد أحواله، وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي، وولده التاج، والشيخ الإمام العزّ بن جماعة، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية، ولم يقصر اعتراضه على متأخري الصوفية، بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما)»^(١).

ومنه تعرف فساد ما قاله الشيخ محمد الخضري في كتاب (محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية) (الدولة الأموية) من «أنَّ حرب صفين لم يكن المراد منها الوصول إلى تقرير مبدأ ديني أو رفع حيف حل بالأمة، وإنما كانت لنصرة شخص على شخص، فشيعة علي تنصره لأنه ابن عم رسول الله وأحق الناس بولاية الأمر، وشيعة معاوية تنصره لأنه ولي عثمان، وأحق الناس بطلب دمه المسفوك ظلماً، ولا يرون أنه ينبغي لهم مبايعة من آوى إليه قتلته»^(٢).

إذ أي مبدأ ديني أعظم من تنفيذ أمر رسول الله ﷺ بقتال القاسطين

(١) الغدير للأميني رحمته الله / ج ٣ / ص ٢١٧ عن الفتاوى الحديثية لابن حجر / ص ٨٦.

(٢) كتاب محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة الأموية - / ج ٢ / ص ٦٧، ونقله عنه العلامة الأميني في غديره / ج ٣ / ص ٢٤٩.

الباغين . وباتفاق المسلمين أنَّ معاوية كان إمام الفرقة الباغية^(١)، وقد كان قتالهم تحت راية الخليفة الحق والإمام العدل الذي يعترف كل مسلم بفضله وحقه وقربه من الله ورسوله ﷺ دون الطلقاء وأبناء الطلقاء .

ثم ألا يكفي الخضري الحيف الذي يحلّ بالأمة لو وليها معاوية، وقد وليها بالقهر والغلبة، فانظر إلى ما حلّ بالأمة نتيجة موبقاته التي لا تُحصى، والتي آلت إلى قتل سيدي شباب أهل الجنة ﷺ .

إلا أنه لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور .

زبدة القول في هذه الطوائف الثلاث الخارجة:

من مجموع ما تقدّم في أحوال الطوائف الثلاث يظهر جلياً لكل منصف يطلب الحق أنها إنما خرجت طلباً للدنيا واغتراراً بما فيها من درهم ودينار، فكان خروجهم فساداً وإفساداً وعلوّاً في الأرض . والشعارات التي تلبّثوا بها كانت لجذب المناصرين والمؤيدين وتكثير السواد حولهم مستغلّين في ذلك صحبتهم لرسول الله ﷺ أو قرابتهم منه ﷺ بسبب أو نسب .

ولذلك قال فيهم أمير المؤمنين عليه السلام: «... كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٢) بلى والله لقد سمعوها ووعوها، ولكنهم حليت الدنيا في أعينهم وراقهم زبرجتها» .

وروى زاذان عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إنه كان يمشي في الأسواق وحده، وهو دالّ يرشد الضال ويعين الضعيف، ويمرّ بالبياع والبقال فيفتح عليه

(١) وقد تقدم في محله ندم عبد الله بن عمر على عدم قتاله مع علي عليه السلام الفئة الباغية، فهل كان ابن عمر - بنظر الخضري - نادماً على عدم نصرته علي عليه السلام لمجرد كونه عدم نصرته شخص على شخص؟!

(٢) القصص/٨٣.

القرآن، ويقرأ ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ ويقول: «نزلت هذه الآية في أهل العدل والتواضع من الولاة وأهل القدرة من سائر الناس»^(١).

وهذا منه عليه السلام ليبين طريقة الذين لا يريدون علوًّا في الأرض ولا فساداً، وتلك الطوائف الثلاث قد أتت ما صدق معه العلو في الأرض والفساد فخرجوا عن المتقين فكان لهم سوء العاقبة وسوء الدار.

والتفسير بالطوائف الثلاث هو ما صرح به الشارح ابن ميثم في شرحه حيث إن «ما فعلوه من المخالفة عليه عليه السلام والقتال له هو طلب للعلو والمفاخرة في الدنيا المستلزم للسعي في الأرض بالفساد وإعراض عن الدار الآخرة، وحسم لمادة إعدارهم أن يقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين»^(٢).

وعن العلامة المجلسي رحمته الله أن ضمير الجمع في قوله عليه السلام «يسمعوا» يرجع إلى الخلفاء الثلاثة لا إلى الطوائف وذلك لأن الغرض من الخطبة ذكر الخلفاء الثلاثة، ويناسبه ما بعد الآية لا سيما ضمير الجمع في سمعوها ووعوها^(٣).

ولا مانع من رجوع الضمير إلى الجميع بعد كونهم مصداقاً لهذه الآية، وإن كان الأقرب بسياق كلامه عليه السلام الرجوع إلى المذكور أخيراً وهي الطوائف الثلاث.

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي/ مجلد ٥/ ج ٢٠/ ص ٣٢٨.

(٢) شرح ابن ميثم/ ج ١/ ص ٢٦٦.

(٣) بحار الأنوار/ ج ٢٩/ ص ٥٤١.

خاتمة

الإمام عليه السلام والخلافة:

قال عليه السلام : «أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يُقارَوا على كِظَة ظالم، ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز».

معاني المفردات:

فَلَقَ الحبة: من الفلق وهو الشق^(١) وهو الذي عليه جمهور المفسرين كما ذكر ابن ميثم في شرحه^(٢).

وذكر أيضاً قولاً آخر نسبته إلى ابن عباس والضحاك وهو أن فلق الحب أي خالقه فيكون قوله عليه السلام : «فلق الحبة» كقوله «فطر الخلائق بقدرته».

برأ النسمة: «برأ أي خلق، قال الفيتومي: «برأ الله تعالى الخليفة يَبْرؤُها بفتحين خلقها فهو الباريء»^(٣)، وفي مجمع البحرين: «الباريء: اسم من أسمائه تعالى، وفسر بالذي خلق الخلق من غير مثال»^(٤).

(١) مجمع البحرين/ج ٥/ص ٢٢٩، والمصباح المنير/ج ٢/ص ٤٨١.

(٢) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٧.

(٣) المصباح المنير/ج ١/ص ٤٧، ولسان العرب/ج ١/ص ٣٥٤.

(٤) مجمع البحرين/ج ١/ص ٤٨/مادة برا.

والنَّسَمَة: كل ذي رُوح من البشر خاصة كما عن المعتزلي^(١).

وعن الفيومي أنها نفس الريح ثم سَمِيَتْ بها النَّفْس، ونحوه في مجمع البحرين وزاد: «ومنه «سبحان الله باريء النسيم» أي خالق النفوس، والنَّسَمَة: الإنسان، وتُطلق على المملوك ذكراً كان أو أنثى»^(٢).

يُقَارَؤا: قال الجوهري: «وقارؤه مقارؤه، أي قرء معه وسكن»^(٣)، وقيل: إقرار كل واحد صاحبه على الأمر وتراضيهما به^(٤).

وفي مجمع البحرين: «وأقر الشيء: أي سكن وانقاد، واستقر الشيء فسكن وقرء»^(٥).

الكِظَة: «شيء يعتري الإنسان من الامتلاء من الطعام حتى لا يطيق التَّنَفُّس»^(٦).

والسَّغْب هو الجوع^(٧)، وقيل: لا يكون السَّغْب إلا الجوع مع الثَّعب كما عن الفيوفي^(٨).

وفي شرح محمد عبده أنه شدة الجوع^(٩).

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٢.

(٢) المصباح المنير/ج ٢/ص ٦٠٤، ومجمع البحرين/ج ٦/ص ١٧٥/مادة نسـم.

(٣) الصحاح/ج ٢/ص ٧٩٠.

(٤) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٤٤.

(٥) مجمع البحرين/ج ٣/ص ٤٥٧/مادة قرر.

(٦) مجمع البحرين/ج ٤/ص ٢٩٠/مادة كظظ. ونحوه في الصحاح ج ٣/ص ١١٧٨. وكذا في شرح المعتزلي

ج ١/ص ٢٠٢.

(٧) مجمع البحرين ج ٢/ص ٨٣، والمصباح المنير ج ١/ص ٢٧٨.

(٨) المصباح المنير ج ١/ص ٢٧٨.

(٩) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٣٦.

الغارب: ما بين العُنُق والسَّنام، وهو الذي يُلقى عليه خِطَامُ البَعير إذا أُرْسِلَ ليرعى حيث شاء^(١).

وفي شرح المعتزلي: وقولهم: قد ألقى فلانٌ حبلَ فلانٍ على غاربه، أي تركه هَمَلًا يسرح حيث يشاء من غير وازع ولا مانع^(٢).

عَفْطَةُ عَنَز: العَنَز أنثى المَعَز^(٣) قال الجوهري: «والعنز: الأنثى من الظباء، والأوعال وهي الماعزة». كما نقله عنه الفيتومي^(٤).
والعفطة: عطفة عنز^(٥).

وقال الشارح المعتزلي: ما تنثره من أنفها، وأكثر ما يُستعمل ذلك في النعجة، فأما العنز فالمستعمل الأشهر فيها «النفطة»، ويقولون: «ماله عافطٌ ولا نافطٌ» أي نعجة ولا عنز ونحوه في تاج العروس، وقال أيضاً هي الضُرْطَةُ، ومنه قول علي عليه السلام «ولكانت دنياكم هذه أهون عندي من عطفة عنز»^(٦).

مراده عليه السلام: أقسم بالله بصفيتين عظيمتين لله تعالى - وهذا يدل على عظم وخطر المقسم عليه وهو تولي أمر الخلافة والتصدي لشؤون المسلمين - أنه لولا تحقق أمور ثلاثة ذكرها لبقى على حاله التي كان عليها منذ وفاة رسول الله ﷺ وأخذ حقه منه قهراً وغصباً.

وهذه الأمور الثلاثة هي:

-
- (١) المصباح المنير/ج ٢/ص ٤٤٤/ مادة غرب، ومجمع البحرين/ج ٢/ص ١٣١. ولسان العرب/ج ١٠/ص ٣٦، والقاموس المحيط/ج ٢/ص ٢٦٤.
(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٢.
(٣) المصباح المنير/ج ٢/ص ٤٣٢. ومجمع البحرين/ج ٤/ص ٢٧.
(٤) المصباح المنير/ج ٢/ص ٤٣٢.
(٥) مجمع البحرين/ج ٤/ص ٢٦١.
(٦) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٣، ومثله في شرح محمد عبده/ج ١/ص ٣٧. وتاج العروس/ج ١٩/ص ٤٨٠، ونحوه في لسان العرب/ج ٩/ص ٢٨٩.

الأول: حضور الحاضر.

الثاني: قيام الحجة بوجود الناصر.

الثالث: ما أخذه الله عز وجل على العلماء من عدم السكون لظلم الظالمين وجوع أو شدة جوع المظلومين.

أما الأول فيراد منه إما حضور من حضر للبيعة كما ذكر ذلك ابن ميثم في شرحه وغيره في غيره^(١)، ومن حضره هم جماعة المسلمين من المهاجرين والأنصار الذين اجتمعوا حوله كربيضة الغنم كما عبّر عليه السلام سالفاً.

وإما حضور الوقت الذي وقته رسول الله ﷺ له للقيام بالأمر كما ذكر ذلك العلامة المجلسي في بحاره كأحد المعاني^(٢).

وعلى الأول يكون ما بعده - وهو وجود الناصر - كالتفسير له^(٣). والأول أقرب. وقد يفرق بين الأول والثاني، بأن مراده من الأول: كل من حضر لبيعته سواء كان ناصراً له بحق كأصحابه الخلص أمثال عمار بن ياسر ومالك الأشتر وأشباههما، أم كان ممن أخذه الحماس آنذاك من أنصار الشيخين واتباعهما فمشوا مع الناس ليباعوا أمير المؤمنين عليه السلام لسبب أو لآخر.

ومراده عليه السلام من الثاني أن الذين حضروا لبيعته وإن لم يكونوا جميعاً ناصرين له فيما يرى ويعمل إلا أنه قد كان فيمن حضر من يكفي لقيام الحجة عليه بوجود الناصر، ولذا كان تخلف البعض ممن بايعه عنه عليه السلام في حروبه التي خاضها، إلا أن من نصره كان كافياً لقيام الحجة.

(١) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٨، وشرح محمد عبده/ج ١/ص ٣٦.

(٢) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٤٣.

(٣) المصدر السابق.

ويبقى الاحتمال الثاني وارداً وهو أنه الوقت الذي أخبره النبي ﷺ به للقيام بالأمر فكان لا بد له من امتثال أمر رسول الله ﷺ .

وأما الثاني وهو وجود الناصر، فقد كان الحجة التي لم تحصل له ﷺ في بادئ أمر القوم ليناهضهم ويجاهدهم كما ذكرنا ذلك في محله .

أما الآن فقد قامت فوجب عليه القيام بأعباء الولاية والخلافة .

وأما الثالث : فقد يُراد من العلماء إما خصوص الأئمة الأطهار ﷺ أو الأعم^(١) ، وعلى كليهما فأمر المؤمنين ﷺ هو أبرز مصاديق هذا العنوان، فإنَّ لهؤلاء العلماء وظيفة إلهية قد كلفهم الله تعالى بها وهي أن لا يركنوا إلى ظالم قد ملأ بطنه من أذى الأئمة وأشهاها، وهناك مظلومون يهلكون أو يكادون من شدة الجوع والمه، فوجب على العلماء مواجهة هؤلاء الظالمين ليأخذوا منهم حق المظلومين، وفي ذلك يقول ﷺ في خطبة له :

«أيها الناس، أعينوني على أنفسكم، وإيّم الله لأنصفن المظلوم من ظالمه، ولأقودن الظالم بخزأته حتى أوردته منهل الحق وإن كان كارهاً»^(٢) .

ويقول ﷺ في خطبة أخرى : «الذليل عندي عزيز حتى آخذ الحق له، والقوي عندي ضعيف حتى آخذ الحق منه»^(٣) .

ثم أنه لولا هذه الأمور الثلاثة لفعل ﷺ ما يفعل الراعي بناقته حيث لا يُبالي بها، أين ترعى، وما ترعى، ومن يأخذها، فكان ﷺ قد جعل الخلافة كناية الراعي حيث يهملها لا يهتم من يتولاها، وما يؤول حالها إليه .

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٤٣ .

(٢) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٢/ص ١٩ ، والخزامة : حلقة من شعر نجعل في دثرة أنف البعير لبشد فيها الزمام ويسهل قياده .

(٣) المصدر السابق/ج ١/ص ٨٩ .

ولكان عليه السلام أبقاها على ما هي عليه منذ وفاة رسول الله ﷺ من الضياع والافتتان اللذين حصلا بخلافة الثلاثة، وقال بعض الشارحين: «التعبير بالكأس لوقوع الناس بذلك التَّرك في حيرة تشبه السكر»^(١)، وقريب منه ما ذكره الشارح ابن ميثم في شرحه^(٢).

ولوجد الناس دنياهم المتمثلة بالخلافة التي طمع بها الطامعون وسفكوا من أجلها الدماء، واستحلوا حرمت الله أهون عنده عليه السلام من عطسة العنز، وزهده عليه السلام بهذه الدنيا مع عدم تحقق الأمور الثلاثة المتقدمة إنما لأنه مع عدم وجود الناصر الذي يقوى به جانبه، ومع كونه مكبل اليدين عن تنفيذ أحكام الله تعالى وإقامة حدوده، وغير متمكن من أن يدفع بهذه الدنيا باطلاً أو يقيم حقاً فإنها بذاتها لا قيمة لها في نظره عليه السلام لأن موقع الخلافة الظاهرية المتمثل بكون المرء حاكماً عاماً ما لم يكن في خدمة الحق وإقامة العدل وإحياء السنن وإماتة البدع لا يعني شيئاً لأولياء الله الحقيقيين الخالصين.

وقد عبّر أمير المؤمنين بنحو هذا التعبير مراراً:

١ - ففي كلام دار بينه عليه السلام وبين عبد الله بن عباس بذي قار^(٣) عند خروجه إلى قتال أهل الجمل في البصرة قال عبد الله بن عباس: «دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار وهو يَخْصِفُ نعله»^(٤) فقال لي: «ما قيمة هذا الثعل؟».

فقلت: «لا قيمة لها». فقال عليه السلام: «والله لهي أحبُّ إليَّ من إمرتكم إلا

(١) بحار الأنوار/ج ٢٩/ص ٥٤٤.

(٢) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٨.

(٣) ذي قار: بلد بين واسط والكوفة وهو قريب من البصرة.

(٤) أي يحزرها، وفي المصباح المنير: «خصف الرجل نعله خصفاً من باب ضرب فهو خصاف، وهو فيه كرفع الثوب» (المصباح المنير/ج ١/ص ١٧١).

أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً»^(١).

٢ - وفي كلام له عليه السلام: «والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت، وإن دنياكم عندي لأهون من ورقة في فم جرادة تقضمها، ما لعلني ولنعميم يفنى ولذّة لا تبقى»^(٢).

٣ - من كلام له عليه السلام: «والله لدنياكم هذه أهون في عيني من عراق خنزير في يد مجذوم»^(٣).

والعراق هو من الحشا ما فوق السرة معترضاً البطن، والمجذوم: المصاب بمرض الجذام. وما أقدر كرش الخنزير وأمعاءه إذا كانت في يد شوّهما الجذام^(٤).

الكتاب الذي دفعه إليه الرجل:

قالوا: «وقام إليه رجل من أهل السّواد عند بلوغه إلى هذا الموضع من خطبته فناوله كتاباً فأقبل ينظر إليه».

أهل السّواد هم ساكنو القرى^(٥) وعن ابن ميثم أنه عليه السلام أراد بهم سواد العراق^(٦) وسمي السّواد سواداً لخضرته بالزروع والأشجار والنّخل، والعرب

(١) شرح النهج لمحمد عبده/ج ١/ص ٨٠. وقد صدق صعصعة بن صوحان بقوله لما بويع أمير المؤمنين عليه السلام. والله يا أمير المؤمنين لقد زينت الخلافة وما زانتك، ورفعتها وما رفعتك، ولهي إليك

أحوج منك إليها تاريخ البعقوبي/ج ٢/ص ١٦٦.

(٢) المصدر السابق ج ٢/ص ٢١٨.

(٣) المصدر السابق ج ٤/ص ٥٢.

(٤) شرح النهج لمحمد عبده/ج ٤/ص ٥٣/تعليقة (١).

(٥) نقله في البحار/ج ٢٩/ص ٥٤٧ عن الجوهرى في الصحاح ج ٢/ص ٤٩٢. وعليه العلامة التستري في بهج

الصباغة ج ٥/ص ٢٦٣.

(٦) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٩.

تسمي الأخضر أسود، قال سبحانه ﴿مُذَهَّامَتَانِ﴾^(١) يريد الخضرة^(٢).

هذا وقد نقل ابن ميثم في شرحه^(٣) عن أبي الحسن الكيدري أنه وجد في الكتب القديمة أن الكتاب الذي دفعه الرجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام كان فيه عدة مسائل:

أحدها: ما الحيوان الذي خرج من بطن حيوان آخر وليس بينهما نسب؟
فأجاب عليه السلام بأنه يونس بن متى عليه السلام خرج من بطن الحوت.

الثانية: ما الشيء الذي قليله مباح وكثيره حرام؟

فقال عليه السلام: «هو نهر طالوت لقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾»^(٤).

الثالثة: ما العبادة التي لو فعلها واحد استحق العقوبة، وإن لم يفعلها استحق أيضاً العقوبة؟

فأجاب عليه السلام بأنها صلاة السكاري.

الرابعة: ما الطائر الذي لا فرخ له ولا فرع ولا أصل؟

فقال عليه السلام: هو طائر عيسى عليه السلام في قوله ﴿وَإِذْ نَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾^(٥).

الخامسة: رجل عليه من الدين ألف درهم وله في كيسه ألف درهم فضمنه ضامن بألف درهم، فحال عليه الحول فالزكاة على أي المالين تجب؟

(١) الرحمن/٦٤.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٤، والبحار/ج ٢٩/ص ٥٤٧.

(٣) شرح ابن ميثم/ج ١/ص ٢٦٩، ونقله عنه العلامة التستري في بهج الصباغة/ج ٥/ص ٢٦٣.

(٤) البقرة/٢٤٩.

(٥) المائدة/١١٠.

فقال عليه السلام : إن ضمن الضامن بإجازة من عليه الدين فلا يكون عليه ، وإن ضمنه من غير إذنه فالزكاة مفروضة في ماله .

السادسة : حج جماعة ونزلوا في دارٍ من دور مكة ، وأغلق واحدٌ منهم باب الدار وفيها حمام فمِثْن من العطش قبل عودهم إلى الدار ، فالجزء على أيهم يجب ؟

فقال عليه السلام : «على الذي أغلق الباب ولم يخرجهن ، ولم يضع لهن ماء» .

السابعة : شهد شهداء أربعة على مُحضر بالزنا فأمرهم الإمام برجمه فرجمه واحدٌ منهم دون الثلاثة الباقيين ووافقهم قومٌ أجنب في الرجم ، فرجع من رجمه عن شهادته والمرجوم لم يمت ثم مات فرجع الآخرون عن شهادتهم عليه بعد موته ، فعلى من يجب ديته ؟

فقال عليه السلام : «يجب على من رجمه من الشهود ومن وافقه» .

الثامنة : شهد شاهدان من اليهود على يهودي أنه أسلم فهل يقبل شهادتهما أم لا ؟

فقال : «لا تقبل شهادتهما لأنهما يجوزان تغيير كلام الله وشهادة الزور» .

التاسعة : شهد شاهدان من النصارى على نصراني أو مجوسي أو يهودي أنه أسلم .

فقال عليه السلام : «تقبل شهادتهما لقول الله سبحانه ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةَ الَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّ﴾^(١) الآية . ومن لا يستكبر عن عبادة الله لا يشهد شهادة الزور» .

العاشرة: قطع إنسان يد آخر فحضر أربعة شهود عند الإمام وشهدوا على قطع يده، وأنه زنى وهو محصن فأراد الإمام أن يرحمه فمات قبل الرجم.

فقال عليه السلام: «على من قطع يده دية يد حسب، ولو شهدوا أنه سرق نصاباً لم يجب دية يده على قاطعها».

«فلما فرغ من قراءته قال له ابن عباس (رضي الله عنهما)^(١): «يا أمير المؤمنين، لو اطردت مقاتلك من حيث أفضيت!».

فقال: «هيهات يا بن عباس! تلك شِقْشِقَةٌ هدرت ثم قرأت».

قال ابن عباس: «فوالله ما أيسفتُ على كلامٍ قطُّ كأسفي على هذا الكلام ألا يكون أمير المؤمنين بلغ منه حيث أراد».

اطرد الشيء: تبع بعضه بعضاً وجرى^(٢)، وفي شرح المعتزلي: «أي أتبع الأول قولاً ثانياً! من قولهم اطرَد النهر إذا تتابع جريه»^(٣).

وأفضيت: أصل أفضى خرج إلى الفضاء^(٤) أي أصحرت وخرجت إلى الفضاء^(٥).

الشقشقة: في جمهرة ابن دريد: هي التي تخرجها البعير من فيه إذا هاج^(٦)، وهي شبيهة بالجلدة الرقيقة تحدث عند نفخ البعير إذا هاج يكون

(١) وفي البحار ج ٢٩/ص ٥٤٦ (قال له ابن عباس رحمه الله عليه) وفي بهج الصباغة/ج ٥/ص ٢٦٥ (قال له ابن عباس رحمه الله).

(٢) المصباح المنبر/ج ٢/ص ٣٧٠.

(٣) شرح ابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٤.

(٤) المصدر السابق، وبهج الصباغة/ج ٥/ص ٢٦٦.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) وفي معاني الأخبار، وعلل الشرائع لشيخنا الصدوق رحمته الله نقلاً عن الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري في تفسيره هذه الخطبة قال: «الشقشقة: ما يخرج البعير من جانب فيه إذا هاج وسكر» معاني الأخبار/ص ٣٦٤، وعلل الشرائع ج ١/ص ١٥٣.

العراق، ولا يكون في البخت، ولا يعرف موضعها منه في غير تلك الحال^(١).

هذا، وقد نقل ابن أبي الحديد عن شيخه أبي الخير مصدق بن شبيب الواسطي في سنة ثلاث وستمائة قال: «قرأتُ على الشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب هذه الخطبة، فلما انتهيتُ إلى هذا الموضع^(٢) قال لي: «لو سمعتُ ابن عباس يقول هذا لقلت له: وهل بقي في نفس ابن عمك أمرٌ لم يبلغه في هذه الخطبة لتتأسف ألا يكون بلغ من كلامه ما أراد؟! والله ما رجع عن الأولين ولا عن الآخرين، ولا بقي في نفسه أحدٌ لم يذكره إلا رسول الله ﷺ»^(٣).

أقول: ليس في نفس أمير المؤمنين من رسول الله ﷺ إلا ما لو طالع ابن الخشاب كلامه ﷺ في نهج البلاغة لعلم موقع رسول الله ﷺ في نفسه ﷺ.

وأنتي لابن الخشاب ومن شابهه أن يقارن بين حال أمير المؤمنين ﷺ مع من تقدّمه في أمر الخلافة بغير حق، وبين حاله ﷺ مع رسول الله ﷺ.

وهذا ممّا لا يخفى على ذي لب.

(١) جمهرة اللغة/ج ١/ص ١٥٣/مادة شقشق، نقله عنه الثوري في بهج الصياغة/ج ٥/ص ٢٦٦.

(٢) يريد موضع قول ابن عباس: «ما أسفت على كلام...».

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد/ج ١/ص ٢٠٥.

انتهيت بفضل الله ومنه وببركات إمام الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف) من هذا العمل المبارك مع قلّة البضاعة وقصر الباع ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ١٥ جمادي الأولى من سنة ١٤٢٢ من هجرة رسول الله ﷺ.
سائلاً المولى تعالى أن يتقبله من عبده بجوده وكرمه ليكون ذخراً لي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم شافعاً عملي هذا بولاية آل محمد وحبهم (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين).

وصلّى الله على رسوله المصطفى الأمين وعلى الأطهار من أهل بيته الغرّ الميامين وسلّم تسليمًا كثيراً، والحمد لله ربّ العالمين.

إسماعيل إبراهيم حريري العاملي

(عفا الله تعالى عنه وعن والديه)

عبّا - جبل عامل

مصادر الكتاب

القرآن الكريم

(أ)

- ١ - الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري/تحقيق الأستاذ علي شيري/دار الاضواء - بيروت/طبعة أولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢ - الاحتجاج لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي من أعلام القرن السادس/مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت/الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣ - الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة لعبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي/دار طيبة - الرياض/طبعة أولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤ - الاثنا عشرية لمحمد بن الحسن الحر العاملي/دار الكتب العلمية - قم - إيران/ ١٤٠٠هـ.
- ٥ - اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي/مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث ومطبعة بعثت/قم ١٤٠٤هـ.
- ٦ - الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد للشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد/دار المفيد - بيروت/طبعة ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م/مجلد ١١ و ١٢ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد رحمته الله.

- ٧ - أنساب الأشراف للبلاذري/ دار النشر، فرانكس شتاينر بئيسبادن/ المطبعة الكاثوليكية - بيروت/ ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.
- ٨ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي وبأسفله تفسير الجالين/ شركة ومطبعة مصطفى البابا الحلبي وأولاده بمصر/ الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٩ - أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث لمحمود أبو رية/ دار الكتاب الإسلامي.
- ١٠ - الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت - لبنان/ الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ١١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر/ دار الجيل - بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- ١٣ - أمالي الشيخ الطوسي لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي/ مؤسسة الوفاء/ بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٤ - الإتحاف بحب الأشراف للشيخ عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي الشافعي/ دار الذخائر للمطبوعات/ قم - إيران عن طبع المطبعة الأدبية بمصر.
- ١٥ - أخبار الدول وآثار الأول لأبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي الشهير بالقرماني، مطبوع بهامش الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري.
- ١٦ - الإفصاح في فقه اللغة لحسين يوسف موسى وعبد الفتاح الصعيدي/ مكتب الاعلام الإسلامي/ إيران - قم، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

(ب)

١٧ - بحار الأنوار للعلامة محمد باقر المجلسي/ مؤسسة الوفاء، بيروت - الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م في طبع، وتحقيق الشيخ عبد الزهراء العلوي/ دار الرضا - بيروت - لبنان في طبع آخر.

١٨- بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة للعلامة محمد تقى التستري/ دار أمير كبير للنشر/ تهران ١٣٧٤هـ.

١٩ - البداية والنهاية لعماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي/ دار الفكر العربي/ طبعة ثانية ١٣٨٧هـ.

(ت)

٢٠ - تاريخ الامم والملوك المعروف بتاريخ الطبري لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات/بيروت.

٢١ - تنقيح المقال في علم الرجال للعلامة الشيخ عبد الله المامقاني/ طبع حجري، المطبعة المرتضوية في النجف الأشرف/ ج ١ - ١٣٤٩هـ، ج ٢ / ١٣٥٠هـ، ج ٣ / ١٣٥٢هـ.

٢٢- تاريخ اليعقوبي لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب المعروف بابن واضح الاخباري/ منشورات المكتبة الحيدرية في النجف/ الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٣ - تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شبر/ دار إحياء التراث العربي/ طبعة ثالثة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٤ - تفسير القمي لعلي بن إبراهيم بن هاشم القمي/ مؤسسة الاعلمي للمطبوعات/ بيروت - لبنان، طبعة أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٥ - تفسير فرات الكوفي لفرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي/ مكتبة الداوري، قم - ايران.

- ٢٦ - ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر/بيروت - لبنان، طبعة ثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢٧ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٨ - تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي/ مطبعة حكومة الكويت، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢٩ - تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي/دار الفكر.
- ٣٠ - تاريخ الخلفاء للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/دار الجيل، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣١ - تاريخ الخميس للديار بكري، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع/بيروت، طبع ١٩٨٣هـ.
- ٣٢ - تاريخ المدينة المنورة لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري، دار الفكر، قم - شارع إرم/تحقيق فهيم محمد شلتوت.
- (ج)
- ٣٣ - الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة للشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد، دار المفيد - بيروت، طبعة ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مجلد ١ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.
- ٣٤ - جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٥ - جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة لأحمد زكي صفوت، دار المطبوعات العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣٦ - جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام للشيخ محمد حسن النجفي/دار إحياء التراث العربي/بيروت - لبنان، الطبعة السابعة ١٩٨١م.

(خ)

٣٧ - الخصال للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق/ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة / ١٤٠٣هـ.

(د)

٣٨ - الدر المنثور في التفسير المأثور لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية/ بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(ذ)

٣٩ - الذخيرة في علم الكلام لعلي بن الحسين الموسوي المعروف بعلم الهدى والشريف المرتضى/ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة/ إيران - قم ١٤١١هـ.

(ر)

٤٠ - الرعاية في علم الدراية للشهيد السعيد الشيخ زين الدين الجبعي العاملي المعروف بالشهيد الثاني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة بهمن - قم - طبعة أولى ١٤٠٨هـ.

٤١ - الرياض النضرة للمحب الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(س)

٤٢ - السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق وضبط وشرح مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي.

٤٣ - السقيفة للشيخ محمد رضا المظفر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - الطبعة الرابعة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.

٤٤ - السلفية بين أهل السنة والإمامية للسيد محمد الكثيري/الغدير للطباعة والنشر والتوزيع/ طبعة أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ٤٥ - السبعة من السلف للسيد مرتضى الحسيني الفيروزآبادي، منشورات مكتبة الفيروز آبادي، طبعة أولى، بيروت - لبنان ١٣٩٨هـ، وطبعة ثانية - قم - إيران ١٤٠٢هـ.
- ٤٦ - سنن النسائي للحافظ أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي/دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٤٧ - سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح لأبي عيسى محمد بن عيسى بن شورة/دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٤٨ - سه رسالة در علم رجال، انتشارات دفشكاه، طهران ١٣٤٤هـ.
- ٤٩ - سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، دار الجيل - بيروت - لبنان/ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥٠ - السيرة الحلبية لعلي بن برهان الدين الحلبي الشافعي، دار إحياء التراث العربي عن أوفست المكتبة الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ٥١ - السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي/ دار المعرفة - بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(ش)

- ٥٢ - شرح نهج البلاغة للشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقاً، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.
- ٥٣ - الشافي في الإمامة للشيخ المرتضى علي بن الحسين الموسوي، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران - إيران ١٤١٠هـ.ق، طبعة ثانية.
- ٥٤ - شرح المنام للشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد/دار المفيد - بيروت، طبعة ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م، مجلد ٨ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

٥٥ - شرح النهج لعز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٥٦ - شرح النهج لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني/مؤسسة النصر، قم ١٣٦٢هـ.

٥٧ - شرح سنن ابن ماجه لأبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، دار الجيل - بيروت.

(ص)

٥٨ - صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، شرح وتحقيق الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٩ - صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٣٤ في يوم الاثنين.

٦٠ - الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ للعلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي، دار الهادي ودار السيرة، الطبعة الرابعة ١٩٩٥م - ١٤١٥هـ.

٦١ - الصحاح لاسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

٦٢ - الصواعق المحرقة مع تطهير الجنان لأحمد بن حجر الهيتمي المكي، مكتبة القاهرة، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

(ط)

٦٣ - طبقات الشافعية لأبي بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي، دار الندوة الجديدة، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٤ - الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر ودار بيروت، بيروت ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

(ع)

٦٥ - علل الشرائع لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق، طبع دار البلاغة - بيروت.

٦٦ - عوالم العلوم والمعارف والأحوال للشيخ عبد الله البحراني الأصفهاني/ج٦ عن فاطمة الزهراء عليها السلام، مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة ١٤٠٥هـ.

٦٧ - العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٦٨ - عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق، الناشر رضا مشهدي.

٦٩ - العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(غ)

٧٠ - الغدير في الكتاب والسنة والأدب للعلامة الشيخ عبد الحسين الأميني النجفي، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٧٢هـ.

٧١ - الغيبة للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة المعارف الإسلامية، إيران - قم، الطبعة المحققة الأولى ١٤١١هـ.

(ف)

٧٢ - الفصول المختارة من العيون والمحاسن لعلم الهدى السيد المرتضى علي بن الحسين الموسوي، دار المفيد، بيروت، طبعة ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مجلد ٢ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

٧٢ - فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته من دلائل الصدق للشيخ محمد حسن المظفر، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧٤ - فجر الإسلام لأحمد أمين المصري، مكتبة النهضة المصرية، ط ٩، ١٩٦٤م.

٧٥ - الفصول المهمة في تأليف الأمة للسيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي، مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى.

٧٦ - في رحاب نهج البلاغة للشهيد الشيخ مرتضى المطهري، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧٧ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دارالريان للتراث، القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٨ - فرائد السمطين للجويني الخراساني، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٧٩ - الفصل في الملل والأهواء والنحل لعلي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، دار الجيل، بيروت - لبنان.

(ق)

٨٠ - القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار إحياء التراث العربي، طبعة أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(ك)

٨١ - الكامل في التاريخ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير الجزري، بهامشه كتاب أخبار الدول وآثار الأول لأبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي، الشهير بالقرماني.

- ٨٢ - الكافي لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، دار صعب ودار التعارف، بيروت، ط ٣.
- ٨٣ - كشف المحجة لثمرة المهجة للسيد رضي الدين بن طاووس، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف - ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م.
- ٨٤ - كمال الدين وتمام النعمة للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة المحققة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٨٥ - الكافئة في إبطال توبة الخاطئة للشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد، دار المفيد، بيروت، طبعة ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مجلد ٦ من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.
- ٨٦ - كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق الشيخ محمد باقر الأنصاري الزنجاني الخوئيني، نشر مطبعة الهادي، قم - إيران، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
- ٨٧ - كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر الشهير بالعلامة الحلي، منشورات شكوري - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٨٨ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٨٩ - كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، للحسن بن يوسف المطهر الحلي المعروف بالعلامة الحلي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٩٠ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(ل)

- ٩١ - لسان العرب لابن منظور، مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٩٢ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(م)

- ٩٣ - معاني الأخبار لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٣٧٩هـ.ق - ١٣٣٨هـ.ش.
- ٩٤ - مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن علي بن الحسن بن علي المسعودي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ٩٥ - مسائل خلافية حار فيها أهل السنة للشيخ علي آل محسن، دار الهادي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٨٧م.
- ٩٦ - محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة الأموية) للشيخ محمد الخضري بك، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٩٦٩م.
- ٩٧ - مسند الروياني، مؤسسة قرطبة القاهرة، طبعة ١٤١٦هـ.
- ٩٨ - من حياة الخليفة عمر بن الخطاب لعبد الرحمن أحمد البكري، الإرشاد للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٩٩ - المراجعات للسيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.
- ١٠٠ - مناقب الإمام علي بن أبي طالب لأبي الحسن علي بن محمد الشافعي الشهير بابن المغازلي، دار الأضواء، بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- ١٠١ - المناقب للموفق أحمد بن محمد المكي الخوارزمي، تحقيق الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ١٤١٧هـ.
- ١٠٢ - الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، صححه وعلّق عليه الشيخ أحمد فهمي محمد المحامي الشرعي بالجيزة، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م، تصوير دار السرور، بيروت.
- ١٠٣ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، منشورات دار الهجرة، إيران - قم، الطبعة الأولى في إيران ١٤٠٥هـ.
- ١٠٤ - مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي، تحقيق أحمد الحسيني، مؤسسة الوفاء، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٠٥ - ميزان الاعتدال لشمس الدين الذهبي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابا الحلبي وشركاه، طبعة أولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ١٠٦ - مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات دار مكتبة الحياة.
- ١٠٧ - الميزان في تفسير القرآن للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٠٨ - مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل للشيخ حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ١٠٩ - منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة للمحقق ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، منشورات المكتبة، طهران - الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ.
- ١١٠ - مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني، منشورات الشريف الرضي، إيران - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

- ١١١ - المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت - لبنان، بإشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- ١١٢ - المعجم الوسيط، الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، طبعة ثالثة ١٤٠٨هـ.
- ١١٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١١٤ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١١٥ - منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي بن حسام الشهير بالمتقي الهندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١١٦ - المعارف لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١١٧ - مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود الغراء البغوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١١٨ - المعجم الكبير لحافظ سليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ودار إحياء التراث العربي - لبنان.
- ١١٩ - منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة للفقهاء المحدث قطب الدين الراوندي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٠ - مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢١ - مأساة الزهراء عليها السلام للعلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي، دار السيرة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢٢ - مصادر نهج البلاغة واسانيده للسيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(ن)

١٢٣ - النص والاجتهاد للسيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي، تحقيق أبو مجتبى، الدار الإسلامية - بيروت عن نسخة مطبوعة سيد الشهداء عليه السلام قم ١٤٠٤هـ.

١٢٤ - نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرضى والبتول والسبطين لجمال الدين محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد الزرندي الحنفي، إصدار مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

١٢٥ - النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية للسيد محمد بن عقيل، دار الزهراء، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.

١٢٧ - نهج الحق وكشف الصدق للحسن بن يوسف المطهر المعروف بالعلامة الحلي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت - لبنان ١٩٨٢م.

(و)

١٢٨ - وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران، ١٤٠٤هـ.

١٢٩ - وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، المكتبة الإسلامية طهران، الطبعة السادسة ١٤٠٣هـ.

(ي)

١٢٠ - ينابيع المودة للشيخ سليمان البلخي القندوزي الحنفي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت - طبعة أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الفهرس

٥	الإهداء
٧	المقدمة
١٥	نص الخطبة الشقشقية
١٩	كلمة لا بد منها حول هذه الخطبة

الفصل الأول

٢٥	في خلافة أبي بكر بن أبي قحافة
٢٥	الهوية الشخصية لأبي بكر
٢٨	احتجاج أبي بكر في السقيفة على الأنصار
٣٠	احتجاج عمر عليهم
٣٠	تقديم عمر أبا بكر على المهاجرين
٣٢	كلام آخر لعمر
٣٣	احتجاج أمير المؤمنين (ع) على الأنصار
٣٤	احتجاجه (ع) على المهاجرين
٣٦	موقفه (ع) وبني هاشم من بيعة أبي بكر
٣٨	موقف المهاجرين والأنصار
٤٠	لماذا اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة؟

- ٤٥ انفراط عقد الأنصار في السقيفة
- ٤٦ موقف سعد بن عبادة ومصيره
- ٥٠ محاولات لتصحيح بيعة أبي بكر:
- ٥٠ تصحيح مبدأ الاختيار بحجية فعل الصحابة
- ٥١ بطلان نظرية عدالة الصحابة
- ٥٤ الأدلة على حجية فعل الصحابة في طرق تعيين الخليفة
- ٥٤ - الدليل الأول والرد عليه
- ٥٥ روايات الخلفاء الاثني عشر
- ٥٨ الخلفاء الاثنا عشر عند العامة والخاصة
- ٦٠ بعض المؤيدات على عدم كون الخلفاء الاثني عشر ما عند السنة
- ٦٠ المؤيد الأول
- ٦٤ ما ورد في ذم بني أمية وبني الحكم
- ٦٧ ليست الخلافة للطلاق ولا لأولادهم
- ٦٨ المؤيد الثاني
- ٧١ - الدليل الثاني: حديث الاقتداء بالخليفين الأول والثاني
- ٧١ مناقشته سنداً
- ٧٣ مناقشته دلالةً
- ٧٥ الدليل الثالث: الاجماع
- مناقشته وبيان فسادة:
- ٧٥ ليس الخلاف في شخص الخليفة فقط، بل في طريقة التعيين أيضاً

- ٧٦ الإكراه على البيعة ومخالفات القوم في ذلك
- ٧٧ المخالفة الأولى: إغضاب سيدة النساء
- ٧٩ المخالفة الثانية: إنكار أخوة علي(ع) لرسول الله(ص) خلافاً للنصوص
- ٨٢ المخالفة الثالثة: الهجوم على بيت آل الرسول (علي وفاطمة(ع))
- ٨٤ الدليل الرابع: نظرية أهل الحل العقد
- ٨٤ اختلافهم فيها
- ٨٥ فساد هذه النظرية
- ٨٦ الأدلة الخاصة على تقديم أبي بكر
- ٨٧ ١. أنه أفضل المهاجرين والجواب عنه
- ٨٨ ٢. صاحب رسول الله وثاني اثنين والجواب عنه
- ٨٩ ٣. خليفة رسول الله على الصلاة
- ٩٢ - ٩٠ روايات الصلاة
- ٩٢ مناقشة هذه الروايات: سنداً
- ٩٢ موقف عائشة من أمير المؤمنين(ع)
- ٩٤ حال بقية الرواة
- ٩٥ مناقشتها دلالة
- ٩٥ ١. تناقض الروايات في الدلالة
- ٩٥ ٢. روايات الصلاة تظهر مخالفة عائشة للنبي
- ٩٦ ٣. روايات الصلاة دليل على عدم أهلية عمر للخلافة
- ٩٦ ٤. روايات الصلاة دليل على عدم أمر النبي أبا بكر بالصلاة

- عائشة هي التي أمرت بصلاة أبيها ٩٧
- كلام مفيد للمعتزلي في ذلك ٩٧
- الوضع على علي (ع) في روايات الصلاة ٩٩
- فساد تلك الروايات سنداً ٩٩
- فسادها دلالة ١٠٠
- مناقشة ثالثة لروايات الصلاة ١٠١
- وجوه المنع من كون الأمر بالصلاة يوجب الإمامة ١٠١
- الوجه الأول: أبو بكر ليس الأقرأ ولا الأعلم بالسنة ولا الأقدم هجرة ولا الأكبر سنأ .. ١٠١
- حديث «باب مدينة العلم» ١٠٣
- حديث الفردوس فاسد ١٠٦
- الوجه الثاني: روايات الصلاة توجب خلافة عبد الرحمن بن عوف وصهيب الرومي ١٠٨
- الوجه الثالث: استخلاف رسول الله جماعة على الصلاة في حياته ولم يلزم إمامتهم بعده ١٠٨
- روايات صلاة النبي خلف أبي بكر ١١٠
- فساد هذه الروايات سنداً ودلالة ١١٠ - ١١٣
- الوجه الرابع: تناقض روايات الصلاة مع كون أبي بكر في جيش أسامة الذي أمر النبي بإنقاذه ١١٣
- المفارقة بين أمر النبي (ص) بصلاة أبي بكر وأمره (ص) بالكتاب والدواة في مرضه ١١٥
- أوامر منه (ص) أخذوا بها في مرضه وتركوا منها:
- أمر النبي (ص) في طلب الدواة والكتف ١١٥ - ١١٨

- روايات رد طلبه أو روايات الهجر ١١٨
- من القائل: إن النبي ليهجر؟! ١٢١
- مخالفات عمر لتثبيت بيعة أبي بكر وزحزحة علي(ع) ١٢٣
- المخالفة الأولى: رد أمر النبي(ص) بطلب الدواة والكتف وفيها:
- ١ - مخالفة أمره(ص) ١٢٣
- ٢ - قوله (حسبنا كتاب الله) ١٢٣
- ٣ - إساءة الأدب في محضره(ص) ١٢٤
- قوله كان سبباً في تجرؤ البعض على رد قوله(ص) ١٢٥
- قول النقيب أبي جعفر المعتزلي في ذلك ١٢٥
- كلام للنقيب المذكور ومناقشته ١٢٦
- المخالفة الثانية: إقرار عمر بأن علياً هو ولي الأمر وعدوله عنه ظلاماً ١٢٨
- المخالفة الثالثة: كراهية عمر اجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم في كلام له
- لابن عباس ١٣١
- عودٌ على حديث الكتاب والدواة ١٣٣
- لماذا عدل النبي(ص) عن كتابة الكتاب ١٣٤
- اعتذارات المعارضين وإبطالها
- عرض كلام السيد شرف الدين مع الشيخ البشري في ذلك ١٣٥
- عودٌ على بدء:
- ٤ - أبو بكر خير الأصحاب وسيدهم ١٤١
- والجواب عنه ١٤١

- ١٤٢ كلام لأمير المؤمنين (ع) في ذلك
- ١٤٤ ٥ - أبو بكر أحبهم إلى رسول الله (ص)
- ١٤٤ والجواب عنه
- ١٤٩ ٦ - إن أبا بكر أسن الأصحاب والجواب عنه
- ١٥١ دعوى النص الخاص على أبي بكر
- ١٥١ النص الخفي: حديث الاستخلاف في الصلاة وردّه
- ١٥٢ حديث سد الأبواب
- ١٥٢ من جهات ثلاثة: الأولى: إنه موضوع
- ١٥٣ الثانية: معارض بروايات أكثر
- ١٥٥ الثالثة: صدوره منه (ص) في مرض موته على فرض الصدور
- ١٥٦ النص الجلي: حديث إرسال النبي إلى أبي بكر ليعهد إليه
- ١٥٦ مناقشة سنداً ودلالة وبيان فساد من جهات عدة
- ١٥٨ حديث إرجاعه (ص) امرأة إلى أبي بكر
- ١٥٩ فساد الاستدلال به
- ١٥٩ حديث الاقتداء وردّه
- ١٦٠ تعليل عمر الاسراع إلى بيعة أبي بكر
- ١٦١ التعليق على ذلك وبيان إدانته فيه
- ١٦٢ قول عمر: بيعة أبي بكر فلتة
- ١٦٣ معنى الفلتة التي أطلقها عمر
- ١٦٦ كلام للسيد المرتضى في ذلك

- التعليق عليه ١٦٧
- نحل فضائل أمير المؤمنين(ع) لأبي بكر ١٦٧
- كلام في ابن تيمية ١٦٧
- علم أبي بكر بحق علي(ع) في الخلافة ١٦٩
- مقامه(ع) ١٧٢
- موقفه(ع) بعد غضب حقّه: ١٧٣
- ١ - لا أنصار ليقوم بهم ١٧٤
- ٢ - الصبر على نهب حقّه وأخذ تراثه ١٧٥
- ذكر بعض مخالفات أبي بكر
- ١ - إغضابه سيدة النساء بأخذ فدك منها غضباً وظلماً ١٧٦
- ردّها(ع) عليه بالكتاب ١٧٧
- ٢ - تخلفه عن جيش أسامة ١٨٠
- ٣ - عدم إقامة الحد على خالد بن الوليد ١٨١
- ٤ - مخالفته رسول الله في تعيين خليفة له ١٨٢
- ٥ - إقدامه وعمر على إحراق بيت علي وفاطمة(ع) ١٨٣
- عودٌ على الخطبة: قوله(ع) (ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربّه) ١٨٥
- اختياره(ع): الصبر ١٨٥
- الخلافة حق علي وإرثه، فلماذا تركه؟ ١٨٧
- الامامة إرث النبوة ١٨٩
- هل بايع علي(ع) ١٩١

- ١٩٢ قول أهل السنة في ذلك
قول الامامية:
- ١٩٢ قول المفيد: إنه لم يبايع أبداً ودليله
قول آخرون: إنه بايع ودليلهم:
- ١٩٣ روايات عند العامة والخاصة عى بيعته (ع)
- ١٩٦ وقوع البيعة منه (ع) كرهاً
- ١٩٧ تاسي أمير المؤمنين (ع) بالانبياء قبله
- ١٩٩ توجيه كلام الشيخ المفيد (ره)
- ٢٠٠ وقفة مع الشارح المعتزلي في تظلم أمير المؤمنين (ع)
- ٢٠٥ خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني

- ٢٠٧ في خلافة عمر بن الخطاب
- ٢٠٩ انتقال الخلافة إلى عمر بن الخطاب
- ٢٠٩ بيان معنى قوله (ع) (حتى مضى الأول لسبيله...) إلى آخره
- ٢١١ عمر من شدّ خلافة أبي بكر
- ٢١١ دهاء أبي بكر السياسي
- ٢١٣ تعاقد الأول والثاني وآخرين على غضب الأمر
استخلاف أبي بكر عمر على المسلمين:
- ٢١٥ موت أبي بكر
- ٢١٥ للاستخلاف ثلاث صور:

- ملاحظات على هذا الاستخلاف: ٢١٧
- الملاحظة الأولى: مقارنة بين استخلاف أبي بكر عمر في مرض موته ورد قول النبي (ص) في مرض موته ٢١٧
- الملاحظة الثانية: كيف عرف عثمان أن أبا بكر يريد عمر ٢١٨
- الملاحظة الثانية: الطعن على رسول الله (ص) في ذلك ٢١٩
- كلام أبي بكر وهو يحتضر ٢١٩
- التعليق عليه ٢٢٠
- من هو عمر بن الخطاب؟ ٢٢٢
- عوداً على الخطبة: بيان وجه تمثيله بالبيت ٢٢٣
- استقالة أبي بكر ٢٢٥
- اعتذار المعتزلي لأبي بكر في الاستقالة ٢٢٦
- عدم صحة هذا الاعتذار ٢٢٦
- عوداً على الخطبة ٢٢٩
- صفات الخليفة الثاني:
- الصفة الأولى: الخشونة في الطبع ٢٣١
- الصفة الثانية: غلاظة كلامه ٢٣١
- الصفة الثالثة: خشونة مسه ٢٣١
- ذكر بعض ما يدل على هذه الصفات من وقائع وحوادث:
- ١ - غلاظته وشدته وجفاؤه في التعدي على بيت النبوة ٢٣٢
- ٢ - جراته على رسول الله (ص) لما أراد الصلاة على بن أبي بن سلول ٢٣٢
- ٣ - ضربه أم فروة أخت أبي بكر بالدرّة ٢٣٢

- ٢٣٢ ٤ . غلظته على جبلة بن الأيهم مما أدى إلى ارتداده
- ٢٣٣ ٥ . جرأته على النبي (ص) في الحديدية
- ٢٣٤ كلام للمعتزلي في غلاظة عمر ويبرّر ذلك
- ٢٣٤ الرد عليه
- ٢٣٥ الصفتان الرابعة والخامسة: كثرة عثاره واعتذاره
- من عثراته:
- ٢٣٦ ١ . التعدي على صداق النساء ورد امرأة عليه
- ٢٣٧ ٢ . عثرته في مسالة في الإرث
- ٢٣٧ ٣ . ارتكابه ثلاثة عثرات في واقعة واحدة
- ٢٣٨ ٤ . أراد أن يرجم امرأة ولدت لستة أشهر
- ٢٣٨ ٥ . تحريمه: متعة الحج ومتعة النساء وحي على خير العمل
- ٢٣٨ كلام لأحمد أمين في فجر الاسلام في عمل عمر بالرأي
- تتمة صفات عمر:

- ٢٣٩ قوله (ع) في وصفه (فصاحبها كراكب الصعبة...) إلى آخر كلامه
- ٢٤٠ المراد من صاحب الحوزة
- ٢٤٢ حال الناس في زمن عمر بن الخطاب
- ٢٤٤ تخطبه في الأحكام، أمثلة على ذلك
- ٢٤٦ صبر أمير المؤمنين على كل ذلك

الفصل الثالث

- ٢٤٧ خلافة عثمان بن عفان

- ٢٤٩ موت عمر واستخلاف عثمان بن عفان
- ٢٤٩ قتل عمر على يد أبي لؤلؤة
- ٢٥١ أهل الكتاب هم الذين سموا عمر بالفاروق
- ٢٥٢ نصيحة عبد الله بن عمر وعائشة لعمر بالاستخلاف
- ٢٥٣ التعليق عليه، وذكر النص على علي (ع)
- ٢٥٥ إنكار المعتزلي النص على أمير المؤمنين (ع)
- الرد عليه:
- ٢٥٥ النصوص موجودة
- ٢٥٦ لو صح عدم احتجاج أمير المؤمنين (ع) بالنص الخاص، فلماذا؟
- ٢٥٦ رواية الشيعة احتجاج أمير المؤمنين (ع)
- ٢٥٦ احتجاج جماعة من المهاجرين والأنصار على أبي بكر تصديه للخلافة مكان علي (ع)
- ٢٦١ مناشدة أمير المؤمنين (ع) لأبي بكر واحتجابه عليه
- ٢٦٧ عوداً على الاستخلاف
- ٢٦٨ تصريح عمر أن النبي لم يستخلف وفي هذا رد للنص على أبي بكر
- ٢٦٨ مساواة عمر بين قول النبي وقول أبي بكر في الاستخلاف وعدمه
- مخالفة عمر لقول النبي (ص) «الأئمة من قريش» لتمنيّه حياة سالم مولى أبي
- ٢٦٨ حذيفة ليستخلفه
- ٢٦٩ كلام للجاحظ في ذلك
- ٢٧٠ قصة الشورى وانتاجها خلافة عثمان
- ٢٧١ غمز عمر في أصحاب الشورى ما خلا عثمان وإشارته إلى أنه الخليفة بعده

مخالفات عمر في الشورى المبتدعة:

- ١ . خروجه عن مبدأي النص والاختيار ٢٧٧
- ٢ . قوله أن النبي(ص) مات وهو راضٍ عن الستة ٢٧٧
- ٣ . حصره بخصوص الستة ٢٧٨
- ٤ . غمزه فيهم، والإشارة إلى تعيين أحدهم ٢٧٨
- قوله في علي(ع): إن فيه دعاية ٢٧٩
- ردّ أمير المؤمنين(ع) ذلك ٢٧٩
- كلام للمعتزلي في استبعاد قول عمر ذلك ٢٨٠
- التعليق عليه ٢٨٠
- كلام عمر في عثمان ٢٨١
- ٥ . جعل ولده عبد الله حكماً بين الستة ٢٨١
- ٦ . ترجيح كفه الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف دون سواها ٢٨١
- الأمر السابع: أمره بقتل المخالف للثلاثة المتقدمة ٢٨٢
- الإمر الثامن: أمره بقتل الستة بعد الثلاثة أيام ٢٨٣
- سعي عمر لقتل علي(ع) ٢٨٣
- لماذا دخل علي(ع) في الشورى وهو يعلم أنه لن يفوز؟ ٢٨٣
- هل دخل مكرهاً أم طائعاً؟ ٢٨٤
- إنكار المعتزلي قول عمر: أن النبوة والامامة لا يجتمعان في بيت واحد ٢٨٤
- التعليق عليه ٢٨٥
- سبب رضا علي(ع) بالدخول في الشورى ٢٨٦

- الامر التاسع: علم عمر باختيار عثمان ليس فراسة منه ٢٨٨
- لماذا اختار عمر الشورى بدلاً عن الاستخلاف الصريح ٢٩١
- بأن تجر وباء لا تجر في حب علي(ع) وعثمان لقرابتهما ٢٩٢
- الامر العاشر: لماذا رفض علي(ع) البيعة على سيرة الشيخين؟ ٢٩٣
- انفراط العلاقة بين عثمان وعبد الرحمن بن عوف ٢٩٣
- في بيان معاني الفاظ كلامه(ع) ٢٩٦
- مناشدته(ع) أصحاب الشورى واحتجابه عليهم ٢٩٧
- صفات عثمان بن عفان:
١. نافجاً حضيئه ٣٠٤
 ٢. بين نثيله ومعتله ٣٠٥
 - سياسة عثمان في العطاء بتقديمه قرابته على باقي المسلمين ٣٠٦
 - نماذج من ذلك ٣٠٨
- مخالفات أخرى منها:
١. رد عمه الحكم إلى المدينة وهو طريد رسول الله(ص) عنها ٣١٠
 ٢. سوء عماله وجشعهم ٣١٠
 ٣. توليته سعيد بن العاص الكوفة برغم سوءه ٣١١
 ٤. أذيته عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود ٣١١
 ٥. نفيه أبا ذر وتعذيبه ٣١٢
 ٦. منعه إقامة الحد على الوليد بن عقبة ٣١٣
 ٧. تعطيله الحد على عبيد الله بن عمر بن الخطاب ٣١٣

- رد المعتزلي المطاعن على عثمان: ٣١٥
- ١ - إنه من أهل بدر ٣١٦
- ٢ - إنه من أهل بيعة الرضوان ٣١٦
- ٣ - إنه من العشرة المبشرة ٣١٦
- الجواب عنها: جواب عام، الطعن في السند ٣١٦
- جواب خاص: ما معنى أن الله غفر لأهل بدر ٣٢١
- رد حديث بيعة الرضوان في عثمان ٣٢٢
- حديث العشرة المبشرة: ٣٢٤
- مناقشته: سنداً ٣٢٥
- دلالة ٣٢٧
- التبشير بالجنة ليس مختصاً بمن ورد في حديث العشرة يدل على ذلك آيات
وروايات عامة وخاصة ٣٢٧
- جواب السيد المرتضى على حديث العشرة ٣٣١
- التعليق على الجواب وتوجيهه ٣٣١
- سقوط الرواية عن الاعتبار ٣٣٥
- مقتل عثمان بن عفان ٣٣٦
- موقف أمير المؤمنين (ع) من قتل عثمان ٣٣٩
- ١ - موقفه (ع) من خلافة عثمان ٣٤٠
- ٢ - موقفه (ع) من أعماله في خلافته ٣٤٢
- ٣ - موقفه (ع) منه مدة الحصار ٣٤٥

- ٤ - لا دخل له (ع) في قتل عثمان ٣٥١
- هل رضي (ع) بقتله أم سَخِطَ؟ ٣٥٥
- مناقشة المعتزلي لرواية حمّال الخطايا ٣٦٠
- الجواب عنها ٣٦٠
- ٥ - موقفه (ع) من قتلة عثمان ٣٦٤
- ٦ - من شارك وحرّض على قتل عثمان (دور جماعة في قتله) ٣٦٩
- ٧ - من قتل عثمان ٣٨٠

الفصل الرابع

- ٣٨٣ خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)
- ٣٨٥ قوله (ع) (فما راعني إلا والناس إلي كعرف الضبع...) إلى آخره
- ٣٨٥ بيان معنى كلامه (ع)
- ٣٨٧ كيف حصلت البيعة لأمير المؤمنين (ع)
- ٣٩٠ رفضه (ع) البيعة ثم قبوله لها
- ٣٩٢ المتخلفون عن بيعة أمير المؤمنين (ع)
- موقف طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعائشة زوج النبي (ص) من خلافة
- ٣٩٥ أمير المؤمنين (ع)
- ٣٩٥ دعوى الإكراه في بيعة طلحة والزبير
- ٣٩٦ بيان فساد هذه الدعوى
- ٤٠٢ موقف عائشة من بيعته (ع)

الناكثون والقاسطون والمارقون:

قوله (ع) (فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة ومرقت أخرى وقسط آخرون...) ٤٠٤

بيان معنى كلامه (ع) ٤٠٤

الطوائف الثلاثة في الروايات ٤٠٥

في سبب خروج هذه الطوائف:

الناكثون: لماذا أخرجوا؟ ٤٠٨

خلفية خروج طلحة والزبير ٤٠٨

إقرارهما بالبيعة طائعين وانها كانت بيعة طمع ٤٠٩

خلفية خروج عائشة ٤١٣

إعذار أمير المؤمنين (ع) إلى أهل الجمل ٤١٤

إعذار آخر منه (ع) مع ابن عباس ٤١٦

تحذيرات متعددة لعائشة ٤١٧

١. تحذير النبي (ص) ٤١٧

٢. تحذير أمير المؤمنين (ع) ٤١٨

٣. تحذير أم سلمة (رض) ٤١٨

٤. تحذير زيد بن صوحان (رض) ٤١٩

٥. تحذير أبو الأسود الدؤلي (رض) ٤٢٠

٦. تحذير مالك الأشتر (رض) ٤٢٠

لوم أخيها محمد لها على الخروج ٤٢١

مقارنة بين موقفها وموقف أم سلمة ٤٢١

- ٧ - تحذير جارية بن قدامة السعدي لها ٤٢٢
- تجاوزات أصحاب الجمل: ٤٢٣
- ١ - إخراجهما حبيس رسول الله (ص) من سترها ٤٢٣
- ٢ - نكتهم البيعة ٤٢٤
- ٣ - قتلهم أصحاب عثمان بن حنيف صبراً وظلماً ٤٢٤
- ٤ - قتلهم الفتى الذي خرج يدعوهم إلى كتاب الله ٤٢٥
- مصير طلحة والزبير وعائشة ٤٢٧
- مقتل طلحة وكيفية قتله ٤٢٧
- مقتل الزبير ٤٢٩
- الزبير لم يعتزل الحرب ولكنه انهزم ٤٢٩
- احتجاج أمير المؤمنين (ع) على الزبير يوم الجمل ٤٣٢
- مصير عائشة بنت أبي بكر ٤٣٤
- تقريع أمير المؤمنين (ع) لها ٤٣٥
- رواية أبي بكر «لن يفلح قوم تدبر أمرهم امرأة» ٤٣٦
- حكم الناكثين:
- عند العامة ٤٣٦
- عند الخاصة ٤٣٧
- دعوى توبة طلحة والزبير وعائشة ٤٣٩
- فساد هذه الدعوى:
- طلحة والزبير قاتلا حتى النفس الأخير ٤٤٠

- هل تابت عائشة؟ ٤٤٤
- روايات في توبتها ٤٤٤
- نقض هذه الدعوى ٤٤٤
- اختلاف معاملة امير المؤمنين(ع) بين أصحاب الجمل وأصحاب معاوية لا يدل
- على خصوصية لأصحاب الجمل ٤٤٦
- كتابه(ع) إلى أهل الكوفة بعد انهزام أهل الجمل ٤٤٨
- القاسطون: هم أصحاب معاوية بن أبي سفيان ٤٥٠
- نبذة من موبقات معاوية بن أبي سفيان:
- ١ - بغضه الشديد لأهل بيت النبي وسنه لعن الوصي وأهل بيته على المنابر .. ٤٥٠
- ٢ - سطوته وظلمه لشيعة علي(ع) ٤٥٦
- ٣ - نشره الوضع في الروايات في فضائل أعداء علي(ع) ٤٥٧
- قذف ابن أبي الحديد الشيعة بالوضع ٤٥٩
- الجواب عليه ٤٦٠
- ٤ - استلحاقه زياداً بن سمية ٤٦٠
- ٥ - قتله جماعة من الصحابة (حجر بن عدي وأصحابه وعمرو بن الحمق الخزاعي) ٤٦٢
- ٦ - قتله الامام الحسن المجتبي(ع) بالسم ٤٦٦
- ٧ - عقده البيعة لولده يزيد الفاجر الفاسق ٤٦٨
- ٨ - إنه إمام الفئة الباغية باتفاق المسلمين ٤٧٠
- فيما ورد في حق معاوية بن سفيان:
- ١ - لعن رسول الله له ولأبيه وأخيه ٤٧٤

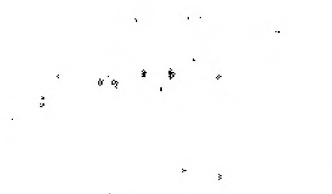
- ٢ - أمره (ص) بضرب عنقه ٤٧٥
- ٣ - لعنه (ص) له مرة أخرى ٤٧٦
- ٤ - تصريح رسول الله (ص) أن معاوية مبتدع ٤٧٦
- ٥ - دعاؤه (ص) عليه بأن لا يشبع ٤٧٧
- ٦ - ما ورد فيه عن أمير المؤمنين (ع) ٤٧٢
- ٧ - ما ورد فيه عن الحسن المجتبى (ع) ٤٨١
- ٨ - ما ورد فيه عن سيد الشهداء (ع) ٤٨١
- ٩ - ما ورد فيه عن عمار بن ياسر (رض) ٤٨٢
- ١٠ - ما ورد فيه عن قيس بن سعد بن عبادة (رض) ٤٨٣
- هدف معاوية من حربه أمير المؤمنين (ع) ٤٨٣
- كان معاوية طالباً للرئاسة ٤٨٣
- خذلانه عثمان لما استنجده ٤٨٣
- إعذار علي (ع) إلى معاوية ٤٩١
- سبب أنظار معاوية ومماطلته في جواب أمير المؤمنين (ع) ٤٩٢
- التحاق عمرو بن العاص بمعاوية ٤٩٤
- قول الحسن المجتبى (ع) في عمرو بن العاص ٤٩٦
- وقفة مع المعتزلة في صحة الاختيار ٥٠٠
- تحريض معاوية أهل الشام على محاربة علي (ع) ٥٠٤
- أهم ما حصل في صفين:
- ١ - غلبة معاوية على الماء ومنعه عن أمير المؤمنين (ع) وجيشه ٥٠٥

- ٢ . غلبة أمير المؤمنين (ع) على الماء وسماحه لجيش الشام بالاستفادة منه ... ٥٠٥
- ٣ . استشهاد بعض أصحاب علي (ع): عمار بن ياسر، هاشم المرقال، عبد الله بن بديل وغيرهم ٥٠٥
- ٤ . مقتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب في جيش معاوية ٥٠٦
- ٥ . فرار معاوية وعمرو بن العاص من مبارزة أمير المؤمنين (ع) ٥٠٧
- ٦ . خدعة رفع المصاحف وخلاف أهل العراق: ٥٠٩
- أ . في الوقعة التي سبقت خدعة رفع المصاحف وهي وقعة ليلة الهرير ٥٠٩
- ب . ما وراء رفع المصاحف ٥١١
- ج . افتراق أهل العراق بين معارض وموافق ٥١٢
- موقف الأشتر (رض) من خدعة رفع المصاحف ٥١٤
- نبذة عن مالك الأشتر في كلمات أمير المؤمنين (ع) ٥١٦
- المواقف المتعارضة في جيش العراق ٥٢٠
- أقوال بعض الموافقين لعلي (ع) وتظهر فيها حسن الطاعة للقائد ٥٢٠
- أقوال بعض المعارضين له (ع) ويظهر فيها عصيان القيادة ٥٢١
- اختيار الحكّمين للتحكيم ٥٢٣
- حال الحكّمين: عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري ٥٢٤
- خلاف أبي موسى الأشعري على علي (ع) ٥٢٧
- كتاب له (ع) إلى أبي موسى يذمّه فيه ويعزله عن الكوفة ٥٢٩
- توافق موقف أبي موسى مع موقف عائشة في تثبيط الناس عن نصرة علي (ع) ٥٣٠
- ما ورد في الحكّمين ٥٣١

- ٥٣٣ ما ورد في صحيفة التحكيم
- ٥٣٧ نصائح وجّهت الى الحكمين عند التفاوض
- ٥٣٩ ما حصل بين الحكمين
- ٥٤٠ خديعة عمرو بن العاص لأبي موسى
- ٥٤١ تسابّ عمرو وأبي موسى
- ٥٤٢ خلاصة الكلام في أبي موسى الأشعري وحكم الحكمين
- ٥٤٤ وقفة مع ابن كثير وحكم الحكمين
- ٥٤٥ حال أهل صفّين من أصحاب معاوية
- ٥٤٦ حكم الامامية بكفرهم:
- ٥٤٦ الدليل الأول:
- ٥٤٧ الدليل الثاني:
- ٥٤٨ الدليل الثالث:
- ٥٤٩ الدليل الرابع:
- ٥٤٩ الدليل الخامس:
- ٥٥٠ الدليل السادس:
- ٥٥٠ أدلة أخرى
- ٥٥١ فساد كلام ابن كثير في أن ما كان من معاوية اجتهاداً
- ٥٥٣ عدد قتلى صفّين:
- ٥٥٤ المارقون أو الخوارج:
- ٥٥٤ ١ - من هم الخوارج؟

- ٥٥٥ ٢ - ما ورد فيهم من روايات
- ٥٦٠ ٣ - سبب خروجهم على أمير المؤمنين (ع)
- ٥٦١ ٤ - اعتزال الخوارج أمير المؤمنين (ع) وإعذاره إليهم
- ٥٦٣ احتجاجه (ع) عليهم ورد ما أشكلوا به عليه ورجوع طائفة كبيرة منهم إليه (ع)
- ٥٦٨ هل كان الخوارج - فعلاً - يريدون قتال معاوية ؟
- ٥٧٠ توجه أمير المؤمنين (ع) إلى قتالهم في النهر
- ٥٧٣ احتجاجه (ع) عليهم في النهروان
- ٥٧٦ نهاية طائفة الخوارج
- ٥٧٩ ما قاله (ع) في قتلهم
- ٥٨٠ وقفة مع ابن تيمية في بعض تخرّصاته
- ٥٨١ وكذلك مع الشيخ محمد الخضري
- ٥٨٢ زبدة القول في الطوائف الثلاث الخارجة
- ٥٨٤ الخاتمة: الامام (ع) والخلافة
- ٥٩٠ الكتاب الذي دفعه إليه الرجل
- ٥٩٦ مصادر الكتاب
- ٦١١ الفهرس





إثبات الوصية في شرح الحطبات السقراطية



دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع



لبنان - بيروت - حارة حريك - شارع دكاش - سنتر فضل الله
تلفاكس: ٠١/٥٤٥١٣٣ - ٦٨٩٤٩٦ / ٠٣ - ص.ب: ٣٢٧/٢٥
E-mail: daralwalaa@yahoo.com